مجلة رؤى اقتصادية

مجلة دولية نصف سنوية علمية محكمة، متخصصة، تهتم بنشر الأبحاث والدراسات المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي

العدد العاشر - جوان 2016 -

Roa Iktissadia Review

International and specialized academic journal, semi-annually published by:
the Faculty of the Sciences Economic, Commercial and management, University of Hamma Lakhther Eloued- ALGERIA

P-ISSN: 2253-0088 E-ISSN: 2437-0789 Legal deposit: N° 1125/2011

الرئيس الشرفي

أد. عمر فرحاتي

مدير المجلة

د. فوزي محيريق

رئيس التحرير

د. عقبة عبداللاوي

مدير النشر

د. نور الدين جودي

هيئة التحرير

د. الأزهر عزة

د. إلياس شاهد

د. سعيد بوشول

د. مفيد عبد اللاوي

د. هشام غربي

د. نذير غانية

أ. عبد الحليم الأسود

رئيس تحرير مجلة رؤى اقتصادية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

ص.ب: 789 ولاية الوادي 39000/ الجزائر

تلفاكس: 0021332133519

كل الأعمال والأبحاث ترسل وفقط عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة

roa.iktissadia@gmail.com

رؤى اقتصادية
Ro'a Iktissadia
العدد العاشر / جوان 2016

الهيئة العلمية للمجلة

أد. أحمد بلوافي (جامعة الملك عبد العزيز / السعودية)
أد. أحمد لعماري (جامعة الحاج لخضر / الجزائر)
أد. بختي إبراهيم (جامعة قاصدي مرباح / الجزائر)
أد. بلقاسم زايري (أحمد بن بله / الجزائر)
أد. جميلة الجوزي (جامعة دالي إبراهيم / الجزائر)
أد. رابح زبيري (جامعة الجزائر)
أد. عبد الغني دادان (جامعة قاصدي مرباح / الجزائر)
أد. عبد السلام مخلوفي (جامعة طاهري محمد بشار/ الجزائر)
أد. عبد اللطيف مصيطفى (جامعة غرداية/ الجزائر)
أد. عبد المجيد قدي (جامعة دالي إبراهيم / الجزائر)
أد. علي كساب (جامعة دالي إبراهيم / الجزائر)
أد. علي يوسفات (جامعة أحمد دراية/ الجزائر)
أد. عمر عزاوي (جامعة قاصدي مرباح / الجزائر)
أد. كمال لدرع (جامعة الأمير عبد القادر / الجزائر)
أد. محمد المكليف (جامعة محمد الخامس/المغرب)
أد. محمد براق (المدرسة العليا للتجارة / الجزائر)
أد. محمد قويدري (جامعة عمار ثليجي / الجزائر)
أد. مداني بن بلغيث (جامعة قاصدي مرباح / الجزائر)
أد. مراد زايد (جامعة دالي إبراهيم / الجزائر)
أد. مسعود بوضياف (جامعة المنار/ تونس)
أد. منور أوسرير (جامعة امحمد بوقرة / الجزائر)
أد. يحي سعيدي (جامعة محمد بوضياف/ الجزائر)

أد. لخضر مرغاد (جامعة محمد خيضر/ الجزائر)
أد. عبد القادر خليل (جامعة يحي فارس/ الجزائر)
د. إلياس الشاهد (جامعة الشهيد حمه لخضر/ الجزائر)
د. الأزهر عزه (جامعة الشهيد حمه لخضر/ الجزائر)
د. ظاهر القشي (جامعة جدارا/ الأردن)
د. برزان ميسر الحامد (جامعة الموصل/ العراق)
د. خالد عبد الوهاب البنداري (جامعة العلوم والتكنولوجيا/ مصر)
د. نوال بن عمارة (جامعة قاصدي مرباح / الجزائر)
د. نورالدين حامد (جامعة محمد خيضر/ الجزائر)
د. عيسى دراجي (جامعة الجيلالي بونعامة/ الجزائر)
د. فوزي محيريق (جامعة الشهيد حمه لخضر/ الجزائر)
د. كمال أقاسي (جامعة عبد الرحمن ميرة / الجزائر)
د. لخضر عدوكة (جامعة مصطفى اسطمبولي/ الجزائرذ)
د. مراد علّة (جامعة زيان عاشور/ الجزائر)
د. محمد الناصر حميداتو (جامعة الشهيد حمه لخضر/ الجزائر)
د. محمد أوضبجي (جامعة القاضي عياض/المغرب)
د. هشام لبزة (جامعة الشهيد حمه لخضر/ الجزائر)
د. ياسر المشعل (جامعة دمشق / سورية)
د. يوسف ناصر (الجامعة الإسلامية العالمية / ماليزيا)
د. يونس زين (جامعة الشهيد حمه لخضر/ الجزائر)
د. فرحات عباس (جامعة محمد بوضياف/ الجزائر)

الرؤيا العامة

دورية أكاديمية محكمة دولية ومتخصصة، نصف سنوية، تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي.

ترمي مجلة رؤى اقتصادية إلى الإسهام في تطوير المعرفة ونشرها، وذلك بنشر البحوث العلمية الأصيلة والمراجعات العلمية، في مجالات البحوث والدراسات في الاقتصاد والتسيير والتجارة.

اهتمامات المجلة

تعنى المجلة بنشر ما يأتي:

1. البحوث العلمية الرصينة في مجالات التخصص.
2. البحوث والدراسات النقدية التي تتصل بالإصدارات في مجالات التخصص التي تعنى بها المجلة.
3. البحوث والتقارير والترجمات العلمية، وعرض الكتب الجديدة ومراجعتها.

شروط النشر

1. أن يكون البحث أصيلا، ولم يسبق نشره، ويقدم الباحث تعهداً بذلك.
2. ألا يكون البحث مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
3. لا يجوز نشر البحث في مكان آخر بعد إقرار نشره في مجلة رؤى اقتصادية إلاّ بعد الحصول على إذن كتابي بذلك من رئيس التحرير.
4. موافقة الباحث على نقل حقوق نشر البحث كافة إلى المجلة، وإذا رغبت المجلة في إعادة نشره، فإن عليها أن تحصل على موافقة مكتوبة من صاحبه.
5. حصول الباحث على الإذن المناسب لاستخدام مادة سبق نشرها.
6. تعريف الباحث بمصادر دعم بحثه.

7 . يمنح الباحث نسخة ورقية ونسخة الكترونية من المجلة ومستلتين من بحثه.

8. تخضع كل المساهمات في المجلة للتحكيم العلمي من طرف محكمين، ويبّلغ الباحث بنتائج التحكيم والتعديلات المقترحة من قبل المحكمين إن وجدت، فور استلام ردود كل المحكمين.

9 . أصول البحث التي تصل إلى المجلة لا تردَ سواء نشرت أم لم تنشر.

10. جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء كاتبيها ، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة.

11. ترسل المقالات وتوجه المراسلات عن طريق البريد الإلكتروني: roa.iktissadia@gmail.com

12. على صاحب المقال متابعة سير عملية نشر مقاله، من خلال موقع المجلة. *www.univ-eloued.dz/roa/*

لغة النشر: تنشر البحوث في المجلة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.

متطلبات النص المقدم للنشر

1. تكون المساهمات مختصرة بقدر الإمكان، بحيث لا تتجاوز الأوراق والدراسات المقدمة عشرون صفحة، بما فيها المصادر والجداول والرسوم التوضيحية. كما لا تزيد مراجعة الكتب والتقارير على العشر صفحات .

2. يكتب الباحث اسمه وجهة عمله ووظيفته على ورقة مستقلة مع ذكر عنوان المراسلة وأرقام الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني. وفي حالة وجود أكثر من مؤلف يتم مراسلة الاسم الذي يرد أولاً في ترتيب الأسماء.

3. أن يحوي البحث ملخص بلغة البحث وباللغة الإنجليزية في صفحة واحدة في حدود (150) كلمة لكل ملخص، كما يجب تقديم عنوان المساهمة البحثية باللغتين. ويجب تصنيف المقال حسب الترميز Jel، لمزيد من التوضيح أنظر أحد الرابطين التاليين :

http://www.aeaweb.org/journal/jel_class_system.php
http://fr.wikipedia.org/wiki/Classification_JEL

4. تقدم البحوث مطبوعة وفقا لقالب المقال الموجود بموقع المجلة، مع ضرورة الالتزام بالشروط والخصائص المنهجية والشكلية المفصلة والموضحة ضمن قالب المجلة. لتحميل القالب أنظر أحد الرابطين الآتيين:

تحميل القالب للغة العربية

http://www.univ-eloued.dz/roa/images/doc/M%20Ar.doc

تحميل القالب للغة الأجنبية

http://www.univ-eloued.dz/roa/images/doc/M%20LA.doc

5. يفضل تحرير المقال وفق النمط *IMRAD*، بحيث يشتمل على (تمهيد ، الطريقة، النتائج ومناقشتها، الخلاصة، الملاحق، الإحالات والمراجع)، لمزيد من التوضيح أنظر أحد الرابطين التاليين :

http://fr.knowledger.de/00347332/IMRAD
http://en.wikipedia.org/wiki/IMRAD

6. تدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في المتن، وتكون الرسوم والأشكال باللونين الأبيض والأسود وترقم ترقيماً متسلسلاً، وتكتب أسماؤهما والملاحظات التوضيحية في أسفلها.

7. توضع الهوامش في آخر الدراسة وترقم بالتسلسل حسب ظهورها، يجب أن يتفق الاقتباس والتوثيق مع المبادئ التوجيهية المشار إليها في قالب المقال.

الوثائق المطلوب تسليمها

1. تقدم البحوث نسخة الكترونية من خلال البريد الالكتروني وفق متطلبات النص المقدم للنشر وعلى برنامج *Microsoft Word* وفقاً لشروط النشر المبينة في موقع المجلة على شبكة الانترنت.

2. يرفق الباحث استمارة المعلومات المفصلة الموجودة ضمن صفحة شروط النشر بموقع المجلة على شبكة الانترنت.

يمكن تحميل استمارة المعلومات من الرابط الآتي

http://www.univ-eloued.dz/roa/images/doc/info.doc

3. رسالة طلب نشر البحث، وتعهد بالالتزام بأخلاقيات وشروط النشر.

يمكن تحميل التعهد من الرابط الآتي:

http://www.univ-eloued.dz/roa/images/doc/pro.doc

رؤى اقتصادية
Ro'a Iktissadia

العدد العاشر / جوان 2016

المحتـــويات

1. فاعلية التنويع الاستثماري فب إدارة مخاطر محفظة الأوراق المالية	أد. بلعزوز بن علي، أ. نعاس مريم نجاة / جامعة الشلف -الجزائر	30 -7
2. عدم مساعرة سعر الصرف	د. سي محمد كمال / المركز الجامعي بلحاج بوشعيب - الجزائر	48 -31
3. واقع العلاقة طويلة الأجل بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر	د. أحمد سلامي ، د. إسماعيل بن قانة / جامعة ورقلة - الجزائر	69 -49
4. أثر النمو الاقتصادي ومؤشر اللامساواة على معدل الفقر في الدول النامية	أ. هشام عياد / جامعة تلمسان - الجزائر	91 -71
5. النمو الاقتصادي وعلاقته بنمو القطاع الصناعي في الجزائر	د. بن مسعود عطاالله / جامعة الجلفة - الجزائر	112 - 93
6. نمذجة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر	أد. موسى رحماني / جامعة بسكرة - الجزائر أ. حنان بقاط / جامعة الوادي - الجزائر	138 - 113
7. دور القرض الحسن في تحقيق الأمن الغذائي	أ. علي بلموشي / جامعة الوادي - الجزائر	156 - 139
8. دراسة تطبيقية لأسلوب التمييز بين المؤسسات الفاشلة والمؤسسات السليمة باستخدام التحليل الاحصائى ADF	د. خليـفة الحاج / جامعة مستغانم - الجزائر أ. زقاي وليد / جامعة وهران – الجزائر	176 -157
9. دور القيادة التحويلية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الفلسطينية	د. منصور عبد القادر منصور / جامعة الأقصى بغزة أ. عبد اللطيف رجب القانوع / وزارة الداخلية فلسطين	200 - 177
10. إدارة الموارد البشرية وأثرها على الإبداع الإداري بالمؤسسة الاقتصادية	د. محمد قريشي / جامعة بسكرة – الجزائر	219 - 201
11. ظاهرة الصمت التنظيمي بالمؤسسات العمومية الجزائرية	د. بومنقار مراد ، أ. وادي أمين / جامعة عنابة – الجزائر	235 - 221
12 الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية كأحد مداخل المعرفة	أد. مراد زايد ، أ. علي حسين / جامعة الجزائر 3 – الجزائر	260 - 237
13. مساهمة إدارة المعرفة في تعزيز التفوق التنافسي للمؤسسات الاقتصادية	د. أحمد علماوي / جامعة غرداية – الجزائر د. مصطفى طويطي / جامعة البويرة – الجزائر	281 - 261
14. متطلبات تسيير المخاطر في المؤسسات الصحية	د. نصر الدين عيساوي / جامعة أم البواقي –الجزائر	301 - 283
15. دور الرعاية الرياضية في تحقيق الأهداف الاتصالية للمؤسسة	د. عبد النعيم دفرور ، د شاهد إلياس / جامعة الوادي –الجزائر	318 - 303
16. دور الإدارة بالقيم في خلق القيمة في المؤسسة	أد. عبد اللطيف مصيطفى، أ. وسام أرحاب / جامعة غرداية – الجزائر	342 - 319
17. العوامل المؤثرة في سياسة تقييم المخزون	أ.د. سليمان بلعور ، أ. عبد القادر قطيب / جامعة غرداية – الجزائر	362 - 343
18. أهمية تفعيل التسيير التشاركي للمياه بواسطة وكالات الأحواض الهيدروغرافية في الجزائر	د. أحمد تي، د. حمزة بالي / جامعة الوادي – الجزائر	387 - 363
19. Chinese's Export Processing Zones Strategy Lessons, pitfalls for "Algerian Insight"	*Dr. DJOUADI Noureddine university of El-oued -Algeria*	402-389

مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري 4.0 دولي. بواسطة Roa Iktissadia Review

فعالية التنويع الاستثماري في إدارة مخاطر محفظة الأوراق المالية

دراسة قياسية لحالة بورصة الجزائر (2011-2016)

أد. بلعزوز بن علي
جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف / الجزائر
Belazzouz_benali@yahoo.fr

أ. نعاس مريم نجاة
جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف / الجزائر
nadjat.meriem@gmail.com

The Effectiveness of the Investment Diversification in the Portfolio Risk Management

An Empirical Study of the Algerian Stock Exchange (2011-2016)

Pr. BELAZOUZ Benali & Meriem-Nadjet NAAS
University of Hassiba ben bouali chlef – Algeria

Received:05 Feb 2016 *Accepted: 27 May 2016* *Published: 30 June 2016*

ملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين العائد والمخاطر ولتحديد فيما إذا كان هنالك أثر للمخاطر النظامية (السوق) على أسهم بورصة الجزائر، وكذلك مدى قدرة السوق على تعويض المستثمرين بعلاوة مخاطر مقابل توظيفاتهم الاستثمارية، وقد طبقت هذه الدراسة على مؤشر بورصة الجزائر خلال الفترة ما بين23 /2011/05 إلى 2016/05/18 حيث استخدمت الدراسة اختبار نموذج الانحدار الذاتي مشروط بعدم التجانس الأخطاء المعمم GARCH. وقد بينت الدراسة أن هناك علاقة ايجابيه بين العوائد والمخاطر في بورصة الجزائر لمدة الدارسة ، فارتفاع وانخفاض مؤشر البورصة مرتبط بارتفاع وانخفاض التذبذب بالعوائد، أي أن زيادة المخاطر تقود إلى زيادة في مقدار علاوة المخاطر التي يطلبها المستثمرون لتعويضهم عن مقدار المخاطر الإضافية التي يتعرضون لها.

خلص البحث إلى إمكانية بناء محفظة استثمارية مثلى في بورصة الجزائر باستخدام برمجة Solver والتي سمحت بالحصول على مخاطرة تقدر بـ 0,475% وعائد يقدر بـ 0,0097 % . ومنحى الكفاءة الحدودي .

الكلمات المفتاحية: المحفظة المثلى، البرمجة التربيعية، خوارزمية التدرج المختصر المعمم، العائد والمخاطرة، نموذج *GARCH* .

رموز Jel : *G11*

Abstract:

This study aimed at the relationship between return and risk test and determine whether there was the impact of systemic risk (market) shares Algiers Stock Exchange, as well as the extent of the market's ability to investor compensation premium risk in exchange for their investment allocation, this study has been applied to Algeria's index during the period between 23/05/2011 to 18/05/2016 using the Generalized Autoregressive Conditional Heteroscedasticity model- GARCH.

The study showed that there is a positive relationship between risk and reward in Algeria Stock Exchange for a period of study, The high and low index is associated with elevated and low volatility returns, that is, increase the risk leads to an increase in the amount of the risk premium that investors demand to compensate for the amount of the additional risks they are exposed.

The research found the possibility of building an optimal investment portfolio in Algeria Stock Exchange using the Solver programming, which allows access to risk is estimated at 0.475% and return is estimated at 0.0097%.

Keywords: *sustainable Optimal portfolio, Quadratic Programming, Generalized Reduced Gradient Algorithms , Return & Risk. , GARCH Model.*

(JEL) Classification : *G11*

تمهيد:

أصبح قرار الاستثمار في الأسواق المالية يسوده الغموض والتعقيد وحالات من عدم التأكد مما جعل المستثمرين في مواجهة مباشرة لمخاطر السوق (مخاطر أسعار الصرف، مخاطر أسعار الفائدة، عدم تماثل المعلومات، المخاطر الأخلاقية، مخاطر تسعير الأصول)، وذلك في خضم الحركة الثلاثية للعولمة المالية (حرية حركة رؤوس الأموال، انفصال الجانب المالي عن الحقيقي، الاتجاه نحو التمويل المباشر للمشاريع) التي أدت لتسارع وتيرة التكامل بين الأسواق المالية العالمية و ظهور الابتكارات المتزايدة للأدوات المالية وزيادة استخدام الأدوات المالية المشتقة وتذبذب حركة الأسواق والأنظمة الرقابية بشكل واسع وانتشار عدوى مخاطر الأزمات المالية، وفي ظل هذا السياق، يسعى المستثمر العقلاني دائما إلى تعظيم منفعة تخصيص موارده المحدودة بين عدد من الأسهم (المحفظة المالية) تكفل له تحقيق أعلى عائد في ظل أدنى مستوى مخاطرة ممكنة.

توالت عدوى الأزمات الحديثة بشتى أنواعها منها المالية وأبرزها الأزمة المالية العالمية 2008 والأزمات الاقتصادية لانهيار أسعار النفط الحالية بداية من 2014، ومدى تأثيرها على حركة الأسواق العالمية بصفة عامة والأسواق العربية بصفة خاصة، وهو مت ظهر في عزوف المستثمرين عن المخاطرة بأموالهم نتيجة المخاطر العالية التي سوف يتحملونها نتيجة الاستثمار في هذه الأسواق بسبب الانخفاض في أسعار الأدوات المالية وعدم الرغبة في تحمل مخاطر إضافية لا تقابلها عوائد تعوض هذه المخاطر الإضافية وأصبح كثير من المستثمرين يطلبون علاوة مخاطر على الاستثمار تفوق ما تقدمه الأسواق كتأمين على مخاطر محتملة.

و بذلك أصبح لزاما على المستثمر دراسة معمقة لتذبذب عوائد الأسهم، والاتجاه نحو فهم العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطر الذي يمثل أساس عدالة التسعير وكذلك أساس إدارة المخاطر التي يجب على الأسواق المالية الإلمام بها من اجل بناء استراتيجياتها في عمليات إدارة المخاطر.

إن هدف المستثمر هو اختيار وسيلة الاستثمار الأنجع (المحفظة الاستثمارية) التي تحقق أكبر عائد ممكن وفي الوقت نفسه أقل نسبة من المخاطرة برأس المال أي تحقيق هدفين متناقضين، وفي هذا الصدد عرفت النظرية الاقتصادية العديد من النماذج المساعدة في عملية اتخاذ القرار والوصول إلى ما يسمى المحفظة الاستثمارية المثلى، جاءت نظرية المحفظة الحديثة (*Modern Portfolio Theory*) سنة 1990م كإحدى المساهمات الهامة في مجال اتخاذ القرارات على مستوى الأسواق المالية، والتي أثبتت إمكانية بناء وإدارة محافظ استثمارية كفؤة مع الاستفادة من مبدأ التنويع الاستثماري.

وفي هذا السياق، طرحت فكرة التنويع الاستثماري كآلية لإدارة مخاطر محفظة الأوراق المالية ،وبرزت فكرة التنويع بشكل علمي دقيق في نظرية المحفظة الحديثة استنادا إلى المقالة التي نشرها Markowitz في عام 1952، ويستند مفهوم المحفظة على فكرة المزج بين الأصول المالية والحقيقة ومن خلال هذا المزج يتم تحديد

التركيبة الأساسية وتحديد الوزن النسبي لكل أصل من أصول المحفظة بالنسبة لرأسمالها الكلي. ويبرز هنا دور المستثمر العقلاني الذي يسعى لبلوغ ما يسمى بالمحفظة المثلى والتي يحقق من خلالها الحد الأقصى من مزايا التنويع وبدرجة تحقق هدفه الرئيسي في تعظيم العوائد المتوقعة مع تخفيض مخاطرتها المرجحة إلى أدنى حد.

1. إشكالية البحث:

في سياق ما سبق ذكره يسعى البحث للإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية استخدام استراتيجية التنويع الاستثماري في إدارة محفظة الأوراق المالية من مخاطر تقلبات عوائد أسهمها على مستوى بورصة الجزائر في ظل العلاقة بين العائد والمخاطرة ؟

2. أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث من ناحيته التطبيقية في الواقع العملي وخاصة تطبيقاته في البورصة من خلال تطبيق الطرق الرياضية والقياسية في مالية الأسواق، والذي يتم بفضله تقديم أفضل خدمة للمستثمر بمساعدته في اتخاذ القرار الأمثل لعمليته الاستثمارية في ظل مخاطر عولمة الأسواق المالية والأزمات.

كما تعد هذه الدراسة بمثابة إضافة علمية في مجال الدراسات التطبيقية التي تناولت اختبار العلاقة بين العائد والمخاطر في الأسواق الناشئة عامة وبورصة الجزائر بصفة خاصة، وما يميز هذه الدراسة أنها استطاعت استخدام أساليب رياضية وإحصائية قياسية من خلال تطبيق منهجية GARCH كمقياس للمخاطر للأخذ بالاعتبار الحالة غير الخطية في العوائد ثم تقييم العلاقة بين العائد والمخاطر بهدف معرفة ضمنية لقياس فعالية التنويع الاستثماري لبلوغ المحفظة المثلى باستخدام أسلوب البرمجة التربيعية.

3. فرضيات البحث :

في ظل هذا السياق وعلى ضوء الإشكالية الرئيسية و أهمية البحث قمنا ببناء الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** هناك علاقة ايجابية بين العائد والمخاطر لأسهم بورصة الجزائر مما يضاعف علاوة المخاطر لدى المستثمرين.
- **الفرضية الثانية:** توجد إمكانية لإدارة محافظ **استثمارية** كفؤة تتميز بعوائد مرتفعة ومخاطر محدودة على مستوى بورصة الجزائر .
- **الفرضية الثالثة:** توجد إمكانية لتدنية مخاطر محفظة الأوراق المالية باستخدام استراتيجية التنويع الاستثماري في أسهم الشركات المدرجة في بورصة الجزائر .

4. عينة ومنهجية البحث :

تضمنت عينة البحث المؤشر العام لبورصة الجزائر لدراسة العلاقة بين العائد والمخاطر ،ومن ثم محاولة اختبار فعالية التنويع بين عدد من الشركات المدرجة فيها، وتم تناول تطور أسعارها و العوائد الشهرية لمعطيات

الدراسة للفترة ما بين 2013/06/05 - 2016/03/30 .وقد تم اعتماد المنهجين الوصفي من خلال الجانب النظري لمختلف مفاهيم البحث، والمنهج التجريبي التحليلي من خلال جانب النمذجة الرياضية والقياسية والمحاكاة.

5. الدراسات السابقة :

أظهرت الدراسات التي قام بها الباحثون في توظيف أسلوب البرمجة التربيعية في بناء محفظة استثمارية مثلى بالاعتماد على النموذج المتعدد الأهداف لماركويتز (العائد- المخاطرة)، مدى التطور الذي حدث في وسائل بناء وإدارة المحافظ المالية الأمر الذي يعكس مدى تطور المعرفة المالية من خلال الانتقال من الأساليب المعقدة إلى تلك الأساليب البسيطة الفهم التي تساعد مدير المحفظة من بناء وإدارة المحافظ بناءاً على رغبات المستثمرين ومراقبة التطورات التي تحدث على خصائص المحفظة نتيجة لتطورات خصائص الأسهم المكونة لها، إذ يعد نموذج ماركويتز النموذج الأول في تلك الوسائل إذ اتصف ذلك النموذج بالتعقيد إذ استخدم البرمجة التربيعية في بناء واختيار المحافظ المالية، توالت البحوث في هذا المجال في الدول المتقدمة على غرار دراسة (*Evans & Archer*-1968)، ودراسة (*Elton & Gruber*-1977) و دراسة (*Chen & Keown*-1981) وغيرها من الدراسات الحديثة مثل دراسة (*Alireza Sadaf & Hassan Ghodrati*) عام 2015. إلا أن الدراسات على البورصات العربية تبقى قليلة نذكر أهمها:

- دراسة أحمد حسين بتال العاني (2008): « استخدام البرمجة التربيعية في تحديد المحفظة الاستثمارية المثلى : مع إشارة خاصة لقطاع المصارف في سوق العراق للأوراق المالية » . وتناولت الباحث إمكانية توظيف أسلوب البرمجة التربيعية لتحديد المحفظة المثلى في سوق العراق للأوراق المالية، وذلك لعنية مكونة من 4 أسهم بنوك مدرجة واستخدام برمجة solver على بياناتها التاريخية.
- دراسة إلياس خضير الحمدوني (2013) : " فاعلية التنويع في تخفيض مخاطرة المحفظة الاستثمارية - دراسة في عينة من الشركات المساهمة المسجلة في سوق عمان لتبادل الأسهم"، والتي سعى الباحث من خلالها لدراسة فعالية التنويع في تدنية المخاطرة باختياره لعينة متكونة من 45 شركة مدرجة في سوق عمان المالي خلال عام 2009، وخلص لوجود أثر للتنويع في تخفيض مخاطرة المحفظة الكلية والمخاطرة غير النظامية في قطاعات التأمين، الخدمات والقطاع الصناعي.
- دراسة طه عبد اللطيف المرشد (2007)، "قرار التوزيع الأمثل لمكونات محفظة استثمارية باستخدام النماذج الإحصائية الرياضية - حالة تطبيقية: سوق مالية عربية ". حيث تناولت الدراسة فعالية استخدام التنويع الاستثماري لبورصة عمان عام 2004 وفق البرمجة الهدفية لماركويتز والحصول على عائد- مخاطرة إجمالية للمحفظة قدر بـ 13.24% و22.73 % ، وذلك أفضل من البرمجة الخطية بعائد ومخاطرة قدرت بـ 11.84% و16.13 والبرمجة التربيعية بـ 11.82%و16.46 % .

◆ دراسة « *Ikhlaas Gurrib & Saad Alshahrani* »(2012)، " التنويع في إدارة مخاطر محفظة الأوراق المالية: حالة بورصة الإمارات ". وتناولت الدراسة فعالية التنويع الاستثماري لعينة من 20 شركة مدرجة في بورصة الإمارات من مختلف القطاعات الاقتصادية، ووصل الباحث إلى أن مخاطرة الاستثمار في الأسهم الفردية أعلى من الاستثمار في مجموعة أسهم محفظة.

أولا. الجانب النظري:

1. **إدارة المخاطر:**

يقصد بإدارة المخاطر:"عملية قياس أو تقييم الخطر وبعد ذلك يتم تطوير الاستراتيجيات لإدارة الخطر الذي تم قياسه، و تكمن هذه الاستراتيجيات في تحويل الخطر إلى مصدر آخر أو تجنب الخطر، أو يتم تدنية تأثيره السلبي، وفي بعض الحالات يمكن قبول بعض أو مجموع النتائج لخطر معين".[1]

كما كان أول طرح لمصطلح إدارة المخاطر في مجلة "هارفر بييسنز ريفو" عام 1956 م، حيث تناول المؤلف آنذاك فكرة مختلفة تماما وهي أن شخصا ما بداخل المنظمة ينبغي أن يكون مسئولا عن إدارة المخاطر المنظمة البحتة. وكانت البنوك من بين المؤسسات الأولى في مجال إدارة مخاطرها، هذه الأخيرة ركزت على إدارة الأصول والخصوم وتبين وجود طرق فعالة للتعامل مع الأخطار بمختلف أشكالها بمنع حدوث الخسائر والحد منها في حالة استحالة تفادها .[2]

يستند المفهوم الحديث لإدارة المخاطر في الصناعة المالية على ما يسمى بتسعير الأصول (*Pricing of Risk*)، وهو مفهوم كمي يعتمد على أساليب النمذجة والمحاكاة وفق ما جاءت به النظرية الاقتصادية والمالية مع استخدامها لتكنولوجيا المعلومات (*Rosen* 2003)، حيث تعتمد هذه الأخيرة على نماذج تمثل سلوك متغيرات السوق يمكن تفسيرها وفق ما تمليه علينا النظرية الاقتصادية والمالية .و نذكر في هذا الصدد منشورة الاقتصادي "ماركويتز" حول اختيار المحفظة (*Portfolio selection*) عام 1952م في مجلة المالية الأمريكية، حيث قام بنمذجة مفهوم الخطر والعائد على أساس الانحراف والمتوسط (*Mean-Variance*)، بالإضافة إلى الاقتصاديين "شارب و لينر" حول نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM) عام1964م،وقاعدة "بلاك & شولز" حول تسعير الخيارات عام 1973م، و"ستيفن روس" حول نظرية تسعير التحكيم (*Arbitrage Pricing Theory*) عام 1976م .[3]

2. **تصنيف المخاطر:** يمكن تصنيف مخاطر الاستثمار حسب مصادرها إلى مخاطر نظامية ومخاطر غير نظامية

1.2. **مخاطر نظامية** : تُعرف بالمخاطر العامة أو المخاطر العادية، والناتجة عن عوامل تؤثر في السوق بشكل عام، ولا يقتصر تأثيرها على أداة مالية معينة أو قطاع معين أو سهم معين، وتزيد من عدم اليقين مستقبلا في جزء كبير من النظام المالي.[4]

وعادة ما ترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كالإضرابات العامة أو حالات الكساد أو ظروف التضخم أو معدلات أسعار الفائدة، أو الحروب والانقلابات السياسية، فجميع الاستثمارات تتأثر بهذه العوامل ولكن بدرجات متفاوتة.

2.2. مخاطر غير نظامية:

هي المخاطر الناتجة عن عوامل تتعلق بشركة معينة أو قطاع معين، وتكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل، ويمكن أن يحمي المستثمر نفسه من تلك المخاطر عن طريق تنويع استثماراته وذلك بالاستثمار في عدة أنواع من الأوراق المالية، والتي لا يمكن أن تتأثر بتلك المخاطر المتفرقة في نفس الوقت، وهو ما يعرف بتنويع المخاطر الاستثمارية. [5]

3. استراتيجية التنويع الاستثماري :

التنويع في المحافظ الاستثمارية ليس مفهوما جديدا فقد ظهر قديمًا في القرن الثامن العشر، لترجمه الروماني *Don Quixote* عندما نصح *Sancho Panza* سيده أن لا يضع كل ما لديه من بيض في سلة واحدة، واستطاع ماركويتز ترجمة هذا المثل الشعبي إلى مجال الاستثمار بأن لا يضع المستثمر ثقته باستثمار واحد.

وتقوم سياسة التنويع على أساس تعدد وتنوع المحفظة من أدوات استثمارية وجهات مصدرة للأوراق المالية ومن حيث الشركات أو القطاعات، حيث أن إدراج أوراق مالية متنوعة في محفظة يساهم في تخفيض درجة التقلب في عائد المحفظة. [6]

والأساس من استخدام هذا الأسلوب أنه بزيادة عدد الأوراق المالية يتم تخفيض ما بين 50 إلى 80% من مخاطر المحفظة دون التضحية بالعائد . والسبب بذلك أن التذبذب في المحفظة محدودًا . فأسعار الأسهم التي تتضمنها المحفظة ليست باتجاه واحد فانخفاض قيمة سهم يعوض بارتفاع سهم أخر وبالتالي هنالك فرصة للحد من المخاطر. [7]

1.3. أسلوب التنويع الساذج (البسيط):

يقوم أسلوب التنويع الساذج أو البسيط على فكرة أساسية تشير في محتواها أنه كلما زاد تنويع الاستثمارات التي تتضمنها المحفظة كلما انخفضت المخاطر التي يتعرض لها عائدها، وقد يأخذ التنويع الساذج صورة تتمثل في وضع حد أقصى للمبالغ المستثمرة في إصدار واحد، كأن يقرر المستثمر ألا يزيد حجم الأموال المستثمرة في أي إصدار عن 5 % من مخصصات المحفظة، وذلك كوسيلة لعدم تركيز الموارد في أسهم عدد من الشركات.

إلا أن عدد من الباحثين أظهرت دراساتهم أن زيادة عدد الأوراق التي تشتمل عليها المحفظة عن حد معين لن يؤدي إلى تخفيض المخاطرة الكلية ويتراوح هذا الحد بين 10إلى 15ورقة مالية.

2.3. تنويع ماركويتز:

يختلف المبدأ الأساسي للتنويع البسيط – الذي يقوم على الاختيار العشوائي للأصول في المحفظة –عن تنويع ماركويتز، إذ يعتمد أسلوب ماركويتز على الطرق العلمية السليمة في اختيار أصول المحفظة؛ فوجد ماركويتز أن مفتاح التنويع لا يعتمد على عدد الأسهم التي تحتويها المحفظة بل على العلاقة الارتباطية بين عوائد الأصول التي تتكون منها المحفظة.

فالتنويع الكفء هو الذي يعتمد على أساس علمي في اختيار مكونات المحفظة لتخفيض المخاطرة عند مستوى معين من العائد، حيث قدمت نظرية المحفظة مفهوم التنويع باستخدام درجة الارتباط بين العوائد للأصول، فكلما كان الارتباط بين عوائد الاستثمار أقرب إلي -1 وهو الارتباط سلبي كامل يكون التنويع أفضل ويعطي نتائج جيدة في تخفيض المخاطرة، أما إذا كان الارتباط أقرب إلى +1 يكون أثر التنويع محدودا جدا وتكون درجة المخاطرة كبيرة جدا. [8]

4. المحفظة الاستثمارية المثلى :

يكمن هدف المستثمر في اختيار وسيلة الاستثمار الأنجع (المحفظة الاستثمارية) التي تحقق أكبر عائد ممكن وفي الوقت نفسه أقل نسبة من المخاطرة برأس المال أي تحقيق هدفين متناقضين، وفي هذا الصدد عرفت النظرية الاقتصادية العديد من النماذج المساعدة في عملية اتخاذ القرار والوصول إلى ما يسمى المحفظة الاستثمارية المثلى، جاءت نظرية المحفظة الحديثة (*Modern Portfolio Theory*) سنة 1990م كإحدى المساهمات الهامة في مجال اتخاذ القرارات على مستوى الأسواق المالية ،والتي أثبتت إمكانية بناء وإدارة محافظ استثمارية كفؤة مع الاستفادة من مبدأ التنويع الاستثماري. كما تناولت فكرة التنويع قديما انطلاقا من المثل القائل :« لا تضع كل البيض في سلة واحدة »، يضاف إلى ذلك أن هذا الأسلوب في التنويع قد ينجح، ليس فقط في التخلص من المخاطر غير النظامية (الخاصة)، بل والتخلص من جزء من المخاطر العامة (النظامية) .إذ يعتبر أفضل استثمار مقترح هو ذلك الاستثمار الذي يكون معامل الارتباط بين العائد المتوقع من ورائه وبين المعدل المتوقع من الإستثمارات القائمة بفعل ارتباط سالب.

يقوم المستثمر العقلاني بعملية بناء المحفظة المثلى و ذلك من خلال حساب مخاطرة المحفظة و العائد المتوقع، فهذا الأخير سوف يختار المحفظة التي تعظم له العائد المتوقع عند مستوى معين من مخاطرة المحفظة، وتعتبر هذه المحفظة هي المحفظة الكفؤة لماركويتز وتقوم عملية البناء استنادا إلى ثلاثة قواعد رئيسية كما يلي:[9]

- إذا ما خير هذا المستثمر ما بين محفظتين استثماريتين تحققان له نفس العائد و لكن مع اختلاف درجة المخاطرة المصاحبة لكل منهما، فإنه سيختار المحفظة ذات المخاطر الأقل.

- إذا ما خير هذا المستثمر بين محفظتين استثماريتين لهما نفس درجة المخاطرة و لكن مع اختلاف العائد لكل منهما، فإنه سيختار المحفظة ذات العائد الأعلى.
- إذا ما خير بين محفظتين استثماريتين و كانت الأولى منها مثلا أعلا عائدا و نفس الوقت أقل مخاطرة من الثانية، فغنه بالتأكيد سيختار المحفظة الأولى.
- و بمعرفة مجموعة المحافظ الممكنة و التي يمكن تمثيلها و تكوينها من الأصول المتاحة، فإن اختيار المستثمر للمحفظة المثلى يتضمن قرارين منفصلين:[10]
- تحديد مجموعة المحافظ الكفؤة.
- اختيار المحفظة المثلى من بين مجموعة المحافظ الكفؤة.

و في ظل مبدا العائد المتوقع و المخاطرة، تحدد لنا المحافظ التي تقدم أعلى معدلات للعوائد المتوقعة لكل مستوى من المخاطرة، الثنائيات العائد المتوقع- المخاطرة الكفؤة، و هذا يسمى بمنحنى الحدود الكفؤة[11] (*Efficiency Frontier*). و يمكن تمثيل هذا المنحنى كما يلي:

الشكل 01 : منحنى المحفظة الاستثمارية المثلى

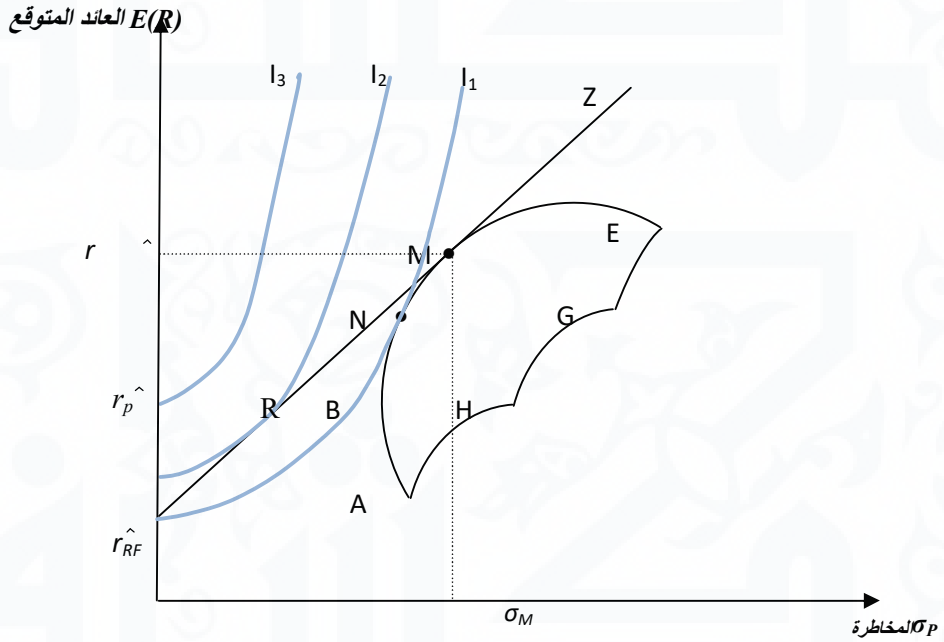

المصدر: عبد العزيز شويش عبد الحميد، آسو بهاء الدين قادر عمر، إدارة محفظة الأوراق المالية وفقا لاستراتيجية الشراء و الاحتفاظ، دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية، **مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية و الاقتصادية**، المجلد 05، العدد 01، 2015، ص 102.

يمثل الشكل مجموعة من المحافظ المختارة المتوفرة للمستثمرين عند الاستثمار في مجموعات مختلفة من الأوراق المالية ذات المخاطرة، و تتخذ غالبا مجموعة المحافظ المتاحة شكل المضلة في فضاء العائد و المخاطرة، والممثلة في المنحنى المغلق (*ABNMEGH*) في الشكل أعلاه. و من الشكل أعلاه نلاحظ أيضا أنه يمكن للمستثمرين أن يستثمر في أي مكان على هذا المنحنى و لكن المستثمر الرشيد يستثمر فقط في تلك المحافظ

التي تقع على الحدود الكفؤة المتمثلة في النقاط B ، M ، E ذلك لأن المحافظ على قوس الدائرة هي المحافظ الأكثر كفاءة من جميع المحافظ الأخرى على منحنى المحافظ الكفؤة، فهي إما أن تعطي أعلى عائد لمستوى معين من المخاطرة أو أقل مخاطرة لمستوى معين من العائد ، و إذا ما تمت مقارنة مجموعة المحافظ A مع N على حدود المنحنى فنجد أن كلاهما له نفس المستوى من المخاطرة و لكن نستطيع أن نرى بأن المحفظة N تعطي عائدا أعلى من غير حدوث أي مخاطرة إضافية، و نلاحظ أنه عند النقطة N يتماس كل من منحنى الحدود الكفؤة و محنى السواء I1 و هذا ما يجعل المستثمر يحصل على أعلى عائد ممكن لكمية مخاطرة معينة، و أقل درجة مخاطرة لعائد متوقع معين. [12]

إضافة إلى المجموعة الممكنة للمحافظ الكفؤة هناك موجود خالي من المخاطرة يوفر عائدا قدره r_{RF}، و بمعرفة الموجود الخالي من المخاطرة يستطيع المستثمرون أن يقوموا بإدماج هذا الموجود الخالي من المخاطرة مع محفظة الموجودات على الحد الكفوء BNME، و لتحقيق ذلك الخليط للمخاطرة و العائد نرسم الخط المستقيم الذي يبدأ من r_{RF} و يلامس مجموعة المحافظ الكفؤة عند النقطة M و أن محفظة الاستثمار الواقعة على الحد r_{RF} RMZ تتفوق على مثيلاتها المتواجدة على الحد الكفوء BNME باستثناء M لأن مشتركة بينهما عند نقطة التماس لأنها تعطي عائدا متوقعا أكبر لمستوى مخاطر متساوية أو لأن لها مخاطرة أقل لنفس المستوى من العائد.[13]

ثانيا. الجانب التطبيقي:

1. اختبار العلاقة بين العائد والمخاطر في بورصة الجزائر:

انطلاقا من المبدأ الأساسي لنظرية المحفظة الاستثمارية التي جاء بها ماركويتز، هذه الأخيرة ارتكزت في مضمونها على العلاقة التبادلية بين مفهومي العائد والمخاطر وأهميتهما في رسم استراتيجية الاستثمار وفق مبدأ التنويع بين أصول المحفظة. [14]كما أثبتت كثير من الدراسات أن هناك علاقة طرديه متبادلة ما بين العائد والمخاطر حيث أن زيادة المخاطر تقود إلى زيادة في مقدار علاوة المخاطر التي يطلبها المستثمرون لتعويضهم عن مقدار المخاطر الإضافية الناتجة عن تذبذب عوائد الأسهم.

1.1. الإطار النظري للدراسة القياسية:

استخدمت دراسات عديدة تمت في الأسواق الناشئة نموذج GARCH لتحديد العلاقة بين العائد والمخاطر، وقد تباينت نتائج هذه الدراسات لطبيعة العلاقة نذكر أهمها:

- دراسة (Salman ; 2002) إلى الوصول لدليل عملي حول العلاقة بين العائد والمخاطر وحجم التداول في سوق اسطنبول للأوراق المالية خلال الفترة 1992 /1 /2 و 29/ 5/ 1998، وقد طبق الباحث منهجية GARCH، حيث توصلت الدراسة إلى إن هناك علاقة ايجابية بين العوائد والمخاطر كما إن للتغيرات في حجم التداول أثر ايجابي في العوائد .

◆ دراسة (AlFayoumi ;2003) العلاقة بين حجم التداول وتذبذب أسعار الأسهم في سوق فلسطين للأوراق المالية، مستخدماً بيانات أسبوعية لمؤشر القدس خلال الفترة 8/ 7/ 1997إلى 2000 /9 /28، حيث طبقت الدراسة منهجية GARCH، وتوصلت إلى العلاقة بين العائد والمخاطر في الأسواق صعوبة تفسير تذبذب الأسعار – بشكل مباشر- من خلال تدفق المعلومات للسوق. الأمريكية باستخدام الأسعار اليومية والشهرية للأسهم التي يعرضها مركز الأبحاث(CRSP) .

◆ واختبرت دراسة (Ghysels et. al. 2005) خلال الفترة 1928-2000، وقد استخدم الباحثون منهجيات مختلفة منها ICAPM و GARCH، وتوصلوا إلى وجود علاقة ايجابية بين العوائد والمخاطر وكذلك ردود أفعال للمخاطر في العوائد الناتجة عن الصدمات الايجابية والسلبية، حيث تبين إن للصدمات الايجابية اثر اكبر في العوائد من الصدمات السلبية .

◆ دراسة Shin (2005) حول عينة من الأسواق الناشئة في أمريكا اللاتينية وآسيا وأوروبا خلال الفترة 2003 – 1989، وباستخدام بيانات أسبوعية وتطبيق نموذج GARCH وجدت الدراسة إن هناك علاقة ايجابية بين العائد والمخاطر في معظم الأسواق المدروسة (10 من 14سوق) ولكنها غير معنوية في معظم الحالات (3 حالات معنوية)، كما اختبرت هذه الدراسة اثر أزمة الأسواق الناشئة في العام 1997 على العوائد في الأسواق المدروسة حيث بينت النتائج إن الأزمة المالية قد أنتجت اثر لعلاوة المخاطرة في عوائد الأسهم في الأسواق الناشئة .

◆ دراسة (Battilossi & Houpt ,2006) والتي استخدمت بيانات أسبوعية لاختبار العلاقة بين العوائد والمخاطر وحجم التداول في سوق بلباو (Bilbo) للأوراق المالية خلال الفترة 1916- 1926، حيث استخدم الباحثان منهجية GARCH للتوصل إلى دليل حول العلاقة المدروسة، حيث بينت الدراسة إن هناك صدمات عالية للتذبذب إلا أنها لم تتوصل إلى دليل حول العلاقة بين العائد والمخاطر، ودليل ضعيف لأثر حجم التداول في العوائد، وحسب رأي الباحثان فإن هذه النتائج كانت متوافقة مع نتائج الدراسات المعاصرة التي استخدمت منهجية GARCH في الأسواق الناشئة .

◆ دراسة (Khedhiri and Muhammad ; 2008) بالتنبؤ بالمخاطر في سوق أبو ظبي للأوراق المالية خلال الفترة 2005 -2001، حيث تم تطبيق نموذجي EGARCH و TARCHفي هذه الدراسة، وتوصلت النتائج إلى إن النموذج المستخدم استطاع تقديم أداء أفضل في التنبؤ بتذبذب السوق في حالات منخفضة ومتوسطة وعالية، كما بينت إن التذبذب في السوق جاء كنتيجة للإطار التنظيمي والتغيرات الجديدة فيه من خلال السماح للمستثمرين الأجانب بالمشاركة في السوق، وقد رافق التذبذب في السوق زيادة في أسعار الأسهم وبنفس الاتجاه. ودراسة Imad Zeyad Ramadan (2014) كمدخل لاختبار العلاقة الشرطية بين المخاطر والعائد في سوق الأسهم الأردنية باستخدام GARCH خلال فترة الأزمة المالية العالمية 2008 .

2.1. معطيات الدراسة

تم استخدام أسعار الإغلاق اليومية للمؤشر العام لبورصة الجزائر (Index.dz) خلال الفترة 2011/05/23 إلى 2016/05/18، وقد تم اختيار تم هذه الفترة التي تقابل العديد من الأزمات المالية والاقتصادية التي شهدها الاقتصاد العالمي والتي تأثرت بها الأسواق المالية العالمية على رأسها أزمة انهيار أسعار النفط الأخيرة. وتم احتساب العوائد اليومية Rt باستخدام اللوغاريتم الطبيعي للبيانات وفقا للمعادلة التالية :

$$R_t = Ln(P_t - P_{t-1})$$

حيث أن : P_t هي سعر الإغلاق لمؤشر بورصة الجزائر في اليوم t .

وقد تم استثناء أيام عدم التداول في سلسلة الأسعار اليومية ليتم الحصول على 517 ملاحظة .

1.2.1 اختبارات التوزيع الطبيعي للسلسلة الزمنية "Rindex.dz" :

قمنا بإجراء الاختبارات الأولية لبيانات الدراسة الخاصة بعوائد المؤشر العام لبورصة الجزائر (Rindex.dz) والنتائج موضحة في الشكلين (02)، (03) على الترتيب :

الشكل 02 : تطور عوائد مؤشر بورصة الجزائر خلال فترة الدراسة

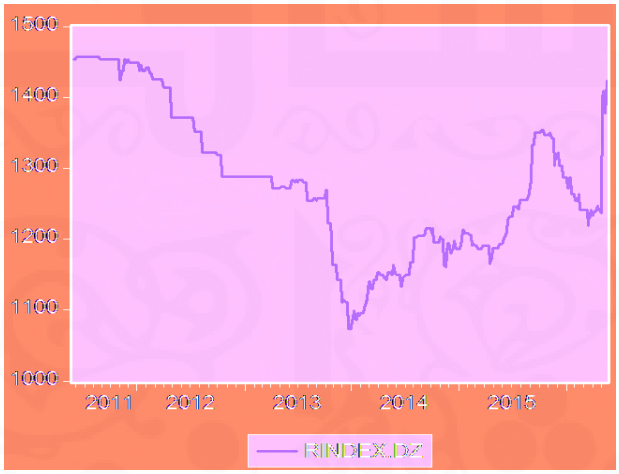

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews5

الشكل 03: معاملات التوزيع الطبيعي لعوائد مؤشر بورصة الجزائر

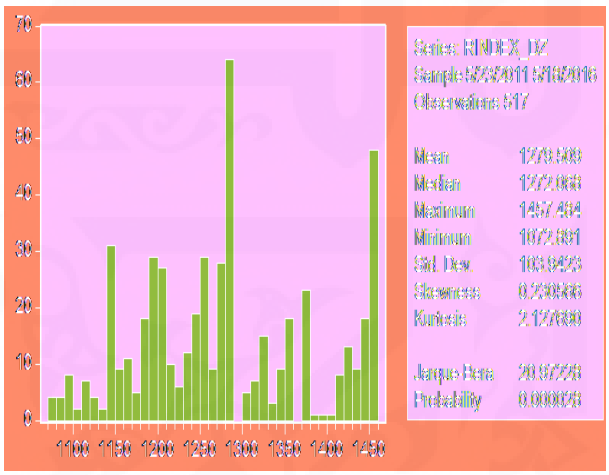

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews5

نلاحظ من خلال الشكل رقم (02) الاتجاه التنازلي لقيمة مؤشر بورصة الجزائر ليبلغ أدنى قيمة ابتداء من نهاية عام 2013 وبداية عام 2014 بلغت 1073,891 دج متأثرا بانهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية ، ثم لوحظ تحسن بداية من شهر أوت 2015 إلى غاية ماي 2016 أين بلغ أقصى قيمة له بلغت 1424,247 دج .وهو ما صادف بداية تحسن أسعار النفط واتجاه الدولة بتشجيع الاستثمارات خارج المحروقات بهدف تنويع مداخيل الخزينة العمومية .

2.2.1 اختبارات "Skewness" ومعامل "kurtosis":

يمكن دراسة التوزيع الطبيعي للسلسلة Rindex.dz عن طريق فرضتي التناظر والتفرطح باستعمال معامل "Skewness" ومعامل "Kurtosis" على الترتيب:

إذا كان العزم المركزي من الرتبة k فان:

$$u_k = \frac{1}{517}\sum_{t=1}^{n}(rindex.dz - \overline{rindex.dz})^k$$

$$Skewness = \beta_1^{1/2} = \frac{u^3}{u_2^{3/2}} \dots N\left(0, \sqrt{\frac{6}{517}}\right)$$

$$Kurtosis = \beta_2 = \frac{u_4}{u_2^2} \dots N\left(3, \sqrt{\frac{24}{517}}\right)$$

- اختبار Skewness: للاختبار فرضية العدم (فرضية التناظر): $H_0: \upsilon_1 = 0$ ، نقوم بحساب الإحصائية:

$$\upsilon_1 = \frac{\beta_1^{1/2}}{\sqrt{\frac{6}{n}}} = \frac{0.2305 - 0}{\sqrt{\frac{6}{517}}} = 2.139 > 1.96$$

لدينا $\upsilon_1 > 1.96$ ومنه نرفض $H_0: \upsilon_1 = 0$ ومنه تكون السلسلة Rindex.dz غير متناظرة.

- اختبار Kurtosis : في هذه الحالة تختبر فرضية التسطح الطبيعي: $H_0: \upsilon_2 = 0$ ، نقوم بحساب الإحصائية:

$$\upsilon_2 = \frac{\beta_2}{\sqrt{\frac{24}{n}}} = \frac{2.127 - 3}{\sqrt{\frac{24}{517}}} = \frac{|-0.873|}{0.215} = 4.05 > 1.96$$

لدينا $\upsilon_2 > 1.96$ ومنه نقبل $H_0: \upsilon_2 = 0$ ومنه تكون السلسلة Rindex.dz ذات تسطح طبيعي.

3.2.1 اختبار التوزيع الطبيعي "Jarque-Bera":

لاختبار فرضية العدم السلسلة Rindex.dz ،ذات التوزيع الطبيعي H_0 ، نقوم بحساب إحصائية Jarque-Bera:

$$S = \frac{n}{6}\beta_1^2 + \frac{n}{24}(\beta_2 - 3)^2 \dots X_{1-\alpha}^2(2)$$

ومنه: $S = \frac{n}{6}\beta_1^2 + \frac{n}{24}(\beta_2 - 3)^2$

$$S = \frac{517}{6}(0.2305)^2 + \frac{517}{24}(2.127 - 3)^2$$

ومنه نجد أن: S=4.578+16.417=20.995

لدينا: $X_{1-\alpha}^2(2) = 5.99 < 20.995$

ومنه لا تقبل فرضية التوزيع الطبيعي H_0 بمعنوية 5% ، وهو ما يثبت فرضية السير العشوائي لعوائد مؤشر بورصة الجزائر.

2. **دارسة الارتباط الذاتي لسلسلة مؤشر بورصة الجزائر** Rindex.dz:

تكون السلسلة مستقرة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن، ولاختبار استقرارية السلسلة، يوجد عدة أدوات إحصائية لذلك:

1.2. **اختبار معنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي للسلسلة Rindex.dz**:

تكون السلسلة قيد الدراسة مستقرة، إذا كانت معاملات دالة ارتباطها Pk معنويا لا تختلف عن الصفر من أجل كل k>0، والشكل التالي يبين دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للسلسلة محل الدراسة:

جدول 01: دالة الارتباط الذاتي لسلسلة العوائد Rindex.dz

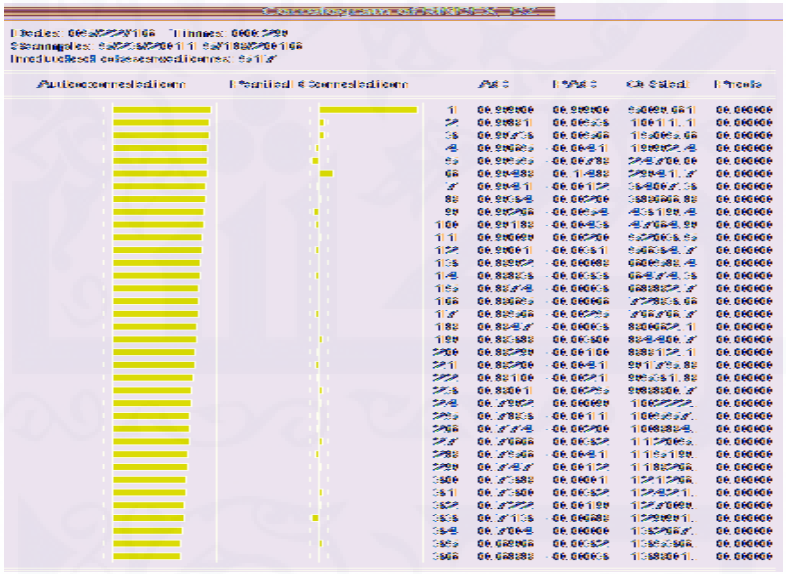

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews7

يلاحظ من الجدول أن معاملات الارتباط الذاتي البسيط كلها خارج مجال الثقة ،والمعبر عنها بالخطين المتقطعين، والخروج عن مجال الثقة يعني الاختلاف معنويا عن الصفر عند نسبة مجازفة 5%، ومنه يمكن القول أن السلسلة ليست عبارة عن تشوش أبيض، ومنه فالسلسلة غير مستقرة.

2.2. **اختبار Ljung-Box** :

يستخدم هذا الاختبار لدراسة المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي ذات الفجوات أقل من 36، حيث توافق إحصائية الاختبار المحسوبة LB آخر قيمة في العمود Q-Stat في الشكل أعلاه:

$$LB = n(n+2)\sum_{k=1}^{36}\frac{\hat{P}_k^2}{n-k} = 517(517+2)\sum\frac{\hat{P}_k^2}{517-k} = 13801 > X^2_{0.05:36} = 50.998$$

لدينا الإحصائية المحسوبة LB=13801 أكبر من الإحصائية المجدولة = $X^2_{0.05;36}$ 50.998 ومنه نرفض فرضية العدم القائلة بأن كل معاملات دالة الارتباط الذاتي مساوية للصفر ،أي أن عوائد مؤشر بورصة الجزائر غير مستقلة خلال فترة الدراسة عند مستوى معنوية 5% بموجب اختبار Ljung-Box .

3. دارسة استقرارية السلسلة Rindex.dz:

سنحاول دراسة خصائص السلسلة الزمنية لعوائد مؤشر بورصة الجزائر من ناحية الاستقرارية (مركبة الاتجاه العام، الجذر الأحادي) ،وذلك بالاعتماد على اختبارات ديكي فولر المطور (ADF) .هذا الأخير ينص على تقدير النماذج الثلاثة التالية وذلك باستعمال طريقة المربعات الصغرى أيضا، وذلك تحت الفرضية: $\varphi_1 \prec 1$

- النموذج (4): $\Delta X_t = pX_{t-1} - \sum_{j=1}^{p} \varphi_1 X_{t-j+1} + C + \varepsilon_t$
- النموذج (5): $\Delta A = pX_{t-1} - \sum_{j=1}^{p} \varphi_1 X_{t-j+1} + \varepsilon_t$
- النموذج (6): $\Delta X_t = pX_{t-1} - \sum_{j=1}^{p} \varphi_1 X_{t-j+1} + C + b_t + \varepsilon_t$

مع: $\varepsilon \longrightarrow i.i.d(0, \sigma_\varepsilon^2)$ و $p = (\varphi - 1)$ و p عبارة عن درجة التأخير.

1.3. تطبيق اختبارات الجذور الأحادية:

نقوم بفحص الفرضيات التالية :

H_0: وجود جذر أحادي أي السلسلة غير مستقرة .

H_1: عدم وجود جذر أحادي أي السلسلة مستقرة .

نقوم بتقدير φ_1 ونرمز لها $\hat{\varphi}$ للنماذج (4) ،(5)، (6) بعدها نقوم بحساب $t_{\hat{\phi}}$ الذي يمثل اختبار ستيودنت (Student)

2.3. إزالة مركبة الاتجاه العام من السلاسل الزمنية:

من بين الميزات الحسنة لاختبارات الجذور الأحادية أنها تعطينا فكرة حول صفة عدم الاستقرارية تحديدية (*déterministe*) كانت أم تصادفية (*Stochastique*) التي توافق نماذج TS أو DS على الترتيب، هذا من شأنه أن يدلنا على أحسن طريقة لكي نجعل السلسلة مستقرة .[15]

من أجل نموذج DS : وهي الحالة التي نحن بصدد دراستها ،تكون أحسن طريقة لضمان الاستقرارية هي إجراء الفروق من الدرجة الأولى .[16]

من أجل نموذج TS : أحسن طريقة لجعل السلسلة تستقر هي طريقة المربعات الصغرى العادية ،ذلك أن استخدام الفروق يخلق اضطرابات اصطناعية (*Perturbation Artificielles*) في السلسلة .[17]

قمنا بدراسة استقرارية السلسلة *Rindex.dz* بالاعتماد على برنامج *Eviews7.0* وبعد تقدير النماذج الثلاثة لمتغيرات الدراسة بواسطة المربعات الصغرى تحصلنا على النتائج التالية المبينة في الجدول التالي :

جدول 02 : نتائج دراسة استقرارية سلسلة Rindex.dz

النموذج		النموذج (6)		النموذج (5)		النموذج (4)	
المتغيرات	درجة التأخير P	القيمة الحرجة 5% t_{tab}	اختبار ADF t_{φ}	القيمة الحرجة 5% t_{tab}	اختبار ADF t_{φ}	القيمة الحرجة 5% t_{tab}	اختبار ADF t_{φ}
Rindex.dz	0	2.86-	1.37-	3.41-	0.02-	1.94-	0.23-
	- معامل الاتجاه العام لا يختلف معنويا عن الصفر. - الثابت لا يختلف معنويا عن الصفر. - وجود جذر وحدوي. - السلسلة غير مستقرة عند المستوى .						
D(Rindex.dz)	1	2.86-	17.64-	3.41-	17.90-	1.94-	17.64-
	- معامل الاتجاه العام لا يختلف معنويا عن الصفر. - الثابت لا يختلف معنويا عن الصفر. - عدم وجود جذر وحدوي. - السلسلة مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى						

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج *Eviews7.0*

من خلال الجدول يتضح أن السلسلة Rindex.dz مستقرة عند إجراء الفروق من الدرجة الأولى وهي من نوع DS بدون انحراف، وهذا يعني أن سلسلة Rindex.dz متكاملة من الدرجة الأولى عند المستوى معنوية 5 % .

$$Rindex\ \ .dz \longrightarrow I(1)..... \ 5\%$$

4. اختبار نموذج الانحدار الذاتي مشروط بعدم التجانس الأخطاء [ARCH(P)]:

قمنا باختبار ARCH على سلسلة عوائد مؤشر بورصة الجزائر، وتم حساب إحصائية مضاعف لاغرانج (LM) الذي يعتمد عليه هذه الاختبار، هذه الأخيرة تعطى بالعلاقة التالية : $LM = n * R^2 \longrightarrow x^2_{0.05}(1)$

حيث أن تمثل : n : عدد المشاهدات المستعملة في انحدار الخطوة الثالثة، R^2 : معامل التحديد المستخرج من الخطوة الثالثة (درجة الإبطاء P=1).

جدول 03 : اختبار أثر ARCH لعوائد مؤشر بورصة الجزائر [Rindex.dz]

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	11048.08	Prob. F(1,514)	0.0000
Obs*R-squared	493.0609	Prob. Chi-Square(1)	0.0000

Test Equation:
Dependent Variable: WGT_RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/22/16 Time: 02:43
Sample (adjusted): 5/30/2011 5/18/2016
Included observations: 516 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.022545	0.009211	2.447667	0.0147
WGT_RESID^2(-1)	0.977130	0.009296	105.1099	0.0000

R-squared	0.955544	Mean dependent var	0.988653
Adjusted R-squared	0.955458	S.D. dependent var	0.090445
S.E. of regression	0.019089	Akaike info criterion	-5.075590
Sum squared resid	0.187287	Schwarz criterion	-5.059132
Log likelihood	1311.502	Hannan-Quinn criter.	-5.069140
F-statistic	11048.08	Durbin-Watson stat	2.685626
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج *Eviews7.0*

ومنه يكون لدينا: $LM = 517 * 0.955 = 493.735 > x^2_{0.05}(1) = 36.78$

وبما أن إحصائية LM المحسوبة أكبر تماما من $x^2_{0.05}(1)$ القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5% فإننا نعتبر أن عوائد مؤشر بورصة الجزائر قابلة للتبرير بنموذج ARCH، ويفسر ذلك بوجود تذبذب في عوائد مؤشر بورصة الجزائر، أي عدم تجانس التباين الشرطي لبواقي (أخطاء) النموذج، حيث يوجد مشكل (*Heteroscedasticity*) ،وذلك بموجب اختبار *ARCH.LM*(1) و إحصائية مضاعف لاغرانج (LM) عند فترة الإبطاء الأولى (P=1).

وللأخذ بعين الاعتبار حركية عدم تجانس التباين الشرطي للأخطاء، عمم *Bollerslev* (1986) نمذجة سرعة التقلبات الشرطية (*Conditional Volatility*) ، وفي هذه الحالة يمكن استخدام نموذج الانحدار الذاتي مشروط بعدم التجانس الأخطاء المعمم GARCH كحل لمشكلة عدم تجانس التباين الشرطي للأخطاء (أثر ARCH)، وهو مناسب لحالة السلاسل الزمنية في العوائد على مستوى الأسواق المالية .

5. اختبار نموذج الانحدار الذاتي مشروط بعدم التجانس الأخطاء المعمم[GARCH(p;q)] :

قمنا باستخدام نموذج GARCH لأن نتائج الدراسة للاختبارات المختلفة التي تمت على عوائد مؤشر بورصة الجزائر، حيث أظهرت أن هناك انحرافا للعوائد عن التوزيع الطبيعي ووجود تذبذب (*Heptokurtosis*) في سلسلة عوائد مؤشر بورصة الجزائر خلال فترة الدراسة. وكذلك حالة عدم تجانس التباين الشرطي للأخطاء أي يوجد مشكل (*Heteroscedasticity*)، لذلك يعتبر نموذج GARCH مناسبا لمثل هذه البيانات مع إمكانية تحليل السلوك غير خطي للسلاسل الزمنية العشوائية وتحديد العلاقة بين العائد والمخاطرة ، حيث تم استخدام نموذج

GARCH-M الذي يعتمد على فترات إبطاء q و p من خلال نموذج GARCH-M (p ;q) ،وقد حددت فترات الإبطاء اعتمادا على قيم لمعياري Akaike و Schwarz، حيث تم اختيار النموذج GARCH-M (1.1) لعوائد مؤشر بورصة الجزائر كما يوضحه الجدول التالي :

جدول 04: اختبار أثر GARCH لعوائد مؤشر بورصة الجزائر [Rindex.dz]

Dependent Variable: RINDEX_DZ
Method: ML - ARCH (Marquardt) - Normal distribution
Date: 05/24/16 Time: 19:41
Sample (adjusted): 5/25/2011 5/18/2016
Included observations: 517 after adjustments
Failure to improve Likelihood after 28 iterations
Variance backcast: ON
GARCH = C(1) + C(2)*RESID(-1)^2 + C(3)*GARCH(-1)

	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
AR(1)	0.934633	0.041803	22.35797	0.0000
MA(1)	-0.913128	0.048539	-18.81214	0.0000
Variance Equation				
C	1071152.	70315862	0.015233	0.9878
RESID(-1)^2	0.505904	33.76484	0.014983	0.9880
GARCH(-1)	-0.148160	75.19719	-0.001970	0.9984

R-squared	0.006740	Mean dependent var	-0.000187
Adjusted R-squared	0.004742	S.D. dependent var	0.018064
S.E. of regression	0.018021	Akaike info criterion	-5.601754
Sum squared resid	0.645612	Schwarz criterion	-5.587711
Log likelihood	5587.147	Durbin-Watson stat	2.024698

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج *Eviews5*

من الجدول أعلاه يمكن كتابة معادلة التباين المشروط لعوائد مؤشر بورصة الجزائر كما يلي:

$$\sigma_t^2 = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{q} \alpha_i \varepsilon_{t-i}^2 + \sum_{i=1}^{p} \delta_j \sigma_{t-j}^2$$

$$\sigma_t^2 = 1071152 + 0.50\, \varepsilon_{t-i}^2 - 0.148\, \sigma_{t-j}^2$$

بما أن $\alpha_1 + \delta_1$ أقل من واحد فهذا يشير إلى أثر الصدمة يتناقص بمرور الزمن(Chou ; 1988)، بمعنى أخر زوال الصدمات في بورصة الجزائر مع مرور الزمن بمعنى أن أي صدمة على التباين الشرطي الحالي لن يكون لها تأثير كبير على قيم التباينات المستقبلية، هذا ما يجعل الاستثمار في بورصة الجزائر أفضل بالمقارنة بالأسواق العربية الأخرى التي تمتاز باستمرارية التذبذب على المدى البعيد.

ومن جهة أخرى، يظهر من خلال الجدول أعلاه نتائج معاملات نموذج GARCH-M (1.1) لمؤشر بورصة الجزائر، حيث تبين وجود تذبذب منخفض (Volatility) في عوائد المؤشر عند مستوى معنوية 5% ($\delta_1 = 0.148$) ، كما يلاحظ وجود تأثير ذو دلالة إحصائية موجبة للتذبذب على عوائد مؤشر بورصة الجزائر عند مستوى معنوية 5% (إحصائية ستيودنت (z-stat) أكبر تماما من القيمة الحرجة للتوزيع الطبيعي 1.96)، وهذا يعني وجود علاقة بين العائد والمخاطرة وبالتالي ضرورة التحوط وتبني علاوة مخاطرة (Risk Premium) كانت ايجابية في بورصة الجزائر، مما يدل على ايجابية وكفاءة تسعير أسهم بورصة الجزائر حسب المخاطر التي تتعرض إليها هذه الأخيرة .وهذه النتيجة تؤكد على أن المستثمر لا يمكنه أن يحصل على عائد إلا إذا تقبل مستوى عال من

المخاطرة والعكس ،وهذا يعتبر مبدأ أساسي تنادي به نظرية المحفظة المثلى لماكويتز للعلاقة بين العائد والمخاطرة (Risk/Return) .

6. تحديد المحفظة الاستثمارية المثلى باستخدام البرمجة التربيعية:

نسعى لتحديد نسب التوزيع الأمثل للمبلغ المستثمر على الأصول بحيث يكون عنصر المخاطرة أقل ما يمكن. نقوم بصياغة نموذج المحفظة في شكله الشعاعي. ثم نقوم بمحاكاة النموذج باستخدام جداول الإكسل للحصول على القيم المثلى wi، هذه الأخيرة تستعمل نوافذ Solver لحل المسائل المثلوية من هذا الشكل بالاستناد حل خوارزمية التدرج المختصر المعم(Generalized Reduced Gradient Algorithm) .

1.6. الصياغة الرياضية لنموذج المحفظة:

لتكن لدينا شعاع متغيرات القرار W_i حيث يمثل :

w1:الجزء المستثمر من رأس المال في سهم Alliance Assurances

w2:الجزء المستثمر من رأس المال في سهم NCA-Rouiba

w3:الجزء المستثمر من رأس المال في سهم EGH EL AURASSI

w4:الجزء المستثمر من رأس المال في سهم SAIDAL

سوف نقوم بعرض معطيات الدراسة المأخوذة من بورصة الجزائر بالشكل التالي:

تم حساب عوائد الأسهم خلال الفترة (2013/06/05 - 2016/03/30) باعتماد طريقة عوائد فترة الاحتفاظ وحسب الصيغة الآتية :

(سعر السهم في نهاية الفترة / سعر السهم في بداية الفترة)- 1

والجداول (1)، (2)، (3) يمثل تقدير المتوسط والتباين، التباين المشترك ومصفوفة معاملات الارتباط لعوائد الأسهم الأربعة قيد الدراسة خلال فترة الدراسة .حيث قمنا باستخدام الخاصية الإضافية data analysis في برنامج الإكسل Microsoft Excel كما يلي:

جدول 05: متوسط وتباين عوائد أسهم المحفظة

	Alliance Assurances	NCA-Rouiba	EGH EL AURASSI	SAIDAL
Mean المتوسط	607.28	380.56	431.03	566.5
Variance التباين	4796.14	1194.93	699.09	2541.93

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الشهرية لبورصة الجزائر الموقع: http://www.sgbv.dz

قمنا باستخراج متطلبات استخدام نموذج نظرية المحفظة المثلى لماركويتز، وذلك باستخراج قيمتي العائد والمخاطرة للمحفظة الاستثمارية الحالية (Current portfolio) ودرجة الارتباط بين عوائد أسهم المحفظة لوضع تصور حول إمكانية نجاح عملية التنويع الاستثماري في توزيع الأموال المستثمرة على مختلف الأسهم ،وذلك وفق ما يوضحه الجدولين (02) و(03) التاليين:

جدول 06: مصفوفة التباين- التباين مشترك بين عوائد أسهم المحفظة

	RALL	RAUR	RROUI	RSAI
RALL	234963.63	39069.76	89673.038	505269.91
RAUR	44355.01	6259.35	17747.88	89673.03
RROUI	16992.76	3533.80	6259.35	39069.76
RSAI	113716.77	16992.76	44355.0136	234963.63

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الشهرية لبورصة الجزائر الموقع: http://www.sgbv.dz

بالاعتماد على مصفوفة التباين- تباين مشترك نستخرج مصفوفة الارتباط التي تأخذ الشكل التالي:

جدول 07: مصفوفة الارتباط بين عوائد أسهم المحفظة

	RALL	RAUR	RROUI	RSAI
RALL	1	0.946	0.924	0.980
RAUR	0.946	1	0.790	0.987
RROUI	0.924	0.790	1	0.847
RSAI	0.980	0.987	0.8476	1

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الشهرية لبورصة الجزائر الموقع: http://www.sgbv.dz

2.6. صياغة نموذج المحفظة المثلى باستخدام برمجة Solver:

يمكن الاعتماد على برنامج الإكسل Excel لحل نموذج المحفظة المثلى وفق أسلوب البرمجة التربيعية وبالاعتماد على النتائج السابقة الموضحة في الجداول (1)، (2)، (3) كمدخلات لنموذج العائد والمخاطرة لماركويتز، والشكل الموالي يوضح محاكاة (Simulation) لنموذج محفظتنا والاستعانة بنوافذ Solver لحل المسألة المثلوية لصيغة تدنية المخاطرة تحت قيد العائد المرغوب والذي قدر بـ 40 % كما يلي:

تأخذ الصيغة الرياضية لدالة الهدف في نموذج تدنية المخاطرة للمحفظة الاستثمارية وفق الشكل التالي: [18]

$$Min\ S = w_1^2 S_1^2 + w_2^2 S_2^2 + \cdots + w_n^2 S_n^2 + \sum_{i=1}^{n} \sum_{i=1}^{n} w_i w_j r_{ij} s_i s_j \ldots\ldots (01)$$

حيث يمثل:

$w_i w_j$: نسبة النقود المستثمرة في الأسهم i و j

S_i^2: تباين عوائد السهم i

r_{ij} : معامل الارتباط بين عوائد الأسهم i و j

$s_i s_j$: الانحراف المعياري لعوائد الأسهم i و j

تحت القيود التالية:

$$w_1 607.28 + w_2 380.56 + w_3 431.03 + w_4 566.5 \geq 0,4$$

$$w_1 + w_2 + w_3 + w_4 = 1.00$$

$$w_i \geq 0$$

تم استخدام نوافذ Solver لتسهيل عملية حل النموذج السابق وفق القيود المذكورة كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 04: نافذة Solver

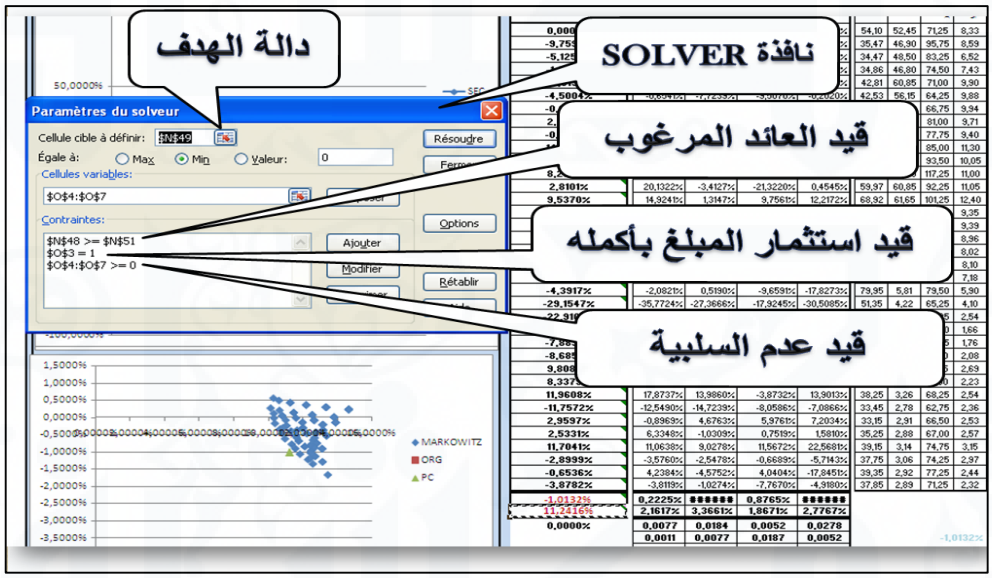

المصدر : إعداد الباحثين باستخدام محاكاة Excel

3.6. منحى الكفاءة الحدودي (Efficient frontier):

بعد استخراج المحفظة المثلى يمكن تمثيل منحنى الكفاءة الحدودي Efficient frontier، وهو المنحى الذي يمثل مجموعة فضاء المحافظ التي لها أعلى عائد لكل مستوى من المخاطرة، أو ادني مخاطرة لكل مستوى من العائد. والمحافظ التي تقع على منحني الكفاءة الحدودي تشكل ما يعرف بمجموعة المحافظ الاستثمارية الكفؤة كما يوضحه الشكل رقم (02) التالي :

الشكل 05: منحى الكفاءة الحدودي للمحفظة المثلى

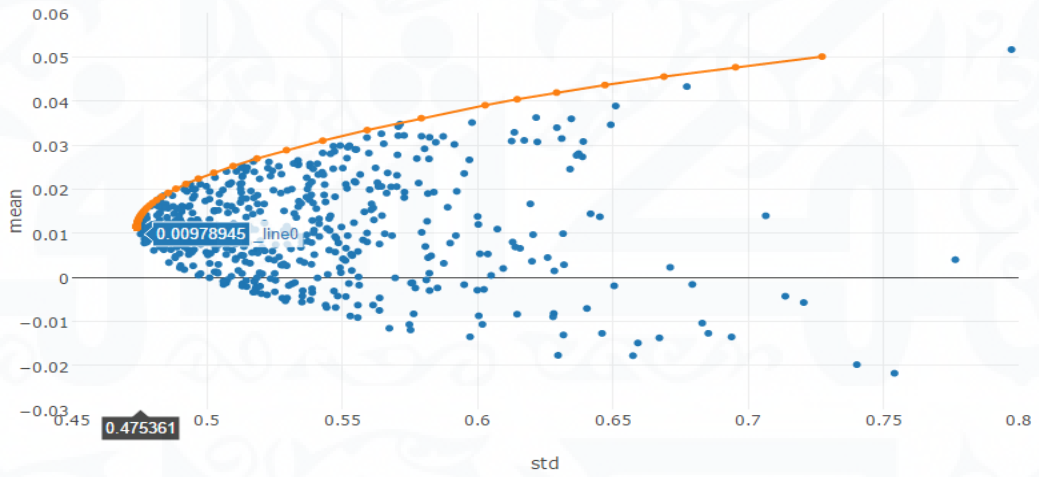

المصدر : إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Python

يمكن تمثيل العلاقة بين العائد المتوقع مع التباين، والشكل رقم (3) يمثل منحنى الكفاءة الحدودي لنموذج المحفظة، والذي يوضح العلاقة غير الخطية بين العائد المتوقع والمخاطرة (التباين)، وهذا المنحنى يعكس

سلوكات المستثمرين اتجاه توظيف أموالهم بشكل يضمن عائد مرغوب فيه عند مستوى محدود من المخاطرة ،فالمستثمر المتحفظ سيحاول دائما أن يتحرك على الجزء الأسفل من المنحنى أي يحاول تدنية الخطر مع عائد معقول، في حين أن المستثمر المضارب (المغامر) نجده في يتحرك في الجزء الأعلى من أجل الحصول على عائد متوقع أعلى بالرغم من مستويات المخاطرة التي سيتحملها .

3.6. نتائج البحث :

بالاعتماد على نتائج نموذج" Markowitz" بعد استخدام Solver في حل النموذج التربيعي وفق القيود المبينة أعلاه، يقوم المستثمر بتوظيف أمواله خلال فترة الدراسة من أجل عائد مرغوب فيه موجب (40 %) ،وبهذا يمكن القول أن هناك إمكانية لبناء محفظة استثمارية مثلى على مستوى بورصة الجزائر تتبع التوزيع التالي :

- W_1= 13,30% : في سهم شركة Alliance Assurances [ALL]
- W_2= 49,83% : في سهم شركة NCA-Rouiba [ROUI]
- W_3= 19,88%: في سهم EGH EL AURASSI [AUR]
- W_4= 16,99%: في سهم مؤسسة صيدال (SAIDAL) [SAI]

وبهذا التنويع يسمح بالحصول على محفظة مثلى بمخاطرة تقدر بـ 0,475% و عائد يقدر بـ % 0,0097 .

يلاحظ من نتائج المحاكاة ارتفاع نسبة التوظيف في سهم شركة NCA-Rouiba والذي قدر بـ 49,83% رغم أنه عرف تذبذب نحو الانخفاض في سنة 2014 قدر بـ 9.88- % ،يليها التوظيف في سهم EGH EL AURASSI بنسبة 19,88% والذي شهد معدل ارتفاع في نفس الفترة قدر بـ 12.82%+ ، ثم التوظيف في سهم مؤسسة صيدال (SAIDAL) بـ 16,99% والذي شهد بدوره معدل ارتفاع في نفس الفترة قدر بـ 24.44%+ ،وأدنى نسبة توظيف مالي في سهم شركة Alliance Assurances للتأمينات بحوالي 13,30% رغم أنه عرف تذبذب نحو الانخفاض قدر بـ 2.46%- . وبهذا يعتبر التنويع الاستثماري بين مختلف أسهم المحفظة فعالا لتحقيق محفظة مثلى بمخاطرة تقدر بـ 0,475% و عائد يقدر بـ % 0,0097 . وإضافة لما ما سبق ذكره من نتائج ،يلاحظ ضعف العائد نظرا للارتباط القوي ما بين عوائد أسهم المحفظة قيد الدراسة [0.790- 0.987]،الأمر الذي يخفض من فعالية التنويع الاستثماري في تحقيق أكبر عائد ممكن بل يزيد من مخاطر التوظيفات المالية للمستثمرين .

خلاصة:

انطلاقا من نتائج المحاكاة لنموذج ماركويتز (Markowitz) القائم على أساس العائد والمخاطرة حيث قمنا باستخدام البرمجة التربيعية لتدنية عنصر المخاطرة تحت قيد العائد في النموذج المذكور ، وبهذا تم المساعدة في اتخاذ القرار الاستثماري العقلاني في الوقت المناسب وتحت مجموعة من القيود ،وبهذا يمكن تحقيق إدارة أفضل للمخاطر على مستوى بورصة الجزائر وذلك وفق أسلوب علمي دقيق ومدروس بهدف تعظيم العائد و تدنية المخاطرة حفاظا على رؤوس الأموال المستثمرة. وبهذا إمكانية توجيه مدخرات المؤسسات المالية و الأفراد لضخها في هذا الفرع الهام من القطاع المالي لتلبية حاجات التمويل المباشر لأصحاب العجز المالي وتشجيع الاستثمار في

مختلف الأدوات المالية المستحدثة بصفة عقلانية .كما يعطي البحث إضافة علمية جديدة في مجال إدارة مخاطر السوق لزيادة ثقة المستثمر اتجاه الحركة العشوائية لأسهم الأسواق المالية والتي تعتبر من متطلبات تفعيل بورصة الجزائر وتصنيفها في مصاف البورصات المتطورة في العالم.

كما أن ارتباط العائد والمخاطرة بصورة طردية له أهمية كبيرة كون هذه العلاقة تشكل تفضيلات المستثمر في بناء المحافظ الاستثمارية، والتي تبنيت من خلال الدارسة القياسية لعلاقة العائد والمخاطرة أين تميز مؤشر بورصة الجزائر بتذبذب مرتفع مما يعني ضعف كفاءة التسعير للسوق المالي في الجزائر للمخاطر التي تتعرض لها، وفي ظل ما سبق من نتائج، وحتى نتمكن من إدارة محافظ مالية كفؤة وتحقيق متطلبات التسيير الاستراتيجي التام للعناصر المؤثرة على أداء المحافظ المالية لابد من توفر ما يلي:

- على مسير المحافظ الاستثمارية أن يضع توقع احتمالي للخسارة والعائد المتوقع.
- هناك إمكانية لحساب الخسارة المحتملة والتي تشكل درجة المخاطرة التي يرغب بها المستثمر.
- امتلاك المعرفة المالية الضمنية التي تجعل من اتخاذ الإجراءات الوقائية مقبولة للحد من فرص احتمال تحقق الخسارة.
- امتلاك استراتيجية في التنويع الاستثماري المالي بهدف تدنية المخاطر و تحقيق العوائد المرغوب فيها .

الملاحق:

الشكل06: تطور العوائد الشهرية لأسهم المحفظة الاستثمارية قيد الدراسة في بورصة الجزائر

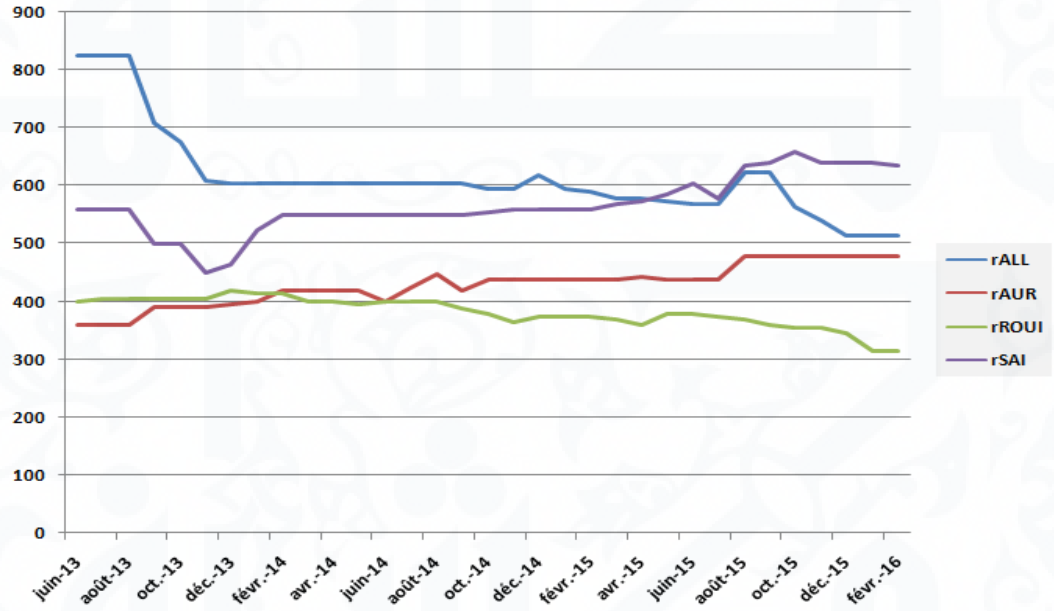

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبورصة الجزائر الموقع: http://www.sgbv.dz

الشكل07: الأوزان المثلى للمحفظة الاستثمارية قيد الدراسة في بورصة الجزائر

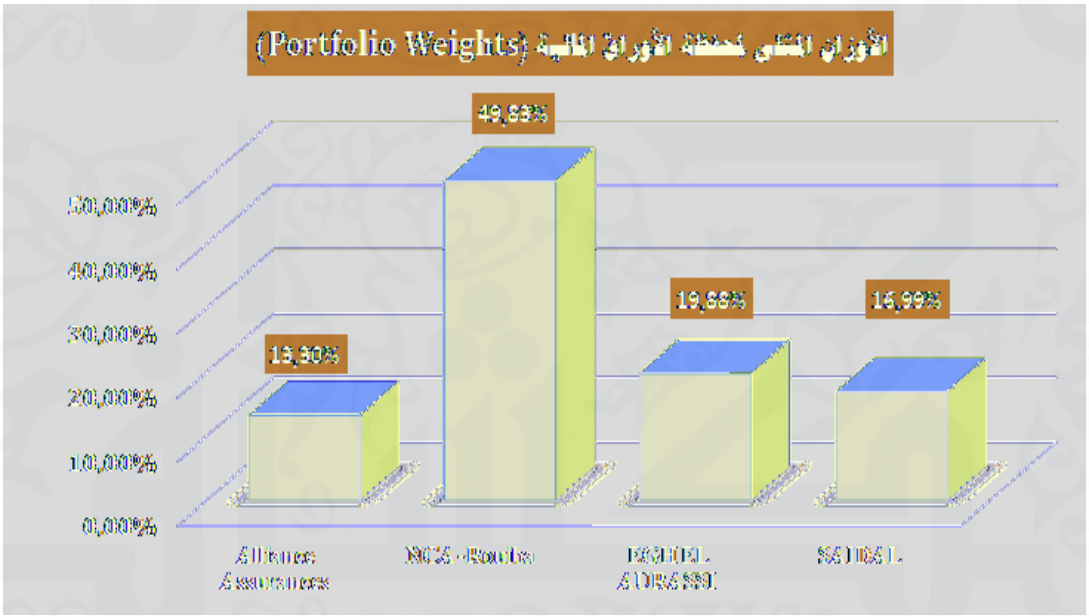

المصدر : من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Excel ومخرجات برمجة Solver.

قائمة المراجع:

1. نادية صالح ،**"إستراتيجية إدارة المخاطر"** ، ص04 ، بحث منشورة في الموقع : http//:www.ksu.edu.sa (بتاريخ: 2012/07/22).

2. عصماني عبد القادر ، "أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية"، **الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**، جامعة فرحات عباس سطيف ، 20-21 أكتوبر 2009 ، ص4 .

5. رمضان زياد، **"مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي"**، الطبعة الرابعة، دار وائل لمنشر، عمان، الأردن ، 2007 ، ص 334 .

6. دريد كامل آل شبيب ، **« الاستثمار و التحليل الاستثماري »**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن ، ص 324 .

8. حطاب سامي، **" المحافظ الاستثمارية ومؤشرات أسعار الأسهم وصناديق الاستثمار"** ، بيئة الأوراق المالية والسمع أبو ظبي، 2007 ،ص 11 .

9. عبد الغفار حنفي، **أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2005، ص160.

10. محسن محمد ، ليلى محسن حسن، بناء محفظة استثمارية مثلى، دراسة تطبيقية، **المجلة العراقية للعلوم الادارية**، العدد 27 ،العراق، 2010، ص 28 .

12. حاكم محسن محمد، ليلى محسن حسن، مرجع سبق ذكره ، ص 39 .

13. عبد العزيز شويش عبد الحميد، آسو بهاء الدين قادر عمر، إدارة محفظة الأوراق المالية وفقا لإستراتيجية الشراء و الاحتفاظ، دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية، **مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية و الاقتصادية**، المجلد 05، العدد 01، 2015، ص 101.

14. مروان جمعة درويش، اختبار العلاقة بين العائد والمخاطرة في سوق فلسطين للأوراق المالية، **المؤتمر العلمي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الزرقاء الأهلية**، 2009 .

15. البيانات الشهرية لبورصة الجزائر: *http://www.sgbv.dz*

16. *Dorothee Franzen, « Managing investment risk in defined benefit pension funds », OECD Working papers on insurance and private pensions N°.38, 2010, pp :8-9.*
http://dx.doi.org/10.1787/5kmjnr3sr2f3-en (23/07/2012).

17. *Gianni De Nicolò and Marcella Lucchetta, « Systemic Risks and the Macroeconomy », IMF Working Paper, Research Department, February 2010, P :02. Website : www.bis.org/bcbs/events/sfrworkshopprogramme/denicolo.pdf.*

18. *Emilina R.Sarreal, "Stock Diversification and Integer programming", DLSU Business of Economics Review, 18:2, 2009, pp84-85*

19. *Philippe Bernard , La théorie de portefeuille, Ingénierie Economique et financière, Université Paris dauphine, Novembre 2007, P 12.*

20. *William H.GREENE ,Econométric analysis , Deventh édition ,Pearson Education, Boston (USA),2012, P :946.*

21. *Régis Bourbounais et Michel Terraza, Analyses des séries Temporelle, Application à l'économétrie et à la Gestion ,2eme Edition, Dunod, 2008, Paris, France, P : 146-147.*

22. *Régis Bourbounais, Econométrie, 6eme édition, édition Dunod, paris, France, P :229 .*

23. *Jean-Luc Prigent, « Portfolio Optimization and Performance Analysis », Financial Mathematics Series, Chapman & Hall/CRC is an imprint of Taylor & Francis Group, 2007, U.S, PP : 70-78.*

عدم مساعرة سعر الصرف في الجزائر

سي محمد كمال
المركز الجامعي بلحاج بوشعيب- عين تموشنت-
Simohammed_k@yahoo.fr

Exchange rate misalignment in Algeria

Kamel Si Mohammed

University of Belhadj Bouchaib, Ain Temouchent, ; Algeria

Received:04 Jan 2016 *Accepted: 30 May 2016* *Published: 30 June 2016*

ملخص :

تستهدف هذه الدراسة عدم المساعرة في سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري من خلال تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ARDL) و من اجل اختبار علاقة التكامل المشترك بين العديد من المتغيرات التفسيرية و سعر الصرف الحقيقي. توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين سعر الصرف الحقيقي و أسعار النفط Cashin et al. (2002) ودراسة Koranchelian سنة 2005 و علاقة سلبية مع معدل التبادل التجاري (Edwards,1989 1994) حين أوجدت الدراسة تأثير ايجابي ضعيف نسبيا لنمو إنتاجية حسب نموذج سولو (Solow, 2005) على سعر الصرف الحقيقي.استخدمت الدراسة أيضا سعر الصرف الموازي كمتغير مفسر لسعر الصرف الحقيقي كون ان السلطة النقدية تسعى دائما لتقريب سعر الصرف الموازي من الرسمي و إن كانت هذه السياسة غير صريحة و معلنة و توصلت النتائج أن معلمة هذه المتغير هي معنوية إحصائية (Si Mohammed et al, 2015) .كما استنتجت الدراسة عدم معنوية معلمة الإنفاق الحكومي في تفسير سعر الصرف مما يدل على عدم كفاءة وفعالية الإنفاق العام في التأثير على سياسة سعر الصرف بالرغم من سياسة المناوئة للإنفاق و التي التزمت بالاقتصاد الجزائري.كمرحلة أخيرة قمنا باختبار المجموع التراكمي للبواقي الراجحة Cumulative Sum of Recursive Residual (CUSUM) و اختبار المجموع التراكمي لمربعات للبواقي الراجحة Cumulative Sum of Squares of Recursive Residuals (CUSUMSQ) و المقترح من طرف Brown et al., 1975 حيث توصل كلا الاختبارين أن المعلمات النموذج ARDL-ECM تقع داخل الحدود مما تشير إلى الاستقرار الهيكلي لنتائج الدراسة عند 5%.

الكلمات المفتاحية: عدم المساعرة ، سعر الصرف الحقيقي ، نموذج ARDL-ECM

رموز jel: F 31. F37. F41. C22

Abstract:

The goal of this study is to assess misalignment of the Algerian real exchange rate (REER) through an empirical analysis by applying the bounds testing ARDL model. Our estimation of an ARDL model indicates, firstly, the existence of a long run positive relationship between the REER and the oil prices (see Cashin et al. (2002) and Koranchelian (2005)); Secondly, we detect a negative relationship between the REER and the terms of trade (Edwards, 1989 1994). In addition, we find that productivity computed on the basis of Solow model affects the Algerian REER. Moreover, our results show that a cointegration relationship is detected between the REER and Black market exchange rate in Algeria, and the negative impact emphasizes how the Algerian policymakers acting as an invisible hand instrument need to elaborate a convergence objective between the official and the black market exchange rates (Kamel and Benhabib, 2015).It is known that foreign exchange windfalls from hydrocarbon exports help swell Algerian public spending that would cater for public budget deficit curtailment, which implies that inefficiency in government expenditure is reflected by a statistical insignificance of the impact of public spending variable on the REER. Finally, the CUSUM (cumulative sum) and CUSUMSQ (CUSUM squared) tests are then introduced to check for the stability of the relationship in the short run dynamics within a long run equilibrium, Brown et al. (1975).

Key Words : *Real exchange rate, misalignment, ARDL-ECM model*

(JEL) Classification : F31. F37. F41. C22

تمهيد:

لطالما كانت سياسة سعر الصرف مرآة عاكسة لقوة الاقتصاد من جهة و قوة السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي و عليه عدم المساعرة Misalignment هي انحراف سعر الصرف الحقيقي عن سعره التوازني في اجل طويل نسبيا بسبب عوامل اقتصادية و هي لا تعني بالضرورة تلك التقلبات Volatility التي تحدث تذبذبات في سعر الصرف بشكل كبير خلال فترة قصيرة من الزمن في أي اتجاه في حالة عدم اليقين و المخاطرة .في هذا الإطار تناولت عديد من النماذج التجريبية عدم مساعرة سعر الصرف الحقيقي و من أبرزها نموذج (Edwards,1989 1994) و الذي كان الإلهام لبقية الدراسات القياسية و هناك أيضا نموذج Ades, 1996 و دراسة Froot and Rogoff (1995) حيث استخدمت هذه النماذج تقريبا نفس المتغيرات التفسيرية لسعر الصرف الحقيقي حيث تضمنت كل من اثر بلازا و ساموبلسون للإنتاجية و متغير الإنفاق الحكومي بالإضافة إلى تدفقات رأس المال و كل من مؤشر التجارة الخارجية و الانفتاح التجاري.

قبل ظهور هذه النماذج القياسية ظهرت عديد من الدراسات النظرية التي تفسر سلوك أسعار الصرف و من أقدمها نظرية تعادل القوة الشرائية (The purchasing power parity theory) و تعتبر هذه النظرية و التي تفسر أو تحدد سعر الصرف بين الدول نظرية كلاسيكية محضة إذ ظهرت عند دفيد ريكاردو سنة1817 [1] و كانت موضع نقاش عند "جون ميل" و "فسكونت كوسجن" و "ألفرد مارشال" و لكنها كانت أكثر شيوعا و انتسابا للاقتصاد السويدي "جوستاف كاسل"[2] في ورقته البحثية سنة 1916 باعتبار أن تلك الفترة كانت فوضى العملات و فترة عرفت مستويات مرتفعة من التضخم بين الحرب العالمية الأولى مما جعل "كاسل" يفسر تقلبات الصرف بمدى ارتباطها بالتضخم (معالجة تتدهور أسعار الصرف)[3] و وفق هذه النظرية فإن القوة الشرائية للدول هي الأساس الذي يتحدد من خلاله سعر الصرف و تعكس هذه القدرة الشرائية مدى إمكانية عملة دولة ما اقتناء سلعة معينة و عندما نقيس هذه القدرة في دول أخرى يتحدد من خلالها سعر الصرف في هاتين الدولتين. أما نظرية تعادل أسعار الفائدة فترجع جذورها إلى الاقتصادي الشهير المرموق "جون مينارد كينز" بعدما خلص سعر الفائدة من التفسير الضيق للكلاسيك حولها يجث اعتبرها أنها لا ترتبط بالادخار وحده و إنما هي ثمن يفضله صاحب رأس المال ليضيعه تحت تصرفه إلى أن يستطيع أن يستثمره و من ثم ربط مع الفائدة بمدى تفضيل السيولة من الرغبة بالاحتفاظ برؤوس الأموال نقدا للاستثمار و لذلك ربط سعر الفائدة بكمية النقود بحيث كلما زادت كمية النقود هبطت سعر الفائدة على الأقل في الأجل القصير .

بعد ثلاث عقود ظهر نموذج للباحثين مندل و فلمينغ Mundell – Fleming باعتبارهما طورا النموذج في الاقتصاد IS-LM في اقتصاد مفتوح بشكل مستقل عن بعضهما في كل سنة 1962 M. Fleming و R. Mundell في سنة 1963 و لعل اسم أهم لم يقتصر في تحديد هذا النموذج لسعر الصرف و إنما اقترن بفائدة أهم من خلال

التنسيق بين كل من السياسة النقدية و السياسة الجبائية (المالية) من أجل وضع الأدوات اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و تحليل السياسة الاقتصادية في اقتصاد يتعامل مع العالم الخارجية على أنه في بداية فترة الستينات كان هناك جدل ولا زال قائم إلى غاية اليوم ربين فعالية السياسة النقدية بقيادة مفكرها "ميلتون فريدمان" (1912- 2006) و الحائز على جائزة نزبل سنة 1976 و بين اللورد جون مينارد كينز (1946) الاقتصاد الشهير الذي سميت أفكاره بمدرسة تحمل اسمه لمدرسة الكينزية على أن هذا النموذج كما قلنا أنه التزم بالانحياز و ارتأى منظوره أن السياسة الاقتصادية تستلزم الأدوات المناسبة بغض النظر عن مرجعتيها [3] و من ثم كان هناك ثلاثة موازين في بداية من التوازن في سوق السلع و الخدمات(IS) و التوازن في سوق النقد (LM) و التوازن في سوق الصرف (CC).

عرفت البدايات الأول من العقد السابع من القرن العشرين انهيار نظام بروتن وودز و ما نتج عنه في المجمل هو عدم استقرار أسعار الصرف و من أوائل النماذج النقدية التي حاولت تفسير تغيرات سعر الصرف بعد هذا الانهيار هو نموذج Dornbusch, 1976 "رد الفعل المفرط" و جوهر الفكرة يكمن في مدى سرعة استجابة سعر الصرف بعد الصدمة للتعديل مقارنة بأسواق السلع و الخدمات و تقترن سرعة هذا التعديل بسرعة تعرض أو تأثر أسعار الصرف و الأسواق الأصول المالية للصدمة مقارنة بأسواق السلع و الخدمات[4] . يعتبر نموذج محفظة الأوراق المالية من النظريات الحديثة المحددة لأسعار الصرف من خلال تحكيم المحافظ أوراق المالية في السواق المالية العالمية بمعنى أن استثمار المحافظ الأوراق المالية (الأسهم – السندات) تخلف طلبا و عرضا على هذه الأصول و من ثم يحدد هذا التوازن من الطلب و العرض توجد أسعار الصرف العملات مثل أن ترتفع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية عندما يزداد الطلب على الأصول من أوراق المالية المحلية.

تستهدف هذه الدراسة عدم المساعرة في سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري من خلال تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ARDL) و من اجل اختبار علاقة التكامل المشترك بين العديد من المتغيرات التفسيرية و سعر الصرف الحقيقي و ارتأينا أن نتطرق في هذا البحث بعد هذه المقدمة إلى تطور سعر صرف الدينار الجزائري ثم منهجية الدراسة و التي تعنى بنموذج القياسي المستخدم للوصول إلى نتائج الدراسة في الجزء الثالث من البحث لنتناول في الأخير الخلاصة التي نورد فيها أهم نقاط المستخلصة من الدراسة .

أولا: تطور سعر صرف الدينار الجزائري

1. نظام سعر الصرف الثابت 1964-1987:

ظلت الجزائر بعد الاستقلال تتعامل بالفرنك الفرنسي الذي و رثته من فرنسا و الذي كان محددا بـ 1 فرنك فرنسي = 180 ملغ من الذهب و هذا كله في إطار النظام النقدي لبروتن وودز الذي كان يقوم على أساس

ربط عملات العالم بالذهب أو بالدولار و ما كانت الجزائر آنذاك لتنقص من سيادتها في ظل غياب عملة تعبر عن سيادتها من جهة[5] و هذا ما توجب إنشاء عملة وطنية حيث خرج الدينار الجزائري إلى حيز الوجود سنة 1964 و الذي حافظ على نفس التكافؤ مع الذهب مقارنة بالفرنك الفرنسي ب 180 غ من الذهب. بعد ظهور بوادر انتهاء نظام بروتن وودز تعززت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للفرنك الفرنسي[6] و من ثم لم يتبع الدينار الجزائري الفرنك الفرنسي عند تخفيضه في هذه الفترة رغم أن الدينار كان مرتبطا بالفرنك الفرنسي[7] حيث حافظت الدينار على تفوق قيمته مقابل الفرنك الفرنسي حيث بقي سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي (01= 1.15) أكثر من عقد من الزمن من 1970 إلى1981[8]. في منتصف السبعينات و بالضبط في سنة 1974 و بعد انهيار نظام بروتن وودز تبثث الجزائر عملتها على أساس 14 سلة عملة دولية على أسعار معاملات ترجيح مرتبطة بالواردات [10] و من ثم تحديد قيمة الدينار الجزائري مرجعا إداريا كوسيلة مالية و نقدية لبلوغ أهداف التنمية و من ثم تحديد سعر الصرف كان في إطار غير واقعي بالنسبة للنظرية المحددة لأسعار الصرف. استمر سعر الدينار الجزائري على هذا الثبات و الاستقرار خلال مدة تفوق 20 سنة و كنتيجة عن تحديد تكلفة الدينار إداريا و ليس اقتصاديا مع ظهور أزمة النفط في سنة 1986 إلى عمليات مراجعة واسعة لنظام سعر الصرف الدينار الجزائري[11].

2 **مرحلة تخفيض الدينار الجزائري 1987-1994:**

إذا كانت المرحلة الأولى من نظام سعر الصرف الثابت تميزت بمرحلتين أولها أنها ارتبط سعر الصرف الدينار بالفرنك الفرنسي منذ إنشاءه إلى غاية ظهور المرحلة الثانية و هي مرحلة الارتباط بسلة من العملات و في كلا المرحلتين كان تحديد سعر الصرف تحديدا إداريا أما المرحلة الثانية الممتدة ما بين 1987 – 1994 فهي أيضا شهدت مرحلتين و هما مرحلة الانزلاق التدريجي ثم مرحلة التخفيض الصريح للدينار الجزائري.

1.2 **الانزلاق التدريجي:**

امتدت هذه المرحلة من 1987 إلى مارس 1991 حيث انخفض الدينار الجزائري في هذه الفترة من 4.95 إلى17.7 دج في مارس 1991 و بمعدل 103 ٪ [12] كانخفاض على طول 3 سنوات من نهاية السنة 1987 إلى نهاية سنة 1990 و كانت هذه الانزلاقات على النحو التالي[13]:

- نهاية 1987: 1 دولار = 4.93 دج.
- سنة 1989: 1 دولار = 8.032.
- نوفمبر 1990: 1 دولار = 12.11. تسريع عمليات الانزلاق تماشيا مع وتيرة تطبيق الإصلاحات.
- فيفري 1991: 1 دولار = 16.59. استمرار الانزلاق الريع بهدف استقراره و إمكانية تحرير التجارة الخارجية.

◆ مارس 1991: 1 دولار = 17.76.

2.2 التخفيض الصريح للدينار الجزائري في سنة 1994:

إن الانزلاقات السابقة التي امتدت من 1987 إلى غاية 1994 هي إعلان صريح عن إطلاق مجلس النقد والصرف على التحديد الإداري لسعر الصرف الدينار الجزائري و من ثم كان هناك ضرورة إلى تحقيق سعر صرف توازني من خلال تسلسل إجراءات التخفيض الدينار الجزائري بشكل تدرجي و رقابي و هذا تكاملا مع مجموعة الإصلاحات التي اتخذتها السلطات آنذاك و لكن سنة 1996 في سنة إبرام تعديل هيكلي للجزائر تحت وصاية صندوق النقد الدولي و البنك العالمي للإنشاء و القيم و أول مظاهر هذا الاتفاق هي تخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 40.17٪ في 10- 04- 1991 و أصبح الدينار الجزائري في مستوى 36DZD=$1 على انه قبل هذا التاريخ اجري تعديل طفيف لم يتعدى نسبته10% [14].

3 التعويم المدار لسعر الصرف في الجزائر:

إن تخفيضات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار من 4.9 سنة 1987 إلى36 دولار في 10 أفريل 1994 بمعدل انخفاض يتجاوز 600 ٪ من قيمة في سنة 1987 كان نتيجة الارتفاع قيمة الدينار إبان نظام سعر الصرف الثابت مقابل الفرنك الفرنسي بعد إنشاء العملة الجزائرية سنة 1964 و إبان تثبيت سعر الصرف الدينار أمام سلة من العملات و هذا الارتفاع كان مرجعه إلى التحديد الإداري لسعر الصرف و ليس البعد الاقتصادي بالإضافة إلى أن سلسلة التخفيضات و الانزلاقات كان ناجم عن توصيات المؤسسات الدولية من خلال تغيير سياسة التخفيضات نحو منهجية مبررة تكمن في انتهاج تقنية جلسات التسعير بالمزاد العلني في أكتوبر 1994 وإلى نهاية السنة الجارية في 1995 حيث يجتمع بمقر البنك الجزائر يوميا بعدما كان أسبوعيا في بداية هذه التقنية كل من ممثلو البنوك التجارية و البنك المركزي كعارض للعملة الصعبة [15] و يتم من خلال هذه الجلسات تحديد سعر الصرف الدينار الجزائري أمام الدولار باعتباره عملة ارتكازية .

4. إشكالية سعر صرف الموازي:

يعرف سعر الصرف في الواقع الجزائري سعرين هما سعر صرف الرسمي و هو الذي يحدده بنك الجزائر وسعر صرفي موازي يتم تداوله في سوق غير خارج الدائرة المصرفية و سعر الصرف الرسمي الدينار الجزائري مقابل العملات الخارجية هو سعر أقل من سعر في السوق الموازية. ما يمكن استخلاصه من الشكل رقم 1 هو أن سعر الصرف الموازي بدأ يتوسع مع سعر صرف الرسمي ابتداء من أواخر السبعينات و إلى غاية نهاية التسعينات و هذا راجع إلى أن سعر الصرف كان إداريا هذه من جهة و من جهة أخرى أن الجزائر في هذه الفترة و بالضبط مع صدور قانون 78- 02 الذي أعلن عن احتكار الدولة الكلي للتجارة الخارجية و هذه التحليل كله ينصب نحو أن

هذه الإجراءات هي التي جعلت من السوق الموازية سوقا نشطا في ظل افتقاد السوق المحلية لكثير من السلع خاصة الكمالية منها و في الأخير كل هذه العوامل ساهمت باللجوء إلى السوق السوداء لتوفير ما هو محجوب عن المستهلكين من العملة الصعبة لفرض التجارة أو غرض العمليات الجارية الأخرى بالإضافة إلى ظهور ظاهرة المغترب الجزائري التي زادت الطلب على العملة الصعبة حيث تكمن هذه الظاهرة في تمويل العمال في المهجر أموالهم الجزائر عن طريق السوق السوداء و تحويل أملاك منقولة من المهجر إلى الجزائر قصد البيع بالإضافة إلى يتسلم الموال بالفرنك الفرنسي من طرف العمال المهجر لشراء ما هو مفقود من سيارات و تجهيزات كمالية في الجزائر.

ثانيا: الدراسات السابقة

قام (Nouira and Sekkat) سنة 2015 ببحث عن أهم محددات عدم مساعرة سعر الصرف الحقيقي في واحد و خمسين دولة نامية خلال الفترة 1980-2010 . اعتمد الدراسة على تدفقات رؤوس الأموال و الإنفاق الحكومي إلى جانب الانفتاح التجاري و اثر Balassa Samuelson كمحددات لسعر صرف الحقيقي و توصلت الدراسة إلى أن أنظمة سعر الصرف الوسيطة هي أكثر اختلال لسعر الصف الحقيقي عن التوازني مقارنة بأنظمة أسعار الصرف الجامدة و المعومة.

في نفس السياق اختبر Rodrigo Caputo (2015) عدم مساعرة أنظمة سعر صرف في 54 دولة ليتوصل إلى أن ربط أسعار الصرف يظهر اقل اختلال بين سعر الصرف الحقيقي و التوازني و هذا باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM كما اعتمد على محددات الاقتصادية تفسر سلوك سعر الصرف الحقيقي و التي شملت الإنتاجية للسلع المتاجر بها و الغير متاجر بها و مؤشر التجارة الخارجية بالإضافة إلى كل من السياسة الضريبية و الإنفاق العام.

Elbadawi و آخرون (2011) في ورقتهم البحثية عن إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (36 دولة) توصل إلى أن المغالاة في سعر صرف حقيقي تؤثر سلبا على النمو التطور المالي خلال الفترة 1980-2004 باستخدام معطيات البانل معتمدا على نفس المتغيرات الكلاسيكية المفسرة لسعر الصرف الحقيقي لنموذج Edwards, 1989 إضافة إلى حجم المساعدات الأجنبية.

اختبر Yannick Bineau في سنة 2010 عدم مساعرة سعر الصرف الحقيقي لليوان الصيني بتقنية الإحصائية التي تدعى التحليل التلوي meta-analysis للكشف عن النتائج العامة التي وجدت في 130 مشاهدة من 17 دراسة تجريبية . توصلت نتيجة هذه الدراسة العدم حصول توافق على القيمة الحقيقية للعملة الصينية و أن

اليوان مقوم اقل بقيمته لم تلقى إجماعا حيث اختلال العملة تراوح ما بين 66% و 160% مما يستدعى الاستعانة بالنماذج النظرية لتحقيق ذلك .

قام Audrey Sallenave سنة 2010 بتقييم اثر النمو على عدم مساعرة في سعر الصرف الحقيقي لدول العشرين خلال الفترة 1980- 2006 باستخدام البانل الديناميكي .استنتجت هذه الدراسة أن الدول النامية في عينته تعرف أكثر اختلال في سعر صرفها الحقيقي مقارنة بالدول المتقدمة و لكن سرعة تعديله إلى التوازن هي أبطا في الدول المتقدمة و نفس النتيجة استخلصها Dubas, 2009 أن انحراف سعر الصرف الحقيقي هو في الدول النامية و التي تتبع أسعار صرف معومة و على من ذلك Mallick 2013 Holtemöller and استنتج أن الدول ذات الربط الجامد تعرف أكثر اختلال في أسعار صرفها الحقيقي.

تعتبر دراسة Koranchelian سنة 2005 الإلهام لمعظم الدراسات التي تناولت عدم مساعرة صعر الصرف الحقيقي في الجزائر. اعتمد الباحث على الإنتاجية باستخدام الناتج المحلي الإجمالي للفرد كمحدد لسعر الصرف الحقيقي في الجزائر كما أن الباحث استخدم سعر النفط كون أن الجزائر دولة ريعية ب 98% من صادرات المحرقات. قام الباحث باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM خلال الفترة 1970 إلى2003 ليصل أن سرعة تعديل سعر الصرف الحقيقي نمو التوازن يستغرق 9 أشهر كما توصل الباحث إلى أن ارتفاع سعر النفط و الناتج المحلي للفرد ب1٪ ينجم عنه علاقة ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي ب 0.2% و 1.88% على التوالي و هي سرعة تعديل أسرع من دراسة Cashin et al. (2002) في حين أن دراسة (1996) Rogoff تقدر أن السرعة التعديل غالبا ما تتراوح ما بين ثلاث سنوات و نصف. لعل أهم الانتقادات لهذه الدراسة هو عدم معنوية نتائجها كما تحصل عليها الباحث ثم إن هذه الدراسة جاءت منحازة جدا لتدخلات المؤسسات الدولية في برامج الإصلاح أثناء التسعينات لأنها جاءت تبرر عمليات التخفيض للدينار الجزائري.

تناولت دراسة بن الزاوي ونعمون (2012) سلوك الدينار الجزائري و انحراف سعره الحقيقي عن التوازني حلال الفترة 1990-2007 حيث اعتمد على نموذج Edwards, 1989 و أضاف إليه كل من الإنفاق الحكومي و التعريفات على الواردات باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECMكما استنتجت هذه الدراسة انه هناك علاقة طردية بين سعر التوازني و باقي المتغيرات المفسرة له . كما استعان باستقرار اسعار الصرف منذ 2003 ب تقارير صندوق النقد الدولي. ذهبت دراسة مادوني 2014 إلى نفس دراسة بن الزاوي و نعمون (2012) إلى انه كان الاختلاف بينهما في النتائج المتحصل عليها ما بين فترات التي كان فيها سعر الصرف الحقيقي مقوما أكثر من سعره أو دون قيمته التوازنية بالإضافة إلى التقييم الكمي لأثر المحددات على سعر الصرف الحقيقي.

ثالثا: منهجية الدراسة

1. تعريف النموذج :

نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ARDL) المقترح من طرف Pesaran,et al. (1999, 2001) في حالة تكون نتيجة المتوصل إليها عند اختبار جذر الوحدة تشير إلى تجانس استقرارية السلاسل الزمنية عند كل من المستوى (I(1) و I(0) على أن لا تكون متغيرات الدراسة من الدرجة الثانية I(2) بمعنى أن السلاسل الزمنية للنموذج الدراسة يكون يحتوي على متغيرات مستقرة من الدرجة الصفر و الدرجة الأولى في حين أن لو حصلنا على متغيرات متكاملة من الدرجة الأولى فهي هذه الحالة نلجأ إلى تطبيق التكامل المشترك (Johanson Approch, (1988), Johansen-Juselius (1990), Engle and Granger (1987)).

نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL يأخذ بعين الاعتبار الفارق الزمني لتباطؤ الفجوة lag حيث تتوزع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية يدمجها النموذج ARDL في عدد من المتباطئات الموزعة في حدود (معلمات) تتوافق و عدد المتغيرات التفسيرية حيث تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير و طويل الأجل كان تستغرق عدم المساعرة في سعر الصرف الحقيقي عدد من الفجوات للتأثر بالمتغيرات التفسيرية.

المرحلة الثانية في تقدير النتائج هي تحديد عدد الفجوات الزمنية للنموذج باستخدام معيار اكيكا Akaika information criterion(AIC) أو بمعيار شوارتز Schwartz Bayesian criterion (SBC) أما المرحلة الموالية بعد كشف طول الفجوات بحث علاقة التكامل المشترك في الأجلين الطويل.

جودة نموذج ARDL تستوجب خلو الدراسة من الارتباط الذاتي و الذي قد يعجز معامل ديربن واتسون DW على كشفه مما يتطلب فحصه باستخدام اختبار مضاعف لاجرانج The Lagrange Multiplier (LM version) حيث أن عدم معنوية قيمة F المحسوبة في Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test ينجم عنها خلو ارتباط ذاتي . يفيد أيضا استخدام هذا النموذج السلاسل الزمنية صغيرة الحجم كما وضحت ذلك عديد من الدراسات القياسية : (Abd Pattichis, 1999; Mah, 2000; Tang and Nair, 2002,Halim et al (2008)

بعد ذلك سنستخدم اختبار Wald test من اجل بحث التكامل المشترك و ذلك بمقارنة قيمة F المحسوبة مقابل قيمة F الحرجة (الجدولية)، نرفض فرضية العدم H_0و نقبل فرضية البديلة H_1عند عدم حصول على معنوية قيمة F أي أن هذه الأخيرة هي اقل من قيمة F الحرجة حيث :

$$H_0: \delta_{11} = \delta_{21} = \delta_{31} = \delta_{41} = \delta_{51} \quad \text{.....(1)}$$

$$H_1: \delta_{11} \neq \delta_{21} \neq \delta_{31} \neq \delta_{41} \neq \delta_{51} \quad \text{.....(2)}$$

2. **متغيرات الدراسة :**

تعنى فترة الدراسة المدى الزمني من 1987 إلى2014 باستخدام بيانات سنوية و قد وضحنا سابقا طبيعة سعر الصرف و تحديده الإداري خلال الفترة 1964- 1987 و الذي كان غالبا ما يتميز بمغالاة سعر الصرف مما يجعل البحث في تلك الفترة أمر غير مجدي كما فعلت كثير من الدراسات التي تناولت عدم مساعرة سعر الصرف الحقيقي كما أن في بداية الفترة المعنية بالبحث في هذه الدراسة تستوفي تقييم تدخلات صندوق النقد الدولي في توجيه سعر الصرف و هل كانت تلك التخفيضات أكثر من قيمتها او العكس.

في الواقع لا يلفت الأعوان الاقتصاديون مستوى سعر صرف الاسمي بقدر ما يلفت ما يحويه من قدرة شرائية أي كمية السلع التي يتم اقتناؤها بنفس المبلغ من العملة المحلية و هو ما يعرف بسعر صرف الحقيقي و من ثم يأخذ سعر صرف الحقيقي الاسمي معدلا بنسب التضخم و يمكن حساب سعر صرف الحقيقي من خلال المعادلة التالية:

$$R_e= (P^f/P^d)\ E \ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

E= سعر صرف الاسمي

P^f = مستوى الأسعار في الدولة الأجنبية.

P^D = مستوى الأسعار المحلية.

بالإضافة إلى مقياس مؤشرات أسعار الاستهلاك التي رأيناها في المعادلة (3) كمقياس شائع الاستخدام هناك مقياس السعر التي للسلع القابلة للاتجار p^t و السلع الغير قابلة للاتجار P^N. ثم الحصول على بيانات سعر الصرف الحقيقي من *بنك التسويات الدولية*(BIS) Bank for International Settlements أما الإنفاق الحكومي فتم تحصيله من الديوان الوطني للإحصاء اعتمادا على قوانين المالية التي كانت تنشر في نهاية كل سنة.

ثم الاستعانة بوكالة الطاقة الدولية International Energy Agency لاستخراج سعر النفط البرنت و الذي يقترب تسعيره كثير من نفط الجزائري "صحاري بلند" أما سعر صرف الموازي فيعتبر مجد رئيسي لسعر الصرف الجزائري كونه كما ذكرنا في الجانب النظري أن السلطة النقدية دائما تحرص على أن تبقي فجوته مع سعر الصرف الاسمي منخفضة و أن أي انخفاض في الأسواق الموازية للدينار يتبعه انخفاض في الدينار الرسمي و قد تم استخراج بياناته خلال الفترة 1987-2010 من قاعدة بيانات العالمية للمالية (Global Financial) أما بيانات السنوات الأخيرة ثم استخلاصها من الموقع الخاص لصرف العملة الصعبة في السوق السوداء "السكوار". اعتمدنا أيضا على مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالمقايضة Net Barter Terms of Trade و يتم حساب مؤشر صافي

معدل التبادل التجاري كنسبة المئوية لمؤشرات قيمة وحدة الصادرات إلى مؤشرات قيمة وحدة الواردات و ثم استخلاص هذا المتغير من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

في الدراسات السابقة و خاصة الدراسات التي بحثت إنتاجية النمو الاقتصادي قد استعان بالناتج الإجمالي للفرد و قد يكون صحيحا إلى حد كبير استخدام هذا المتغير في الدول المتقدمة كما قام به Edward, 19898, 1994 لكن لا يعبر بصراحة هذا المتغير عن الإنتاجية في الدول الريعية و منها الجزائر كون أن الريع يحتوي على 34% من الناتج المحلي و من ثم استخدام هذا المتغير قد ينجم عنه نتائج متحيزة .من هذا المنطلق قمنا باستخدام متغير نمو الإنتاجية TFP في الاقتصاد الجزائري من خلال نموذج سولو المطور و الذي سيأخذ بعين الاعتبار حجم كل من رأس المال المتراكم Capital Accumulation و العامل البشري Humane Capital كل على حدة مع دمجهما في معدل الإنتاجية ووجدنا أن نمو الإنتاجية يتراوح ما بين 0.2 في بعض السنوات و هي نسبة ضعيفة إلى نسب تقترب من الاثنين و التي تعتبر نسب جيدة .

في النهاية يأخذ نموذج هذه الدراسة الصيغة التالية :

Long-Run

$$LnREER = \beta_{01} + \alpha_{11} PR_{t-1} + \alpha_{21} Lnoil_{t-1} + \alpha_{31} GV/GDP_{t-1} + \alpha_{41} LnBEER_{t-1} + \alpha_{51} OPN_{t-1} + \mu_{1t}$$

(4)

Short-Run

$$REER = \beta_{01} + \delta_{11} PR_{t-1} + \delta_{21} Lnoil_{t-1} + \delta_{31} GV/GDP_{t-1} + \delta_{41} LnBEER_{t-1} + \delta_{51} OPN_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{1i} PR_{t-1} + \sum_{i=0}^{p} \alpha_{2i} Lnoil_{t-1} + \sum_{i=0}^{p} \alpha_{3i} \Delta GV/GDP_{t-1} + \sum_{i=0}^{p} \alpha_{4i} BEER_{t-1} + \sum_{i=0}^{p} \alpha_{5i} OPN_{t-1} + \varepsilon_{1t}$$

(5)

حيثLnREER : اللوغاريتم سعر الصرف الحقيقي

Lnoil : اللوغاريتم سعر النفط

GV/GDP : نسبة الانفاق من الناتج المحلي الاجمالي

LnBEER : اللوغاريتم سعر الصرف الموازي

Pr : نمو الانتاجية وفق نموذج سولو

Lnopn : اللوغاريتم صافي معدل التبادل التجاري بالمقايضة

رابعا: نتائج الدراسة

للحصول على نتائج الدراسة سنقوم بالخطوات القياسية التالية :

- اختبارات جذر الوحدة
- اختبار التكامل المشترك
- اختبار تصحيح الخطأ ECM
- اختبارات CUSUM and CUSUMSQ

1. اختبارات جذر الوحدة:

قبل تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ARDL) لابدّ من فحص جذر الوحدة سلاسل الزمنية للدراسة باستخدام كل من اختبار اختبار ديكي فيلر الموسع:The Augmented Dickey-Fulller و اختبار فيليب بيرون: The Philips-Perron المقترح سنة 1988 .

يتضح من خلال الجدول رقم 1 أن المتغيرات سعر الصرف الحقيقي و الغير الرسمي بالإضافة إلى معدلات نمو الإنتاجية مستقرة عند المستوى I(0)، أما المتغيرات الثلاث الأخرى لكل من أسعار التجارة الخارجية و أسعار النفط بالإضافة إلى الإنفاق الحكومي فهي مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى I(1) عند مستوى معنوية 5٪ في كلا الاختبارين ، الأمر الذي لا يسمح بإجراء اختبار التكامل المشترك لعدم تكامل البيانات من نفس الدرجة و يستوجب إجراء التكامل المشترك وفق نموذج ARDL

2. اختبار التكامل المشترك:

من اجل التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل في نموذج الدراسة نفحص اختبار F و ذلك بمقارنة قيمة F المحسوبة مقابل قيمة F الحرجة (الجدولية) لأقصى و ادني حد ARDL Bounds Test و هذا بعدما قمنا بتحديد عدد الفجوات الزمنية للنموذج باستخدام معيار اكيكا Akaika information criterion(AIC) . أفرزت لنا نتائج الدراسة أن F الإحصائية 12.68هي معنوية عند 5% و اكبر من القيمة الحرجة العليا و من ثم رفض فرضية العدم H_0 و وجود علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين متغيرات الدراسة .

يوضح الجدول رقم 2 المعاملات المفسرة لسعر الصرف الحقيقي في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5% و يتضح جليا أن كل المعاملات ذو دلالة إحصائية باستثناء معامل الإنفاق الحكومي من حجم الناتج المحلي الذي اظهر معامل تأثير ضعيف على سعر الصرف الحقيقي و غير معنوي إحصائيا مما يدل دلالة واضحة على عدم كفاءة الإنفاق العام في الجزائر بالرغم من المبالغ الطائلة و الضغوط المفرطة في مالية الحكومة سواء في قوانين المالية الأساسية و استعانتها بأرصدة إضافية في منتصف السنة فيما يعرف بقوانين المالية المكملة.

بالنسبة لمعامل سعر النفط جاء يتوافق مع النظرية كون أن ارتفاع سعر النفط يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف حيث أن كل ارتفاع بنسبة 1% في سعر برميل النفط يصاحبه علاقة ايجابية في الأجل الطويل بمقدار ارتفاع 0.47% في سعر الصرف الحقيقي و إن كانت العلاقة بين المتغيرين في العقد الأخير تختلف عن سابقتها (Si Mohammed et al ,2014).

أظهرت النتائج أيضا وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف الموازي و سعر الصرف الحقيقي Si (Mohammed et al 2015) بالرغم من إشارة معامل سعر الصرف الموازي السالبة على غير المتوقع حيث انه خلال الفترة الكلية للدراسة كل ارتفاع بمقدار 1% في سعر الصرف الموازي ينجم عنه انخفاض 0.35% في سعر الصرف الحقيقي. يمكن تفسير هذه النتيجة على من خلال مشاهده بالعلاوة بين سعر صرف الموازي و الرسمي حيث كلما اقترب سعر الصرف الموازي من الرسمي بمقدار 30%-40% تظهر علاقة ايجابية بين المتغيرين خلال فترة الدراسة في حين أن سنوات التسعينات بلغت الفجوة أقصاها إلى95 دينار حيث كان الدولار ب 42 للدينار و 125 في السوق الموازي في الفصل الثالث من سنة 1994 و لم تنخفض نسبة العلاوة عن مستوى 70 دينار إلا مع نهاية سنة 1998 مما يؤكد مرة أخرى ما ذهب إليه الباحث في الإطار النظري و اعتماد سعر الصرف الموازي في تفسير سعر الصرف الدينار الجزائري كون وجود علاقة توازنية و كون أن السلطة النقدية تأخذه بعين الاعتبار بالرغم من عدم إعلانها الصريح في إطار سياسة سعر الصرف محاولة قدر الإمكان تقريب سعر الصرف الرسمي بالموازي.

جاء معامل مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالمقايضة OPN سالبا (0,85-)وفق النظرية و في الجزائر خصوصا لان التجارة الخارجية شهدت ارتفاعا محسوسا على جهتين الصادرات بسبب تحسن أسعار النفط في الألفية و الواردات بسبب عدة عوامل منها تزايد السكان و تحسن الدخل الفردي و تعدد الأذواق بالإضافة إلى زيادة المستوردين و تحرير التجارة الخارجية دون أن ننسى الشراكة الاوروجزائرية و كل هذا نجم عنه أن الحكومة كانت تحاول كبح الواردات من خلال رفع سعر الصرف الحقيقي بالرغم من عدم فعالية هذه السياسة.

في الأخير جاء معامل الإنتاجية معنوي إحصائيا و ذو تأثير ضعيف في الأجل الطويل على عكس دراسة Koranchelian الذي اوجد علاقة اكبر من الواحد أي أن سعر الصرف يزيد أكثر من تحسن مستوى الإنتاجية و هذا صحيح إلى درجة ما في الدول المتقدمة و التي تعرف معدلات نمو إنتاجية كبيرة بسبب التقدم التقني و الابتكارات و غير ذلك من العوامل لكن دراسة Koranchelian كما أسلفنا اعتمد على الناتج المحلي للفرد و الذي فيه قدر من الانحياز كون أن قطاع المحروقات هو المسؤول عن تحسن المستوى من الفرد و الذي قد لا يذهب

إلى جيوب الأفراد بقدر ما يتراكم في يد الحكومة و هذا ما ذهبت إليه هذه الدراسة من خلال علاقة تأثير لا تتجاوز 0.07% في سعر صرف الحقيقي الذي قد يعكس ظاهرة المرض الهولندي من جهة و انتقال عوامل بلازا ساموبلسون من جهة أخرى.

تشير معلمات المفسرة لعدم المساعرة في سعر الصرف الحقيقي في الأجل القصير إلى معنوية و إحصائية المتغيرات المستخدمة حيث سؤثر سعر النفط بنسبة 0.8% في سعر الصرف الحقيقي في حين يؤثر سعر الصرف الغير الرسمي و مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالمقايضة OPN سلبا على سعر الصرف الحقيقي بمقدار 0.6% و1.3% في الأجل القصير بينما يؤثر كل من الإنفاق الحكومي و الإنتاجية بمعدلات ضعيفة 0.07%.

2. معامل تصحيح الخطأ ECM_{t-1}

تظهر إشارة معلمة تصحيح الخطأ سلبية و معنوية إحصائيا مما يقود للتأكيد على الاستنتاج فيما يخص علاقة التكامل المشترك كما يشير إلى أن سرعة التعديل من الأجل القصير للأجل الطويل تعدل بنسبة 40% كل فصل (اعتمادا على قيمة المعامل السنوي). أما فيما يخص جودة التقدير فاختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test اظهر عدم معنوية هذا الاختبار (0.7%)مما يشير إلى خلو مشكلة الارتباط التسلسلي و نفس النتيجة تحصلنا في اختبار Ramsay RESET test و الذي يدل على صحة الشكل الذاتي المستخدم و استقراره (0.42) . في نفس الإطار بلغ معامل التحديد R^2 درجة تفسيرية قوية (0.99) و F الإحصائية للنموذج 0.005 و هي تدل على معنوية و جودة التقدير المستخدم.

2. اختبار الاستقرار الهيكلي CUSUM and CUSUMSQ Test:

كمرحلة أخيرة سنقوم باختبار المجموع التراكمي للبواقي الراجحة Cumulative Sum of Recursive Residual (CUSUM و اختبار المجموع التراكمي لمربعات للبواقي الراجحة Cumulative Sum of Squares of Recursive Residuals (CUSUMSQ) و المقترح من طرف Brown et al., 1975 في كلا الاختبارين تشير النتائج أن المعلمات النموذج ARDL-ECM تقع داخل الحدود مما تشير إلى الاستقرار الهيكلي لنتائج الدراسة عند 5%.

خلاصة:

حاولت هذه الدراسة استخدام أفضل المتغيرات التفسيرية في تحديد سعر الصرف التوازني و من أهم النتائج المتوصل إليها هي :

- من خلال سعر الصرف التوازني المحسوب اعتمادا على المتغيرات التفسيرية و بطريقة Hodrick-Prescott (hp) توصلت النتائج أن سر الصرف الحقيقي مقوم اقل من قيمته باستثناء سنة 2008 و 2002.

- تقدر نسبة المساعرة خلال فترة الدراسة بقرابة 20% سنويا في حين كانت كانت عدم المساعرة بين سعر صرف الاسمي و الرسمي تتجاوز 30% .
- يمكننا الاعتبار من خلال النتائج السابقة أن سعر الصرف الموازي يمثل إلى حد كبير سعر الصرف الحقيقي في الجزائري مقارنة بالاسمي و هذا راجع لما يمثله من قيمة حقيقية تعكس العرض و الطلب من جهة و تستوفي نموذج العلة الهولندية من جهة أخرى.
- المحددات الأساسية لسعر الصرف في الجزائر هي اعتبارات نقدية و مالية محضة لا تأخذ في الحسبان الاقتصاد الحقيقي (نمو الإنتاجية).
- بالرغم من سياسة المناوئة للإنفاق و تضخيم الكتلة النقدية من الدينارات في السنوات الأخيرة جراء عمليات التخفيض التي تتزامن مع قوانين المالية إلا أن عدم كفاءة الإنفاق العام يبقى الغالب على الاقتصاد.

ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الشكل 1 : سعر صرف الموازي و الرسمي من 1980-2003

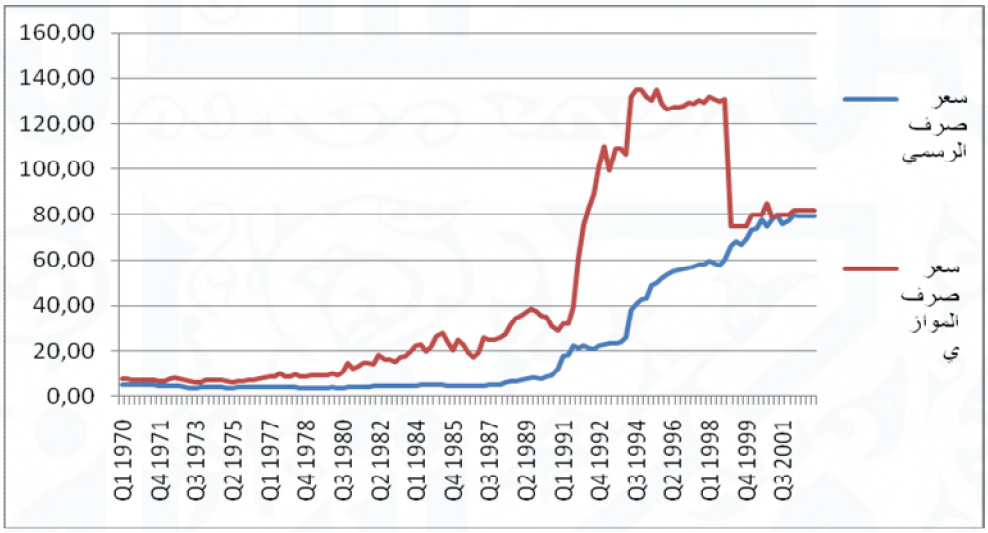

Source: *kamel si mohammed et Ali bendob « L'impact du taux de change parallèle sur la demande de la monnaie Cas de l'Algérie durant 1980-2010 : Etude économétrique », El Bahith Review 14/2014*

الجدول1: اختبارات جذر الوحدة

المتغيرات	عند المستوى		عند الفروق الاولى	
	ADF	PP	ADF	PP
LnREER	-3.72*** 0.04	-8.06*** 0.00	-6.23*** 0.00	-12.02*** 0.00
PR	-3.18 40.0	-7.88*** 0.00	-3.1 40.0	-12.18*** 0.00
Lnoil	-2.61 0.27	-4.85*** 0.00	-3.55 0.06	-7.88*** 0.00
GOV	-0.752 0.72	-4.42*** 0.00	-1.86 0.63	-4.5*** 0.00
LnBEER	71-3. 100.	3.8 - 0.00	***3.56- 0.01	***3.25- 0.03
OPN	0.46- 0.88	***4.26- 0.00	-0.27 0.19	-4.78 0.00

ملاحظة : *، **، *** تشير إلى المعنوية عند مستويات 10٪ و 5٪ و 1٪ على الترتيب.

الجدول 2: معاملات في الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OIL	0.470613	0.138340	3.401854	0.0424
BEER	-0.352214	0.047894	-7.354085	0.0052
PR	-0.072113	0.002986	-6.768848	0.0066
GC	-0.004808	0.003105	-1.548731	0.2192
TOT	-0.854235	0.173681	-4.918410	0.0161
C	8.900722	0.611297	14.560385	0.0007

الجدول3 : معاملات في الأجل القصير

Dependent Variable: REER
Method: ARDL
Date: 12/28/15 Time: 02:10
Sample (adjusted): 1989 2014
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Hannan-Quinn criterion (HQ)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): OIL BEER PR GC TOT
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 486
Selected Model: ARDL(2, 2, 1, 2, 2, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
REER(-1)	-0.211842	1.030722	-1.043186	0.0735
REER(-2)	-1.140475	0.187957	-6.067742	0.0090
OIL(-1)	0.794363	0.203937	3.895137	0.0300
OIL(-2)	0.510453	0.117432	4.346813	0.0225
BEER(-1)	-0.677169	0.092798	-7.297228	0.0053
PR(-1)	-0.017837	0.006130	-2.909567	0.0620
PR(-2)	-0.026469	0.006253	-4.232884	0.0241
GC(-1)	-0.027862	0.005996	-4.647091	0.0188
GC(-2)	0.014388	0.004493	3.202556	0.0492
TOT(-1)	-1.364806	0.227820	-5.990722	0.0093
TOT(-2)	-0.314889	0.142230	-2.213941	0.1137
C	20.93732	2.452092	8.538555	0.0034

R-squared	0.995352	Mean dependent var	4.735396
Adjusted R-squared	0.970564	S.D. dependent var	0.146124
S.E. of regression	0.025070	Akaike info criterion	-4.731391
Sum squared resid	0.001886	Schwarz criterion	-3.885019
Log likelihood	64.31391	Hannan-Quinn criter.	-4.966171
F-statistic	40.15463	Durbin-Watson stat	2.759942
Prob(F-statistic)	0.005533		

الشكل 2: اختبار الاستقرار الهيكلي CUSUM and CUSUMSQ Test

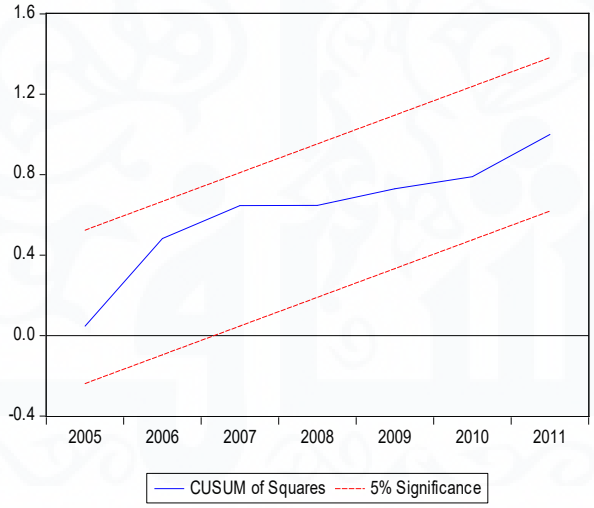

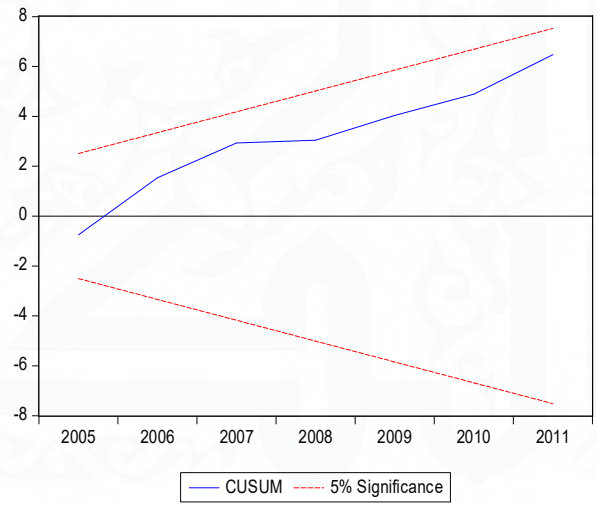

المراجع والاحالات:

1. *lbert Ondo Ossa ; Economie monétaire internationale ; Ed ESTEM,France, 1999 ; p 55*
2. *Cassel, G. (1916): "The Present Situation of the Foreign Exchanges",Economic Journal, Vol. 26, pp. 62-65*
3. *Rogoff, Kenneth. 1996. "The Purchasing Power Parity Puzzle," Journal of Economic Literature, vol. XXXIV (June 1996), pp. 647-668.*
4. كمال سي محمد رفيقة صباغ المالية الدولية و الأزمات المالية دار حامد للنشر و التوزيع الأردن الطبعة الأولى 2015
5. كمال سي محمد الاقتصاد الدولي دار حامد للنشر و التوزيع الأردن الطبعة الأولى2015 ص155
6. أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، الجزائر: د.م.ج، 1993 ص. 22
7. محمد راتول الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة تقويم.مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا عدد الرابع جوان ص 246- 248 .
8. محمود حميدات "مدخل للتحليل النقدي". ديوان المطبوعات الجزائرية 1993 ص 155
9. Mission économique « la politique de change en Algérie », ambassade de France en Algérie, 30nouvember, 2006, p1
10. لدولار الأمريكي،الدولار الكندي، الفرنك الفرنسي،الفرنك السويسري،الين الياباني،المارك الألماني،الجنيه الإسترليني،الليرة الايطالية، البيستا الاسبانية و الكورون الدنمركي و الكورون النرويجي، فلوغين الهولندي ،الشيلنق النمساوي
11. بلعزوز بن علي "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية" ديوان المطبوعات الجامعية.الطبعة الاولى2002 ص216
12. *Keniche, R « les politique de change en Algérie de 1992-1995 », revue Algérienne d'économie et de gestion, université d'Oran, N°01, Mai, 1997*
13. محمود حميدات مرجع سبق ذكره ص158
14. بلعزوز بن علي مرجع سيق ذكره ص 218
15. *A. hivani « le marché interbancaire des changes Algérien », média-Bank, N°24, juin-juillet, 1996, p5*

1. *Audrey Sallenave Real exchange Rate misalignments and economic performance for the G20 countries, International Economics 121 (2010), p. 59-80*
2. *Balassa, B., 1964. The purchasing-power parity doctrine: a reappraisal. Journal of Political Economy 72, 584–596.*
3. *Cashin, P., L. Céspedes, and R. Sahay, 2002, "Keynes, Cocoa, and Copper: In Search of Commodity Currencies," IMF Working Paper 02/223 (Washington: International Monetary Fund).*
4. *Dickey, D.A. and Fuller, W.A., (1979). Distribution of the Estimators of Autoregressive Time Series with a Unit Root. Journal of American Statistical Association, Vol 74, No. 366a, 427-431.*
5. *Dickey, D.A. and Fuller, W.A., 1981. Distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root. Econometrica 49, 1057--72.*
6. *Edwards, S. (1988). Exchange rate misalignment in developing countries. Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press.*
7. *Edwards, S. (1994). Real and monetary determinants of real exchange rate behavior: Theory and evidence from developing countries. In J. Williamson (Ed.), Estimating equilibrium exchange rates. Washington, DC: Institute for International Economics.*
8. *Elbadawi, I. A., Kaltani, L., & Soto, R. (2012). Aid, real exchange rate misalignment, and economic growth in Sub-Saharan Africa. World Development, 40(4), 681–700.*
9. *Frenkel, J.A., 1978, "Purchasing Power Parity: Doctrinal Perspective and Evidence from the 1920s," Journal of International Economics, Vol. 8, pp. 169–91.*
10. *Frenkel, J.A., 1981, "The Collapse of Purchasing Power Parities During the 1970s," European Economic Review, Vol. 16, pp. 145–65.*
11. *Frenkel, Jacob A. and Harry G. Johnson. 1976. The Monetary Approach to the Balance of Payments. London: Allen & Unwin.*
12. *Froot, K. and K. Rogoff, 1995, "Empirical Research on Nominal Exchange Rates," in Handbook of International Economics, Vol. 3, edited by G. Grossman, and K. Rogoff (Amsterdam: Elsevier).*
13. *G. Cassel «the present situation of the foreign exchange", economic journal, vol N°26, 1916*
14. *Granger, C.W.J., and P. Newbold, 1974, "Spurious Regressions in Econometrics," Journal of Econometrics, Vol. 2, pp. 111–20.*
15. *Johansen, S., 1988, "Statistical Analysis of Cointegrating Vectors," Journal of Economic Dynamics and Control, Vol. 12, pp. 231–54.*
16. *Johansen, S., and Juselius, K., 1990, "Maximum Likelihood Estimation and Inference on Cointegration– with Applications to the Demand for Money," Oxford Bulletin of Economics and Statistics, Vol. 52, No. 2, pp. 169–210.*
17. *Johnson, D.R., 1990, Co-integration, error correction, and purchasing power parity between Canada and the United States, Canadian Journal of Economics 23, 839-855.*
18. *Kamel Si Mohammed, Abderrezzak Benhabib and Samir Maliki(2014), The relationship between oil price and the Algerian exchange rate Topics in Middle Eastern and African EconomiesVol. 16, No. 1, May 2014*
19. *Kamel Si Mohammed, Abderrezzak Benhabib, (2015), The Main Determinants of Inflation in Algeria: An ARDL Model, International Journal of Management, IT and Engineering , Volume 5, Issue 8, pp 71 -82*

20. *Kamel Si Mohammed, Abderrezzak Benhabib, Mohammed Lazrag, Sidahmed Zenagui, (2015), "The effect of foreign direct investment on Algerian economy", International Journal of Economy, Commerce and Management, Volume-03, Issue-06, June, pp 1470-1480*
21. *Kamel Si Mohammed, Abderrezzak BENHABIB, Sidahmed Zenagui, (2015), "Short-Term Forecasting Algerian Inflation using ARIMA Processes", International Journal of Engineering Research and Management, Volume-02, Issue-05, May, pp 132-135.d*
22. *Kenneth Rogoff" the purchasing power parity puzzle", journal of economic literature, volxxxiv, 1996, pp647-668*
23. *Krugman, P., 1979. A model of balance-of-payments crises. J. Money Credit Bank. 11 (3), 311–325.*
24. *Larbi Dohni, Carol Hainaut « Le taux de change : Déterminants, opportunités et risques », de Boeck, Bruxelles, 2004 , p156*
25. *Nouira, R., & Sekkat, K. (2012). Desperately seeking the positive impact of undervaluation on growth. Journal of Macroeconomics, 34(2), 537–552.*
26. *Obstfeld, M., Rogoff, K., 1995. Exchange rate dynamics redux. J. Polit. Econ. 103 (3), 624–660*
27. *Pesaran, H., Shin, Y., and Smith, R. (2001). Boundstesting approaches to the analysis of level relationships. Journal of Applied Econometrics, 16, 289−326.*
28. *Pesaran, M.H. (1997). "The Role of Economic Theory inModelling the Long Run." The Economic Journal 107: 198–191.*
29. *Phillips PCB, Perron P. (1988). Testing for a Unit Root in Time Series Regression. Biometrica75: 335-346.*
30. *Phillips, P., Perron, P. (1988). Testing for a unit root in time series regressions. Biometrika, 75, 335-346*
31. *Samuelson, P., 1964, "Theoretical Notes and Trade Problems," Review of Economics and Statistics, Vol. 46 (May).*
32. *Sekkat, K. Exchange rate misalignment and export diversification in developing countries. The Quarterly Review of Economics and Finance (2015), http://dx.doi.org/10.1016/j.qref.2015.08.001*
33. *Sid Mittra "money and banking: theory analysis, and policy: a text book of reading , random house, 1970, pp 606-607*
34. *Taline Koranchelian(2005), The Equilibrium Real Exchange Rate in a Commodity Exporting Country: Algeria's Experience, MF Working Paper, WP/05/135, July ,2005*
35. *Yannick Bineau (2010), Renminbi's misalignment: A meta-analysis Economic Systems 34 (2010) 259–269*

واقع العلاقة طويلة الأجل بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية للفترة (1964-2013)

د. أحمد سلامي
جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر
sellami.ahmed.78@gmail.com

د. إسماعيل بن قانة
جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر
benggana@gmail.com

The reality of a long-term relationship between spending on education and economic growth in Algeria

An Econometric Study for the period (1964-2013)

Sellami.Ahmed & Ismaile Ben gana

university of kasdi merbah; Algeria

Received: 27 Jan 2016 *Accepted: 17 May 2016* *Published: 30 June 2016*

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة طويلة الأجل بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1964-2013)، وهذا بناء على الأساليب القياسية الحديثة المستخدمة في القياس الاقتصادي، والمتمثلة أساسا في اختبارات الاستقرارية ونظرية التكامل المشترك واختبار سببية جرانجر. النتائج تكشف عن وجود دلائل لعلاقة توازنية في المدى الطويل بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي، وفضلا عن ذلك، فإن التحليل يكشف عن وجود أثر للسببية في كلا الإتجاهين ؛ أي أثر للسببية يتجه من الإنفاق على التعليم نحو النمو الاقتصادي، وأثر آخر لسببية تتجه من النمو الاقتصادي نحو الإنفاق على التعليم.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق على التعليم، النمو الاقتصادي، الجزائر، تكامل مشترك، سببية جرانجر.

رموز jel: C01, C05, E02, E04

Abstract:

This Study aimed to examine the relationship between the spending on education and economic growth in the Algerian economy during the period (1964-2013), and this is based on the modern standard methods used in the measurement of economic, essentially tests of stationarity, and the theory of co-integration and Granger causality test. The results reveal the existence of evidence of equilibrium relationship in the long run between education spending and economic growth, and moreover, the analysis reveals the existence of impact of causality in both directions, in the sense, Causal effect of moving from education spending to economic growth, and the other of economic growth to spending on education.

Key Words : *Education spending, Economic growth, Algeria, Co-integration, Granger causality.*

(JEL) Classification : C01, C05, E02, E04

مقدمة :

تعتبر دراسة العلاقة التبادلية بين التعليم والنمو الاقتصادي على جانب كبير من الأهمية كوسيلة لمعرفة أثر كل منهما على الآخر، حيث يرتبط التعليم ارتباطا وثيقا بالدخل، فهو يعتمد على مستواه ودرجة نموه، إذ أن نشر التعليم من خلال التوسع في المراحل المختلفة للتعليم يعني ضرورة توفير الأموال، ويعتبر الدخل مصدرها.كما أن نمو الدخل بصورة مستقرة لا يتحقق إلا من خلال ارتفاع مستوى التعليم ومخرجاته. يرى (جبلز) أن هناك سببين للاعتقاد بأهمية التعليم، الأول أن هناك طلب جماهيري كبير على التعليم وخاصة التعليم العام، وذلك في كافة دول العالم المتقدمة والنامية على السواء، والثاني للعلاقة الواضحة والقوية بين التعليم والدخل على المستوى الفردي والوطني.

ويتحقق الأثر المباشر للتعليم في النمو الاقتصادي من خلال تحسين المهارات والقدرات الإنتاجية للقوى العاملة، وقد ظهر الحديث عن ذلك في نتائج دراسات شولتز Schultz سنة 1961 ودينيسون Denison سنة 1962، وغيرها من الدراسات. ولا يوجد خلاف بين الاقتصاديين عن وجود دور مباشر للتعليم في النمو الاقتصادي [1]. ونظرا لما لقياس دور تعليم القوى البشرية في النمو الاقتصادي من أهمية في تخصيص الموارد المالية وتوزيعها بين القطاعات المختلفة، ولما لعلاقة مستوى الدخل والنمو الاقتصادي في الاتجاه نحو التعليم، فإن هناك حاجة للبحث في العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر. من هنا فإن الباحثين يسعيان من خلال هذا البحث إلى الكشف عن هذه العلاقة. وعليه، فالسؤال المطروح والذي ستتم معالجته في هذا البحث هو :

هل هناك علاقة مستقرة طويلة الأجل بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر، وإن وجدت فما هو اتجاه العلاقة السببية ؟

للإجابة على هذه الإشكالية، تنطلق الدراسة من الفرضية الأساسية للبحث، والتي مفادها أنه :

توجد علاقة إيجابية مستقرة طويلة الأجل بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر.

وهذا من خلال توفير الإنفاق على التعليم للكفاءات اللازمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي وضمان استمراريته بصورة أكثر ديناميكية. وبالتالي فإن هنالك علاقة طردية للإنفاق على التعليم مع الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة.

انسجاما مع مشكلة الدراسة وفرضيتها فقد تم تنظيم هذه الدراسة بتقسيمها إلى أربعة أقسام، فضلا عن مقدمة ضمت إيجاز مختصر لهذه الدراسة، وخلاصة احتوت على أهم نتائج الدراسة وتوصياتها. خصص القسم الأول إلى بعض الدراسات السابقة، يليها القسم الثاني الذي خصص لإعطاء لمحة موجزة عن العلاقة النظرية بين

الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي، في حين خصص القسم الثالث للتحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة، قبل المضي في القسم الرابع الذي احتوى الدراسة القياسية وأهم نتائجها.

أولا . الدراسات التجريبية السابقة :

لقد حظيت العلاقة بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي باهتمام واضح في الأدب الاقتصادي، ترجمت في عدة دراسات تطبيقية حاولت فحص العلاقة بينهما، وشملت هذه الدراسات العديد من الدول المتقدمة والنامية، ولكن لم يكن هناك نمطا واضحا على النتائج التجريبية لهذه الدراسات، فهناك مجموعة منها وجدت أدلة على أن هناك علاقة إيجابية قوية بين معدلات الإنفاق على التعليم بمختلف مراحله (المتوسط، الثانوي، العالي) ومعدلات النمو الاقتصادي المحققة في معظم الدول، وبالأخص الدول التي أولت المزيد من المخصصات المالية إلى هذا القطاع. وعلاوة على ذلك هناك سببية تمتد من الإنفاق على التعليم نحو النمو الاقتصادي، ومن هذه الدراسات دراسة **شولتز (Schaltz)** التي هدفت إلى معرفة أثر التعليم في النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1929.1958)، وقد توصلت الدراسة إلى أن معدل النمو الاقتصادي ناشئ عن الاستثمار في التعليم والمعبر عنه بالإنفاق على التعليم، وذلك من خلال رفع كفاءة وإنتاجية الأيدي العاملة. كذلك دراسة **دينسون (Denison)** التي أجريت على الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة (1950ـ1960) بهدف قياس مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أن التعليم يساهم بنحو 15٪ في النمو الاقتصادي للفترة (1950ـ1960). كما بحث **هكس** (1980) في إمكانية وجود علاقة إيجابية بين التوسع في التعليم والنمو الاقتصادي في الدول النامية خلال الفترة (1960.1977)، وأشارت النتائج إلى أن هناك علاقة إيجابية بين المتغيرين، حيث أكدت الدراسة أن الدول التي حققت أعلى معدلات في النمو الاقتصادي كانت تتمتع بأعلى معدلات الالتحاق بالتعليم مثل كوريا الجنوبية.

ومن الدراسات العربية نذكر دراسة **سليمان الخرابشة** (1996) التي هدفت إلى تقدير دور التعليم والتدريب في النمو الاقتصادي في الأردن للفترة (1973ـ1994)، وخلصت الدراسة إلى أن الزيادة في الإنفاق على التعليم لها آثارا إيجابية قوية على الدخل القومي، فزيادة الإنفاق على التعليم بمقدار 1٪ تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بمقدار 28,86% مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. بصفة عامة، تؤكد أغلب هذه الدراسات على أن للتعليم أثارا إيجابية على النمو الاقتصادي، على اعتبار أن التعليم أداة لإحداث تغيرات إيجابية مباشرة في خصائص وتركيب القوى العاملة المتفقة مع الخصائص الاقتصادية اللازمة للنمو الاقتصادي والتنمية.

وبالمقابل هناك مجموعة أخرى من الدراسات التجريبية (في الثمانينات) التي لا تتوافق مع هذه الدراسات، حيث أكدت على وجود علاقة سلبية بين النمو الاقتصادي والإنفاق على التعليم، وبدأت تشكك في الدور الاقتصادي الإيجابي للتعليم، ودراسات تنتقد العلاقة بين التعليم والمردود الفردي والاجتماعي، وأن هناك دراسات

عدة أكدت على أن العلاقة السببية بين النفقات التعليمية والنمو الاقتصادي لم تفلح في تثبيت مصداقية هذه الفرضية، حتى على مستوى الفرد. كما أن هناك دراسات أخرى أكدت وجود علاقة سالبة ومميزة بين المدرجين في التعليم الابتدائي والإنتاج القومي العام في الدول النامية مثل دراسة **رازين** (1977) ودراسة **البسام** (1979) **وعبدربه** (1982) **وغنيمة** (1984)، حيث انخفضت معدلات العائد عن السابق مما أدى إلى تدهور القيمة الاقتصادية للتعليم.

ثانيا ـ الإطار النظري للعلاقة بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي :

كان يعتقد سابقا أن الاستثمار الحقيقي يرجع إلى الاستثمار في رأس المال الطبيعي(الآلات والمعدات)، وكان ينظر إلى التعليم على أنه نوع من أنواع الاستهلاك الذي ينقص ثروة المجتمع، ولكن مع تعمق الاقتصاديين في موضوع التعليم أشار كثير منهم إلى أهمية التعليم في زيادة ثروة المجتمع، ومن أمثال هؤلاء الاقتصاديين آدم سميث وريكاردو ومالتوس والفرد مارشال. ومع تطور أساليب القياس الاقتصادي اكتشف بعض العلماء أمثال شولتز ودينيسون وغيرهم أن الزيادة التي تحصل في الناتج المحلي (النمو الاقتصادي) لا ترجع فقط إلى الزيادة في رأس المال الطبيعي، ولكن هناك عواملا أخرى تفسر كثيرا تلك الزيادة. ففي الواقع هناك نسبة كبيرة من النمو في الدخل الوطني لا ترجع إلى الزيادة في عوامل الإنتاج التقليدية، وبعبارة أخرى العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي، حيث كان يتم تفسير هذا الأخير في ضوء النماذج الاقتصادية التي تطورت في الستينات من القرن العشرين، والتي تعتمد على عامل الأرض ؛ العمل ور أس المال، وإنما ترجع إلى عامل آخر. هذا العامل الذي لم يتم تفسيره، أطلق عليه العامل الباقي في النمو الاقتصادي [2]. وقد حاول كل من دينيسون Denison 1962 وجيلوتشيز Guilloches 1963وغيرهما تفسير العامل الباقي في النمو الاقتصادي، وقيل بأنه يتمثل في تأثير التقدم التكنولوجي الذي يحدث في الأساس نتيجة التحسن الذي يطرأ على نوعية العمل. ومن العوامل التي تعمل على تحسين نوعية العمل نجد التعليم. وعند إدخال متغير التعليم لمعرفة علاقته بالزيادة في الناتج المحلي، وُجد أن التعليم يسهم بنسبة كبيرة في تلك الزيادة، وبذلك أُثبت أن التعليم استثمار وليس استهلاك وبذلك ظهر مفهوم الاستثمار في رأس المال[3].

لقد أخذ النمو الاقتصادي في الوقت الحاضر يحتل موقعا مهما من بين أهم القضايا الأساسية التي تسعى الدول إلى تحقيقها. وفي إطار هذا السعي برز دور التعليم في زيادة معدل النمو والاستفادة من ثماره [4]. إن هناك علاقة تبادلية بين التعليم والنمو الاقتصادي، وإن هذا الأمر منطقي إذا ما لوحظ أن المؤسسات التعليمية تعمل على تسخير جميع إمكانياتها المادية والبشرية لتحسين مستوى التعليم، من خلال تقديم المهارات والمعرفة العلمية، وتنمية قدرات الطلبة ومواهبهم للاستفادة القصوى منها في مجالات الإنتاج المختلفة، بالشكل الذي يضمن الاستخدام الأمثل للزمن وللموارد، ومن ثم رفع إنتاجية العمل وزيادة الناتج الوطني [5].وفي هذا الاطار تؤكد نظرية

رأس المال البشري للنمو على أن الإنفاق على التعليم هو نوع من أنواع الاستثمار الجيد، ويسمي **شولتز** الإنفاق على التعليم بالاستثمار في رأس المال البشري، فهو يرى أن الاستثمار في التعليم يكتسب أهمية كبيرة مساوية لأهمية الاستثمارات المادية الأخرى، ويعتبر الإنفاق على التعليم مقياس غير مباشر لمخزون رأس المال البشري يسهم في زيادة حجم المخزون التعليمي ممثلا في عدد الطلبة المسجلين في مراحل التعليم وتحسين نوعيتهم، مما يعزز كفاءة القوى العاملة وزيادة إنتاجية العامل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي والمحافظة على معدل نمو اقتصادي دائم في الأجل الطويل، نتيجة لمل يولده الإنفاق على التعليم من عوائد مستقبلية متزايدة [6]. وبالمقابل فإن النمو الاقتصادي إذا ما تحقق فإنه يوفر للتعليم موارده المختلفة.

في الحقيقة هناك عدة نقاط يؤثر فيها التعليم على النمو الاقتصادي ؛ منها إعداد الكوادر البشرية العاملة واللازمة لتسريع عملية التنمية الاقتصادية، من خلال توفير الكفاءات والمهارات، والحد من النقص الحاصل فيها. ويرى فردريك هاربسون F.Harbison أن تكوين هذه المهارات والكفاءات يعد المفتاح الذهبي للنمو الاقتصادي. وكذلك زيادة قدرة المتعلمين على التكيف وفقا لظروف سوق العمل وتقلباته، إذا أن التطور التكنولوجي المتسارع أدى إلى تغيير شكل المهن والأعمال، وهذا بدوره يفرض الانتقال المفاجئ من عمل لآخر، وبهذا نجد قدرة المتعلمين على التكيف في الوظائف الجديدة تزداد كلما ازداد مستوى تعليمهم. فضلا عن تنمية مواهب الأفراد وقدراتهم على الإبداع والابتكار، والذي يؤدي إلى تطوير العلوم والثقافة المستخدمة. وهذا بدوره يساعد على زيادة كمية الإنتاج وتحسين نوعيته، بحيث تكون السلع المنتجة بالمستوى الذي يجعلها قادرة على منافسة السلع الأجنبية في الأسواق العالمية، مما يعمل على زيادة العملة الأجنبية، وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي [7]. كما أن التعليم يرفد الأفراد بالمعلومات وبطرق حل المشكلات التي تمكن الفرد من تطبيقها في ميدان عمله.كذلك فإن التعليم يؤدي إلى رفع مستويات المعيشة للأفراد ولاسيما الفقراء منهم. وأخيرا يؤدي إلى انتشار وتسارع فرص التوظيف لجميع الأفراد، ومن ثم يقلل نسبيا من مشكلة البطالة [8].

ونتيجة لما سبق، يمكن القول أن التعليم يُعد العمود الفقري لتقدم أي مجتمع، وهو الوسيلة الرئيسة لتأهيل الموارد البشرية ؛ فمستوى أداء جميع المؤسسات الخاصة والعامة يتوقف في نهاية الأمر على كفاءة القائمين عليها، وهو ما يتوقف على نوعية التعليم الذي تلقوه [9]، الأمر الذي ينعكس بشكل أو بآخر على زيادة العائد من التعليم، وأن هذا العائد يتوزع بين الفرد والمجتمع، وإن كانت الكفة تميل دائما لصالح العوائد الاجتماعية التي تتوزع على جميع أفراد المجتمع. لقد أصبحت القناعات تترسخ أكثر بأن للتعليم عائدا اقتصاديا يفوق ما يُنفق عليه، بل يفوق عائد الاستثمار في كثير من المشروعات الاقتصادية الأخرى، وقد تعددت الدراسات لإبراز قيمة الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم، وأثبتت هذه الدراسات أن ما يحدث من نمو للدخل الوطني والإنتاج والإنتاجية خلال

فترات زمنية مختلفة هو نتاج التعليم بشكل أو بآخر[10]. ويمكننا التدليل على دور التعليم في النمو الاقتصادي من الناحية النظرية عند ملاحظة الدور الذي يتأكد من خلال ما يأتي[11] :

- التجارب الدولية في مجال التنمية الاقتصادية ؛ فعند انتهاء الحرب العالمية الثانية انهارت اقتصاديات العديد من الدول الأوربية، وتحققت خسائر مادية جسيمة لهياكلها الإنتاجية، وتدمير لرأس المال المادي فيها، إلا أن عملية إعادة بناء اقتصادياتها لم تستغرق الوقت الذي توقعه العديد من الاقتصاديين، الأمر الذي يعزى وبشكل كبير إلى مشروع مارشال، و إلى التطور النوعي في الموارد البشرية من خلال التطور النوعي للتعليم.
- إن تجربة الدول التي استطاعت تحقيق التطور والتقدم فيها، دون أن يتوفر لديها القدر الكافي من الموارد الطبيعية، تثبت هي الأخرى وتؤكد أهمية الموارد البشرية ودورها الحاسم في عملية التنمية وتطويرها، وبالذات ما يتصل بتطورها النوعي. كما هو الحال مع العديد من بلدان العالم.
- إن تجربة بعض الدول التي تمتلك موارد طبيعية هامة يجعلها غنية بمواردها هذه، إلا أنها لا تستطيع تحقيق تطورها وتقدمها، بسبب ضعف درجة تطور مواردها البشرية، وبالذات في الجانب النوعي لهذا التطور في تلك الموارد.
- إن التطور المتسارع في مضامين التطور ومعطياته في الدول المتقدمة، يستند وبشكل كبير على نوعية مواردها البشرية التي تنمى عن طريق التعليم المرتبط بهذا التطور، من خلال تلبية جميع احتياجات هذا التطور في النشاطات الاقتصادية، وعن طريق التوصل إلى أساليب ووسائل أكثر حداثة وتطور، وبشكل متزايد ومتسارع ومستمر، الأمر الذي يضمن استمرارية حالة التطور والتقدم في هذه الدول.
- إن تجربة الدول المتقدمة في مسار تطورها التاريخي، تستند على تطور مواردها البشرية من خلال تطور التعليم الذي كان أساسا وسابقا لتطور نشاطاتها الاقتصادية، وكذلك سابقا وأساسا لتطور أساليب الإنتاج التي استخدمت في هذه النشاطات وفي تنميتها.

ونتيجة لما سبق بات ينظر إلى التعليم على أنه محدد أساسي من محددات النمو الاقتصادي، لذا بدأت الدراسات التطبيقية والقياسية على الواقع، لكثير من الدول لإبراز دور التعليم في النمو الاقتصادي من الناحية القياسية.

ثالثا . التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة :

1) **التحليل الإحصائي لسلسلة الإنفاق على التعليم** (GEDUC) :

إن الخطوة الأولى في عملية تحليل السلسلة الزمنية هو رسم مشاهداتها لمعرفة الاتجاه العام لها، ويمثل الشكل (1) السلسلة الزمنية للإنفاق على التعليم الإجباري (الابتدائي والمتوسط والتعليم الثانوي) في الجزائر. ويتبين من قيم المتغيرة (GEDUC) أن الإنفاق على التعليم خلال فترة الدراسة كان محصورا بين أقل قيمة 660

مليون دج مُسجَّلة سنة 1966 وأعلى قيمة 753,4095 مليار دج مُسجَّلة سنة 2011، بمتوسط بلغ 1,26993E+11 دج وبانحراف معياري 1,92394E+11، وبالتالي فإن درجة التقلب 151,5٪ التي تؤشر على تذبذب عنيف في قيم هذه المتغيرة. تبين المعادلة أدناه تطور الإنفاق على التعليم كمتغير تابع لمتغير الزمن، حيث يمكن التعبير عنه بكثير حدود من الدرجة الثالثة :

$GEDUC = 2E+07t^3 - 8E+08t^2 + 1E+10t - 4E+10$

$R^2 = 0,9607$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة وكما يبينه الشكل الآتي، بأن هناك اتجاها متذبذبا ويؤول إلى التزايد لحركة (GEDUC)، حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير حدود من الدرجة الثانية كما يلي :

$3E+07t^2 - 16E+08t + 1E+10$

الشكل (1): تطور الإنفاق على التعليم في الجزائر خلال الفترة (2013.1964)

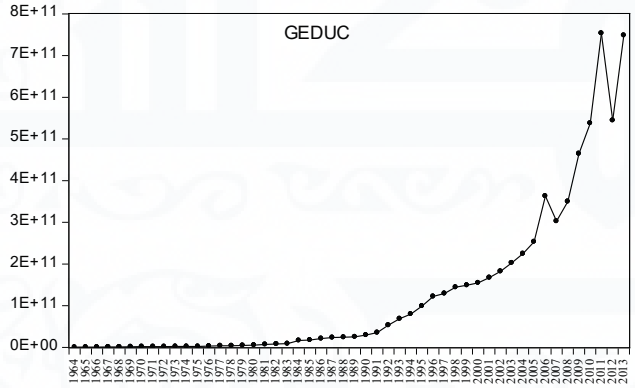

المصدر : إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات قوانين المالية لسنتي 2012 و 2013.

. حوصلة إحصائية 1962- 2011، ص 131، على الخط : *http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH6-EDUCATION-Arabe_.pdf*

يتبين من الشكل السابق أن الجزائر قد أولت للتعليم أهمية خاصة منذ فجر الاستقلال وإلى يومنا هذا، حيث بات يشكل الإنفاق على التعليم في الجزائر جزءا هاما من النفقات العمومية، بل وعبئا ثقيلا على الميزانية العامة للدولة، حيث نشهد توسعا في حجم الإنفاق التعليمي منذ الستينات وإلى وقتنا الحاضر، نتيجة التطور في أعداد المتمدرسين وحاجة سوق العمل إلى العمالة المؤهلة. وقد بلغت نسبة الإنفاق على التعليم كمتوسط للفترة (1964_2013) نحو 4,83% من الناتج الداخلي الخام. كما مثلت نسبة 19,70% من الميزانية العامة للدولة كمتوسط لنفس الفترة. بمعنى أن خمس ميزانية الدولة الجزائرية تنفق على النظام التعليمي لوحده. وهذا دليل على أن الجزائر تبذل جهودا كبيرة ومتواصلة في سبيل إصلاح وتطوير نظامها التعليمي، رغم أن السياسة التعليمة المنتهجة تركز على التوسع الكمي على حساب النوعية. وقد استثمرت الدولة الجزائرية وما زالت تستثمر في

تكوين الرأس المال البشري مبالغ كبيرة وهامة ؛ وبخاصة في التعليم الإجباري (الابتدائي والمتوسط والتعليم الثانوي) التابعين لوصاية وزارة التربية الوطنية؛ تغطي هذه الاستثمارات التعليمية العمومية نفقات التسيير ونفقات التجهيز، رغم أن حصة الأسد كانت من نصيب نفقات التسيير بواقع نحو 80٪ من ميزانية قطاع التربية الوطنية، والتي تغطي في معظمها أجور ومرتبات الموظفين، والباقي يوجه لتغطية الشؤون ذات الطابع الاجتماعي ؛ الثقافي والرياضي. وتبقى نسبة 20٪ من نصيب نفقات التجهيز، وهو ما سيترتب عليه أثرا هزيلا على النمو الاقتصادي في الجزائر.

2) **التحليل الإحصائي لسلسلة الناتج الداخلي الخام** (PIB) :

يتبين من قيم المتغيرة (PIB) أن الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة كان محصورا بين أقل قيمة 14,36 مليار دج مُسجَّلة سنة 1964 وأعلى قيمة 16681,92 مليار دج مُسجَّلة سنة 2013، بمتوسط بلغ 3034,61 مليار دج وبانحراف معياري 4575,49 مليار دج، وبالتالي فإن درجة التقلب 150,77٪ التي تؤشر على تذبذب عنيف في قيم هذه المتغيرة. تبين المعادلة أدناه تطور الناتج الداخلي الخام كمتغير تابع لمتغير الزمن، حيث يمكن التعبير عنه بكثير حدود من الدرجة الثالثة :

$$PIB = 4E+08t^3 - 2E+10t^2 + 2E+11t - 6E+11$$
$$R^2 = 0,9938$$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة وكما يبينه الشكل الآتي، بأن هناك اتجاها متذبذبا ويؤول إلى التزايد لحركة (PIB)، حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير حدود من الدرجة الثانية كما يلي :

$$12E+08t^2 - 4E+10t + 2E+11$$

الشكل (2): تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2013.1964)

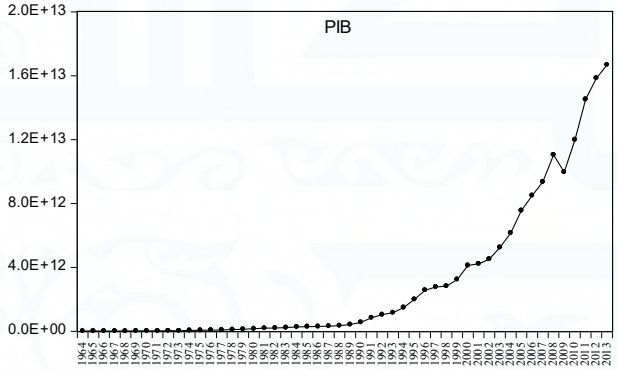

المصدر : إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات البنك الدولي، على الخط : *http://data.worldbank.org/country/algeria*

رابعا . التحليل القياسي :

1) الطريقة المستخدمة :

لغرض دراسة العلاقة بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي ، سنستخدم بيانات سنوية تخص الاقتصاد الوطني، وذلك عن الفترة (1970-2014). وتماشيا مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، والتي كان لها الدور البارز في جعل العلاقات الاقتصادية قابلة للقياس والتحليل الكمي، فإننا سنقوم باستخدام طريقة أنجل وجرانجر Engle et Granger (1987) لتحليل التكامل المشترك. إضافة إلى منهجية السببية لـ Granger. وإن طريقة تحليل التكامل المشترك التي سنستخدمها، تركز على الحالات التي تكون فيها متغيرات السلاسل الزمنية الأساسية متكاملة من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى.

2) نموذج الدراسة :

لأغراض هذه الدراسة سنستخدم نموذج انحدار خطي لتحديد طبيعة العلاقة بين الإنفاق على التعليم ومعدل النمو الاقتصادي على النحو التالي :

$$PIB_t = \alpha + \beta.GEDUC_t + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(*)$$

حيث PIB_t : الناتج الداخلي الخام (بالأسعار الثابتة) و $GEDUC_t$ الإنفاق على التعليم (٪ من الناتج الداخلي الخام).

وسوف نتعامل مع اللوغاريتم لهذه السلاسل، وبالتالي فإن السلاسل الجديدة التي ستشملها الدراسة هي : LOGGEDUC و LOGPIB. وعليه، سنأخذ بعين الاعتبار النموذج الجديد التالي :

$$LOGPIB_t = \alpha + \beta.LOGGEDUC_t + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(**)$$

3) اختبارات الاستقرارية :

غالبا ما تتميز السلاسل الزمنية التي تصف المتغيرات الإقتصادية الكلية بعدم الإستقرار، وذلك لأن معظمها يتغير وينمو مع الزمن، مما يجعل من متوسطها وتباينها غير مستقرين ومرتبطين بالزمن، لذلك من الضروري إختبار استقرارية السلاسل الزمنية ومعرفة درجة تكاملها. ويهدف اختبار الإستقرارية إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من الإنفاق على التعليم والناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1964-2013)، والموضحين في الشكل (3) و(4) والتأكد من مدى سكونهما، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة.

الشكل (3) : تطور الإنفاق على التعليم خلال الفترة (2013.1964) في صيغته اللوغاريتمية

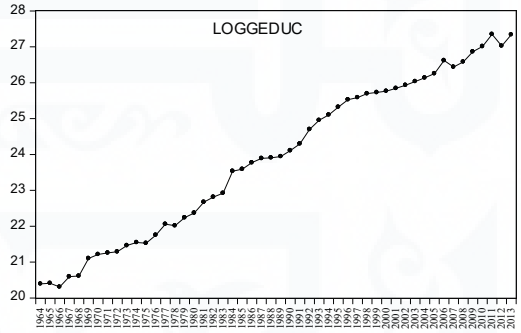

المصدر: مرسوم اعتمادا على برنامج EViews8

الشكل (4) : تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2013.1964) في صيغته اللوغاريتمية

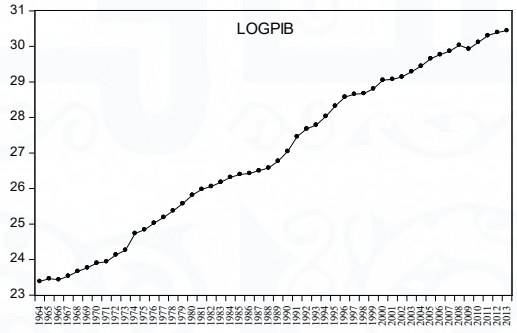

المصدر : مرسوم اعتمادا على برنامج EViews8

من خلال الشكلين (3) و(4) السابقين، يتراءى لنا أن كلا من السلسلتين الزمنيتين (LOGGEDUC) و(LOGPIB) غير مستقرتين، ذلك أن "السلسلة تكون مستقرة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن"[12]. ولتأكيد ذلك أو نفيه، يتطلب الأمر استخدام اختبارات جذر الوحدة. ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نعتمد في هذه الدراسة على اختبارين، وهما : اختبار ديكي ـ فوللر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) واختبار فيليب ـ بيرون (Phillips Perron)، لاختبار فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة. ويعتمد اختبار ADF في دراسة استقرارية السلسلة X_t على تقدير النماذج التالية بطريقة المربعات الصغرى[13] :

$$\text{mod}[1]: \quad \Delta x_t = \rho . x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\text{mod}[2]: \quad \Delta x_t = \rho . x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$\text{mod}[3]: \quad \Delta x_t = \rho . x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$$

حيث النموذج الثاني يختلف عن الأول في احتوائه على حد ثابت، والنموذج الثالث يختلف عن الأول والثاني في احتوائه على حد ثابت ومتغير اتجاه زمني. ولتحديد طول الفجوات الزمنية P المناسبة يتم عادة استخدام أقل قيمة لمعياري AIC و SC. وبعد حساب الفروق الأولى $(\Delta x_{t-1} = x_{t-1} - x_{t-2})$ والفروق الثانية $(\Delta x_{t-2} = x_{t-2} - x_{t-3})$ وتقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى، يتم اختبار الفرضيتين : $H_0 : \phi = 1$ ضد الفرضية $H_1 : |\phi| < 1$. فإذا كانت فرضية العدم مقبولة، فهذا يعني وجود جذر وحدوي، وبالتالي تكون السلسلة الزمنية غير ساكنة. أما بالنسبة لاختبار فيليب ـ بيرون فيعتمد تقديره على نفس نماذج ديكي ـ فوللر DF، إلا أنه يختلف عن اختبار DF

في أنه يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء ذات التباين غير المتجانس (Les erreurs heteroscedastiques)، وذلك عن طريق عملية تصحيح غير معلمية لإحصاءات ديكي ـ فوللر، وقبل هذا يتعين تحديد عدد فترات الإبطاء *l* المحسوبة بدلالة عدد المشاهدات[14] : $l \approx 4(n/100)^{2/9}$.

ومن المعلوم أن اختبار ADF قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي Autoregressive AR، بينما اختبار PP قائم على افتراض أكثر عمومية، وهي أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية Autoregressive Integrated Moving Average ARIMA، ولذا فإن اختبار PP له قدرة اختبارية أفضل، وهو أدق من اختبار ADF لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرا، وفي حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختبارين فإن الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار PP[15]. يُجرى هذا الاختبار في أربعة مراحل[16] :

- التقدير بواسطة OLS للنماذج الثلاثة القاعدية لاختبار ديكي ـ فوللر مع حساب الإحصائيات المرافقة ؛
- تقدير التباين قصير المدى : $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2$ ، حيث $\hat{\varepsilon}_t$ تمثل البواقي ؛
- تقدير المعامل المصحح s_1^2 المسمى التباين طويل المدى والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث : $s_1^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1-\frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{T}\sum_{t=i+1}^{T}\hat{\varepsilon}_t\hat{\varepsilon}_{t-i}$
- حساب إحصائية فيليب ـ بيرون : $t_{\hat{\phi}}^{*} = \sqrt{k}\times\frac{(\hat{\phi}-1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}} + \frac{T(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}}{\sqrt{k}}$ مع $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_1^2}$ والذي يساوي 1 في الحالة التقاربية عندما تكون $\hat{\varepsilon}_t$ تشويشا أبيضا. هذه الإحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لـ Mackinnon.

وفيما يلي النتائج الإحصائية التي تم الحصول عليها من جراء تطبيق الاختبارين السابقين :

الجدول (1) : نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الأصلية (في المستوى) والمحولة (الفروق من الدرجة الأولى)

	نوع الاختبار	نوع النموذج	LOGGEDUC القيمة المحسوبة القيمة الحرجة الاحتمال الحرج	LOGPIB القيمة المحسوبة القيمة الحرجة الاحتمال الحرج	DLOGGEDUC القيمة المحسوبة القيمة الحرجة الاحتمال الحرج	DLOGPIB القيمة المحسوبة القيمة الحرجة الاحتمال الحرج
السلسلة الأصلية والمحولة	اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) H_0 : يوجد جذر وحدة	(1)	6.052883 -1.947665 1.0000	8.486296 -1.947665 1.0000	-1.626372 -1.948140 0.0973	-2.631333 -1.947816 0.0096
		(2)	-0.367005 -2.922449 0.9065	-0.412118 -2.922449 0.8988	-8.909053 -2.923780 0.0000	-5.492152 -2.923780 0.0000
		(3)	-2.504930 -3.504330 0.3246	-1.941567 -3.504330 0.6177	-8.842126 -3.506374 0.0000	-5.449700 -3.506374 0.0002
	اختبار فيليب بيرون (PP) H_0 : يوجد جذر وحدة	(1)	7.143342 -1.947665 1.0000	8.486296 -1.947665 1.0000	-5.616050 -1.947816 0.0000	-2.318870 -1.947816 0.0212
		(2)	-0.343772 -2.922449 0.9104	-0.412118 -2.922449 0.8988	-8.935336 -2.923780 0.0000	-5.448326 -2.923780 0.0000
		(3)	-2.458887 -3.504330 0.3463	-1.941567 -3.504330 0.6177	-8.879919 -3.506374 0.0000	-5.392961 -3.506374 0.0003

المصدر : إعداد الباحثين، بناء على مخرجات برنامج EViews8.

من خلال نتائج الاختبارات السابقة، يتضح أن القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة بالنسبة للسلسلتين الزمنيتين LOGGEDUC و LOGPIB أقل تماما من القيم الحرجة لـ Mackinnon بالنسبة لجميع النماذج في اختبار ADF وكذا في اختبار PP، وما يعزز هذه النتيجة هو قيم الاحتمال الحرج الأكبر من 5%، وهذا يقود إلى أن السلسلتين غير مستقرتين، وتحتويان على جذر وحدوي. الآن نطبق الاختبارين السابقين عند الفروق من الدرجة الأولى للسلسلتين المعنيتين. الجدول السابق يكشف النتائج الإحصائية التي تم الحصول عليها. حيث نلاحظ أن السلسلتين المحولتين عن طريق الفروق من الدرجة الأولى مستقرتين، وذلك باعتبار أن القيم المحسوبة أكبر تماما من القيم الحرجة لـ Mackinnon، وما يعزز هذه النتيجة هو قيم الاحتمال الحرج الأصغر من 5%، أي أن (LOGGEDUC) و (LOGPIB) متكاملتان من الدرجة الأولى، وهذا رغم أن النموذج رقم (1) بالنسبة للسلسلة (LOGGEDUC) يبين بأنها ليست مستقرة وهذا بتطبيق اختبار ADF، وما يعزز هذه النتيجة هو قيم الاحتمال الحرج الأكبر من 5% والذي يساوي 0.0973 ، ولكن عند تطبيق اختبار PP نجد أن السلسلة مستقرة باعتبار أن الاحتمال الحرج يساوي 0.0000 وهو أقل من 5٪، ونحن نعلم أن اختبار PP له قدرة اختبارية أفضل، وهو أدق من اختبار ADF، وفي حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختبارين فإن الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار PP [17].

وبالتالي هذه النتائج تنسجم مع النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول. وبمشاهدة الشكلين الآتين تتأكد هذه النتيجة، حيث نلاحظ أن السلسلتين تتذبذبان حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن، وهذا يعني أن هناك **احتمالا** بوجود تكامل مشترك بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي. للتحقق من ذلك، سنستخدم طريقة انجل – جرانجر للتكامل المشترك.

الشكل(5): سلسلة الإنفاق على التعليم بعد أخذ الفروق الأولى

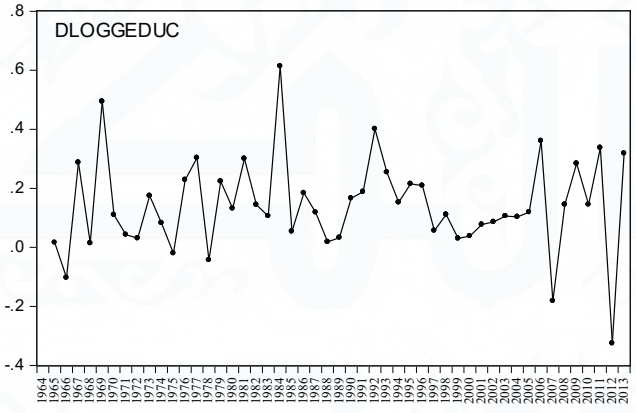

المصدر : مرسوم اعتمادا على برنامج EViews8

الشكل(6): سلسلة الناتج الداخلي الخام بعد أخذ الفروق الأولى

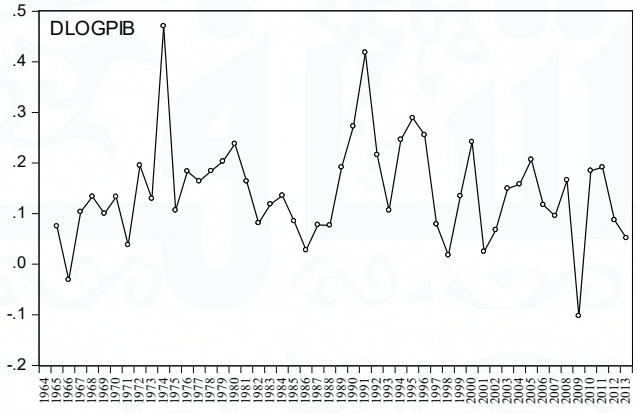

المصدر : مرسوم اعتمادا على برنامج EViews8

4) اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل – جرانجر :

على ضوء اختبار جذر الوحدة السابق، اتضح أن كل متغير على حدى متكامل من الدرجة الأولى، وتركز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة، حيث يشير كل من أنجل وجرانجر إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالسكون من السلاسل الزمنية غير الساكنة. وإذا أمكن توليد هذا المزيج الخطي الساكن، فإن هذه السلاسل الزمنية غير الساكنة في هذه الحالة تعتبر متكاملة من نفس الرتبة، وبالتالي فإنه يمكن استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار، ولا يكون الانحدار في هذه الحالة زائفا، وتوصف بالعلاقة التوازنية في المدى البعيد. تكوين المزيج الخطي من نموذج الدراسة هو كالآتي :

$$\varepsilon_t = LOGPIB_t - \alpha - \beta.LOGGEDUC_t + ...(**)$$

وعلينا أن نتحقق فيما إذا كان هذا المزيج الخطي (ε_t) ، والمتولد من متغيرات النموذج، متكامل من الدرجة الصفرية $IN(0)$ ، أي أنه سلسلة زمنية ساكنة. فإذا كان هذا المزيج متكاملا من الدرجة صفر، فإن متغيرات النموذج (LOGGEDUC) و (LOGPIB) تحقق التكامل المشترك، أي أنهما متكاملين من نفس الدرجة.

إن تحليل التكامل المشترك الذي تم وضعه من قبل جرانجر Granger سنة 1983 وأنجل وجرانجر Engel et Granger سنة 1987 يعتبر عند الكثير من الاقتصاديين كأحد أهم المفاهيم الجديدة في مجال القياس الاقتصادي وكذلك لتحليل السلاسل الزمنية.

وتستلزم هذه الطريقة المرور بخطوتين ؛ الأولى تقدير العلاقة المعنية بطريقة المربعات الصغرى العادية حيث نحصل على معادلة انحدار التكامل المشترك، ثم الحصول على بواقي الانحدار المقدرة $(\hat{\varepsilon}_t)$ ، وهي المزيج الخطي المتولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى. الثانية اختبار مدى سكون البواقي المتحصل عليها من الخطوة الأولى وفق الآتي :

$$\Delta\hat{\varepsilon}_t = \alpha + \delta\hat{\varepsilon}_{t-1} + \Delta\hat{\varepsilon}_{t-1} + e_t .....(***) \quad , \quad e_t \sim IN(0)$$

فإذا كانت إحصائية (τ) لمعلمة (ε_{t-1}) معنوية فإننا نرفض الفرض العدمي $((\Delta\varepsilon_t \sim I(1))$ بوجود جذر وحدة في البواقي، ونقبل الفرض البديل بسكون البواقي أو $((\Delta\hat{\varepsilon}_t \sim I(0))$ ، وبالتالي نستنتج بأن متغيرات النموذج بالرغم من أنها سلاسل زمنية غير ساكنة، إلا أنها متكاملة من نفس الرتبة، وأن العلاقة المقدرة في الخطوة الأولى هي علاقة صحيحة وغير مضللة. أما إذا كانت البواقي غير ساكنة في المستوى، فإنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، وأن العلاقة السابقة مضللة ولا يمكن الركون إليها.

أ) **تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك :**

بتطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية وإجراء انحدار الناتج الداخلي الخام على متغير الإنفاق على التعليم، تحصلنا على العلاقة المقدرة التالية :

LOGPIB = 2.4300 + 0.0866*LOGGEDUC

أما باقي الإحصاءات فهي معروضة في الجدول التالي :

الجدول (2) : نتائج النموذج المقدر

Dependent Variable: LOGPIB
Method: Least Squares
Date: 03/08/15 Time: 10:41
Sample: 1934 2013
Included observations: 50

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.430071	0.353770	6.868906	0.0000
LOGGEDUC	0.086682	0.014735	69.67549	0.0034

R-squared	0.190209	Mean dependent var	26.37583
Adjusted R-squared	0.190005	S.D. dependent var	2.235430
S.E. of regression	0.229480	Akaike info criterion	-0.036820
Sum squared resid	2.527741	Schwarz criterion	0.039661
Log likelihood	3.670498	Hannan-Quinn criter.	-0.007696
F-statistic	4854.674	Durbin-Watson stat	1.843557
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : مخرجات برنامج EViews8

للحكم على صلاحية نموذج الانحدار الذي تم توفيقه للعلاقة بين المتغير التابع والمتغير التفسيري، لابد وأن يتوفر في هذا النموذج مجموعة من الشروط النظرية، المتعلقة بمنطقية إشارات وقيم معاملات الانحدار، مع الأساس النظري الذي يحكم الظاهرة محل الدراسة. نلاحظ من الجدول السابق أن معامل الإنفاق على التعليم موجب، ومحصور بين الصفر والواحد، حيث نلاحظ أن : $\frac{\partial LOGPIB_t}{\partial LOGGEDUC_t} = 0{,}086682$ ، وتشير هذه النتيجة إلى وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين، وبالتالي فإن زيادة الإنفاق على التعليم بمقدار 1٪ سيؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بمقدار 8,66%. مما يؤكد على أهمية ودور التعليم في النمو الاقتصادي. فزيادة الناتج تعود إلى أثر التعليم من خلال ما اكتسبته العمالة من معارف ومهارات، كما أن ذلك يعود أيضا إلى تأثير مضاعف الإنفاق الحكومي. وعليه، فالنموذج المقدر مقبول اقتصاديا.

أما في الجانب الإحصائي فتشير النتائج إلى أن المعلمات المقدر تمتاز بالمعنوية الإحصائية عند مستوى 5٪، حيث قيم احصاءة T المحسوبة أكبر من الاحصاءة المجدولة، وما يعزز ذلك قيمة الاحتمال الحرج الأقل من 5٪.

كما تشير الإحصاءة F إلى المعنوية الكلية للنموذج (P-Valus=0,0000)، وأيضا معامل التحديد المعدل $\overline{R}^2 = 0.190005$ يشير إلى المعنوية النسبية للنموذج، وهذا يعني أن التغيرات في القيم المشاهدة للناتج الداخلي الخام تُفسر بنسبة 19% من طرف الإنفاق على التعليم وتبقى نسبة تقدر بـ 81% مُفسرة بواسطة عوامل أخرى، وبالتالي فهو مقبول إحصائيا.

ب) **دراسة استقرارية سلسلة بواقي التقدير :**

الآن نبحث في إمكانية وجود علاقة توازن طويلة الأمد من خلال تطبيق اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة، حيث يكون ذلك انطلاقا من بواقي التقدير $\hat{\varepsilon}_t$ ، حيث سنقوم بتقدير المعادلة (***) لاختبار جذر الوحدة، وعلينا أن نتأكد من أن البواقي مستقرة. لهذا الغرض سنقوم بإجراء اختباري ديكي فوللر الموسع (ADF) وفيليب بيرون (PP) على بواقي التقدير. نتائج الاختبارين موضحة في الجدول التالي.

الجدول (3) : نتائج اختبارات الجذر الوحدوي لبواقي التقدير

نوع النموذج	النموذج (1) : بدون ثابت أو اتجاه		النموذج (2) : مع ثابت		النموذج (3) : مع ثابت واتجاه	
نوع الاختبار	ADF	PP	ADF	PP	ADF	PP
القيمة المحسوبة	-3.848877	-7.377326	-5.568949	-7.299144	-5.721661	-7.429389
القيمة الحرجة	-1.949097	-1.947665	-2.935001	-2.922449	-3.523623	-3.504330
الاحتمال الحرج	0.0003	0.0000	0.0000	0.0000	0.0001	0.0000

المصدر : إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج EViews8

تبين نتائج الجدول أعلاه استقرارية بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك عند مقارنة قيمة t الجدولية مع قيمة احصاءة اختبار (ADF) واحصاءة اختبار فيليب بيرون (PP) بالنسبة لجميع النماذج. كما يعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال الحرج التي هي أقل من 5%، وهذا ما يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر وحدوي، وبالتالي نؤكد على استقرارية سلسلة البواقي، وهذا يعني وجود دليل على علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر. وبالتالي فإنه يمكن القول بأن تحركات معدل النمو الاقتصادي تعتمد جزئيا على تحركات الإنفاق على التعليم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المعنية بالدراسة. وللتأكد من اتجاه العلاقة السببية بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي، نستخدم اختبار جرانجر للسببية.

5) دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي :

أ) منهجية اختبار جرانجر للسببية :

يدلل جرانجر على أن وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل. وطبقا لجرانجر، إذا كانت لدينا سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن t وهما في دراستنا هذه تمثلان كل من LOGPIB و LOGGEDUC ، فإذا كانت السلسلة LOGGEDUC تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة LOGPIB ؛ ففي هذه الحالة نقول إن المتغير LOGGEDUC يسبب المتغير LOGPIB. من المشاكل التي توجد في هذه الحالة هو أن بيانات السلسلة الزمنية لمتغير ما كثيرا ما تكون مرتبطة، أي يوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن، ولاستبعاد أثر هذا الارتباط الذاتي إن وجد، يتم إدراج قيم نفس المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في علاقة السببية المراد قياسها، يضاف إلى ذلك إدراج قيم المتغير التفسيري لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية أيضا، وذلك باعتبار أن السبب يسبق النتيجة في الزمن. بناء على ما سبق، يتطلب اختبار السببية لجرانجر تقدير نموذج متجه انحدار ذاتي VAR ثنائي الاتجاه الذي يصف سلوك المتغيرين LOGGEDUC و LOGPIB ، كما يتطلب كذلك استخدام المتغيرات بصيغتها المستقرة، لأن غياب صفة الاستقرار قد يجعل الانحدار المقدر زائفا، وبالتالي سنأخذ بعين الاعتبار DLOGGEDUC وDLOGPIB كما يلي :

$$D\text{LOGGEDUC}_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_i . D\text{LOGGEDUC}_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \phi_i . D\text{LOGPIB}_{t-i} + \mu_{1t} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

$$D\text{LOGPIB}_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^{p} \varpi_i . D\text{LOGPIB}_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \theta_i . D\text{LOGGEDUC}_{t-i} + \mu_{2t} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث : μ_{1t} و μ_{2t} بواقي النموذجين. لكن قبل تحديد العلاقة السببية بين المتغيرين، يجب تحديد عدد الفجوات الزمنية P المناسب لنموذج $VAR(P)$ ، لأن اختبار (Granger) يُعد حساسا لاختبار الفجوة الزمنية، فإذا كانت هذه الأخيرة أقل من الفجوة الزمنية الصحيحة فإن تجاهل القيم المتخلفة ذات العلاقة سيؤدي إلى خطأ في التوصيف وتحيز في النتائج، أما اذا كانت الفجوة الزمنية المختارة أكبر من الفجوة الصحيحة، فسيكون إضافة قيم متخلفة ليس لها علاقة، مآله أن تكون قيم المعالم غير ذات كفاءة، كما أنه يؤدي إلى عدم استغلال كامل معلومات السلسلة الزمنية، وينقص من درجات الحرية. يتم عادة تحديد عدد الفجوات الزمنية اعتمادا على معياري AIC وSC، حيث دوال $AIC(p)$ و$SC(p)$ هي كما يلي[18] :

$$AIC(p) = Ln\left(\det\left|\sum_e\right|\right) + \frac{2k^2 p}{n}$$

$$SC(p) = Ln\left(\det\left|\sum_e\right|\right) + \frac{2k^2 pLn(n)}{n}$$

حيث : k : عدد المتغيرات ؛ n : عدد المشاهدات ؛ p : عدد الإبطاء ؛ $\sum_e$: مصفوفة التباين ـ التباين المشترك المقدرة لبواقي النموذج. الإبطاء p الذي يقلل من معياري AIC أو SC سيتم اختياره.

تتمثل خطوات اختبار جرانجر فيما يلي[19] :

- تقدير الصيغة المقيدة، ونقصد بها المعادلة :

$$D\text{LOGGEDUC}_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_i . D\text{LOGGEDUC}_{t-i} + \varepsilon_{1t} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

التي تفترض أن يكون $\sum_{i=1}^{p} \phi_i = 0$ في المعادلة رقم (1)، بمعنى أن المتغير DLOGPIB لا يؤثر على المتغير DLOGGEDUC ، ثم نحصل على مجموع مربعات البواقي المقدرة المستخرجة من المعادلة المقيدة (3) : $\sum \hat{\varepsilon}_{1t}^2$.

- تقدير الصيغة غير المقيدة : التي تتمثل في المعادلة رقم (1) ، ومن ثم نستطيع الحصول على مجموع مربعات البواقي المقدرة المستخرجة من معادلة الصيغة غير المقيدة (1) : $\sum \hat{\mu}_{1t}^2$.
- اختبار فرض العدم التالي : $H_0 : \sum_{i=1}^{p} \phi_i = 0$ ، ومن أجل ذلك يجب حساب إحصائية فيشر F_C :

$$F_C = \frac{\left(\sum \hat{\varepsilon}_{1t}^2 - \sum \hat{\mu}_{1t}^2\right)/p}{\sum \hat{\mu}_{1t}^2 / n-k} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث : n : حجم العينة ؛ k : عدد المعالم المقدرة في الصيغة غير المقيدة ؛ $n-k$: درجات الحرية. ثم نقوم بالحصول على F_t (الجدولية) عند مستوى معنوية 5% ودرجات حرية p للبسط و $n-k$ للمقام. ويستخدم اختبار فيشر للحكم على وجود علاقة سببية من عدمها بين المتغيرات، ويكون الحكم على الشكل التالي : إذا كانت F_c (المحسوبة) > F_t (الجدولية) نرفض فرض العدم، أي أن المتغير DLOGPIB يسبب المتغير DLOGGEDUC أو بمعنى آخر يوجد هناك تأثير معنوي للمتغير DLOGPIB على المتغير DLOGGEDUC.

- نقوم بتكرار نفس الخطوات السابقة للمعادلة (2)، مع اختبار فرض العدم التالي : $H_0^* : \sum_{i=1}^{p} \theta_i = 0$.

لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرين، أجرينا اختبار جرانجر للعلاقة السببية بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي، وذلك باستخدام برنامج EViews8 مع أخذ عدد الفجوات الزمنية تساوي 2 (Lags: 2)، أين تحصلنا على النتائج المعروضة في الجدول التالي :

الجدول (4) : نتائج اختبار سببية جرانجر بين DLOGGEDUC و DLOGPIB

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/08/15 Time: 14:57
Sample: 1964 2013
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLOGPIB does not Granger Cause DLOGGEDUC	47	3.50093	0.0361
DLOGGEDUC does not Granger Cause DLOGPIB		4.19065	0.0099

المصدر : مخرجات برنامج EViews8

☒ بالنسبة لاختبار الفرضية : $H_0^* : \sum_{i=1}^{2} \theta_i = 0$

لدينا : $F_C = \frac{\left(\sum \hat{\varepsilon}_{1t}^2 - \sum \hat{\mu}_{1t}^2\right)/p}{\sum \hat{\mu}_{1t}^2/n-k} = 3{,}50093$ أكبر من $F_t = 3{,}232$ عند مستوى معنوية 5% ودرجات حرية 2 للبسط و45 للمقام، ومنه نرفض فرضية العدم، وبالتالي توجد علاقة سببية تتجه من الناتج الداخلي الخام نحو الإنفاق على التعليم، كما يعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال الحرج الموافق لإحصائية فيشر 3,61% وهي أقل من 5%.

☒ بالنسبة لاختبار الفرضية : $H_0 : \sum_{i=1}^{2} \phi_i = 0$

لدينا : $F_C = \frac{\left(\sum \hat{\varepsilon}_{1t}^2 - \sum \hat{\mu}_{1t}^2\right)/p}{\sum \hat{\mu}_{1t}^2/n-k} = 4{,}19015$ أكبر من $F_t = 3{,}232$ ، ومنه نرفض فرضية العدم، وبالتالي الإنفاق على التعليم يسبب الناتج الداخلي الخام، كما يعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال الحرج الموافق لإحصائية فيشر التي تساوي 0,99%، وهي أقل من 5%.

إذن نستنتج أن تحركات الإنفاق على التعليم تسبب تحركات في الناتج الداخلي الخام، كما أن التحركات في الناتج الداخلي الخام تسبب تحركات في الإنفاق على التعليم. بمعنى توجد سببية في الاتجاهين. وبالتالي يمكن القول أن الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي يرتبطان بعلاقة طويلة الأجل في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المغطاة بالدراسة، وهو ما يعزز النتائج المتوصل إليها سابقا بإتباع أسلوب التكامل المشترك لأنجل - جرانجر. وهذه النتيجة تتماشى والاتجاه العام للنتائج المتحصل عليها في الأدب الاقتصادي.

خلاصة :

لقد تم تحليل العلاقة بين الإنفاق على التعليم والناتج الداخلي الخام في الاقتصاد الجزائري، ولبيان فيما إذا كانت السلاسل مستقرة من عدمها، تطلب إجراء اختبارات جذر الوحدة، كما تم تحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة، وتبين أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وفي ضوء ذلك، تم استخدام اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل – جرانجر، بالإضافة إلى استخدام منهجية جرانجر للسببية، وذلك للتحقق من وجود علاقة طويلة الأمد بينهما، واتضح من خلال التحليل وجود علاقة توازنية بين الإنفاق على التعليم والناتج الداخلي الخام في الاقتصاد الجزائري، وبالتالي صحة الفرضية الأساسية للبحث التي تنص على وجود علاقة توازنية بين هذين المتغيرين خلال الفترة المعنية بالدراسة. وفضلا عن ذلك، فإن هناك علاقة سببية في كلا الاتجاهين.

إن هذه النتيجة تدعم ما جاء في الأدب الاقتصادي. بمعنى أن هناك علاقة تبادلية بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي، وإن هذا الأمر منطقي إذا ما لوحظ أن المؤسسات التعليمية تعمل على تسخير جميع إمكانياتها المادية والبشرية لتحسين مستوى التعليم من خلال تقديم المهارات والمعرفة العلمية وتنمية قدرات الطلبة ومواهبهم للاستفادة القصوى منها في مجالات الإنتاج المختلفة، بالشكل الذي يضمن الاستخدام الأمثل للزمن وللموارد، ومن ثم رفع إنتاجية العمل الإنساني وزيادة الناتج الداخلي الخام، وبالتالي النهوض بمعدل النمو الاقتصادي. وبالمقابل فإن النمو الاقتصادي إذا ما تحقق فإنه يوفر للتعليم موارده المختلفة.

لكن نود الإشارة إلى أنه بالرغم من أن الإنفاق التعليمي في الجزائر كان آخذا في الزيادة منذ فترة الستينات وإلى غاية وقتنا الحاضر، إلا أن مساهمته في النمو الاقتصادي تبدو ضعيفة. وهناك تفسيرات ممكنة للعلاقة الضعيفة بين التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر. أحد التفسيرات هو أن مستوى التعليم في الجزائر منخفض، بحيث أن التعليم لا يسهم بشكل فعال في زيادة النمو والإنتاجية، ذلك أن السياسة التعليمية المنتهجة في الجزائر ركزت على التوسع الكمي للتعليم على حساب النوعية. وثمة تفسير آخر وهو أن المستوى النسبي وليس المطلق للنواتج التعليمية هو الذي يفسر الصلة الضعيفة بين التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر؛ فالاستثمار الأجنبي المباشر، على سبيل المثال، ينجذب إلى البلدان التي لديها نواتج تعليمية أفضل، مع تساوي كافة العوامل الأخرى. كما يمكن أن تكون الصلة الضعيفة بين المتغيرين مرجعها إلى نوعية التعليم ذاته. كمثال على ذلك، بلغت نسبة المسجلين في تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية في الدول العربية عامة نحو 82.2% وبلغت نسبة المسجلين في التخصصات العلمية نحو 29.2%، حيث ارتفاع نسبة التخصصات النظرية والتي لا تتوافق مع احتياجات سوق العمل الفعلية، وبالتالي هذا لا يعمل على زيادة الناتج الوطني، والذي يقابله انخفاض في معدل النمو الاقتصادي[20].

أضف إلى ذلك أن سياسات التوظيف ربما تعتمد أحيانا على الاعتبارات الاجتماعية والإنسانية ولا تعتمد على معيار الإنتاجية. كذلك يمكننا تفسير سبب انخفاض تأثير الإنفاق على التعليم في النمو الاقتصادي في الجزائر إلى طبيعة هذه النفقات، إذ تشير إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات إلى أن معظم النفقات الموجهة لقطاع التربية الوطنية ؛ موجهة لأجور ورواتب المعلمين والأساتذة، إذ بلغ متوسط نفقات التسيير لقطاع التربية الوطنية كنسبة من ميزانية القطاع إلى نحو 79,68% خلال الفترة (2011.1964) و20,32% نفقات موجهة للتجهيز البيداغوجي[21]. وأخيرا، يمكننا إرجاع سبب العلاقة الضعيفة بين التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر إلى عدم انخراط بعضا من مخرجات العمليات التعليمية في سوق العمل، وتباعدها عن متطلبات وتطورات هذا السوق، واحتياجات منظمات الأعمال والخدمات من موارد بشرية ذات المهارات والقدرات المناسبة أو أنها تمارس أعمالاً بعيدة عن المهارات التي اكتسبتها خلال سنوات الدراسة. إضافة إلى أن الكثير من الخريجين وبالأخص حملة الشهادات العليا من أساتذة الجامعات والأطباء والصيادلة والمهندسين والمدرسين وغيرهم هجروا البلاد بحثا عن فرص عمل أكثر ربحية في البلدان العربية والأجنبية (هجرة الأدمغة).

أخيرا نود أن نشير إلى أن النسبة الضعيفة لمعامل التحديد المعدل (19٪) تعني أن الناتج المحلي الإجمالي مرتبط بعوامل أخرى غير عامل التعليم ولاسيما ارتباطه بقطاع المحروقات، حيث يشكل هذا الأخير نسبة عالية من الناتج المحلي، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في هيكل الناتج ومكوناته، ومن ثم لابد من إجراء الإصلاحات الحقيقية واللازمة للحد من الاعتماد على مورد شبه وحيد للدخل. ومن خلال ما جاء في هذه الدراسة، وعلى ضوء هذه النتائج، نطرح التوصيات التالية :

- العمل على توجيه برامج التعليم والدارسين إلى الأنواع التي تخدم أغراض التنمية والقطاعات الاقتصادية المختلفة واحتياجات سوق العمل، والعمل على المواءمة قدر الإمكان بين السياسات والمناهج التعليمية ومتطلبات سوق العمل في الجزائر ؛
- العمل على وقف هجرة الكفاءات من البلاد عبر تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص عمل مناسبة لهم والتي تتناسب مع ما تم اكتسابه من مهارات وخبرات مما يقود في النهاية إلى زيادة الإنتاجية وتحسين نوعية الإنتاج ومن ثم المساهمة في عملية التنمية ؛
- العمل على زيادة ميزانية التجهيز مقارنة بميزانية التسيير لقطاع التربية الوطنية، وكذا ميزانية القطاع ككل سواء كان ذلك كنسبة من الميزانية العامة للدولة أو الناتج المحلي الإجمالي، وبما يتناسب مع الزيادات الكبيرة لأعداد الطلبة المسجلين في كافة المراحل التعليمية ؛

◆ التوسع في بناء المؤسسات التعليمية بالشكل الذي يتناسب مع الأعداد المتزايدة للطلبة والحد من ظاهرة الدوام المزدوج.

الإحالات والمراجع:

1 محمد عزت عبد الموجود، بعض منهجيات اقتصاديات التعليم العالي، ورقة عمل مقدمة **للمؤتمر العلمي لاتحاد الجامعات العربية حول اقتصاديات التعليم العالي وموقعها من خطط التنمية في الأقطار العربية**، قطر – الدوحة، 1991، ص310.

2 بودية فاطمة، بن زيدان فاطمة الزهراء، دور الاستثمار العام في قطاع التعليم العالي في تحقيق النمو الاقتصادي، ضمن أبحاث **المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1. 11/ 12/ مارس 2013، ص7.

3 أحمد الكردي، **الاستثمار في رأس المال البشري والعائد من التعليم**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ص58.

4 فليح حسن خلف، **عملية تكوين المهارات ودورها في التنمية الاقتصادية في العراق**، دار الرشيد للنشر، العراق، 1980 ، ص5.

5 سوسن علي محمود، تقرير مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي للعراق للمدة (1970- 1998)، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، جامعة بغداد، المجلد9، العدد 30 لسنة 2002، ص82 .

6 بغداوي جميلة، **أثر الاستثمار في التعليم على النمو الإنتاجي في الجزائر ـ دراسة اقتصادية قياسية لحالة الجزائر للفترة (1975- 2003)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي ـ الشلف، 2007، ص130.

7 سوسن علي محمود، مرجع سبق ذكره، ص82 .

8 ميشيل ب تودارو، **التنمية الاقتصادية**، تعريب ومراجعة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، السعودية، 2009، ص ص 165.166.

9 جمال داود سلمان، **اقتصاد المعرفة**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص 197. 198.

10 حامد عمار، حول التعليم العالي العربي والتنمية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 40، بيروت، 6/1982، ص120.

11 حيدر نعمة بخيت، احمد إبراهيم الزريفي، استخدام اختبار السببية في تحديد اتجاه العلاقة بين التعليم والتنمية في العراق خلال المدة 1985ـ2011، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**، السنة العاشرة، المجلد 8، العدد31، 2014، ص107.

*12 MELARD Guy, **Méthodes de prévision à court terme**, Edition Ellipses, Bruxelles, 1990, P282.*
*13Régis bourbonnais, **exercices pédagogiques d'économétrie**, 2éme édition, économica, paris, 2012, p164*
14Régis bourbonnais, Op.Cit, p166.

15 عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، **مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي**، جامعة الأزهر، عدد 32، 2007، ص20.

16 محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ـ الأردن، 2012، ص212.

17 عابد العبدلي، مرجع سبق ذكره، ص20.

18Régis bourbonnais, Op.Cit, p185

19 شفيق عريش وأخرون، اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية** ـ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33، عدد5، سوريا، 2011، ص82.

20 مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، إنجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته، ضمن **المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي**، القاهرة 20 أيار 2 يونيو 2008 ، ص31.

21 محسوبة من طرف الباحثين، بناء على بيانات المصدر : حوصلة إحصائية 1962- 2011، ص 131، على الخط :
http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH6-EDUCATION-Arabe_.pdf

أثر النمو الاقتصادي ومؤشر اللامساواة على معدل الفقر في الدول النامية
دراسية قياسية للفترة 1970-2013

عياد هيشام

جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان

A_hichem210@hotmail.fr

The effect of economic growth and inequality on poverty rates in developing countries: An econometric study for the period 1970-2013

AYAD hichem
University of Abu Bakr Belkaid- Tlemcen- Algeria.

Received: 24 Jan 2016 *Accepted: 06 Apr 2016* *Published: 30 June 2016*

ملخص:

سلطت هذه الدراسة الضوء على العلاقة بين معدل الفقر، مؤشر اللامساواة ومعدل النمو الاقتصادي في 96 دولة نامية للفترة الممتدة بين 1970- 2013 باستعمال نماذج البانل الديناميكي، وذلك لغرض التعرف على العلاقات البينية بين معدل الفقر مقاسا بالاستهلاك الفردي، مؤشر اللامساواة مقاسا بمعامل ثايل ومعدل النمو الاقتصادي مقاسا بنصيب الفرد من GDP، تهدف هذه الدراسة إلى تعزيز الأبحاث السابقة من خلال استعمال مؤشر حديث اللامساواة بدلا من مؤشر جيني الذي يعرف نقصا كبيرا في البيانات للدول النامية، وقد دلت النتائج على الترابط القوي بين المتغيرات الثلاثة في دول العينة خلال فترة الدراسة، إضافة إلى تحقيق فرضيات كوزنتس فيما يخص العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومؤشر اللامساواة.

الكلمات المفتاحية: معدل الفقر، مؤشر اللامساواة، النمو الاقتصادي، البانل الديناميكي، الدول النامية.

رموز jel: C33, I32, O15.

Abstract:

This analytical review explores the links between poverty, inequality and growth in 96 developing countries for the period 1970-2013 using dynamic panel data, to investigate the relationships between poverty as measured by the consumption per capita, inequality measured as Thail index and growth measured as GDP per capita, The paper aims at contributing to the literature by utilizing the recently develop Thail index instead of the traditional Gini coefficient because of its disadvantages for developing countries, The results indicate that there is an interdependence between poverty, growth and inequality, Therefore, the Kuznets hypothesis is based on a relationship between economic growths to income inequality is most appropriate.

Keywords: *Poverty, Inequality, Growth, Dynamic Panel, Developing Countries.*

(JEL) Classification : *C33, I32, O15.*

تمهيد:

يعتبر الفقر ظاهرة اجتماعية، اقتصادية وسياسية تحتوي على بعدين أحدهما نفسي والآخر إنساني، ويزداد الفقر وينمو في سياق تاريخي، مجتمعي وجغرافي، وقد نميز مفهومين أساسين للفقر في تفسيره وفهمه، فيستند الفقر إلى مفهوم القدرة الإنسانية، وذلك عند عدم القدرة على بلوغ الإنسان للحد الأدنى من الرفاه الإنساني، ومن جهة أخرى يستند الفقر إلى مفهوم الحاجة، أي عدم القدرة على بلوغ الإنسان للمستوى المعيشي اللائق الذي يوفر له كل الاحتياجات التي تضمن له المعيشة اللائقة له ولأسرته.

فالفقر باعتباره من إحدى المعوقات الأساسية للتنمية أدى إلى تزايد الاهتمام الدولي والمحلي، ومن الملاحظ جليا أن الفقر ما يلبث يزداد وينمو سنة عن سنة، بالرغم من جهود المنظمات الدولية، حيث حسب الإحصائيات فقد بلغ عدد الفقراء عبر العالم في أكتوبر 2009 إلى 1.02 مليار نسمة من أصل 6.788 مليار نسمة، أي بمعدل يزيد عن 15٪ من سكان العالم، حيث تتمركز النسبة الأكبر من الفقراء في قارة آسيا بنسبة 64.07٪ من إجمالي فقراء العالم، تليها إفريقيا بنسبة 28.62٪، وتأتي ثالثة قارة أمريكا الجنوبية بنسبة 6.24٪، ثم تأتي جل الدول المتقدمة مجتمعة (أوربا، أمريكا الشمالية وأستراليا) بنسبة 1.06٪.[1]

وتعتبر فترة منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، الفترة التي أعادت الاهتمام بقضايا الفقر على المستوى العالمي، وفي الدول النامية على وجه الخصوص، وذلك من خلال مؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، ونذكر على سبيل المثال عام 1995، وانعقاد مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية، أين التزم وزراء التنمية في الدول الأعضاء في لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بمراجعة سجل المساعدات التنموية من أجل إحداث التنمية في الدول النامية، وبعد عام كامل من المراجعة، تمخض عنها نشر تقرير بعنوان "تشكيل القرن الحادي والعشرين: دور التعاون من أجل التنمية"، الذي اشتمل على سبعة أهداف للتنمية تحت مسمى الأهداف الدولية للتنمية وقد تم تضمينها في مؤتمر القمة الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة في سبتمبر 2000، إضافة إلى هدف ثامن "إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية" [2]، حيث أعطي الهدف الأول العناية القصوى، والذي تمثل في "القضاء على الفقر المدقع والجوع" وذلك من خلال هدفين فرعيين هما: [3]

- تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد يوميا إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و2015.
- تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و2015.

في هذا الصدد ظلت ولا زالت التنمية الاقتصادية والاجتماعية إحدى الاهتمامات الكبرى في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث تمثل القضية الأولى والرهان الأكبر في الدول النامية، وفي سبيل هذا قامت الدول

النامية بتسخير جل مواردها سواء المادية أو البشرية لتحقيق هذا الهدف، وذلك من أجل ضمان نمو اقتصادي مستمر، معدلات بطالة وتضخم منخفضة وفي الدرجة الأولى الحد من ظاهرة الفقر وتخفيض معدلاته، حيث تطلب الأمر في هذه الدول تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الإنفاقات الحكومية والإعانات الموجهة للفئات المعوزة والفقيرة وتوفير مناصب الشغل التي من شأنها أن تكون كواق من الفقر.

وقد اعتبر النمو الاقتصادي الأداة الأمثل والأنجع لتقليص معدلات الفقر في كل الظروف والأماكن والأزمنة، حيث يقول Rodrick سنة 2008: " تاريخيا، ولا أداة استطاعة أكثر من النمو الاقتصادي في تمكين المجتمعات في تحسين فرص الحياة لسكانها نمن فيهم أولئك في الفئات السفلى" [4]، ومن خلال دراسة ل Adams سنة 2004، قام من خلالها بدراسة تأثير النمو الاقتصادي على معدلات الفقر في عينة من 50 دولة نامية، أوضحت النتائج أن مرونة معدلات الفقر للنمو الاقتصادي قدرت بـ - 2.59، مما يعني أن زيادة معدل النمو الاقتصادي ب 10% يؤدي مباشرة إلى تقليص في معدل الفقر (مقاسا بنسبة السكان تحت خط 1 دولار يوميا) ب 25.9 [5]%، وهذه النتيجة جاءت مؤكدة لنتائج دراسة Ravaillon و Chen سنة 1996 اللذان قدرا المرونة ب - 2.60. [6]

لكن من جهة أخرى، لا يمكن إهمال دور اللامساواة في العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي، حيث أكد Ravaillon سنة 2001 أنها العائق الأكبر في وصول ثمار النمو الاقتصادي إلى الفقراء، حيث أوضح قائلا: "النمو الاقتصادي لا شك أنه الوسيلة الأنجع والأسهل لتقليص معدلات الفقر، لكن تقليص بسيط في مؤشر اللامساواة من شأنه المساعدة أكثر"، نفس الباحث سنة 2007 أوضح أنه في حالة اقتصاد ما يحقق 2% نموا اقتصاديا سنويا و معدل مقدر ب 40% للفقر، مع استقرار معامل جيني (معامل جيني مؤشر لقياس اللامساواة) عند مستوى 0.30، سيعرف تقليصا في معدل الفقر ب 6% سنويا وسيصل إلى النصف في ظرف 11 سنة، لكن إذا كان معامل جيني مساويا 0.60، فالأمر سيتطلب 35 سنة من أجل تخفيض معدل الفقر إلى النصف. [7]

1. **إشكالية الدراسة:**

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على واقع الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي في الدول النامية، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية: كيف هي التأثيرات بين كل من معدل الفقر، النمو الاقتصادي واللامساواة في الدول النامية؟ وهل يعتبر مؤشر اللامساواة ذلك العائق الذي لا يسمح للفقراء من المشاركة في ثمار النمو الاقتصادي.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة العلاقات والتأثيرات البينية بين كل من معدل الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال استعمال مؤشرات حديثة لقياس كل من معدل الفقر ومؤشر اللامساواة،

بعدما عرفت المؤشرات التقليدية (مؤشر عدد الرؤوس ومؤشر جيني Gini) نقصا كبيرا في الدول النامية أين لا تتوفر قاعدة بيانات ذات سلاسل زمنية طويلة كافية لإجراء الدراسات القياسية الحديثة.

تتكون هذه الورقة على أربعة أقسام: القسم الثاني عبارة عن عرض لأهم الدراسات السابقة في الموضوع وأهم النتائج المتوصل إليها في الدول النامية وأهم الطرق المستعملة، أما القسم الثاني فسنحاول من خلاله عرض إطار نظري للعلاقة بين المتغيرات الثلاثة، بحيث نقوم في بادئ الأمر بالتطرق للعلاقات الثنائية من ثم الانتقال إلى العلاقة الثلاثية، أما الجزء الرابع والأخير فهو عبارة عن تحليل قياسي، من خلال استعمال عينات للبيانات المقطعية المتعارف عليها بالبانل لعينة من 96 دولة نامية موزعة على أقطار العالم الأربعة (إفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية وأمريكا الجنوبية) مع تطبيق طرق حديثة للبانل الديناميكي على غرار التقدير بطريقة Bond Arrellano المقترحة سنة 1991.

2. **أهم الدراسات السابقة:**

يعتبر موضوع العلاقة بين الفقر، النمو الاقتصادي اللامساواة من أكثر المواضيع التي عرفت إقبالا كبيرا من مختلف الباحثين والاقتصاديين من كل أنحاء العالم، وقد تعددت الدراسات والأطروحات حول الموضوع بمختلف الطرق سواء دراسات نظرية، اقتصادية، على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي، وقد قام في سنة 1989 Gary Fields بمراجعة لكل الدراسات التي سبقت وقد استنتج أن هذه العلاقة جد معقدة نظرا لاختلاف النتائج وتعدد الآراء بحيث لا توجد علاقة نظامية ثابتة موحدة، فمنها ما يرى أن معدلات الفقر مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي، ومنها ما يؤكد أن النمو الاقتصادي لا يؤثر إطلاقا على معدلات الفقر وهذا راجع إلى الأبعاد السياسية والاجتماعية لموضوع الفقر.

في السابق أوضحت العديد من الدراسات أن النمو الاقتصادي يزيد من معدلات الفقر في الدول النامية أكثر من إنقاصها، ونجد دراسات كل من Cheney، Ahluwalia، Bell، Duloy وJolly سنة 1974[8] الذين يقولون "من الواضح الآن بعد عقد من النمو السريع في الدول النامية لا يوجد تأثير وتحسين لأوضاع ثلث الشعوب في هذه الدول"، كما يقول كل من Alderman وMorris سنة 1973 أن مئات الملايين من الفقراء حول العالم تضرروا أكثر مما استفادوا من التطور الاقتصادي، وفي الواقع هذا ما تفسره نظرية كوزنتز Kuznetz 1955 التي توضح أن العلاقة بين النمو الاقتصادي واللامساواة تكون على شكل حرف U، أي أن النمو الاقتصادي الكبير يؤدي إلى زيادة معدلات اللامساواة مما يعني ازدياد معاناة الفقراء.

من أشهر الدراسات نجد دراسة Ahluwalia سنة 1976، حيث أدخل عينة من 60 دولة عبر العالم منها 40 دولة نامية، 14 صناعية و6 دول اشتراكية، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة هي أن اللامساواة ازدادت

حدتها في الآونة التي سبقت الدراسة (الخمسينيات والستينيات) بالنسبة للفئات الثلاثة من دول العينة مع التنويه إلى حدة أكبر في الدول النامية، ومن جهة أخرى أوضحت الدراسة على أن متوسط الدخل للفئات السفلى من المجتمع يزداد بازدياد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكن بوتيرة أقل من الزيادة في نصيب الفئات في أعلى الهرم، ثم قام الباحث في نهاية البحث بنفي النظرية القائلة أن المعدلات المرتفعة للنمو الاقتصادي تؤدي إلى تفاقم ظاهرة اللامساواة.[9]

كما تعتبر دراسة Ravaillon سنة 2001 من الدراسات التي أعطت نظرات جديدة للموضوع تحت عنوان نظرة إلى أبعد، حيث انطلق من تساؤل رئيسي مفاده هل النمو الاقتصادي حقا يساعد الفقراء؟ بمعنى هل ثمار النمو الاقتصادي تصل إلى الفقراء؟ فكانت النتائج تؤكد على أن الفقراء يتأثرون بالنمو الاقتصادي في كل حالاته سواء الزيادة والانكماش، لكن ما يجدر الإشارة إليه هو العلاقة العكسية في المدى القصير بين المتغيرين، في الوقت الذي لا يؤثر فيه النمو الاقتصادي على متوسط المستوى المعيشي للأسر.[10]

نجد دراسة Richards Adams سنة 2004 الذي استند إلى عينة من 126 دولة منها 60 نامية بهدف دراسة مرونة معدلات الفقر للنمو الاقتصادي واللامساواة، فبينت النتائج على أن قيمة المرونة للفقر اتجاه النمو الاقتصادي كانت في حدود - 2.79 أي موافقة لما جاءت به دراسات كل من Ravaillon وChen 1997 ودراسة Bruno سنة 1998 التي أكدت على أن المرونة محصورة بين القيمتين - 2.0 و - 3.0 ، لكن في حالة قياس المرونة وفق نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فكانت مساوية ل- 2.27، كما كان للدراسة نتيجة جانبية أكدت عدم وجود علاقة اللامساواة و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.[11]

من جهة أخرى يعتبر Bourghinon سنة2004 [12] أول من أطلق مصطلح المثلث على العلاقة بين الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي، وبين أن هناك نوعين من التأثير بين النمو الاقتصادي واللامساواة الأول من النمو إلى التوزيع والثاني من اللامساواة إلى النمو، هذا التفاعل بين المتغيرين له تأثير على الفقر المطلق وتقليص معدلات الفقر، من جهة أخرى Adams 2004 وافق على أن النمو الاقتصادي يعتبر أداة مهمة لتقليص معدلات الفقر في الدول النامية، حيث أوضحت نتائجه أنه في حالة بقاء آلية التوزيع على حالها (عدم تغير معدل اللامساواة) يسمح للنمو الاقتصادي بزيادة نصيب كل الأفراد في المجتمع من إجمالي الناتج المحلي بمن فيهم الفقراء، هذه النتائج نلمسها أيضا من خلال الدراسة الشهيرة ل Dollar و Kraay[13] سنة 2002 حيث أوضح الباحثان أنه مختلف محددات النمو (الانفتاح التجاري، الأسواق المالية المستقلة دور القوانين) لديها تأثير نظامي معتبر على نصيب الطبقات السفلى من المجتمع.

ومن أشهر المقالات في الموضوع نجد دراسة Humberto Lopez سنة 2006 تحت عنوان "الفقر، اللامساواة النمو الاقتصادي علاقة عادية؟"، اعتمدت هذه الدراسة على عينة كبيرة من الدول النامية والصناعية بـ 800 مشاهدة، أوضحت الدراسة أن فرضية العدم القائلة بالتوزيع اللوغاريتمي لنصيب الفرد من الدخل لا يمكن رفضها، لكنها مرفوضة في حالة استعمال نصيب الفرد من الاستهلاك الكلي، فأوضحت النتائج أن لوغاريتم نصيب الفرد من الدخل له أهمية كبيرة في توضيح العلاقة بين النمو الاقتصادي واللامساواة وتخفيض معدلات الفقر.[14]

وفيما يلي أهم الدراسات القياسية:

- دراسة ريتشارد أدامز Richard H. Adams بعنوان " Poverty, Inequality and Growth in selected middel east and north Africa countries (MENA) 1980-2000

سنة 2003، استخدمت الدراسة عينة من دول منطقة MENA وهي مصر، الأردن، المغرب، تونس وإيران، ومقارنتها مع أقاليم أخرى حول العالم، مع الأخذ بعاملين أساسين في الدراسة هما كلا من الهجرة والتحويلات، وقد تم تقدير المعادلات وفق منهجية المربعات الصغرى العادية OLS، وأوضحت النتائج على منطقة MENA لها معدلات منخفضة نسبيا للفقر مقارنة بالأقاليم الأخرى، حيث فقط 2% من السكان يعيشون تحت خط الفقر العالمي، كما اتضح أن المنطقة تعتبر من أكثر الأقاليم فيما يخص عدالة التوزيع في العشرين سنة التي سبقت الدراسة.[15]

- دراسة *Almas Heshmati* بعنوان "*Growth, Inequality and Poverty relationships*"

سنة 2004، الدراسة هدفت إلى دراسة علاقة اللامساواة مع بعض المتغيرات الكلية على غرار النمو الاقتصادي، الفقر، نسبة التعليم، الانفتاح التجاري وعدد السكان، وذلك من خلال استعمال عينات البيانات المقطعية لـ 146 دولة منها الصناعية، النامية والانتقالية للفترة الممتدة من 1950 إلى 1998 باستعمال متغيرات نوعية لأقاليم الدراسة، وتم التقدير بواسطة منهجية المربعات الصغرى العادية OLS وكانت النتائج تدل على أن معدلات اللامساواة آخذة في الانخفاض مع مرور الوقت واللامساواة بدورها تخفض من معدلات النمو الاقتصادي، مع وجود تباين كبير بين الأقاليم المختلفة فيما يخص مستويات المعيشة، وكنتيجة إضافية فنظرية كوزنتز *Kuznetz* محققة في عينة الدراسة، كما أنه من الصعب تحديد تأثير النمو الاقتصادي على معدلات الفقر في الدول النامية.[16]

- دراسة *Augustin Kwasi Fosu* بعنوان " *Growth, Inequality and Poverty reduction in developing countries :Recent Global Evidence*"

سنة 2010، استخدمت الدراسة بيانات للعينات المقطعية ل 123 دولة للفترة الممتدة بين سنتي 1977-2007، وقد تم استعمال طريقة GMM للتقدير، وقد تم استعمال كل من معدل الفقر محسوبا وفق مؤشر عدد الرؤوس، مؤشر اللامساواة مقاسا بمعامل جيني ومعدل النمو الاقتصادي، وأوضحت النتائج إلى نمو الدخل هو القوة الأكبر وراء كل زيادات وانخفاضات معدل الفقر مع ذلك اللامساواة تلعب الدور الحاسم في سلوك الفقر في عدد كبير من دول العينة حيث أن معدلات اللامساواة العالية تحد من فعالية النمو الاقتصادي في الحد من الفقر، ومعدلات اللامساواة تحد من الفقر فقط في مستوى معين من النمو، وقد أظهرت الدراسة محدودية تأثير النمو الاقتصادي واللامساواة في الدول ذات الدخل الضعيف على معدلات الفقر، وقد أشار الباحث إلى ضرورة إيلاء اهتمام خاص للحد من عدم المساواة في بعض الدول حيث توزيع الدخل لا يخدم الفقراء.[17]

- دراسة *Houssema Gaiha* و *Jaleleddine ben Rajeb* بعنوان "*Poverty ,Growth and Inequality in developing countries*"

سنة2012، استخدمت الدراسة بيانات العينات المقطعية لـ 52 دولة نامية للفترة ما بين 1990- 2005 من أجل توضيح الترابط بين المتغيرات الثلاثة باستعمال منهجية المعادلات الآنية، واستعملت الدراسة العديد من المتغيرات على غرار معدل الفقر (مؤشر عدد الرؤوس) كمتغير تابع للمعادلة الأولى إضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي، معامل جيني، معدل التضخم، معدل الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي، معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي كمتغيرات مستقلة، أما المعادلة الثانية فكان نصيب الفرد من الناتج المحلي كمتغير تابع للمتغيرات المستقلة كمعامل جيني، معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي، معدل الوفيات في الأطفال، معدل الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة سكان الريف لعدد السكان الكلي، وقد أوضحت النتائج أن الاستثمارات من طرف الدولة في المجال الاجتماعي (التعليم، الصحة وتحسين ظروف المعيشة في الريف) من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي وتخفيض اللامساواة، وكذلك أكد الباحثان أن نظرية كوزنتز محققة في عينة الدراسة.[18]

- دراسة عبد الحفيظ الضريفي *Abdelhafidh Dhrifi* بعنوان "*Financial development and Poverty : what the role for Growth and Inequality ?*"

سنة 2013، استخدمت الدراسة بيانات العينات المقطعية ل89 دولة للفترة من 1990 إلى 2011، مستعملة آلية المعادلات الآنية بحيث تم الأخذ بثلاثة معادلات أساسية الأولى للفقر، الثانية للنمو الاقتصادي والثالثة للامساواة مع وجود التطور المالي كمتغير مستقل في المعادلات الثلاثة إضافة إلى كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر البنية التحتية، نمو السكان، الانفتاح التجاري، معدل التضخم، الإنفاق الحكومي، نسبة التعليم الثانوي ومؤشر جودة المؤسسات، وأوضحت النتائج على وجود تأثير إيجابي معنوي للتطور المالي على تخفيض معدلات الفقر وكذلك وجود تأثير معنوي سلبي من اللامساواة على كل من معدل الفقر (- 0.225) وكذا النمو الاقتصادي (-0.246).[19]

◆ دراسة *Katsushi S.Imai* و *Raghav Gaiha* بعنوان "*Dynamic and long-term linkages among Growth, Inequality and Poverty in developing countreis*"

سنة 2014، استخدمت الدراسة عينات البيانات المقطعية اللامتجانسة ل119 دولة نامية في الفترة 1970-2008، وقام الباحثان بتقسيم النمو الاقتصادي إلى كل من النمو الغذائي والنمو غير الغذائي لمعرفة تأثير كل واحد على حدى على الفقر واللامساواة، وقد شملت الدراسة على نموذجين تحتوي على المتغيرات الاقتصادية على غرار مساهمة كل قطاع من الناتج المحلي الإجمالي، معدل الاستثمار، نسبة التعليم، معدل الفقر، معدل اللامساواة (معامل ثايل) مستعملا للطرق الحديثة للتقدير كمقدر *Blundell-Bond* (SGMM) وطريقة مقدر *Pesaran* (CCEMG) هذا بالإضافة إلى نموذج التأثيرات الثابتة وفق منهجية البانل، ثم قان الباحثان بتخصيص الفصل الثالث لدراسة العلاقة بين الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، واتضح من النتائج أن النمو الغذائي هو الأكثر تأثيرا على الفقر واللامساواة، مع وجود علاقة إيجابية معنوية بين اللامساواة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.[20]

أولا: الإطار النظري:

1. العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي:

يؤكد العديد من الباحثين والاقتصاديين على أن تقليص الفقر لا يجب أن يكون هدفا أساسيا للدول النامية، إنما النمو الاقتصادي هو ما يجب جعله الأولوية الكبرى لها، حيث أن النمو الاقتصادي هو ما من شأنه ضمان تقليص معدلات الفقر، حيث لابد مع الوقت من وصول قطرات النمو إلى الفقراء، من هنا يمكن تمييز تيارين أساسين للعلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي وهما:

◆ النمو الاقتصادي قبل كل شيء: يرى أنصار هذا التيار أنه لابد من جعل النمو الاقتصادي أكبر مشاغل الدول النامية وعزله عن قضية تقليص معدلات الفقر، حيث ينادي الباحثون من خلال هذا المقترح بادخار الأموال وتوظيفها في المراحل الأولى من التنمية، ويؤكدون أنه ستصل بعض قطرات النمو إلى كل شرائح المجتمع، حيث كلما ازداد ادخار الأغنياء كلما تدنت الأجور وتسارع النمو الاقتصادي أكثر، مع التلميح على أن بقاء الفقر واللامساواة في أي مجتمع يحافظ على بقاء اليد العاملة الرخيصة، ممل يشجع الأغنياء على الاستثمار، لكن مع ضرورة الحد من الضرائب عليهم لضمان الحفاظ على الموارد اللازمة لتقليص الفقر والتنمية الاجتماعية، فإن المبالغة في فرض الضرائب على هؤلاء يؤدي إلى حالة من الإحباط لديهم وهو ما قد يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي حيث يفضل هؤلاء فرض ضرائب منخفضة عليهم كنوع من الحافز لديهم لتحقق معدلات تشغيل مرتفعة ولتمكنينهم من المنافسة مع الغير خاصة في الخارج.

◆ معارضي النمو الاقتصادي قبل كل شيء: النمو الاقتصادي في خدمة الفقراء: حيث يعارض أنصار هذا الطرح ما جاء به أنصار التيار الأول، ومن أشهر رواد هذا التيار Bhalla الذي يصنف النمو الاقتصادي انه أصلا جعل من

أجل الفقراء، ويؤكد على ضرورة جعل مرونة الفقر إلى النمو الاقتصادي أكبر من الواحد (E>1)، حيث يعتبر أن النمو الاقتصادي لن يكون نموا حقيقيا إلا إذا صاحبه تقليص هام في معدلات الفقر، وتقليص الفقر من شأنه أيضا زيادة معدل النمو الاقتصادي، بحيث كلما ازدادت مداخيل الفقراء كلما ازدادت إنتاجيتهم وازداد استهلاكهم وبالتالي ارتفاع الكلب الكلي، وهذا الأخير من أكبر محركات النمو الاقتصادي.

2. **العلاقة بين النمو الاقتصادي واللامساواة:**

من هنا يمكن تمييز اتجاهين أساسيين للعلاقة، حيث يرى الكلاسيكيون لأن اللامساواة محفز للنمو الاقتصادي حيث أن ارتفاع دخل الأغنياء يرفع الميل الحدي للادخار لديهم الذي سيوجه في النهاية إلى الاستثمار بالتالي تدعيم النمو الاقتصادي، لكن الكينيزيين يدعون إلى التقليص في تفاوت توزيع الدخل، حيث يستدلون في ذلك إلى كون نقص الدخول لغالبية أفراد المجتمع يقلل من الطلب الكلي الفعال مما يكبح استمرارية النمو الاقتصادي.

من أشهر الدراسات والإسهامات في العلاقة بين النمو الاقتصادي واللامساواة، تلك التي نشرها سيمون كوزنتز [21] S.Kuznetz سنة 1955، المتحصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1971 نظير إسهاماته الكبيرة في هذا الموضوع، حيث يرى كوزنتز أن عدم المساواة أمر محتم وضروري في بداية أية عملية تنمية، فيشترط تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي قبل إعادة توزيعه لصالح جميع فئات المجتمع، من هنا يأتي تفسير منحنى U للعلاقة بين معدل اللامساواة ومعدل النمو الاقتصادي، حيث لابد من التفاوت في توزيع الدخل في المراحل الأولى من النمو الاقتصادي، من ثم يتجه إلى الزيادة إلى أعلى المعدلات ثم يتجه إلى الاستقرار قبل الانخفاض في المراحل المتقدمة للنمو الاقتصادي، والشكل التالي يوضح شكل العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي واللامساواة حسب كوزنتز 1955:

الشكل 1: منحنى كوزنتز

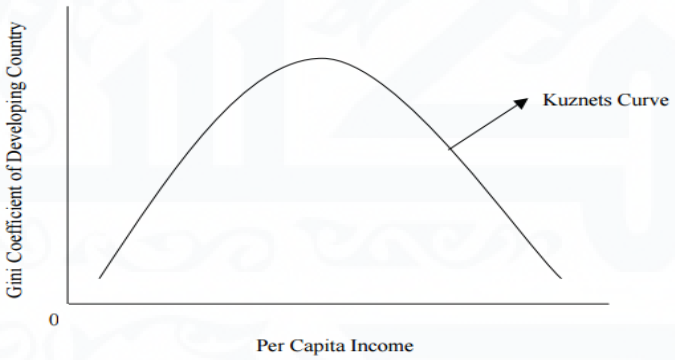

Source : *Kuznets S (1955).* ***Economic Growth and Income Inequality****. American Economic Review. 45(1), 1- 28.*

3. العلاقة بين الفقر واللامساواة:

السؤال المطروح من خلال هذه العلاقة هو هل تقليص في مؤشر اللامساواة يؤدي إلى تقليص معدل الفقر؟ ممن مجمل الدراسات السابقة والآراء كانت الإجابة بنعم، حيث أن تغيير بسيط في توزيع الدخل يؤدي إلى تأثير كبير على معدل الفقر، فمن خلال مثال مطروح من قبل كلا من White وAnderson سنة 2001، [22] في بلد ما تزداد قيمة حصة أفقر 20% من السكان من 6% إلى 6.25%، فإن 0.25% زيادة في نصيب أفقر 20% لن يؤثر بصفة كبيرة على معامل جيني Gini، لكن للفقراء هذا يمثل زيادة بـ 4% في الدخل الكلي، وهذا ما من شأنه مضاعفة معدل نمو الدخل الوطني من 4% (معدل النمو المتوقع للعديد من البلدان الإفريقية) إلى 8% (المعدل الأمثل المقترح من خلال الأهداف الإنمائية الألفية لتقليص معدلات الفقر إلى النصف)، من أجل تأكيد هذا المثال، الجدول التالي يوضح تغييرات مؤشرات مختلفة للفقر مقارنة بتغيير بسيط لمعامل جيني:

الجدول 1: تغييرات مؤشرات مختلفة للفقر مقارنة بتغيير بسيط لمعامل جيني

	مؤشر عدد الرؤوس (مؤشر حدوث الفقر)	فجوة الفقر (عمق الفقر)	مؤشر خطورة الفقر	معامل جيني
1	0.20	0.10	0.052	0.324
2	0.40	0.08	0.018	0.312
3	0.30	0.09	0.029	0.318

***Source** : Creedy, J. (1998). **Measuring poverty: An introduction**. Australian Economic Review, 31(1), 82-89.*

من خلال الجدول أعلاه فانخفاض بسيط أو ارتفاع معامل جيني (0.006) يؤدي إلى تحسن أو استفحال الفقر، هذا ما يؤكد على الاستجابة والمرونة العكسية الكبيرة للفقر للتغيرات الطفيفة لمؤشر اللامساواة، والجدول التالي يوضح آثار تغير بـ 1% في إعادة توزيع الدخل على معدل الفقر مقاسا بخط الواحد دولار يوميا.

الجدول 2: تأثير تغير بـ 1% في إعادة توزيع الدخل على معدل الفقر

	معامـــــل	مؤشر عدد الرؤوس	عدد الفقراء (مليون شخص)
قبل إعادة	0.54	24	1.0305
بعد إعادة	0.52	20	1.101

***Source** : White, H. (2001). **National and international redistribution as tools for poverty reduction**. Journal of international development, 13(3), 343-351.*

من خلال الجدول فإن تقليص معامل جيني بـ 0.02 فقط من شأنه نقل 204 ألف شخص فوق خط الفقر واحد دولار يوميا، وتقليص مؤشر حدوث الفقر ب 4%، مما يدل على تقليص مؤشر اللامساواة لضمان وصول ثمار النمو الاقتصادي للفقراء.

4. العلاقة الثلاثية بين الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي:

من أكثر الدراسات التي أوضحت طبيعة العلاقة في إطار مثلث الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي، تلك لمارتن رافاليون M.Ravaillon سنة 2001، تحت عنوان "النمو، اللامساواة والفقر: نظرة إلى أبعد"، التي أكد من خلالها أهمية النمو الاقتصادي في تقليص معدلات الفقر، لكن علق على اللامساواة واصفا إياها بالعائق

الأكبر وراء هذه العلاقة، وتمنع وصول ثمار النمو الاقتصادي إلى الطبقات السفلى للمجتمع، وقد أوضح من خلال المثال التالي على هذه العلاقة:

الجدول 3: استجابة معدل الفقر للتغيرات في النمو الاقتصادي واللامساواة:

		اتجاه تغيرات متوسط دخل الأسر بين المسوحات	
		انخفاض	ارتفاع
اتجاه تغيرات اللامساواة بين المسوحات	ارتفاع	ارتفاع معدل القفر بنسبة 14.3٪	انخفاض معدل الفقر بنسبة 1.3٪
	انخفاض	ارتفاع معدل الفقر بنسبة 1.7٪	انخفاض معدل الفقر بنسبة 9.6٪

Source : *Ravallion, M. (2001). Growth,* ***inequality and poverty: looking beyond averages****.World development, 29(11), 1803-1815.*

الجدول أعلاه الحالات الممكنة إلى أربع حالات أساسية تتعلق بحركة كل من الدخل المتوسط للأسر واللامساواة مقاسة بمعامل جيني من أجل معرفة استجابة معدلات الفقر مقاسة بنسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الدولار الواحد يوميا حسب أسعار سنة 1993 (PPP)، من خلال الجدول نلاحظ أنه في حالة ارتفاع كم من متوسط الدخل واللامساواة هناك نقصان في معدل الفقر بنسبة 1.3% لكن مع ارتفاع متوسط الدخل وانخفاض اللامساواة فمعدل الفقر ينخفض بنسبة أكبر بسبع مرات عن الحالة الأولى (9.6%)، من جهة أخرى في حالة انخفاض كلا المؤشرين فالفقر يزيد بنسبة 1.7% مقارنة بزيادة مقدرة ب 14.3% في حالة انخفاض متوسط الدخل مقابل ارتفاع اللامساواة.

من خلال هذه النتائج نستدل على أن اللامساواة هي العائق الذي لا يسمح بوصول ثمار النمو الاقتصادي إلى الفقراء، حيث في حالة ارتفاع النمو الاقتصادي وحركة اللامساواة هناك فرق يصل إلى8% لانخفاض معدل الفقر بين حالتي ارتفاع وانخفاض اللامساواة، أما في حالة انخفاض النمو الاقتصادي مع حركة اللامساواة هناك فرق قد يصل إلى 13 ضعف لزيادة معدل الفقر.

ثانيا- الدراسة القياسية:

1. **البيانات والمؤشرات:**

نستعمل من خلال هذه الدراسة معطيات سنوية للفترة ما بين 1970- 2013 لعينة من 96 دولة نامية موزعة عبر القارات الأربعة، حيث تمثل المتغيرات كلا من معدل الفقر، مؤشر اللامساواة والنمو الاقتصادي وفي ما يلي إيضاح موجز للمتغيرات الثلاثة:

- مؤشر اللامساواة: حسب النظرية الاقتصادية فإن المؤشر المستعمل لقياس عدالة توزيع الدخل هو معامل جيني، لكن ما يعاب على هذا المعامل هو عدم وجود قاعدة بيانات ذات سلاسل زمنية طويلة خاصة في الدول النامية وإنما فقط قيم متناثرة عبر السنوات، لذلك سنستعمل من خلال هذه الدراسة معامل ثايل Thail المتوفر على قاعدة بيانات جامعة تكساس للفترات زمنية معتبرة لكل دول العالم.

◆ معدل الفقر: نفس المشكل مطروح بالنسبة لمعدلات الفقر في الدول النامية، حيث نجد نقصا كبيرا في البيانات للعديد من دول العينة، حيث لم تبدأ هذه الدول النامية إلا في تسعينيات القرن الماضي بحساب معدلات الفقر، فاعتمدت بعض الدراسات على متوسط الدخل الفردي كمقياس لمعدل الفقر على غرار دراسة Deininger and Squire 1996 و كذا دراسة Lundberg and Squire 1998، لكن هذا المؤشر تم انتقاده واستبداله بمتوسط الاستهلاك الفردي من خلال دراستي Woolard and Leibberandr 1999 ودراسة Ravaillon 1992، بالتالي سنعتمد من خلال هذه الدراسة على مؤشر الاستهلاك الفردي كمؤشر للفقر على غرار دراسات Quirty 2005، Odhiambo and Nicholas 2009 و Dhrifi 2013، وهذا المؤشر متوفر على قاعدة بيانات البنك العالمي.

◆ النمو الاقتصادي: أظهرت العديد من الدراسات السابقة أن استعمال مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو الأفضل تمثيلا للعلاقة بين النمو الاقتصادي، الفقر واللامساواة، وهذا المؤشر متوفر على بيانات البنك العالمي.

2. نموذج الدراسة:

سنعتمد من خلال هذه الدراسة على ثلاثة نماذج ومعادلات أساسية مستقاة من ثلاثة دراسات مختلفة، بحيث كل معادلة مخصصة لمتغير من المتغيرات الثلاثة، وسنحاول معالجتها وفق نظام المعادلات الآنية نظرا للعلاقات الداخلية بين المتغيرات الثلاثة، وهذه النماذج كالتالي:

1.2. النموذج الأول : معادلة الفقر

النموذج الأول لمعادلة الفقر بحيث معدل الفقر يمثل المتغير التابع لخمسة متغيرات مستقلة هي كل من النمو الاقتصادي ومؤشر اللامساواة إضافة إلى كل من معدل التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل الالتحاق بالدراسة الابتدائية، وهذا النموذج مأخوذ من دراسة Meng وآخرون سنة 2005[2 3] ويتم كتابته على النحو التالي:

$$POV_{it} = \alpha_i + \alpha_1 GWR_{it} + \alpha_2 INQ_{it} + \alpha_3 INF_{it} + \alpha_4 FDI_{it} + \alpha_5 SCH_{it} + \varepsilon_{it} \ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث:

POV_{it} : معدل الفقر للدولة i في الفترة t .

GWR_{it}: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدولة i في الفترة t.

INQ_{it}: مؤشر اللامساواة مقاس بمؤشر ثايل للدولة i في الفترة t.

INF_{it}: معدل التضخم للدولة i في الفترة t.

FDI_{it}: نسبة الاستثمار من GDP للدولة i في الفترة t.

SCH_{it}: نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي للدولة i في الفترة t.

2.2. **النموذج الثاني : معادلة اللامساواة**

النموذج الثاني مخصص لمؤشر اللامساواة كمتغير تابع لثلاثة متغيرات أخرى هي النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر و كذا معدل التضخم، وهذا النموذج مأخوذ من دراسة Kuznetz سنة 1955، ويكتب النموذج على النحو التالي:

$$INQ_{it} = \alpha_i + \alpha_1 GWR_t + \alpha_2 FDI_{it} + \alpha_3 INF_{it} + \varepsilon_{it} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

3.2. **النموذج الثالث: معادلة النمو الاقتصادي**

النموذج الثالث مخصص لمعدل النمو الاقتصادي كمتغير تابع لستة متغيرات مستقلة هي مؤشر اللامساواة، نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي، الإنفاق على قطاع الصحة، نسبة سكان الريف إلى إجمالي السكان والاستثمار الأجنبي المباشر، وهذه المعادلة مستقاة من دراسة Forbs سنة 2000[24]، وتكتب على النحو التالي:

$$GWR_t = \alpha_i + \alpha_1 INQ_t + \alpha_2 SCH_{iit} + \alpha_3 HEA_{it} + \alpha_4 PPR_{it} + \alpha_5 FDI_t + \varepsilon_{it} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث:

HEA_{it}: الإنفاق على قطاع الصحة للدولة i في الفترة t.

PPR_{it}: نسبة سكان الريف إلى إجمالي السكان للدولة i في الفترة t.

3. **نتائج الدراسة:**

1.3. **مصفوفة الارتباطات:**

قبل البدء في الدراسة القياسية نعرج أولا على مصفوفة الارتباطات لأخذ فكرة مسبقة على اتجاه وقوة العلاقات بين المتغيرات قيد الدراسة، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 4 : مصفوفة الارتباطات:

	POV	GRW	INQ	FDI	HEA	INF	PPR	SCH
POV	1.0000							
GRW	-0.0154	1.0000						
INQ	0.1012	-0.0780	1.0000					
FDI	0.1139	0.1809	-0.0467	1.0000				
HEA	0.3966	-0.0853	0.0123	0.2854	1.0000			
INF	0.1190	-0.1357	0.0116	-0.1076	0.0595	1.0000		
PPR	0.4344	0.1313	-0.0083	-0.1553	-0.2733	0.0631	1.0000	
SCH	-0.3997	-0.0631	-0.1175	0.1980	0.1702	-0.0733	-0.7693	1.0000

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج StataMP14.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معظم الارتباطات ضعيفة ماعدا الارتباط بين الإنفاق على الصحة ونسبة سكان الريف التي قدرت بـ - 0.77، لكن تجدر الإشارة إلى العلاقات والارتباطات البينية بين معدل

الفقر، مؤشر اللامساواة والنمو الاقتصادي، حيث نلاحظ الارتباط الطردي بين معدل الفقر ومؤشر اللامساواة بالرغم من أنه ارتباط ضعيف، وكذا الارتباط العكسي بين معدل الفقر ومعدل النمو الاقتصادي وبين معدل النمو الاقتصادي ومؤشر اللامساواة.

2.3.تقدير النماذج:

كمرحلة ثانية سنقدر كل نموذج من النماذج الثلاثة باستعمال ثلاثة طرق هي كل من طريقي البانل العادي وهما نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، من ثم تقدير النموذج الديناميكي باستعمال طريقة Bond وArrelleno المقترحة سنة 1991، والموضحة كما يلي:

من خلال دراستي كل من Bond و Arrellano سنة 1991 ودراسة Blundell و Bond سنة 1998، تم اقتراح طريقة حديثة لتقدير المعلمات باستعمال طريقة العزوم المعممة GMM، تأخذ بعين الاعتبار شروط التعامد التي توجد بين المتغير الداخلي المؤخر بزمن وخطأ التحديد، ويتم تقدير هذا النموذج باستعمال طريقة العزوم المعممة لضمان استقلالية الأخطاء وتحقيق فرضية ثبات تباين الخطأ العشوائي للعينة في الزمن، من جهة أخرى يتم استعمال هذه البواقي التي يتم الحصول عليها لبناء تقدير متسق لمصفوفة التباين والتباينات المشتركة للأخطاء، وتعتمد هذه الطريقة على فرضيتين أساسيتين هما:

- غياب الارتباط الذاتي بين الأخطاء، ويتم التحقق من ذلك من خلال اختبار Box-Pierce للارتباط الذاتي في ما بين الأخطاء.
- عدم تحيز المعلمات وتقاربها، ويتم التحقق من ذلك من خلال اختبار Sargan الذي يخضع إلى توزيع كاي (Chi-Sqaure) عند درجة حرية L-P (L تمثل عدد أبعاد المصفوفة، P عدد المعلمات المقدرة).

1.2.3. قياس أثر النمو الاقتصادي ومؤشر اللامساواة على معدل الفقر:

الجدول 5: تقدير النموذج الأول

المتغيرات	نموذج الآثار الثابتة	نموذج الآثار العشوائية	Arrellano-Bond
GRW	-0.0343 (0.031)	-0.0403 (0.009)	-0.803 (0.003)
INQ	0.268 (0.006)	0.266 (0.005)	4)00.16 (0.0
INF	0.0013 (0.133)	0.0013 (0.151)	0.0018 (0.000)
FDI	-0.047 (0.967)	0.033 (0.768)	0.132 (0.092)
SCH	0.020 (0.330)	-0.0045 (0.824)	0.027 (0.248)
الثابت	53.18 (0.000)	55.16 (0.000)	31.36 (0.000)
إحصائية فيشر	2.66 (0.0216)	/	/
اختبار والد	/	11.10 (0.049)	/
R Within	0.0147	0.0131	/
R Between	0.0848	0.0007	/
R Overall	0.0034	0.0095	/
احتمال X^2			0.317
اختبار sargan	/	/	35.66 (0.325)

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج StataMP14.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه كلا النموذجين سواء ذو التأثيرات الثابتة أو العشوائية غير فعالين لتمثيل العلاقة بين المتغيرات نظرا لتدني قيمة معامل التحديد R^2 overall الذي لم يتعدي 0.01، كما يمكن ملاحظة أنه فقط متغير مؤشر اللامساواة ذو معنوية عند 5% في حين كل المتغيرات الأخرى ليست معنوية عند درجة 5%، هذا ما يلزم علينا الاعتماد على طريقة العزوم المعممة GMM.

من خلال الجدول دائما ومن العمود الرابع المخصص للتقدير بطريقة Bond وArrellano فأول ما يمكن ملاحظته هو إحصائية Sargan التي استقرت عند 35.66 باحتمال فاق 5% (0.325)، هذا ما يدل على أن المقدرات تتسم بالتقارب وعدم التحيز، كما أن المعادلة فوق التعريف مما يسمح لنا بتقديرها باستعمال طرقة العزوم المعممة، حيث لابد من أن تكون المعادلة فوق التعريف (التشخيص) كشرط أساسي لتطبيق طريقة GMM، أي أن عدد القيود لابد من أن يكون أكبر من عدد المقدرات، من جهة أخرى احتمال اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء كان مساويا لـ 0.317 مما يسمح لنا بقبول الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود ارتباك ذاتي للأخطاء مما يدل على أن النموذج المقدر مقبول إحصائيا.

دلت النتائج على وجود علاقة عكسية معنوية عند 5% بين معدل الفقر ومعدل النمو الاقتصادي، حيث أن أي زيادة ب 1% في معدل النمو الاقتصادي تؤدي إلى تقليص جد هام في معدل الفقر يصل إلى 80.3%، مما يدل على الأهمية الكبير للنمو الاقتصادي في تقليص معدلات الفقر في الدول النامية، وهذه النتيجة توافق للدراسة الشهيرة ل Dollar وKraay سنة 2000.

من جهة أخرى نلاحظ العلاقة الطردية بين معدل الفقر ومؤشر اللامساواة، حيث أن أي زيادة ب 1% في مؤشر اللامساواة تؤدي إلى زيادة معدل الفقر ب 16%، مما يدل على دول العائق الذي تمثله اللامساواة في وصول ثمار النمو الاقتصادي إلى كافة الفئات في المجتمع خاصة تلك التي تقع في أسفل الهرم، وهذا ما يوافق ما توصل إليه Bourguignon سنة 2003 في خصوص العلاقة الطردية بين المتغيرين، حيث أوضح أن مؤشرات اللامساواة المرتفعة تبطئ من تقليص معدلات الفقر في ظل معدلات النمو الاقتصادي الايجابية.

من خلال هاتين النتيجتين يمكن القول أن مؤشر اللامساواة لا يسمح بمرور ثمار النمو الاقتصادي إلى الطبقات السفلى في المجتمع، وبالتالي تعتبر اللامساواة العائق الأكبر وراء كبح عملية الفقر في الدول النامية، كما سبق وبين ذلك Ravaillon سنة 2001 والعديد من الدراسات الأخرى.

أما في ما يخص المتغيرات الأخرى، فما عدا معدل التضخم الذي كان معنويا عند مستوى احتمال 5% وبعلاقة طردية مع معدل الفقر، أي أن زيادة معدل التضخم ب 1% تؤدي إلى ارتفاع معدل الفقر ب 1.8%،

فـالمتغيرات الأخـرى (الاسـتثمار الأجـنبي والإنفـاق علـى الصـحة) فلـم تكـن ذات دلالـة إحصـائية عنـد مسـتوى احتمال 5%.

2.2.3. **قياس أثر النمو الاقتصادي على مؤشر اللامساواة:**

الجدول رقم (6): تقدير النموذج الثاني:

المتغيرات	نموذج الآثار الثابتة	نموذج الآثار العشوائية	Arrellano-Bond
GRW	0.0062 (0.628)	0.00094 (0.951)	-0.0031 (0.011)
FDI	0.125 (0.000)	0.125 (0.000)	-0.0011 (0.966)
INF	0.0002 (0.093)	0.00031 (0.074)	0.00015 (0.151)
Constent	46.59 (0.000)	47.18 (0.000)	28.36 (0.000)
Ficher	5.42 (0.0011)	/	/
Wald test	/	16.05 (0.0011)	/
R Within	0.0142	0.0141	/
R Between	0.0009	0.0045	/
R Overall	0.0013	0.0020	/
X^2احتمال	/	/	0.225
Sarganاختبار	/	/	33.05 (0.219)

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج StataMP14.

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه كلا النموذجين سواء ذو التأثيرات الثابتة أو العشوائية غير فعالين لتمثيل العلاقة بين المتغيرات نظرا لتدني قيمة معامل التحديد R^2 overall الذي لم يتعدي 0.01، كما يمكن ملاحظة أنه فقط متغير مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ذو معنوية عند 5% في حين المتغيرين الآخرين ليسا ذي معنوية عند درجة 5%.

من خلال الجدول دائما ومن العمود الرابع المخصص للتقدير بطريقة Bond وArrellano فأول ما يمكن ملاحظته هو إحصائية Sargan التي استقرت عند 33.05 باحتمال فاق 5% (0.219)، هذا ما يدل على أن المقدرات تتسم بالتقارب وعدم التحيز، كما أن المعادلة فوق التعريف مما يسمح لنا بتقديرها باستعمال طرقة العزوم المعممة، من جهة أخرى احتمال اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء كان مساويا ل 0.225 مما يسمح لنا بقبول الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء مما يدل على أن النموذج المقدر مقبول إحصائيا، كما نلاحظ العلاقة العكسية المعنوية بين مؤشر اللامساواة والنمو الاقتصادي، حيث زيادة النمو الاقتصادي ب 1% يؤدي إلى انخفاض مؤشر اللامساواة ب 81%، وهذا ما يتوافق وافتراضات Kuznetz 1955 الذي يؤكد على أن معدل النمو الاقتصادي يؤثر عكسيا في مؤشر اللامساواة في ظل معدلات النمو المنخفضة كحالة الدول النامية، ثم تسير نحو التحسن مع تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وهذا ما يوضحه نموذج Lewis الذي يؤكد على أن فجوة الدخل بين القطاع الحديث والقطاعات التقليدية يتوسع مع البداية، كما أن عملية التوزيع في الدول منخفضة

الدخل تتميز بصعوبة تحويل الدخل من الأغنياء إلى الفقراء، في حين كلا المتغيرين الآخرين (معدل التضخم ومعدل الاستثمار الأجنبي) فكانت تأثيراتهما جد ضعيفة لا تتعدى 0.0011 وبمعنوية ضعيفة لا تأخذ في الاعتبار.

3.2.3. **قياس أثر مؤشر اللامساواة على النمو الاقتصادي :**

الجدول رقم (7) تقدير النموذج الثالث:

المتغيرات	نموذج الآثار الثابتة	نموذج الآثار العشوائية	Arrellano-Bond
INQ	-0.295 (0.037)	-0.246 (0.027)	-0.186 (0.007)
SCH	-0.024 (0.589)	0.0008 (0.951)	-0.048 (0.008)
HEA	-0.657 (0.023)	-0.214 (0.059)	-1.22 (0.000)
PPR	-0.44 (0.007)	0.019 (0.226)	-0.91 (0.000)
FDI	0.185 (0.071)	0.233 (0.001)	0.066 (0.017)
Constent	40.32 (0.000)	4.18 (0.180)	60.56 (0.000)
Ficher	4.76 (0.0001)	/	/
Wald test	/	18.22 (0.0027)	/
R Within	0.0850	0.0368	/
R Between	0.0315	0.0834	/
R Overall	0.0079	0.0569	/
X^2احتمال	/	/	0.308
Sarganاختبار	/	/	50.33 (0.312)

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج StataMP14.

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه كلا النموذجين سواء ذو التأثيرات الثابتة أو العشوائية غير فعالين لتمثيل العلاقة بين المتغيرات نظرا لتدني قيمة معامل التحديد R^2 overall، وما نلاحظه معنوية كل المتغيرات عند درجة احتمال 5% ما عدا معدل الالتحاق بالتعليم، كما تشير إحصائيتي فيشر ووالد على معنوية النموذجين واعتبار المعلمات معنوية كمجموعة مما يسمح لنا بالاعتماد على النموذجين.

من خلال الجدول دائما ومن العمود الرابع المخصص للتقدير بطريقة Bond وArrellano فأول ما يمكن ملاحظته هو إحصائية Sargan التي استقرت عند 50.33 باحتمال فاق 5% (0.132)، هذا ما يدل على أن المقدرات تتسم بالتقارب وعدم التحيز، كما أن المعادلة فوق التعريف مما يسمح لنا بتقديرها باستعمال طرقة العزوم المعممة، من جهة أخرى احتمال اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء كان مساويا ل 0.308 مما يسمح لنا بقبول الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء مما يدل على أن النموذج المقدر مقبول إحصائيا، ما يلاحظ من الجدول هو العلاقة المعنوية السلبية بين معدل النمو الاقتصادي ومؤشر اللامساواة، حيث أن الزيادة في مؤشر اللامساواة من شأنه كبح عملية النمو الاقتصادي وهذا راجع إلى أن التفاوت في توزيع الدخول لدى الأفراد الذين يشكلون غالبية السكان مما يقلل الطلب الكلي الفعال الذي يبطئ من النمو الاقتصادي، وهذه النتيجة

موافقة إلى حد بعيد دراسة Kuznets، حيث زيادة مؤشر اللامساواة ب 1% يؤدي إلى نقصان معدل النمو الاقتصادي ب 18.6%.

كما نلاحظ علاقة طردية معنوية عند 5% بين معدل الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي، حيث زيادة 1% في الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة ب 6.6% في معدل النمو الاقتصادي، وهذه النتيجة موافقة للعديد من الدراسات السابقة على غرار دراسة Bulasubramanyam1996، دراسة Li وLin 2005 ودراسة Bengoa 2003 وغيرها من الدراسات التي أثبتت على العلاقة الموجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، حيث أن الاستثمار الأجنبي يوفر مناصب شغل جديدة وزيادة القدرة الشرائية وزيادة الطلب الكلي الفعال الذي يحفز النمو الاقتصادي.

كما نلاحظ أيضا علاقة عكسية عند احتمال 5% بين معدل النمو الاقتصادي ونسبة السكان في الأرياف، حيث زيادة نسبة سكان الريف ب 1% تؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي ب 91%، ويمكن تفسير هذه العلاقة العكسية في كون معظم النشاطات الإنتاجية لسكان الأرياف تكون بغرض الإشباع الذاتي ولا تساهم في النمو الاقتصادي عكس سكان المدن، فمن خلال زيادة نسبة سكان الريف على حساب سكان الحضر تنقص المساهمة في النمو الاقتصادي ويتأثر سلبيا.

من جهة الإنفاق على الصحة فنلاحظ علاقة عكسية معنوية عند 5%، حيث زيادة الإنفاق على الصحة ب 1% يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي ب 4.8%، وهذه النتيجة مناقضة لدراسات Baldacci 2004، Chete وAdeoye 2002 ودراسة Bekar و Sanmi 2012 وغيرها من الدراسات التي توصلت إلى العلاقة الايجابية بين المتغيرين، حيث أن الإنفاق على الصحة هو استثمار في رأس المال البشري الذي يساهم في زيادة النمو الاقتصادي، وفي حالة الدراسة التي نحن بصددها يمكننا تفسير العلاقة العكسية إلى عدم استغلال رأس المال البشري بطريقة مثالية لتحفيز عجلة النمو الاقتصادي.

خلاصة:

حاولت هذه الورقة البحثية دراسة مختلف العلاقات والتأثيرات البينية في إطار مثلث الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي في الدول النامية خلال الفترة 1970- 2013 بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة، وذلك من خلال استعمال منهجية العزوم المعممة GMM المطورة من طرف Bond وArrellano سنة 1991 في إطار نماذج البانل الديناميكي، وذلك بسبب النتائج غير المرضية لنموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.

وقد أكدت النتائج على وجود علاقة تداخلية قوية بين كلا من معدل الفقر مقاسا بمؤشر الاستهلاك الفردي، مؤشر اللامساواة مقاسا بمعامل ثايل ومعدل النمو الاقتصادي مقاسا بمؤشر نصيب الفرد من الناتج

المحلي الإجمالي، حيث يتميز النمو الاقتصادي بدوره الريادي الأساسي في تقليص معدلات الفقر لكن ما يعيق هذا الدور هو مؤشرات اللامساواة التي تعرف تزايدا معتبرا في الدول النامية.

على ضوء هذه النتائج، لابد من إعطاء الأهمية الكبرى لمعدلات النمو الاقتصادي وضمان استمراريته لضمان النهوض بالحالة الاجتماعية للفقراء، وهذا لا يتم إلا من خلال كبح اللامساواة المتفشية في الدول النامية من أجل ضمان تشارك كل فئات المجتمع في ثمار النمو الاقتصادي ذلك من خلال تطبيق سياسات وطنية تعطي أهمية قصوى في تحديد معايير توزيع الدخل، كما على الدولة اتخاذ الإجراءات التعويضية عن طريق الزيادة في الإنفاق العام ، تخفيض الضرائب، تحرير الأسواق وإعطاء الفئات الضعيفة في المجتمع تسهيلات وإعانات حكومية من أجل ضمان المساواة الاجتماعية، كما ولابد من تشجيع الاستثمارات الخاصة التي من شأنها امتصاص معدلات البطالة خاصة تلك المتعلقة بإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أبانت على أهمية كبيرة في تعزيز النمو الاقتصادي ، لكن لابد كذلك من جعل محاربة الفساد من الأولويات الكبرى للسلطات لضمان حقوق الطبقات الفقيرة مع ضرورة مساعدة سكان الأرياف والمزارعين بإمدادهم بالمساعدات والآلات الزراعية للتخفيف من حدة الفقر في الأرياف.

الملاحق:

الجدول رقم (8): دول العينة:

Algeria	Jordanie	Venezuela	Ethiopie	Salvador
Antigua	Kenya	Zambia	Fiji	Guine equa
Arjantine	Kuwait	Zimbabwe	Gabon	Syria
Bahamas	Lesotho	Iran	Gambia	Tajikistan
Bahrain	Libiria	Paraguay	Ghana	Peru
bangladish	Madagascar	Thailand	Grenada	Jamaika
Barbados	Malawi	Togo	Peurto rico	Sri lanka
Belize	Malysia	Trinidad	Qatar	San lucia
Benin	Mali	Tunisia	Rwanda	sudan
Butan	Mauritanie	Uganda	Saudi arabia	Swaziland
Bolivia	Mauritus	UAE	Senegal	Philipine
Botswana	Mexico	Urugauy	Sychel	Niger
Brazil	Mongolia	Gautimala	siraleone	Nigeria
Burkinafaso	Morocco	Giana	Cuba	Oman
Burundi	Mozambique	Honduras	Dominica	Pakistan
Camerone	Namibia	India	Dominican	Panama
Centre afriquie	Nepale	Indonisia	Ecaudeur	Cote d ivoire
Chad	Nicaragua	Iraq	Egypt	Costarica
Chili	Colombia	Comoros	Congo dem	

المصدر: من إعداد الباحث.

المراجع والاحالات:

1.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، **تقرير التنمية العربية الإنسانية**، شركة كركي للنشر، بيروت، لبنان، 2009.

2. علي عبد القادر على، التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، المجلد رقم5، العدد2، يونيو 2003، ص:02.

3. الأمم المتحدة (2002: 30- 44)، التقرير رقم A157/270.

4 . Rodrik, Dani. ***One economics, many recipes: globalization, institutions, and economic growth****. Princeton University Press, 2008.*

5 . Adams, R. H. (2004). Economic growth, inequality and poverty: Estimating the growth elasticity of poverty, ***World Development****, 32(12), 1989-2014.*

6 .Ravallion, Martin, and Shaohua Chen. What can new survey data tell us about recent changes in distribution and poverty?. ***World Bank Policy Research Working Paper,*** *1694 1996.*

7 . Ravallion M., Growth, inequality and poverty: looking beyond averages, ***World Development****, 29(11), 2001, 1803-1815.*

8 . Chenery, H., M. S. Ahluwalia, C. L. G. Bell, J. H. Duloy and R. Jolly. Redistribution with Growth. Oxford, Oxford University Press. 1974.

9 Ahluwalia, M. S.. Inequality, poverty and development. ***Journal of development economics****, 3(4), 1976, 307-342.*

10 . Ravallion M.,op-cite.

11 . Adams, R. H., op-cite.

12 . Bourguignon F. The Poverty Growth Inequality Triangle. Working paper 125. ***Indian Council for Research on International Economic Realtions****,(38), 2004, 103-125.*

*13 . Dollar, David, and Aart Kraay. Growth is Good for the Poor****. Journal of economic growth*** *7.3 (2002): 195-225.*

14. Lopez, Humberto, and Luis Servén. A normal relationship? Poverty, growth, and inequality. Poverty, Growth, and Inequality (January 2006). ***World Bank Policy Research Working Paper*** *3814 (2006).*

15 . Adams, Richard H., and John Page. Poverty, inequality and growth in selected Middle East and North Africa countries, 1980–2000. ***World Development*** *31.12 (2003): 2027-2048.*

16 . Heshmati, Almas. Growth, inequality and poverty relationships. (2004).

17 . Fosu, Augustin. Growth, inequality, and poverty reduction in developing countries: recent global evidence. ***Brooks World Poverty Institute Working Paper*** *147 (2011).*

18 . Housseima, Guiga, and Jaleleddine Ben Rejeb. Poverty, Growth and Inequality in Developing Countries. ***International Journal of Economics and Financial Issues*** *2.4 (2012): 470-479.*

19 . Dhrifi, Abdelhafidh. Financial Development and Poverty: What Role for Growth and Inequality?. ***International Journal of Academic Research in Accounting,*** *Finance and Management Sciences 3.4 (2013): 119-129.*

20 . Imai, Katsushi S., and Raghav Gaiha. Dynamic and Long-term Linkages among Growth, Inequality and Poverty in Developing Countries. ***Brooks World Poverty Institute Working Paper*** *198 (2014).*

21 . Kuznets S (1955). Economic Growth and Income Inequality. ***American Economic Review****. 45(1), 1- 28.*

22 . White, Howard, and Edward Anderson. Growth versus distribution: does the pattern of growth matter?. ***Development Policy Review*** *19.3 (2001): 267-289.*

23 . Meng, Xin, Robert Gregory, and Youjuan Wang. Poverty, inequality, and growth in urban China, 1986–2000. ***Journal of Comparative Economics*** *33.4 (2005): 710-729.*

24 . Forbes, Kristin J. A Reassessment of the Relationship between Inequality and Growth. ***American economic review*** *(2000): 869-887.*

النمو الاقتصادي وعلاقته بنمو القطاع الصناعي في الجزائر

دراسة قياسية للفترة 1970-2015

د. بن مسعود عطاالله

جامعة زيان عاشور-الجلفة

Benmessaoud2001@gmail.com

Economic growth and its relationship to the growth of the industrial sector in Algeria

An Empirical Study for the period 1970-2015

Ben messaoud Attalah

University of Zaine Achour, Djelfa, ; Algeria

Received:04 Mar 2016 *Accepted: 29 May 2016* *Published: 30 June 2016*

ملخص :

إن لقطاع الصناعي أهمية بالغة في اقتصاد بلد سواء كان متقدم أو متخلف نظرا لحجم الترابطات الأمامية والخلفية التي يخلقها القطاع الصناعي ،والجزائر من الدول التي اعتمدت على سياسة تصنيع لبناء اقتصاد قوي ومتنوع مستفيدة من إيرادات القطاع النفطي ،واستخدمنا في درستنا نموذج VAR من أجل معرفة شكل العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي والقطاع الصناعي في الجزائر وتوصلنا إلى نتائج واقعية، حيث أنّ النمو الاقتصادي للجزائر يعتمد على قطاع وحيد وهو قطاع المحروقات، وعند زيادة إيرادات قطاع المحروقات فإن النمو الاقتصادي يزداد، نتيجة زيادة المداخيل، والذي ينجر زيادة الطلب الفعال على المنتجات الصناعية وكذلك زيادة القروض والأموال المقدمة للقطاع الصناعي مما يزداد ناتجه. في حين إن النمو الاقتصادي لا يتأثر بنمو القطاع الصناعي نتيجة لضعف هذا الأخير في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر

الكلمات المفتاحية: قطاع المحروقات ،نمو القطاع الصناعي، نمو اقتصادي.

رموز jel: F 43

Summary

The industrial sector of great importance in the economy of a country, whether advanced or backward due to the size of the front and rear linkages created by the industrial sector, and Algeria, countries that relied on manufacturing policy to build a strong and diversified economy benefiting from an income-oil sector, and we used the Stna VAR model in order to learn form the relationship between economic Nau industrial sector in Algeria and we came to the realistic results, as the economic growth of the islands depend on a single sector which is the hydrocarbon sector, and when increasing the hydrocarbon sector revenues, economic growth is increasing, as a result of increased revenues, which dragged increase effective demand for industrial products as well as the increase in loans and funds provided to the industrial sector which is increasing its output. While the economic growth is not affected by the growth of the industrial sector as a result of the weakness of the latter in the gross domestic product of Algeria

Key words: *hydrocarbons sector, the industrial sector growth, economic growth, model var.*

(JEL) Classification : F43.

تمهيد:

يعتبر القطاع الصناعي حجر الزاوية في أي عملية تنموية أو انطلاق اقتصادي لأي بلد ما، إذ أنه يوفر كافة حاجيات المجتمع من السلع الرئيسية مما يخلق الأمان لدى الدولة وتصدير الفوائض من المنتجات الصناعية، كما أنه يحقق فوائض مالية كبيرة ومعدلات نمو معتبرة مقارنة بالقطاعات الأخرى. و أيضا يعتبر القطاع الصناعي من أهم المعايير المتبعة على قياس مدى تخلف الدول أو تقدمها، لذا نظرا لهذه الأهمية التي يكتسيها القطاع الصناعي اعتمدت الجزائر في بداية عهدها سياسة اقتصادية طموحة، تهدف إلى تنمية البلاد اقتصاديا واجتماعيا، حيث تبنت الحكومة الجزائرية آنذاك سياسة التنمية الصناعية كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي وهذا في ظل وفرة وتنوع الموارد الأولية المختلفة، حيث قامت الحكومة آنذاك بإنشاء الشركات الصناعية الكبيرة في مختلف المجالات، ولكن مع انهيار أسعار النفط قامت بخصخصة هذه المؤسسات وفتح المجال أمام القطاع الخاص ليساهم في المجال الصناعي أملا منه في تحقيق ما عجز عنه القطاع العام كذلك الأزمة الراهنة التي تعيشها البلاد والتي تكاد تعصف بأمنها الاقتصادي نتيجة تكرار سيناريو سنة 1986 مع اختلاف هذه المرة وهي أن هذه الأزمة ستطول أكثر، في هذا الصدد سنحاول في هذا المقال الإجابة على الإشكالية الآتية:

ما مدى مساهمة القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي للجزائر؟ وكيف هي شكل العلاقة التي تربط ما بين القطاع الصناعي والنمو الاقتصادي؟

أولا. السياسة الصناعية في الجزائر:

1. السياسة الصناعية في الجزائر1962 -1989:

تعتبر السياسة الصناعية أحد السياسات الهيكلية طويلة الأجل ومن أهم الاستراتيجيات التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية لأي دولة ،كونها تسمح بتوفير مستلزمات القطاعات الأخرى ،وتوفير فرص عمل وتحسين وضعية ميزانها التجاري من خلال عملية التصدير.

لقد أولت الجزائر أهمية كبيرة للقطاع الصناعي منذ الاستقلال ،إلا إنه لم تفلح في بناء قطاع صناعي قوي يكون بديل على القطاع النفطي . ولقد تأثر بنماذج التنموية المطبقة. ولقد اختارت الجزائر من أجل تنميتها النموذج الصناعات المصنعة، من طرف (G.Destan de Bernis) جيرار ديستان دوبرنيس وأقطاب التنمية (F.Perroux) فرنسوا بيرو سنة 1966 وهكذا برزت في تلك الفترة عدة مناطق تعرف بالأقطاب وهي :

- قطب الحديد والصلب والمعادن في عنابة؛
- قطبان بتروكياويان (أرزيو ، سكيكدة)؛
- قطبان في الصناعة الميكانيكية (رويبة ، قسنطينة).

وهكذا فإن الاستراتيجية التي اتبعت في الجزائر كانت تهدف أساسا إلى تحقيق أهداف ثلاثة:

- الاستثمار في قطاع المحروقات لرفع الصادرات لأجل تغطية الاستثمارات الصناعية بحوالي 75 ٪
- الاستثمار في القطاع الصناعي لتزويد البلاد بقدرات صناعية تحل محل المحروقات فيضمان وسائل الدفع الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.
- خلق " أقطاب النمو" لتحفيز عملية تنمية قطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى.

والجدول يوضح لنا " المخططات الوطنية الخمسة للتنمية "، وأهم الأهداف الرئيسية لكل مخطط.

الجدول 01 : المخططات الاستثمارية خلال الفترة (1967- 1989)

المخطط	الأهداف الرئيسية للمخطط
المخطط الثلاثي (1967-1969)	برامج استثمارات موجهة لتنمية المناطق المحرومة في إطار القضاء على الفوارق الجهوية –خصص له مبلغ 11 مليار د.ج
المخطط الرباعي الأول(1970-1973)	الشروع في تنفيذ برنامج التصنيع وتأسيس التخطيط بإنشاء كتابة الدولة للتخطيط - خصص له مبلغ 30 مليار د.ج
المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)	تثمين الموارد الطبيعية وتكييف النسيج الصناعي، وتكامل قطاعات الاقتصاد . تحسين تقنيات التخطيط وتنظيمها عن طريق تحديد الآجال وتنظيم المراحل و خصص له مبلغ 100 مليار د.ج
المخطط الخماسي الأول (1980-1984)	إقرار التوازنات الاقتصادية من جديد وإعادة تنظيم المؤسسات، ضمان مردودية الإمكانيات وترتيب الأولويات لمنظمة التخطيط، تعميم التخطيط السنوي وتأسيس مخطط الولاية والعمل بمخطط الإنتاج، واستعمال أدوات الضبط، إنشاء وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية خصص له مبلغ 250 مليار د.ج
المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)	إعطاء الأولوية لتنمية الفلاحة والري والسكن والنقل، التخفيف من الديون الخارجية وضمان فعالية التسيير في الداخل، المحافظة على السير نحو الغاية رغم الصعوبات التي ترجع إلى انخفاض الإيرادات، إنشاء المجلس الوطني للتخطيط 1987 خصص له مبلغ 550 مليار د

المصدر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الدليل الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، 1992.

إلا أن النتائج كانت ضعيفة وذلك لعدة أسباب أبرزها :

- ضعف إنتاجية القطاع الصناعي في الجزائر خارج المحروقات ،الراجعة أساسا أنداك إلى ارتفاع الكبير لنسبة العاملين غير المنتجين التي قدرت سنة 1978 بـــ 52% من مجموع القوة العاملة من جهة ،وضعف معدل استخدام الطاقات الإنتاجية الذي كان متذبذبا 40 و50 % من جهة ثانية .
- التكاليف الزائدة الناتجة عن تأخر الإنجاز والأعباء المضخمة للدراسات التقنية ،والتي تراوحت كقيم تقديرية للفترة 1967-1978 في حدود 18 مليار دولار ،حيث أن تأخر في الانجاز لمدة 12 شهرا في مشروع استثماري بقيمة أربعة مليار دج كان يولد أعباء إضافية بـ-1.5 مليار دج ،ما يعني أن كل تأخير في الانجاز بسنة واحدة يكلف أعباء إضافية تزيد عن ثلث قيمة المشروع الاستثماري.
- التراجع الكبير لمعدل تغطية الطلب الوطني بالنتاج الصناعي المحلي الذي سجل موازاة مع النمو المتزايد في مخصصات الاستثمار الصناعي على مدار الفترة 1967-1978 تراجعا مستمر، منتقلا من48 % سنة 1967 إلى 38 % سنة 1973 ثم 26 % وصولا إلى 24 % سنة 1977.

ومن النتائج لمحققة تقرر إعادة الهيكلة وفق تصور جديد حقق نتائج ايجابية لأول مرة ،حيث انتقل الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات من 79.7 مليار دج سنة 1979 إلى 122.8 مليار دج سنة 1982 مسجلا نموا بـــ 44.1٪ ، وانتقل من 142 مليار دج سنة 1983 إلى 220.3 مليار دج سنة 1987 مسجلا نمو بـــ 78.3 %. وتطور كبير في معدل استخدام الطاقة الإنتاجية حيث بلغ المتوسط الوطني 80 ٪ كمتوسط وكني سنتي 1984-1985 مقابل 40-50 ٪ سابقا. ولكن هذا التطور والديناميكية اصطدم بانهيار أسعار النفط سنة 1989 ودخول الجزائر في العشرية السوداء.

2. تطور القطاع الصناعي ابتداء من سنة 1989:

تعتبر هذه الفترة من أكثر الفترات التي شهدت تحولات اقتصادية على الساحة الوطنية والدولية، حيث بدأت بانهيار المعسكر الشيوعي وسقوط أطروحة الاشتراكية وإفساح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار والإنتاج، كذلك عرفت هذه الفترة تراجع كبير في مداخيل الدولة نتيجة انهيار أسعار البترول، مما أدى إلى تخلي الدولة عن دعم مؤسساتها الصناعية ،حيث تبنت الجزائر فكرة خصخصة مؤسساتها بعدما عجزت أغلبيتها الوصول إلى المردودية وتحقيق فائض، مما أدّى بالسلطات الجزائرية إلى تطبيق سياسة ميزت الفترة (1993 – 1995) بإنشائها للشركات القابضة باعتبارها شركات رؤوس الأموال مشرفة على الإدارة والمراقبة، وقد تبنت الدولة هذا التوجه بصدور الأمر 95-22 بتاريخ 26-08-1995 وهو القانون الذي كرّس فكرة خصخصة القطاع العام. حيث أنّ الأداء السيئ والسلبي لأغلب المؤسسات الصناعية العامة، سواء على مستوى الأداء المالي أو على مستوى إنتاجية عوامل الإنتاج أو على المستوى التسويقي، كلّف الدولة موارد مالية ضخمة تسبّبت في هدر طاقات هائلة لفترة زمنية طويلة دون الوصول إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية تتناسب مع حجم الاستثمارات في هذه المؤسسات، بالإضافة إلى ذلك فقد عانت المؤسسات الصناعية للقطاع العام مشكلة تدني العائد على رأس المال المُستثمر، إلى درجة أنّ الكثير من هذه المؤسسات كان قائما ومُستمرا على حساب الخزينة العمومية، مُشّكلا بذلك عبئا ماليا مستمرا لم تعد الدولة قادرة على تحمله لفترات مستقبلية والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول 02: تطور انتاج القطاع الصناعي العام في الجزائر في الفترة الممتدة (1994- 2001)

السنة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
٪	-7	-2.5	-1.5	-8.5	-0.5	-8.6	-7.2	+5.2	-1.5	-2.3	-0.6

المصدر: خباية حسان، الخوصصة في الجزائر مبرراتها وعوائقها، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد 6 ،جامعة فرحات عباس، سطيف 2006، ص: 133.

تعكس أرقام الجدول بوضوح الوضعية المتدهورة للمؤسسات العامة التي ظلت تمارس أنشطتها بعيدا عن الكفاءة الانتاجية، حيث ظلّ الإنتاج يتراجع وبشكل مستمر بنسب معتبرة، ولكن بالرغم من ذلك ساهمت المؤسسات الصناعية المملوكة من قبل القطاع العام بنحو ثلاثة أرباع إنتاج الصناعة التحويلية سنة2001 ، كما

تشير النتائج المحققة في إهمال أنشطة الصناعية بين سنتي 1999 و 2000 ،أن معدلات النمو غير مستقرة، حيث ارتفع في مواد البناء بنسبة 7% ،وانخفض في كل من النسيج والجلود والزارعة الغذائية والحديد والصلب بالنسب التالية: 8.4% ، 6.4%، 1%، على التوالي، كما يصرح المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

وفي خلال فترة الإنعاش الاقتصادي من سنة 2000 إلى سنة 2010 سجل القطاع الصناعي نسب نمو سالبة خلال هذه الفترة حيث بلغت النسبة (1.66%-) بمعدل سنوي بالنسبة للقطاع الصناعي العمومي، بينما سجل القطاع الصناعي الخاص معدل نمو بلغ(4.12%) بشكل سنوي، ويوضح الجدول التالي ذلك:

الجدول 03 : نمو القطاع الصناعي حسب القطاع القانوني خلال (2000- 2010)

	2000	2002	2004	2006	2008	2010	المعدل
نمو القطاع الصناعي العمومي%	-1.9	-1	-1.3	-2.2	1.9	-2.5	-1.06
نمو القطاع الصناعي الخاص%	5.3	6.6	2.5	2.1	-	-	4.12

المصدر: بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

إنّ مؤشرات القطاع الصناعي العام تبين أنّ هذا القطاع كان يعاني من اختلالات هيكلية ومالية أثرت على أدائه، باعتبار أنه سجل نمو سلبي بمتوسط - 1.06% خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي، حيث أكدت الإحصائيات أنّ أغلب الصناعات سجلت معدلات نمو سلبية خلال نفس الفترة (2000-2010) باستثناء قطاعات الحديد والميكانيك ولإلكترونيك ومواد البناء التي سجلت نمو ايجابية بلغت 0.64%، 2.45 % كمتوسط سنوي خلال نفس الفترة، وهي القطاعات التي تأثرت إيجابا بالاستثمارات العامة المنجزة ضمن سياسة الإنعاش الاقتصادي، وفيما يخص القطاع الخاص فبالرغم من نسب النمو الايجابية التي حققها خلال فترة تطبيق البرنامج إذ بلغ معدل النمو 4.12% بشكل سنوي، إلا أن ذلك يعد غير كاف بالنظر للقدرات الحقيقية التي يملكها هذا القطاع، وعلى العموم يمكن القول أن القطاع الصناعي لم يتجاوب مع سياسة الإنعاش الاقتصادي بالنظر للمشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي، كما أن تدهور المناخ الاستثماري خاصة في الجانب التمويلي والإداري ساهم في عرقلة نمو وتطور القطاع الخاص ،كل ذلك أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي عن استجابة للطلب الكلي المتزايد نتيجة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي.

ثانيا. مميزات القطاع الصناعي في الجزائر :

1.ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري :

يصدر التقرير السنوي *Global Competitiveness Index* عن المنتدى الاقتصادي العالمي *World Economic Forum* ، الكائن مقره بدافوس بسويسرا ،يعتبر مقياس مجدي لقياس القدرة التنافسية للدول ،وأداة لتفحص نقاط القوة والضعف في بيئة الإعمال ،كما يعتبر أداة لتوجيه السياسات الاقتصادية لبلدانهم على المستوى الكلي والجزائي بغية النهوض بتنافسية اقتصاداتهم خاصة في ظل التحديات والأزمات المتعددة التي تعصف بالاقتصاد

العالمي . ويتكون مؤشر التنافسية الإجمالي من 12 عنصر هي : التنظيم المؤسساتي ،البنى التحتية ،استقرار الاقتصاد الكلي ،الصحة والتعليم الابتدائي ،التعليم العالي والتكوين ،فعالية سوق السلع ،تطوير القطاع المالي، حيازة التقانة ،حجم السوق ،تطوير الإعمال والابتكار.

وفي تقرير الصادر قبل عام 2007 كان مؤشر لا تنافسية الإجمالي يتفرع إلى مؤشرين أساسين هما : مؤشر النمو للتنافسية ،ومؤشر الإعمال للتنافسية ،وبعد تقرير الصادر في 2007 تم تلخيص كل تلك المؤشرات في ثلاث مؤشرات فرعية هي مؤشرات متطلبات الأساسية ،مؤشرات معززات الكفاءة ،مؤشر عوامل الابتكار والتقدم العلمي .

الجدول 4 : مكانة الجزائر في المؤشرات الدولية

السنة	2003	2004	2005	2006		
قيمة مؤشر النمو للتنافسية	3.39	3.67	3.85	3.90		
الترتيب العالمي	74/102	71/104	82/117	76/125		
ترتيب الاعمال لتنافسية عالميا	102/88	89/104	95/116	85/121		
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
قيمة مؤشر التنافسية الاجمالي	3.9	3.91	3.95	3.96	3.96	3.72
الترتيب العالمي	76/128	81/131	99/134	133/83	142/87	144/110
ترتيب مؤشر المتطلبات الاساسية	-	49/131	61/134	61/133	75/142	144/89
ترتيب مؤشر معززات الكفاءة	-	97/131	113/134	117/133	122/142	144/136
ترتيب مؤشر عوامل الابتكار والتطوير	-	102/131	126/134	122/133	142/136	144/144

Source: *http://www.weforum.org/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2003-2012.pdf*

من تحليل الجدول نلاحظ أن الجزائر تحتل المراتب الأخيرة ،رغم الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة منذ تسعينيات القرن الماضي ،ورغم السياسات الإنمائية المطبقة بضخ مليارات الدولارات لتحسين مناخ الإعمال لاستقطاب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية ،ويمكن القول ان هناك مؤشرات صنعت الاستثناء ،وعرفت تحسن ملموس على غرار مؤشر التوازنات الكبرى للاقتصاد الكلي فهو الوحيد الذي سجل نتائج إيجابية جيدة وحقق قفزات نوعية مستقرة (احتياطي الصرف ،خدمة الدين الخارجي ،الميزان التجاري ....إلخ) حيث تحصلت على المرتبة الثاني على الصعيد العالمي عام 2007 ،ثم بدرجة أقل مؤشري الصحة والتعليم .وبفضل البحبوحة المالية المتأتية من العوائد النفطية.

2. **انتشار الفساد:** يمكن استقراء وضعية الفساد في الجزائر من التقارير الدولية

الجدول 05: مؤشرات تقدير الفساد في الجزائر بين 2006- 2013

السنوات	2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012		2013	
التقدير	الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرج
الجزائر	84	3.1	99	3.0	92	3.2	111	2.8	105	2.9	112	2.9	105	3.4	94	3.6

المصدر : من أعداد الباحث اعتماد على تقارير منظمة الشفافية الدولية للسنوات المذكورة

تتراوح قيمة مؤشر الشفافية الدولية بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و10 الذي يعني درجة شفافية عالية. فحسب العديد من التقارير الدولية والمنظمات غير الحكومية وحسب منظمة الشفافية الدولية نجد أن الجزائر توجد ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في مجال ضمان الشفافية والحد من الفساد.

وحصلت الجزائر حسب مؤشر الشفافية الدولية لسنة 2006 على 3.1 نقطة من 10، ويعتبر هذا تحسنا طفيفا مقارنة بما تم تسجيله سنة 2005 (2.8 نقطة) وسنة 2003(2.6 نقطة)، وسمحت هذه الدرجة للجزائر من الخروج من مجموعة المربع الأسود الذي يضم مجموعة البلدان الأكثر فسادا في العالم (البلدان التي تتحصل على أقل من 3 /10)، ولكنها سجلت تراجعا خلال سنتي 2010 و2011 بدرجة 2.9 من 10 . بالإضافة إلى مؤشرات الشفافية والنظرة للفساد السالفة الذكر، توجد دراسات أخرى تؤكد على أن تفشي الفساد يعتبر من بين أهم العوائق التي تعترض الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، حيث أن الدراسة التي قام بها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر والتي شملت 562 مؤسسة خاصة وطنية وأجنبية، أكدّ فيها رؤساء المؤسسات الذين تم استجوابهم بأن الفساد يعتبر من بين العوائق الأولى للاستثمار بالإضافة للعائق المالي (الوصول للقروض) ومشكلة الحصول على العقار الصناعي وتفشي الاقتصاد غير الرسمي، وقدّر البنك الدولي أن المؤسسات تنفق حوالي 6% من رقم أعمالها على الفساد (الرشوة). ويرتبط الفساد في الجزائر حسب الدراسات التي تمت في هذا الشأن بثلاث دوائر أساسية هي التجارة الخارجية، بعض دوائر الجهاز الحكومي والبنوك.

3. مشكل العقار الصناعي:

يمثل العقار الصناعي أحد أهم العوائق التي يواجهها القطاع الصناعي في الجزائر، حيث توقفت العديد من المشاريع المهمة بسبب هذا المشكل، فصعوبة الحصول على قطعة أرض مُهيأة لمزاولة نشاط استثماري بالإضافة إلى الارتفاع الفاحش في أسعار العقارات القابلة للاستغلال بسبب المضاربة وتعقد وتعدد الاجراءات الإدارية والقضائية كلها أعاقت نمو القطاع الصناعي في الجزائر، حيث أوضح وزير التنمية الصناعية وترقية الاستثمار عمارة بن يونس خلال اجتماع مع المتعاملين الاقتصاديين و الاتحاد العام للعمال الجزائريين و جمعيات أرباب العمل خصص لعرض نتائج أشغال مجموعة العمل حول العقار الاقتصادي التي نصبت خلال ثلاثية أكتوبر 2013 قائلا: "إنّ العقار يُشكّل أكبر عائق بالنسبة للاستثمار"، كما أكد بن يونس أنّ "30 % من الأراضي الواقعة في المناطق الصناعية ليست مستعملة"، متطرقا في هذا السياق إلى حالتي الروبية و الرغاية حيث توجد أكبر منطقة صناعية للجزائر، و أكد الوزير أنّ "هناك مستثمرين لديهم أراضي في عدة ولايات و يتمكنون من القيام بالمضاربة "، وخلال النقاشات المفتوحة مع المشاركين أكّد مدير التنمية الصناعية بولاية الجزائر إلى وجود 160 قطعة أرض غير مشغولة سيما بالروبية و الرغاية و هناك 74 وحدة صناعية ليس لديها عقد ملكية و رخصة استغلال.

4- تأثير المرض الهولندي على القطاع الصناعي:

إن الاقتصاد الجزائري واحد من اقتصاديات النفطية ،تمثل المحروقات اليوم أهم العناصر المساهمة في الناتج المحلي الخام بأكثر من 50 % ،كما يمثل نسبة تتراوح ما بين 95 % و98 ٪ من عائدات الدولة من العملة الصعبة ،كما أن مابين 60٪ و70 ٪ من موارد ميزانية الدولة تأتي من الجباية النفطية ،فبرنامج التنمية في الجزائر تبنى على الكمية المنتجة من النفط وسعره في الأسواق الدولية ،في دراسة لصندوق النقد الدولي تعرضت لمدى نجاح الاقتصاد الجزائري على الاندماج في الاقتصاد العالمي ،حيث توصل هذا الاخير إلى أن تأثير المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري كان واضحا خلال الفترة 1972-1990، حيث لاحظ الانخفاض الواضح في قطاعات سلع التبادل التجاري (الصناعة والفلاحة) نسبة مساهمته في GDP تساوي 11 ٪ فقط بينما في الحالة العادية وهذا مؤشر على التراجع أداء هذا القطاع خلال الفترة بعد 1972 أي بعد الصدمتين النفطيتين الاولى والثانية، ويتجلى ذلك بوضوح في نسبة مساهمة القطاعات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ،حيث يظهر منالجدول التالي أن سنة 1990 يمكن اعتبارها نقطة تحول في نسبة مساهمة القطاعات المنتجة وقطاع الخدمات، فخلال الفترة الممتدة 1967 إلى 1989 لم تكن نسبة متباعدة في حين شهدت تلك النسبة مابعد 1990 تباين واضح ،وهذا تؤكده قيمة المدى العام لنسبة مساهمة القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الخام خلال فترتين (1967-1989) و(1990-2010) ،كما هو في جدول التالي :

الجدول 06 : نسبة مساهمة القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الخام خلال فترتين (1967-1989) و(1990-2010)

السنوات	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات	قطاع المحروقات
(1967-1989)	8.16	11.42	11.86	23.28
(1990-2010)	6.21	4.68	13.65	19.73
(1967-2010)	14.37	16.10	26.51	43.01

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء .

من الملاحظ زيادة مساهمة القطاع غير التبادل في الناتج المحلي الإجمالي، إذا انه لازال يحتل مرتبة الأولى على طول الفترات، وهذا ما يؤكده الشكل التالي:

الشكل 01: نسبة مساهمة القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الخام (1967-2010)

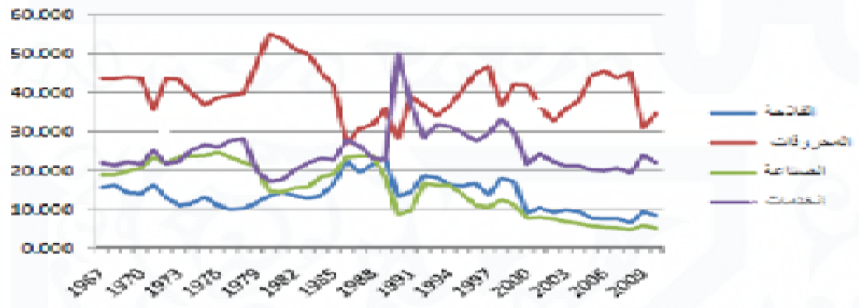

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء 2010

ثالثا. الدراسة القياسية :

في هذا المحور باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي سنقوم بتحديد مدى تأثير ونوع العلاقة الموجودة بين القطاع الصناعي الذي نمثله بمستوى نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي (IND)، ومستوى النمو الاقتصادي (GDP) للجزائر، وذلك ابتداء من سنة 1970 الى غاية سنة 2015، وذلك باستخدام منهجية التكامل المتزامن، ونموذج تصحيح الخطأ.

1- تحليل النموذج المستخدم في الدراسة:

1-1 .دراسة المتغيرات الاقتصادية للنموذج:

1.1.1 بالنسبة لمستوى النمو الاقتصادي:

يقدر معدل النمو الاقتصادي بمستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث أنّ هذا الأخير عرف تذبذبا خلال الفترة، حيث سجّل أدنى نسبة له خلال سنوات (1987، 1988، 1991، 1993) بقيم (**-0.7%، -1%، -1.2%، -2.2%**) على التوالي، وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية وتدهور الوضع الأمني للبلاد، أمّا أعلى نسب له فقد سجّلها خلال فترة السبعينات حيث وصل معدّل النمو خلال هذه الفترة إجمالا بمتوسط **7.19%** وهذا نتيجة المخططات التنموية خلال هذه الفترة التي ارتكزت على تنمية الصناعة الثقيلة والتي أدت إلى وفورات في الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل 02 : تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1970- 2014)

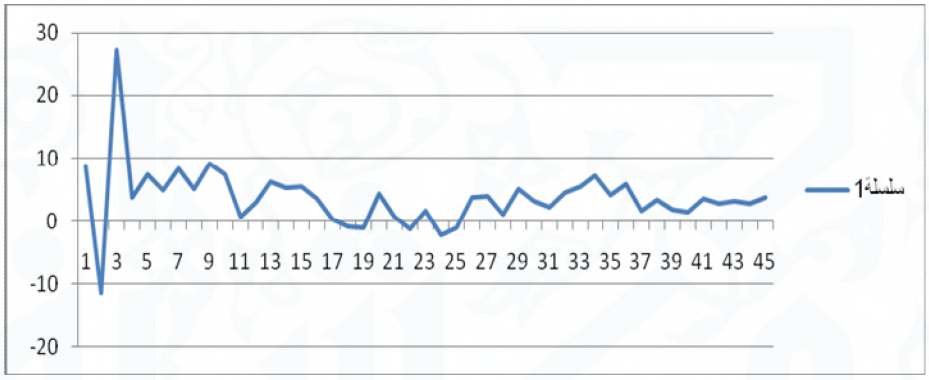

المصدر: من إعداد الباحث بناء على البنك الدولي.

2.1.1 بالنسبة لمعدل نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي:

عرفت القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري نمو كبير خلال نهاية عقد الستينات و خلال عقد السبعينات باستثناء بعض السنوات التي سجل فيها النمو قيم سالبة، كسنة 1971 وسنة 1974 بقيم (19.30- و19.10-) على التوالي. أما مع نهية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي فقد سجل قيم سالبة نتيجة اعادة

الهيكلة وتصفية مؤسسات القطاع العام، ولكن ابتداء سنة 2000 بدا يسجل القطاع الصناعي تحسن ملحوظ فقد سجل نمو بمعدل 3% . والجدول التالي يبين معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي خلال (1970-2014).

الشكل 03 : تطور معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي خلال الفترة (1970- 2014)

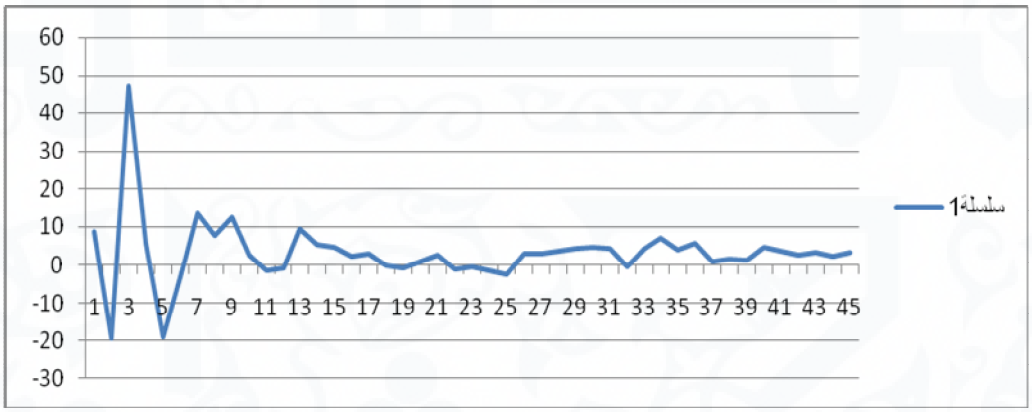

المصدر: من إعداد الباحث بناء على البنك الدولي.

1.2.1 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

قبل تقدير نموذج الدراسة ودراسة العلاقة السببية نقوم أولا بدراسة مدى استقرارية السلاسل الزمنية وذلك بالاعتماد على اختبار ADF لجذر الوحدة واختبار PP وذلك بالاستعانة ببرنامج EViews.6 والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول 07: دراسة استقرارية المتغيرات الاقتصادية بالاعتماد على اختبار ADF وPP

المتغيرات	النماذج	معنوية المعلمات	ADF_{cal}	PP_{cal}	القيم المجدولة						القرار
					1%		5%		10%		
					ADF	PP	ADF	PP	ADF	PP	
GDP%	النموذج 3	b: غير معنوي	-	-	-	-	-	-	-	-	تقدير النموذج 2
	النموذج 2	c: معنوي	-8.24	-14.3	-3.5	-3.5	-2.9	-2.9	-2.6	-2.6	مستقرة
IND%	النموذج 3	b:غير معنوي	-	-	-	-	-	-	-	-	تقدير النموذج 2
	النموذج 2	c: معنوي	-8.27	-8.05	-3.5	-3.5	-2.9	-2.9	-2.6	-2.6	مستقرة

المصدر : من اعداد الباحث بناء على مخرجات EViews.6

من الجدول أعلاه نجد ان كل من السلسلتين " النمو الاقتصادي GDP% و نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي IND% مستقرتين، حيث ان القيم المحسوبة (بالقيم المطلقة) لكل منADF و PP أكبر من القيم المجدولة عند مستويات (1%، 5%، 10%) ومنه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي تدل على ان السلسلتين مستقرتين عند مستوياتهما الأصلية .

2- **تقدير نموذج** VAR(p):

بما ان السلستين لمتغيرات النموذج مستقرة نتبين انه لا يوجد إمكانية لدراسة التكامل المتزامن وبالتالي يتم تقدير العلاقة بين المتغيرين باستخدام نماذج VAR(p) حيث جاءت نماذج الانحدار الذاتي المتعدد بديلة عن نماذج المعادلات الآنية، لأنها تعطي نفس الأهمية للمتغيرات، وتعتبرها كلها داخلية بمعنى أن كل متغير يؤثر في الآخر، كما أنها تأخذ عامل الزمن بعين الاعتبار وتشترط استقرار المتغيرات، ومن خصوصيات نموذج VAR(P)، (حيث p يمثل درجة التأخير التي يتم تحديدها حسب معياري SC أو AIC) أنه يتوفر على علاقات تبادلية بين المتغيرات الاقتصادية ،و نماذج الانحدار الذاتي لمتغيرين مثلا تأخذ الشكل التالي[1]:

$$y_{1t} = a_1 + \sum_{i=1}^{p} b_{1i} y_{1t-i} + \sum_{i=1}^{p} c_{1i} y_{2t-i} - d_1 y_{2t} + \varepsilon_{1t}$$

$$y_{2t} = a_2 + \sum_{i=1}^{p} b_{2i} y_{2t-i} + \sum_{i=1}^{p} c_{2i} y_{1t-i} - d_2 y_{1t} + \varepsilon_{2t}$$

قبل تقدير النموذج يجب اولا التحقق من فترات الإبطاء المثلى والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول 08: درجة الإبطاء المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	-183.0244	NA	39.47365	9.351221	9.520109	9.412285
2	-175.9878	12.66595	33.95295	9.199389	9.537164	9.321518
3	-165.7513	17.40196	24.93752	8.887566	9.394230*	9.070760
4	-158.4013	11.76010*	21.22626*	8.720063*	9.395615	8.964321*
5	-156.7338	2.501210	24.10903	8.836689	9.681129	9.142012

** indicateslagorderselected by the criterion*

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات EViews.6

من الجدول تبين أغلبية اختبارات الابطاء (AIC وFPEو LRوHQ) ان الفترة المثلى هي الفترة الرابعة وعليه بناء على هذه الفترة سوف يتم تقدير نموذج : VAR(4)والنتائج موضحة كما يلي :

2-1 **شكل النموذج** VAR :

IND = C(1)*IND(-1) + C(2)*IND(-2) + C(3)*IND(-3) + C(4)*IND(-4) + C(5)*GDP(-1) + C(6)*GDP(-2) + C(7)*GDP(-3) + C(8)*GDP(-4) + C(9)

GDP = C(10)*IND(-1) + C(11)*IND(-2) + C(12)*IND(-3) + C(13)*IND(-4) + C(14)*GDP(-1) + C(15)*GDP(-2) + C(16)*GDP(-3) + C(17)*GDP(-4) + C(18)

2-2 **تقدير النموذج** VAR :

IND = 0.00135661652515*IND(-1) - 0.492920857815*IND(-2) - 0.147420268157*IND(-3) - 0.297557563093*IND(-4) + 0.561773455536*GDP(-1) - 0.0212133036343*GDP(-2) + 0.106280316934*GDP(-3) + 0.507666736255*GDP(-4) + 1.36073495658

GDP = - 0.124845725465*IND(-1) - 0.160759617554*IND(-2) - 0.1288554842*IND(-3) - 0.149042037019*IND(-4) + 0.410436832748*GDP(-1) + 0.360007725454*GDP(-2) + 0.0964087206284*GDP(-3) + 0.178622676438*GDP(-4) + 1.29459350258

بعد تقدير نموذج VARوجب التأكد من معنوية المعلمات وذلك بإعادة تقدير العلاقة الأولى والثانية بطريقة المربعات الصغرى والنتائج موضحة بالجداول (أنظر الملحق).

من نتائج الجدولين السابقين يتبين أن كل من الحد الثابت وبعض المعلمات المبطأة غير معنوية احصائيا لذلك وجب تحسين النموذج، وذلك بنزع مركبة الحد الثابت والقيم التي لا تؤثر في النموذج فنتحصل على النموذج المحسن (أنظر الملحق الجدول رقم 10).

من نتائج الجدول السابق يتبين أن جميع معلمات نموذج VAR بعد تحسينه أصبحت ذو دلالة احصائية وهو ما تبينه احتمالات الخطأ والتي جميعها أقل من 0.05 .

2-3 التحقق من استقرارية نموذج VAR:

نجد من الشكل 4 والجدول (أنظر الملحق) أنّ نموذج VAR، يحقق شرط الاستقرار حيث أنّ جميع المعاملات أصغر من الواحد، وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة مما يعني أنّ النموذج لا يعاني من مشكل ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

3- التفسير الاقتصادي للنموذج :

من نتائج التقدير نلاحظ أنه في حالة المعادلة الأولى والتي يكون فيها القطاع الصناعي متغيرا تابعا من طرف المتغير نفسه المبطئ زمنيا بالإضافة إلى متغيرة النمو الاقتصادي المبطئ زمنيا، فإنه نجد إن النمو الاقتصادي المبطئ بالفترتين الأولى و الثانية غير معنوي إحصائيا أي انه لا يؤثر في نمو القطاع الصناعي إما في الفترة الثالثة و الرابعة فان التأثير يكون طرديا ولكنه ضعيف، إي إن القطاع الصناعي يتأثر بالنمو الاقتصادي فقط ابتداء من السنة الثالثة وهذا ربما راجع إلى البيروقراطية وانتشار الفساد الإداري، والذي يعرقل من استفادة القطاع الصناعي من زيادة النمو الاقتصادي والذي غالبا ما يكون بسبب زيادة الإيرادات النفطية .

أما المعادلة الثانية والتي يكون فيها النمو الاقتصادي متغيرا تابعا من طرف المتغير نفسه المبطئ زمنيا بالإضافة الى متغيرة النمو الصناعي المبطئ زمنيا، فانه نجد ان القطاع الصناعي المبطئ بسنة واحدة يساهم طرديا ولكن بشكل ضعيف وهذا ما يبينه قيمة المعامل 0.13 (زيادة النمو الصناعي بنسبة 100% يترتب عليه زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 13 %) اما نمو القطاع الصناعي المبطئ بسنتين فانه لا يساهم في النمو الاقتصادي وهذا ما يبينه قيمة المعامل السالب والاحتمال الذي هو اكبر من 0.05، كما تبين قيمة معامل التحديد (0.11)الضعف الشديد للقوة التفسيرية للنموذج إي ان المتغيرات المدرجة في النموذج لا تفسر سوى بنسبة 11% من تغيرات المتغير التابع والمتمثل في النمو الاقتصادي .

4.دراسة العلاقة السببية لجرانجر:

من الضروري معرفة المتغير المسبب في المتغير الأخر ومعرفة اتجاه العلاقة، ذلك لأن نماذج VARتعتبر جميع المتغيرات المدرجة في النموذج متغيرات داخلية، لذلك باستخدام اختبار السببية لجرانجر سنتمكن من معرفة المتغير المفَسَر من المتغير المفسر هو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول 11 : نتائج اختبار السببية لجرانجر

NullHypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GDP does not Granger Cause IND	41	6.43364	0.0006
IND does not Granger Cause GDP		1.35555	0.2712

المصدر : من اعداد الباحث بناء على مخرجات EViews.6

من الجدول نجد ان الفرضية العدمية الأولى والتي تنص على إن النمو الاقتصادي لا يسبب النمو الصناعي إن قيمةF المحسوبة أكبر من المجدولة وهو ما تبينه القيمة الاحتمالية (0.0006) وهي اقل من 0.05 بالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أن النمو الاقتصادي يسبب النمو الصناعي.

في حين أن الفرضية العدمية الثانية والتي تنص على أن النمو الصناعي لا يسبب النمو الاقتصادي فهي صحيحة ومقبولة حيث ان قيمة F المحسوبة اقل من المجدولة وهو ما تبينه القيمة الاحتمالية (0.2712) وهي اكبر من 0.05 .

هذه النتائج تؤكد نتائج التحليل السابق كما نرى أنّ هذه النتيجة منطقية في الواقع، حيث أنّ النمو الاقتصادي للجزائر يعتمد على قطاع وحيد وهو قطاع المحروقات، وعند زيادة ايرادات قطاع المحروقات فإن النمو الاقتصادي يزداد، نتيجة زيادة المداخيل، والذي ينجر زيادة الطلب الفعال على المنتجات الصناعية وكذلك زيادة القروض والاموال المقدمة للقطاع الصناعي مما يزداد ناتجه. في حين ان النمو الاقتصادي لا يتأثر بنمو القطاع الصناعي نتيجة لضعف هذا الاخير في الناتج المحلي الاجمالي للجزائر.

5. تحليل أثر الصدمات من خلال دوال الاستجابة الفعلية:

هذا التحليل يفيدنا في قياس أثر حدوث صدمة عشوائية لمتغير على مختلف المتغير الأخر للنموذج والنتيجة موضحة كما يلي:

الجدول 12 :أثر الصدمات من خلال دوال الاستجابة الفعلية

Response of GDP:

Period	IND	GDP
1	1.483202	2.056675
2	0.000000	0.000000
3	0.268605	1.073212
4	0.092354	0.686001
5	0.227594	1.093131
6	0.304104	0.494612
7	0.365172	0.663402
8	0.118489	0.459494
9	0.118461	0.537190
10	0.150966	0.514288

Response of IND:

Period	IND	GDP
1	3.121562	0.000000
2	0.000000	0.000000
3	.2610060-	0.538833
4	-0.023327	0.938090
5	0.594782	.4901610
6	0.441753	0.052701
7	0.480268	0.170502
8	-0.107124	0.398084
9	-0.185465	0.509400
10	0.194870	0.513027

المصدر : من اعداد الباحث بناء على مخرجات EViews.6

الشكل 05 : أثر الصدمات من خلال دوال الاستجابة الفعلية

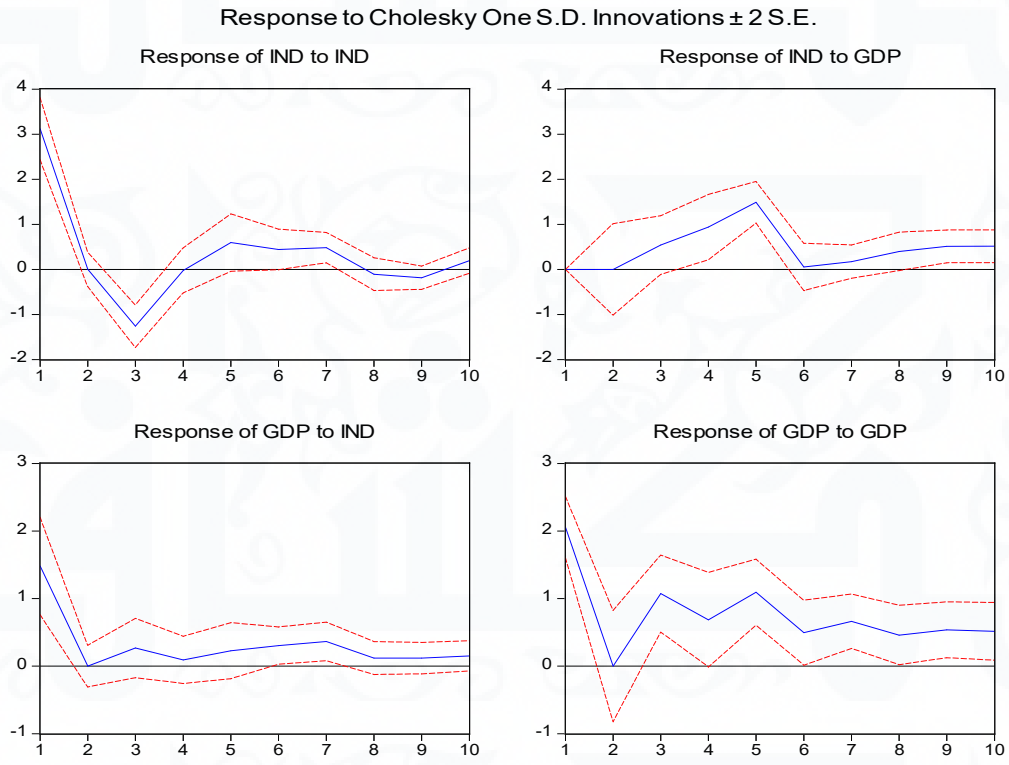

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات EViews.6

6. تحليل النتائج :

1.6. أثر حدوث صدمة في النمو الاقتصادي:

حسب تقديرات دوال الاستجابة للمحفزات الممتدة على مدار 10 سنوات والمبينة سابقا، فإنّ حدوث صدمة في النمو الاقتصادي بنسبة 1%، ولنفترض انها بسبب حدوث صدمة في سعر النفط، فان ذلك سيؤثر بشكل طردي على مستوى نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي في السنة الأولى ما بعد الصدمة بنسبة 1.48%، لكن هذا التأثير ما يلبث أن ينعدم تماما في السنة الثانية ما بعد الصدمة، ويتناقص بشكل كبير بداية من السنة الثالثة.

أما تأثير الصدمة على مستوى النمو الاقتصادي للسنوات اللاحقة، سيكون طرديا وبنسبة 2.05% خلال السنة الأولى، لكن هذا التأثير ما يلبث أن ينعدم تماما في السنة الثانية ما بعد الصدمة، ويتناقص بشكل كبير بداية من السنة الثالثة.

2.6. أثر حدوث صدمة في نمو القيمة المضافة القطاع الصناعي:

حسب تقديرات دوال الاستجابة للمحفزات الممتدة على مدار 10 سنوات والمبينة سابقا، فإنّ حدوث صدمة في نمو القطاع الصناعي بنسبة 1%، سيكون له أثر معدوم على النمو الاقتصادي خلال السنة الأولى و الثانية ما بعد الصدمة، وأثر طردي ضعيف جدا ابتداء من السنة الثالثة.

أما تأثير الصدمة على نمو الناتج الصناعي خلال 10 السنوات اللاحقة، سيكون طردي وقوي خلال السنة الأولى ما بعد الصدمة بنسبة 3.12% ثم ينعدم التأثير تماما خلال السنة الثانية، ويضعف التأثير بداية من السنة الثالثة ما بعد الصدمة.

7. تحليل التباين:

يوضح لنا هذا الاختبار توضيح دور كل صدمة في تفسير التقلبات الظرفية للمتغيرات التابعة، أي تفسير توقع خطأ كل متغير.

من الجدول 13 يتضح أن معظم التقلبات الظرفية للمتغيرين الاقتصاديين (نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي و النمو الاقتصادي) تتعلق بصدمات المتغير نفسه بنسبة كبيرة، حيث في المدي القصير نجد أن نمو القطاع الصناعي يُفسره النمو الاقتصادي بنسبة معدومة خلال السنتين الاوليتين وبنسبة ضعيفة حوالي 2.5% خلال السنة الثالثة، لكن في المدى المتوسط أي ابتداء من السنة الرابعة فإن نمو الناتج الصناعي يُفسر بنسبة حوالي 22% من قبل النمو الاقتصادي . ومنه نستنتج ان القطاع الصناعي في الجزائر يستفيد من حدوث صدمة ايجابية في النمو الاقتصادي فقط ابتداء من السنة الرابعة ما بعد الصدمة، ويعزى هذا الى البيروقراطية واستشراء

الفساد المالي والاداري، في البلاد والذي يحد من استفادة القطاع الصناعي من المقومات المالية للبلد الناتجة من ايرادات قطاع المحروقات.

كذلك من جدول تحليل التباين يتبين ان مساهمة القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي لا تتجاوز في احسن الاحوال 19%اما بقية النسبة فهي ناتجة من المتغير نفسه، وهو ما يبين ضعف هذا القطاع في النسيج الاقتصادي الوطني.

ومنه نجد أنّ نتائج اختبار تحليل التباين تؤكد نتائج اختبار السببية، أي أن القطاع الصناعي لا يساهم في النمو الاقتصادي، كما أن هذا الأخير بدوره يساهم بشكل ضعيف في نمو الناتج الصناعي للجزائر.

خلاصة:

من خلال هذه الدراسة يتبين لنا أنّ القطاع الصناعي الجزائري مازال بعيد كل البعد عن تحقيق الأهداف المرجوة منه، حيث من خلال دراسة مسار تطوره تبين لنا أنه لا يساهم في النمو الاقتصادي ولا يؤثر فيه إلا بشكل ضعيف، كما أنه سيستمر في التراجع خلال السنوات القادمة، وهذا نتيجة عدة أسباب، أهمها استشراء الفساد المالي والإداري الذي لم يسمح للقطاع الصناعي الخاص من التطور وجلب الاستثمارات الأجنبية إليه، كما أن تدهور منظومة التعليم والتكوين المهني و نقص التجهيزات الصناعية الحديثة زاد وبشكل كبير من مشاكل القطاع الصناعي، حيث أن من أهم متطلبات هذا القطاع هو الكفاءة الكبيرة لليد العاملة و توفر التجهيزات الصناعية الحديثة بالكمية والسعر المناسبين، وهما شبه منعدمان في السوق الجزائرية، والانفتاح الكبير على السلع الأجنبية مما دمر الصناعات الناشئة، ناهيك عن المشاكل الأخرى كثقل العبء الضريبي ومشكل التمويل و العقار الصناعي وضعف البنية التحتية للبلاد والتي كلها ستجعل أصحاب رؤوس الأموال ينفرون من الاستثمار في هذا القطاع مفضلين الاستثمار في القطاعات الأخرى (التجارية والخدمية).

وفي الأخير مهما تعددت الأسباب فإنه من الضروري لتنمية هذا القطاع أن تتوجه الدولة إلى ترقية مدخلات الإنتاج (العمل، رأس المال، العامل التقني) وذلك بتطوير منظومتي التعليم والتكوين المهني، والبحث العلمي، وزيادة حصة التجهيزات الصناعية والسلع الوسيطة من الواردات و إعفائهما من الضرائب ومختلف الرسوم، مع تحسين المناخ الاستثماري . بذلك يتعزز دور القطاع الصناعي في تنويع البنيان الإنتاجي وتنمية الاقتصاد الوطني.

الملاحق

الجدول رقم09 : اعادة تقدير دوال النموذج بطريقة OLS

Dependent Variable: IND
Method: Least Squares

Sample (adjusted): 1974 2014
Included observations: 41 afteradjustments
IND = C(1)*IND(-1) + C(2)*IND(-2) + C(3)*IND(-3) + C(4)*IND(-4) + C(5) *GDP(-1) + C(6)*GDP(-2) + C(7)*GDP(-3) + C(8)*GDP(-4) + C(9)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.001357	0.146899	0.009235	0.9927
C(2)	-0.492921	0.123323	-3.996986	0.0004
C(3)	-0.147420	0.098240	-1.500608	0.1433
C(4)	-0.297558	0.097016	-3.067100	0.0044
C(5)	0.561773	0.221558	2.535555	0.0163
C(6)	-0.021213	0.223300	-0.094999	0.9249
C(7)	0.106280	0.157064	0.676669	0.5035
C(8)	0.507667	0.153740	3.302112	0.0024
C(9)	1.360735	0.798535	1.704040	0.0981

R-squared	0.772295	Meandependent var	2.460395
Adjusted R-squared	0.715368	S.D. dependent var	4.953216
S.E. of regression	2.642585	Akaike info criterion	4.972580
Sumsquaredresid	223.4642	Schwarz criterion	5.348730
Log likelihood	-92.93790	Hannan-Quinn criter.	5.109554
F-statistic	13.56656	Durbin-Watson stat	2.284867
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares

Sample (adjusted): 1974 2014
Included observations: 41 afteradjustments
GDP = C(10)*IND(-1) + C(11)*IND(-2) + C(12)*IND(-3) + C(13)*IND(-4) + C(14)*GDP(-1) + C(15)*GDP(-2) + C(16)*GDP(-3) + C(17)*GDP(-4) + C(18)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(10)	-0.124846	0.127989	-0.975441	0.3367
C(11)	-0.160760	0.107448	-1.496156	0.1444
C(12)	-0.128855	0.085594	-1.505420	0.1420
C(13)	-0.149042	0.084528	-1.763236	0.0874
C(14)	0.410437	0.193038	2.126193	0.0413
C(15)	0.360008	0.194556	1.850405	0.0735
C(16)	0.096409	0.136846	0.704505	0.4862
C(17)	0.178623	0.133950	1.333504	0.1918
C(18)	1.294594	0.695744	1.860733	0.0720

R-squared	0.461830	Meandependent var	3.521454
Adjusted R-squared	0.327288	S.D. dependent var	2.807177
S.E. of regression	2.302419	Akaike info criterion	4.696986
Sumsquaredresid	169.6363	Schwarz criterion	5.073136
Log likelihood	-87.28821	Hannan-Quinn criter.	4.833959
F-statistic	3.432602	Durbin-Watson stat	1.974844
Prob(F-statistic)	0.005831		

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات EViews.6

الجدول 10: اعادة تقدير دوال النموذج المحسن بطريقة OLS

Dependent Variable: IND
Method: Least Squares
Sample (adjusted): 1974 2014
Included observations: 41 afteradjustments
IND = C(1)*IND(-2) + C(2)*IND(-3) + C(3)*IND(-4) + C(5)*GDP(-3) + C(6)*GDP(-4)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.392809	0.060127	-6.532955	0.0000
C(2)	-0.234300	0.092143	-2.542773	0.0154
C(3)	-0.355106	0.099944	-3.553054	0.0011
C(5)	0.515814	0.144970	3.558063	0.0011
C(6)	0.791150	0.155707	5.081029	0.0000

R-squared	0.641279	Meandependent var	2.460395
Adjusted R-squared	0.601421	S.D. dependent var	4.953216
S.E. of regression	3.127121	Akaike info criterion	5.231952
Sumsquaredresid	352.0398	Schwarz criterion	5.440924
Log likelihood	-102.2550	Hannan-Quinn criter.	5.308048

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 05/09/16 Time: 20:54
Sample (adjusted): 1974 2014
Included observations: 41 afteradjustments
GDP = C(7)*IND(-2) + C(8)*IND(-3) + C(11)*GDP(-3) + C(12)*GDP(-4)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(7)	0.136982	0.047707	2.871324	0.0067
C(8)	-0.158451	0.080782	-1.961460	400.05
C(11)	0.490234	0.124020	3.952848	0.0003
C(12)	0.284224	0.071129	3.995914	0.0003

R-squared	0.110059	Meandependent var	3.521454
Adjusted R-squared	0.037902	S.D. dependent var	2.807177
S.E. of regression	2.753464	Akaike info criterion	4.956065
Sumsquaredresid	280.5179	Schwarz criterion	5.123242
Log likelihood	-97.59933	Hannan-Quinn criter.	5.016942
Durbin-Watson stat	1.258078		

المصدر : من اعداد الباحث بناء على مخرجات EViews.6

الشكل04: التحقق من استقرارية نموذج VAR

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: IND GDP
Exogenous variables:
Lagspecification: 2 4

Root	Modulus
0.916626	0.916626
0.307090 - 0.732596i	0.794356
0.307090 + 0.732596i	0.794356
-0.364948 - 0.630189i	0.728234
-0.364948 + 0.630189i	0.728234
-0.621182	0.621182
-0.370224	0.370224
0.190497	0.190497

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

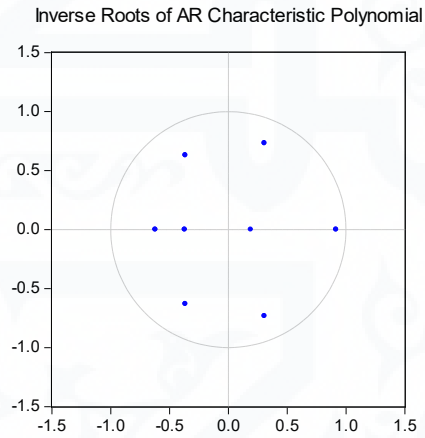

المصدر : من اعداد الباحث بناء على مخرجات EViews.6

جدول13 : تحليل التباين

Variance Decomposition of GDP:

Period	S.E.	IND	GDP
1	2.535705	4.213941	5.786068
2	2.535705	4.213941	5.786068
3	2.766538	9.685341	0.314668
4	2.851817	8.041381	1.958628
5	3.062612	4.866381	5.133628
6	3.117164	4.955391	5.044618
7	3.207829	4.860581	5.139428
8	3.242737	4.461731	5.538278
9	3.289065	3.907191	6.092818
10	3.332451	3.493961	6.506048

CholeskyOrdering: IND GDP

Variance Decomposition of IND:

Period	S.E.	IND	GDP
1	3.121562	100.0000	0.000000
2	3.121562	100.0000	0.000000
3	3.409491	97.50236	2.497640
4	3.536267	90.64104	9.358955
5	3.883237	77.51300	22.48700
6	3.908638	77.78615	22.21385
7	3.941723	77.97038	22.02962
8	3.963222	77.19982	22.80018
9	4.000126	75.99689	24.00311
10	4.037596	74.82584	25.17416

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات EViews.6

الإحالات والمراجع:

1. المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الدليل الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، 1992.

2. بوعشة مبارك ، الاقتصاد الجزائري : من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية ،المؤتمر الدولي حول : تقييم البرامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو 2001- 2014 ، جامعة سطيف ،2013.

3. خباية حسان، الخوصصة في الجزائر مبرراتها وعوائقها، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 6 ،جامعة ، فرحات عباس، سطيف 2006، ص133.

4. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان ، 2005 ، ص 107.

5. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000- 2010، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة بسكرة، العدد 12 ، لسنة 2012، ص 260.

6. علي شتا، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، المكتبة المصرية للطباعة والنشر، الاسكندرية ، 2003، ص 43.

7. Regis Benichi et Marc Nouschi : la croissance aux XIX éme et XX éme siècles Histoire EconomiqueContemporaine , 2 émeédition , parisédition marketing1990,P 44.

*8. www.weforum.org/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2003-2012.pdf (Consulté Le 25.2.**2016(***

***9.** Banque mondiale, Pilot Investment Climate Assessment , Algeria Investment Climate Assessment , June 2002, in :http://siteresources.worldbank.org/INTPSD/Resources/336195-1092412588749/Algeria.pdf*

10.Regis Bourbonnais, « Econométrie », 5ème édition, Dunod, Paris 2003.

نمذجة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر

دراسة قياسية للفترة 1980- 2014

أد. موسى رحماني
جامعة محمد خيضر – بسكرة / الجزائر
drmoussar@yahoo.fr

أ. حنان بقاط
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي / الجزائر
B_hanane_2005@yahoo.fr

Modeling record rates of unemployment in Algeria

2014. An Empirical study for the period 1980

Moussa Rahmani& Hanane Beggat

University of Mouhamed khaydar /biskra– Algeria & University of Echahid Hamma Lakhdar / Eloued – Algeria

Received:06 Mar 2016 *Accepted: 30 May 2016* *Published: 30 June 2016*

ملخص :

كانت ولا تزال البطالة من ابرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الجزائر حيث شهد الاقتصاد الجزائري معدلات بطالة مرتفعة على مر العقود الثلاثة الماضية تراوح معدلها من 8.7 ٪ إلى 29.49 ٪، و لقد استحوذ الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة حوالي 70 ٪ و منهم 75 هم طالبي منصب عمل لأول مرة ولهذا أصبح حل مشكلة البطالة من اكبر التحديات التنموية التي تواجهها الجزائر.

الكلمات المفتاحية: بطالة، سوق العمل، عرض العمل، طلب على العمل

رموز jel: C01,E24

Abstract:

The Unemployment is considered the most prominent economic and social problems plaguing in Algeria, Where the Algerian economy is witnessing high rates of unemployment over the past of three decades, the rate ranged from 8.7 % to 29.49 %.

And they has acquired a young people under the age of 30 years about 70 % to 75 % of them are asylum jobs for the first time For this solution to unemployment it became one of the biggest development challenges faced by Algeria problem.

Key Words : *The unemployment, labor market, labor supply ,demand labor demand*

(JEL) Classification : C01,E24

تمهيد:

تعتبر مشكلة البطالة من القضايا الملحة و الحاسمة و الخطيرة التي لا تقبل بأي حال من الأحوال التأجيل أو التأخير وهذا لما لها من أبعاد سلبية كبيرة على الجانب الاقتصادي، الاجتماعي و حتى السياسي .

تعاني الجزائر كغيرها من الدول النامية من مشكلة البطالة، حيث باتت هذه الأخيرة من أهم المشاكل وأخطرها التي يواجهها الاقتصاد الجزائري فبالرغم من تحقيق الانتعاش و النمو الاقتصادي تتفاقم هذه المشكلة من سنة لأخرى لتكون ظاهرة البطالة مشكلة هيكلية في الاقتصاد. و لهذا صار حل هذه المشكلة اليوم من اكبر التحديات التنموية التي تواجهها الجزائر ،لكونها تتركز خاصة بين الشباب و الباحثين عن العمل لأول مرة و هذا ما قد يترتب عليه من تداعيات اجتماعية بالإضافة إلى أن قوة العمل تنمو بوتيرة سريعة و لهذا يتطلب و ضع حلول سريعة و ناجعة لمشكلة البطالة.

وحتى نتمكن من دراسة هذه المشكلة ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

ما هي المتغيرات الاقتصادية الكمية التي تؤثر على مستوى معدلات البطالة في الجزائر ؟

وللإجابة على هذا التساؤل نقسمه إلى عدة تساؤلات فرعية وهي: فسوف نحاول في هذه الدراسة الإجابة

- هل تتفق النظريات الاقتصادية حول تفسير موحد لأسباب مشكلة البطالة ؟
- ما هو واقع مشكلة البطالة في الجزائر ؟

على ضوء هذه التساؤلات نقدم الفرضيات التالية:

- يختلف تفسير ظاهرة البطالة و آلية معالجتها باختلاف واقع منشئ النظرية الاقتصادية.
- إن ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر يعود إلى تراكم اختلالات هيكلية في الاقتصاد الجزائري منذ عقود سابقة.

وللإجابة على هذه التساؤلات تطرقنا الى النقاط التالية:

أولا. الإطار النظري للبطالة:

1. تعريف البطالة:

تعرف البطالة على أنها التعطل (التوقف) الإجباري –أو الاختياري في بعض الأحيان- لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، على الرغم من قدرة القوة العاملة و رغبتها في العمل والإنتاج. كما تعرف بأنها الفرق بين حجم العمل المعروض و حجم العمل المستخدم عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل خلال فترة زمنية معينة.[1]

1.1 البطالة بمفهوم مكتب العمل الدولي: يعتبر مكتب العمل الدولي أن كل شخص يبلغ 15 سنة في بطالة إذا كانت تتوفر فيه ثلاثة شروط: أن يكون بلا عمل، أن يكون جاهزا لأن يعمل في استخدام مأجور أو غير مأجور ويكون يبحث عن عمل[2].

1. 2 البطالة حسب الديوان الوطني للإحصائيات:

يكون الشخص بطالا إذا كان في سن يسمح له بالعمل بين سنة 15 و 64 سنة ،لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي أي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق، أن يكون في حالة بحث عن عمل، وقد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب عمل و أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهل [3].

2. معدل البطالة:

يعتر هذا المعدل من المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية الهامة لهذا تعمل حكومات الدول المتخلفة على قياس معدل البطالة فيها عن طريق نسبة عدد الأفراد العاطلين إلى إجمالي عدد أفراد القوة العاملة فيها وذلك في لحظة زمنية معينة وعلى ذلك يمكن القول أن : [4]

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة.}}$$

ومن الملاحظ إن قياس معدل البطالة بالطريقة السابقة لا يأخذ في الحسبان البطالة المقنعة والبطالة الموسمية. ويواجه هذا عدة مشاكل منها: يوجد عدد من الأفراد يسجلون أنفسهم في أكثر من مكتب توظيف وبذلك يحسبون أكثر من مرة.

3. البطالة في تاريخ الفكر الاقتصادي.

1.3 التفسير الكلاسيكي و النيوكلاسيكي للبطالة:

1.1.3 تفسير الكلاسيكي للبطالة:

تأسيسا على قانون ساي فإن التوازن الاقتصادي العام لدى الاقتصاديين الكلاسيك هو توازن التوظيف الكامل وأي توازن دونه فهو توازن غير مستقر ومعنى ذلك أنهم افترضوا استحالة حدوث بطالة على نطاق واسع. فلو حدثت بطالة بين العمال بمعنى عرض عمل اكبر من الطلب عليه فان علاج ذلك سيكون سهل من خلال تخفيض الأجور حيث تؤدي وجود بطالة إلى تنافس بين العمال للحصول على فرص للتوظيف مما يجعلهم يقبلون أجور اقل وهذا يعني انخفاض تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الأرباح ومن ثمة زيادة الحافز على زيادة الإنتاج وبالتالي ارتفاع الطلب على العمال. إلى إن تختفي البطالة ، أي معالجة البطالة من خلال مرونة الأجور بالانخفاض.

وهذا التوازن المستقر رهن بمدى مرونة تغيرات الأسعار والأجور، ومن هنا يرى الكلاسيك ضرورة عدم تدخل الدولة في جهاز الأسعار والأجور وتجنبها لتحديد مستويات الأجور، كما يجب على النقابات العالمية إلا تقف ضد تيار انخفاض الأجور حينما تحدث بطالة.

وإن كان الكلاسيك قد استبعدوا من تحليلهم إمكانية حدوث أزمات إفراط إنتاج وبالتالي استحالة حدوث كساد وبطالة على نطاق واسع فإنهم مع ذلك لم يستبعدوا إمكانية حدوث البطالة الاختيارية وهي تنشأ لتفضيل العمال التعطل على أن يقبلوا الأجور المنخفضة السائدة.

كما أنهم لم يسقطوا من تحليلهم إمكانية حدوث بطالة جزئية التي تنشأ بفعل الأخطاء التي تقع من رجال الأعمال عند تقدير إحجام الطلب والإنتاج كما اعتقدوا أن هذه البطالة سوف تقضي على نفسها بنفسها من خلال توافر مرونة الأسعار والأجور [5].

2.1.3 تفسير البطالة عند النيو كلاسيك:

يرى النيوكلاسيك عدم وجود بطالة إجبارية، فأنصار هذه المدرسة يرون أنه إذا توافرت عدة فروض منها: تطابق ظروف المنافسة الكاملة في سوق العمل، التجانس التام في عنصر العمل،حرية انتقال العمل و العلم التام بأحوال السوق. فضلا عن المرونة التامة للأجور فإن البطالة الإجبارية سوف تختفي وسيتضمن التخصص الأمثل للموارد وتوزيع قوة العمل بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة توزيعا أمثلا. لكن حتى بداية الثلاثينيات، كان هناك شعور عام بين أعلام الاقتصاديين لهذه الفترة بأن الأجور تفشل في الهبوط تجاوبا مع هبوط الأسعار في فترة الكساد ومن ثمة تنتشر البطالة.

ولم يكن أمام الكتاب الكلاسيك المحدثين من أمثال بيجو من وسيلة لعلاج مشكلة البطالة سوى خفض معدلات الأجور(ولأن كان من المسلم به بينهم أنه من الصعب عمليا تحقيق الخفض في الأجور بسبب معارضة النقابات العمالية) وقد يركز بيجو فعلا في تحليله لعلاج البطالة على خفض الأجور إذ أن ذلك يؤدي إلى هبوط نفقة الإنتاج الحدية تجاوبا مع هبوط الأسعار الأمر الذي يقضي إلى احتفاظ المنظمين بالمعدلات السائدة للأرباح أو زيادتها في بعض الأحوال (إذا كانت نسبة خفض الأجور كبيرة نوعا ما)،وبالتالي إلى أن يعمدوا إلى تشغيل العمال المتعطلين . وقد أطلق على هذا التحليل في الأدبيات الاقتصادية" أثر بيجو" نسبة إلى أفكار التي قدمها في علاج البطالة.

2.3 التفسير الكينزي للبطالة:

قدم كينز اعتراضين جوهريين على التحيل النيوكلاسيكي، الاعتراض الأول: هو أن العمال يهتمون أساسا بالأجور النقدية، وفي داخل حدود معينة لا يهتمون بالأجور الحقيقية، ويتضح هذا من أنهم لا يسحبون

عملهم إزاء أي انخفاض الأجور الحقيقية بسبب ارتفاع بسيط للأسعار. ولكنهم يعارضون بشدة أي خفض أجورهم الحقيقية بسبب خفض في أجورهم النقدية. أما الاعتراض الثاني فهو خطأ في الاعتقاد بأن العمال هم عادة في وضع يسمح لهم بتحديد أجورهم الحقيقية وذلك عن طريق أجورهم النقدية. وتعترض النظرية الكلاسيكية أن الهبوط المتفق عليه في الأجور النقدية من جانب العمال يجعل الأجور الحقيقية تنخفض بنفس النسبة، ولكن هذا يحدث فقط، إذا بقيت الأسعار ثابتة بينما تنخفض الأجور النقدية. ولكن النظرية الكلاسيكية نفسها تعتقد أن الأسعار تنحدر بالنفقة الحدية، ومن الحقائق المسلم بها أن نفقة الأجور تكون نسبة كبيرة منها، وهذا يعني أن هبوط الأجور النقدية يسبب انخفاض الأسعار في ظل المنافسة إلى درجة ما. أن لم يكن بنفس النسبة، ويتضح من ذلك أن هبوط الأجر النقدي لا يسبب هبوط الحقيقي وبهذه الطريقة تفشل مساومات الأجور في تحديد الأجور الحقيقية. ومن ثمة الأجر الحقيقي P/W تبقى ثابتة و يصبح العامل في حالة بطالة إجبارية.[6]

اختزل كينز مشكلة البطالة وعدم استقرار الدخل إلى مشكلة العلاقة بين الادخار و الاستثمار وبما أن الاستهلاك ثابت نسبيا وميل الاستثمار غير ثابت فإن تغير الاستثمار هو المسؤول الأول عن تغيير الدخل.[7]

وبذلك يرتبط مفهوم البطالة عند كينز بانخفاض مستوى الطلب الكلي لهذا ينادي كينز برفع مستوى الأجور حتى يمكن زيادة دخول الطبقات العامة وزيادة إنفاقها على الاستهلاك وبالتالي زيادة الطلب الكلي على الاستهلاك كجزء من الطلب الكلي الفعال مما يعمل أيضا على تشجيع الاستثمار نتيجة للتوسع في إنتاج سلع الاستهلاك. وفي دعوة كينز الأجزاء بالذات فانه يعارض الكلاسيك المحدثين- بيجو في مقدمتهم- الذين يؤيدون فكرة علاج البطالة عن طريق خفض الأجور النقدية وحجة كينز في ذلك إن كانت الأجور جزء من نفقة الإنتاج من وجهة نظر المنظمين، إلا أنها مع ذلك جزء من الطلب الكلي الفعال. وعلى ذلك فان خفض الأجور ينطوي على النقص في الطلب الفعال مما يؤدي إلى نقص الاستثمار وكأن تخفيض الأجور ليس وسيلة لعلاج البطالة بل هو مفتاح في زيادة حدتها.

مما سبق نجد أن كينز لم يكتف بمعارضة الكلاسيك المحدثين بدعوتهم في خفض الأجور بل أنه قدم إلى الفكر الاقتصادي أسبابا دامغة لنشوء ظاهرة البطالة المزمنة تتلخص في:

- قلة فرص الاستثمار عند بلوغ الدول الغنية المتقدمة مرحلة النضج الاقتصادي.
- تناقص ميل الاستهلاك في هذه الدول.

ويؤدي هذين العاملين إلى إمكانية ميل الطلب الكلي إلى الهبوط إلى ما دون العرض الكلي.[8]

3. 5 تفسير البطالة حسب منحنى فليبس:

ارتكز اهتمام فليبس على دراسة و تحليل سوق العمل في الاقتصاد الانجليزي من خلال دراسته للمجتمع البريطاني من 1861 حتى 1957 حيث كشف وجود علاقة إحصائية قوية بين نسبة العاطلين إلى جمالي السكان، ومعدل التغير في اجر الساعة للعامل خلال مدة زمنية معينة، بمعنى أن الفترة التي تقل فيها معدلات البطالة ترتفع فيها الأجور النقدية و العكس صحيح أو بمعنى أخر وجود معدل ضعيف من البطالة يتناسب مع ارتفاع سريع في الأجور الاسمية و العكس بالعكس. وعلى هذا الأساس تم التوصل إلى وجود دالة متناقصة ليست خطية بين المؤشرين وبالتالي فان منحنى فليبس يعبر عن وجود علاقة تجريبية عكسية بين معدل ارتفاع الأجر الاسمي ومعدل البطالة[9].

وقد ساهمت أبحاث كل من ليبسي و بول سمو يلسون و سولو بتطوير هذه الفكرة اذ أمكن التوصل إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم و معدل البطالة و هو ما يفسر منحنى فليبس .

الشكل 1 : منحنى فليبس

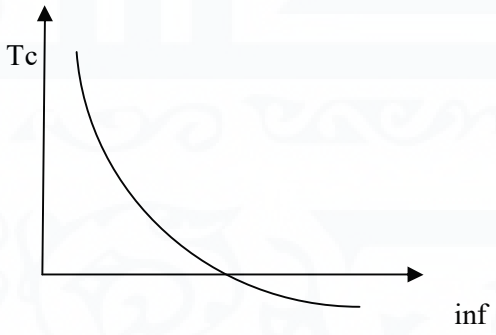

***Source**: Ahmed Zakane Analyse de l'offre d'emploi réalité et perspectives cas de l'Algérie , mémoire de magistère I,S,ECO, université d'Alger , juin 1992, p37.*

ومن خلال تحليل فليبس يمكن خفض معدل البطالة على ان يكون ثمن ذلك قبول معدل تضخم أعلى .

ولكن مع بداية لوحظ أن المستوى العام للأسعار ظل يتجه نحو الارتفاع المستمر في الوقت الذي تتزايد فيه معدلات البطالة الشيء الذي تسبب في انتقادات لاذعة لهذا المنحنى و قصور ه على تفسير تزامن البطالة و التضخم معا أو ما يسمى بالركود التضخمي.

4. أنواع البطالة:

هناك أنواع عديدة ومختلفة للبطالة و يرجع ذلك إلى اختلاف سبب كل منها ، وعلى ذلك يمكن القول إن وسائل علاج كل منها تختلف أيضا باختلاف أنواعها. وبصفة عامة سوف نركز على نوعين رئيسيين من البطالة وهما البطالة الاختيارية والإجبارية مع التعرض لتقسيمات المختلفة التي يمكن إدراجها تحت كل نوع منها.

1.4 البطالة الاختيارية:

وهي تعني وجود عدد من الإفراد لديهم القدرة على العمل ولكن ليس لديهم الرغبة في العمل وذلك عند مستوى الأجر السائد. معني هذا انه تتوافر لهم وظائف معينة ولكنهم لا يرغبون في العمل فيها لان مستوى الأجر في هذه الوظائف أقل من مستوى الأجور التي يرغبونها [10].

1.1.4 البطالة الاحتكاكية:

هي عبارة عن الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة بسبب ترك العمل و الانتقال للبحث عن وظائف النسب و الأفضل . وينشا هذا النوع عند ترك بعض العمال وظائفهم من اجل البحث عن عمل انسب و أفضل أما للحصول على مؤهل أعلى أو خبر أكثر أو بهدف الانتقال من منطقة جغرافية و البحث عن عمل في منطقة جغرافية أخرى[11] ، ويتوقف طول فترة البطالة الاحتكاكية على عدة عوامل منها: مستوى الأجر النقدي، مستوى الأجر العيني، درجة الاستقرار في هذه الوظيفة، النقص في المعلومات المتوفرة للأفراد المتعطلين عن الوظائف الشاغرة الملائمة لهم أو النقص في المعلومات لدى رجال الأعمال عن الأفراد المتعطلين ذوى المؤهلات الملائمة للوظائف الشاغرة لديهم و تكلفة البحث عن الوظيفة المناسبة والمرغوب فيها [12].

2.1.4 البطالة الموسمية:

وتحدث هذه البطالة بين عمال بعض المهن التي يتصف العمل فيها بالموسمية.[(13)] وبعبارة أخرى هي حالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة نتيجة انكماش الطلب على سلعة معينة خلال فترات معينة غير مواسم ازدهارها ونمائها ومثال على ذلك موسم معاصر الزيتون أو موسم المنتجات الصيفية أو الشتوية ففي الموسم المخصص لهذه المنتجات يزداد الطلب عليها ويزدهر الأمر الذي يزيد من حجم الطلب على القوة العاملة المستخدمة بيد أن هذا الطلب ينحصر أو يختفي أحيان عند انتهاء موسم الإنتاج وهنا تظهر ما يسمى بالبطالة الموسمية.[14]

3.1 .4 البطالة الهيكلية:

تعرف البطالة الهيكلية على إنها حالة تعطل في أجزاء من القوة العاملة بسبب التطورات تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل الاقتصاد القومي عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة، وتقترب إلى حد ما فكرة البطالة الهيكلية من البطالة الاحتكاكية في تطور وسائل الإنتاج وتقدمها قد يؤدي إلى الاستغناء عن بعض أفراد القوة العاملة، بيد أن الفيصل بين الأمرين إن البطالة الاحتكاكية مؤقتة لاشتغال الأفراد في البحث عن الانتقال من وظيفة إلى أخرى بما في ذلك إمكانية التأهيل للوظائف الأخرى. أما في البطالة الهيكلية فالوضع مختلف حيث نجد شريحة من الموظفين أن امكانتهم ومؤهلاته لم تعد مناسبة للمجتمع بسبب تغير هيكل الاقتصاد ككل مما يجعل من التعطل أمرا طويل المدى نسبيا، هذا إذا ما اختاروا إعادة التأهيل والتأقلم مع الوضع الجديد.[15]

ومما سبق نجد انه هناك عدة أسباب للبطالة ونلخصها في النقاط الآتية:[6]

- التغيرات في الطلب والأذواق؛
- التغير في التركيب العمري لقوة العمل؛
- صعوبات التنقل الجغرافي الداخلي؛
- التطورات التكنولوجية التي تحدث في العالم بسرعة تساعد أيضا على نمو هته البطالة - ففي الدول المتقدمة تستطيع ان تقضي على هذه البطالة بسهولة نتيجة لتوفر الإمكانيات المادية والفنية لإعادة التأهيل وتدريب العمال المستغنى عنهم للالتحاق مرة أخرى بالعمل، إما الدول النامية فنجد صعوبة كبيرة في معالجة هذا النوع من البطالة لانخفاض الإمكانيات لهذا ينادي بعض الاقتصاديين إلى إدراج هذه البطالة في الدول النامية تحت البطالة الإجبارية وليست الاختيارية .

2.4 **البطالة الإجبارية:**

تعرف البطالة الإجبارية على أنها وجود أفراد تتوافر لديهم القدرة على العمل وكذلك الرغبة في العمل عند مستوى الأجر السائد ولكنهم لا يجدون أعمالا ولا يعملون وبالتالي لا يحققون أي إنتاج.[17]

كما يطلق على هذه البطالة أيضا البطالة الكينزية أو بطالة نقص الطلب، ويعرف كينز هذا النوع من البطالة بأنه تلك البطالة التي تتحقق عدم قدرة(أو كفاية) الطلب الكلي على امتصاص كمية إنتاج يشارك فيها إجمالي القوة العاملة المتاحة، وهذا يعود أساسا إلى عدم مرونة الأجور النقدية بالانخفاض.[18] ويندرج تحت مفهوم البطالة الإجبارية ما يلي:

1.2.4 **البطالة الدورية:**

وهي عبارة عن الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة متأثرا بحركة الاقتصاد القومي ومسيرة نموه، وينشأ هذا النوع كنتيجة لمرور اقتصاد أي دولة بمراحل تمثل الدورة الاقتصادية، فعند مرور الاقتصاد بمرحلة الكساد والركود الاقتصادي، ينخفض الناتج القومي، وهو يعني تعطيل جزء من قوة العمل، إلى أن ينتقل الاقتصاد مرة أخرى إلى مرحلة النمو والازدهار، وبالتالي فان نسبة البطالة سوف تنخفض والمتمثلة بإعادة تشغيل قوة العمل المتعطلة مرة أخرى.[19]

3.4 **أنواع أخرى** : هناك عدة أنواع أخرى من البطالة نذكر منها:

1.3.4 **البطالة المقنعة**: تعرف على أنها حالة يصل فيها الإنتاج الحدي للعمال إلى صفر أو يأخذ قيم سالبة، أي أنه إذا تم تشغيل إضافي للعمال فإنهم سوف يكونون في حالة بطالة مقنعة لأنهم لن يضيفوا شيئا للناتج الكلي، بل على العكس من ذلك فان الاستغناء عنهم سوف يؤدي لزيادة الناتج الكلي.[20]

◆ وتستطيع تعريفها أيضا على أنها التحاق بعض الأشخاص بوظائف معينة يتقاضون عليها أجورا، في حين أن إسهامهم في إنتاجية العمل لا يكاد يذكر.[21]

◆ ويتم التفريق بين البطالة المقنعة وجميع الأنواع السابق ذكرها أن هذه الأخيرة تأثيرها واضح ويمكن قياسها واكتشافها، أما البطالة المقنعة فيصعب قياسها واكتشافها، وذلك أن القوة المعطلة تحسب مع القوة العاملة بينما في الحقيقة تعتبر معطلة والسبب في ذلك أن إنتاجها ضعيف جدا. وتظهر هذه البطالة في المجتمعات ذات الكثافة السكانية العالية.[22]

2.3.4 البطالة السلوكية:

وهو نوع من البطالة ساد الاعتقاد برواجه نتيجة إحجام بعض العاطلين عن العمل عن الانخراط بوظائف دنيا خوفا من نظرة المجتمع . وبذلك تركت العديد من المهن التي صنفت ضمن الوظائف الدنيا كالعمل في تنظيف الشوارع وجمع القمامة ... للوافدين من الدول أخرى وبذلك بقاء بعض شباب هذه الدول دون عمل.

3.3.4 البطالة الوافدة:

وتظهر في الدول التي يأتونها العديد من أبناء الدول المجاورة لها هربا من البطالة في بلادهم للعمل في أي وظيفة في هذه الدولة مما يجعلهم يزاحمون أبناء هذه الدولة على الوظائف المتاحة خاصة وأنهم يقبلون أجورا تقل بكثير عما يمكن أن يقبله العمال المحليون.[23]

ثانيا. واقع البطالة في الجزائر:

تكمن خطورة البطالة في أثارها السلبية على الناتج القومي في إهدار جزء من رأس المال البشري بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية والسياسية السلبية وحتى نتمكن من فهم واقع البطالة يجب أولا الإدراك التام بكل ما يخص هذه الفئة من المجتمع.

1. توزيع البطالين في الجزائر حسب فئات العمر:

تنتشر البطالة في الجزائر بين أوساط الشباب الذين لا يتجاوز سنهم 35 سنة. حيث تصدر الشباب الذين يتراوح عمرهم من 20 – 25 المرتبة الأولى بنسب تتراوح من 29 ٪ إلى 34 ٪ من إجمالي العاطلين، و يقدم الشكل الموالي تطور نسب البطالين في الجزائر حسب فئات العمر.

الشكل 1 : نسب البطالة في الجزائر حسب فئات العمر

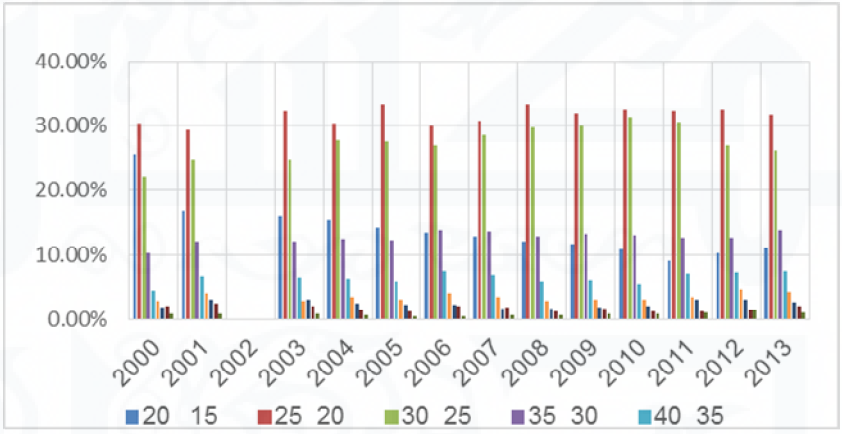

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الملحق(1)

و يرجع السبب في ذلك لكون هذه الفئة تظم الوافدين الجدد لسوق العمل و ذلك بعد إحالتهم من طرف المنظومة التعليمية و التي أصبحت مخرجاتها لا تتلاءم مع احتياجات سوق العمل سواء خريجي الجامعات أو التكوين المهني أو الشباب الذي أتم الخدمة الوطنية. و ما تجدر الإشارة إليه هو انه بطالة حملة الشهادات شهدت تطورا كبيرا خاصة في السنوات الأخيرة. كما يوضح الجدول الموالي:

جدول 1 : معدلات البطالة لدى حاملي الشهادات العليا

السنة	2001	2004	2008	2011	2012	2014
النسبة	9.19	11.39	19.79	23.1	15.2	16

Source:*worledbank.org*

و يرجع هذا إلى عدة أسباب نذكر منها :

- يعتبر خريجي الجامعات و المعاهد و مراكز التكوين المتقدمين لسوق العمل لأول مرة، و هم بدون تجربة أو خبرة ميدانية، إلا أن أغلبية المؤسسات الاقتصادية تعطي الأولوية لتوظيف الأفراد المؤهلين و ذوي خبرة مهنية. و هذا ما جعل البطالة تمس بالدرجة الأولى الشباب الذين يشكلون الجزء الأكبر من فئة السكان النشطين. ويبين الشكل الموالي تطور نسب البطالين بين الشباب حاملين الشهادات العليا :
- التقويم الخاطئ لمتطلبات السوق من الأيدي العاملة حيث أصبح الاعتماد في مخرجات التعليم على الجانب الكمي بدلا من الجانب النوعي. و بالعموم البطالة في الجزائر تمس بالدرجة الأولى مختلف فئات الشباب (20 – 25، 25 – 30، 30 – 35).

إن وجود البطالة في أي مجتمع يعتبر مشكلة و إذا كانت بين الشباب فالمشكلة أعظم و لا نبالغ إن قلنا أن بطالة الشباب كداء يصيب و يعرقل كل الجهود التنموية الاجتماعية منها و الاقتصادية.[24] لذلك انتشار البطالة

بين الشباب يعتبر من بين أهم نقاط ضعف السياسة المنتهجة، لأن هذه الفئة تعتبر طاقة اقتصادية وإنتاجية هائلة أذا أحسن استغلالها.

2. توزيع البطالين حسب المناطق الجغرافية:

يهدف هذا التصنيف لمعرفة أي مناطق الوطن تنتشر بها البطالة بشكل اكبر فهل هي تنشر بنسب أعلى في الريف أو الحصر و سنقسم القوة العاملة غير الشغيلة حسب المنطقة الجغرافية إلى مناطق حضر و أخرى ريفية.

الشكل 2: نسب البطالة في الجزائر حسب المنطقة الجغرافية

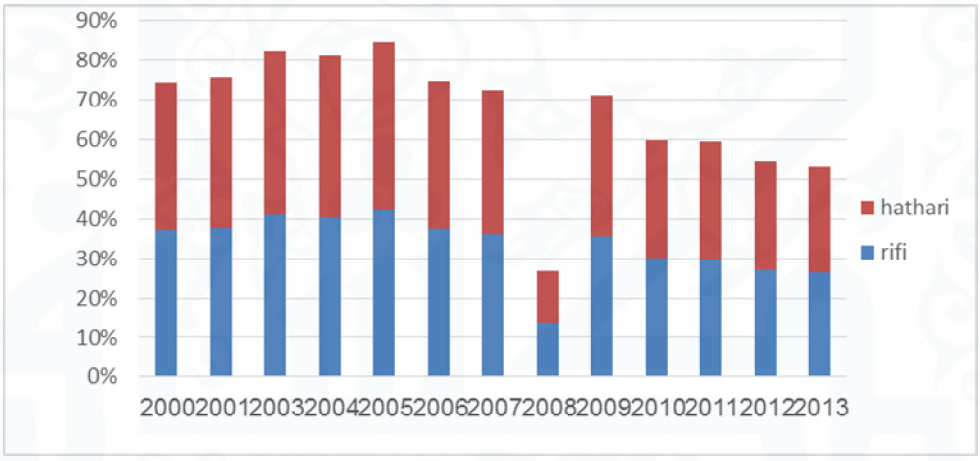

المصدر : من من إعداد الباحثين ارتكازا على: الديوان الوطني لإحصائيات، **حوصلة إحصائية من 1962- 2011، جوان 2013** .

من خلال شكل أعلاه يمكن ملاحظة الفوارق في أعداد و نسب البطالة بين سكان الحضر و الريف حيث تراوحت البطالة في المناطق الحضرية خلال فترة الدراسة بين 57 ٪ إلى 86 ٪ من إجمالي العاطلين مقابل نسب أقل في الريف تراوحت من 43 ٪ إلى 14 ٪ من إجمالي العاطلين.

ويمكن إرجاع ارتفاع البطالة في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية، إلى ارتفاع عدد السكان الحصر عن عدد سكان الريف فارتفاع عدد سكان منطقة ما ترتفع معها معدلات البطالة بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية في التسعينات و ما ترتب عنها من تسريح جماعي لعمال المؤسسات الكبيرة علما أن كل المنشآت الصناعية التي تم حلها أو خصخصتها تقع في المناطق الحضرية و لقد كان لهذه الإجراءات آثار بعيدة المدى على سوق العمل الجزائري. و هذا بالإضافة إلى ظاهرة النزوح الريفي قصد البحث عن وظائف أكثر تناسبا مع متطلبات بعض سكان الريف.

وحتى نتمكن من معرفة حدة البطالة في الوسطين نحسب نسبة البطالة كنسبة من قوة العمل الخاصة بكل وسط بدلا من نسبة البطالة من إجمالي قوة العمل المتعطلة في الوسطين معا.

الشكل 3: تطور نسبة البطالة تبعا لقوة العمل في كل وسط.

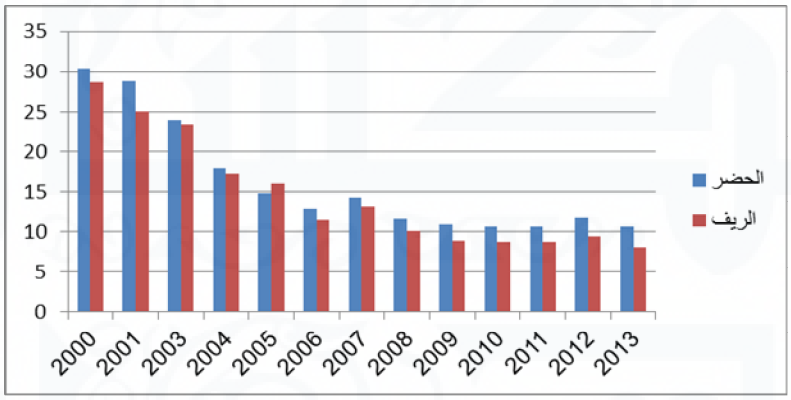

المصدر : من إعداد الباحثين ارتكازا على: الديوان الوطني لإحصائيات، **حوصلة إحصائية من 1962- 2011، جوان 2013** .

يبين الشكل أعلاه عدم وجود اختلاف أو تباعد كبير بين البطالة في الحضر و الريف حيث تراوحت البطالة في الحضر خلال فترة الدراسة من 30,49 ٪ إلى 10,64 ٪ من إجمالي القوة العاملة في الحضر بينما تراوحت من 28,71 ٪ إلى 8,08 ٪ من إجمالي القوة العاملة في الريف و هذا ما يبين تقارب نسب البطالة بين الحضر و الريف و هذا ما يجعلنا نستعجب من إصدار البنك الدولي وثيقة معنونة بـ " قرض من البنك الدولي لمكافحة الفقر في المناطق الريفية الجزائرية من خلال خلق فرص عمل" بتاريخ 23 افريل 2003. و كان مضمونها كما يلي :[25]

"وافق البنك الدولي اليوم على قرض بمبلغ 95 مليون دولار أمريكي لحكومة الجزائر، من اجل تهيئة فرص العمل في المناطق الجبلية الريفية التي سكانها من ذوي الدخل المنخفض في شمال غرب و شمال وسط الجزائر. و يسعى المشروع لرفع مستويات معيشة الفقراء في المناطق الريفية الجزائرية، و زيادة العمالة و دخل المزارعين. و أنه كشفت دراسة عن أن نسبة الفقر. و البطالة مرتفعة في المناطق الريفية الجزائرية عما هي في مناطق الجزائر الأخرى، و أنها استندت إلى بيانات عام 1995، من أن نسبة 70 ٪ من الفقراء الجزائريين يعيشون في مناطق ريفية. و أن هناك علاقة وثيقة بين الفقر و البطالة".

وفي وثيقة أخرى صدرت بتاريخ جوان 2003 بعنوان " خطة جديدة بشأن الجزائر للتركيز على محاربة الفقر ومساندة برنامج الإصلاحات" ورد فيها : أن الفقر الذي يعتبر ظاهرة سائدة في المناطق الريفية و وثيقة الصلة بالبطالة يؤدي إلى مفاقمة التحديات الإنمائية التي تواجهها الجزائر كما أن الافتقار إلى الفرص و التمكين من أسباب القوة و القدرة على الحصول على الخدمات الاجتماعية أدى إلى المزيد من تفاقم الفقر.[26]

3.توزيع البطالين حسب الجنس :

الشكل 4: توزيع البطالين حسب الجنس

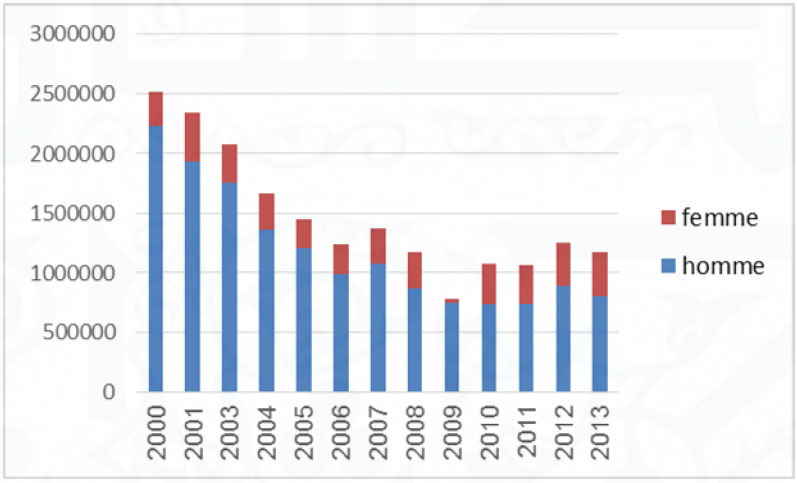

المصدر : من إعداد الباحثين ارتكازا على: الديوان الوطني لإحصائيات، **حوصلة إحصائية من 1962- 2011، جوان 2013** .

يوضح الشكل أعلاه تفشي البطالة في أوساط الذكور أكثر من الإناث حيث أن حصة الإناث من البطالة يتراوح بين السدس والربع تقريبا. و يرجع هذا الفرق الكبير من نسبتي البطالة لذكور و الإناث إلى اختلاف حجم قوة العمل بين الجنسين من جهة و حجم قوة العمل المشتغلة بين الجنسين من جهة أخرى.

و تجدر الإشارة أيضا إلى أن البطالة في صفوف الذكور تراجعت على العموم من 2225145 بطال سنة 2000 إلى 859000 بطال سنة 2014 أي انتقال البطالة بين الذكور من 88,62 ٪ إلى 70,75 ٪ من إجمالي البطالة. و في المقابل ارتفاع عدد البطالة بين الإناث حيث ارتفعت من 285718 بطالة سنة 2000 إلى 355000 بطالة سنة 2014 أي ارتفعت نسب البطالة عند النساء من 11,38 ٪ إلى 29,25 ٪ من إجمالي البطالة. و هذا يعني انخفاض نسب البطالة في صفوف الذكور على حساب نسب الإناث. و يرجع ذلك إلى الاختلاف الموجود بين الفئتين فيما يخص إعداد الفئة النشطة للجنسين. ضف إلى ذلك فإن استراتيجية إنشاء مؤسسات مصغرة، (صغيرة و متوسطة) شجعت العديد من الشباب حاملي بعض الشهادات المتعلقة بالحرف كالنجارة، الحدادة، البناء، الخزف... إلخ على فتح منشئات امتصت أعداد كبيرة من البطالين من جانب الذكور. و ما تجدر الإشارة إليه أيضا إلى أن نسبة بطالة الذكور و الإناث في الحضر اكبر منها في الريف.

وعموما فإن التعطل الذي يسود الريف بين الإناث و الذكور يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أقسام : [27]

- قسم متعطل تعطلا موسميا، نظرا لاعتماد الفلاحة الجزائرية على الأمطار المتساقطة مع قلة الاعتماد على السقي.

قسم متعطل تعطلا سافرا و كاملا (ظاهرا و بارزا)

- قسم متعطل تعطلا مقنعا ، كان من المفروض تشغيله خارج قطاع الزراعة

أما التعطل الذي يسود القوى العاملة في المدن يمكن تقسيمه إلى أقسام عدة أهمها : [28]

- قسم متعطل تعطلا سافرا و كاملا.
- قسم متعطل تعطلا مقنعا (خفيا).
- قسم متعطل تعطلا هيكليا.

ثالثا. تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر :

نحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي لها علاقة بالتشغيل في ظل التحولات الاقتصادية و السياسية التي شهدتها الجزائر منذ 1980 إلى غاية 2014 .

1. تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري :

لقد شهدت معدلات التضخم في الجزائر عدة مراحل كما هي موضحة في الشكل الموالي :

الشكل 5 : تطور معدلات التضخم في الجزائر

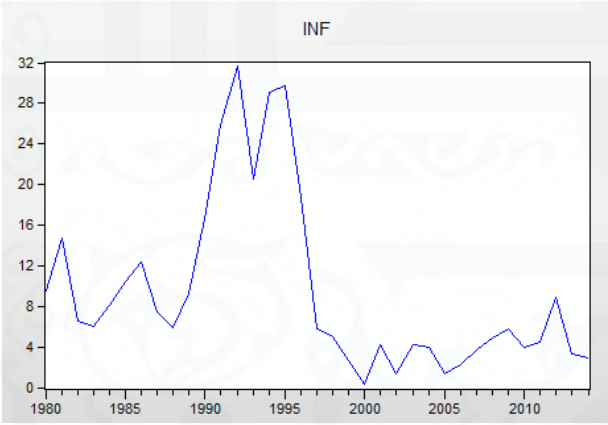

المصدر : من إعداد الباحثين ارتكازا على الملحق رقم (4)

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن معدل التضخم شهد ارتفاعا كبيرا منذ بداية التسعينيات حيث بلغ أقصاه سنة 1992 بـ 31.7 ٪ و يرجع السبب في ذلك إلى سياسة تحرير الأسعار المطبقة في ظل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي .و منذ أواخر التسعينات شهدت معدلات التضخم استقرار ملحوظا إلى غاية سنة 2011 ليعاود الارتفاع في سنة 2012 ليصل إلى 8.9 ٪ .

ويعود هذا الارتفاع حسب كثير من الخبراء إلى الزيادات الأخيرة في الأجور و التي تضغط في نفس الوقت على حجم التكاليف في العملية الإنتاجية من جهة و على الطلب على السلع و الخدمات من جهة أخرى . أيضا عرفت قيمة العملة الجزائرية في السنوات الأخيرة تراجعا أمام الدولار الأمريكي في محيط يشهد زيادة و ارتفاع في

أسعار المواد المستوردة و خاصة السلع ذات الاستهلاك الواسع، ممّا يرفع أسعارها بالدينار داخليا فينتج عنه زيادة في التضخم. و منه فإن التضخم لا يفسر فقط نقديا بل أيضا هو مرتبط بالدائرة الحقيقية للاقتصاد الجزائري[29]

2. تطور حجم الاستثمارات في الجزائر :

يعتبر الاستثمار من أهم أدوات السياسة المالية حيث يؤدي زيادة حجم الاستثمارات المنتجة إلى الوصول إلى مسار امثل للنمو و التنمية و الرفع من معدلات التشغيل و يوضح الشكل الموالي حجم الاستثمارات في الجزائر للفترة الممتدة 1980 إلى غاية 2014 :

الشكل 6: تطور حجم الاستثمارات في الجزائر

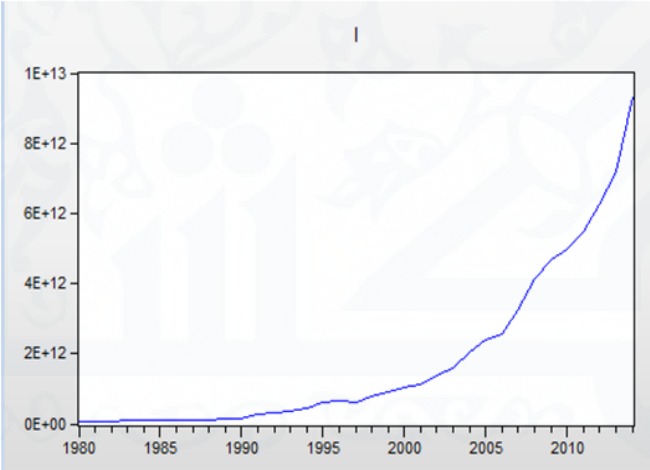

المصدر: من اعداد الباحثين ارتكازا على (*www. worledbank.org*)

من خلال الشكل أعلاه نجد أن الاستثمارات شهدت نموا محتشما طيلة عشرية الثمانينات رغم سعي الحكومة في ذلك الوقت إلى تقوية الاستثمارات في البنية التحتية لقطاعي الصناعة و الزراعة وهو ما انعكس إيجابا على سوق العمل آنذاك.

ومنذ بداية التسعينات دخلت الجزائر مرحلة انتقالية من الاقتصاد الموجه و الصناعات المصنعة نحو اقتصاد السوق حيث شهدت الاستثمارات نموا ملحوظا لكن بوتيرة متذبذبة نتيجة تطبيق سياسات الإصلاح و تذبذب أسعار البترول من جهة أخرى و لقد تركزت اغلب الاستثمارات في هذه المرحلة على مشاريع ثانوية حيث أغلب الأموال الموجهة للاستثمار استحوذ عليها قطاع المحروقات الذي يمتاز بكثافة رأس المال وكان هذا على حساب المشاريع القاعدية أو الإنتاجية .

أما خلال العشرية الأخيرة شهدت الاستثمارات نموا سريعا و يرجع ذلك للوفرة المالية لهذه الفترة بسبب تحسن أسعار البترول في السوق العالمية و هذا ما حفز الحكومة على تبني برامج الإنعاش الاقتصادي.

3. اتجاهات أسعار البترول :

يرتكز الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات بصفة أساسية حيث يستحوذ هذا الأخير على 98 ٪ من إجمالي الصادرات ويكشف لنا هذا الاعتماد الشبه الكلي على عائدات المحروقات في تبادلها التجاري مع البلدان الأجنبية و يوضح الشكل الموالي أسعار البترول للفترة 1980 إلى غاية 2014.

الشكل 7: تطور أسعار البترول

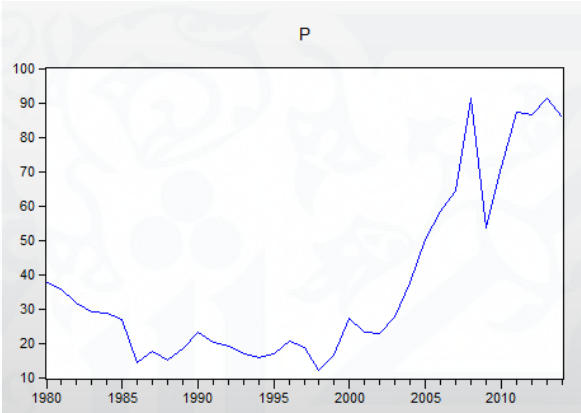

المصدر: من اعداد الباحثين ارتكازا على (*www. worledbank.org*)

من خلال الشكل السابق يتضح لنا مدى تذبذب أسعار البترول طيلة فترة الدراسة فلقد هوى السعر من 37$ سنة 1980 إلى 14$ سنة 1986 و قد صاحب هذا الانخفاض تراجع صرف الدولار أمام العملات الرئيسية لهذا كانت الأزمة مزدوجة على الاقتصاد الجزائري آنذاك [30]. ليشهد بعد ذلك ارتفاعا طفيفا سنة 1990 بـ 23 $ ويعاود الانخفاض ليصل إلى 12$ سنة 1998 .

أما في السنوات الأخيرة عرفت أسعار البترول تحسنا ملحوظا و هذا ما انعكس إيجابا على الميزانية العامة لدولة مما شجع الحكومة على استخدام هذه الأموال لتنشيط الاقتصاد الوطني و دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

4. تطور سعر الصرف:

تعد سياسة الصرف من ضمن السياسات المعتمدة التي تلجأ إليها السلطات النقدية من اجل إدارة الاقتصاد الوطني ودعم النمو و الحد من اختلال توازنه كما يعتبر سعر الصرف من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و تنص النظرية الاقتصادية على وجود علاقة طردية بينهما أي أن انخفاض قيمة العملة الوطنية سيؤدي إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويوضح الشكل الموالي تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1980 إلى غاية 2014.

الشكل 8: تطور أسعار الصرف في الجزائر

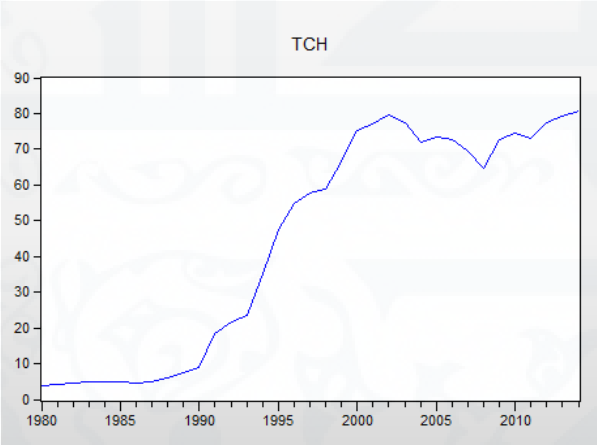

المصدر: من اعداد الباحثين ارتكازا على (*www. worledbank.org*)

يتضح من خلال الشكل أعلاه استقرار سعر الصرف طيلة عشرية الثمانينات ويرجع السبب في ذلك : [31]

- إلى أن الاقتصاد الوطني آنذاك كان اقتصاد مخطط وبالتالي سعر الصرف تحدده السلطات وليس عوامل العرض و الطلب
- استراتيجية التصنيع التي اعتمدتها الجزائر كانت تهدف إلى إبقاء قيمة الدينار مرتفعة لكي تسمح لقطاع التصنيع أن تكون إيراداته أقل تكلفة .

ومنذ بداية التسعينات شهد سعر الصرف ارتفاعا ملحوظا بسبب تقليص الرقابة على الصرف و عدم كفاية احتياطات الصرف لدعم قيمة الدينار بسبب تذبذب أسعار البترول و ارتفاع المديونية الخارجية .

وما يمكن استخلاصه أن سعر صرف الدينار وسياسته مرّ بمرحلتين أساسيتين: [32]

مرحلة أولى : تميزت برقابة آلية للصرف تتحدد فيها قيمة الدينار إداريا، وكذلك توزيع العملات لأجنبية على المتعاملين الاقتصاديين، مما أعطى عملة مقيمة بأكثر من قيمتها الحقيقية وبعيدة عن الواقع الاقتصادي.

مرحلة ثانية: اتسمت بقابلية للتحويل محدودة كنتيجة للمرونة في تحديد سعر صرف الدينار، الذي تميز بعدم الاستقرار و عرف تخفيضات كبيرة. أهمها تم في سنتي 1991 و 1994 في إطار سياسة التعديل الهيكلي. وقد كانت ضرورية في تلك الظروف لتحسين الاقتصاد الجزائري عامة و القطاع الخارجي بصفة خاصة

رابعا. الدراسة التطبيقية:

سنقوم من خلال هذه الدراسة التطبيقية باختبار أهم فرضيات الدراسة و التحقق من مدى مطابقتها مع واقع الاقتصاد الجزائري. و هذا من خلال محاولة بناء نموذج قياسي لمعدلات البطالة مستعينين بالتحليل الفكر الاقتصادي و واقع الاقتصاد الجزائري لتحديد متغيرات النموذج .و يعتبر تحديد متغيرات الدراسة أهم مرحلة في

بناء أي النموذج قياسي لان الاختيار الأمثل للمتغيرات يعطينا نموذجا جيد و يضمن لنا ذلك تطابق نتائجه مع الواقع الاقتصادي.

و بالرجوع لتفسير الفكر الاقتصادي بالنظر للواقع الاقتصادي الجزائري للبطالة ارتأينا إدراج المتغيرات التالية كمتغيرات مستقلة:

- الاستثمارات (انطلاقا من التحليل الكينزي يعتبر ارتفاع معدلات البطالة سببه الرئيسي انخفاض مستويات الاستثمار)
- سعر الصرف الحقيقي نظرا لدور الهام الذي يلعبه في جذب الاستثمار الأجنبي
- معدلات التضخم (انطلاقا من تحليل فليبس للعلاقة بين معدلات التضخم و البطالة).
- نعلم أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على عوائد البترول بالدرجة الأولى قمنا بإدراج أسعار البترول.

وبعد تحديد متغيرات الدراسة نقوم بتقدير معادلة خط الانحدار لمعدل البطالة كما يلي :

$$Tc = c(1) + c(2) * \mathrm{I} + c(3) * \mathrm{p} + c(4) * \mathrm{Inf} + c(5) * \mathrm{Tch}$$

حيث: Tc: معدل البطالة؛ I :الاستثمار؛ p : أسعار البترول؛ inf: التضخم ؛ Tch: سعر الصرف الحقيقي.

ومن أجل تصحيح عدم التجانس بين المتغيرات أدخلنا اللوغاريتم على كل متغيرات الدراسة لتصبح المعادلة كما يلي:

$$LTc = c(1) + c(2) * \mathrm{LI} + c(3) * \mathrm{Lp} + c(4) * \mathrm{LInf} + c(5) * \mathrm{LTch}$$

2.تقدير النموذج الخطي المتعدد:

و بالاستعانة ببرنامج Eviews8 تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول الموالي.

الجدول 1: تقدير النموذج

Dependent Variable: LTC
Method: Least Squares
Date: 04/28/16 Time: 17:15
Sample: 1980 2014
Included observations: 35

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12.00116	2.028301	5.913935	0.0000
LI	0.370091	0.099504	3.718012	0.0008
LP	-0.278478	0.108719	-2.561858	0.0173
LINF	-0.019094	0.033356	-0.572234	0.5714
LTCH	0.584086	0.100229	5.212379	0.0000

R-squared	0.862862	Mean dependentvar	2.819033
Adjusted R-squared	0.844577	S.D. dependentvar	0.409882
S.E. of regression	0.161894	Akaike info criterion	-0.676990
Sum squared resid	0.760383	Schwarz criterion	-0.453998
Log likelihood	16.82868	Hannan-Quinn criter.	-0.599190
F-statistic	47.18962	Durbin-Watson stat	1.303850
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews8

1.2 التحليل الإحصائي لنموذج المقدر :

يعتبر النموذج ككل مقبول إحصائيا لأن $F_c > F_t$ عند مستوى معنوية 5٪، كما أن للنموذج قدرة تفسيرية عالية حيث بلغ معامل التحديد 0.8445 أي أن معدل البطالة يفسر بنسبة 84.45% بواسطة المغيرات المستقلة ونسبة 15.55 ٪ تفسر بواسطة متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.

تعتبر المعلمات المقدرة في النموذج معنوية عند مستوى 5٪ لان $t_c > t_T$ ، باستثناء معلمة التضخم فهي غير معنوية.

اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء: من خلال إجراء اختبار داربين واتسون نجد أن هناك حالة شك في وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء لان قيمة Dw تقع بين d_L و d_U.لهذا قمنا بتقدير معامل الارتباط الذاتي للأخطاء p كما هو موضح في الشكل أدناه:

الجدول 3: تقدير معامل الارتباط الذاتي بين الاخطاء

Dependent Variable: –
Method: Least Squares
Date: 04/28/16 Time: 16:58
Sample (adjusted): 1981 2014
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob.
R(-1)	0.348328	0.164691	2.115174	0.0427
R-squared	0.117561	Mean dependent var		0.000759
Adjusted R-squared	0.117561	S.D. dependent var		0.154907
S.E. of regression	0.144672	Akaike info criterion		-0.999725
Sum squared resid	0.690850	Schwarz criterion		0.954932
Log likelihood	17.99522	Hannan-Quinn criter.		-0.984116
Durbin-Watson stat	1.848485			

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews8

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن معامل الارتباط الذاتي بين الأخطاء له معنوية إحصائية لان $t_c > t_T$ ويؤكد لنا هذا وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء. ويضعف هذا من مقدرة هذا النموذج على تفسير العلاقة الاقتصادية بين معدل البطالة والمتغيرات المفسرة، لأنه من بين الفرضيات الأساسية لهذه النماذج هي أن سلسلة الأخطاء تتبع توزيع طبيعي أي أن الارتباط الخطي بين الأخطاء معدوم وهذا ما يتنافى ويتناقض مع نتائج التقدير،[33] وعلى هذا الأساس سوف نلجأ إلى طريقة ثانية من طرق النمذجة القياسية هي أكثر فعالية في التعامل مع مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء وذلك بغية إعطاء قراءة إحصائية صحيحة لطبيعة العلاقة الاقتصادية بين معدل البطالة و باقي متغيرات النموذج.

3.تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي var :

1.3 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

للحكم على استقرارية السلاسل نعتمد على اختبار فليبس و بيرون بدرجة تأخير $l = 4\left(\frac{35}{100}\right)^{\frac{2}{9}} \approx 3$

الجدول 4: نتائج استقرارية السلاسل الزمنية

		LTc	LI	Linf	Lp	LTch	القيم الحرجة
السلسلة الأصلية	(1)	-0.339	586.	-1.16	0.58	1.52	-1.951
	(2)	-1.18	0.49	-2,41	-0.44	-1.47	-2.951
	(3)	-1.26	-2.48	-2.98	-1.96	-0.68	-3.54
سلسلة الفروق الأولى	(1)	-5.02	-1.82	-8.35	-6.23	-3.06	-1.95
	(2)	-4.95	-4	-8.27	-6.23	-3.7	-2.95
	(3)	-5.13	-4.01	-8.13	-6.99	-3.91	-3.55
سلسلة الفروق الثانية	(1)	-	-7.75	-	-	-	-1.95
	(2)	-	-7.6	-	-	-	-2.95
	(3)	-	-7.43	-	-	-	-3.55
القرار		LTc(I)	LI(II)	Linf(I)	Lp(I)	LTch(I)	عند 5٪

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews8

من خلال الجدول أعلاه نجد أن كل من سلسلة LTc, LTch, Linf, Lp مستقرة من الدرجة الأولى وسلسلة LI مستقرة من الدرجة الثانية .

2.3 تقدير النموذج:

سنعتمد لتقدير شعاع الانحدار الذاتي var لمعدل البطالة طريقة المربعات الصغرى و هذا لكونها الطريقة الأحسن و الأسهل لتقدير.

1.2.3 تحديد درجات التأخير في النموذج VAR :

قبل تقدير معادلة نموذج أشعة الارتباط الذاتي Var ينبغي تحديد عدد درجات التأخر لهذا النموذج ويتم ذلك بالاعتماد على معياري Akaike وSchwarz حيث تحدد درجة التأخر P التي تحقق اقل قيمة للمعياريين السابقين، وتعرض النتائج في الجدول الموالي:

الجدول 5: تحديد درجات التأخر في نموذج var

درجة التأخير	1	2	3
Akaike	-1.844	1.30-	-1.45
Schwarz	-0.497	1.18	2.2

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews8

من خلال الجدول نجد أن اصغر قيمة لمعيار Aic و Sc تقابل درجة التأخير الأولى أي P= 1

2.2.3 تقدير أشعة الانحدار الذاتي Var:

بعد تحديد درجة التأخر نقوم بتقدير نموذج أشعة الانحدار الذاتي Var(1) .

◆ شعاع معدل البطالة :

$$LTc = 3.29 + 0.45 * LTc(-1) - 0.03 * LI(-1) - 0.34 * Lp(-1) + 0.02 * Linf(-1) + 0.11 * LTch(-1)$$

(0.16) (2.78) (-0.31) (-3.3) (0.78) (0.79)

$$n = 35 R^2 = 0.8973$$

$$F = 48.9285 \bar{R}^2 = 0.8789$$

◆ تشخيص شعاع معدل البطالة :

من خلال ما سبق يُمكننا إثارة مجموعة من الملاحظات والتفسيرات:

◆ يمكن القول أن النموذج ككل له معنوية إحصائية $F_c > F_t$ أي يوجد على الأقل معامل يختلف معنويا عن الصفر.

◆ كما أن للنموذج قدرة تفسيرية جيدة حيث بلغ معامل التحديد0.8973 ويدل هذا على أن معدل البطالة مفسر بقيمه السابقة وقيم باقي المتغيرات بنسبة 89.73 %.

◆ عدم معنوية بعض المعاملات المقدرة و الثابت C عند مستوى معنوية 5%.

◆ منطقية إشارة الحد الثابت، لأنه حتى ولو انعدمت جميع المتغيرات المدرجة في الشعاع فإن معدل البطالة لن ينعدم لان هذا الأخير هناك عدة عوامل أخرى تؤثر فيه و غير مدرجة في النموذج.

◆ العلاقة بين معدل البطالة الحالي و قيمه السابقة مبطئة بدرجة تأخير واحدة طردي أي أن ارتفاع معدل البطالة في السنة السابقة يوحي لنا باستمرار ارتفاعها في السنة الحالية أيضا و يظهر هذا عجز السلطات في التحكم السريع لمعدلات البطالة وهذا بسبب عدم فعالية و جدوى السياسات المنتهجة.

◆ العلاقة بين معدل البطالة و حجم الاستثمار مبطئ بدرجة تأخير واحدة علاقة عكسية و يبين هذا أن زيادة حجم الاستثمارات تؤدي إلى تقليص معدل البطالة و لكن بالنظر إلى معامل الاستثمار نجده صغير جدا أي أن تأثيره سيكون ضعيف جدا .

◆ منطقية العلاقة العكسية التي تربط بين أسعار البترول المبطئ بدرجة تأخير واحدة و معدل البطالة لان الاقتصاد الجزائري يعتبر اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على عائدات المحروقات ولهذا كلما زادت أسعار البترول ينتج عنه رخاء و وفرة مالية ما ينعكس إيجابا على سوق العمل من خلا إنشاء مشاريع جديدة من شانها امتصاص جزء من العاطلين

◆ العلاقة بين معدل التضخم مبطئ بدرجة تأخير واحدة و معدل التضخم طردية و هذا عكس ما تنص عليه علاقة فليبس.

◆ العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي مبطئ بدرجة تأخير واحدة و معدل البطالة علاقة طردية.

3.3 ديناميكية نماذج Var :

تساعدنا دراسة ديناميكية نموذج Var على تحليل آثار السياسة الاقتصادية من خلال تحليل الصدمات العشوائية وتحليل تباين الخطأ.

1.3.3 تحليل الصدمات العشوائية:

يسمح التحليل للصدمات العشوائية بقياس الأثر المفاجئ في ظاهرة معينة على باقي المتغيرات، وهذا من خلال تطبيق لصدمة على معدل البطالة في الفترة الأولى بمقدار انحراف معياري مساوي إلى 0.143 نلاحظ أن المتغيرات الأخرى بقيت على حالها وهذا في نفس الفترة، ولكن وهناك تغير في الفترة الموالية .

أما بالنسبة للصدمة المطبقة على الاستثمار حيث قدرت قيمتها بـ 0. 114 في بداية الفترة وقد كانت استجابة لهذه الصدمة منذ بداية الفترة بالنسبة لمعدل البطالة بـ 0.00015 ثم تزداد قوة بمرور الزمن، (باقي الصدمات موضحة في الملحق)

من خلال تحليل الصدمات نلاحظ أن متغيرات النموذج تجيب وتستجيب لمختلف الصدمات المطبقة على مختلف هذه المتغيرات، وبهذا نستطيع القول أن أي تغير أو تذبذب في قيم معدل البطالة فانه يؤثر حتما على مختلف المتغيرات الأخرى . كذلك بالنسبة لأثر الصدمات على متغيرات الدراسة وأثرها على معدل البطالة.

ومن ما سبق نلاحظ جملة التداخلات بين المتغيرات وكذا تأثير والتأثر بمختلف الصدمات التي تطبق على النموذج وهذا ما يعطيها نظرة على العلاقات الموجودة بين المتغيرات ومدى تداخلها وهذا ما يميز نماذج Var عن غيرها.

2.3.3 دراسة تحليل التباين:

يقصد بتحليل التباين مدى مساهمة كل متغير في تباين خطأ التنبؤ. والنتائج الخاصة بتحليل التباين تظهر من خلال الجدول الموجود في الملحق ومن خلاله نلاحظ ما يلي :

نلاحظ أن LTc تتسبب بـ78.64% في تباين الخطأ لتنبئها و ب 0.09% في تباين خطا المتغيرة LI في حين أن هذه الأخيرة تتسبب بـ4.65 % في تباين خطأ (LTc) ومنه نستنتج أن أي صدمة تحدث على الاستثمار يكون لها اثر أكبر على مستويات معدل البطالة وذلك من اثر صدمة في معدل البطالة على الاستثمار.

كما أن LTc تتسبب بـ20.16 % في تباين الخطأ لـ Lp وهذا الأخير بدوره يتسبب بـ 4.18 %في تباين الخطأ لـ LTc كما أن LTc تتسبب بـ 0.8 % في تباين الخطأ لـ Linf وهذا الأخير بدوره يتسبب بـ 0.81% في تباين الخطأ كما نجد أيضا أن LTc تتسبب بـ : 0.28% في تباين الخطأ للمتغير LTch في حين أن هذه الأخيرة تتسبب

بـ 5.19% في تباين الخطأ لـ:LTc . ومنه نقول أن تباين الخطأ في سعر الصرف الحقيقي يكون له الأثر الأكبر على تباين معدل البطالة في حين أن هذه الأخيرة أثرها ضعيف على تباين الخطأ في سعر الصرف الحقيقي.

وفي الأخير نلخص أن جميع التغيرات المفسرة لها أثر على معدل البطالة عند حدوث الصدمات إلا أن هذا الأثر يبقى متفاوت من متغير لأخر. ومنه نستنتج مدى اثر الصدمات على أحداث تغيير في معدل البطالة الناتجة عن التغيرات المفسرة.

خلاصة:

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تتميز الأفكار الاقتصادية المعروضة و المفسرة للبطالة بتفسيراتها المحدودة بالظرف والزمان والمكان والظاهرة في حد ذاتها وليست تفسيرات شاملة صالحة لكل زمان ومكان ولا تطبعها الاستمرارية ولا الشمولية ويرجع ذلك إلى الديناميكية المتسرعة والتغيرات العشوائية التي تحدث في سوق العمل باستمرار، كما أن هذه النظريات لا تعتبر العامل الديموغرافي كأحد أسباب انتشار البطالة.
- تفاوت معدلات البطالة بين مختلف الفئات العمرية للقوى العاملة حيث نجد نسبتها الأكبر عند الشباب الذين لم يتجاوزا الثلاثين سنة ويرجع السبب في ذلك كون المجتمع الجزائري يتميز ببنية تركيبية فتية للسكان ،وهذا لأن أعداد السكان في الفئة العمرية[15 – 59] مرتفعة مقارنة مع فئتي الاعالة [0 – 14] و[60 – فاكثر]وهذا ما ادى الى زيادة كبيرة في عرض العمل لفئة الشباب التي تضم خريجي المؤسسات التعليمية و المتقدمين لسوق العمل لأول مرة، و هم بدون تجربة أو خبرة ميدانية و هذا ما جعل البطالة تمس بالدرجة الأولى الشباب الذين يشكلون الجزء الأكبر من فئة السكان النشطين.
- من خلال النموذج المقدر نستنتج أن الاستثمار لم يعمل على تخفيض معدلات البطالة بالصورة المتوقعة كما ذكر كينز (لان معامل الاستثمار كان ضعيف جدا و غير معنوي) من خلال تطوير الاقتصاد الوطني و تحريك الإنتاجية حيث أن اغلب المناصب التي خلقت كانت تتميز بأنها مؤقت و في قطاعات غير إنتاجية وذلك لعدم مرونة القطاع الصناعي باعتباره غير كفئ و عدم مرونة أهم القطاعات المنتجة و كثيفة اليد العاملة و هذا ما يكشف المشاكل الهيكلية التي عششت في الاقتصاد. بالإضافة إلى غياب الرشادة في تسيير هذه الاستثمارات ويرجع السبب في ذلك ضعف الدراسات التقنية وسوء اختيار الأفراد المكلفين، هذا بالإضافة إلى غياب رقابة فعالة اتجاه المسئولين على الإدارة المالية العليا وهذا ما أدى إلى تفشي الفساد، السرقة والرشوة داخل غرف الإدارة العمومية.

الملاحق:

الملحق (1): نتائج تقدير نموذج VAR(1)

Vector Autoregression Estimates
Date: 04/29/16 Time: 23:12
Sample (adjusted): 1981 2014
Included observations: 34 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	LTC	LI	LP	LINF	LTCH
LTC(-1)	0.466239 (0.16347) [2.70479]	0.308033 (0.13093) [2.35284]	0.065740 (0.26291) [0.25007]	0.321605 (0.84712) [0.37964]	0.412131 (0.14348) [2.89378]
LI(-1)	-0.039427 (0.11519) [-0.31848]	1.108284 (0.09205) [12.0392]	0.355141 (0.18527) [1.91729]	-0.170006 (0.59694) [-0.28580]	0.210077 (0.10109) [2.13750]
LP(-1)	-0.347935 (0.10832) [-3.20948]	0.080387 (0.08653) [0.92892]	0.888915 (0.17420) [5.10062]	0.463184 (0.56129) [0.82529]	-0.002741 (0.09505) [-0.02884]
LINF(-1)	0.023378 (0.02850) [0.70440]	0.016742 (0.02331) [0.70900]	-0.048620 (0.04798) [-1.01442]	0.597448 (0.15443) [3.86972]	0.058278 (0.02910) [2.22043]
LTCH(-1)	0.112560 (0.14108) [0.79784]	-0.148697 (0.11274) [-1.31755]	-0.327357 (0.22890) [-1.44273]	-0.097075 (0.73109) [-0.13401]	0.693903 (0.12381) [5.60478]
C	3.284606 (2.83758) [1.16106]	-3.497827 (2.26746) [-1.54280]	-7.532602 (4.56269) [-1.65061]	3.217325 (14.7044) [0.21880]	-0.044385 (2.49012) [-0.02735]
R-squared	0.897301	0.992498	0.885443	0.514884	0.980102
Adj. R-squared	0.876992	0.991694	0.869194	0.428269	0.978334
Sum sq. resids	0.574792	0.367034	1.488774	15.45514	0.442644
S.E. equation	0.143277	0.114482	0.230432	0.742166	0.125733
F-statistic	44.16260	1238.252	54.71423	5.943022	559.1070
Log likelihood	21.11790	28.74334	4.881871	-34.81575	37.23602
Akaike AIC	-0.889283	-1.337644	0.051095	2.401105	-1.160591
Schwarz SC	-0.619931	-1.068293	0.320424	2.670462	-0.891173
Mean dependent	2.838884	27.26786	3.419095	1.636868	9.388414
S.D. dependent	0.411829	1.071727	0.629880	0.981918	1.164104

المصدر : مخرجات البرنامج Eviews8

الملحق 2: جداول ومنحنيات الصدمات العشوائية وتحليل التباين

Response of LTC:

Period	LTC	LI	LP	LINF	LTCH
1	0.143277	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.086455	0.005942	-0.004738	0.016932	0.009987
3	0.059334	0.007524	0.003560	0.034849	0.021852
4	0.047643	0.005118	-0.001317	0.045033	0.026517
5	0.042165	0.003038	-0.007881	0.050696	0.033217

Response of LI:

Period	LTC	LI	LP	LINF	LTCH
1	0.000152	0.114482	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.036941	0.119354	0.018059	0.009881	-0.013180
3	0.038602	0.122858	0.009582	0.012977	0.022205
4	0.060272	0.125584	-0.002305	0.014775	-0.029366
5	0.062637	0.127640	-0.010921	0.016432	-0.032575

Response of LP:

Period	LTC	LI	LP	LINF	LTCH
1	-0.040119	0.012265	0.225010	0.000000	0.000000
2	-0.030908	0.011930	0.144483	-0.026130	-0.029046
3	-0.029707	0.014663	0.096412	-0.051313	-0.041008
4	-0.029138	0.019250	0.068798	-0.055327	-0.044593
5	-0.028469	0.024269	0.055414	-0.054343	-0.044847

Response of LINF:

Period	LTC	LI	LP	LINF	LTCH
1	0.054820	0.218548	0.204886	0.677139	0.000000
2	0.054191	0.108521	-0.018821	0.403845	-0.008593
3	0.031766	0.042356	0.027475	0.223080	-0.018929
4	0.005668	0.003589	0.033171	0.113103	-0.023162
5	-0.016675	-0.018547	0.032032	0.047771	-0.029807

Response of LTCH:

Period	LTC	LI	LP	LINF	LTCH
1	0.028665	0.082384	-0.015320	0.009798	0.088730
2	0.022722	0.094595	-0.023187	0.046251	0.061570
3	0.104516	0.100139	-0.048871	0.064884	0.043595
4	0.110668	0.101619	-0.069344	0.075804	0.033298
5	0.109863	0.100339	-0.080899	0.081174	0.027786

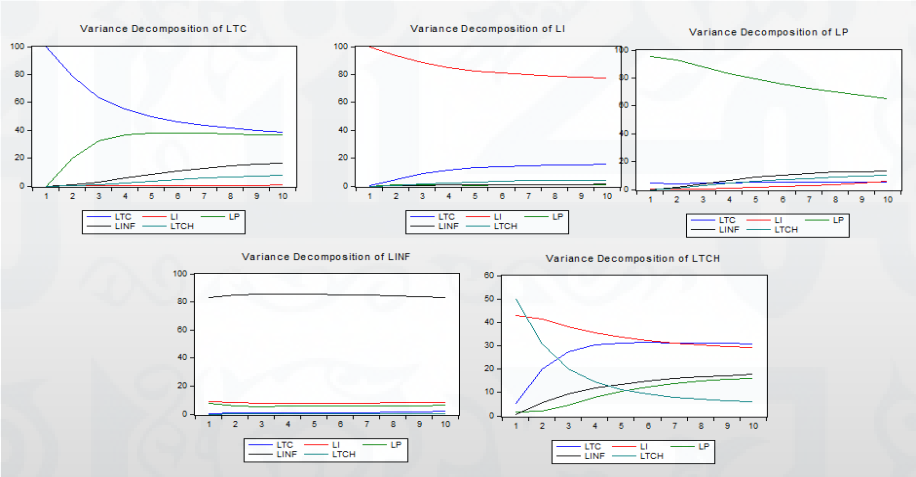

المصدر : مخرجات البرنامج Eviews8

المراجع و الاحالات:

1 . هيثم الزغبي، **أسس ومبادئ الاقتصاد**، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع عمان، الاردن، الطبعة الأولى 2000، ص 145

2 . ب.برينية وا.سيمون. ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، **أصول الاقتصاد الكلي**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، طبعة 1989، ص311.

3. L office national des statistique, l emploi et le chômage ,données statistiques , n 226 éditions ONS ALGERIE,1995,p 8

4. هيثم الزغبي، مرجع سبق ذكره، ص145.

5. رمزي زكي:**الاقتصاد السياسي للبطالة**، (دار النشر مطابع الرسالة، الكويت)، ص 194.

6.حسين عمر، **موسوعة الفكر الاقتصادي**، دار الكتاب الحديث للنشر، الجزء 2، ص 858.

8. حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص 859

9. دانيال ارنولد ترجمة عبد الأمير شمس الدين تحليل الأزمات الاقتصادية للامس و اليوم ،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، ص 225.

10. احمد رمضان، عفاف عبد العزيز عايد. إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية لنشر، طبعة 2004، ص 259

11.هيثم الزغبي، مرجع سبق ذكره ،ص 147

12.احمد فوزي أبو السعود ،**مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر ،الاسكندرية نمصر طبعة 2004، ص 221.

13.احمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية للنشر ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، طبعة 2002، ص 301.

14.هيثم الزغبي، مرجع سبق ذكره، ص 148.

15. خالد واصف الوزاني و احمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق** ،دار وائل للنشر عمان الأردن، الطبعة الثالثة 2000، ص 264

16. احمد فوزي أبو السعود ، مرجع سبق ذكره، ص222.

17. احمد رمضان نعمة الله وعفاف عبد العزيز عايد وإيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 262.

18. فلة عاشور: **آثار برامج الإصلاح المالي لصندوق النقد الدولي على سوق العمل**.، مذكرة تخرج لشهادة الماجستير، غير منشورة، تخصص نقود وبنوك دفعة 2003،ص21.

19.هيثم الزغبي، مرجع سبق ذكره، ص148.

20. احمد فوزي أبو السعود : مرجع سبق ذكره، ص223.

21. خالد واصف الوزاني واحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 270.

22. هيثم الزغبي، مرجع سبق ذكره، ص 148.

23. خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 271.

24. لحسن دردوري و بن عامر نبيل، **تشخيص لقوة العمل في الاقتصاد الجزائري**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة لمسيلة - الجزائر 15- 16 نوفمبر 2011،ص9.

*25 . Banque d'Algérie rapport 2005, **EVOLUTION Economique et MONETAIRE EN ALGERIE**, 16 Avril 2005 p 51*

*26.Ministère de l'enseignement Supérieur et de la recherche Scientifique , **Quelques AGREGATS SUR L'ENSENIGNEMENT SUPERIEUR ET LA RECHERCHE SCIENTEFIQUE** , Février 2006*

27. محمد حسن بهلول، **القطاع التقليدي في الزراعة الجزائرية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 283.

28 .نفس المرجع والصفحة.

29. عبد الخالق التوهامي، مخاطر التضخم في الجزائر، مجلة الاقتصاديات، ، 2013-04-25 الرباط، المملكة المغربية

30.Abdelatif ben achanhou "La fabrication de l'Algérie "Alpha design ,p59

31. بن قدور علي "دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر "اطروحة دكتوراه في علوم التسيير جامعة تلمسان الجزائر، ص 136.

32. الزهرة بن بريكة دراسة اقتصادية وقياسية لاهم محددات سعر الصرف - دراسة حالة الجزائر 1992/ 2006

33. أحمد زكان، رابح بلعباس، **العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة– دراسة قياسية لحالة الجزائر –(1973 – 2008)**، مداخلة في الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة جامعة المسيلة، يومي15- 16 نوفمبر 2011، ص9.

دور القرض الحسن في تحقيق الأمن الغذائي

ـ دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني ـ

أ. علي بلموشي
جامعة الشهيد حمه لخضر،الوادي/ الجزائر
belamouchi81@gmail.com

The conditions of risk management in health facilities

-Case study of public institutions nearby care of Algéria/EPSP-

Ali Bellamouchi

University of Echahid Hamma Lakhdar / Eloued – Algeria

Received:15 Jan 2016 *Accepted: 13 May 2016* *Published: 30 June 2016*

ملخص:

يطرح هذا المقال أحد الحلول الشرعية التي تساهم في التخفيف من إشكالية الأمن الغذائي، حيث دارت محاوره حول مدى مساهمة صيغة التمويل بالقرض الحسن في تحقيق الأمن الغذائي، وتم التطرق فيه إلى الجانب النظري للأمن الغذائي والتمويل الإسلامي، بينما كان الجانب الثاني حول آلية القرض الحسن، من بيان مفهومه، وأهميته، ومكانته، والفرق بينه وبين القروض في البنوك التقليدية، ودوره في تحقيق الأمن الغذائي، وكان الجانب العملي عبارة عن دراسة واقع التمويل بالقرض الحسن في البنك الإسلامي الأردني، وذلك من ناحية دراسة صندوق المتعلق بالقرض الحسن، ومصادر أمواله، واستخدامات هذه الأموال أي نوع القروض، والقطاعات التي تم تمويلها بالقرض الحسن، وحجم القروض الحسنة التي يقدمها البنك ضمن مجموع التمويلات، وكللت الدراسة بعدة نتائج، وصعوبات توجه التمويل بالقرض الحسن.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، القرض الحسن، التمويل الإسلامي، البنك الإسلامي الأردني.

رموز jel: Q18

Abstract:

This article raises a one of the legitimate solutions that contribute to alleviating the problem of food security, which focused on the funding formula by «The Good loan» in achieving food security. we addressed the theoretical aspect of food security and Islamic finance, while the second side on «Al Qard Al Hasan» mechanism, from the statement of his concept, and its importance, and the difference between him and the loans in the conventional banks. Its role in achieving food security, and it was the practical side is studying the reality of funding the Good loan in Jordan Islamic Bank, in terms of study Fund on Al Qard Al Hasan, sources of funds, and uses this money any loan type, the sectors that have been funded The Good loan, the volume of interest-free loans provided by the Bank within the total funds, the study culminated in several results, and the Difficulties that facing the financing by The Good loan.

Key words: *food security, The Good loan, Islamic finance, Jordan Islamic Bank.*

(JEL) Classification : Q18.

تمهيـد:

يعد الغذاء من المحاور الأساسية المتواجدة على مستوى الأفراد أو المجتمعات عموما على حد سواء، لكونه مادة استراتيجية وضرورية لا تقل وظيفتها باختلاف الزمان والمكان، واعتباره في الوقت الحاضر وسيلة من وسائل الهيمنة من قبل الدول المنتجة على حساب الدول المستوردة، لذلك تسعى جميع الدول في البحث عن آليات وتطبيق سياسات لتحقيق الأمن الغذائي، وتختلف هذه الآليات والسياسات من منظور إلى آخر، ففي الاقتصاد الإسلامي؛ هناك عدة آليات لتحقيقه، وبين هذه الآليات صيغ التمويل الإسلامي المقدمة من طرف البنوك الإسلامية، ومن الصيغ المطبقة في هذه الأخيرة، صيغة التمويل بالقرض الحسن، ومن هنا نطرح الإشكال الآتي:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم التمويل بالقرض الحسن في تحقيق الأمن الغذائي؟

أولا. الإطار النظري (الأمن الغذائي، التمويل الإسلامي):

1. الأمن الغذائي:

1.1 مفهومه: يعتبر مفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم التي ظهرت على إثر أزمة الغذاء خلال عقد الستينات، ومنذ ذلك الوقت سعت دول العالم وبدون استثناء وبأساليب مختلفة إلى إمكانية تحقيقه، وعليه فقد تعددت تعريفات الأمن الغذائي حسب الجهة المعرفة له ومنها ما يلي:

ووفقا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة(الفاو):"يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع جميع الناس في كل الأوقات بإمكانية الحصول ماديا، واجتماعيا، واقتصاديا على غذاء كاف وسليم ومغذ لتلبية حاجاتهم التغذوية وأفضليتهم الغذائية لحياة نشطة وصحية"[1].

أما المنظمة العربية للتنمية الزراعية فتعرف الأمن الغذائي على أنه :"توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة بصورة مستمرة لكل أفراد الأمة، اعتمادا على الإنتاج الذاتي أولا وعلى أساس الخبرة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر عربي، وإتاحته للمواطنين العرب بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكاناتهم المالية"[2].

وغيرها من التعاريف، مثل منظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، ولكن كلها تجمع على أن مفهوم الأمن الغذائي؛ هو القدرة على تحصيل الغذاء الكافي، والسليم لتلبية الاحتياجات الغذائية، لأجل توفير الحياة النشطة، والصحية.

2.1 أركانه: ومما سبق من خلال مفهوم الأمن الغذائي يتبين أنه ينطوي على خمسة أركان، تتمثل في[3]:

- توفير المواد الغذائية الأساسية لجميع السكان، سواء من الإنتاج المحلي أو من السوق العالمي، وتشمل: الحبوب، اللحوم، الأسماك، الزيوت، السكر، الخضروات، الفواكه والحليب .

- استقرار المعروض من المواد الغذائية على مدار السنة، أو بالإضافة إلى ذلك تأمين مخزون من المواد الأساسية القابلة للتخزين، مثل: الحبوب، والزيوت، والسكر، بحجم يكفي لمدة 4 إلى 6 أشهر على الأقل .
- إتاحة المواد الغذائية لجميع السكان بأسعار تتناسب مع دخلهم .
- إتاحة المواد الغذائية وفق المواصفات المعتمدة دوليا لتحقيق سلامة الغذاء .
- اتخاذ إجراءات لمساعدة المواطنين الفقراء، والذين لا تتيح لهم دخولهم تأمين كفايتهم من المواد الغذائية الأساسية.

3.1 **مستوياته**: يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي مطلق ونسبي[4]:

- **الأمن الغذائي المطلق**: والذي يقصد من خلاله قدرة الدولة الواحدة على إنتاج الغذاء بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف لمفهوم الاكتفاء الذاتي الكامل، ويعرف أيضاً بالأمن الغذائي الذاتي. ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق والواسع لمفهوم الأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة، إضافة إلى أنه غير واقعي، كما أنه يُفوت على الدولة المعنية إمكانية الاستفادة من مزايا التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.
- **الأمن الغذائي النسبي** : ويقصد به قدرة الدولة على توفير احتياجات مجتمعهم من السلع الغذائية الأساسية كلياً أو جزئياً، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، وبناء على هذا التعريف السابق فإن مفهوم الأمن الغذائي النسبي يقصد به أساساً توفير المواد اللازمة لتوفير الاحتياجات، من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها القطر المعني بميزة نسبية على الأقطار الأخرى.

2 . التمويل الإسلامي :

يعتمد الاقتصاد الإسلامي على مجموعة من الصيغ للتمويل دون غيره من الأنظمة الاقتصادية الأخرى، ويتم هذا التمويل عن طريق مؤسسة مالية، تسمى البنوك الإسلامية، وقبل التطرق إلى ماهية التمويل الإسلامي، كان لزاما علينا الوقوف على ماهية البنوك الإسلامية.

1.2 **البنوك الإسلامية:(مفهومها، نشأتها، أنواع الصيغ المطبقة فيها)**

1.1.2 **مفهوم البنوك الإسلامية**: نجد العديد من التعاريف للبنوك الإسلامية، ونختار من بينها ما يلي:

عرفها محمود الكفراوي:"هي مؤسسة مالية تقوم بالمعاملات المصرفية وغيرها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية بهدف المحافظة على القيم والأخلاق الإسلامية ،وتحقيق أقصى عائد اقتصادي اجتماعي لتحقيق الحياة

الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية وعليه فالبنوك في النظام الإسلامي هي المؤسسات المالية التي تقوم بعمليات الصرافة واستثمار الأموال بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء"[5].

ويعرفها محمود حسن الصوان: "هي مؤسسة مالية استثمارية ذات رسالة تنموية وإنسانية واجتماعية، ويستهدف تجميع الأموال وتحقيق الاستخدام الأمثل لموارده بموجب قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية لبناء مجتمع التكافل الإسلامي"[6].

وعليه يمكن القول أن البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية خدمية تهدف إلى جذب وتجميع الأموال واستخدامها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

2.1.2 نشأتها وتطورها:

لقد تطورت البنوك الإسلامية من خلال مجموعة من المحاولات للقيام بالعمل المصرفي على أسس إسلامية لا تقوم على أساس الفائدة المصرفية، وهذا نتيجة للصحوة الإسلامية والتي يمكن إرجاعها إلى الخمسينات من القرن الماضي، عندما استرجعت كثير من الدول سيادتها الوطنية، وأول محاولة لإنشاء بنك إسلامي كان في أواخر الخمسينات من القرن العشرين في منطقة ريفية في باكستان، حيث انشأ صندوق الفقراء لمساعدة الفلاحين البسطاء، ولكن هذه الخطوة لم تستمر لنقص التمويل. ثم ظهرت تجربة بنوك الادخار التي أسسها الدكتور أحمد النجار في مصر سنة 1963، وأجهضت الفكرة سنة 1967، وبعدها انشأ بنك ناصر الاجتماعي سنة 1971 بالقاهرة حيث ينص قانونها الأساسي على عدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذا وعطاءً، وكان عمله في مجال جمع وصرف الزكاة والقرض الحسن، ثم انشأ بنك التنمية بجدة سنة 1974، وفي سنة 1975 أنشاء بنك دبي الإسلامي، وفي سنة 1977 انشأ بنك فيصل السوداني، وفي سنة 1978 انشأ البنك الإسلامي الأردني، وهكذا انتشرت البنوك الإسلامية على المستوى العربي، ثم بعد ذلك توسعت على المستوى العالمي، فقد تأسست دار المال الإسلامي في سويسرا، ومصرف البركة الدولي في بريطانيا، ومصرف قبرص الإسلامي سنة 1981، والمصرف الإسلامي الدولي بالدنمرك سنة 1983. وتطور الاهتمام بالصيرفة الإسلامية، والتمويل الإسلامي، خاصة بعد الأزمة المالية 2008، حتى أضحى الاهتمام بالمصارف الإسلامية واقعا ملموسا على الساحة الاقتصادية والدولية، ليصل عدد المصارف الإسلامية في سنة 2013الى 500 مصرف ومنتشرة عبر 60 دولة، ويقدر رصيد التمويل بها حوالي تريليون و200 مليار دولار، والى جانب هذا أن هناك ما يقل عن 330 بنك تقليدي يقدم منتجات مصرفية إسلامية بلغ رصيدها 300 مليار دولار[7]. والجدول التالي يوضح حجم عمل المصارف الإسلامية على مستوى العالم لسنة 2013.

الجدول 1: حجم عمل المصارف الإسلامية على مستوى العالم لسنة 2013

مؤشر الحجم	النسبة
عدد المصارف الإسلامية	500 في 60 دولة
رصيد التمويل بالمصارف الإسلامية	تريليون و200 مليار دولار
عدد المصارف التقليدية التي تقدم المنتجات الإسلامية	330 مصرف
رصيد التمويل بالمصارف التقليدية	300 مليار دولار

المصدر: محمد البلتاجي، آلية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصيغ التمويل الإسلامي، **مداخلة ضمن فعاليات منتدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة "الخيار الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل "اتحاد المصارف العربية**، طرابلس، ليبيا، 27-28 أكتوبر 2013، ص 07.

3.1.2 أنواع صيغ التمويل في البنوك الإسلامية:

تطبق البنوك الإسلامية عدة أنواع من الصيغ منها ما هو قائم على البر والإحسان ومنها ما هو قائم على المشاركة في الاستثمار، ومنها صيغ قائمة على الدين التجاري، والمخطط التالي يوضح هذه الصيغ المطبقة في البنوك الإسلامية.

الشكل 1: يوضح أنواع صيغ التمويل الإسلامية

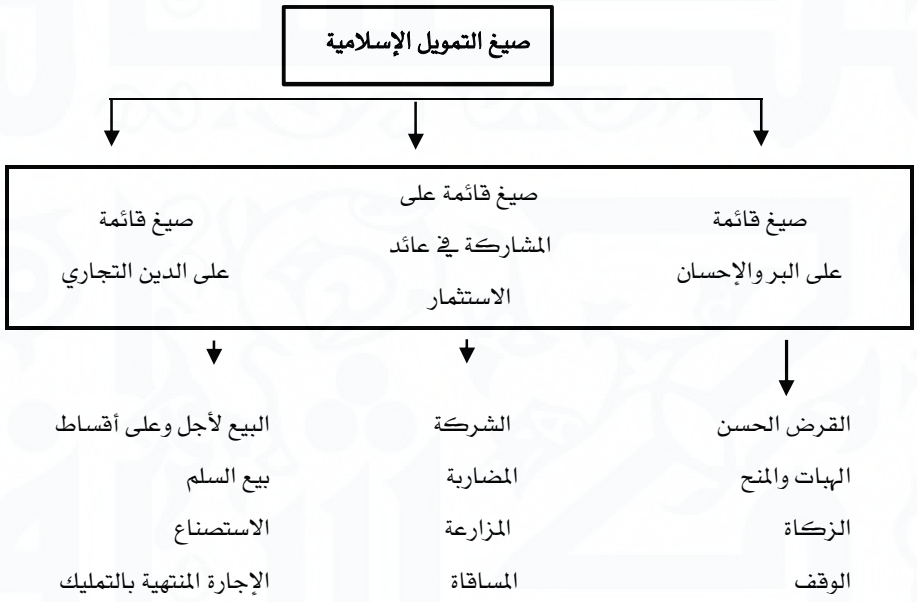

2.2 التمويل الإسلامي:

يعتبر التمويل الإسلامي أسلوب مثالي في الموازنة بين حاجات الفرد وحاجات المجتمع فهو يركز على الفرد من منظور مصلحة المجتمع، حيث أنه ينمي في الفرد المسلم شعوره بانتمائه لدينه ووطنه ومجتمعه وبالتالي فان التمويل الإسلامي بمصادره المختلفة يوجه سلوك الفرد وأهدافه نحو تحقيق النفع له ولمجتمعه باعتباره جزء لا يتجزأ من المجتمع.

2.2.1 مفهوم التمويل :

التمويل في اللغة مشتق من المال، يقال تمولت واستملْتَ كثر مالك، وموله غيره....و ملته بالضم أعطيته المال [8]في المعجم الوسيط : موله : قدم له ما يحتاج من المال، يقال مول فلانا ومول العمل.

وعلى هذا ، فقد اندرج في أبجديات علم الاقتصاد ، أن التمويل هو:" أن يقوم شخص طبيعي أو معنوي بتقديم أموال لشخص آخر طبيعي أو معنوي، إما على سبيل التبرع (إعانات ومساعدات مثلا) أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأسمال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري"[9].

2.2.2 مفهوم التمويل الإسلامي:

عرفه فؤاد السرطاوي: "أن يقوم الشيخ بتقديم شيء ذي قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين، من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا ، وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستشاري[10].

2.2.3 أهداف التمويل الإسلامي:

تتمثل أهداف التمويل المصرفي الإسلامي في الدور الريادي الذي تلعبه المصارف الإسلامية ومن بين هذه الأهداف ما يلي[11]:

- تقديم البديل الإسلامي للمعاملات البنكية لرفع الحرج عن المسلمين.
- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في أوجه النشاط والعمليات المختلفة التي تقوم بها وإتباع قاعدة الحلال والحرام في ذلك.
- توفير الأموال اللازمة لأصحاب الأعمال بالطرق الشرعية بغرض دعم المشروعات الاقتصادية والاجتماعية النافعة
- تشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز من خلال إيجاد فرص وصيغ عديدة للاستثمار تتناسب مع الأفراد والشركات.
- تحقيق تضامن فعلي بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب المشروعات المستخدمين لتلك الفوائض، وذلك بربط عائد المودعين بنتائج توظيف الأموال لدى هؤلاء المستخدمين ربحا أو خسارة، وعدم قطع المخاطرة وإلقائها على طرف دون الآخر.
- تنمية القيم العقائدية والأخلاقية في المعاملات وتثبيتها لدى العاملين والمتعاملين معها.

- مساعدة المتعاملين معها في أداء فريضة الزكاة على أموالهم، والقيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2 . 2 . 4 مكانة التمويل في الاقتصاد الإسلامي:

يعتبر الإسلام أن المال مال الله، وأن الإنسان مستخلف فيه لوضعه في مجاله وأبوابه المشروعة وهذا نابع من النظرة الشاملة لاستخلاف الإنسان في هذه الأرض، كما قال تعالى: " وآتوهم من مال الله الذي آتاكم." سورة النور آية 33، وإن نظرة الإسلام للمال نظرة تقدير وتكريم، لأنه سبحانه يجعل المال ماله، ويريد ممن يؤتيه سبحانه وتعالى هذا المال أن ينفقه في مجاله وأن يحسن استغلاله لمصلحته ومصلحة المجتمع لأنه مستخلف فيه وليس مالكا له، ثم إن الإسلام قد بين أن للمال أهمية، "و تتجلى أهميته في كونه قوام الحياة، كما قال تعالى في سورة النساء، آية 5 : " ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما." ففي كلمة "قياما" إشارة إلى أن حياتنا لا تقوم إلا بهذا المال، وهذه حقيقة مسلمة وواقع معاش في هذا الوجود، فالأمة القادرة القاهرة هي الأمة الأغنى والجماعة التي تسير أمورها بنجاح واطراد هي التي تملك من المال ما يهيئ لها هذا النجاح"[12].

2 . 2 . 5 أوجه التشابه والاختلاف بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي :[13]

يعد التمويل شكلا من أشكال التعامل التي يقرها الاقتصاد الإسلامي، وتأخذ به حتى البنوك الربوية على حد سواء، لذلك كان لزاما علينا الوقوف عند أوجه التشابه والاختلاف بينهما.

❶ **أوجه التشابه**: وتتمثل في النقاط الآتية

- الصورة التي يتم بها التمويل، حيث يكون المال من جانب والطرف العامل من جانب آخر، وهذا ما يحدث في التمويل الربوي والتمويل الإسلامي على حد سواء.
- الغاية المنشودة من هذا التمويل وهي الحصول على أرباح أو فوائد عن طريق طرف آخر.
- الطريقة التي يتم بها إدارة هذه الأموال واستثمارها، حيث غالبا ما ينحصر القرار الإداري في الطرف العامل ويكون المال من الطرف الممول، ويمكن في هذه الحالة أن يقيد العامل بنوع أو طبيعة الاستثمار المطلوب وينص على ذلك في العقد صراحة.

❷ **أوجه الاختلاف**: وتتمثل في النقاط التالية

- أن التمويل الإسلامي غالبا ما يساعد على توسيع قاعدة المشاركة في ملكية المشاريع، بحيث تتاح الفرصة لعدد غير قليل من صغار الممولين الاشتراك في أسهم الشركات والقطاعات الإنتاجية المختلفة، على العكس مما هو معروف في التمويل الربوي الذي يؤدي إلى تضييق قاعدة المشاركة وحصر ملكية المشاريع بفئة قليلة من أصحاب رؤوس الأموال.

- يساهم التمويل الإسلامي إلى حد كبير في تحقيق التوزيع العادل وإيجاد التوازن الذي يحول دون تكدس الثروات بأيدي المرابين أو كبار التجار من أصحاب رؤوس الأموال كما هو الشأن في النظام الربوي.
- يستمر ملك رأسمال في التمويل الإسلامي للمالك بينما تنتقل الملكية له في التمويل الربوي.
- يتحمل رب المال في التمويل الإسلامي الخسارة حالة عدم وجود تقصير أو إهمال من العامل، بينما لا يتحمل رب المال في التمويل الربوي أي خسارة.
- ترتبط الزيادة التي يحصل عليها كل من رب المال والعامل في التمويل الإسلامي بمقدار الربح المتحقق من الاستثمار المشترك بين الطرفين ووفق النسبة المتفق عليها، بينما في التمويل الربوي لا علاقة للممول بالربح والخسارة، وقد لا تقف الفائدة على نسبة معينة بل تختلف في العقد الواحد بين شهر وآخر، في حين لا يمكن لها أن تزيد التمويل الإسلامي عن الحد المتفق عليه في كل عقد على حدا.
- يتم التمويل الإسلامي عن طريق النقود وعن طريق الأصول الثابتة كما في المساقاة والمزارعة والآلات والدواب وغير ذلك، بينما لا يقع التمويل الربوي إلا عن طريق النقود فقط، وهذا يظهر شمولية الإسلام وضرورة تأثير العمل في الناتج بخلاف التمويل الربوي الذي لا يعير العمل أي أثر لكونه يعتمد على الفائدة دون ما يتحقق من أرباح أو خسائر، وبذلك تكون المخاطرة في التمويل الإسلامي جزءا من العقد لا يمكن أن يعترف به التمويل الربوي.

ثانيا. القرض الحسن كآلية ضمن التمويل الإسلامي:

حرص الإسلام على تأكيد التكافل بين أفراد المجتمع، والتعاون لما فيه خير للجميع، ولذلك كما شرع الأحكام التي تحقق العدالة في عقود المعاوضات، كما وضع الأحكام والنظم والتوجيهات التي تحقق التكافل والتعامل بين أفراد المجتمع في عقود التبرعات من باب الإحسان، كما شرع سبحانه وتعالى بعض الأساليب والآليات غير التعاقدية التي تعمل في مجال التكافل، كالإنفاق في سبيل الله، وكل ذلك يرد في قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ والإحسان وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (النحل:90).

ومن هذه الأساليب والصيغ التي تتضمن تمويلاً ويمكن استخدامها في تمويل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية القرض الحسن، ويكون تناوله كالآتي:

1 . مفهوم القرض الحسن:

1 . 1 . تعريف القرض الحسن:

لغة: القرض من القطع، قرضت الشيء أقرضه بالكسر قرضا: قطعته، والقرض: ما تعطيه من المال لتقتضاه، واستقرضت من فلان، أي طلبت منه القرض فأقرضني. واقترضت منه: أي أخذت منه القرض.[14]

أما اصطلاحا فقد وردت تعريفات كثيرة ومن أهمها ما عرفه فقهاء المالكية:

هو فعل معروف سواء كان بالحلول أو مؤخرا إلى أجل معلوم[15].

دفع المال على وجه القربة لله تعالى لينتفع به آخذه ثم يرد له مثله أو عينه.[16]

والقرض الحسن هو إعطاء شخص لآخر مالاً لينتفع به على أن يرد بدله، ووجه الإحسان والإعانة في ذلك هو أن صاحب المال يقدم منفعة ماله مدة من الزمن لغيره ويضحى بها رجاء ثواب الله عز وجل الذي يفوق ثواب الصدقة كما جاء في حديث رسول الله ﷺ " رأيت ليلة أسرى بي على باب الجنة مكتوباً، الصدقة بعشر أمثالها والقرض بثمانية عشر، فقلت يا جبريل ما بال القرض أفضل من الصدقة؟ قال : لأن السائل يسأل وعنده، والمستقرض لا يستقرض إلا من حاجة"[17].

1 ـ 2 دليل مشروعيته: جاءت الآيات والأحاديث الدالة على مشروعيته والحث عليه من ذلك:

أ ـ من القرآن:

قوله تعالى:" ﴿مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافاً كَثِيرَةً وَاللّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (البقرة 245). قال الإمام الشوكاني في كتابه فتح القدير، أصل القرض بأنه اسم لكل ما يلتمس عليه الجزاء، يقال: أقرض فلان فلانا: أي أعطاه ما يتجازاه، واستدعاء القرض في الآية إنما هو يأنيس وتقريب للناس بما يفهمونه، والله الذي هو الغني الحميد شبه عطاء المؤمن ما يرجو ثوابه بالآخرة بالقرض، كما شبه إعطاء النفوس والأموال في أخذ الجنة بالبيع والشراء.[18]

ويقول ابن كثير في تفسير هذه الآية: أي مهما أنفقتم من شيء فهو يخلفه ومهما تصدقتم من شيء فعليه جزاؤه نزل ذلك منزلة القرض له.[19]

قال تعالى ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾[المزمل : الآية 20] .

يقول القرطبي في تفسيره : ﴿ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ القرض الحسن ما قصد به وجه الله تعالى خالصاً من المال الطيب، وقال عمر بن الخطاب ﷺ: (هو النفقة في سبيل الله)[20].

ب ـ من السنة:

وقوله صلى الله عليه وسلم:" من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة ومن ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه"[21].

وعن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" ما من مسلم يقرض مسلما مرتين إلا كان كصدقتها مرة"[22] .

ج ـ من الإجماع:

فقد أجمع المسلمون على جواز القرض، فقد اقترض الصحابة رضي الله عنهم وهذا دليل على فعلهم للخير ويعد أيضا من أبواب البر والرفق والرحمة والإحسان بالناس والتخفيف عن كاهل المسلم بشتى الطرق ومن الأساليب التي اكتسبوها من هدي النبي صلى الله عليه وسلم كل هذا تقربا إلى الله سبحانه.

2 ـ أهمية القرض الحسن:

تكمن أهمية القرض الحسن في أن حاجة أصحاب المشروعات الصغيرة واضحة فالكثير من الشباب العاطل عن العمل ليس لديه رأس مال يكفيه ليبدأ به مشروعاً يعمل فيه وينفع المجتمع، كما أن الكثير من أصحاب المشروعات الصغيرة تعوزهم الأموال اللازمة للإنفاق على تشغيل أعمالهم خاصة أصحاب الحرف الصغيرة، وبعض الناس لديهم مدخرات لا يحتاجونها الآن والبعض يودعها البنوك في صورة حسابات جارية لا يأخذون عائداً عليها فيمكنهم تقديمها قرضاً حسناً لأصحاب المشروعات الصغيرة كأحد مصادر للتمويل في المجتمع الإسلامي، كما أن بعض الجمعيات الخيرية التي تحصل على تبرعات من المسلمين بدلاً من أن تدفعها في صورة منحه أو إعانة لا ترد يمكن تخصيص جزء منها كقروض حسنة لأصحاب المشروعات الصغيرة وبذلك يتوفر لديها مصدر مستمر دوَّار لمنح قروض لآخرين فتتسع دائرة النفع بهذه الأموال، كما أن البنوك الإسلامية وهى لا تدفع عوائد على الحسابات الجارية يمكنها تخصيص جزء من هذه الحسابات كقروض حسنة لأصحاب المشروعات الصغيرة[23].

3 ـ القرض الحسن كبديل للإقراض بفائدة[24]:

كما نعلم أن الفائدة هي جوهر النظام المصرفي الربوي إذ يلعب المصرف التجاري دور الوساطة بين المقرضين والمقترضين لغرض الحصول على الفائدة . إلا أن هذا النظام المصرفي الربوي غير مباح في كافة الشرائع السماوية وعلى وجه الخصوص في الشريعة الإسلامية، والتي اعتبرته محرماً وظلماً يقع على المقترض من قبل

المقرض، وكذلك للدور السيئ الذي تلعبه الفائدة في اقتصاد دول العالم بشكل عام والدول النامية بشكل خاص .

وقد تمكنت المصارف الإسلامية من إيجاد وسائل أخرى للتمويل والاعتماد عليها، وتستطيع من خلال هذه الوسائل أن تربط الادخار بالاستثمار بشكل تجيزه الشريعة الإسلامية مع تحقيق الربح لها ولعملائها، واستخدام القرض الحسن كأداة للتمويل هو شيء أساسي لما له من دور مميز في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ويعد القرض الحسن نواة المصارف الإسلامية، وكيف أن أهمية المصارف الإسلامية قد أتت من مبدأها الأساسي وأحد خصائصها المميزة وهو استبعاد التعامل بإعطاء القروض الربوية، والتحول إلى أسلوب الإقراض بالشكل الشرعي الغير محرم، وأهمية القرض هو الأساس الأقوى لفكرة إنشاء مصارف إسلامية، والدور الذي يلعبه في عملية تمويل المشروعات الإنتاجية والاستهلاكية، بالإضافة إلى أن هذه الوسيلة تستقطب الكثير من الأموال الجديدة للمصرف، وبالتالي تدفع من مكانة المصرف في محيطه المجتمعي .

4 ـ أقسام القرض الحسن ودوره في تحقيق الأمن الغذائي:

يعد القرض الحسن أحد أوجه التمويل الذي تقوم به البنوك الإسلامية، وللقرض الحسن وجهان فالوجه الأول استهلاكي والوجه الثاني إنتاجي استثماري، كما لهذه الأوجه دور كبير في تحقيق الأمن الغذائي، ونبين العلاقة بين كل قسم، وعلاقته بالأمن الغذائي فيما يلي[25]:

4 ـ 1 **القروض الحسنة الاستهلاكية:** هي القروض الممنوحة للأفراد، من أجل سد حاجتهم الشخصية والعائلية الجارية، في الغذاء والكساء والدواء والسكن ومستلزماته، والمتعة (اللهو، النزهة، والسفر.. الخ) .

ونجد أن القرض الحسن الاستهلاكي موجه للتنمية الاجتماعية، ويعالج نتائج التخلف وهو تمويل داخلي لا يرهق المقترض .وتقوم به المصارف الإسلامية ولا تستطيع التوسع فيه لأنه يضر بمصلحة المصرف والمساهمين فيكتفي المصرف بالإقراض في حدود عدم الإضرار بالمصرف.

وإذا تحقق للفرد تلبية الحاجات الأساسية، فيكون بذلك قد أمن حياته من خلال توفير الغذاء، وهذا من بين أهداف القروض الحسنة وهو توفير الحاجات الأساسية للفرد والمجتمع.

4 ـ 2 **القروض الحسنة الإنتاجية:** فهو القرض الممنوح للتجار والمزارعين والصناعيين والحرفيين وأصحاب المهن، من أجل سد حاجتهم الإنتاجية والمهنية، ـ كشراء أثاث أو آلآت أو سيارات للاستعمال الإنتاجي، أو كشراء مواد أولية، أو دفع أجور عمال ـ وهؤلاء المنتجون قد يكونون من كبار المنتجين أو متوسطهم أو صغارهم .

ويكون بذلك قد وفر القرض الحسن أهم عنصر من عناصر الإنتاج وهو رأس المال، ويحقق القرض الحسن دوره في عملية التنمية وتشجيع الإنتاج، من خلال قدرته على توفير التمويل إلى المستثمر الذي لا يتكلف

عناء الفائدة التي تفرضها علية البنوك الربوية، محولا هذه الفائدة إلى أرباح إضافية تمكن المستثمر من زيادة ادخاره، ومن ثم زيادة استثماره وهذه الآلية هي جوهر عملية التنمية، وأهم أهداف التنمية هو تحقيق الأمن الغذائي.

ثالثا. دراسة القرض الحسن في البنك الإسلامي الأردني:

1 . نشأة البنك الإسلامي الأردني وأهدافه:

1. 1 . نشأته: تأسس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، (كشركة مساهمة عامة محدودة) في 10/28/ 1978 لممارسة الأعمال التمويلية والمصرفية والاستثمارية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، واعتبر بذلك أول مصرف إسلامي في الساحة الأردنية، بموجب القانون الخاص بالبنك الإسلامي الأردني رقم (13) لسنة 1978م[26]، وتم إلغاء القانون المذكور، واستبدل بفصل خاص بالبنوك الإسلامية ضمن قانون البنوك رقم 28 لسنة 2000م وأصبح ساري المفعول اعتباراً من تاريخ 2000/8/2م. وباشر الفرع الأول للبنك عمله في 1979/9/22 م برأسمال مدفوع لم يتجاوز المليوني دينار أردني من رأس ماله المصرح به البالغ أربعة ملايين دينار أردني، وقد أصبح رأسماله 100 مليون دينار أردني (أي حوالي 141 مليون دولار أمريكي) وذلك بعد أخذ موافقة مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية المعتمدة يوم 2009/8/26.[27]

1 . 2 . أهدافه: يسعى البنك الإسلامي الأردني إلى تحقيق عدة أهداف، أهمها:[28]

- توسيع نطاق تعامل الجمهور مع القطاع المصرفي عن طريق الخدمات المصرفية غير الربوية، مع الاهتمام بإدخال الخدمات الهادفة لإحياء صور التكافل الاجتماعي المنظم على أساس المنفعة المشتركة.
- تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي غير الربوي.
- توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة، ولاسيما تلك القطاعات البعيدة عن إمكان الاستفادة من التسهيلات المصرفية المرتبطة بالفائدة.

يتضح فيما تقدم شمول الأهداف بحيث تغطي احتياجات وحدات العجز وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

2 . الأعمال والخدمات التي يقدمها البنك:[29]

يقدم البنك خدماته المصرفية والاستثمارية والتمويلية من خلال فروعه البالغة 62 فرعاً و13 مكتب، والمنتشرة في جميع أنحاء المملكة الأردنية الهاشمية، كما يقدم خدمات الصراف الآلي والتي يبلغ عددها في الفروع والمرافق العامة في جميع أنحاء الأردن 84 جهازاً، ويمكننا إجمال أهم الأعمال التي يقدمها البنك فيما يلي:

- قبول الودائع النقدية في حسابات مختلفة سواء في حسابات ائتمان او حسابات استثمار مشترك أو حسابات استثمار مخصص.
- إصدار سندات مقارضة مشتركة أو سندات مقارضة مخصصة أو إنشاء محافظ استثمارية أو صناديق استثمارية.
- أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة.
- ممارسة الأعمال المصرفية الأخرى.
- القيام بدور الوصي المختار.
- القيام بدور الوكيل الأمين في مجال الخدمات الاجتماعية.

3 . واقع القرض الحسن في البنك الإسلامي الأردني[30]:

استمر البنك في استقبال الودائع في حساب القرض الحسن من الراغبين في إقراضها عن طريق البنك كقروض حسنة، حيث بلغ رصيد هذا الحساب في نهاية عام 2014 حوالي مليون دينار.

واستمر البنك بتقديم القروض الحسنة لغايات اجتماعية مبررة، كالتعليم والعلاج والزواج، وقد بلغت هذه القروض التي منحها البنك خلال عام 2014، من الصندوق ومن الأموال التي خصصها لهذه الغاية حوالي 19.4 مليون دينار، استفاد منها حوالي 34 ألف مواطن، وذلك مقابل حوالي 22.3 مليون دينار في عام 2013، كان قد استفاد منها حوالي 33 ألف مواطن.

ومن الجدير بالذكر، أن البنك يقوم منذ تأسيسه بتقديم هذه القروض، حيث بلغ مجموع هذه القروض منذ تأسيسه حتى نهاية عام 2014 حوالي 612 مليون دينار استفاد منها حوالي 386 ألف مواطن.

كما إن عدد هذه القروض يتم منحها لشباب مقبلين على الزواج بالتعاون مع جمعية العفاف الخيرية، وقد بلغ إجمالي هذه القروض في عام 2014 حوالي 138 ألف دينار استفاد منها 198 شابا، مقابل حوالي 175 ألف دينار في عام 2013 استفاد منها 651 شابا.

كما إن عددا هذه القروض يتم منحها لمعلمين، من خلال الاتفاقية الموقعة مع نقابة المعلمين الأردنيين، ففي عام 2014 بلغ إجمالها حوالي 1.1 مليون دينار موزعة على 1.266 مستفيدا، مقابل حوالي 981 ألف دينار في عام 2013 استفاد منها 1.207 مستفيدا.

4 . مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن في البنك الإسلامي الأردني:

لقد خصص البنك الإسلامي الأردني للتمويل بالقرض الحسن صندوق خاصا بالتمويل بالقرض الحسن، والجدول التالي: يوضح مصادر واستخدامات الأموال في صندوق القرض الحسن.

الجدول 2: يوضح مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن

الوحدة دينار

البيان	سنة 2014	سنة 2013
رصيد بداية السنة	9416095	7782581
مصادر أموال الصندوق من:		
الأموال المأذون للبنك باستخدامها	19380040	19797522
خارج البنك	1046101	847502
مجموع مصادر أموال الصندوق خلال السنة	20426141	20645024
استخدامات أموال الصندوق على:		
التعليم	1732396	1858879
العلاج	685230	597282
الزواج	335131	504509
الحسابات المكشوفة	14353422	16876413
سلف اجتماعية لموظفي البنك	2286525	2441055
مجموع استخدامات خلال السنة	19392704	22278538
رصيد نهاية السنة	8382658	9416095
يطرح: مخصص تدني موجودات ـ ذاتي	6700000	3100000
رصيد نهاية السنة بالصافي	5682658	6316095

المصدر: البنك الإسلامي الأردني، التقرير السنوي 2014،ص 106.

من خلال الجدول نلاحظ أن مصادر الأموال في صندوق القرض الحسن كانت عبارة عن أموال مخصصة من قبل البنك لإقراضها عن طريق القرض الحسن، وهي تمثل النصيب الأكبر من مجموع أموال صندوق القرض الحسن بقيمة 19380040 دينار لسنة 2014، وهي نسبة أقل من سنة 2013 بقليل، ومصدر الأموال الثاني هو عبارة عن أموال مودعة من قبل أشخاص أذنوا لهم فيها بإقراضها، بقيمة1046101 دينار، لسنة 2014، وهي قيمة أعلى بقليل من سنة 2013، وتمثل قيمة الأموال المودعة في صندوق القرض الحسن 20426141 دينار لسنة 2014، وأما بالنسبة لاستخدامات هذه الأموال فكانت أكبر قيمة للحسابات المكشوفة، والاستخدام الثاني عبارة عن سلف اجتماعية لموظفي البنك، ثم بعد ذلك للتعليم، ويليه الزواج، بقيمة إجمالية لهذه الاستخدامات خلال سنة 2014 بقيمة 19392704 دينار، وأما صافي الاستخدام في نهاية السنة فكان بقيمة 5682658 دينار، وبالنسبة لاستخدامات الأموال لسنة 2014 كانت أقل من سنة 2013.

5 ـ تمويلات القروض الحسنة حسب القطاعات:

يقوم البنك الإسلامي الأردني بالتمويل عن طريق القرض الحسن لقطاع الأفراد فقط، وهو ما نلاحظه في الجداول الآتية، مقارنة سنة 2014، بسنة 2013، حتى نعرف حجم هذه القروض.

5 . 1 . تمويلات القروض الحسنة حسب القطاعات لسنة 2014:

حيث كانت القروض الحسنة الموجهة لقطاع الأفراد مقسمة إلى ثلاثة أنواع من القروض، أولها قروض حسن غير عاملة على أساس العميل الوحيد، وثانيها قروض حسنة تحت المراقبة على أساس العميل الوحيد، وثالثها قروض حسنة تحت المراقبة على أساس المحفظة، والجدول التالي: يوضح حجم هذه القروض الموجهة لقطاع الأفراد.

الجدول 03: يوضح حجم القروض الحسنة الموجه لقطاع الأفراد لسنة 2014

الوحدة: دينار

في 31 كانون الأول 2014	الأفراد	التمويلات العقارية	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
مخصص تدني قروض حسنة غير العاملة على أساس العميل الوحيد	343776	-	-	-	-	343776
مخصص تدني قروض حسنة تحت المراقبة على أساس العميل الوحيد	136688	-	-	-	-	136688
مخصص تدني قروض حسنة تحت المراقبة على أساس المحفظة	48936	-	-	-	-	48936
الرصيد نهاية السنة	565000	-	-	-	-	565000

المصدر: البنك الإسلامي الأردني، التقرير السنوي 2014،ص 120.

من خلال الجدول نلاحظ أن القروض الحسنة الموجهة من طرف البنك الإسلامي الأردني، موجهة لقطاع الأفراد فقط، حيث بلغ مجموع هذه القروض نهاية سنة 2014، ما قيمته565000 دينار، منها 343776 دينار قروض حسنة غير العاملة على أساس العميل الوحيد، ثم في المرتبة الثانية، قروض حسنة تحت المراقبة على أساس العميل الوحيد ما قيمته 136688 دينار، وفي المرتبة الثالثة قروض حسنة تحت المراقبة على أساس المحفظة بقيمة 48936 دينار، وأما بالنسبة لقيمة القروض لقطاع الأفراد لسنة 2014، فهي مرتفعة مقارنة بسنة 2013، حيث كانت قيمة القروض 500510 دينار، فكانت الزيادة بقيمة 65000 دينار.

5 . 2 تمويلات القروض الحسنة حسب القطاعات لسنة 2013:

بالنسبة لتمويلات القروض الحسنة الموجه لقطاع الأفراد لسنة 2013، هي نفسها الأنواع التي كانت في سنة 2014، والجدول التالي: يوضح حجم هذه القروض الحسنة الموجه لقطاع الأفراد لسنة 2013.

الجدول رقم(04) يوضح حجم القروض الحسنة الموجه لقطاع الأفراد لسنة 2013

الوحدة: دينار

في 31 كانون الأول 2013	الأفراد	التمويلات العقارية	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
مخصص تدني قروض حسنة غير العاملة على أساس العميل الوحيد	48016	-	-	-	-	48016
مخصص تدني قروض حسنة تحت المراقبة على أساس العميل الوحيد	108844	-	-	-	-	108844
مخصص تدني قروض حسنة تحت المراقبة على أساس المحفظة	343650	-	-	-	-	343650
الرصيد نهاية السنة	500510					500510

المصدر: البنك الإسلامي الأردني، التقرير السنوي 2014،ص 120.

من خلال الجدول نلاحظ أن حجم القروض الحسنة الموجه لقطاع الأفراد لسنة 2013 والمقدر ب 500510 دينار، فكانت حصة الأسد منه للقروض الحسنة تحت المراقبة على أساس المحفظة، بقيمة 343650 دينار، وها النوع هو أقل حصة في سنة 2014، ثم يليه نوع قروض حسنة تحت المراقبة على أساس العميل الوحيد بقيمة 108844 دينار، وفي المرتبة الثالثة قروض حسنة غير العاملة على أساس العميل الوحيد بقيمة 48016 دينار وهي أعلى قيمة في سنة 2014.

6 . مجموع التمويلات في البنك الإسلامي الأردني:[31]

بلغت ذمم البيوع المؤجلة وذمم الإجارة والتمويلات والقروض الحسنة غير العاملة 96344941 دينار كما في 31 كانون الأول 2014، أي ما نسبته 4.61٪ من رصيد ذمم البيوع المؤجلة وذمم الإجارة والتمويلات والقروض الحسنة مقابل 98431299 دينار كما في 31 كانون الأول 2013، أي ما نسبته 4.75٪ من الرصيد المستغل في نهاية السنة السابقة.

وبلغت ذمم البيوع المؤجلة وذمم الإجارة والتمويلات والقروض الحسنة غير العاملة بعد تنزيل الإيرادات المعلقة 87585151 دينار كما في 31 كانون الأول 2014، أي ما نسبته 4.61 من رصيد ذمم البيوع المؤجلة وذمم الإجارة والتمويلات والقروض الحسنة بعد تنزيل الإيرادات المعلقة مقابل 90170789 دينار كما في 31 كانون الأول 2013، أي ما نسبته 4.35 من الرصيد المستغل في نهاية السنة السابقة.

خلاصة:

في ختام هذه الدراسة يمكننا طرح مجموعة من النتائج نجملها في الآتي:

- التمويل هو أحد الطرق التي تساهم في تعزيز القطاعات التي تساعد على توفير الغذاء.
- تنوعت خدمات التمويل في البنوك الإسلامية على خلاف البنوك التقليدية.
- يتنوع التمويل بالقرض الحسن إلى استهلاكي وإنتاجي.
- القرض الحسن هو أحد أدوات التمويل الإسلامية القائمة على أساس البر والإحسان، وتقوم به البنوك الإسلامية.
- التمويلات التي يمنحها البنك الإسلامي الأردني موجهة إلى قطاع الأفراد فقط، وفي شكل قروض استهلاكية، وهذا راجع إلى القرض الحسن موجه بالدرجة الأولى إلى مساعدة ذوو الحاجات.

والتمويل بالقرض الحسن تواجهه عدة صعوبات نذكر من بينها:

- عزوف من يمتلكون رؤوس الأموال عن منح القروض الحسنة لابتغاء الأجر والثواب، وهذا مرده إلى ضعف الوازع الديني، حيث أضحى الربح والانتفاع هو الجانب الأهم في حياة الناس اليوم، وهو ما لاحظناه بالنسبة لمصادر الأموال في صندوق القرض الحسن في البنك الإسلامي الأردني.
- عدم توافر القناعة لدى المسلم بقدرة القرض الحسن في تمويل المشروعات الإنتاجية، وتحقيق أهداف التكافل الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، وغياب الثقة تجاه فاعلية القرض الحسن كأداة للتمويل في ميدان القطاعات الإنتاجية، وهو واقع القرض الحسن في البنك الإسلامي الأردني، أن القروض الحسنة موجهة إلى قطاع الأفراد فقط على سبيل الاستهلاك، وليس على سبيل الإنتاج.
- فلسفة النظام المصرفي قائمة على توظيف واستثمار الأموال، وليست مؤسسات خيرية، أو بيوت أنشئت للتبرع والإحسان، وهذا ما نجده في واقع القرض الحسن في البنوك الإسلامية، ومنها البنك الإسلامي الأردني، أن نسبة القرض الحسن ضعيفة إذا ما قورنت بحجم التمويلات الأخرى.

الإحالات والمراجع:

1 ـ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ،حالة الأغذية والزراعة :التجارة الزراعية والفقر هل يمكن توظيف التجارة لصالح الفقراء ؟سلسلة دراسات الزراعة رقم 36،روما 2005،ص 81.

2. المنظمة العربية للتنمية الزراعية :أعضاء الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية (وزراء الزراعة العرب)،جانفي 1996بتونس العاصمة.

3 ـ صبحي القاسم، واقع الامن الغذائي العربي ومستقبله، دار الفارس، عمان، 2010، ص 10.

4 ـ أنظر: محمد ولد عبد الدايم، مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي، www.aljazeera.net . (بتصرف) .و أنظر في ذلك: سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين: التنظير والتنظيم، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993. وكذلك: زايري بلقاسم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار الأديب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

5 ـ عوف محمود الكفراوي، النقود والمصارف في النظام الإسلامي، دار اللامعات المصرية ،ط1407،2هـ، ص 124.

6 ـ محمود حسن الصوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل، عمان، 2001،ص 90

7 ـ أنظر: محمد محمود العلجوني، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، عمان، ط2008،1، ص 76. وأنظر: سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجائر الواقع والآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة، مجلة الباحث، عدد 04، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006، ص 76. وأنظر: محمود حسين الوادي و حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة، الأردن، ط 1 ، 2008، ص 38.

6. الفيروز آبادي، القاموس المحيط، المطبعة المصرية، ط3، 1933، ج4، ص52 .

9 ـ فؤاد السرطاوي :" التمويل الإسلامي و دور القطاع الخاص. "دار المسيرة ، الأردن، 1999 ، ص97 .

10 ـ المرجع نفسه، ص 97.

11 ـ مصطفى ابراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، قسم الاقتصاد الإسلامي، الجامعة الأمريكية المفتوحة، مكتب القاهرة، 2006، ص 31.30.

12 ـ فؤاد السرطاوي، مرجع سابق، ص137 .

13 ـ أنظر: سامي مظهر القنطقجي، الفروق الجوهرية بين المصارف الإسلامية والمصارف الربوية، دار الإحياء للنشر الرقمي، ط 2014،2،ص 12.وأنظر: هاشم الشمري، عباس الدعمي، دور المصارف الإسلامية في ظل التطورات النقدية الالكترونية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2014، ص 346 ـ 347.

14 ـ أنظر: الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تحقيق محمد نعيم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1993، ص 840. وانظر: ابن منظور، لسان العرب المحيط، دار لسان العرب، بيروت، مجلد 3، ص 60.

15 ـ خالد العك، موسوعة الفقه المالكي، دار الحكمة، دمشق، ط1، 1993، المجلد الثلث، ص 409.

16 ـ أبو زيد القيرواني، كفاية الطالب الرباني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ج2، ص455.

17 ـ رواه ابن ماجة في سننه، أبواب الصدقات، باب القرض، حديث رقم: 2431، 501/3. قال محققو السنن: "إسناده ضعيف"،بتحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمَّد كامل قره بللي - عَبد اللّطيف حرز الله ، دار الرسالة العالمية، ط1، 1430 هـ - 2009 م

18 ـ محمد بن علي الشوكاني، فتح القدير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج1، ص262.261.

19 ـ إسماعيل ابن كثير، تفسير القرآن الكريم، كمال علي الجمل. تحقيق كمال علي الجمل، دار الدار الإسلامي، 1998 ج4، ص 463.

20. القرطبي، الجامع لأحكام القران، الهيئة المصرية للكتاب، دط، 1987، ج19، ص 58.

21 ـ النووي، شرح صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن، حديث 6793، ج17، ص24.23.

22 ـ ابن ماجه، سنن ابن ماجه، تحقيق: فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، كتاب الصدقات، باب القرض، حديث2430، ج2، ص812.

23 ـ سيف هشام، أثر القرض الحسن المقدم من المصارف الاسلامية في تنمية المجتمع، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، تخصص اقتصاد ومصارف اسلامية، جامعة سانت كليمنتن، 1429هـ، 2008م، ص 139.

24 ـ محمد نور الدين أردنيه، القرض الحسن وأحكامه في الفقه الاسلامي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفقه والتشريع، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2010، ص 109.

25 ـ نور الدين عتر، المعاملات المصرفية والربوية وعلاجها في الاسلام، الرسالة بيروت، لبنان، ط3، 1398هـ، 1978م ، ص 121.120.

26 ـ البنك الإسلامي الأردني، قانون البنك الإسلامي الأردني، 1978، ص 2.

27 ـ موسى شحادة، تجربة البنك الإسلامي الأردني، ورقة مقدمة لملتقى الاستثمار والتمويل الإسلامي في الشرق الأوسط المنعقد في مركز الملك حسين بن طلال للمؤتمرات- البحر الميت، عمان، الأردن ، 2-3 /3/ 2010 ، ص 2.

28 ـ البنك الإسلامي الأردني، قانون البنك الإسلامي الأردني، 1985، ص 8.

29. موسى شحادة، مرجع سابق، ص 07 ـ 18.

30 ـ البنك الإسلامي الأردني، التقرير السنوي 2014، ص 24.

31 ـ البنك الإسلامي الأردني، التقرير السنوي 2014، ص 123.

دراسة تطبيقية لأسلوب التمييز بين المؤسسات الفاشلة والمؤسسات السليمة باستخدام التحليل الإحصائي العاملي AFD، حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

د. خليــفة الحاج
جامعة مستغانم، الجزائر
Khelifa_hadj@yahoo.fr

أ. زقاي وليد
جامعة وهران 2، الجزائر
Mag_man2012@yahoo.fr

An Applied Study For The Distinction Method Between The Failed and The Wealthy entreprises, Using The Factorial Design Analysis (AFD), Acase study for The Algerian Small and Medium entreprises

KHELIFA Hadj& ZEGAYE Oualid

University of Abdelhamid Ibn Badis , Mostaganem & University of Ahmed Ben Bella, Oran / Algeria

Received:13 Jan 2016 *Accepted: 12 June 2016* *Published: 30 June 2016*

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تصميم نموذج رياضي يساهم في التنبؤ المبكر للتعثر المالي والتمييز بين زمرة المؤسسات الناجحة وتلك المصابة بفيروس التعثر أو الفشل المالي لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متكونة من 36 مؤسسة باستخدام النماذج الإحصائية المتمثلة في التحليل الإحصائي متعدد الأبعاد وبالتحديد التحليل العاملي التمييزي (*Analyse factorielle discriminante*)، وحسب النتائج المتوصل إليها، تمثلت النسب المالية المميزة بين التعثر والنجاح في ثلاث نسب لها قدرة تنبؤية من ضمن 23 نسبة مدرجة في الدراسة.

الكلمات المفتاحية: نسب مالية، التحليل التمييزي، دالة التمييز، التعثر المالي، الفشل المالي

رموز jel: C5, G3,

Abstract:

This study aims to design a quantitative model, contributes to the early prediction of financial failure, the distinguish between healthy companies and those living with the financial failure. We took a sample consisting of 36 small and medium enterprises (SMEs) in Algeria. Using statistical models for multivariate statistical analysis and more particularly discriminant analysis (AFD).It was reached that there are only three financial ratios discriminating between healthy companies and those failing among 23 ratios used in the study.

Keywords: *Financial ratios, discriminant analysis, discriminant function, financial failure.*

Classification (JEL) :*C5, G3*

تمهيد:

في ظل تشابك أنشطة الأعمال في عالمنا المعاصر المتسم بالانفتاح على الخارج، وفي بيئة تتسم بالمرونة وسرعة التغير وعدم التأكد، تنهار وتختفي بعض الوحدات الاقتصادية من الوجود، والبعض الآخر تتحد مع مثيلاتها بسبب مخاطر الفشل التي تنتابها بشتى أنواعها، ذلك أن استمرارية نشاط الوحدات الاقتصادية لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يتم تلقائيا وباستمرار دون بذل أي مجهود أو إدراك، وحسن تنظيم الأمور، وتشخيص الوضعية الحالية والمركز المالي للمؤسسة، ويحدث هذا الفشل في غالب الأحيان إما بسوء التنظيم الإداري (تعريف غير ملائم للمهمات والوظائف المطلوبة، اختيار فريق للعمل سيء وليس له المرونة والقدرة على التغيير، الاختيار الخاطئ للمدير الإداري)[1]، أو لأسباب خارجية تتعلق بالمحيط (التقلبات الخارجية كحالات الاندماج والتغيرات التكنولوجية)[2]. وتتمثل مخاطر الفشل إما على مستوى وظيفة الإنتاج في أمور عدة منها، عدم الالتزام بالخطط الموضوعة، استثمار كبير في المعدات والأدوات والمخزون، عدم التعرف على أفضل الطرق التقنية، تكاليف الإنتاج الباهظة، ...الخ، وإما على مستوى وظيفة الموارد البشرية كنقص الخبرة والكفاءة في إدارة الأعمال، التشدد في التنظيم أو التساهل المفرط فيه، ضعف نظام الحوافز، ...الخ. أما أكبر مخاطر الفشل الذي يهدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو الخطر المالي أو الفشل المالي، بسبب عدم قدرة عائدات المؤسسة على تغطية نفقاتها وتكاليفها، انخفاض عائدات الاستثمار مثل كلفة رأس المال، ضعف الإدارة المالية، الإدارة السيئة التي تطبق سياسات غير حكيمة سواء بالإنتاج أو التسويق أو صياغة هيكل التمويل[3]، ارتفاع في المديونية، التوسع في توزيع الأرباح، عدم التناسب بين رأس المال والقروض مما يعني خلل في الهيكل التمويلي للمنشأة[4]، نقص وضعف السجلات والتقارير والكشوفات المالية، التي تفقد جدواها نتيجة ضعف الجهاز المحاسبي والمالي الذي يولد معلومات مالية ومحاسبية تتسم بنوع من الضبابية والغموض مما يجعل الملاك والمساهمين والأطراف ذات الصلة بالمؤسسة (les partiesprenantes) مهددين بالإفلاس وتكبد خسائر مالية، وما حدث أيضا من أساليب جديدة من الغش و الخداع والاختلاس والفساد المالي حتم على المختصين على التفكير في الأدوات والوسائل الرقابية الناجعة لدرء الأخطار المحيطة بالمنشئات، وبالتالي تقليل الهدر الحاصل من الأساليب غير القانونية، فالتحليل المالي بواسطة نسبه ومؤشراته المالية هو الجهاز الذي بإمكانه أن ينبه عن مكامن الضعف والانحرافات قبل وقوعها، حيث أصبحت النسب المالية المندمجة مع الطرق الإحصائية والنماذج الكمية الحديثة من وجهة نظر المختصين أشبه بجهاز الإنذار المبكر الذي ينبه صاحبه قبل وقوع الخطر، وأداة تمييزية بين فئة المؤسسات السليمة وتلك المصابة بفيروس التعثر أو الفشل المالي،و دور فعال في استئصال الخسائر والأخطار المحتملة نتيجة الانحرافات التي قد تقع، وذلك من خلال الاستناد إلى طرق وآليات تحليلية يمكن بواسطتها التنبؤ باحتمال وصول المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة إلى حالة التعثر المالي قبل عدد كافٍ من السنوات لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة وبالتالي سوف نحاول الإجابة على التساؤل الذي يشغل اهتمامنا حول ما مدى مساهمة الأساليب الإحصائية المتمثلة في التحليل الإحصائي العاملي AFD في التمييز بين زمرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السليمة و تلك المصابة بفيروس التعثر المالي؟ وما مدى قدرة النسب المالية المصاغة في شكل قالب نموذج رياضي في التنبؤ بتعثر وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

1.أهمية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة الفشل المالي للمؤسسات من خلال التمييز بين المؤسسات الفاشلة والمؤسسات الناجحة في دنيا الأعمال والتي تسمح بالإنذار المبكر للخطر المالي المحدق بالمؤسسات بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة، مما يتيح الفرصة لمتخذي القرارات داخل هذه الوحدات الاقتصادية من تصحيح الانحرافات وتجنيب المؤسسات والاقتصاد الوطني على حد السواء من الانهيار أو الإفلاس، وذلك باستخدام الطرق الإحصائية المبنية أساساً على النسب المالية.

2.أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة العلمية إلى بناء نموذج رياضي يسمح بالتمييز بين المؤسسات الفاشلة والمؤسسات الناجحة من خلال انتقاء أفضل النسب المالية واختبار قدرتها على التمييز وبالتالي تقييم هذه النسب من خلال القدرة التنبؤية لها.

أولاً: الإطار النظري للدراسة

1.الإطار المفاهيمي للفشل والمصطلحات المرافقة له(Défaillance) [5]

للفشل في الشركات مفهومان، أحدهما اقتصادي و الآخر مالي، إذ ينصب الأول على قياس النجاح أو الفشل اعتمادا على مقدار العائد على رأس المال، وتعد الشركة الفاشلة عند عجزها عن تحقيق عائد مناسب على رأس المال المستثمر والذي يتناسب والمخاطر المتوقعة، ويؤشر الثاني على عدم قدرة الشركة على تسديد التزاماتها المستحقة في مواعيدها المقررة[6]. ويعرفه Ashour and El-Farra بأنه عدم قدرة الشركة على مواجهة الالتزامات المالية التي بذمتها بالكامل، ومن ثم فهي في طريقها إلى الإفلاس قانونا أو التصفية[7]. كما عرف بيفر (BEAVER, P.71 ; 1966) فشل المؤسسة على أساس ما يلي[8]:

Failure is defined as the inability of a firm to pay its financial obligations as they mature. Operationally,a firm is said to have failed when of the following events have occurred : bankruptcy, bond default, an overdrawn bank account, or nonpayment of a preferred stock dividend.

عرف Dun &Bradstreets الفشل بأنه يحدث عندما تكون هناك عمليات أو أعمال للمؤسسة يتبعها تنازل عن ممتلكات أو الأصول لصالح الدائنين والإفلاس، أو حدوث خسارة للدائنين بعد عمليات فاشلة، أو عدم القدرة على استرجاع العقار المرهون والحجز على ممتلكات المؤسسة قبل إصدار الحكم عليه، الانسحاب وترك الالتزامات على المؤسسة غير مدفوعة، أو أن يتم وضع ممتلكات الشركة تحت الحراسة القضائية أو إعادة تنظيم للشركة وأحداث إجراءات التسوية بين الشركة ودائنيها[9]. وذهب البعض إلى تعريف التعثر المالي بأنه ما هو إلا اختلال مالي يواجه الشركة نتيجة قصور مواردها و إمكانياتها عن الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير، وإن هذا الاختلال ناجم أساسا عن عدم توازن بين موارد الشركة المختلفة (الداخلية و الخارجية) وبين التزاماتها في الأجل القصير التي استحقت أو تستحق السداد، وأن هذا الاختلال بين الموارد الذاتية وبين[10] الالتزامات الخارجية يتراوح بين الاختلال المؤقت العارض وبين الاختلال الحقيقي الدائم، وكلما كان هذا الاختلال هيكليا أو يقترب من الهيكل المالي كلما كان من الصعب على المشروع تجاوز الأزمة التي سببها هذا الاختلال[11].

وعرفه آخر بأنه عندما تكون أصول الشركة وإيراداتها أكثر من التزاماتها بمعنى أن صافي رأس المال أكثر من الصفر ولكن الشركة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية كدفع الفوائد، أو دفعات أساسية للديون، أو دفعات استئجار بمعنى أن قائمة التدفق النقدي غير كفء لمقابلة احتياجاتها في الوقت المناسب، أي أن المشكلة مشكلة استحقاق Maturity حيث أن موعد استحقاق الالتزامات أسرع من موعد استحقاق إيرادات المؤسسة. أو تكون خصوم والتزامات الشركة أكثر من أصولها أي أن صافي رأس المال أقل من الصفر[12]. وذهب البعض بأنه عملية وحالة فمن حيث كونه عملية فهو ليس نتاج اللحظة، ولكن ناجم عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت وتتفاعل عبر المراحل الزمنية تطول أو تقصر وتؤدي إلى الحالة التي عليها المشروع من عدم مقدرته عل سداد التزاماته والحصول على التزامات جديدة، بل أيضا العودة إلى ما كان عليه من قبل، أو استعادة توازنه المالي والنقدي أو التشغيلي[13].

1.1 تعريف المشروع الفاشل:

عرف Deakin الشركة الفاشلة بأنها تلك التي أفلست، أو واجهت عسرا ماليا أو تمت تصفيتها لصالح الدائنين. أما Beaver فقد اعتبر معيار الفشل للشركة إفلاسها، أو عدم قدرتها على تسديد ديونها أو الامتناع عن دفع أرباح أسهمها الممتازة[14]. وعرف الحمزاوي المشروع المتعثر بأنه ذلك المشروع الذي يعاني من اختلال في العلاقة بين دخله ونفقاته، حيث تتعدى الثانية الحد الأقصى للأول. ويطلق أيضا على المشروع الفاشل الذي يقل فيه العائد على الاستثمار، استنادا إلى تكلفته الدفترية عن تكلفة رأس المال، ويتصف المشروع المتعثر بتعذر وفائه لالتزاماته المستحقة رغم زيادة أصوله عن خصومه[15].

2.1 تعريف النجاح:

يقصد به عدم تعرض الشركة لخسائر متتالية، بالإضافة إلى قدرة الشركة على تسديد ديونها المستحقة، ودفع أرباح أسهمها العادية أو الممتازة، وهو ما تهدف إليه جميع المنشئات[16]. ولقد أشار Pinto أن نجاح الشركة يتحقق إذا حققت الشركة نتائج في الوقت المحدد وجاءت النتائج قريبة من الموازنة الموضوعة ومستوى مقبول من الأداء وتحقيق إرضاء وإشباع للعملاء والمستهلكين. ويلاحظ من التعريف السابق أن هناك أربع عناصر يجب أن تتحقق لنجاح المشروع وهي التوقيت من خلال جدولة العمل، الموازنة، الأداء وإشباع العملاء[17]. وعرفه آخرون بأنه تحقيق للأهداف الموضوعة مقدما والتي غالبا ما تكون مقيدة بعوامل كالوقت، التكلفة، الأداء والجودة[18].

3.1. الفشل الاقتصادي (Economic Failure) :

هو تلك الحالة التي لا تستطيع فيها المؤسسة على تحقيق عائد معقول أو معتدل على استثماراتها، أو عندما يكون صافي رأس المال سالب وذلك عندما تكون القيمة الدفترية للمطلوبات وخصوم الشركة أكثر من القيمة الدفترية لأصولها[19]. ويعتبر (Zopounidis, 1995)، أن الفشل الاقتصادي ينجم عن غياب المردودية وكفاءة الجهاز الإنتاجي، وكذلك تدهور العلاقة: مؤسسة – منتوج – سوق، وعدم مساهمة المؤسسة في الحد من المشاكل الاجتماعية مثل: البطالة، أو عدم القدرة على تحسين مستوى المعيشة للفرد أو قدرته الشرائية. وذهب Crucifix و Derni (1995)، إلى أن الشركة تحقق هدفها عندما تنجز مردودية وسيولة كافية.

4.1. التعثر المالي:

التعثر المالي حالة سابقة للفشل المالي، وقد لا يؤدي إليه بالضرورة، وهو قد يعني أحد الحالتين الاثنتين أو كلتاهما" نقص أو انعدام معدل العائد على الملكية أو التوقف عن سداد الالتزامات في مواعيدها[20]. ولقد تعددت أراء المفكرين والاقتصاديين في وصف وتشخيص ظاهرة الشركات المتعثرة، ومن هذه المفاهيم، إن إفلاس المشروعات يعني عدم توافر السيولة أو التصفية لصالح دائني المشروع أو الفشل المالي[21]، وظهرت اتجاهات مختلفة لبيان المقصود بالتعثر المالي من أهمها:

- ينظر للتعثر على أنه الحال التي يتأكد فيها وجود احتمال كبير في عدم قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد أقساط الديون وفوائدها (Humphreye, 1993)[22]؛
- أما James فيرى أن التعثر مرتبط بعدة ظواهر مثل عدم القدرة على سداد الأرباح المستحقة لحملة الأسهم الممتازة أو عدم القدرة على سداد السندات أو فوائدها أو عدم القدرة على سدادها حسابات البنوك (James, 1987)[23]؛
- التعثر في المفهوم الاقتصادي من وجهة نظر Jim. F Stuart يعني عدم كفاية دخل المشروع لتغطية نفقاته أو نقص معدل العائد على الاستثمارات و(بتكلفتها النقدية) عن تكلفة رأس المال أو عدم قدرة المشروع

على الوفاء بالتزاماته على الرغم من زيادة أصوله في مجموعها على التزاماته في مجملها (Jim F Stuart, 1998)[24].

وذهب البعض إلى التفرقة بين التعثر المالي والفشل المالي على اعتبار أن التعثر المالي حالة تسبق الفشل المالي وقد لا تؤدي إليه بالضرورة واستند في هذه التفرقة إلى استخدام معيار المرونة المالية وعليه فإن[25] التعثر المالي يعني أحدهما إما: نقص عوائد الأسهم أو توقفها أو التوقف عن سداد الالتزامات في مواعيدها. أما الفشل المالي: التوقف كلية عن سداد الالتزامات أو الإفلاس وتوقف النشاط[26].

5.1. الفشل القانوني (المالي): (Financial Failure)

يعتبر الفشل المالي ظاهرة قد تواجه العديد من المنشئات الاقتصادية في الدول النامية والمتطورة على حد السواء. ويعرف الفشل المالي Financial failure بأنه توقف أنشطة المنشأة طواعية بسبب التعثر (تصفية اختيارية)، أو بسبب دعوى قضائية تنتهي لصالح الدائنين (تصفية إجبارية)[27]. كما ينظر إليه البعض على أنهتلك الحالة التي لا تستطيع فيها المؤسسة على سداد التزاماتها للدائنين والوفاء بديونها مثلا: عدم دفع الفواتير[28].

6.1. العسر المالي (Détressefinancière)

يرتبط العسر المالي بحالة الارتباك المالي، التي تصيب المؤسسة عندما تتعرض لصعوبات مالية تجعلها عاجزة بصفة مؤقتة أو دائمة عن الوفاء بما عليها من الالتزامات تجاه الغير في تواريخ استحقاقها، ويمكن أن نجد:

1.6.1. العسر المالي الفني: (Détressefinancière technique)

وهو الحالة التي تكون فيها التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة للمؤسسة غير كافية لسداد الالتزامات الجارية في مواعيد استحقاقها، وذلك على الرغم من إمكانية امتلاك المؤسسة لأصول مالية تزيد في قيمتها الحقيقية عن قيمة التزاماتها الإجمالية تجاه الغير، فضلا عن إمكانية تحقيقها لمعدل مناسب من الربحية"[29].

2.6.1. العسر المالي القانوني (الحقيقي): (Détressefinancièrejuridique)

وهي حالة مرادفة لحالة الخطر المالي الكامل، حيث تكون القيمة الدفترية لإجمالي الخصوم أكبر من القيمة السوقية لإجمالي الأصول، مما ينجم عنه صافي حق ملكية سالبة، وهو ما يطلق عليه عسر الملكية"[30].

7.1. الفشل القانوني (Défaillancejuridique)

الإفلاس هي تلك الحالة التي لا تستطيع فيها المؤسسة على دفع ديونها، ويتم التنازل عن أصولها وتسليمها قضائيا لإدارتها[31]. أو هو إجراءات قانونية لتسييل أو إعادة تنظيم الأعمال، وأيضا نقل لبعض أو كل أصول الشركة للدائنين[32]. ويميز القانونيين بين حالتي الإفلاس والإعسار، حيث يفترضون في حالة الإفلاس ثبوت توقف المدين عن الدفع حتى لو كانت حقوقه تزيد عن مجموع ديونه، أما في حالة الإعسار فإن أموال المدين لا تكون كافية للوفاء بديونه المستحقة الأداء[33].

وبناءً على هذا فقد تم إعطاء عدة تعاريف لهذا الأخير، وذلك حسب المعيار المعتمد. وفيما يلي مختلف وجهات النظر حول مفهوم الإفلاس والتي قدمها الكاتب **Berryman, 198234**:

- **معيار المردودية (Altman; 1971)**: حسب هذا المعيار، تكون المؤسسة مفلسة إذا لم تحقق باستمرار معدل عائد مناسب لاستثماراتها. ويعد هذا التعريف مفيداً على مستوى الاقتصاد الجزئي، و لكنه لا يعكس حقيقة الإفلاس على مستوى الاقتصاد الكلي. ففي الواقع يمكن ملاحظة عدد كبير من المؤسسات يستمر نشاطها بمعدلات عائد أقل من الحد الأدنى المطلوب من المردودية.
- **معيار الملاءة (Solvabilité)**: حسب معيار الملاءة تعتبر المؤسسة مفلسة إذا توقفت عن النشاط وأشهر إفلاسها قانونياً، تسببت في خسائر للدائنين لها، أغلقت عن قصد (بإرادتها) دون الوفاء بكامل التزاماتها، كانت تتخبط في إجراءات التنظيم، تفاوضت مع دائنيها بشأن السداد[35].
- **المعيار القانوني (Cahil : 1980)**: حسب المعيار القانوني، المؤسسة المفلسة هي تلك التي اختلفت بعد تصفيتها[36].
- **معيار الخسائر المتراكمة** (Ulmer & Neilson : 1947): تسجل المؤسسة خسائر متعاقبة فتتم تصفيتها لوضع حد لهذه الوضعية[37].

2. اسباب وعوامل الفشل المالي للمؤسسات:

ركزت معظم الدراسات التي تعرضت لأسباب الفشل إلى أنها ترجع إلى عوامل مختلفة[38]، حيث يمكن تقسيم هذه الأسباب التي تؤدي إلى فشل الشركات إلى أسباب داخلية وأسباب خارجية[39]. كما كتب Hartigan عام 1976 وهو مدير لإحدى الشركات المتعثرة في إحدى دراساته عن تعثر الشركات في [22] مارس 1973 أن مسببات فشل الشركات تتلخص في: نقص رأس المال، خلل في نظام التكلفة، ضعف في الرقابة، قلة الاستشارات والمشاركة الخارجية، القوانين والمراسيم التي لا توفر حماية للشركات، التقلبات الخارجية كحالات الاندماج والتغيرات التكنولوجية، عمليات الاحتيال والخداع في الأعمال[40].

كما كتب (IvarsAvots, 1969) في بحثه "لماذا تفشل المشاريع الإدارية" مستعرضا أسباب الفشل كالآتي: أن تصطدم الإدارة بالوضع المالي منذ البداية، المشروع غير مضمون ماليا، الإدارة غير كافية لتقديم الدعم الكافي، تعريف غير ملائم للمهمات والوظائف المطلوبة، التكنولوجيا والتقنيات المستخدمة غير مناسبة، النتائج النهائية للمشروع غير مخطط لها، اختيار فريق للعمل سيئ وليس له المرونة والقدرة على التغيير، الاختيار الخاطئ للمدير الإداري[41]. وفي هذا المجال يرى COCHRAN;1981أن:

«Bien qu'il y ait eu beaucoup d'écrits sur les faillites d'entreprises, l'information fiable sur les entreprises en faillite et les causes est plutôt rare étant donnée la qualité des données des différentes études, les sources et les méthodologies utilisées »[42].

فمن الدراسات السابقة والنماذج الموضوعة مسبقا نستشف أن تعثر الشركات يعد نتيجة أو محصلة لتوليفة واسعة من العوامل التي قد تظهر جميعها أو بعضها في الشركة وبالتالي فإن أسباب الفشل تتباين من مشروع لآخر. ويشير الكاتب Pierre Ramage في هذا السياق إلى أن الصعوبة تعني عدم قدرة المؤسسة على مواصلة استغلالها، وأن أسباب عدم القدرة تنقسم إلى اقتصادية وتسييرية، حيث[43]: تتمثل في الأسباب الاقتصادية للإفلاس في انخفاض مستوى الطلب، تشبع السوق، ارتفاع المنافسة، تغيرات معدلات الصرف، ارتفاع أسعار المواد الأولية. بينما تتمثل الأسباب التسييرية للإفلاس في نقص/غياب الإبداع، غياب مراقبة التسيير، ضعف كفاءة المسيرين، انسحاب أو إفلاس عميل مهم، تفاقم الصراعات الاجتماعية داخل المؤسسة، تدهور إنتاجية الوسائل...إلخ.

- **الأسباب الإدارية** (Les causes managériales):

« La défaillance d'une entreprise, c'est la défaillance d'une gestion. Des conditions économiques difficiles, un repositionnement des marchés, une compétition accrue, un désastre ou une fraude ne sont pas des causes de faillite, de faibles qualités de gestion elles le sont »[44].

« FARVOLDEN (1992), P. 109 »

« La principale cause de déclin d'une entreprise se sont ses dirigeants».[45]

BRIBEAULT (1982), P. 25

« Seuls les plus sages d'entre les sages et les plus sots d'entre les sots ne changent jamais »

Confucius, (Analectes)

تعتبر الأسباب الإدارية القاسم المشترك في معظم الشركات المتعثرة فتكون الإدارة غير قادرة على تقديم الدعم الكاف للموظفين حتى لو كان الموظفين ذو كفاءة عالية، ومهارات ممتازة فسيجدون صعوبة لإتمام عملهم دون دعم من الإدارة نتيجة ضعف الكفاءات لدى الفريق المسير[46] والاختيار الخاطئ للمدير الإداري للمشروع قد يكون سببا في فشل المشروع، حيث يجب أن يكون قائدا ومنظما وعليه أن يتخذ القرارات بناء على المعلومات القليلة لديه[47].

ويشير الجدول رقم (1) إلى أن أكثر من 90%من الأسباب المسببة للفشل إنما تعود- بغض النظر- عن حجم المؤسسة ونوعها وعمرها إلى عدم الخبرة الإدارية Expériencemanagériale أو عدم كفاءة الإدارة Incompétencemanagériale. وهذا التحليل صريح بتأكيد أن إدارة المنشأة أو العملية الإدارية للمدير من تخطيط ورقابة وتنظيم واتخاذ القرارات، هي الأساس في ضمان نجاح أو فشل المنشأة، وهذا يعني أن الإدارة يمكن أن تكون ناجحة بكل عواملها وإستراتيجيتها حيث تنعكس نتيجتها في ضمان النجاح للمنشأة واستمرارية ذلك كما يمكن أن تكون سيئة في إطار عملها مما تسبب الفشل وتقود للتصفية. ويقصد بالإدارة الناجحة هي الإدارة التي تضمن تحقيق كل من الكفاءة والفاعلية، أما الإدارة السيئة أو الفاشلة فهي الإدارة التي لا تستطيع ضمان تحقيق الكفاءة وكذلك الفاعلية[48].

ثانيا: الإطار التطبيقي للدراسة:

1.تقديم مجتمع الدراسة ووصف العينة المختارة والمتغيرات المدرجة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على البيانات المالية والمحاسبية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث حاولنا تشكيل قاعدة معطيات مالية ومحاسبية في شكل نسب مالية مفسرة ومنبئة للتعثر المالي لهذه المؤسسات موضوع الدراسة، ولقد حرصنا على أن تكون العينة المختارة ذات تمثيل جيد للمجتمع الإحصائي المستهدف. فتم تشكيل عينة مكونة من 36 مؤسسة صغيرة ومتوسطة توزعت من حيث طبيعة النشاط إلى مؤسسات خدماتية، مؤسسات تجارية، مؤسسات صناعية ومؤسسات فلاحية. كما اعتمدنا في التحليل على بطارية من النسب المالية كمتغيرات مستقلة (23 نسبة مالية)، نعتقد أنها منبئة للتعثر المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنقسم هذه النسب المالية إلى خمس مجموعات هي: (04) نسب تخص الهيكل المالي، (05) نسب تتعلق بالمر دودية، (05) نسب تخص الربحية، (04) نسب استدانة و(05) نسب تخص السيولة. والواقع أن انتقاء هذه النسب ليس عشوائياً، وإنما مبني على أسس ومبررات علمية وعملية، من بينها الاستفادة من الدراسات السابقة، فضلاً عن الأسس النظرية في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات، ويمكن تلخيص هذه المتغيرات ومدلولاتها في الجدول رقم (3):

2.تقديم الأسلوب المستخدم في التحليل:

نعتمد في هذه الدراسة علىأحد أساليب التحليل العاملي، وبالتحديد التحليل التمييزي المبني على أساس خطوة بخطوة (Stepwise) حيث يسمح هذا الأسلوب باختيار قدرة المتغيرات المقترحة على التمييز بين المؤسسات، إذ ينطلق من متغيرة واحدة فقط، ثم يضيف المتغيرات الأخرى بالتتابع، ويستخدم البرنامج الإحصائي SPSSهذه الخوارزمية حيث يعتمد في اختياره للمتغيرات على معياريين:

- المعيار الأول: وهو معيار قدرة مجموعة من المتغيرات على التمييز؛
- المعيار الثاني: وهو معيار إحصائية Lmbda de Wilks.

وتحدد أهداف التحليل التمييزي فيما يلي:

- التمييز بين مجموعتين أو أكثر من المجموعات المتداخلة استناداً إلى عدد من المتغيرات المستقلة التي تعبر عن خصائص بارزة في هذه المجموعات؛
- تحديد أي مفردة غير معلومة للمجموعة التي تنتمي إليها لأحد المجموعات على ضوء قيم متغيراتها المستقلة؛
- تحديد الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة في نموذج التمييز على أساس ما يتمتع به من قوة بين المجموعات محل الدراسة.

3. تطبيق طريقة التحليل التمييزي:

يمكن تصنيف مجموعة المؤسسات موضوع الدراسة إلى تصنيفين حسب معيار التعثر (المؤسسات السليمة والمؤسسات المتعثرة) ونميز بين المجموعتين بإعطاء رقم لكل مجموعة، حيث يرمز لمجموعة المؤسسات السليمة (الناجحة) برقم واحد (1) ولمجموعة المؤسسات المتعثرة بـ صفر (0).

4. نتائج الدراسة:

1.4. اختبار تساوي المتوسطات الحسابية لمجموعتي الدراسة:

نرغب من هذا الاختبار أكانت هناك فروق معنوية بين متوسطات المجموعات التي تم التوصل إليها أو لا، وفي هذا الجانب هناك عدة اختبارات من أهمها ما يطلق عليه اختبار Wilk's Lambda Test, A،

حيث A:

det = Déterminant matrix محدد المصفوفة

w= Within – groups matrix مصفوفة الفروقات داخل كل مجموعة

$$\mathbf{T = W+B}$$

B = between – **groups,**matrix مصفوفة الفروقات مابين المجموعات

ويكون الاختبار الإحصائي لمعنوية الفروق في الصورة التالية:

$$\mathbf{A = \frac{det(W)}{det(T)}}$$

أما صياغة الفرضيات الإحصائية فيكون على النحو التالي:

$$\begin{cases} \mathbf{H_0 : \mu_1 = \mu_2 = ...= \mu_n} & \text{فرضية العدم} \\ \mathbf{H_1 : \mu_1 \neq \mu_2 \neq .....\neq \mu_n} & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

حيث يتحول Wilk's Lambda A إلى « F-Ratio » كما في الصورة التالية:

$$\mathbf{F\frac{1-A^{\frac{1}{2}}}{A^{\frac{1}{2}}}\frac{N-P-2}{P}}$$

حيث: Nيمثل العدد الكلي للمفردات مع درجتي الحرية.V = 2P

$$\mathbf{V_2 = 2(N\text{-}p\text{-}2)}$$

حيث p هو عدد متغيرات الدراسة

فإذا كانت نتيجة الاختبار هو رفض (H_0)، يمكن الاستنتاج أن هناك فروقاً معنوية بين متوسطات المستويات للظاهرة المدروسة.

وتسهيلاً للحساب استخدمنا البرنامج الإحصائي (SPSS. V.20.0) وقمنا باختبار المعنوية بين متوسطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفاشلة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناجحة من خلال حساب معيار Wilk's LambdaوالاحصاءFلفيشر فخلصنا إلى النتائج المبينة في الجدول رقم (4):

من الجدول رقم (4)، يتضح أن هناك ثلاث متغيرات فقط من بين 23 المدرجة لها القدرة على التمييز بين م.ص.م الفاشلة وم.ص.م الناجحة. فبالنظر إلى عمود قيمة Fلفيشر والدلالة المرافقة لها، يبدو أن متغيرات الدراسة هي ليس كلها متغيرات مميزة باستثناء ثلاث متغيرات (S_2, E_1, L_1)، وعليه يمكن القول أن الفروق الإحصائية الدالة بين المجموعتين مختلفة.

2.4 اختبار Box M لتساوي مصفوفات التغاير:

بناءً على نتائج اختبار Box M، يتضح وجود فروق إحصائية دالة في مصفوفة التغاير (التباينات المشتركة) للمجموعتين، وذلك من خلال مؤشر الدلالة، إذ نجده يساوي 0,000، وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0,05. كما يشير عمود Rang وجود ثلاث متغيرات منبئة فقط من بين 23 متغيرة مقترحة في الدراسة، مما يدل على أن المجموعتين لها كثافة متطابقة حول أوساطهما مع الأخذ في الاعتبار التباينات والتغيرات بين كل متغيرين.

3.4. اختبار قدرة المتغيرات على التمييز بين المؤسسات:

من الجدول رقم (6)، يتضح أن العدد الأقصى للخطوات هو **46** خطوة. وحسب الاحصاءة**F** ومستوى الدلالة، نجد أن المتغيرات المدرجة في التحليل مرتبة حسب قدرتها على التمييز هي: **S_2, E_1, L_1**. وتظهر الإحصاءات المقابلة لهذه المتغيرات ذات دلالة كبيرة. وعليه فإنه من بين 23 متغيرة مقترحة في التحليل، تظهر ثلاث متغيرات فقط لها القدرة الكبيرة على التمييز بين المجموعتين.

4.4. متغيرات التحليل باستخدام أسلوب خطوة بخطوة (Pas à pas):

يبين الجدول رقم (7) ترتيب الخطوات والمتغيرات حسب قدرتها على التمييز، حيث نلاحظ انعدام مستوى الدلالة **F** لإقصاء المتغيرة من النموذج. فقد تم في الخطوة الأولى اعتماد المتغيرة **L_1** فقط، وكانت لها لامبدا وليكس (**Lambdawilks**) معدومة، ومستوى دلالة لـ **F** يساوي **0,022** أقل من **0,05**، وهو ما يدل على أن قوة التمييز بين م.ص.م الناجحة (المجموعة 1) والـ م.ص.م الفاشلة (المجموعة 2) تعود بالدرجة الأولى إلى نسبة السيولة (د.ق.أ/إجمالي الأصول). وفي الخطوة الثانية تم إضافة متغيرة نسبة الاستدانة (إجمالي الديون/إجمالي الأصول) (**E_1**)، فارتفعت قيمة لامبدا وليكس إلى **0,943** بالنسبة إلى **L_1**، **0,854** بالنسبة إلى **E_1**، وكانت مستودى دلالة لـ **F** منعدمة (أقل من **0,05**)، وفي الخطوة الثالثة تم إضافة متغيرة نسبة الهيكلة المالية (ر.م.ع/إجمالي الأصول) (**S_2**) حيث انخفضت قيمة **Lambda Wilks** لـ **L_1** و **E_1** إلى **0,692**و**0,821** على التوالي، أما **S_2** فسجلت قيمة **0,572Lambda Wilks** ومستوى دلالة لـ **F =0,014**، وبناءً على ذلك فإن لنسبة السيولة (د.ق.أ/إجمالي الأصول)

ونسبة الاستدانة (إجمالي الديون/إجمالي الأصول) ونسبة الهيكلة المالية (ر.م.ع/إجمالي الأصول) قدرة تنبؤية كبيرة للتمييز بين الـ م.ص.م الناجحة و الفاشلة.

5.4. اختبار القيم الذاتية المقابلة لدالة التمييز:

من المعلوم أن عدد الدوال المستخرجة حسب طريقة التحليل التمييزي هو عدد المجموعات ناقص الواحد. لذلك تحصلنا على دالة تمييز قانونية واحدة ذات قيمة ذاتية هي 1,116 ، بنسبة ارتباط قانوني 0,726(الجدول رقم 8) فهي قريبة من الواحد و بتشتت إجمالي هو 100 %. فتعكس نسبة الارتباط القانوني لهذه الدالة قوة ارتباط المتغيرات المدرجة في التحليل بهذه الدالة، وهما نسبة السيولة (د.ق.أ/إجمالي الأصول) ونسبة الاستدانة (إجمالي الديون/إجمالي الأصول) و نسبة الهيكلة المالية (ر.م.ع/إجمالي الأصول).

6.4. اختبار دالة التمييز القانونية:

لاختبار دالة التمييز استخدمنا معيار Lambda de Wilksوهو مؤشر لمقدار التباين غير المفسر في الدرجات التمييزية، وكلما كانت قيمة هذه الإحصائية صغيرة كلما كانت نتائج التحليل أفضل، على عكس قيمة Khi-deux ، كلما كانت مرتفعة كلما دل ذلك على جودة التمييز للدالة. ومن خلال الجدول المبين لنتائج الاختبار (جدول رقم 9) يُظهر قيمة Khi-deuxمرتفعة (24,364) بمستوى دلالة 0,000 مما يعني أن الدالة المستخرجة محققة لمعيار جودة التمييز.

ويوضح الجدول الآتي المعاملات المعيارية (متغيرات الدراسة مركزة مختصرة) لدوال التمييز، وهي تفيد في المقارنة بين تأثيرات المتغيرات الكمية في النموذج.

7.4. معاملات دالة التمييز المعيارية:

من الجدول رقم (10)، يمكننا صياغة دالة التمييز على النحو التالي:

$$F= 0,698S_2 + 1,406E_1 + 1,095L_1$$

وتفيد هذه الدالة التمييزية القانونية المعيارية في عملية التقدير، بمعنى أنه انطلاقاً من مجموعة الخصائص التي لها القدرة على التمييز نسبة السيولة (د.ق.أ/إجمالي الأصول) و نسبة الاستدانة (إجمالي الديون/إجمالي الأصول) ونسبة الهيكلة المالية (ر.م.ع/إجمالي الأصول) لمؤسسة ما، يتم تصنيفها ضمن مجموعة من المجموعتين: مؤسسات ناجحة ومؤسسات فاشلة. وإذا كانت الدالة السابقة تفيد في عملية التقدير، فإن الجدول الآتي يتضمن معاملات دالة التمييز القانونية والتي تفيد في عملية التنبؤ، حيث يمكننا التنبؤ بالمجموعة التي تنتمي إليها الحالات الجديدة، بمعنى تلك التي لم تكن في موضوع دراستنا ونريد أن نتنبأ بمجموعة انتمائها.

8.4. معاملات دالة التمييز القانونية:

من جدول معاملات دالة التمييز القانونية (جدول رقم 11) نصوغ الدالة على الشكل التالي:

$$F= -2,497 + 1,650S_2 + 7,199E_1 – 5,141L_1$$

وتتحدد قيمة دالة التمييز عند مركز ثقل المجموعة الممثلة بهذه الدالة من خلال الجدول رقم 12، وفي حالة التنبؤ بانتماء مؤسسة ما إلى مجموعة من المجموعتين، تتم مقارنة قيم دالة التمييز القانونية بكل مركز ثقل ومن ثم يتم تصنيفها اعتماداً على أقرب مسافة ممكنة.

9.4. جودة التصنيف:

من خلال نتائج التصنيف الواردة في الجدول رقم (14)، نلاحظ أن جودة التصنيف كانت بنسبة 83,3%، وهي تعبر عن نسبة المفردات المصنفة تصنيفاً صحيحاً من قبل الباحثين مقارنة بالتصنيف عن طريق دوال التمييز المستخرجة. وتعتبر هذه النسبة عالية ودالة. وعليه، فإن النسب المالية المعتمدة في التمييز بين المؤسسات موضوع الدراسة إلى مؤسسات فاشلة و ناجحة هي فعلاً نسب مالية مميزة، حيث تمثلت في نسبة السيولة (د.ق.أ/إجمالي الأصول) ونسبة الاستدانة (إجمالي الديون/إجمالي الأصول) ونسبة الهيكلة المالية (ر.م.ع/إجمالي الأصول).

خلاصة:

أولاً: النتائج: أسفرت الدراسة عن النتائج التالية:

- أصبحت النسب المالية بالاشتراك مع التحليل الإحصائي العاملي كجهاز إنذار مبكر لها قدرة تنبؤية كبيرة لاحتمالات التعثر و الفشل المالي للمؤسسات، وأداة تمييزية بين المؤسسات السليمة والمؤسسات المهددة بالفشل المالي.
- يوجد ثلاثة نسب مالية من ضمن 23 نسبة مالية مدرجة في هذه الدراسة لها القدرة على التمييز بين زمرة المؤسسات السليمة والفاشلة و هي مجتمعة مع بعضها وهي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول (S_2)، إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول (E_1)، الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول (L_1) وذلك ببلوغ دلالة الإحصائية ExactF في اختبار Wilk'sLambdaالقيمة 000,
- باستخدام التحليل العاملي التمييزي بلغت نسبة التصنيف 83,3% والتي تعتبر مقبولة للحكم والتمييز بين المجموعتين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- توصلنا من خلال التحليل التمييزي الحصول على دالة تمييز قانونية معيارية تساعد متخذي القرارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التقدير صيغتها على النحو التالي:

$$Z = 0,698S_2 + 1,406E_1 – 1,095L_1$$

كما خلص الدراسة إلى استنباط دالتين للتصنيف نموذجهما على النحو التالي:

دالة تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السليمة:

$$Z = -17,719 + 9,771S_2 + 38,334E_1 - 2,689L_1$$

دالة تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفاشلة:

$$Z = -12,796 + 6,362S_2 + 23,459E_1 + 7,934L_1$$

وبناءً على نتائج جودة التصنيف التي بلغت 83,3 %.

من خلال معاملات ارتباطها الداخلي بدالة التمييز نستشف أن نسبة الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول (L_1) تؤثر على دالة التمييز بدرجة أكبر بتأثير عكسي ثم تليها نسبتي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول (S_2) وإجمالي الديون إلى إجمالي الأصول (E_1) على التوالي بعلاقة طردية، ومن هنا نستشف مدى أهمية هذه النسبة في تقدير ظاهرة الفشل فزيادة حجم الديون سواء القصيرة أو مجملها بالمقارنة بإجمالي أصولها يزيد من احتمال وقوعها في الفشل والتعثر المالي.

ثانياً: التوصيات والاقتراحات:

على ضوء النتائج السابقة فإن الدراسة توصي بـ:

- ضرورة الاعتماد بقوة على التحليل الإحصائي متعدد الأبعاد لاسيما التحليل العاملي لما له قوة تمييزية كبيرة بين المجموعات؛
- ضرورة التركيز على النسب المالية الثلاث المذكورة أعلاه والتي ثُبت أن لها قدرة تمييزية كبيرة بين المجموعات المتداخلة فضلاً عن قدرتها التنبؤية بالفشل المالي؛

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأكثر عرضة للفشل والتعثر المالي ليس لأنها لا تملك الخبرة الكافية لمزاولة شاطها وإنها يرجع إلى سوء التسيير وعدم اللجوء إلى الأساليب الإحصائية والنماذج الكمية للتنبؤ بالمخاطر المحدقة بها.

ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول رقم 01: أسباب الفشل المالي كما يراها Dun and Bradstreet

الرقم	السبب	الأهمية النسبية للفشل
1	عدم كفاءة الادارة	% 93,1
2	الاهمال	% 2
3	التزويـــر	% 1,5
4	الكوارث	% 0,9
5	أسباب أخرى	% 3

المصدر :حمزة محمود الزبيدي، (2000)، "التحليل المالي، تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، ص. 279

الجدول رقم 02: ملخص العوامل الرئيسية للفشل حسب الصندوق الوطني لأسواق الدولة la caissenationale des marchés de l'Etat(1977) و Conan &[49]Holder (1979)[50]:

الصندوق الوطني لأسواق الدولة (1977)		Conan & Holder (1979)	
عوامـــل الفشل	النسبة	عوامـــل الفشل	النسبة
فشل الزبائن	21%	الانخفاض التخميني لرقم الأعمال	21%
مخزونات معتبرة	11%	سوء تنظيم المؤسسة	11%
إلغاء القروض البنكية	11%	فشل الزبائن	10%
مصاريف المستخديف جد مرتفعة	10%	نمو جد عال	9%
وفاة أو مرض المدير	10%	مخزونات معتبرة	7%
نظام محاسبي غير فعال، جهل سعر التكلفة	9%	تقادم المنتوجات، خطأ التنويع	5%
ممارسات غير شريفة	8%	نظام محاسبي غير فعال، جهل سعر التكلفة	5%
المصادرة	8%	سياسة استثمارية جد طموحة	5%
الانخفاض التخميني لرقم الأعمال	8%	تقادم أدوات الإنتاج	4%
سوء تنظيم المؤسسة	4%	إلغاء القروض البنكية	3%

Source : *Philippe du Jardin ; (2007) ; « Prévision de la défaillance et réseaux de neurones : l'apport des méthodes numériques de sélection de variables », université de Nice-Sophia-Antipolis, institut d'administration des entreprises, P.25*

الجدول رقم 03: المتغيرات المستقلة (النسب المالية)

التصنيف	المتغير	النسبة المالية
النسب الهيكلية Ratios de structure	S_1	الأصول الجارية/إجمالي الأصول
	S_2	رأس المال العامل/إجمالي الأصول
	S_3	الأصول غير الجارية/إجمالي الأصول
	S_4	د.ط.أ /الهامش الإجمالي للتمويل الذاتي
نسب المر دودية Ratios de rentabilité	R_1	القيمة المضافة/رقم الأعمال
	R_2	الفائض الإجمالي للاستغلال/القيمة المضافة
	R_3	الفوائد المالية/رقم الأعمال
	R_4	النتيجة الصافية/إجمالي الأصول
	R_5	النتيجة الصافية /الأموال الخاصة
نسب الربحية Ratio de profitabilité	P_1	الربح قبل الضريبة و الفوائد/إجمالي الأصول
	P_2	القدرة على التمويل الذاتي/رقم الأعمال
	P_3	ربح الاستغلال على النتيجة الصافية
	P_4	الربح الصافي/المبيعات الصافية
	P_5	الفائض الإجمالي للاستغلال/رقم الأعمال
نسب الاستدانة Ratios d'endettement	E_1	إجمالي الديون/إجمالي الأصول
	E_2	الأصول الجارية/إجمالي الديون
	E_3	الأصول غير الجارية/إجمالي الديون
	E_4	الأموال الخاصة/إجمالي الديون
نسب السيولة Ratio de liquidité	L_1	د.ق.أ /إجمالي الأصول
	L_2	الأصول الجارية/د.ق.أ
	L_3	إجمالي الأصول/التدفق النقدي التشغيلي
	L_4	د.ق.أ / التدفق النقدي التشغيلي
	L_5	إجمالي الديون / التدفق النقدي التشغيلي

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى الدراسات السابقة

الجدول رقم 04: نتائج معيار Wilk's Lambda وأحصائيةF-ficher

	Lambda de Wilks	F	ddl1	Ddl2	Signification
S_1	0,996	0,137	1	34	0,714
S_2	**0,880**	**4,616**	**1**	**34**	**0,039**
S_3	0,996	0,138	1	34	0,713
S_4	0,977	0,789	1	34	0,381
R_1	0,974	0,917	1	34	0,345
R_2	0,977	0,787	1	34	0,381
R_3	0,974	0,908	1	34	0,347
R_4	0,972	0,989	1	34	0,327
R_5	0,993	0,236	1	34	0,630
P_1	0,895	3,970	1	34	0,054
P_2	0,972	0,977	1	34	0,330
P_3	0,972	0,987	1	34	0,328
P_4	0,972	0,989	1	34	0,327
P_5	0,969	1,078	1	34	0,306
E_1	**0,943**	**2,074**	**1**	**34**	**0,159**
E_2	0,995	0,183	1	34	0,671

E_3	0,961	1,364	1	34	0,251
E_4	0,997	0,116	1	34	0,735
L_1	**0,854**	**5,792**	**1**	**34**	**0,022**
L_2	0,958	1,501	1	34	0,229
L_3	0,963	1,301	1	34	0,262
L_4	0,983	0,603	1	34	0,443
L_5	0,970	1,048	1	34	0,313

المصدر: من إعداد الباحثين إستادا على مخرجات برنامج SPSS V.20.0

الجدول رقم 05: نتائج اختبار Box M

Déterminants Log		
D	**Rang**	**Déterminant Log**
Défaillante	3	-13,970
Saine	3	-7,869
Intra-groupescombinés	3	-9,164
Les rangs et logarithmes naturels des déterminants imprimés sont ceux des matrices de covariance du groupe		
Résultat du test		
M de Box		47,481
F	Approximativement	7,136
	ddl1	6
	ddl2	7271,569
	Signification	0,000
Tests l'hypothèse nulle d'égalité de matrices de covariance des populations		

المصدر: من إعداد الباحثين إستادا على مخرجات برنامج SPSS V.20.0

الجدول رقم 06: المتغيرات المدرجة و المقصاة

Variables introduites/éliminées[a,b,c,d]									
pas	introduite	Lambda de Wilks							
		Statistique	ddl_1	ddl_2	ddl_3	Statistique	ddl_1	ddl_2	Signification
1	**L_1**	0,854	1	1	34	5,792	1	34	0,022
2	**E_1**	0,572	2	1	34	12,364	2	33	0,000
3	**S_2**	0,473	3	1	34	11,907	3	32	0,000
A chaque pas, la variable qui minimise le Lambda de Wilks global est introduite.									
Le nombre maximum de pas est 46									
Le nombre maximum du F pour introduire est 0,05.									
La signification maximum du F pour éliminer est 0,10.									
Seuil du F, tolérance ou VIN insuffisant pour la poursuite du calcul									

المصدر: من إعداد الباحثين إستادا على مخرجات برنامج SPSS V.20.0

جدول رقم 07: متغيرات التحليل باستعمال أسلوب خطوة بخطوة (Pas à pas)

Pas		Tolérance	Signification du F pour éliminer	Lambda de Wilks
1	L_1	1,000	0,022	
2	L_1	0,501	0,000	0,943
	E_1	0,501	0,000	0,854
3	L_1	0,501	0,001	0,692
	E_1	0,407	0,000	0,821
	S_1	0,674	0,014	0,572

المصدر: من إعداد الباحثين إستادا على مخرجات برنامج SPSS V.20.0

الجدول رقم 08: القيم الذاتية لدالة التمييز القانونية

Valeurspropres				
Fonction	Valeurpropre	% de la variance	% cumulé	Corrélationcanonique
1	1,116[a]	100,0	100,0	0,726
a. Les 1 premières fonctions discriminantes canoniques ont été utilisées pour l'analyse.				

المصدر: من إعداد الباحثين إستادا على مخرجات برنامجSPSS V.20.0

الجدول رقم 09: نتائج اختبار دالة التمييز القانونية

Lambda de Wilks				
Test de la ou des fonctions	Lambda de Wilks	Khi-deux	ddl	Signification
1	0,473	24,364	3	0,000

المصدر: من إعداد الباحثين إستادا على مخرجات برنامج SPSS V.20.0

جدول رقم 10: معاملات دالة التمييز القانونية المعيارية.

	Fonction
	1
S_2	0,698
E_1	1,406
L_1	-1,095
Coefficients des fonctions discriminantes canoniques standardisées	

المصدر: من إعداد الباحثين إستادا على مخرجات برنامج SPSS V.20.0

جدول رقم 11: معاملات دالة التمييز القانونية

Coefficients des fonctions discriminantes canoniques	
	Fonction
	1
S_2	1,650
E_1	7,199
L_1	-5,141
(Constante)	-2,497
Coefficients non standardisés	

المصدر: من إعداد الباحثين إستادا على مخرجات برنامج SPSS V.20.0

الجدول رقم12: دالة التمييز عند مراكز ثقل المجموعات

Groupes (D)	Fonction
	1
Défaillante	-1,148
Saine	0,918
Fonctions discriminantes canoniques non standardisées évaluées aux moyennes des groupes	

المصدر: من إعداد الباحثين إستادا على مخرجات برنامج SPSS V.20.0

الجدول رقم13: مصفوفة الهيكل

	Fonction
	1
L_1	-0,391
R_3 [a]	0,354
S_2	0,349
R_1 [a]	-0,332
P_4 [a]	-0,326
R_4 [a]	-0,326
P_3 [a]	-0,325
P_2 [a]	-0,324
P_5 [a]	-0,319
R_2 [a]	-0,283
P_1 [a]	-0,259
L_4 [a]	-0,255
L_2 [a]	0,245
E_1	0,234
R_5 [a]	-0,185
E_4 [a]	0,127
S_1 [a]	-0,089
S_3 [a]	0,088
E_3 [a]	-0,083
S_4 [a]	-0,077
E_2 [a]	-0,030
L_3 [a]	-0,017
L_5 [a]	0,001
Les corrélations intra-groupes combinées entre variables discriminantes et les variables des fonctions discriminantes canoniques standardisées sont ordonnées par tailles absolues des corrélations à l'intérieur de la fonction.	
Cette variable n'est pas utilisée dans l'analyse.	

المصدر: من إعداد الباحثين إستادا على مخرجات برنامج SPSS V.20.0

الجدول رقم 14: نتائج التصنيف

D			Classe (s) d'affectation prévue (s)		Total
			Défaillante	Saine	
Original	Effectif	Défaillante	16	0	16
		Saine	6	14	20
	%	Défaillante	100,0	0,00	100,0
		Saine	30,0	70,0	100,0
Validé-croisé[b]	Effectif	Défaillante	16	0	16
		Saine	6	14	20
	%	Défaillante	100,0	0,00	100,0
		Saine	30,0	70,0	100,0

a. 83,3% des observations originales classées correctement.
La validation croisée n'est effectuée que pour les observations de l'analyse. Dans la validation croisée, chaque observation est classée per les fonctions dérivées de toutes les autres observations.
c. 83,3% des observations validées classées correctement.

المصدر: من إعداد الباحثين إستادا على مخرجات برنامج SPSS V.20.0

جدول رقم 15: معاملات دالة التصنيف

Coefficients des fonctions de classement		
	D	
	Défaillante	Saine
S2	6,362	9,771
E1	23,459	38,334
L1	7,934	-2,689
(constante)	-12,796	-17,719
Fonctions discriminantes linéaires de Ficher		

المصدر: من إعداد الباحثين إستادا على مخرجات برنامج SPSS V.20.0

الشكل رقم 01: من اليمين إلى اليسار يبين عوامل الفشل المالي للمؤسسات حسب كل من CNME (1977) و Conan & Holder (1979) على التوالي

المصدر: من إعداد الباحثين

الإحالات والمراجع:

1. *AVOTS, A (1969), **Why project management fail**? California management Review, Vol XXI, N° 1, PP; 77-82.*
2. *ARGENTI, J (1976), **Corporate Collapse the causes and symptoms**, Hohnwiley and sons, New York, P ; 29*

4. الحمزاوي، محمد كمال،(1997)، "**إقتصادياتالإئتمان المصرفي، دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني و أهم محدداته**"، الإسكندرية، منشأة المعارف الاسكندرية، ص 66

5. *Le terme de défaillance est souvent utilisé dans les analyses économiques, tandis que le vocable de faillite est préféré par les juristes. Il s'agit d'une lecture différente d'une même réalité. Dans la suite de cette recherche, nous accorderons notre préférence au terme de défaillance même si, de temps à l'autre, le terme de faillite fera son apparition de façon délibéré.*

6.الحبيطي، قاسم محسن،(2001)، "**استخدام نماذج التحليل المالي في اختيار فرص الاستمرار المحاسبي للمنشئات طالبة الاقتراض من المصارف: حالة دراسية**"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 23، العدد ، 64، ص 221

7. *Yousif H.M. Ashour and Majed El-Farra, (2002), "**Business Faillure in the Gaza Strip Bankers and Business Experts' Viewpoint**", journal of the Islamic University of Gaza, Vol. 10, N°. 1. p. 5 (www.iugaza.edu.ps/ara/research/articles/volume.10.pdf).*

8. الشريف ريحان و لعيوني زوبير، (2007)؛ "النماذج الكمية للتنبؤ بإفلاس المؤسسة و مدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية"، **مجلة التواصل**، العدد 20، ديسمبر، ص: 32

9. *SCHALL, D.L and HALEY, W.C, (1986), « **Introduction to financial management** », McGraw-Hill Book company,P 724*

11. الخضيري، محمد احمد،(1996)، "**الديون المتعثرة الظاهرة، الأسباب، العلاج**"، الطبعة الأولى، ايترك للنشر و التوزيع، القاهرة، ص 33

12. *Pringle, J. and Harris. S.R,(1984), «**Essentials of management finance**", scottforesman, Unites state of America, pp (632-633)*

13. الخضيري، محمد احمد،(1996)، "**Idem**"، ص 33

14. عبيدات، محمد،فايزالجولاني، (1993)، "**أسباب تعثر المشروعات الصناعية في الأردن**"، مجلة دراسات العلوم الإنسانية، المجلد العشرون (أ)، العدد الثالث، ص 104

15. الحمزاوي، محمد كمال (1997)، "**اقتصاديات الائتمان المصرفي، دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني و أهم محدداته**"، الإسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية، نوفمبر، ص 355

16. الجهماني، (1999)، ص 74.

17. *Pinto, K.J,and salevin, P.D(1988), "**Project success: Definitions and measurement techniques**",project management journal, vol. xxx, N°, 1, February, p 77*
18. *Lim, S.C,and Mohamed, Z.M (2003), "**Criteria of project success: an exploratory re-examination**", International journal of project management, Vol, 17, N°. 4, p 244*
19. *Ross and al, (1999), P 431*

20. محمد أحمد بدوي الباز، (1989)، "**دور نظم المعلومات المحاسبية في تشخيص و علاج التعثر للمشروعات**"، ندوة المشروعات المتعثرة، البنك الأهلي، القاهرة، نوفمبر، ص 7

21. علي سليمان النعامي، (2006)، "**نموذج محاسبي مقترح للتنبؤ بتعثر شركات المساهمة العامة**"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 83، العدد 28، ص. 37

22. *Humphreye, Moizer. P, and Turkeys,(1993), « **The Audit Expectation Gap in Britain : An Empirical Investigation** », **Accounting and business Research** », Vol, 23, PP (395 - 411)*
23. *James. A, Paul. N, and David. T,(1987), « **Funds flow components, financial Ratios and Bankruptcy** », journal of business and accounting, Vol, 14, p. 595*
24. *Jim. F, Michael. H, and Stuart. S, (1998), « **Improving the governance of New Zealand's state ?-Owned entreprises** », Agenda, Vol, 5, PP (165 - 177)*
25.*Joseph. T, and Roberty. V, (Avril,1986), « **An Empirical Investigation of Association Between Financial Ratio use and small business** ». journal of Business finance and Accounting, P. 555*

26. غريب، احمد محمد،(2001)، "**مدخل محاسبي مقترح لقياس و التنبؤ بتعثر الشركات، دراسة ميدانية في شركات قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية**"، جامعة الزقازيق، مجلة البحوث التجارية، العدد الأول، المجلد الثالث و العشرون، يناير، ص 77

27. محمد عطية مطر و أحمد نواف عبيدات، (2007)، "**دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب الاستحقاق و ذلك في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية**"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3، العدد الرابع، ص 443

28. *SCHALL, D.L and HALEY, W.C, (1986), "**Op.cit**", P 733*

29. وليد محمد عبد العزيز، (1999)، "**الفشل المالي في منشئات الأعمال**"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، عين الشمس، ص 45

30. وليد محمد عبد العزيز، (1999)، "**Ibid**"، ص 96

31. *Schall, D.L, and Haley, W.C, (1986) « **Op.cit** », P 723*
32. *Ross and et al, (1999), « **Op.cit** », P 430*

33. عبيدات و الجولاني، (1993)، "**Op.Cit** "،ص 104

34. *ST-PIERRE. J & R. BEAUDOIN, (1995) ; « l'évaluation de la structure de financement après un premier appel public à l'épargne : une étude descriptive », Revue internationale PME, vol. 8, n° ¾, PP : 181-203*

35. دادن عبد الوهاب، (2008)، **"دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية- نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، ص: 75.

36. دادن عبد الوهاب، (2008)، "Idem"، ص: 75

37. دادن عبد الوهاب، (2008)، "Idem"، ص: 75

38. بينت دراسة (Dun and brad Street) أن هناك خمسة أسباب تؤدي إلى فشل الشركات و أبرزها عدم أهلية الإدارة، و كانت النسبة (93,2%)، ثم الإهمال بنسبة (0,3%)، تليها الاحتيال و التزوير بنسبة (0,7%)، و الكوارث بنسبة (0,9%)، و المتبقي اعتبرت أسباب أخرى و نسبتها (4,9%).

39. جبل، علاء الدين (2004)، **"تحليل القوائم المالية"**، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، جامعة حلب، سوريا، ص ص (188 -189)

40. *Argenti.John, (1976), « **Corporate collapse the causes and symtoms** », Hohnwiley and sons, New York,p.22*

41. *IvarsAvots, (1969), « **Why project management fail** ? », California management review, Vol, XXI, N°. 1, p-p (77 - 82)*

42. *ST-PIERRE. J & R. BEAUDOIN, (1995) ; «Op.cit », P. 73*

43. *Pierre Ramage, (2001) ; « Analyse & diagnostic financier », édition d'organisation, paris, PP : 383-384*

44. *ANDRE Nepton, (1993) ; « Conditions de succès du processus de redressement d'entreprise : le cas des PME », mémoire présenté à l'université du Québec, canada, P : 28*

45. *ANDRE Nepton, (1993) ; «Idem », P : 31*

46. حسب دراسة (1983) Perry &Pendelton، قدر الخبراء المستشارين (Experts consultants) أن 90% من إفلاس المؤسسات التي تمت عليها الدراسة يعود إلى ضعف المعارف العامة و الكفاءات لدى الملاك المسيرون أو الفريق المسير. في: ST-PIERRE. J & R. BEAUDOIN, (1995) ; «Op.cit », P. 242.

كما توصل Williams (1987) أيضاً إلى أن 60,50% من إفلاس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعود إلى ضعف خبرة المسيرين بما فيها ضعف المعرفة في التسيير المالي، و تم تأكيد هذه النتائج من قبل مكتب الإلاس بأستراليا، و الذي يسند هو الآخر الإفلاس إلى غياب الخبرة لدى المسيرين بالدرجة الأولى. و يمكن تدعيم هذه النتائج بالإشارة إلى دراسة Gaskil& al (1993) على 91 مؤسسة صغيرة و متوسطة أُفلست، كانت تنشط في قطاع توزيع الألبسة. و للكشف عن أسباب إفلاسها، استعمل الباحثون طرق التحليل العاملي، التي بينت أن غياب التخطيط لدى الملاك المسيرون لهذه المؤسسات يعد السبب الرئيسي لإفلاسها، بينما تمثل الأسباب الأخرى حسب درجة أهميتها في: سوء تسيير رأس المال العامل، درجة المنافسة، و النمو غير المطاق (غير المتحكم فيه). لمزيد من الإطلاع أنظر:

GASKILL, L.R., H.E. Van Auken& R.A. Manning (1993) ; « A factor analytic studay of perceived causes of Small business failure », journal of small Business Management, vol. 31, n° 4 (octobre) ; PP : 18-31

47. *IvarsAvots, (1969), « **Ibid** », p. 79*

كما استجوب Hall & Young (1991) فئة من مسيري مؤسسات مفلسة، بالإضافة إلى ممثلي السلطات العمومية البريطانية حول 231 سبباً معاداً لمؤسسات في إنجلترا. و أشاؤ المسيرون المستجوبون إلى وجود دوافع مالية تسببت في إفلاس مؤسساتهم، و ذلك بنسبة 36,8% من الحالات، و تمثلت هذه الدوافع حسب أجوبة المسيرين في: ضعف الرسملة (15%)، سوء تسيير الديون (10%)، سوء التسيير المحاسبي (6%)، مشاكل مع الأطراف الممولة (6%)، مشاكل التسيير اليومي (العملي) بنسبة 40,26%. في حين ذكر ممثلو السلطات العمومية أن السبب الرئيسي المفسر للإفلاس هو من طبيعة عملية opérationnelle ناتج عن ضعف الرسملة و كان ذلك بنسبة 51,42%، مما يؤدي بالمؤسسة إلى مواجهة صعوبات التموقع في السوق، صعوبات في التسيير و صعوبات في التطور. لمزيد من الاطلاع أنظر إلى:

Hall, G.C. & B. Young (1991) ; « Factors distinguishing survivors from failures amongst small firms in the UK construction secor », journal of Management Studies, vol. 31, n° 5, PP : 737-760

ورجع Berryman (1982) إلى الدراسات حول عوامل إفلاس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و قدم تصنيفاً لها، حيث انتهى إلى عدم كفاءة المسيرين. إلا أن هذه الأخيرة تتحدد إنطلاقاً من الوظائف الأساسية داخل المؤسسة. لمزيد من الاطلاع أنظر:

ST-PIERRE. J & R. BEAUDOIN, (1995) ; «Op.cit », PP : 243-244

48. حمزة محمود الزبيدي، (2000)، **"التحليل المالي، تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل"**، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، ص. 280

49. قد تم نشر هاتين الدراستين حول هذا الموضوع في فرنسا من قبل الصندوق الوطني لأسواق الدولة في سنة 1977 ثم تلتها دراسة Conan & Holder في سنة 1979، وكل دراسة قامت بإعداد قائمة مكونة من 10 أسباب رئيسية للفشل كما هو مبين في الجدول أعلاه، من ضمن 10 أسباب الأولى لكل دراسة، هناك ستة أسابا مشتركة تتمثل في: تسيير العملاء، المخزونات، القروض البنكية، رقم الأعمال، التكاليف والأسعار، تنظيم المؤسسة. منبين كل هذه الأسباب هناك سببين (02) لايمكن التنبؤ بهما: وفاة أو مرض المسير أو المدير، وكذلك المصادرة أو الاستملاك. من بين ألاثني عشرة المتبقية، تسعة (09) أسباب مرتبطة بالمؤسسة و ثلاثة ناتجة عن بيئتها: فشل أو تعثر العملاء، إلغاء السحب على المكشوفو الانخفاض على المدى القصير لرقم الأعمال.

دور القيادة التحويلية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الفلسطينية

د. منصور عبد القادر منصور
جامعة الأقصى بغزة - فلسطين
Mansourpal2012@gmail.com

أ. عبد اللطيف رجب القانوع
وزارة الداخلية الفلسطينية بغزة - فلسطين
Aboobida@hotmail.com

The Role of Transformational Leadership in Achieving the Palestinian Strategic Goals

Dr. Mansour A. Mansour& Abdol latif R. Al-qano'a
Al-Aqsa University- Gaza, Palestine
Ministry of Interior –Gaza, PNA, Palestine

Received:11 Dec 2015 *Accepted: 05 Feb 2016* *Published: 30 June 2016*

ملخص:

هدف هذا البحث الى الكشف عن دور القيادة التحويلية في تحقيق الاهداف الاستراتيجيه للشعب الفلسطيني، والوقوف على مدى اهمية وكفاة القيادات التحويلية الناشطة في التنظيمات الفلسطينية ، واتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي مستخدمين طريقة المسح الشامل لجميع قيادات الصف الاول والثاني والثالث في التنظيمات الفلسطينية الناشطة في قطاع غزة والمقدر عددهم بـ (191) قائدا لعام 2015- 2014م، في حين بلغت عدد الاستبيانات المستردة (161) استبانة بما نسبته (84.3٪) من مجتمع الدراسة. ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث : وجود فروق بين حماس وفتح لصالح حماس، وبين حماس والجهاد الاسلامي لصالح حماس، وبين حماس والجبهة الديمقراطية لصالح حماس فيما يتعلق بتحقيق الاهداف الاستراتيجيه الفلسطينية. وكذلك قدم البحث توصيات هامة منها : العمل على تبني السلوك القيادي التحويلي من قبل القيادات السياسية الفلسطينية وذلك من خلال اعداد وتنفيذ برامج تدريبية لاكساب القادة المهارات المطلوبة نظراً لاهمية ودور القيادة في تحفيز المرؤوسين واثارة حماستهم وتوليد الإحساس لديهم مما يدفعهم لبذل اقصى جهد ممكن لتحقيق الاهداف الإستراتيجية الفلسطينية.

الكلمات المفتاحية: قيادة التحويلية ، أهداف استراتيجية

رموز **jel**:O32. O15 .

Abstract:

This research aimed to clears the importance of transformational leadership of the Palestinian leadership in Palestinian organizations, and determines the level of efficiency of the Palestinian leadership in the practice of transformational leadership. This research follows the researcher descriptive analytical method , the research sample consisted comprehensive survey of all first , second and third grade of leaders in the Palestinian factions in the Gaza Strip and the estimated (191) commander of 2014-2015 , (the administrative offices of the Palestinian organizations) , and the number of questioners recovered (161) questionnaire equivalent to (84.3%) of the study population . There were no significant statistical differences about the relationship of transformational leadership dimensions. And achieving the strategic goals of the Palestinian people due to personal variables , there are difference between (Hamas) and (Fatah) is to (Hamas), and between (Hamas) and (Islamic Jihad) , is to (Hamas) and between (Hamas) and (Democratic front) is to (Hamas) , in the Palestinians strategic objectives . As well as the search clears important recommendations, including: must provide the Palestinian political leaders of required skills to help them to achieving their goals, by the preparation and implementation of training programs for the leaders.

Key Words: *Transformational leadership, Strategic Goals.*

(JEL) Classification : O15**,** O32.

تمهيد:

في خضم الظروف الصعبة التي تعاني منها القضية الفلسطينية وما تواجهه من تحديات مصيرية وكذلك الأعباء الملقاة على عاتق قياداتها السياسية. وبالنظر إلى تراجع أدائها في السنوات الأخيرة ، برزت مشكلة هذا البحث والمتمثلة في ضعف امتلاك العديد من القيادات السياسية الفلسطينية القدرات والمهارات المطلوب توفرها في القائد التحويلي وانعدام تاثير الكثير من قيادات الفصائل الفلسطينية على سلوك تابعيهم وتشكيلها بما يخدم ويعزز موقف القضية الفلسطينية سواء على صعيد الساحة الداخلية - وماتشهده من انقسام سياسي- أو حتى الخارجية منها والمتمثلة في ابتعاد قضية فلسطين إلى حد ما عن المشهد السياسي الدولي كونها تمثل جوهر الصراع في عالمنا المعاصر.

1. تساؤلات البحث:

قام الباحثان بصياغة عدد من التساؤلات لتفسير مشكلة البحث وهي على النحو الآتي:

- ما مدى ممارسة القيادات الفلسطينية للسلوك القيادي التحويلي عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) ؟
- ما مدى تحقيق الاهداف الاستراتيجيه للشعب الفلسطيني بالاستناد الى ابعاد القيادة التحويلية عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) ؟
- ما هو دور القيادة التحويلية في تحقيق الاهداف الاستراتيجيه للشعب الفلسطيني عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) ؟
- هل توجد فروق دالة احصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين اراء القيادات السياسية الفلسطينية نحو تحقيق الاهداف الاستراتيجيه الفلسطينية تعزى لمتغير الفصيل السياسي (حركة حماس ، حركة فتح ، حركة الجهاد الإسلامي ، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين) .

2. أهداف البحث:

سعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- الكشف عن دور القيادة التحويلية في تحقيق الاهداف الاستراتيجيه للشعب الفلسطيني.
- توضيح اهمية القيادة التحويلية للقيادات الفلسطينية في التنظيمات الفلسطينية والوقوف على مدى كفاءتها؟
- التعرف على مدى ممارسة القيادات السياسية للسلوك القيادي التحويلي بابعاده الخمسة (MLQ5).
- التعرف على ما اذا كانت لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في اجابات المبحوثين تعزى لمتغير الفصيل السياسي .

3. **أهمية البحث:**

تبرز أهمية هذا البحث من خلال الآتي:

- يأمل الباحثان ان تسهم نتائج هذا البحث وبما ستفضي اليه من نتائج في عدة نواحي تطبيقية تهم القيادات السياسية الفلسطينية والناشطة على الساحة الفلسطينية ومساعدتهم في التعرف على آلية تحقيق الاهداف الاستراتيجيه الخاصة بتنظيماتهم السياسية وبمستقبلها التنظيمي .
- المساهمة قدر الامكان فى زيادة كفاءة وفعالية القيادات السياسية الفلسطينية في مجال عملهم تماشيا مع متطلبات ما تقتضيه مصلحة ومستقبل القضية الفلسطينية في جانبها السياسي والوطني .

4. **متغيرات البحث:**

- **المتغير المستقل:** أبعاد القيادة التحويلية (MLQ5)[1].
- **المتغير التابع:** تحقيق الاهداف الاستراتيجيه الفلسطينية.

5. **نموذج البحث :**

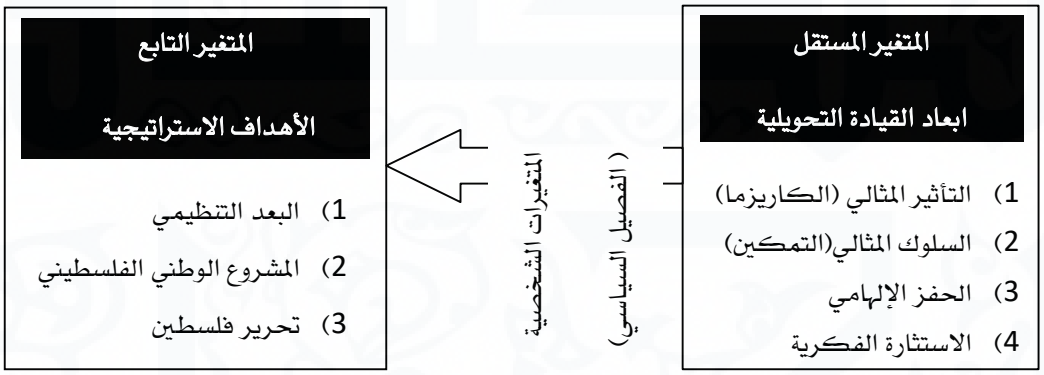

6. **مجتمع البحث:**

قام الباحثان باستخدام طريقة المسح الشامل لكافة القيادات السياسية الناشطة في التنظيمات الفلسطينية بقطاع غزة، حيث شمل توزيع استمارة الاستبيان كافة قيادات الصف الاول والثاني والثالث والبالغ عددهم (191) قائدا ، في حين تم استرداد عدد (161) استبيان صالحة للتحليل الاحصائي بنسبة (84.3%)، في حين بلغ عدد الاستبانات غير الصالحة للتحليل الاحصائي (30) استبانة بنسبة (15.7%) من اجمالي العينة التي اشار اليها الباحثان وهذا ما يوضحه جدول رقم (1).

الجدول 1: توزيع مجتمع البحث وبيان عدد ونسبة الاستبيانات الموزعة والمستردة

الفصيل السياسي	عدد القيادات السياسية	النسبة المئوية٪	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المستردة	عدد الاستبيانات غير الصالحة للتحليل الاحصائي
حركة حماس	55	28.8%	55	41	14
حركة فتح	48	25.1%	48	46	2
حركة الجهاد الاسلامي	48	25.1%	48	43	5
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	20	10.5%	20	17	3
الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين	20	10.5%	20	17	6
المجموع	**191**	**100%**	**191**	**161**	**30**

المصدر: جُرّد بواسطة الباحثان بناء على زيارات المكاتب الإدارية للتنظيمات الفلسطينية بغزة.

أولا: الإطار النظري للبحث :

1. المدخل التاريخي والإداري للقيادة التحويلية :

لقد قدم (بيرنز) نظريته الخاصة حول القيادة التحويلية، فهو يرى ان الاثر التحفيزي للقادة على التابعين يتضمن شعورهم بالولاء والثقة والاعجاب والاحترام نحو القائد، فهو يحفز التابعين لكي يخدموا وينجزوا اكثر مما هو متوقع منهم عمله اصلا، ويتم حث الاتباع على انجاز المهام الضرورية والاهتمام اكثر باحتياجات المنظمة، نظرا لقدراتهم ومهاراتهم الاستثنائية على انجاز الأهداف [2]. كما ويُعدّ مدخل القيادة التحويلية مدخلا جديدا للقيادة الادارية، مقابلا للقيادة التبادلية، ففي القيادة التبادلية يمارس القائد ممثلا للادارة عملية تبادل بينه وبين المرؤوسين، اذ يقدم المرؤوسون انجاز الاعمال، بينما يقدم القائد المكافآت او العقوبات. لكن في القيادة التحويلية يسعى القائد لاحداث تغييرات ايجابية في طريقة العمل، اذ ياخذ بمبدأ الادارة بالاستثناء، فلا يتدخل في العمل طالما سار بشكل طبيعي ودون احداث استثنائية غير عادية تبرر تدخله، كما يتابع اداء مرؤوسيه ويصحح ما يحدث من انحرافات في الاداء [3]. وتعمل القيادة التحويلية على تغيير الافراد وتحويلهم الى قادة، كما تركز ايضاً على القيم والاخلاق والمعايير والاهداف طويلة الاجل، وتشمل تقديم دوافع الافراد واشباع حاجاتهم ومعاملتهم بانسانية، وهي عملية تندرج ضمن القيادة ذات الصبغة الكارزماتية والرؤية المستقبلية، "فالقائد التحويلي يقدر الطاقة الكامنة داخل المرؤوسين بحيث يزيد مقدرتهم لانجاز الالتزامات الحالية والمستقبلية المطلوبة منهم [4] .

2. أبعاد القيادة التحويلية:

استطاع بعض الباحثين امثال (باس وأفوليو) تحديد عناصر القيادة التحويلية في اربعة ابعاد (MLQ4) هي : (التاثير المثالي "الكاريزما"، الاعتبارات الفردية ، الاستثارة الع ، الحفز الالهامي) [5] (Bass & Avolio 1994,) . وبعدها اضاف كلاً من (Bass , Avolio & Jung , 1999) [6] و (Rafferty & Griffin 2004,) [7] بعداً خامساً ألا وهو السلوك المثالي "التمكين" بحيث تصبح هذه المصفوفة في خمسة ابعاد (LMQ5)

، وتجدر الاشارة هنا بان الباحثان قاما باعتماد المصفوفة المعدلة الخماسية (MLQ5) في هذا البحث والتي يستعرض الباحثان أبعادها كلٌ على حده على وبشيء من التوضيح على النحو التالي :

- **التاثير المثالي (الكاريزما):**

الكاريزما هي مجموعة الصفات وانماط السلوك التي يصبح القادة بمقتضاها مُثُلا عالياً يُحتذى بها من قبل المرؤوسين، إلى جانب انهم يكونون محل اعجاب الاخرين وتقديرهم وثقتهم حيث يتميّز القائد المثالي بأنه يتحدّث عن قيمه ومعتقداته، وبتحديد اهمية وجود حسّ قوي للهدف، كما يزرع الاعتزاز في الاخرين لارتباطهم به، اضافة الى انه يذهب الى ابعد من مصالحه الذاتية من اجل مصلحة الجماعة، ويتصرّف بطرق تؤدي الى احترام الاخرين له.[8]

- **الاعتبارات الفردية (رعاية الافراد):**

هي "مجموعة من انماط السلوك التي يستطيع القائد من خلالها ان يعطي اهتماما شخصيا لكل مرؤوس، وذلك من خلال التعرف الى مستوى الاحتياجات والرغبات الخاصة بكل مرؤوس ومراعاة الفروق الفردية بين المرؤوسين عند اشباع هذه الاحتياجات"[9].

- **الاستثارة الفكرية (العقلية):**

وتعني اثارة العاملين للتفكير بطرق جديدة في حل المشكلات، واستخدام التفكير المنطقي قبل الاقدام على اية ممارسة او تصرّف . فالقائد التحويلي يجب ان يعمل على ايجاد مبررات قوية تدعو العاملين الى اعادة النظر في طرق تفكيرهم اتجاه مشكلات العمل التقنية والانسانية وقيمهم الشخصيّة، وان يساعدهم على حل مشكلاتهم بطرق جديدة من خلال الحوار وتقديم الادلة والبراهين الداعمة للحلول الابداعيّة.[10] ويعمل القائد الذي يروّج الاستثارة العقليّة بين المرؤوسين على اعادة فحص الافتراضات الناقدة لتحديد فيما اذا كانت ملائمة ام لا ، ويبحث عن تصوّرات مختلفة عند حل المشكلات، كما يقترح ايضاً طرقا جديدة للنظر في كيفية اتمام المهمّات، ويحث الاخرين الى النظر الى المشكلات من جوانب مختلفة.[11]

- **الحفز الإلهامي :**

يعرف الحفز الإلهامي بأنه " اثارة المشاعر والعواطف لدى العاملين للعمل والحركة والقيادة الالهامية والرؤية والروحية وعقيدة القائد وايمانه".[12] واكّد كلاً من(Avolio & Yammarino)[13] ان بعض الباحثين ينظرون للقيادة المحفّزة شيئا غير قابل للبحث وان بُعد التحفيز من خصائص القائد الفطرية، بمعنى ان الكاريزما ما هي الا نوع من الموهبة التي لا يتم اكتسابها او تغييرها.

- **السلوك المثالي (التمكين):**

التمكين هو احد السلوكيات الجوهرية للقيادة التحويلية والافتراض الرئيس في فكرة التمكين هو ان سلطة اتخاذ القرار من المفترض ان يتم تفويضها للتابعين في الصفوف الامامية لكي يتم تمكينهم للاستجابة بصورة مباشرة لاحتياجات الجمهور ، وكذلك المساعدة في حل مشكلاتهم ، ويتضح ان فكرة التمكين تتطلب التخلي عن النموذج التقليدي للقيادة والذي يركز على التوجيه الى قيادة تؤمن بالمشاركة والتشاور. ، فالقيادة التحويلية تتميز بقدرتها على خلق السلوك الالهامي الذي يعزز الفاعلية الذاتية للتابعين للوصول الى الاهداف المنشودة (Bass , Avolio[14]).

3. **تفكير القائد التحويلي الفلسطيني :**

مما لا شك فيه ان تفكير القائد السياسي الفلسطيني التحويلي ينصب بالدرجة الاولى على تحقيق الاهداف الاستراتيجيه الفلسطينية والمتعلقة بتحرير فلسطين من البحر الى النهر وكذلك تعزيز ثقافة المقاومة في نفوس ابناء الشعب الفلسطيني وصولا الى الهدف الاسمى – المشار له انفا- ، كما يسعى القادة الفلسطينيون الى بلورة كل الخطوات التي من شانها خدمة الهدف الاساسي والمتعلق بتحرير فلسطين من خلال المحافظة على الثوابت الفلسطينية بكافة قضاياها الفرعية وصولا الى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وعدم التقهقر امام المحتل الغاصب سواء كان ذلك في ساحات الجهاد او على طاولات المفاوضات السياسية ، و ما يؤكد ذلك هو اصرار فصائل المقاومة الفلسطينية على انتزاع حقوقها ومطالبها من براثن العدو الصهيوني الغاصب ابان حرب العصف الماكول في شهر اغسطس من العام 2014 . ولا شك ان صلابة القائد السياسي الفلسطيني واصراره على انتزاع حقوقه المشروعة استطاع ان يرسم أهم ملامح وسمات نمط القيادة السياسية التحويلية المعاصرة.

4. **أسلوب القيادة التحويلية لدى القيادات السياسية:**

أن أسلوب القيادة التحويلية من قبل القيادات السياسية تهدف لادارة عملية التغيير في تنظيماتهم والنهوض بها لأداء دورها بكفاءة واقتدار وكذلك ومواجهة التحديات المحيطة وتلبية المتطلبات المستجدة التي يفرضها تطور المجتمع وتحقيق الاهداف الاستراتيجيه لشعبنا الفلسطيني حيث يشير الباحثان إلى عدد من الإعتبارات التي يجب ان تحدد اسلوب القائد التحويلي الفلسطيني، وهي:

- القائد ينبغي ان يكون قدوة لمرؤوسيه، وعليه أن يضع نموذجا في الاداء والتعامل الحسن، وان تصدق اقواله افعاله، وان يغلب المصلحة العامة على مصالحه الشخصية.
- ان يسعى القائد الى تحفيز مرؤوسيه للارتقاء بادائهم فوق المتوقع منهم، باستثارة حماسهم نحو تحقيق الاهداف المنشودة.

- ان يحرص القائد على استثارة تفكير المرؤوسين، وذلك باستثارة افكار العاملين معه نحو تجديد اساليب الاداء، والنظر الى المشكلات من زوايا مختلفة لوضع حلول مناسبة لها.
- ان يكون القائد قائدا للتغيير ويشرك العاملين معه في تبني عملية التغيير وتبرير اهميتها لهم وللتنظيم.
- ان يتحلى القائد بالشجاعة، وذلك من خلال كسر حالة الجمود السائدة في المنظمة، واتخاذ قرارات تغيير فعالة، وان يكون حازما في مواجهة خصوم التغيير، وحازما في احقاق الحق.
- ان يثق القائد بالعاملين معه وذلك بمنحهم الصلاحيات اللازمة لانجاز المهام.
- ان يتحلى بالقيم المثلى ويسعى الى غرسها في ثقافة المنظمة، ويتعامل بصدق مع افراده، وان تتوافق افعاله مع المبادئ التي ينادي بها.
- ان تكون لديه رؤية مستقبلية ويعمل على تحويلها الى واقع ملموس بخطط مدروسة، ويكون قادرا على التعامل مع الغموض والتعقيد وعدم التأكد.

5. **الأهداف الإستراتيجية للتنظيمات السياسية الفلسطينية محل البحث :**

لقد ساهمت التنظيمات الفلسطينية بشتى انواعها إلى خروج القضية الفلسطينية إلى العالم ، وهذا كان واضحا منذ ان وطأت اقدام المحتل الغاصب التراب الفلسطيني في مطلع القرن الماضي ، ومن ذلك الوقت لم ينفك الفلسطينيون علن مقارعة قطعان المستوطنين الجدد، إلى ان كانت التكبة الفلسطينية عام 1948، ليؤسس الفلسطينيون بعدها مرحلة جديدة من النضال سواء في مناطق الشتات الفلسطيني أو حتى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة . ومن هذا المنطلق كان للتنظيمات الفلسطينية جميعها دوراً واضحاً وتأثيراً ايجابياً على واقع القضية الفلسطينية وتحقيق المكتسبات سواء كانت على الصعيد المحلي او الدولي وهذا كله يعود إلى اصرار كافة التنظيمات الفلسطينية على التخلص من نير الاحتلال سعياً لتحقيق ما يصبو إليه شعبنا الفلسطيني من تحرير كامل ترابه ، ومن اكثر التنظيمات الموجودة على الساحة الفلسطينية تلك التي تناولها الباحثان كمجتمع لهذا البحث . وفي هذا السياق لابد من الوقوف على أهم الأهداف الإستراتيجية للتنظيمات (الفصائل الوطنية والإسلامية) الفلسطينية ، واهم هذه الأهداف هي :

- اقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة على التراب الفلسطيني تحفظ للمواطنين الاصليين حقوقهم الشرعية (بدوان)[15] و ، (صايغ)[16].
- تحرير كامل فلسطين وتصفية الكيان الصهيوني وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف[17] .
- الحفاظ على خيار المقاومة بكل اشكالها وفي مقدمتها الكفاح المسلح لمواجهة الاحتلال الصهيوني.
- انهاك دولة الاحتلال أمنيا واقتصاديا وفضح ممارساتها التعسفية بحق الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

ثانيا- أداة البحث :

قام الباحثان بتصميم استمارة استبيان بلغ عدد فقراتها (30) فقرة موزعة على خمسة ابعاد تمثل في المجمل محاور القيادة التحويلية، و(27) فقرة تمثل محور الاهداف الاستراتيجيه، مستخدمين سلم ليكرت الخماسي (دائما، غالبا، احيانا، نادرا، ابدا) واعطيت الاوزان التالية (5، 4، 3 ، 2 ، 1) ولمعرفة **دور القيادة التحويلية في تحقيق الاهداف الاستراتيجيه الفلسطينية** ، وبذلك انحصرت درجات افراد عينة الدراسة ما بين (30، 150) درجة لاستبانة القيادة التحويلية ، و(27، 135) لاستبانة الاهداف الاستراتيجيه ، ولقد اعتمد البحث خمسة مستويات تم تحديدها وفقا للمعادلة التالية: (المدى الاعلى – المدى الادنى مقسوما على خمسة مستويات) (5-1÷4 =0.80) والمستويات هي:

طول الخلية	الوزن النسبي المقابل له	درجة الموافقة
من 1.00 – 1.80	من 36٪ فاقل	قليلة جدا
من 1.81 – 2.60	اكثر من 36٪ - 52٪	قليلة
من 2.61 – 3.40	اكثر من 52٪ - 68٪	متوسطة
من 3.41 – 4.20	اكثر من 68٪ - 84٪	كبيرة
من 4.21 – 5.00	اكثر من 84٪ - 100٪	كبيرة جدا

1. **اختبار صدق الإتساق الداخلي للإستبانة : (معامل الفا كرونباخ Cronbach's Alpha)**

تم حساب معامل ارتباط بيرسون(Person Correlation) بين درجات كل بعد من ابعاد الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة وكذلك تم حساب نفس معامل الإرتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي اليه وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS). وهذا ما توضحه جداول رقم (2 و 3).

جدول رقم (2)

مصفوفة معاملات ارتباط كل بعد من أبعاد الاستبانة والأبعاد الاخرى وكذلك كل بعد بالدرجة الكلية للاستبانة

	المجموع	البعد الاول	البعد الثاني	البعد الثالث	البعد الرابع	البعد الخامس
البعد الاول التاثير المثالي (الكاريزما)	0.565	1				
البعد الثاني السلوك المثالي (التمكين)	0.769	0.430	1			
البعد الثالث الحفز الالهامي	0.716	0.378	0.449	1		
البعد الرابع الاستثارة الفكرية	0.733	0.459	0.419	0.402	1	
البعد الخامس الاعتبارات الفردية	0.523	0.458	0.532	0.502	0.390	1

R الجدولية عند درجة حرية (28) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.463

R الجدولية عند درجة حرية (28) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.361

يتضح من الجدول السابق ان جميع الابعاد ترتبط ببعضها البعض وبالدرجة الكلية للاستبانة ارتباطا ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05 ، 0.01) وهذا يؤكد ان الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات والاتساق

الداخلي. وللتحقق من الصدق البنائي للابعاد قام الباحثان بحساب معاملات ارتباط بيرسون بين درجة كل بعد من ابعاد الاستبانة والابعاد الاخرى وكذلك كل بعد بالدرجة الكلية للاستبانة والجدول (3) يوضح ذلك.

الجدول 3: مصفوفة معاملات ارتباط كل بعد من ابعاد الاستبانة والابعاد الاخرى وكذلك كل بعد بالدرجة الكلية للاستبانة

البعد	المجموع	البعد الاول	البعد الثاني	البعد الثالث
البعد الاول الاهداف الاستراتيجيه قصيرة المدى (البعد التنظيمي)	0.765	1		
البعد الثاني الاهداف الاستراتيجيه المرحلية (المشروع الوطني الفلسطيني)	0.843	0.458	1	
البعد الثالث الاهداف الاستراتيجيه طويلة المدى (تحرير فلسطين)	0.899	0.557	0.639	1

R الجدولية عند درجة حرية (28) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.463

R الجدولية عند درجة حرية (28) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.361

يتضح من الجدول السابق ان جميع الابعاد ترتبط ببعضها البعض وبالدرجة الكلية للاستبانة ارتباطا ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05، 0.01) وهذا يؤكد ان الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات والاتساق الداخلي.

2. **اختبار صدق ثبات الإستبانة : (معامل التجزئة النصفية Split Half)**

تم استخدام درجات العينة الاستطلاعية والبالغ عددها (30) مفردة لحساب ثبات الاستبانة بطريقة التجزئة النصفية حيث احتسبت درجة النصف الاول لكل بعد من ابعاد الاستبانة وكذلك درجة النصف الثاني من الدرجات وذلك بحساب معامل الارتباط بين النصفين ثم جرى تعديل الطول باستخدام معادلة سبيرمان براون (Spearman - Brown Coefficient) والجدول (4) يوضح ذلك:

الجدول 4: يوضح معاملات الارتباط بين نصفي كل بعد من ابعاد الاستبانة وكذلك الاستبانة ككل قبل التعديل ومعامل الثبات بعد التعديل

البعد	عدد الفقرات	الارتباط قبل التعديل	معامل الثبات بعد التعديل
البعد الاول التاثير المثالي (الكاريزما)	6	0.672	0.804
البعد الثاني السلوك المثالي (التمكين)	6	0.560	0.718
البعد الثالث الحفز الالهامي	6	0.613	0.760
البعد الرابع الاستثارة الفكرية	6	0.603	0.753
البعد الخامس الاعتبارات الفردية	6	0.520	0.684
الدرجة الكلية لاستبانة القيادة التحويلية	30	0.662	0.796
البعد الاول الاهداف الاستراتيجيه قصيرة المدى (البعد التنظيمي)	*9	0.674	0.712
البعد الثاني الاهداف الاستراتيجيه المرحلية (المشروع الوطني الفلسطيني)	*9	0.564	0.623
البعد الثالث الاهداف الاستراتيجيه طويلة المدى (تحرير فلسطين)	*9	0.795	0.800
الدرجة الكلية للاهداف الاستراتيجيه الفلسطينية	***27**	**0.777**	**0.779**

* تم استخدام معامل جتمان لان النصفين غير متساويين.

يتضح من الجدول السابق ان معامل الثبات الكلي جاء بنسبة (0.796) لمحور القيادة التحويلية، و(0.779) كانت لمحور الاهداف الاستراتيجيه الفلسطينية، وهذا يدل على ان الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحثان الى تطبيقها على عينة الدراسة الكلية .

ثالثا- تحليل نتائج اسئلة البحث :

السؤال الأول : ما مدى ممارسة القيادات الفلسطينية لأبعاد القيادة التحويلية؟ ويتناول الأبعاد الخمسة للقيادة التحويلية وهي على النحو التالي :

البعد الاول: التأثير المثالي (الكاريزما)

ولتفسير النتائج المتعلقة بالبعد الاول وهو التاثير المثالي (الكاريزما) ، قام الباحثان بإعداد الجدول التالي:

الجدول 5: التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات البعد وكذلك ترتيبها

رقم الفقرة	الفقرة	مجموع الاستجابات	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	قيمة المعنوية	الترتيب
1	اتجاوز مصالحي الذاتية بهدف تحقيق المصلحة العامة للتنظيم	742	4.609	0.644	92.17	31.698	0.000	1
2	اتصرف بشكل نموذجي يسعى المرؤوسين لمحاكاته	688	4.273	0.602	85.47	26.840	0.000	6
3	اتصرف باسلوب شفاف ومبادر لكي احظى بثقة الجمهور	721	4.478	0.653	89.57	28.735	0.000	3
4	امتلك القدرة على اقناع المرؤوسين لتعزيز انتمائهم وزيادة حماسهم	706	4.385	0.633	87.70	27.761	0.000	4
5	اعمل على تكريس مجموعة من القيم المشتركة بين المرؤوسين والمؤيدين	700	4.348	0.635	86.96	26.931	0.000	5
6	اركز على اهمية ان يكون لدى المرؤوسين فهم مشترك لاهداف ورسالة التنظيم السياسي الذي انتمي اليه	724	4.497	0.643	89.94	29.517	0.000	2
	الدرجة الكلية للبعد	**4281**	**26.590**	**2.226**	**88.63**	**48.961**	**0.000**	

يتضح من الجدول السابق:

إن أعلى فقرة في البعد كانت:

- الفقرة (1) والتي نصت على" اتجاوز مصالحي الذاتية بهدف تحقيق المصلحة العامة للتنظيم " احتلت المرتبة الاولى بوزن نسبي قدره (92.17٪).

وان ادنى فقرة في البعد كانت:

- الفقرة (2) والتي نصت على" اتصرف بشكل نموذجي يسعى المرؤوسين لمحاكاته " احتلت المرتبة الاخيرة بوزن نسبي قدره (85.47٪).

بشكل عام يمكن القول بان المتوسط الحسابي يساوي 4.43، وان المتوسط الحسابي النسبي يساوي (88.63٪)، قيمة الاختبار(48.961)، وان القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي(0.000) لذلك يعتبر البعد "التاثير المثالي (الكاريزما)" دال احصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) مما يدل على ان متوسط درجة الاستجابة لهذا البعد تختلف جوهريا عن درجة الموافقة المتوسطة وهى 3 وهذا يعني ان هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل افراد العينة على فقرات هذا البعد.

ويعزي الباحثان هذه الدلالة إلى جاذبية الشخصية لدى القائد السياسي الفلسطيني من خلال بثه للحماس في نفوس تابعيه وخير مثال على ذلك الشهيد ياسر عرفات ، والشهيد الإمام احمد ياسين ، وجورج حبش ، والشهيد فتحي الشقاقي .. إذا امتلكوا شخصية القائد الفذ طوال فترة حياتهم .

البعد الثاني السلوك المثالي (التمكين)

ولتفسير النتائج المتعلقة بالبعد الثاني وهو السلوك المثالي (التمكين) ، قام الباحثان بإعداد الجدول التالي:

الجدول 6: التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات البعد وكذلك ترتيبها

رقم الفقرة	الفقرة	مجموع الاستجابات	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	قيمة المعنوية	الترتيب
1	اشجع المرؤوسين على تحمل مسؤولياتهم التنظيمية	737	4.578	0.619	91.55	32.346	0.000	1
2	اتعامل مع جميع التابعين بغض النظر عن الجهد الذي يبذلونه لخدمة التنظيم او الحزب	658	4.087	0.854	81.74	16.143	0.000	2
3	اناقش المرؤوسين متطلبات انجازاتهم وادوارهم التنظيمية والوظيفية	655	4.068	0.799	81.37	16.957	0.000	4
4	افوض بعضا من صلاحياتي للتابعين بما لا يتعارض مع اللوائح التنظيمية والسياسية	620	3.851	0.853	77.02	12.658	0.000	5
5	احرص على تكافؤ السلطة السياسية مع المسؤولية التنظيمية عند تفويضي للصلاحيات	655	4.068	0.815	81.37	16.635	0.000	3
6	اهتم بمصلحة التنظيم كقيمة لا تجاريها قيمة وطنية اخرى	573	3.559	1.298	71.18	5.463	0.000	6
	الدرجة الكلية للبعد	**3898**	**24.211**	**2.849**	**80.70**	**27.661**	**0.000**	

يتضح من الجدول السابق:

إن أعلى فقرة في البعد كانت:

- الفقرة (1) والتي نصت على" اشجع المرؤوسين على تحمل مسؤولياتهم التنظيمية " احتلت المرتبة الاولى بوزن نسبي قدره (91.55٪).

وان ادنى فقرة في البعد كانت:

- الفقرة (6) والتي نصت على" اهتم بمصلحة التنظيم كقيمة لا تجاريها قيمة وطنية اخرى " احتلت المرتبة الاخيرة بوزن نسبي قدره (71.18٪).

بشكل عام يمكن القول بان المتوسط الحسابي يساوي(4.035)، وان المتوسط الحسابي النسبي يساوي(80.70٪)، قيمة T (27.661)، وان القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000) لذلك يعتبر البعد "السلوك المثالي (التمكين)" دال احصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) ، مما يدل على ان متوسط درجة الاستجابة لهذا البعد تختلف جوهريا عن درجة الموافقة المتوسطة وهى 3 وهذا يعني ان هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل افراد العينة على فقرات هذا البعد.

ويبرر الباحثان ذلك إلى سعي الفصائل الفلسطينية ومن خلفها القيادات غلى الإهتمام بالتعبئة التنظيمية وتغليب مصلحة الوطن على مصالحه الشخصية وهذا واضح للعيان من خلال استشهادة قادة عظام دفاعاً عن الوطن والقضية مثل الشهيد احمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي والرئيس ياسر عرفات ، أو الذين ما زالوا يقبعون في السجون الإسرائيلية أمثال الأمين العام للجبهة الشعبية المناضل احمد سعدات أو القيادي البارز في حركة فتح مروان البرغوثي .

البعد الثالث: الحفز الالهامي

ولتفسير النتائج المتعلقة بالبعد الثالث وهو الحفز الإلهامي ، قام الباحثان باعداد الجدول التالي :

الجدول 7: التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات البعد وكذلك ترتيبها

رقم الفقرة	الفقرة	مجموع الاستجابات	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	قيمة المعنوية	الترتيب
1	اوجه المرؤوسين للعمل بروح الفريق في التنظيم	759	4.714	0.564	94.29	38.582	0.000	1
2	اهتم بتحفيز المرؤوسين لتحقيق اهداف ورؤى مشتركة	707	4.391	0.624	87.83	28.280	0.000	4
3	اعمل على اثارة الدافعية والحماس في نفوس المرؤوسين والجمهور	722	4.484	0.624	89.69	30.207	0.000	2
4	اشجع المرؤوسين على تحقيق اكثر مما يتوقعونه	691	4.292	0.721	85.84	22.722	0.000	6
5	اعمل على توفير احساس جماعي بالمهام السياسية والتنظيمية المناطة بنا جميعا	702	4.360	0.685	87.20	25.192	0.000	5
6	اعبر عن ثقتي للاخرين بان الاهداف ستتحقق.	710	4.410	0.675	88.20	26.496	0.000	3
	الدرجة الكلية للبعد	**4291**	**26.652**	**2.473**	**88.84**	**44.393**	**0.000**	

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

إن أعلى فقرة في البعد كانت:

- الفقرة (1) والتي نصت على" اوجه المرؤوسين للعمل بروح الفريق في التنظيم " احتلت المرتبة الاولى بوزن نسبي قدره (94.29٪).

وان ادنى فقرة في البعد كانت:

◆ الفقرة (4) والتي نصت على" اشجع المرؤوسين على تحقيق اكثر مما يتوقعونه " احتلت المرتبة الاخيرة بوزن نسبي قدره (85.84٪).

بشكل عام يمكن القول بان المتوسط الحسابي يساوي(4.442)، وان المتوسط الحسابي النسبي يساوي(88.84٪)، قيمة T (44.393)، وان القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي(0.000) لذلك يعتبر البعد "الحفز الالهامي" دال احصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) ، مما يدل على ان متوسط درجة الاستجابة لهذا البعد تختلف جوهريا عن درجة الموافقة المتوسطة وهى 3 وهذا يعني ان هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل افراد العينة على فقرات هذا البعد.

ويبرر ذلك الباحثان من خلال اهتمام القيادات الفلسطينية على الإتصال والتواصل مع مناصريهم من خلال اقامة المهرجانات الخطابية وكذلك الفعاليات التنظيمية والمناسبات الإجتماعية من خلال زرع الثقة في نفوس التابعين والعمل على إشراكهم في المهام التنظيمية لكي يكونوا قادة الغد ومستقبل قضيته العادلة.

البعد الرابع: الاستثارة الفكرية

ولتفسير النتائج المتعلقة بالبعد الرابع وهو الإستثارة الفكرية ، قام الباحثان باعداد الجدول التالي :

الجدول 8: التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات البعد وكذلك ترتيبها

رقم الفقرة	الفقرة	مجموع الاستجابات	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	قيمة المعنوية	الترتيب
1	اشارك المرؤوسين افكارهم واستمع لوجهات نظرهم عندما احاول حل مشكلاتهم التنظيمية	722	4.484	0.725	89.69	25.963	0.000	1
2	اشجع المرؤوسين على المبادرة لحل المشاكل التنظيمية المعقدة	687	4.267	0.722	85.34	22.253	0.000	2
3	احاول باستمرار التعرف على ما يرغب المرؤوسين في انجازه داخل الاطر التنظيمية	674	4.186	0.682	83.73	22.073	0.000	3
4	اقترح طرقا جديدة لانجاز مهام واعمال التنظيم السياسية وتحقيق المكتسبات الوطنية الفلسطينية	642	3.988	0.829	79.75	15.115	0.000	6
5	ابحث عن تصوّرات مختلفة عند حل المشكلات.	660	4.099	0.768	81.99	18.160	0.000	5
6	احث الاخرين للنظر الى المشكلات من جوانب مختلفة.	666	4.137	0.825	82.73	17.474	0.000	4
	الدرجة الكلية للبعد	**4051**	**25.161**	**2.868**	**83.87**	**31.687**	**0.000**	

يتضح من الجدول السابق:

إن أعلى فقرة في البعد كانت:

◆ الفقرة (1) والتي نصت على" اشارك المرؤوسين افكارهم واستمع لوجهات نظرهم عندما احاول حل مشكلاتهم التنظيمية " احتلت المرتبة الاولى بوزن نسبي قدره (89.69٪).

وان ادنى فقرة في البعد كانت:

◆ الفقرة (4) والتي نصت على" اقترح طرقا جديدة لانجاز مهام واعمال التنظيم السياسية وتحقيق المكتسبات الوطنية الفلسطينية " احتلت المرتبة الاخيرة بوزن نسبي قدره (79.75٪).

بشكل عام يمكن القول بان المتوسط الحسابي يساوي(4.194)، وان المتوسط الحسابي النسبي يساوي(83.87٪)، قيمة T (31.687)، وان القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000) لذلك يعتبر البعد "الاستثارة الفكرية" دال احصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) ، مما يدل على ان متوسط درجة الاستجابة لهذا البعد تختلف جوهريا عن درجة الموافقة المتوسطة وهى 3 وهذا يعني ان هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل افراد العينة على فقرات هذا البعد.

ويبرر الباحثان ذلك غلى الديمقراطية التي يمارسها قادة الفصائل الفلسطينية والسياسيين منهم من خلال اللقاءات المستمرة مع مناصريهم وكذلك تكريس العمل الجماعي والمشاركة الفاعلة من خلال رغبة القادة على التعرف على مناطق القوة والضعف في اداء التابعين، وكذلك تعزيز الدوافع والمسئوليات الإجتماعية المناطة بهم من خلال الزيارات في المناسبات العامة أو الوطنية .

البعد الخامس: الاعتبارات الفردية

ولتفسير النتائج المتعلقة بالبعد الخامس وهو الإعتبارات الفردية ، قام الباحثان باعداد الجدول التالي:

الجدول 9: التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات البعد وكذلك ترتيبها

رقم الفقرة	الفقرة	مجموع الاستجابات	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	قيمة المعنوية	الترتيب
1	استمع باهتمام لاراء المرؤوسين والجمهور واحترم قناعاتهم	720	4.472	0.623	89.44	29.975	0.000	1
2	اتعامل مع المرؤوسين بانسانية اكثر من كونهم اعضاء في تنظيم سياسي	685	4.255	0.816	85.09	19.508	0.000	5
3	اعمل على تحقيق مكتسبات المرؤوسين والجمهور ككل دون تمييز	689	4.280	0.691	85.59	23.491	0.000	4
4	اتعامل مع كل عضو في التنظيم بالطريقة التي تتناسب معه	663	4.118	0.832	82.36	17.050	0.000	6
5	اعمل على تعزيز الوحدة والروح الوطنية لدى اعضاء التنظيم وبين ابناء الشعب الفلسطيني	713	4.429	0.764	88.57	23.721	0.000	2
6	اهتم كثيرا بالمرؤوسين الذين يظهرون قدرات تميزهم عن زملائهم الاخرين	694	4.311	0.768	86.21	21.641	0.000	3
	الدرجة الكلية للبعد	**4164**	**25.863**	**2.652**	**86.21**	**37.628**	**0.000**	

يتضح من الجدول السابق:

إن أعلى فقرة في البعد كانت:

◆ الفقرة (1) والتي نصت على" استمع باهتمام لآراء المرؤوسين والجمهور واحترم قناعاتهم " احتلت المرتبة الاولى بوزن نسبي قدره (89.44٪).

وان ادنى فقرة في البعد كانت:

◆ الفقرة (4) والتي نصت على" اتعامل مع كل عضو في التنظيم بالطريقة التي تتناسب معه " احتلت المرتبة الاخيرة بوزن نسبي قدره (82.36٪).

بشكل عام يمكن القول بان المتوسط الحسابي يساوي (4.31)، وان المتوسط الحسابي النسبي يساوي(86.21٪)، قيمة **T** (37.628)، وان القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي(0.000) لذلك يعتبر البعد "الاعتبارات **الفردية**" دال احصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) ، مما يدل على ان متوسط درجة الاستجابة لهذا البعد تختلف جوهريا عن درجة الموافقة المتوسطة وهى 3 وهذا يعني ان هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل افراد العينة على فقرات هذا البعد.

ويبرر الباحثان ذلك إلى حرص القائد السياسي الفلسطيني على التعامل والتفاعل مع كل شرائح ومستويات التنظيم التابع له من جهة وكذلك مع باقي أفراد المجتمع كجزء من المسئولية الملقاة على عاتقه في تحقيق الوحدة الوطنية والتماسك الإجتماعي من جهة اخرى.

والجدول رقم (10) يوضح بشكل كلي كافة أبعاد القيادة التحويلية الخمسة والتي أشار اليها الباحثان سالفاً .

الجدول 10: التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل بعد من ابعاد الاستبانة وكذلك ترتيبها في الاستبانة

م	البعد	مجموع الاستجابات	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	قيمة المعنوية	الترتيب
1	البعد الاول التاثير المثالي (الكاريزما)	4281	26.590	2.226	88.63	48.961	0.000	2
2	البعد الثاني السلوك المثالي (التمكين)	3898	24.211	2.849	80.70	27.661	0.000	5
3	البعد الثالث الحفز الالهامي	4291	26.652	2.473	88.84	44.393	0.000	1
4	البعد الرابع الاستثارة الفكرية	4051	25.161	2.868	83.87	31.687	0.000	4
5	البعد الخامس الاعتبارات الفردية	4164	25.863	2.652	86.21	37.628	0.000	3
	الدرجة الكلية لاستبانة القيادة التحويلية	**20685**	**128.478**	**9.241**	**85.65**	**52.832**	**0.000**	

يتضح من الجدول (10) ان الحفز الالهامي حصلت على المرتبة الاولى بوزن نسبي (88.84٪)، تلا ذلك التاثير المثالي (الكاريزما) حصلت على المرتبة الثانية بوزن نسبي (88.63٪)، تلا ذلك الاعتبارات الفردية حصلت على المرتبة الثالثة بوزن نسبي (86.21٪)، تلا ذلك الاستثارة الفكرية حصلت على المرتبة الرابعة بوزن نسبي (83.87٪)، تلا ذلك السلوك المثالي (التمكين) حصل على المرتبة الخامسة بوزن نسبي (80.70٪)، اما الدرجة الكلية للاستبانة حصلت على وزن نسبي (85.65٪).

السؤال الثاني : ما مدى تحقيق الأهداف الإستراتيجية للشعب الفلسطيني بالاستناد إلى أبعاد القيادة التحويلية؟

وللإجابة عن هذا التساؤل قام الباحثان باستخدام التكرارات والمتوسطات والنسب المئوية ، والجداول التالية توضح ذلك:

البعد الاول: الاهداف الاستراتيجيه قصيرة المدى (البعد التنظيمي)

الجدول 11: التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات البعد وكذلك ترتيبها

رقم الفقرة	الفقرة	مجموع الاستجابات	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	قيمة المعنوية	الترتيب
1	تشارك في تحديد وصياغة الاهداف الاستراتيجيه لتنظيمك السياسي	666	4.137	1.069	82.73	13.486	0.000	6
2	تُمنح فرصة التخطيط لاعضاء تنظيمك السياسي بما يساعدهم على تحقيق التوازن بين متطلبات العمل التنظيمي والاهداف الاستراتيجيه الفلسطينية	667	4.143	0.773	82.86	18.749	0.000	5
3	تقوم بنسج علاقات محلية وخارجية للمساهمة في الاسراع بتحقيق اهداف تنظيمك الاستراتيجيه	653	4.056	0.882	81.12	15.189	0.000	7
4	تسعى لتطوير علاقات تنظيمك السياسي مع الجمهور وكذلك منظمات المجتمع المدني	708	4.398	0.718	87.95	24.686	0.000	2
5	تساهم في توفير الدعم المادي لتحقيق الاهداف الاستراتيجيه لتنظيمك السياسي	641	3.981	1.034	79.63	12.047	0.000	9
6	تقوم بتوصيف وتقييم بيئة العمل التنظيمية بشكل مدروس بما يخدم المصلحة الوطنية الفلسطينية	680	4.224	0.716	84.47	21.694	0.000	4
7	تُكلف بعقد برامج تثقيفية لتعبئة افراد تنظيمك السياسي للمحافظة على اهدافه الاستراتيجيه	644	4.000	0.894	80.00	14.186	0.000	8
8	يحرص تنظيمك السياسي على عقد مؤتمرات محلية ودولية للحفاظ على حقوق ومكتسبات شعبنا الفلسطيني	686	4.261	0.877	85.22	18.244	0.000	3
9	تؤيد تنظيمك السياسي في سعيه لتحقيق اهدافا مرحلية من اجل تحقيق اهدافه الاستراتيجيه	717	4.453	0.836	89.07	22.052	0.000	1
	الدرجة الكلية للبعد	**6062**	**37.652**	**4.412**	**83.67**	**30.635**	**0.000**	

يتضح من الجدول السابق:

ان اعلى فقرة في البعد كانت:

- الفقرة (9) والتي نصت على" تؤيد تنظيمك السياسي في سعيه لتحقيق اهدافا مرحلية من اجل تحقيق اهدافه الاستراتيجية " احتلت المرتبة الاولى بوزن نسبي قدره (89.07٪).

وان ادنى فقرة في البعد كانت:

- الفقرة (5) والتي نصت على" تساهم في توفير الدعم المادي لتحقيق الاهداف الاستراتيجية لتنظيمك السياسي " احتلت المرتبة الاخيرة بوزن نسبي قدره (79.63٪).

بشكل عام يمكن القول بان المتوسط الحسابي يساوي 4.18، وان المتوسط الحسابي النسبي يساوي (83.67٪)، قيمة T (30.635)، وان القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000) لذلك يعتبر البعد "الاهداف الاستراتيجيه قصيرة المدى (البعد التنظيمي)" دال احصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) ، مما يدل على ان متوسط درجة الاستجابة لهذا البعد تختلف جوهريا عن درجة الموافقة المتوسطة وهى (3) وهذا يعني ان هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل افراد العينة على فقرات هذا البعد. وهذا يدل على ان مجتمع الدراسة يوافق على وجود اهداف استراتيجية قصيرة المدى (متمثلة في البعد التنظيمي) ، ويعزي الباحثان ذلك الى قناعة القائد السياسي الفلسطيني واعتباره القضية الفلسطينية هي محور الصراع في العالم وبالتالي حرصت تلك القيادات على تعزيز هذه الرؤية لدى تابعيهم وتفعيل هذه القضية في كافة المحافل الدولية ، وهذا يعني وجود علاقة طردية جيدة ذات دلالة احصائية من خلال النتائج بين دور القيادات الفلسطينية التحويلية وتحقيق الاهداف الاستراتيجيه للشعب الفلسطيني من خلال الاهداف الاستراتيجيه قصيرة المدى (البعد التنظيمي).

البعد الثاني: الأهداف الاستراتيجية المرحلية (المشروع الوطني الفلسطيني)

الجدول 12: التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات البعد وكذلك ترتيبها

رقم الفقرة	الفقرة	مجموع الاستجابات	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	قيمة المعنوية	الترتيب
1	تؤمن بان الاشقاء العرب والاجانب هم الضامن الوحيد لنجاح المشروع الوطني الفلسطيني	503	3.124	1.444	62.48	1.092	0.277	8
2	تؤيد تقنين المقاومة ضمن استراتيجية وطنية واضحة وتوحيد رؤية فصائلية مشتركة لها	593	3.683	1.282	73.66	6.764	0.000	6
3	تدعم باتجاه انتهاء التنسيق الامني مع الاحتلال الاسرائيلي	693	4.304	1.151	86.09	14.375	0.000	2
4	تدعم تاسيس شراكة وطنية لادارة الضفة وغزة ضمن (م.ت.ف)	687	4.267	1.071	85.34	15.012	0.000	3
5	تؤمن بان المفاوضات هي الحل الوحيد لانتزاع حقوق شعبنا	338	2.099	1.463	41.99	-7.812	0.000	9
6	تشعر بانه ليس هناك ما يؤكد رغبة القيادة الفلسطينية في تغيير قواعد اللعبة السياسية مستقبلا	550	3.416	1.197	68.32	4.413	0.000	7
7	ان توحيد الصف الفلسطيني ضرورة ومتطلب سابق لصياغة اي استراتيجية وطنية فلسطينية مستقبلية	758	4.708	0.639	94.16	33.931	0.000	1
8	تعتقد ان الفلسطينيين وحدهم غير قادرين على التصدي للاحتلال	611	3.795	1.119	75.90	9.017	0.000	5
9	ترى بان ميزان القوى والتحديات في الشرق الاوسط اضعف موقف الفصائل الفلسطينية في سعيها لتحقيق اهدافها	661	4.106	0.899	82.11	15.611	0.000	4
	الدرجة الكلية للبعد	**5394**	**33.503**	**4.713**	**74.45**	**17.507**	**0.000**	

يتضح من الجدول السابق:

إن أعلى فقرة في البعد كانت:

- الفقرة (7) والتي نصت على" ان توحيد الصف الفلسطيني ضرورة ومتطلب سابق لصياغة اي استراتيجية وطنية فلسطينية مستقبلية " احتلت المرتبة الاولى بوزن نسبي قدره (94.16٪).

وان ادنى فقرة في البعد كانت:

- الفقرة (5) والتي نصت على" تؤمن بان المفاوضات هي الحل الوحيد لانتزاع حقوق شعبنا " احتلت المرتبة الاخيرة بوزن نسبي قدره (41.99٪).

بشكل عام يمكن القول بان المتوسط الحسابي يساوي(3.72)، وان المتوسط الحسابي النسبي يساوي (74.45٪)، قيمة T (17.507)، وان القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000) لذلك يعتبر البعد "الاهداف الاستراتيجيه المرحلية (المشروع الوطني الفلسطيني)" دال احصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) ، مما يدل على ان متوسط درجة الاستجابة لهذا البعد تختلف جوهريا عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني ان هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل افراد العينة على فقرات هذا البعد. وهذا يدلل على ان مجتمع الدراسة يوافق على وجود اهداف استراتيجية مرحلية (متمثلة في المشروع الوطني الفلسطيني) ، ويعزي الباحثان ذلك إلى قناعة كافة القيادات الفلسطينية في مختلف الفصائل الفلسطينة بان الانضواء تحت قيادة فلسطينية موحدة او تحت مظلة (م.ت.ف) هي الوسيلة الافضل لتحقيق الاهداف المرحلية ، وهذا كان واضحا خلال سنوات الانتفاضة الاولى من خلال تشكيل مجلس القيادة الوطنية الموحدة لادارة الانتفاضة في مقارعة الاحتلال الاسرائيلي ، وهذا يعني وجود علاقة طردية جيدة ذات دلالة احصائية من خلال النتائج بين دور القيادات الفلسطينية التحويلية وتحقيق الاهداف الاستراتيجيه للشعب الفلسطيني من خلال الاهداف الاستراتيجيه المرحلية (المشروع الوطني الفلسطيني).

البعد الثالث: الأهداف الاستراتيجية طويلة المدى (تحرير فلسطين)

الجدول 13: التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات البعد وكذلك ترتيبها

رقم الفقرة	الفقرة	مجموع الاستجابات	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	قيمة المعنوية	الترتيب
1	التظيمات الفلسطينية تعمل للحفاظ على الوحدة الوطنية في شكلها الحقيقي سعيا لتكريس التنمية الشاملة ولتعزيز صمود السلطة الوطنية الفلسطينية في وجهة اسرائيل	585	3.634	1.253	72.67	6.413	0.000	4
2	تساهم التظيمات الفلسطينية بتعزيز موقف (م.ت.ف) سياسيا ومعنويا لتحريرها من الضغوط الخارجية	556	3.453	1.304	69.07	4.413	0.000	8
3	تعمل التظيمات الفلسطينية على تطوير اليات العمل الجماهيري والمؤسسات لتثبيت صورة الابارتيد	583	3.621	1.036	72.42	7.604	0.000	5

رقم الفقرة	الفقرة	مجموع الاستجابات	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	قيمة المعنوية	الترتيب
	الصهيوني							
4	تقوم القيادة السياسية الفلسطينية باستثمار الفرص التي يمنحها الوضع الجديد في الامم المتحدة وكذلك المتغيرات على الساحة الاقليمية والدولية	564	3.503	1.220	70.06	5.231	0.000	6
5	تبذل التنظيمات السياسية الفلسطينية جهودا كافية في مقاومتها للتطبيع مع اسرائيل عربيا ودوليا	554	3.441	1.117	68.82	5.009	0.000	9
6	تعتقد بان الفصائل الفلسطينية لديها رؤية واضحة في مقاومة التطبيع الثقافي والاكاديمي والسياسي مع اسرائيل	558	3.466	1.061	69.32	5.572	0.000	7
7	تبذل الفصائل الفلسطينية جهدا كافيا لتعزيز الصمود الشعبي في مواجهة تهويد القدس، ومواجهة الاستيطان، وحق اللاجئين بالعودة وكذلك قضية الاسرى	587	3.646	1.039	72.92	7.886	0.000	3
8	تدعم قيام التنظيمات الفلسطينية بتطوير استراتيجية ورؤية سياسية مشتركة في سعيها لتحرير فلسطين	693	4.304	0.929	86.09	17.815	0.000	1
9	تؤيد تنظيمك السياسي بتبني فكرة المقاطعة الاقتصادية والسياسية المستمرة للاحتلال الاسرائيلي	679	4.217	1.004	84.35	15.380	0.000	2
	الدرجة الكلية للبعد	**5359**	**33.286**	**6.341**	**73.97**	**12.578**	**0.000**	

يتضح من الجدول السابق:

ان اعلى فقرة في البعد كانت:

- الفقرة (8) والتي نصت على" تدعم قيام التنظيمات الفلسطينية بتطوير استراتيجية ورؤية سياسية مشتركة في سعيها لتحرير فلسطين " احتلت المرتبة الاولى بوزن نسبي قدره (86.09٪).

وان ادنى فقرة في البعد كانت:

- الفقرة (5) والتي نصت على" تبذل التنظيمات السياسية الفلسطينية جهودا كافية في مقاومتها للتطبيع مع اسرائيل عربيا ودوليا " احتلت المرتبة الاخيرة بوزن نسبي قدره (68.82٪). اما الدرجة الكلية للبعد حصل على وزن نسبي (٪)

بشكل عام يمكن القول بان المتوسط الحسابي يساوي 3.7، وان المتوسط الحسابي النسبي يساوي(73.97٪)، قيمة T (12.578)، وان القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000) لذلك يعتبر البعد "الاهداف الاستراتيجيه طويلة المدى (تحرير فلسطين)" دال احصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) ، مما يدل على ان متوسط درجة الاستجابة لهذا البعد تختلف جوهريا عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني ان هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل افراد العينة على فقرات هذا البعد. وهذا يدل على ان مجتمع الدراسة يوافق على وجود اهداف استراتيجية طويلة المدى (متمثلة في تحرير فلسطين) ، ويعزي الباحث ذلك الى أن القناعة المتجذرة

لدى كافة الفصائل الفلسطينية بضرورة العمل الدؤوب والمستمر ومن خلال استخدام كافة وسائل المقاومة المشروعة من اجل تحرير فلسطين بشكل كامل باعتباره هدفا استراتيجيا واحدا ووحيدا ، وهذا يعني وجود علاقة طردية جيدة ذات دلالة احصائية من خلال النتائج بين دور القيادات الفلسطينية التحويلية وتحقيق الاهداف الاستراتيجيه للشعب الفلسطيني من خلال الاهداف الاستراتيجيه طويلة المدى (تحرير فلسطين).

والجدول رقم (14) يوضح بشكل كلي جميع الأهداف الإستراتيجية للشعب الفلسطيني والتي جاء الباحثان على ذكرها في السابق.

الجدول 14: التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل بعد من ابعاد الاستبانة وكذلك ترتيبها في الاستبانة

م	البعد	مجموع الاستجابات	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	قيمة المعنوية	الترتيب
1	البعد الاول: الاهداف الاستراتيجيه قصيرة المدى (البعد التنظيمي)	6062	37.652	4.412	83.67	30.635	0.000	1
2	البعد الثاني: الاهداف الاستراتيجيه المرحلية (المشروع الوطني الفلسطيني)	5394	33.503	4.713	74.45	17.507	0.000	2
3	البعد الثالث : الاهداف الاستراتيجيه طويلة المدى (تحرير فلسطين)	5359	33.286	6.341	73.97	12.578	0.000	3
	الدرجة الكلية للاهداف الاستراتيجيه الفلسطينية	**16815**	**104.441**	**11.438**	**77.36**	**26.004**	**0.000**	

يتضح من الجدول (32) ان الاهداف الاستراتيجيه قصيرة المدى (البعد التنظيمي) حصلت على المرتبة الاولى بوزن نسبي (83.67٪)، تلا ذلك الاهداف الاستراتيجيه المرحلية (المشروع الوطني الفلسطيني) حصلت على المرتبة الثانية بوزن نسبي (74.45٪)، تلا ذلك الاهداف الاستراتيجيه طويلة المدى (تحرير فلسطين) حصل على المرتبة الثالثة بوزن نسبي (73.97٪)، اما الدرجة الكلية للاستبانة حصلت على وزن نسبي (77.36٪).

السؤال الثالث : ما هو دور القيادة التحويلية في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للشعب الفلسطيني؟

وللإجابة عن هذا التساؤل قام الباحثان باستخدام معامل ارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)بين القيادة التحويلية وتحقيق الأهداف الإستراتيجية لدى القيادات السياسية الفلسطينية في قطاع. **والجدول الموالي يوضح ذلك.**

الجدول 15: معامل الارتباط بين القيادة التحويلية وتحقيق الاهداف الاستراتيجيه لدى القيادات السياسية الفلسطينية في قطاع غزة

البعد	البعد الاول الاهداف الاستراتيجيه قصيرة المدى (البعد التنظيمي)	البعد الثاني الاهداف الاستراتيجيه المرحلية (المشروع الوطني الفلسطيني)	البعد الثالث الاهداف الاستراتيجيه طويلة المدى (تحرير فلسطين)	الدرجة الكلية للاهداف الاستراتيجيه الفلسطينية
البعد الاول التاثير المثالي (الكاريزما)	0.314**	0.172*	0.100	0.231**
البعد الثاني السلوك المثالي (التمكين)	0.425**	0.198*	0.340**	0.434**

البعد الثالث الحفز الالهامي	**0.465	*0.163	*0.193	**0.332
البعد الرابع الاستثارة الفكرية	**0.435	**0.261	*0.200	**0.386
البعد الخامس الاعتبارات الفردية	**0.256	**0.290	0.001	**0.218
الدرجة الكلية لاستبانة القيادة التحويلية	**0.539	**0.287	**0.243	**0.461

** R الجدولية عند درجة حرية (159) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.208

* R الجدولية عند درجة حرية (159) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.159

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباطية موجبة بين القيادة التحويلية وتحقيق الاهداف الاستراتيجيه لدى القيادات السياسية الفلسطينية في قطاع غزة، بمعنى أن هناك تأثير واضح وايجابي لأبعاد القائد التحويلي الفلسطيني على تحقيق الأهداف الإستراتيجية الفلسطينية .

السؤال الرابع : هل توجد فروق بين اراء القيادات السياسية الفلسطينية نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية الفلسطينية تعزى لمتغير الفصيل السياسي؟ (حركة حماس ، حركة فتح ، حركة الجهاد الإسلامي ، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين) . وللاجابة عن هذا التساؤل قام الباحثان باستخدام اسلوب تحليل التباين الاحادي One Way ANOVA. والجدول رقم (16) يوضح ذلك .

الجدول 16 : مصدر التباين ومجموع المربعات ودرجات الحرية ومتوسط المربعات وقيمة "ف" ومستوى الدلالة تعزى لمتغير الفصيل السياسي

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
البعد الاول التاثير المثالي (الكاريزما)	بين المجموعات	34.300	4	8.575	1.763	0.139	غير دالة احصائيا
	داخل المجموعات	758.644	156	4.863			
	المجموع	792.944	160				
البعد الثاني السلوك المثالي (التمكين)	بين المجموعات	56.746	4	14.187	1.782	0.135	غير دالة احصائيا
	داخل المجموعات	1242.073	156	7.962			
	المجموع	1298.820	160				
البعد الثالث الحفز الالهامي	بين المجموعات	21.278	4	5.319	0.867	0.485	غير دالة احصائيا
	داخل المجموعات	957.244	156	6.136			
	المجموع	978.522	160				
البعد الرابع الاستثارة الفكرية	بين المجموعات	34.946	4	8.736	1.064	0.376	غير دالة احصائيا
	داخل المجموعات	1280.856	156	8.211			
	المجموع	1315.801	160				
البعد الخامس الاعتبارات الفردية	بين المجموعات	159.660	4	39.915	6.450	0.000	دالة عند0.01
	داخل المجموعات	965.334	156	6.188			
	المجموع	1124.994	160				
الدرجة الكلية لاستبانة القيادة التحويلية	بين المجموعات	735.251	4	183.813	2.218	0.070	غير دالة احصائيا
	داخل المجموعات	12928.923	156	82.878			
	المجموع	13664.174	160				
البعد الاول الاهداف الاستراتيجيه قصيرة المدى (البعد التنظيمي)	بين المجموعات	454.759	4	113.690	6.668	0.000	دالة عند0.01
	داخل المجموعات	2659.763	156	17.050			
	المجموع	3114.522	160				

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
البعد الثاني الاهداف الاستراتيجيه المرحلية (المشروع الوطني الفلسطيني)	بين المجموعات	693.681	4	173.420	14.817	0.000	دالة عند0.01
	داخل المجموعات	1825.885	156	11.704			
	المجموع	2519.565	160	□			
البعد الثالث الاهداف الاستراتيجيه طويلة المدى (تحرير فلسطين)	بين المجموعات	844.544	4	211.136	32.580	0.000	دالة عند0.01
	داخل المجموعات	1010.971	156	6.481			
	المجموع	1855.516	160				
الدرجة الكلية للاهداف الاستراتيجيه الفلسطينية	بين المجموعات	3479.127	4	869.782	30.999	0.000	دالة عند0.01
	داخل المجموعات	4377.084	156	28.058			
	المجموع	7856.211	160				

F الجدولية عند درجة حرية (4،156) وعند مستوى دلالة (0.01) = 3.41

F الجدولية عند درجة حرية (4،156) وعند مستوى دلالة (0.05) = 2.41

يتضح من الجدول السابق ان قيمة "ف" المحسوبة اقل من قيمة "ف" الجدولية في التاثير المثالي (الكاريزما) والسلوك المثالي (التمكين) والحفز الالهامي والاستثارة الفكرية والدرجة الكلية لاستبانة القيادة التحويلية، اي انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية تعزى لمتغير الفصيل السياسي.

كما يتضح ان قيمة "ف" المحسوبة اكبر من قيمة "ف" الجدولية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$) في الاعتبارات الفردية والبعد الاول الاهداف الاستراتيجيه قصيرة المدى (البعد التنظيمي) والبعد الثاني الاهداف الاستراتيجيه المرحلية (المشروع الوطني الفلسطيني) والبعد الثالث الاهداف الاستراتيجيه طويلة المدى (تحرير فلسطين) والدرجة الكلية للاهداف الاستراتيجيه الفلسطينية، اي انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية تعزى لمتغير الفصيل السياسي.

خلاصة:

<u>في ضوء ما سبق يمكن للباحثان الإشارة إلى اهم النتائج وهي :</u>

- بينت النتائج أن الاهداف الاستراتيجية قصيرة المدى (البعد التنظيمي) حصلت على المرتبة الأولى، الاهداف الاستراتيجية المرحلية (المشروع الوطني الفلسطيني) حصلت على المرتبة الثانية، وأخيراً الاهداف الاستراتيجية طويلة المدى (تحرير فلسطين) حصلت على المرتبة الثالثة.
- توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابة افراد العينة حول علاقة ابعاد القيادة التحويلية، وتحقيق الاهداف الاستراتيجية للشعب الفلسطيني تُعزى لمتغير الفصيل السياسي (حماس، فتح، الجهاد الاسلامي، الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية).
- هناك فروق بين حماس وفتح لصالح حماس، وبين فتح والجهاد الاسلامي لصالح الجهاد الاسلامي، وبين فتح والجبهة الشعبية لصالح الجبهة الشعبية في الاهداف الاستراتيجيه قصيرة المدى.

◆ هناك فروق بين حماس وفتح لصالح حماس، وبين حماس والجهاد الاسلامي لصالح حماس، وبين حماس والجبهة الديمقراطية لصالح حماس، وبين فتح والجبهة الشعبية لصالح الجبهة الشعبية، وبين الجهاد الاسلامي والجبهة الشعبية لصالح الجبهة الشعبية في الأهداف الاستراتيجيه طويلة المدى.

◆ توجد فروق بين حماس وفتح لصالح حماس، وبين حماس والجهاد الاسلامي لصالح حماس، وبين حماس والجبهة الديمقراطية لصالح حماس، وبين فتح والجهاد الاسلامي لصالح الجهاد الاسلامي، وبين فتح والجبهة الشعبية لصالح الجبهة الشعبية، وبين فتح والجبهة الديمقراطية لصالح الجبهة الديمقراطية فيما يتعلق بتحقيق الاهداف الاستراتيجيه الفلسطينية.

يوصي الباحثان بالآتي :

◆ زيادة الاهتمام بقيادات الصف الثاني والثالث من التنظيمات الفلسطينية وتعزيز ثقتهم في قدراتهم بتفويض بعض الصلاحيات لهم ودعم تطلعاتهم والاشادة بمجهوداتهم الجيدة في العمل.

◆ توفير مظلة وطنية تنطوي تحتها جميع الاهداف الخاصة بالتتنظيمات الفلسطينية تضع استراتيجية شاملة وواضحة لإنجاز المشروع الوطني الفلسطيني.

◆ تفعيل دور القيادات الفلسطينية في تطوير وتنمية المهارات والقدرات الابداعية لدى المرؤوسين لديهم.

◆ الاهتمام بالكوادر التنظيمية المؤهلة لامتلاك خصائص وسمات القائد التحويلي الناجح .

◆ العمل على تبني السلوك القيادي التحويلي من قبل القيادات الفلسطينية وذلك من خلال اعداد وتنفيذ برامج تدريبية لاكساب القادة مهاراتها وخصائصها وذلك لاهمية دورها في تحفيز المرؤوسين واثارة حماستهم وتوليد الاحساس لديهم مما يدفعهم لبذل اقصى جهد لتحقيق الاهداف الإستراتيجية الفلسطينية.

المراجع والاحالات:

1- الصفحة الرسمية لكلاً من (Bass & Avolio) والتي تشير إلى مصفوفة (MLQ5) على شبكة الإنترنت www.mindgarden.com

2- مشهور بن ناصر العمري(2004)، العلاقة بين خصائص القيادة التحويلية ومدى توفر مبادئ إدارة الجودة الشاملة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض،ص33.

3- سميرة الصالحي (2008)، أسلوب القيادة الإدارية وأثره على الفعالية الإنتاجية للمرؤوسين،(رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الحاج الحضر، باتنة، الجزائر،ص33.

4- مروة أبو النور(2012)، العوامل المؤثرة في أنماط السلوك القيادي لدى القيادات النسائية في منظمات المجتمع المحلي (دراسة حالة على منظمات المجتمع المدني في محافظة رفح)، بحث لنيل درجة الدبلوم العالي في إدارة مؤسسات المجتمع المدني، الجامعة الإسلامية، غزة،ص16.

5- Bass, M., &.Avolio, B. (1994). Improving organizational effectiveness through transformational leadership, Thousand. Oaks,CA:Sage Publications.

6- Bass, B. &, Avolio ,B., & Jung, D. (1999) , Re-examining the components of transformational leadership using the multifactor leadership questioner , Journal of Occupational and Organizational Psychology , Vol.(72) .

7-Rafferty ,A. & Griffin , M., (2004) , Dimension of transformational leadership: Conceptual and empirical extensions , The leadership Quarterly ,Vol.(15).

8-Kirkland, K. (2011). The effect of emotional intelligence on emotional competence and transformational leadership. ProQuest UMI Dissertation Publishing No. 3443941,pp.171-173.

9- احمد الرقب (2010)، علاقة القيادة التحويلية بتمكين العاملين في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، بحث ماجستير غير منشور، جامعة الازهر بغزة، غزة، ص18.

10- المرجع نفسه ، ص ص 17- 18.

11 -*Kirkland, K.,(2011), op.cit.,pp.171-173.*

12-Ibid , pp.171-173.

13-Avolio, J. & Yammarino, J. (1991). Leading in the 1990s: The four l's of transformational leadership, Journal of European Industrial Training, Vol.(15),No (4),p.11.

14 -Bass, B. &, Avolio ,B., & Jung, D. (1999) , op.cit., p.455.

15- علي بدوان (2008)، صفحات في تاريخ الكفاح الفلسطيني، التكوينات السياسية والفدائية المعاصرة. النشاة والمصائر، الطبعة الاولى، سوريا، صفحات للدراسات والنشر، ص ص43- 50.

16- يزيد صايغ (1949)، الكفاح المسلح والبحث عن دولة الحركة الوطنية الفلسطينية ، ص 410.

17- محسن صالح ، (2002)، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية. ماليزيا، كوالالمبور، ص241.

إدارة الموارد البشرية وأثرها على الإبداع الإداري بالمؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة مديرية الصيانة سوناطراك – بسكرة / الجزائر

د. محمد قريشي
جامعة محمد خيضر، بسكرة/ الجزائر
grichi_mohamed@yahoo.com

Human resources management and its effect on administrative creativity in the economic institution

case study, Maintenance Directorate Sonatrach - Biskra /ALGERIA

Grichi_Mohamed
University of Mohamed Khider / Eloued – Algeria

Received:20 Sep 2015 *Accepted: 17 Feb 2016* *Published: 30 June 2016*

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تصورات العاملين في مديرية الصيانة - سوناطراك- بسكرة نحو مفهوم إدارة الموارد البشرية وأثر ذلك في إبداعهم الإداري. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمنا استبانة لجمع البيانات ووزعناها على مجتمع الدراسة بأكمله والبالغ (101) عامل، وكان عدد الاستبانات المسترجعة والصالحة للتحليل الإحصائي (90) استبانة.

أُستخدم في التحليل الإحصائي للبيانات عدة أساليب إحصائية من بينها: مقاييس الإحصاء الوصفي، تحليل الانحدار المتعدد، وتحليل الانحدار المتعدد التدريجي (Stepwise) ... الخ. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير إدارة الموارد البشرية بأبعاده المختلفة في مستوى الإبداع الإداري لدى العاملين بمديرية الصيانة. كما توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها: العمل على تقديم المزيد من الحوافز المعنوية للعاملين تشجعهم في دعم أفكارهم الجديدة والتفاعل معها، كذلك على إدارة المؤسسة أن تُعيد النظر في سياستها اتجاه المسار الوظيفي لعمالها.

الكلمات المفتاحية: إدارة الموارد البشرية، الإبداع الإداري، مديرية الصيانة سوناطراك .

رموز jel: O15 . O32.

Abstract:

This study aims to investigate the fictions of workers in the company of maintenance – Sonatrach – Biskra, towards the concept of human resources management and its impact on their administrative innovation. We utilized questionnaire to collect and give out the information to the society of the study (101 workers) so as to achieve the goals of the study. The number of questionnaires that are recovered and valid to statistical analysis are (90) questionnaire.

Several statistical methods are used in statistical analysis of information such as: the measures of descriptive statistics, the multiple regression methods…etc.

The importance results of this study are: there is an effect with statistical significance of the variable of human resources management with its dimensions in the level of administrative innovation to the workers in the company of maintenance.

Through the data of this study we come up with some recommendations including: providing a lot of morale incentives to the workers, encouraging them to support their new ideas and to interact with them, also the direction of the company should see about its policy towards the employment way of its workers.

Key words: *Human Resource Management, Innovation management, Maintenance Directorate SONATRACH.*

(JEL) Classification : O15, O32.

تمهيـد:

تعيش مؤسساتنا اليوم في محيط كثير التقلبات، شديد المنافسة والتعقيد والتطور. هذه التغيرات وغيرها تتحكم فيها عدة أدوات أهمها الإبداع، حيث أضحى هذا الأخير عنصرا أساسيا في التطور، ووسيلة جد هامة تضمن البقاء والمنافسة في ظل التسابق العالمي الشرس، والتغيرات السريعة في شتى الميادين العلمية والفكرية.

والإبداع الاداري هو وسيلة مختلف المؤسسات في هجرة التقليد، والتعامل مع روح التغيير وادارته بنجاح، حتى تتمكن من البقاء وتحقيق النتائج التي ترقى الى مستوى الآمال والطموحات. فالإبداع الاداري يعمل على تنمية القدرات الفكرية والمهنية لدى العاملين بالمؤسسة، وزيادة انتماءهم وتنمية الروح المعنوية لديهم؛ لذا يمكن القول بأنه كلما نما الإبداع الاداري في المؤسسة زادت فرصة نمو الإبداع في الميادين الأخرى داخل المؤسسة، وهذا الأمر يساهم في تطوير الحياة، وتحقيق الرفاهية والنفع للمجتمعات[1].

إن تحقيق الإبداع الاداري يتحكم فيه عدة متغيرات وأدوات من بين هاته الأخيرة نذكر ادارة الموارد البشرية. فمما لاشك فيه أن نجاح أية مؤسسة من المؤسسات يُعزى بالدرجة الأولى الى ما تملكه من موارد بشرية، اذ أن تحقيق الأهداف التنظيمية لا يمكن أن يحدث في غياب المورد البشري. ولنا أن نتصور كيف يكون حال أية مؤسسة عملاقة مثل: IBM و TOYOTA ...الخ بعيدا عن أصولها البشرية. انها لا تعدو أن تكون الا مجموعة مباني ومعدات وأثاث وربما بعض الأرصدة في البنوك. وعليه فالموارد البشرية هي التي تحقق الإبداع وتصنع المؤسسات وتمهد لها الطريق نحو النجاح والاستمرار والتميز[2].

وفي دراستنا هاته سوف نحاول تسليط الضوء على طبيعة العلاقة الموجودة بين إدارة الموارد البشرية والإبداع الإداري في احدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والمتمثلة في مديرية الصيانة سوناطراك ببسكرة

أولا. الإطار العام للدراسة:

يتناول هذا الجزء عرضا للإطار العام للدراسة وبيان الإجراءات المتبعة في تنفيذها، وذلك كما يلي:

1- إشكالية الدراسة:

أخذ موضوعا "إدارة الموارد البشرية[3]" و "الإبداع الإداري"[4] يستحوذان على اهتمام مختلف المستويات الإدارية في المؤسسات العامة والخاصة، وذلك لأهميتهما الكبيرة في تطوير تلك المؤسسات. ومن هنا برزت إشكالية بحثنا هذا والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما هو أثر إدارة الموارد البشرية في الإبداع الإداري لدى العاملين بمديرية الصيانة - سوناطراك - بسكرة ؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مستوى ممارسة وظائف إدارة الموارد البشرية بمديرية الصيانة - سوناطراك- بسكرة؟

- ما هو مستوى الإبداع الإداري لدى العاملين بمديرية الصيانة - سوناطراك- بسكرة؟
- ما هي علاقة إدارة الموارد البشرية بالإبداع الإداري لدى العاملين بمديرية الصيانة سوناطراك ببسكرة؟

2- **أهداف الدراسة:** من خلال هذه الدراسة نحاول الوصول إلى الأهداف التالية:

- إلقاء الضوء على مفهوم إدارة الموارد البشرية، أهدافها وأهميتها ومختلف وظائفها.
- إلقاء الضوء على مفهوم الإبداع الإداري، مستوياته وأساليب تنميته.
- التعرف على مستوى ممارسة وظائف إدارة الموارد البشرية بمديرية الصيانة - سوناطراك- بسكرة.
- التعرف على مستوى الإبداع الإداري لدى العاملين بمديرية الصيانة - سوناطراك- بسكرة.
- التعرف على العلاقة بين إدارة الموارد البشرية والإبداع الإداري لدى العاملين بمديرية الصيانة - سوناطراك- بسكرة.
- إمكانية التوصل إلى نتائج يمكن من خلالها صياغة بعض التوصيات التي تساعد المؤسسة محل الدراسة في تحسين مستوى ممارسة وظائف إدارة الموارد البشرية وذلك لتحقيق أعلى مستويات للإبداع الإداري.

3- **فرضيات الدراسة:** تقوم هذه الدراسة على الفرضية الرئيسية التالية:

(H_0): " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير إدارة الموارد البشرية بأبعاده المختلفة في الإبداع الإداري لدى العاملين بمديرية الصيانة - سوناطراك- بسكرة عند مستوى الدلالة (α=0.05) ".

ويندرج ضمن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاختيار الموارد البشرية في الإبداع الإداري لدى العاملين بمديرية الصيانة - سوناطراك- بسكرة عند مستوى الدلالة (α=0.05) ".
- الفرضية الفرعية الثانية: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتدريب الموارد البشرية في الإبداع الإداري لدى العاملين بمديرية الصيانة - سوناطراك- بسكرة عند مستوى الدلالة (α=0.05) ".
- الفرضية الفرعية الثالثة: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقييم الأداء في الإبداع الإداري لدى العاملين بمديرية الصيانة - سوناطراك- بسكرة عند مستوى الدلالة (α=0.05) ".
- الفرضية الفرعية الرابعة: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحفيز الموارد البشرية في الإبداع الإداري لدى العاملين بمديرية الصيانة - سوناطراك- بسكرة عند مستوى الدلالة (α=0.05) ".
- الفرضية الفرعية الخامسة: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتخطيط المسار الوظيفي في الإبداع الإداري لدى العاملين بمديرية الصيانة - سوناطراك- بسكرة عند مستوى الدلالة (α=0.05) ".

4- **نموذج الدراسة:** تقوم هذه الدراسة على النموذج الفرضي التالي:

الشكل (1): النموذج الفرضي للدراسة

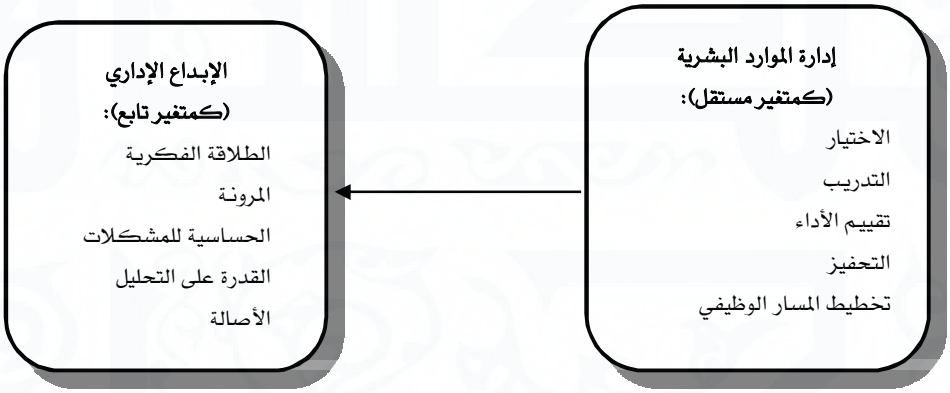

المصدر: من إعداد الباحث

5- **أداة الدراسة:**

بعد استقراء العديد من الدراسات السابقة، تم تصميم استبانة كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة، وتتكون الاستبانة من قسمين:

القسم الأول: وهو يحتوي على البيانات الشخصية والوظيفية للمبحوثين وهي: (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، مجال الوظيفة الحالية وسنوات الخبرة).

القسم الثاني: يحتوي على محورين: الأول يتمثل في متغير "**إدارة الموارد البشرية**"، حيث تضمن (25) عبارة تهدف إلى التعرف على مستوى ممارسة وظائف إدارة الموارد البشرية وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وقد تم تحديد خمسة أبعاد تم اختيارها بناء على مراجعة أدبيات هذا الموضوع التي يُعتقد أنها تشمل أهم وظائف إدارة الموارد البشرية وهي: (الاختيار، التدريب، تقييم الأداء، التحفيز، تخطيط المسار الوظيفي).

أما المحور الثاني فيتمثل في متغير "**الإبداع الإداري**"، ويشمل (21) عبارة تهدف إلى التعرف على مستوى الإبداع الإداري الذي يشعر به أفراد عينة الدراسة، موزعة على خمسة أبعاد هي: (الطلاقة الفكرية، المرونة، الحساسية للمشكلات، القدرة على التحليل، الأصالة).

وقد تم اختيار تلك الأبعاد بعد الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة في هذا الموضوع، والتعرف على ما استخدمته تلك الدراسات من مقاييس لمستوى ممارسة وظائف إدارة الموارد البشرية هذا من جهة ومن جهة أخرى التعرف على مقاييس لمستوى الإبداع الإداري لدى العاملين بالمؤسسات، ومنها دراسة (الصرايرة والغريب،2010) التي اعتمدت الأبعاد الآتية: التخطيط، الاختيار، التدريب، تقييم الأداء، التحفيز[5]. ودراسة (رضا، 2003) التي اعتمدت الأبعاد الآتية: الأصالة، الطلاقة الفكرية، المرونة، الحساسية للمشكلات، القدرة على التحليل[6].

ودراسة (المعاني وأخو ارشيدة،2009) التي اعتمدت الأبعاد الآتية: روح المجازفة، المرونة، المنهجية العلمية في التفكير وحل المشكلات، الإقناع[7]. ودراسة (زاحم السلمي،2008) التي اعتمدت الأبعاد الآتية: الطلاقة، الأصالة، المرونة، الحساسية للمشكلات، المخاطرة، والتحليل[8]. ودراسة (القرشي،2008) التي اعتمدت الأبعاد الآتية: المرونة، الطلاقة، الأصالة، الإحساس بالمشكلة، التفصيل (التوسع)[9]. وقد تم تحديد أوزان عبارات الاستبانة وفقا لمقياس ليكرت الخماسي الرتب (Likert Scale) على النحو التالي: إعطاء خمس نقاط للإجابة (موافق بشدة)، وإعطاء الإجابة (موافق) أربع نقاط، والإجابة (محايد) ثلاث نقاط، والإجابة (غير موافق) نقطتين، والإجابة (غير موافق بشدة) نقطة واحدة. وقد طُلب من المبحوثين وضع إشارة (x) أمام كل عبارة، وفق ما يرونه مناسبا.

6- مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة المستهدف من العاملين الإداريين (الرؤساء و المرؤوسين) بمديرية الصيانة - سوناطراك - بسكرة، والبالغ عددهم (101) عامل وعاملة، حيث قام الباحث باستخدام أسلوب **الحصر الشامل** لمجتمع الدراسة بأكمله، ووزع الاستبانات عليهم جميعا عبر زيارات ميدانية، وأسترد منها (96) استبانة، وبعد فحصها تم استبعاد (06) استبانات نظرا لعدم تحقيقها شروط الإجابة الصحيحة.

7- صدق وثبات أداة الدراسة:

7-1.صدق أداة الدراسة (Validity): يقصد بصدق الأداة قدرة الاستبانة على قياس المتغيرات التي صممت لقياسها، وللتحقق من صدق الاستبانة المستخدمة في البحث نعتمد على ما يلي:

7-1-1. صدق المحتوى أو الصدق الظاهري:

للتحقق من صدق محتوى أداة الدراسة والتأكد من أنها تخدم أهداف الدراسة تم عرضها على هيئة من المحكمين من الأكاديميين المختصين في مجال علوم التسيير، وطلب إليهم دراسة الأداة وإبداء رأيهم فيها من حيث مدى مناسبة العبارة للمحتوى، والنظر في مدى كفاية الأداة من حيث عدد العبارات، وشموليتها، وتنوع محتواها، وتقويم مستوى الصياغة اللغوية، والإخراج، أو أية ملاحظات أخرى يرونها مناسبة فيما يتعلق بالتعديل أو التغيير أو الحذف وفق ما يراه المحكم لازما.

وتم القيام بدراسة ملاحظات المحكمين واقتراحاتهم، وأُجريت التعديلات في ضوء توصيات وآراء هيئة التحكيم لتصبح أكثر فهما وتحقيقا لأهداف الدراسة. وقد اعتبر الباحث أن الأخذ بملاحظات المحكمين وإجراء التعديلات المطلوبة هو بمثابة الصدق الظاهري، وصدق محتوى الأداة. وبذلك يمكننا القول أن الأداة صالحة لقياس ما وضعت لأجله.

7-1-2. **صدق المحك**: تم حساب معامل "صدق المحك" من خلال أخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات "ألفا كرونباخ"، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (1)، إذ نجد أن معامل الصدق الكلي لأداة الدراسة بلغ (0.932) وهو معامل مرتفع جدا ومناسب لأغراض وأهداف هذه الدراسة، كما نلاحظ أيضا أن جميع معاملات الصدق لمحاور الدراسة وأبعادها كبيرة جدا، وبهذا يمكننا القول أن جميع عبارات أداة الدراسة هي صادقة لما وضعت لقياسه.

7-2. **ثبات الأداة** (Reliability): ويقصد بها مدى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متقاربة لو كررت الدراسة في ظروف متشابهة باستخدام الأداة نفسها. وفي هذه الدراسة تم قياس ثبات الأداة باستخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ (Coefficient Alpha Cronbach's)، الذي يحدد مستوى قبول أداة القياس بمستوى 0.60 فأكثر، حيث كانت النتائج كما يلي:

الجدول1: نتائج معامل الثبات والصدق

	المحور	عدد العبارات	معامل الثبات "ألفا كرونباخ"	معامل الصدق
إدارة الموارد البشرية	الإختيار	5	0.800	0.894
	التدريب	6	0.644	0.802
	تقييم الأداء	4	0.628	0.792
	التحفيز	5	0.734	0.856
	تخطيط المسار الوظيفي	5	0.762	0.872
	المجموع	**25**	**0.861**	**0.927**
الإبداع الإداري	الطلاقة الفكرية	4	0.769	0.876
	المرونة	6	0.810	0.900
	الحساسية للمشكلات	5	0.788	0.887
	القدرة على التحليل	3	0.809	0.899
	الأصالة	3	0.671	0.819
	المجموع	**21**	**0.858**	**0.926**
الإستبانة ككل		**46**	**0.869**	**0.932**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V19

من خلال هذا الجدول يتضح أن معامل الثبات الكلي لأداة الدراسة بلغ **(0.869)** وهو معامل ثبات مرتفع جدا ومناسب لأغراض الدراسة، كما تعتبر جميع معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة وأبعادها المختلفة مرتفعة أيضا وجيدة، وبهذا نكون قد تأكدنا من ثبات أداة الدراسة، مما يجعلنا على ثقة تامة بصحتها وصلاحيتها لتحليل النتائج.

ثالثا. عرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية:

1- اختبار التوزيع الطبيعي وتحليل محاور الاستبانة:

1-1. اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف "Kolmogorov-Smirnov"):

يستخدم هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كانت البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا، حيث تختبر الفرضية الصفرية القائلة بأن: "العينة المسحوبة من المجتمع تتبع بياناته التوزيع الطبيعي"، مقابل الفرضية البديلة القائلة بأن: " العينة المسحوبة من المجتمع لا تتبع بياناته التوزيع الطبيعي"؛ فإذا كانت القيمة الاحتمالية (.sig) أقل من أو تساوى مستوى الدلالة المعتمد (α) الذي يحدده الباحث فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة. والعكس صحيح[10].

يوضح الجدول (2) نتائج ذلك الاختبار حيث أنه باستخدام اختبار (Kolmogorov-Smirnov) تبين أن القيمة الاحتمالية (.sig) كانت أكبر من مستوى الدلالة أو المعنوية (α =0.05) لجميع المتغيرات، وهذا ما يدل على أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي.

الجدول (2): اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف)

الرقم	المتغير	قيمة Z	مستوى الدلالة (القيمة الاحتمالية.sig)
1	الطلاقة الفكرية	1.183	0.121
2	المرونة	1.201	0.116
3	الحساسية للمشكلات	1.246	0.102
4	القدرة على التحليل	1.288	0.072
5	الأصالة	1.309	0.064
6	الإبداع الإداري ككل	1.102	0.176

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V19

1-2. تحليل محاور الاستبانة:

نقوم في هذا الجزء بتحليل محاور الاستبانة بغية الإجابة على تساؤلات الدراسة، حيث تم استخدام بعض مقاييس الإحصاء الوصفي، مثل: الوسط الحسابي والانحراف المعياري (على مقياس ليكرت "1- 5") لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الاستبانة المتعلقة بالمحورين: إدارة الموارد البشرية والإبداع الإداري، وقد تقرر أن يكون الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن كل عبارة من (1- أقل من 2.5) دالا على مستوى "**منخفض**" من القبول، ومن (2.5- أقل من 3.5) دالا على مستوى "**متوسط**"، ومن (3.5- 5) دالا على مستوى "**مرتفع**". ويُظهر الجدولين (3) و (4) تلك النتائج كما يلي:

- **السؤال الأول: ما هو مستوى ممارسة وظائف إدارة الموارد البشرية بمديرية الصيانة- سوناطراك- بسكرة؟**

للإجابة على هذا السؤال سوف نقوم بتحليل النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول 3: الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات محور إدارة الموارد البشرية

رقم العبارة	أبعاد متغير إدارة الموارد البشرية وعبارات القياس	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
أ- الاختيار		**4.22**	**0.471**	**1**	**مرتفع**
1	تستقطب المديرية أفضل الأفراد وتسعى نحو إنشاء عمالة ذات أفكار متنوعة.	4.08	0.565	5	مرتفع
2	تعتبر الخبرات الإبداعية شرطا أساسيا في اختيار المديرية لأفرادها.	4.24	0.587	3	مرتفع
3	تتبنى المديرية أساليب حديثة في استقطاب طلبات التوظيف الكترونيا.	4.30	0.550	2	مرتفع
4	تُدرك المديرية قدرات كل فرد فيها مما يساعدها في تحديد الأعمال التي يمكن أن تُسند لهم.	4.10	0.765	4	مرتفع
5	تهتم المديرية بجمع بيانات ومعلومات عن المتقدمين للوظائف بغرض المفاضلة بين أحسن المهارات.	4.43	0.619	1	مرتفع
ب- التدريب		**3.98**	**0.503**	**2**	**مرتفع**
6	تفسح المديرية المجال للعاملين ذوي الخبرة فيها لنقل خبرتهم إلى زملائهم والاستفادة منها.	4.11	0.880	2	مرتفع
7	تتمتع البرامج التدريبية في المديرية بوفرة البرمجيات الحاسوبية الحديثة التي تقوم على التعلم الإلكتروني الموجه ذاتيا.	4.14	0.787	1	مرتفع
8	زيادة الإستثمار في تدريب العاملين في المديرية يزيد من التزامهم ورضاهم الوظيفي.	4.08	0.604	3	مرتفع
9	تهتم المديرية بإشراك العاملين في دورات تدريبية لغرض تطوير وتنمية مهاراتهم ومعارفهم.	3.97	0.661	5	مرتفع
10	البرامج التدريبية التي توفرها المديرية تشجع على العمل بروح الفريق.	4.06	0.853	4	مرتفع
11	يتم تخصيص ميزانية كافية من أجل العملية التدريبية.	3.83	0.783	6	مرتفع
ج- تقييم الأداء		**3.94**	**0.584**	**3**	**مرتفع**
12	تعتمد المديرية على تقارير نظام تقويم أداء العاملين في اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون العاملين.	3.80	0.767	4	مرتفع
13	تهتم المديرية بتوثيق كل ما يتعلق بالأفكار الخلاقة الخاصة بالعاملين.	3.91	0.856	3	مرتفع
14	تشجع المديرية الإبداع في انجاز الأعمال وتكافئ العاملين المبدعين.	4.37	0.661	1	مرتفع
15	تشعر إدارة المديرية بالرضا عن نتائج أداء العاملين.	4.01	0.695	2	مرتفع
د- التحفيز		**3.70**	**0.705**	**5**	**مرتفع**
16	تتبنى المديرية أنظمة تعويض تقوم على مفهوم الأجر مقابل الأفكار الإبداعية.	4.01	0.814	2	مرتفع
17	تمنح إدارة المديرية الأفراد حوافز تتناسب مع مستوى تحسين الأداء.	3.88	0.832	3	مرتفع
18	تُولى إدارة المديرية الإهتمام بالحوافز المادية المقدمة للأفراد المبدعين.	4.11	0.841	1	مرتفع
19	تقدم المديرية حوافز معنوية للعاملين تشجعهم في دعم أفكارهم الجديدة والتفاعل معها.	3.46	0.752	5	متوسط
20	تمتلك المديرية معلومات عن مستويات إنجاز العاملين لمهامهم بما يؤهلها لتحديد نوع المكافأة المجزية.	3.58	0.899	4	مرتفع
ه- تخطيط المسار الوظيفي		**3.85**	**0.700**	**4**	**مرتفع**
21	للمديرية سياسة واضحة ومحددة لتطوير المسار الوظيفي تدعم وتشجع الإبداع فيها.	3.86	0.696	5	مرتفع
22	تقوم المديرية بتوفير معلومات واضحة للعاملين حول الفرص والخيارات وخطوط سير	4.04	0.733	1	مرتفع

	المسارات الوظيفية بما يضمن التشجيع على الإبداع.				
23	تقوم المديرية بجرد مخزون المهارات وتحديد عدد العاملين الحاليين وخصائصهم من حيث القابلية للتطوير واكتساب مهارات جديدة ومتطورة.	3.99	0.814	2	مرتفع
24	ترسم المديرية مسارات وظيفية للعاملين لديها مما يسهم في تطوير مشاريعها.	3.91	0.802	3	مرتفع
25	تحتفظ المديرية بالموارد البشرية المتميزة لسنوات طويلة.	3.88	0.747	4	مرتفع
	إدارة الموارد البشرية بشكل عام	**3.94**	**0.421**	/	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V19

أ- **الإختيار:** من خلال الجدول (3) يتضح أن بُعد "**اختيار الموارد البشرية**" جاء بالترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل أفراد عينة الدراسة، إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذا البُعد (4.22) بانحراف معياري قدره (0.471)، ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا البُعد يشير إلى نسبة قبول **مرتفعة**، كما نلاحظ من متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا البُعد أنها تشكل قبولا **مرتفعا** أيضا، حيث تراوحت الأوساط ما بين (4.08- 4.43)، وتراوحت الانحرافات المعيارية ما بين (0.550- 0.765)، وهذا ما يدل على أن مديرية الصيانة- سوناطراك- ببسكرة تُولي اهتماما كبيرا بعملية اختيار مواردها البشرية حيث تسعى إلى استقطاب أفضل الأفراد وإنشاء عمالة ذات أفكار متنوعة.

ب- **التدريب:** من خلال الجدول (3) يتضح أن بُعد "**التدريب**" جاء بالترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل أفراد عينة الدراسة، إذ بلغ الوسط الحسابي للإجابات عن هذا البُعد (3.98) بانحراف معياري (0.503)، ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا البُعد يشير إلى نسبة قبول **مرتفعة**، كما نلاحظ من متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا البعد أنها تشكل قبولا **مرتفعا** أيضا، حيث تراوحت المتوسطات ما بين (3.83- 4.14)، وتراوحت الانحرافات المعيارية ما بين (0.604- 0.880)، وهذا ما يُشير إلى أهمية البرامج التدريبية التي تتبناها المديرية محل الدراسة، ومدى موافقة أفراد عينة الدراسة على دور البرامج التدريبية في تحسين مهاراتهم ومعارفهم، الأمر الذي بدوره يؤدي إلى زيادة التزامهم ورضاهم الوظيفي.

ج- **تقييم الأداء :** يتضح من الجدول (3) أن بُعد "**تقييم الأداء**" جاء بالترتيب الثالث من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل أفراد عينة الدراسة، إذ بلغ الوسط الحسابي للإجابات عن هذا البُعد (3.94) بانحراف معياري (0.584)، ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا البُعد يشير إلى نسبة قبول **مرتفعة**، كما نلاحظ من متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا البُعد أنها تشكل قبولا **مرتفعا** أيضا، حيث تراوحت المتوسطات ما بين (3.80- 4.37)، وتراوحت الانحرافات المعيارية ما بين (0.661- 0.856)، وهذا ما يُفسر أن المديرية محل الدراسة

تعتمد على تقارير نظام تقويم الأداء في اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون العاملين، كما تهتم بتوثيق كل ما يتعلق بالأفكار الخلاقة الخاصة بالعاملين، الأمر الذي بدوره يجعل المديرية تشعر بالرضا عن نتائج أداء العاملين.

د- تخطيط المسار الوظيفي: من الجدول (3) نلاحظ أن بُعد "**تخطيط المسار الوظيفي**" جاء بالترتيب الرابع من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل أفراد عينة الدراسة، إذ بلغ الوسط الحسابي للإجابات عن هذا البُعد (3.85) بانحراف معياري (0.700)، ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا البُعد يشير إلى نسبة قبول **مرتفعة**، كما نلاحظ من متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا البُعد أنها تشكل قبولا **مرتفعا** أيضا، حيث تراوحت المتوسطات ما بين (3.86- 4.04)، وتراوحت الانحرافات المعيارية ما بين (0.696- 0.814)، وهذا ما يُفسّر أن المديرية محل الدراسة تقوم برسم وتطوير مسارات وظيفية لعمالها بشكل جيد.

ه- التحفيز: من خلال الجدول (3) نلاحظ أن بُعد "**التحفيز**" جاء بالترتيب الخامس من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل أفراد عينة الدراسة، إذ بلغ الوسط الحسابي للإجابات عن هذا البُعد (3.70) بانحراف معياري (0.705)، ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا البُعد يشير إلى نسبة قبول **مرتفعة**، كما نلاحظ من متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا البعد أنها تشكل قبولا **مرتفعا** أيضا، حيث تراوحت المتوسطات ما بين (3.46- 4.11)، وتراوحت الانحرافات المعيارية ما بين (0.752 - 0.899)، وهذا ما يشير إلى أهمية الحوافز التي تعتبر عامل أساسي يساهم في تشجيع العاملين لتقديم كل ما هو جديد ومُبدع.

بناء على ما تقدم، نستنتج أن مستوى ممارسة وظائف إدارة الموارد البشرية في مديرية الصيانة- سوناطراك- ببسكرة جاء **مرتفعا** وفقا لمقياس الدراسة، إذ بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن أبعاد إدارة الموارد البشرية مجتمعة (3.94). ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن إدارة الموارد البشرية تُعد من أهم الوظائف الإدارية بالمديرية محل الدراسة وذلك نظرا للدور الذي تقوم به؛ انطلاقا من اختيار أفضل الموارد البشرية وتدريبهم وتنمية معارفهم وتحفيزهم، كما تشكل عملية تقييم الأداء عنصرا استراتيجيا للتحقق من مدى تحقيق الأهداف المخططة، والكشف عن الفجوات في الأداء. أما بالنسبة للمسار الوظيفي للعاملين فنجد أن المديرية محل الدراسة تحتفظ بالأفراد الموهوبين والمبدعين الذين يُساهمون في تحسين أداءها، وتحقيق الإبداع لديها.

- **السؤال الثاني: ما مستوى الإبداع الإداري لدى العاملين بمديرية الصيانة – سوناطراك- بسكرة؟**

للإجابة على هذا السؤال يجب دراسة وتحليل النتائج الموضحة في الجدول (4).

جدول 4: الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات محور الإبداع الإداري

رقم العبارة	أبعاد متغير الإبداع الإداري وعبارات القياس	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
أ- الطلاقة الفكرية		**4.06**	**0.634**	**2**	**مرتفع**
1	العاملين بالمديرية يقومون بطرح اقتراحات وأفكار جديدة لأساليب العمل.	4.18	0.712	2	مرتفع
2	يتمتع العاملين بالخيال الخصب وسعة الأفق.	4.16	0.559	3	مرتفع
3	العاملين بالمديرية لديهم القدرة على إيجاد أكثر من فكرة خلال فترة زمنية قصيرة.	4.22	0.667	1	مرتفع
4	العاملين بالمديرية لديهم القدرة على توضيح المواقف الخاصة بالعمل وشرحها شرحا دقيقا.	3.98	0.719	4	مرتفع
ب- المرونة		**4.05**	**0.537**	**3**	**مرتفع**
5	تقوم الإدارة بإحداث تغييرات في أساليب العمل بين فترة وأخرى.	3.92	0.810	6	مرتفع
6	العاملين بالمديرية يتمتعون بالمرونة في تنفيذ التعليمات والقوانين.	4.07	0.761	5	مرتفع
7	العاملين بالمديرية يحرصون على معرفة الانتقادات والآراء المخالفة من أجل الاستفادة منها.	4.08	0.585	3	مرتفع
8	يتم مشاركة الآخرين في حل المشكلات القائمة التي تواجه المديرية.	4.20	0.674	1	مرتفع
9	لدى المديرية فلسفة أن التغيير هو ظاهرة طبيعية ويجب أن تتكيف معها بشكل جيد.	4.12	0.633	2	مرتفع
10	العاملين يسعون دائما إلى إيجاد طرق جديدة أكثر فعالية لتحقيق أهداف المديرية.	4.08	0.810	4	مرتفع
ج- الحساسية للمشكلات		**4.11**	**0.598**	**1**	**مرتفع**
11	العاملين بالمديرية يتمتعون برؤية شاملة وصحيحة لكافة مشاكل العمل.	3.84	0.778	5	مرتفع
12	العاملين بالمديرية يُخططون بشكل جيد لمواجهة مشاكل العمل المُمكن حدوثها.	4.24	0.783	3	مرتفع
13	العاملين بالمديرية يحرصون دائما على معرفة أوجه القصور فيما يخص عملهم.	4.26	0.646	2	مرتفع
14	يقوم العاملين بطرح مختلف الأسباب المؤدية إلى المشكلة.	4.27	0.731	1	مرتفع
15	العاملين بالمديرية لديهم القدرة على طرح بدائل عديدة وتطويرها في التعامل مع المشاكل.	4.13	0.706	4	مرتفع
د- القدرة على التحليل		**3.98**	**0.710**	**4**	**مرتفع**
16	العاملين بالمديرية لديهم القدرة على تحليل مهام العمل وفهم العلاقات بينها.	3.93	0.909	2	مرتفع
17	العاملين بالمديرية لديهم القدرة على إعادة تنظيم الأفكار وفق أسس علمية مدروسة.	4.20	0.782	1	مرتفع
18	العاملين بالمديرية لديهم القدرة على اكتشاف المخالفات والأخطار.	3.91	0.697	3	مرتفع
ه- الأصالة		**3.94**	**0.631**	**5**	**مرتفع**
19	لدى العاملين القدرة على إنتاج أفكار جديدة لم يسبقهم إليها أحد من قبل.	4.17	0.753	1	مرتفع
20	لدى العاملين القدرة على انجاز أعمالهم بأسلوب متجدد ومتطور.	3.83	0.783	3	مرتفع
21	لدى العاملين القدرة على إيجاد أفكار مميزة وحلول علمية للمشاكل بطريقة مختلفة عن تلك التي يفكر بها الآخرين.	3.91	0.882	2	مرتفع
الإبداع الإداري ككل		**4.04**	**0.506**	–	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 19

أ- **الحساسية للمشكلات**: يتضح من خلال الجدول (4) أن بُعد "الحساسية للمشكلات" جاء بالترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل أفراد عينة الدراسة، إذ بلغ الوسط الحسابي للإجابات عن هذا البُعد (4.11) بانحراف معياري قدره (0.598)، ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا البُعد يشير إلى نسبة قبول **مرتفعة**، كما نلاحظ من متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا البُعد أنها تشكل قبولا **مرتفعا** أيضا، حيث تراوحت المتوسطات ما بين (3.84- 4.27)، وتراوحت الانحرافات المعيارية ما بين (0.646- 0.783)، وهذا ما يدل على أن العاملين بالمديرية محل الدراسة لديهم قدرة كبيرة على الحساسية للمشكلات التي تواجه العمل، مثل تمتعهم برؤية شاملة وصحيحة لمشاكل العمل، وحرصهم على معرفة أوجه القصور فيما يخص عملهم.

ب- **الطلاقة الفكرية**: من خلال الجدول (4) نلاحظ أن بُعد "**الطلاقة الفكرية**" جاء بالترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل أفراد عينة الدراسة، إذ بلغ الوسط الحسابي للإجابات عن هذا البُعد (4.06) بانحراف معياري قدره (0.634)، ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا البُعد يشير إلى نسبة قبول **مرتفعة**، كما نلاحظ من متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا البُعد أنها تشكل قبولا **مرتفعا** أيضا، حيث تراوحت المتوسطات ما بين (3.98- 4.22)، وتراوحت الانحرافات المعيارية ما بين (0.559- 0.719)، ومن هذا نستنتج أن العاملين بالمديرية محل الدراسة يتمتعون بالطلاقة الفكرية الجيدة وذلك من خلال تقديمهم لاقتراحات وأفكار جديدة لأساليب العمل، وقدرتهم على توضيح المواقف الخاصة بالعمل وشرحها شرحا دقيقا.

ج- **المرونة**: يتضح من الجدول (4) أن بُعد "**المرونة**" جاء بالترتيب الثالث من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل أفراد عينة الدراسة، إذ بلغ الوسط الحسابي للإجابات عن هذا البُعد (4.05) بانحراف معياري قدره (0.537)، ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا البُعد يشير إلى نسبة قبول **مرتفعة**، كما نلاحظ من متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا البُعد أنها تشكل قبولا **مرتفعا** أيضا، حيث تراوحت المتوسطات ما بين (3.92- 4.20)، وتراوحت الانحرافات المعيارية ما بين (0.585- 0.810)، وتُفسر هذه النتيجة أن العاملين بالمديرية يتمتعون بالمرونة الجيدة في تنفيذ التعليمات والقوانين ويحرصون على معرفة الانتقادات والآراء المخالفة من أجل الاستفادة منها، كما يسعون إلى إيجاد طرق جديدة أكثر فعالية لتحقيق أهداف المديرية.

د- **القدرة على التحليل**: يتضح من الجدول (4) أن بُعد "**القدرة على التحليل**" جاء بالترتيب الرابع من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل أفراد عينة الدراسة، إذ بلغ الوسط الحسابي للإجابات عن هذا البُعد (3.98) بانحراف معياري قدره (0.710)، ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا البُعد يشير إلى نسبة قبول **مرتفعة**، كما نلاحظ من متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا البُعد أنها تشكل قبولا **مرتفعا** أيضا، حيث تراوحت المتوسطات ما بين (3.91- 4.20)، وتراوحت الانحرافات المعيارية ما بين (0.697- 0.909)، وهذا ما يشير إلى أن

العاملين بالمديرية محل الدراسة يتمتعون بقدرة كبيرة على تحليل مختلف مهام العمل وفهم العلاقات بينها والأخطار المتوقع حدوثها.

ه- **الأصالة**: من الجدول (4) نجد أن بُعد "الأصالة" جاء بالترتيب الخامس من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل أفراد عينة الدراسة، إذ بلغ الوسط الحسابي للإجابات عن هذا البُعد (3.94) بانحراف معياري قدره (0.631)، ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا البُعد يشير إلى نسبة قبول **مرتفعة**، كما نلاحظ من متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا البُعد أنها تشكل قبولا **مرتفعا** أيضا، حيث تراوحت المتوسطات ما بين (3.83- 4.17)، وتراوحت الانحرافات المعيارية ما بين (0.753- 0.882)، وعليه فان هذا يُشير إلى أن العاملين بالمديرية لديهم القدرة على التفكير الأصيل في مجال عملهم وذلك من خلال انجازهم لأعمالهم بأسلوب متجدد ومتطور وسعيهم المستمر نحو التميز، وقدرتهم على إنتاج أفكار جديدة ذات جودة وحلول علمية للمشاكل بطريقة مختلفة عن تلك التي يفكر بها المنافسين.

بناء على ما تقدم نستنتج أن مستوى الإبداع الإداري لدى العاملين بمديرية الصيانة- سوناطراك- بسكرة جاء **مرتفعا** وفقا لمقياس الدراسة، إذ بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن أبعاد الإبداع الإداري مجتمعة (4.04). وهذا ما يشير إلى أن مديرية الصيانة - سوناطراك- بسكرة تُعد من أكثر المؤسسات الوطنية تطورا وإبداعا في مجال الإدارة، وذلك راجع إلى أن المديرية تسعى دائما نحو التغيير والتطوير، والبحث عن الأفكار الجديدة التي تمكنها من مواكبة كافة المستجدات ومواجهة مختلف تحولات المحيط المعقدة.

2- اختبار الفرضيات (اختبار الفرضية الرئيسية بأبعادها الخمسة)

H_0: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير إدارة الموارد البشرية بأبعاده المختلفة في الإبداع الإداري لدى العاملين بمديرية الصيانة – سوناطراك- بسكرة عند مستوى المعنوية (α=0.05)".

تم استخدام نتائج تحليل التباين للانحدار (*Analysis of Variance*) للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار هذه الفرضية، والجدول (5) يبين ذلك.

جدول 5: نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى المعنوية
الانحدار	8.61	5	1.722	*10.201	0.000
الخطأ	14.18	84	0.169		
المجموع الكلي	22.79	89	—		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 19

*ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05)

معامل التحديد (R^2=0.378)

معامل الارتباط (R =0.615)

من خلال النتائج الواردة في الجدول (5) يتضح أن قيمة F المحسوبة (10.201) وكان مستوى المعنوية المحسوب (0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية المعتمد (α=0.05)، وبهذا **نستدل على صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية**.

ويتضح من نفس الجدول أن المتغير المستقل بشكله الإجمالي وهو "إدارة الموارد البشرية" في هذا النموذج يفسر ما مقداره (38%) من التباين في المتغير التابع المتمثل في "الإبداع الإداري" وهي قوة تفسيرية متوسطة نسبيا مما يدل أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد إدارة الموارد البشرية مجتمعة في الإبداع الإداري لدى العاملين بمديرية الصيانة.

وبناء على ثبات صلاحية النموذج نستطيع اختبار الفرضية الرئيسية بفروعها المختلفة وذلك كما هو مبين في الجدول(6).

الجدول 6: نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر أبعاد إدارة الموارد البشرية في الإبداع الإداري لدى العاملين

R^2	R	مستوى الدلالة T	قيمة T المحسوبة	Beta	الخطأ المعياري	B	المتغيرات المستقلة
0.051	0.227	*0.032	2.184	0.227	0.083	0.182	الإختيار
0.161	0.401	*0.000	4.104	0.401	0.09	0.370	التدريب
0.207	0.455	*0.000	4.798	0.455	0.067	0.323	تقييم الأداء
0.009	0.094	0.380	0.882	0.094	0.080	0.07	التحفيز
0.002	0.043	0.691	-0.399	-0.043	0.082	-0.033	تخطيط المسار الوظيفي
0.378	**0.615**	***0.000**	**4.191**	**0.408**	**0.117**	**0.489**	**إدارة الموارد البشرية ككل**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 19

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (α=0.05)

تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضية البحث الرئيسية، وقد تبين من خلال نتائج هذا التحليل الواردة في الجدول (6) ما يلي:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (α=0.05) للمتغير المستقل والمتمثل في إدارة الموارد البشرية (كمجموعة) على مستوى الإبداع الإداري الذي يشعر به أفراد عينة الدراسة، وذلك لأن قيمة (**T**) المحسوبة بلغت (4.191) بمستوى معنوية (0.000)، وهذا الأخير هو أقل من المستوى المعتمد (0.05)، أيضا تُشير قيمة معامل الارتباط (R) إلى أن قوة العلاقة بين المتغيرين محل الدراسة بلغت (0.615)، بينما فسر متغير إدارة الموارد البشرية (37.8%) من التباين في مستوى الإبداع الإداري لدى العاملين بمديرية الصيانة وذلك بالاعتماد على قيمة معامل التحديد (R^2)، وبالتالي **نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة**

إحصائية لمتغير إدارة الموارد البشرية على الإبداع الإداري لدى العاملين بمديرية الصيانة- سوناطراك- ببسكرة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الصرايرة والغريب، 2010).

◆ عند بحث أثر كل بُعد من أبعاد إدارة الموارد البشرية على نحو مستقل في مستوى الإبداع الإداري لدى أفراد عينة الدراسة، تبين:

★ وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05) لمتغير **اختيار** الموارد البشرية على مستوى الإبداع الإداري لدى العاملين بمديرية الصيانة محل الدراسة، وذلك لأن مستوى المعنوية المحسوب بلغ (0.032) وهو أقل من المستوى المعتمد (0.05)، وعليه نرفض الفرضية الصفرية الفرعية الأولى ونقبل بديلتها.

★ وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05) لمتغير **التدريب** على مستوى الإبداع الإداري لدى العاملين بمديرية الصيانة محل الدراسة، وذلك لأن مستوى المعنوية المحسوب بلغ (0.000) وهو أقل من المستوى المعتمد (0.05)، وعليه نرفض الفرضية الصفرية الفرعية الثانية ونقبل بديلتها.

★ وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05) لمتغير **تقييم أداء** العاملين بالمديرية محل الدراسة على مستوى الإبداع الإداري لديهم، وذلك لأن مستوى المعنوية المحسوب بلغ (0.000) وهو أقل من المستوى المعتمد (0.05)، وعليه نرفض الفرضية الصفرية الفرعية الثالثة ونقبل بديلتها.

★ عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05) لمتغير **تحفيز** العاملين بالمديرية محل الدراسة على مستوى الإبداع الإداري لديهم، وذلك لأن مستوى المعنوية المحسوب بلغ (0.380) وهو أكبر من المستوى المعتمد (0.05)، وعليه نقبل الفرضية الصفرية الفرعية الرابعة.

★ عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05) لمتغير **تخطيط المسار الوظيفي** للعاملين بالمديرية محل الدراسة على مستوى الإبداع الإداري لديهم، وذلك لأن مستوى المعنوية المحسوب بلغ (0.691) وهو أكبر من المستوى المعتمد (0.05)، وعليه نقبل الفرضية الصفرية الفرعية الخامسة.

◆ ولبيان أهمية كل متغير مستقل على حدى في الإسهام في النموذج الرياضي الذي يمثل أثر إدارة الموارد البشرية في الإبداع الإداري، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد التدريجي (Stepwise) فتبين من خلال نتائج هذا التحليل الواردة في الجدول (7) أن قوة العلاقة بين متغير اختيار الموارد البشرية ومستوى الإبداع الإداري (0.227) وفقا لما تشير إليه قيمة معامل الارتباط (R). بينما فسر هذا المتغير (5.1%) من التباين في مستوى الإبداع الإداري وذلك بالاعتماد على قيمة (R^2)، في حين أن قوة العلاقة بين المتغيرين المستقلين اختيار وتدريب الموارد البشرية مجتمعين وبين المتغير التابع -الإبداع الإداري- بلغت (0.412) وفقا لما تشير إليه قيمة (R)، بينما فسر هذين المتغيرين (17%) من التباين في مستوى الإبداع الإداري.

إضافة إلى ذلك نلاحظ أن قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة: (الاختيار والتدريب وتقييم الأداء) مجتمعة وبين المتغير التابع (الإبداع الإداري) بلغت (0.499) وذلك وفقا لما تشير إليه قيمة (R)، وقد فسرت هذه المتغيرات (24.9%) من التباين في مستوى الإبداع الإداري لدى العاملين. بينما خرج من معادلة الانحدار المتغيرين المستقلين التاليين: التحفيز وتخطيط المسار الوظيفي، حيث لم يكن لهما دور مهم في تفسير المتغير التابع (الإبداع الإداري). وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الصرايرة والغريب، 2010).

جدول 7: نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي (*Stepwise*) لأبعاد إدارة الموارد البشرية

المتغير المستقل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2
الاختيار	0.227	0.051
الاختيار + التدريب	0.412	0.170
الاختيار + التدريب + تقييم الأداء	0.499	0.249

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 19

خلاصة:

في آخر الدراسة يمكننا سرد مجموعة من النتائج والتوصيات كما يلي:

1- **النتائج:** توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية

- مستوى ممارسة وظائف إدارة الموارد البشرية في مديرية الصيانة- سوناطراك- ببسكرة جاء **مرتفعا** وفقا لمقياس الدراسة، إذ بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن أبعاد إدارة الموارد البشرية مجتمعة (3.94).
- مستوى الإبداع الإداري لدى العاملين بمديرية الصيانة- سوناطراك- بسكرة جاء **مرتفعا** وفقا لمقياس الدراسة، حيث بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن أبعاد الإبداع الإداري مجتمعة (4.04). وهذا ما يشير إلى أن مديرية الصيانة - سوناطراك- بسكرة تعد من أكثر المؤسسات تطورا وإبداعا في مجال الإدارة.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05) لمتغير إدارة الموارد البشرية (كمجموعة) في مستوى الإبداع الإداري الذي يشعر به أفراد عينة الدراسة، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (4.191) بمستوى دلالة (0.000)، وتشير قيمة معامل الارتباط (R) إلى أن قوة العلاقة بين المتغيرين بلغت (0.615)، فيما فسر متغير **إدارة الموارد البشرية** (37.8%) من التباين في مستوى **الإبداع الإداري** لدى العاملين بمديرية الصيانة وذلك بالاعتماد على قيمة معامل التحديد (R^2).
- عند بحث أثر كل بُعد من أبعاد إدارة الموارد البشرية على نحو مستقل في مستوى الإبداع الإداري لدى أفراد عينة الدراسة، تبين وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) للمتغيرات الآتية: (الاختيار، التدريب، تقييم الأداء) على مستوى الإبداع الإداري لدى العاملين بمديرية الصيانة محل الدراسة، بينما لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرين الآتيين: (التحفيز وتخطيط المسار الوظيفي).

2- **التوصيات:** في ضوء نتائج هذه الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

- ضرورة تقديم المكافآت المادية والمعنوية للعاملين المبدعين لتحفيزهم وتشجيعهم على تقديم أفكار جديدة مبدعة ومتنوعة، وتقبل أفكارهم الجديدة التي يقدمونها للمديرية.
- ضرورة التركيز على وظيفة اختيار الموارد البشرية من خلال الاهتمام بسياسات الاختيار لديها والسعي باستمرار لاستقطاب أفضل الأفراد.
- إتباع معايير واضحة وعادلة وموضوعية لتقييم الأداء تساعد على تشجيع ومكافأة المبدعين الذين يسهمون في تحقيق الإبداع الإداري.
- ضرورة إنشاء وحدة للبحث والتطوير تهدف إلى الاهتمام بالإبداع والمبدعين والتي تساعد في تطوير القدرات الإبداعية للعاملين.
- الاهتمام بالكفاءات وتعزيز روح الإبداع والتجديد وفيهم، والاهتمام بأفكارهم وأخذها على محمل الجد ودعمها ومحاولة وضعها حيز التطبيق.
- عقد دورات تدريبية متخصصة للعاملين بالمديرية تمكنهم من زيادة قدراتهم الإبداعية.

الإحالات والمراجع:

1. البدراني ذعار بن غضبان. **معوقات الإبداع الإداري لدى مديري المدارس الابتدائية الحكومية بمنطقة بريدة من وجهة نظر مديريها ووكلائها**. رسالة ماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط (غير منشورة)، جامعة أم القرى، كلية التربية، المملكة العربية السعودية، 2011، ص 19.
2. المرسي جمال الدين محمد. **الادارة الاستراتيجية للموارد البشرية(المدخل لتحقيق ميزة تنافسية لمنظمة القرن الحادي والعشرين)**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 15.
3. للتوسع حول: مفهوم إدارة الموارد البشرية، أهدافها، أهميتها، وظائفها، أنظر:

- عبد الباقي محمد صلاح الدين، **إدارة الموارد البشرية**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص ص 15- 16.
- صالح محمد فالح، **إدارة الموارد البشرية عرض وتحليل**، ط1، دار حامد للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص 21.
- الحياصات خالد محمد. معايير قياس كفاءة وفاعلية استراتيجية إدارة الموارد البشرية وعلاقتها بالأداء المؤسسي في المؤسسات الصحفية الأردنية من وجهة نظر الموظفين، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، مج2، ع 4، 2006، ص ص: 558- 583.
- مفتاح، صالح. **إدارة الموارد البشرية وتسيير المعارف في خدمة الكفاءات (المهارات)**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: **التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية**، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 9- 10 مارس 2004.
- الموسوي سنان، **إدارة الموارد البشرية وتأثير العولمة عليها**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 22.
- الصيرفي محمد عبد الفتاح، **هندرة الموارد البشرية**، مؤسسة حورس للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 125.
- عقيلي عمر وصفي، **إدارة الموارد البشرية المعاصرة بعد استراتيجي**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص 51.
- مصطفى أحمد سيد، **إدارة الموارد البشرية: رؤية استراتيجية معاصرة**، الناشر (المؤلف)، القاهرة، مصر، 2008، ص 173.
- مرعي محمد مرعي، **أسس إدارة الموارد البشرية (النظرية والتطبيق)**، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، 2006، ص 129.
- درة إبراهيم عبد الباري، والصباغ نعيم زهير، **إدارة الموارد البشرية في القرن الحادي والعشرين: منحى نظمي**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 222.
- عباس سهيلة محمد ، وعلي حسين علي، **إدارة الموارد البشرية**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص 103.
- عباس سهيلة محمد، **إدارة الموارد البشرية (مدخل استراتيجي)**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 186.
- صالح عادل حرحوش، والسالم مؤيد سعيد، **إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي**، ط2، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2006، ص 210.

◆ التميمي فيصل، **تنمية الموارد البشرية: الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2007، ص19.

◆ زويلف مهدي حسن، **إدارة الأفراد**، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2007، ص 188.

◆ الجريد عارف بن ماطل، **التحفيز ودوره في تحقيق الرضا الوظيفي لدى العاملين بشرطة منطقة الجوف (دراسة ميدانية على ضباط وأفراد شرطة منطقة الجوف)**، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية (غير منشورة)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 8.

4. للتوسع حول ماهية الإبداع الإداري، أهميته، مقومات الإبداع الإداري، دوافعه، عناصر الإبداع الإداري، مراحل الإبداع الإداري، **أنواعه والعوامل التي تساعد على تحقيقه، أنظر**

◆ *Aair, J.* ***The Art of Creative Thinking: How To Be Innovative and Develop Great Ideas****, 2nd ed. London , UK: Korgan Page, 2007, PP:8-9.*

◆ *Brown, T. E., Ulijn, J.* ***Innovation, Entrepreneurship and Culture (The Interaction Between Technology, Progress and Economic Growth)****, Cheltenham, UK: Edward Elgar publishing limited, 2004, P: 02.*

◆ *Harris, C.* ***Building Innovative Teams (Strategies and Tools for Developing and Integrating High performance Innovative Groups)****, First Published, New York, USA : Palgrave MACMILLAN, 2003, P:10.*

◆ *Patrick, V. D., & al.* ***Innovation in Context: From R&D Management to Innovation Network, IN****: Robert M.Verburg, J.Roland Ortt, Willemijn M.Dicke* ***(eds), Managing Technology and Innovation (An Introduction)****, first published, London, UK: Routledge, 2006, P: 227.*

◆ *Clegg. B.* ***Creativity and Innovation For Managers****, 1st Ed, London. UK: Butterwerth. Heineman LTD, 1999, P: 2.*

◆ صبحي تيسير، **الموهبة والإبداع: طرائق التشخيص وأدواته المحوسبة**، ط1، دار إشراق، عمان، الأردن، 1992، ص 27.

◆ الصرن رعد حسن، **إدارة الإبداع والابتكار**، ط1، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، 2001، ص 28.

◆ الصيرفي، محمد عبد الفتاح، **الإدارة الرائدة**، دار الصفاء للنشر، عمان، الأردن، 2003، ص 11.

◆ هيجان عبد الرحمان أحمد، معوقات الإبداع في المؤسسات السعودية، **مجلة الإدارة العامة**، المملكة العربية السعودية، مج 39، ع 19، 1999، ص ص 1- 61.

◆ David, H. H. **Entrepreneurship and Innovation**, IN: Murray R. M,.& David, W (eds), **The Strategy of Managing Innovation and Technology**, first Edition, USA: Pearson Prentice Hall, 2008, P:05.

◆ الفضل مؤيد عبد الحسين، **الإبداع في اتخاذ القرارات الإدارية**، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 14.

◆ حمادات محمد حسن محمد، **السلوك التنظيمي والتحديات المستقبلية**، ط1، دار حامد للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 310. 4

◆ القحطاني سالم بن سعيد، المعوقات التنظيمية للإبداع عن موظفي التطوير الإداري بالأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية، **مجلة جامعة سعود للعلوم الإدارية، المملكة العربية السعودية**، ع 2، 2002، ص ص 327- 373.

◆ خندقجي محمد، **العلاقة بين استخدام نظم المعلومات الإدارية والإبداع الإداري من وجهة نظر الإداريين في الجامعات الأردنية**، أطروحة دكتوراه في الإدارة التربوية (غير منشورة)، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، الأردن، 2005، ص ص 67- 68.

◆ القحطاني سالم بن سعيد، المعوقات التنظيمية للإبداع عن موظفي التطوير الإداري بالأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية، **مجلة جامعة سعود للعلوم الإدارية، المملكة العربية السعودية**، ع 2، 2002، ص ص 327- 373.

◆ العساف وفاء بنت عبد العزيز، **واقع الإبداع ومعوقاته لدى مديرات المدارس بمدينة الرياض**، رسالة ماجستير في الآداب تخصص إدارة تربوية (غير منشورة)، جامعة الملك سعود، كلية التربية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004، ص 20.

◆ عباس نجمة، دور إدارة المعرفة وانعكاساتها على الإبداع في مؤسسات الأعمال المعاصرة، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة باتنة، الجزائر،ع 23، ديسمبر2010، ص ص: 56- 85.

◆ الصرن رعد حسن، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 50- 53.

◆ خصاونة عاكف لطفي، **إدارة الإبداع والابتكار في منظمات الأعمال**، ط1، دار حامد للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص ص 96- 97.

◆ السليم عبد الله يوسف الزامل، **أثر المتغيرات التنظيمية على مستوى الإبداع الإداري للعاملين في الأجهزة الأمنية**، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية (غير منشورة)، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 21.

◆ العزة حسن سعيد، **تربية الموهوبين والمتفوقين**، الدار الدولية للنشر، الأردن، 2000، ص 236.

◆ الصيرفي محمد عبد الفتاح، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.

◆ جروان فتحي، **الإبداع: "مفهومه. معاييره. نظرياته. قياسه. تدريبه. مراحله. العملية الإبداعية"**، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2002، ص 157.

◆ الشربيني زكريا، وصادق يسريه، **أطفال عند القمة: الموهبة، التفوق العقلي، الإبداع**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2002، ص 109.

◆ العازمي محمد بزيع حامد بن تويلي، **القيادة التحويلية وعلاقتها بالإبداع الإداري: دراسة مسحية على العاملين المدنيين بديوان وزارة الداخلية**، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية (غير منشورة)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 37.

- بحر يوسف عبد عطية، والعجلة توفيق عطية توفيق، القدرات الإبداعية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لمديري القطاع العام دراسة تطبيقية على المديرين العاملين بوزارات قطاع غزة، **مجلة الدراسات الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)**، الجامعة الإسلامية، فلسطين، مج 19، ع 2، 2011، ص ص 1405- 1445.
- القريوتي محمد قاسم، **السلوك التنظيمي**، ط1، دار المستقبل للنشر، عمان، الأردن، 1989، ص 182.
- السليم عبد الله يوسف الزامل، **مرجع سبق ذكره**، ص 22.
- أبو النصر مدحت، **تنمية القدرات الإبتكارية لدى الفرد والمؤسسة**، ط1، مجموعة النيل العربي للنشر، مصر، 2004، ص 114.
- القرشي عديلة بنت عبد الله بن علي، **مرجع سبق ذكره**، ص 27.
- القبيسي محمد سعيد مهير، **واقع الإبداع في الدوائر الحكومية: دراسة استكشافية لإمارة أبو ظبي**، رسالة ماجستير في الإدارة العامة (غير منشورة)، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، 2002، ص 15.
- البدراني ذعار بن غضبان، **معوقات الإبداع الإداري لدى مديري المدارس الابتدائية الحكومية بمنطقة بريدة من وجهة نظر مديريها ووكلائها**، رسالة ماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط (غير منشورة)، جامعة أم القرى، كلية التربية، المملكة العربية السعودية، 2011، ص 20.
- الليثي محمد بن علي بن حسن، **الثقافة التنظيمية لمدير المدرسة ودورها في الإبداع الإداري من وجهة نظر مديري مدارس التعليم الابتدائي بالعاصمة المقدسة**، رسالة ماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط (غير منشورة)، جامعة أم القرى، كلية التربية، المملكة العربية السعودية، 2008، ص ص 35- 37.

5. الصرايرة أكثم عبد المجيد. والغريب رويدة خلف. أثر وظائف إدارة الموارد البشرية في الابداع التنظيمي كما يراها العاملون في شركة الاتصالات الأردنية (دراسة حالة). **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، مج6، ع4، 2010، ص ص 498- 519.

6. رضا حاتم علي حسن، **الإبداع الإداري وعلاقته بالأداء الوظيفي: دراسة تطبيقية على الأجهزة الأمنية بمطار الملك عبد العزيز الدولي بجدة**، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية (غير منشورة)، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا. المملكة العربية السعودية، 2003، ص ص 228- 229.

7. المعاني أيمن عوده، وأخو ارشيدة عبد الحكيم عقلة، التمكين الإداري وآثاره في ابداع العاملين في الجامعة الأردنية (دراسة ميدانية تحليلية)، **المجلة الأردنية في ادارة الأعمال**، مج5، ع2، 2009، ص ص 234- 259.

8. زاحم السلمي فهد بن عوض الله، **ممارسة إدارة الوقت وأثرها في تنمية مهارات الإبداع الإداري لدى مديري مدارس المرحلة الثانوية بتعليم العاصمة المقدسة**، رسالة ماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط (غير منشورة)، جامعة أم القرى، كلية التربية، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، المملكة العربية السعودية، 2008، ص 206.

9. القرشي عديلة بنت عبد الله بن علي، **الإبداع الإداري وعلاقته بإدارة التغيير لدى مديرات ومساعدات المدارس الابتدائية بمدينة مكة المكرمة**. رسالة ماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط (غير منشورة). جامعة أم القرى، كلية التربية، المملكة العربية السعودية، 2008، ص 17.

[10] سليمان، أسامة ربيع أمين. (2007). دليل الباحثين في: **التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برنامج (Minitab)**. مصر: جامعة المنوفية، كلية التجارة، ص ص:81-85.

ظاهرة الصمت التنظيمي بالمؤسسات العمومية الجزائرية

" دراسة ميدانية بمؤسسة اتصالات الجزائر بمدينة عنابة "

د. بومنقار مراد
جامعة باجي محتار- عنابة- الجزائر.
boumankarmourad@yahoo.fr

أ. وادي أمين
جامعة باجي محتار- عنابة- الجزائر.
lamine.ouadi@hotmail.fr

the phenomenon of organizational silence institutions the Algerian public&

(*field study institution Algeria contacts in the city of Annaba*)

dr. Boumankar mourad & amine ouadi

université badji moukhtar Annaba- Alger

Received:05 Feb 2014 *Accepted: 24May 2016* *Published:30 Joan 2016*

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الصمت التنظيمي بالمؤسسات العمومية الجزائرية "دراسة ميدانية بمؤسسة اتصالات الجزائر بمدينة عنابة" وكذلك التعرف على دلالة الفروق والاختلاف في تصورات الموظفين في مستوى الصمت التنظيمي تبعاً لاختلاف بعض المتغيرات الديمغرافية (الجنس، المستوى التعليمي،سنوات العمل)، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثان المنهج الوصفي والاستبيان كأداة أساسية تم التحقق من خصائصه السيكومترية (الصدق ،الثبات)، وتكونت عينة الدراسة من (52) موظف وموظفة بمؤسسة اتصالات الجزائر بمدينة عنابة اختيرت بطريقة عشوائية ، كما استخدم الباحثان الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Spss) لتفريغ البيانات ومعالجتها وبعد التحليل الإحصائي توصلت نتائج الدراسة إلى أن مستوى الصمت التنظيمي متوسط (معتدل) حسب تصورات الموظفين بمؤسسة اتصالات الجزائر بمدينة عنابة، كما أنه لا يوجد اختلاف في مستوى الصمت التنظيمي تبعاً لاختلاف بعض المتغيرات الديمغرافية (الجنس ، المستوى التعليمي، سنوات العمل) ، وانطلاقاً من هذه النتائج خُتمت الدراسة بتقديم جملة من التوصيات والمقترحات

الكلمات المفتاحية: الصمت التنظيمي، المؤسسات العمومية الجزائرية

رموز **jel**:M129، Z113

Abstract:

This study aims to discover the level of organizational silence in Algerian public institutions "Algerie telecom public institution in Annaba city as a field study", also to discover the differences in organizational silence perception level among employees due to some demographic variables. To realize the study goals the researchers used a descriptive research method and the questionnaire as a tool of data collection after testing the psychometric parameters, the participants were 52 male and female employees work at algerie telecom institution in annaba city, the collected data analysed by SPSS 20 and the final results show that the level of organizational silence perception among algerie telecome employees in annaba city is medium, and there is no differences in organizational silence level due to sex, educational level, work experience. Finnaly and based on the results the researchers present some notes and suggestions.

Keywords: *Organizational silence, Algerian public institution.*

(Jel) classification: M129. Z113

تمهيد:

إن فعالية المؤسسات وتميز أدائها يتحدد بناءاً على فعالية الموظفين فيها ، وتميز أداء قادتها وموظفيها على حد السواء . على العكس من ذلك فإن عدم إسهام الموظفين في المؤسسة باقتراحاتهم وآرائهم فيما يخص العمل ، وتصرفهم كمنفذين للعمل بشكل آلي بعيداً عن الإبداع والابتكار والحماسة والمشاركة في صنع القرارات ، يؤثر سلباً في أداء المؤسسة من جهة ، وعلى الرضا الوظيفي والولاء التنظيمي والالتزام التنظيمي للعاملين فيها من جهة أخرى .

إن مثل هذا السلوك التنظيمي السلبي لدى الموظفين في المؤسسات، والذي بمقتضاه ينأى الموظفين بأنفسهم عن أي مشاركة في تحسين الأداء وهو ما يطلق عليه حديثاً بالصمت التنظيمي "Organizational Silence " هذه الظاهرة التي بدأت تتفشى في كثير من مؤسسات المجتمع المدني، ومنها المؤسسات الجزائرية بصفة خاصة .

ويشكل سكوت الموظفين وعدم إبدائهم آرائهم أو إحجامهم عن التطوع بتقديم المعلومات ودعم الإدارة انعكاساً ليس فقط للعلاقة التنظيمية القائمة بين الرئيس والمرؤوس من الناحية الرسمية، بل لمجموعة من التفاعلات والعوامل التي تؤدي في النهاية إلى أن يسود الصمت التنظيمي مما يؤثر في عملية صنع القرارات في المنظمة .

وعلى الرغم من أن الصمت التنظيمي يبدو أكثر وضوحاً في المنظمات التي لا تتوافر فيها السبل المثلى في الانسجام ، والتعاون ، والثقة ، يبدو ظهور آثاره فيما يعاني الموظفين فيها من أبعاد سلبية ، وآثار سلوكية تتسم بزيادة الدوران الوظيفي ، واللامبالاة ، وعدم الحيوية في الأداء وتدني الإنتاجية وانخفاض النوعية وزيادة التكاليف المقترنة عادة بالأداء المتدني وتعيق عملية التطوير والتغيير التنظيمي . وقد أشار بعض الباحثين في هذا المجال إلى بعض النتائج السلبية للصمت التنظيمي منها أنه يعيق عملية التطوير والتغيير ، ويؤدي إلى نقص المشاركة التنظيمية وما يترتب على ذلك من عدم الكفاءة وضعف الأداء . وعليه نحاول من خلال هذه الورقة البحثية دراسة مستويات الصمت التنظيمي بالمؤسسات الجزائرية العمومية وعلاقته ببعض المتغيرات " دراسة ميدانية بمؤسسة اتصالات الجزائر نموذجاً " .

1. إشكالية الدراسة :

تتمثل مشكلة دراستنا في أنه يسود الاعتقاد في معظم المؤسسات العمومية الجزائرية أنّ على الموظفين الامتناع عن إبداء أرائهم واهتماماتهم حول المسائل التنظيمية لأن الدور المتوقع منهم يقتصر فقط على تنفيذ ما يصدر من أوامر من قبل المدراء.

كما يتصور البعض أن إحجام الموظفين عن إبداء الرأي وتقديم المقترحات التي تفيد المؤسسة ، والتزام الصمت وعدم (البوح) يعود لنمط القيادة الإدارية ، فالقيادة الديمقراطية تؤدي إلى مشاركة الموظفين أو عدم

مشاركتهم في المسائل المرتبطة بالعمل ، ويبدوا هذا أمراً صحيحاً من منظور التنظيم الرسمي البيروقراطي . لكن الصمت التنظيمي هو أبعد وأوسع من مفهوم المشاركة للموظفين ، حيث يمكن أن تحدث المشاركة في التنظيم الرسمي من خلال الاتصال الرسمي .

وظاهرة الصمت التنظيمي تعتبر من أهم العوائق والتحديات التي تواجه المؤسسات ، والتي تمثل انعكاس لعدد من العوامل التنظيمية ، لذا جاءت هذه الدراسة للتعرف على مستوى الصمت التنظيمي بالمؤسسات العمومية الجزائرية " دراسة ميدانية استطلاعية بمؤسسة اتصالات الجزائر بمدينة عنابة " ، وعليه يمكننا طرح التساؤل المركزي التالي : ما مستوى الصمت التنظيمي بمؤسسة اتصالات الجزائر بمدينة عنابة ؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية :

1. هل يختلف مستوى الصمت التنظيمي حسب تصورات موظفي مؤسسة اتصالات الجزائر تبعاً لاختلاف الجنس (ذكر ، أنثى)؟

2. هل يختلف مستوى الصمت التنظيمي حسب تصورات موظفي مؤسسة اتصالات الجزائر تبعاً لاختلاف المستوى التعليمي (متوسط ، ثانوي ، جامعي) ؟

3. هل يختلف مستوى الصمت التنظيمي حسب تصورات موظفي مؤسسة اتصالات الجزائر تبعاً لاختلاف سنوات العمل ؟

2. **فرضيات الدراسة :**

1- الفرضية الرئيسية : مستوى الصمت التنظيمي متوسط (معتدل) بمؤسسة اتصالات الجزائر بمدينة عنابة.

2- الفرضيات الجزئية :

1.2. لا يختلف مستوى الصمت التنظيمي حسب تصورات موظفي مؤسسة اتصالات الجزائر تبعاً لاختلاف الجنس (ذكر ، أنثى).

2. 2.لا يختلف مستوى الصمت التنظيمي حسب تصورات موظفي مؤسسة اتصالات الجزائر تبعاً لاختلاف المستوى التعليمي (متوسط ، ثانوي ، جامعي) .

3.2. لا يختلف مستوى الصمت التنظيمي حسب تصورات موظفي مؤسسة اتصالات الجزائر تبعاً لاختلاف سنوات العمل).

3. **أهمية الدراسة :**

تكتسب الدراسة الحالية أهميتها من خلال الآتي :

❖ حداثة وندرة البحوث والدراسات التي تناولت موضوع الصمت التنظيمي ، واعتباره من أبرز القضايا والتحديات التي تواجه المنظمات والمؤسسات الحكومية والخاصة الجزائرية على حد السواء .

❖ على حد علم الباحث تعتبر هذه أول دراسة محلية جزائرية تدرس مستوى الصمت التنظيمي بالمؤسسات الجزائرية .

❖ أما فيما يتعلق بالأهمية العملية لهذه الدراسة ، فهي تستند إلى الكشف مستوى الصمت التنظيمي بمؤسسة اتصالات الجزائر بمدينة عنابة ، مما يساعد المديرين والمشرفين في هذه المؤسسة على الوقوف عن كثب على نقاط الضعف وأسباب الصمت التنظيمي ، كما أنهم يستطيعون أن يوظفوا نتائج هذه الدراسة وتوصياتها في تحقيق مستويات منخفضة من الصمت التنظيمي بمؤسستهم .

❖ إضافة إلى ذلك فالدَراسة الحالية تُمهد الطريق أمام إجراء عدد من البُحوث والدراسات، ما يجعلها تُضيف المزيد من المتغيرات التي من الممكن أن تُؤثر على ذات الموضوع بما يسهم في تحقيق التراكم المعرفي .

4. أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- بناء إطار نظري وفكري لمفهوم الصمت التنظيمي كونه مفهوم قل تناوله في الأدب الإداري العربي بشكل عام والجزائري بشكل خاص.
- التعرف على مستوى الصمت التنظيمي بالمؤسسات العمومية الجزائرية " دراسة ميدانية بمؤسسة اتصالات الجزائر بمدينة عنابة "
- الكشف عن درجة الاختلاف والفروق في الصمت التنظيمي تبعاً لاختلاف (الجنس، المستوى التعليمي، سنوات العمل) .
- تقديم مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تسهم في خفض مستوى الصمت التنظيمي في المؤسسات العمومية الجزائرية .

5. التعريفات الإجرائية للدراسة :

1.5 الصمت التنظيمي :

نعرف الصمت التنظيمي بأنه عزوف أو إحجام الموظفين بمؤسسة اتصالات الجزائر بمدينة عنابة عن المشاركة أو تقديم الآراء والمقترحات لرؤسائهم ، أو الإخبار عن المشكلات الحالية والمتوقعة ، تخوفاً منهم من أي ردود فعل سلبية، أو نتائج غير مرضية قد تترتب على ذلك .

2.5 مستوى الصمت التنظيمي :

يقصد بها مجموع الدرجات التي يتحصل عليها موظفي مؤسسة اتصالات الجزائر على مقياس الصمت التنظيمي المعد في هذه الدراسة، وصحح على مقياس " ليكرت الثلاثي " إلى :

- مستوى منخفض من 1 – 1.66
- مستوى متوسط من : 1.66 – 2.33
- مستوى مرتفع من : 2.34 – 3

3.5 المؤسسات العمومية :

هي مؤسسات تابعة للدولة تقوم بتقديم خدمات للمواطنين ، ويكون التسيير فيها بواسطة أشخاص تختارهم الجهة الوصية ، وفي دراستنا تتمثل في مؤسسة اتصالات الجزائر بمدينة عنابة.

6. الدراسات السابقة :

1.6 دراسة المجالي (2007) وكانت موسومة بأثر الصمت التنظيمي في عملية صنع القرارات " دراسة ميدانية تحليلية للمؤسسات العامة الأردنية . و قد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الصمت التنظيمي في عملية صنع القرارات للمؤسسات العامة الأردنية ، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحث المنهج الوصفي والاستبيان كأداة أساسية تم التحقق من خصائصه السيكومترية ، وتم توزيعه على عينة الدراسة المقدرة بـ (2743) موظف وموظفة ، وتم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (Spss) وتوصلت نتائج الدراسة بعد التحليل الإحصائي إلى ما لي[1] :

- أن تصورات العاملين في المؤسسات العامة الأردنية لعوامل الصمت التنظيمي جاءت بدرجة متوسطة .
- أن تصورات العاملين لأبعاد عملية صنع القرارات جاءت بدرجة مرتفعة .
- هناك أثر لعوامل الصمت التنظيمي في عملية صنع القرارات في المؤسسات العامة الأردنية .
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية للصمت التنظيمي تعزى (الجنس، العمر ، المؤهل العلمي ، سنوات الخبرة ، الحالة الاجتماعية) .

2.6 دراسة الشوابكة (2007) بعنوان مستوى الصمت التنظيمي لدى القيادات الإدارية الأكاديمية في الجامعات الأردنية العامة وعلاقته بالولاء التنظيمي للمرؤوسين والمشاركة في صنع القرارات التنظيمية .وقد هدفت هذه الدراسة التعرف على مستوى الصمت التنظيمي لدى القيادات الإدارية الأكاديمية في الجامعات الأردنية العامة وعلاقته بالولاء التنظيمي والمشاركة في صنع القرارات التنظيمية ، أجريت على عينة قوامها (561) فرداً من

القيادات الإدارية الأكاديمية في الجامعات الأردنية العامة ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي والاستبيان كأداة رئيسية كما استخدم العديد من الأساليب الإحصائية وأسفرت نتائج الدراسة على ما يلي[2] :

- أن مستوى الصمت التنظيمي لدى القيادات الإدارية الأكاديمية في الجامعات الأردنية العامة كان بشكل عام متوسط.
- أن مستوى الولاء التنظيمي لدى القيادات الإدارية الأكاديمية كان بشكل عام مرتفع .
- عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية في مستوى الصمت التنظيمي لدى القيادات الإدارية الأكاديمية في الجامعات الأردنية تعزى لمتغير (الجنس ، نوع الكلية ، المسمى الوظيفي) ووجود فروق حسب (الرتبة الأكاديمية ، سنوات العمل). (الشوابكة، 2007)

3.6 دراسة صالح ،الحيالي (2012) وهي موسومة بـ العلاقة بين نفخ الصافرة والصمت التنظيمي " دراسة تحليلية لآراء عينة من موظفي جامعة الموصل " وقد هدفت هذه الدراسة التعرف على مستوى الصمت التنظيمي ونفخ الصافرة لدى موظفي جامعة الموصل ، وكذا التعرف على علاقة نفخ الصافرة بالصمت التنظيمي ، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثان المنهج الوصفي والاستبيان كأداة أساسية وتكونت عينة الدراسة من (80) موظف بجامعة الموصل وأظهرت نتائج الدراسة ما يلي [3]:

- مستوى الصمت التنظيمي ونفخ الصافرة لدى موظفي جامعة الموصل مرتفع .
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نفخ الصافرة والصمت التنظيمي .

7. التعقيب على الدراسات السابقة :

تتفق الدراسات التي تم عرضها سابقاً رغم ندرتها مع دراستنا الحالية من حيث المنهج المطبق وهو المنهج الوصفي وأدوات الدراسة المعتمدة والمتمثلة في الاستبيان وكذا هدف الدراسة والمتمثل في التعرف على مستوى الصمت التنظيمي ، أما وجه الاختلاف فيتمثل في بيئة الدراسة ، وفي حدود علم الباحثان تعتبر هذه أول دراسة وطنية تدرس مستوى الصمت التنظيمي بالمؤسسات الجزائرية وهو ما يؤكد أهمية الدراسة .

كما استفدنا من الدراسات السابقة في بناء الإشكالية وفرضيات البحث ، وأداة الدراسة وتكوين خلفية عامة للبحث، كما ساعدت في تحديد واختيار منهج الدراسة و التعرف إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة والإفادة منها .

أولا: الجانب النظري

1. مفهوم الصمت التنظيمي :

تتعدد مفاهيم الصمت التنظيمي على قلتها وما توافر منها وقد تم الاستناد في هذه الدارسة إلى التعريف الذي ذكره كل من Morrison وزملائه عن الصمت التنظيمي بأنه [4]:" عدم بوح المرؤوس بما يكنه من شعور أو رأي تجاه مشاكل التنظيم والإحجام عن الحديث وإبداء الاقتراحات لرئيسه "

ويعرف أيضاً " ميل المرؤوسين في المنظمات إلى تجنب تقديم المعلومات أو الاقتراحات لرؤسائهم ، أو الإخبار عن المشكلات ، تخوفاً من أي ردود فعل سلبية أو أي نتائج غير مرضية قد تترتب على ذلك .[5]

2. أسباب الصمت التنظيمي بالمؤسسات :

- المركزية الإدارية وعدم تفويض الصلاحيات .
- الالتزام بحرفية القوانين والتعليمات والتركيز على الشكليات دون المضمون .
- صعوبة الاتصال بين الإدارة العليا والعاملين .
- عدم الاقتناع بمشاركة العاملين .
- الخوف من التغيير ومقاومة الإدارات له ، وتفضيل الإبقاء على الوضع الراهن .
- انشغال المديرين بالأعمال الروتينية، ورفض الكثير من الأفكار الجديدة واعتبارها مضيعة للوقت .
- نبذ الزملاء .
- قلة الحوافز المادية والمعنوية للأفراد المبدعين .
- القيادات الإدارية غير الكفأة .
- المعوقات التنظيمية ، مثل تقييد سلوك العاملين بالأدوار المرسومة لهم وعدم الخروج عنها .
- ضعف الولاء التنظيمي.[6]

3. الآثار الناتجة عن الصمت التنظيمي بالمؤسسات:

هناك نتائج متعددة للصمت التنظيمي أشار إليها بعض الباحثين ، حيث أشاروا إلى أن الصمت التنظيمي في المنظمات يعتبر من المعوقات التي تعلب دوراً سلبياً في مستوى نشاط وحياة المنظمة واستمراريتها ، خاصة في الوقت الراهن حيث التنافس الشديد على تنمية وتطوير المورد البشري ، ويرى (الشوابكة) أهم هذه الآثار بالاتي[7]:

- قرارات إدارية غير فاعلة .
- عجز في اكتشاف الأخطاء وعجز في القدرة على تصحيحها .

- عدم فعالية التعليم على مستوى المنظمة .
- عدم التعاون و الضغط .
- انعدام الدوافع الداخلية للعاملين .

4. مواجهة الصمت التنظيمي على مستوى المنظمة :

يمكن مواجهة الصمت التنظيمي من خلال :

- تطوير سلوك الموظفين في بيئة العمل .
- رفع المعنويات وزيادة الرضا الوظيفي لدى العاملين .
- تقليل مستوى مقاومة التغيير في بيئة العمل .
- فتح قنوات اتصال جديدة وذات اتجاهين بين الموظف والمنظمة ، بحيث يصبح الاتصال صمام أمان للإدارة من خلال إتاحة الفرصة للموظف لحل المشكلات في بيئة العمل .
- التحفيز الذاتي للموظفين في طرح الأفكار الجيدة والإبداعية .
- خلق ثقافة من شأنها شحذ الطاقات الذهنية والقدرات الإبداعية للموظفين لطرح الأفكار الجديدة وابتكار الحلول الإبداعية للمشكلات باستغلال الموارد المتاحة للمنظمة .
- الاهتمام بتحسين الكفاءة ورفع الإنتاجية للفرد والمنظمة .
- تقليل الازدواجية في انجاز العمل من خلال اعتماد مبدأ اللامركزية وتفويض الصلاحيات
- تشجيع روح العمل الجماعي بين الرؤساء والمرؤوسين [8].

ثانيا-الجانب الميداني:

1. منهج الدراسة :

المنهج الوصفي. اخترنا هذا المنهج نظراً لطبيعة الموضوع التي تقتضي التحليل والتفسير، من أجل الاقتراب أكثر من الواقع العملي عن طريق وصف كل الحقائق المتعلقة بالموضوع .

2. عينة الدراسة :

تعتبر العينة من الوسائل الأساسية في الدراسات الميدانية، حيث تهدف الى اختبار الفرضيات ميدانياً عن طريق أسلوب العينة، وقد تم اعتماد أسلوب العينة العشوائية، حيث تم اختيار مجموعة من الموظفين بمؤسسة اتصالات الجزائر بمدينة عنابة ، حيث تكونت من (52) موظف وموظفة .

3. أداة الدراسة :

1.3 مقياس الصمت التنظيمي:

يقيس هذا المقياس الصمت التنظيمي ، أعد من طرف الباحث بناءاً على الإطار النظري للموضوع، والدراسات السابقة، حيث تم تطور أداة الدارسة المستخدمة في دراسة (المجاني ، و الشوابكة)، وتم تكييفه مع البيئة الجزائرية، وقد تمت الإجابة على المقياس وفقا لتدرج ثلاثي على طريقة ليكرت (دائماً ، أحياناً ، أبداً) وهو يتكون من (30) بند موزع (04) أبعاد كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول 01: توزيع البنود على أبعاد مقياس الصمت التنظيمي

رقم البعد	البعـد	أرقام البنود
1	خوف المديرين من التغذية العكسية	01 – 07
2	مهارات الاتصال	08 – 15
3	دعم الإدارة العليا	16 – 23
4	الرسمية في السلطة	24 - 30

2.1. الخصائص السيكومترية :

بخصوص الصدق العاملي، أسفرت نتائج التحليل العاملي أربعة عوامل متعامدة وأن كل البنود قد تشبعت بأحدها على الأقل، وتراوحت قيم الجذر الكامن للعوامل بين 1.10 إلى 7.42 ووصلت نسبة التبيان الكلي إلى 95.13 ٪، مما يعكس كفاية العوامل المستخرجة على استيعاب قدر جيد من التباين.

ب/ الثبات : معادلة " ألفا " كرونباخ : ثبات مقياس الصمت التنظيمي : 0.85

4. أساليب التحليل الإحصائي:

استخدم الباحثان برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS 20) لتفريغ البيانات مستخدمين الأساليب الإحصائية التي تتطلبها الدراسة الميدانية كما يلي :

- التحليل العاملي : لحساب صدق المقياس
- معادلة ألفا كرونباخ : لحساب ثبات مقياس الدراسة .
- المتوسطات الحسابية : استخدمت لمعرفة مستوى الصمت التنظيمي بمؤسسة اتصالات الجزائر .
- الانحرافات المعيارية : استخدمت لمعرفة القيم عن المتوسط .
- اختبار (ت) للعينات المستقلة : لمعرفة الاختلاف والفروق في مستوى الصمت التنظيمي تبعاً (الجنس) .
- اختبار تحليل التباين الأحادي : لمعرفة دلالة الفروق تعزى لمتغيرات (المستوى التعليمي ، سنوات العمل) .

الجدول 02: مفتاح التصحيح المعتمد في الدراسة

طول خلايا المقياس	بدائل الاستجابة	مستوى الصمت التنظيمي
1 - 1.66	دائماً	مستوى ضعيف
1.67 - 2.33	أحياناً	مستوى متوسط
2.34 - 3	أبداً	مستوى مرتفع

ملاحظة : الجدير بالذكر انه عند استخدام برنامج (spss) في معالجة البيانات الإحصائية، يستغني عن الجداول الإحصائية، حيث يتم حساب الدلالة (الدلالة المحسوبة) ومقارنتها بمستوى الدلالة المقترح (α)، أي أن في هذه البرامج الإحصائية يتم إعطاء قيمة احتمالية (sig) مع النتائج المعطاة، ويتم مقارنة هذه القيمة الاحتمالية المعطاة مع مستوى دلالة معينة (0.05 – 0.01 – 0.1) . في حالة كون قيمة (sig) أصغر من واحد من المستويات الدلالية الثلاثة، يتم رفض الفرضية الصفرية وتعتبر الفرضية البديلة ذات دلالة إحصائية، أما في حالة كون قيمة (sig) أكبر من (0.05 – 0.01) أو (0.1) فيتم رفض الفرضية البديلة ويحتفظ بالفرضية الصفرية [9].

5. تحليل النتائج:

1.5 اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

❖ **التوزيع الطبيعي : *Normality Distribution Test***

قام الباحثان باستخدام اختبار كولمجروف – سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري لمعرفة إن كانت البيانات التي تم الحصول عليها من استجابات أفراد العينة تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وذلك لتحديد الاختبارات المناسبة لكل متغير (اختبارات معلمية، اختبارات لا معلمية) .

وتستخدم الاختبارات المعلمية عندما يكون التوزيع طبيعياً ويكون مستوى الدلالة (sig) أكبر من (0.05)، بينما تُستخدم الاختبارات اللامعلمية عندما يكون التوزيع غير طبيعي، ويكون مستوى الدلالة (sig) أقل من (0.05)، ويُوضح الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول 03: اختبار التوزيع الطبيعي(One-Sample Kolmogorov-Smirnov)

المقياس	عدد البنود	قيمة Z	قيمة مستوى الدلالة (Sig)
الصمت التنظيمي	30	0.71	0.69

يوضح الجدول رقم (03) نتائج الاختبار، حيث أن قيمة مستوى الدلالة في المقياسين أكبر من (0,05) (Sig 0,05‹)، لذا يمكن القول أن التوزيع الطبيعي للبيانات لمناقشة الفرضيات لاستخدام اختبار "ت" واختبار تحليل التباين الأحادي قد تحقق .

2.5 عرض ومناقشة وتحليل النتائج

◆ **نتائج الفرضية الرئيسية :** مستوى الصمت التنظيمي متوسط (معتدل) بمؤسسة اتصالات الجزائر بمدينة عنابة.

للتأكد من صحة هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد الصمت التنظيمي كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول 04: مستوى الصمت التنظيمي بمؤسسة اتصالات الجزائر بمدينة عنابة .

الرقم	البعـد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الصمت التنظيمي
1	خوف المديرين من التغذية العكسية	2.06	0.56	متوسط
2	مهارات الاتصال	1.90	0.40	متوسط
3	دعم الادارة العليا	1.75	0.52	متوسط
4	الرسمية في السلطة	1.69	0.45	متوسط
الدرجة الكلية للصمت التنظيمي		1.87	0.34	متوسط

بين الجدول رقم (04) : إن المتوسطات الحسابية لتصورات المبحوثين لعوامل الصمت التنظيمي بمؤسسة اتصالات الجزائر بمدينة عنابة . (خوف المديرين من التغذية العكسية، مهارات الاتصال ، دعم الإدارة العليا ، الرسمية في السلطة) ، جاءت بدرجة متوسطة ، وبلغ المتوسط الكلي لمستوى الصمت التنظيمي (1.87) وانحراف معياري (0.34) ، وقد احتل عامل خوف المديرين من التغذية العكسية المرتبة الأولى ، بمتوسط حسابي بلغ (0.06) ، ومن وجهة نظر الباحثان يعزى سبب ذلك إلى أن بوح الموظفين بمشكلات المؤسسة سينجم عنه أضراراً مادية ومعنوية تلحق بهم أو بتطلعاتهم الوظيفية .

تتفق هذه النتيجة مع دراسة (المجالي) 2007 التي أشارت أن تصورات العاملين في المؤسسات العامة الأردنية لعوامل الصمت التنظيمي جاءت بدرجة متوسطة . كما تتفق نتيجة هذه أيضاً مع دراسة (الشوابكة) 2007 التي أشارت أن مستوى الصمت التنظيمي لدى القيادات الإدارية الأكاديمية في الجامعات الأردنية العامة كان بشكل عام متوسط.

فيما تختلف هذه النتيجة مع دراسة صالح ،الحيالي (2012) التي أشارت مستوى الصمت التنظيمي لدى موظفي جامعة الموصل مرتفع .

◆ **نتائج الفرضية الجزئية الأولى:** لا يختلف مستوى الصمت التنظيمي حسب تصورات موظفي مؤسسة اتصالات الجزائر تبعاً لاختلاف الجنس (ذكر ، أنثى).

للتأكد من صحة هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (ت)، للتعرف على دلالة الفروق بين متوسطات مستوى الصمت التنظيمي حسب استجابات الموظفين والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول 05: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) لدلالة الفروق في استجابات أفراد العينة تبعًا لمتغير الجنس

المتغير	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجة الحرية	مستوى الدلالة Sig
مستوى الصمت التنظيمي	ذكر	16	1.99	0.36	1.70	50	0.09
	أنثى	36	1.82	0.33			

تشير النتائج المسجلة في الجدول (05): عند تطبيق اختبار (ت) للعينات المستقلة، أن قيمة الدلالة المحسوبة (sig) في الدرجة الكلية أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وبتالي فهي غير دالة إحصائياً أي أنه لا يختلف مستوى الصمت التنظيمي حسب تصورات موظفي مؤسسة اتصالات الجزائر تبعاً لاختلاف الجنس (ذكر – أنثى) . وهذا ما يتفق ومحتوى الفرضية فالفرضية الجزئية الأولى تحققت .

تتفق هذه النتيجة مع دراسة (المجالي) 2007 التي أشارت بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية للصمت التنظيمي تعزى الجنس ، فيما تختلف هذه النتيجة مع دراسة (الشوابكة) 2007 التي أشارت بوجود فورق ذي دلالة إحصائية في مستوى الصمت التنظيمي لدى القيادات الإدارية الأكاديمية في الجامعات الأردنية تعزى لمتغير الجنس .

◆ **نتائج الفرضية الجزئية الثانية :** لا يختلف مستوى الصمت التنظيمي حسب تصورات موظفي مؤسسة اتصالات الجزائر تبعاً لاختلاف المستوى التعليمي (متوسط ، ثانوي ، جامعي) .

للتحقق من صحة هذه الفرضية استخدمنا اختبار تحليل التباين الأحادي ONE-WAY ANOVA للفروق بين متوسطات أفراد العينة تبعا لمتغير المستوى التعليمي (متوسط، ثانوي، جامعي) وكانت النتائج كالتالي :

الجدول 06 : يبين نتائج تحليل التباين الأحادي لمتغير المستوى التعليمي

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	قيمة (ف)	مستوى الدلالة Sig
الصمت التنظيمي	بين المجموعات	0.05	0.02	2	2.31	0.11
	داخل المجموعات	0.50	0.01	49		

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة F تساوي 2.31 وقيمة Sig تساوي 0.11 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبتالي فإن قيمة F غير دالة إحصائيا أي أنه لا يختلف مستوى الصمت التنظيمي حسب تصورات موظفي

مؤسسة اتصالات الجزائر تبعاً لاختلاف المستوى التعليمي (متوسط ، ثانوي ، جامعي). وهذا ما يتفق ومحتوى الفرضية وبالتالي فالفرضية الجزئية الثانية تحققت .

تختلف هذه النتيجة مع دراسة (المجالي (2007) التي أشارت بوجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الصمت التنظيمي تبعاً لاختلاف المستوى التعليمي .

- **نتائج الفرضية الجزئية الثالثة :** لا يختلف مستوى الصمت التنظيمي حسب تصورات موظفي مؤسسة اتصالات الجزائر تبعاً لاختلاف سنوات العمل (أقل من 5 سنوات ، من 6 إلى 10 سنوات ، أكثر من 10 سنوات).

للتحقق من صحة هذه الفرضية استخدمنا اختبار تحليل التباين الأحادي ONE-WAY ANOVA للفروق بين متوسطات أفراد العينة تبعا لمتغير سنوات العمل (أقل من 5 سنوات، من 6 إلى 10 سنوات، أكثر**10** سنوات) وكانت النتائج كالتالي :

الجدول 06 : يبين نتائج تحليل التباين الأحادي لمتغير سنوات العمل

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	قيمة (ف)	مستوى الدلالة Sig
الصمت التنظيمي	بين المجموعات	0.03	0.01	2	1.62	0.20
	داخل المجموعات	0.51	0.01	49		

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة F تساوي 1.62 وقيمة Sig تساوي 0.20 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبتالي فإن قيمة F غير دالة إحصائيا أي أنه لا يختلف مستوى الصمت التنظيمي حسب تصورات موظفي مؤسسة اتصالات الجزائر تبعاً لاختلاف سنوات العمل (أقل من 5 سنوات، من 6 إلى 10 سنوات، أكثر من 10 سنوات) وهذا ما يتفق ومحتوى الفرضية وبالتالي فالفرضية تحققت

تختلف هذه النتيجة مع دراسة (المجالي) 2007 وأيضاً مع دراسة الشوابكة (2007) التي أشارت نتائجهم بوجود فروق ذات دلالة إحصائية في عوامل الصمت التنظيمي تعزى لمتغير سنوات العمل .

خلاصة:

خلصت الدراسة الحالية و المتمحورة حول ظاهرة الصمت التنظيمي بالمؤسسات العمومية الجزائرية " دراسة ميدانية بمؤسسة اتصالات الجزائر بمدينة عنابة " إلى النتائج التالية :

- مستوى الصمت التنظيمي متوسط (معتدل) بمؤسسة اتصالات الجزائر بمدينة عنابة .
- لا يختلف مستوى الصمت التنظيمي حسب تصورات موظفي مؤسسة اتصالات الجزائر تبعاً لاختلاف الجنس .
- لا يختلف مستوى الصمت التنظيمي حسب تصورات موظفي مؤسسة اتصالات الجزائر تبعاً لاختلاف المستوى التعليمي .

◆ لا يختلف مستوى الصمت التنظيمي حسب تصورات موظفي مؤسسة اتصالات الجزائر تبعاً لاختلاف سنوات العمل .

و في ضوء الاستنتاجات التي تم إدراجها أعلاه ، يمكن تقديم مجموعة من المقترحات الأكاديمية والعملية فيما يأتي أهمها :

◆ النظر في نظام المكافآت والحوافز وتعديله على أسس واضحة من أجل رفع الروح المعنوية للموظفين وبما يضمن تهيئة الظروف النفسية والاجتماعية المناسبة لتأدية مهامهم على الوجه المطلوب بما يساهم في تخفيف مستوى الصمت التنظيمي لديهم .

◆ منح المزيد من الاستقلالية في العمل للموظفين في المؤسسات العمومية بشكل عام ومؤسسة اتصالات الجزائر بشكل خاص ،وهذا بدوره ينعكس من قبل إدارة المؤسسة على استقلالية الموظفين في العمل دون تدخل الآخرين في أعمالهم وهذا ما يزيد من إنتاجيتهم وبالتالي من فعالية مؤسسة اتصالات الجزائر في تقديم خدماتها وتقليل الصمت التنظيمي .

◆ تشكيل لجان متخصصة لدراسة أية مقترحات ومشكلات تطرح من قبل الموظفين والالتزام بتنفيذ ما يصدر عنها من توصيات.

◆ تعزيز سياسة الباب المفتوح عن طريق فتح قنوات الاتصال أمام الموظفين لتوصيل أفكارهم لرؤسائهم

◆ إجراء المزيد من الدراسات الشاملة والعميقة حول الصمت التنظيمي للمؤسسات العمومية والخاصة في القطاعات الأخرى ومقارنة نتائجها بالنتائج التي توصلت إليها دراستنا الحالية .

المراجع والاحالات:

1. المجالي، آمال ياسين .(2007) . أثر الصمت التنظيمي في عملية صنع القرارات ، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات المالية والإدارية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، ص.231

2. الشوابكة، عساف عبد بركات.(2007). مستوى الصمت التنظيمي لدى القيادات الادارية الأكاديمية في الجامعات الأردنية العامة وعلاقته بالولاء التنظيمي للمرؤوسين والمشاركة في صنع القرارات التنظيمية ، رسالة دكتوراه ،كلية الدراسات التربوية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، ص.321

3- صالح ، سرمد غانم ، الحيالي ، سندية مروان سلطان. (2012) . العلاقة بين نفخ الصافرة والصمت التنظيمي ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، العدد 109، مجلد 34 .ص ص 58 – 98.

4- Morrison, E.W.& Milliken, G. J " SOUND of SILENCE; Stern business.(2003); ,p27.

5- - صالح ، سرمد غانم ، الحيالي ، سندية مروان سلطان. (2012)، مرجع سابق ص.122

6- المجالي، آمال ياسين .(2007) . مرجع سابق ، ص.71

7- الشوابكة، عساف عبد بركات.(2007)، مرجع سابق، ص.85

8- صالح ، سرمد غانم ، الحيالي ، سندية مروان سلطان. (2012)، ص.101

9. بوعلاق، محمد .(2009). الموجه في الإحصاء الوصفي والاستدلالي في العلوم النفسية والاجتماعية والتربوية، دار الأمل للنشر والتوزيع ، الجزائر .ص221.

الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية كأحد مداخل إدارة المعرفة

دراسة حالة شركة جازي للاتصالات

أ.د مراد زايد
جـامعـــة الجزائـــر 3 - الجزائر
mouradzaid@yahoo.fr

أ. علي حسين
جـامعـــة الجزائـــر 3 - الجزائر
Ali.hussain2@outlook.com

Electronic human resources management as one of the entrances of knowledge management: Study case of Djezzy Telecom

ZAID Mourad & HUSSAIN Ali

Algiers University3 ; ALGERIA

Received:23 Apr 2015 *Accepted: 21 Jan 2016* *Published: 30 June 2016*

ملخص:

أنشأت الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية حالة فكرية جديدة أدت إلى تغيير عميق في نظرة إدارة الموارد البشرية إلى مهامها وأساليبها، حيث ركزت على أن وظيفة إدارة الموارد البشرية هي في الأساس" التعامل بالمعرفة"، بمعنى أن عليها توظيف وإدماج المعرفة في عملياتها بحيث تنعكس على تصميم و أداء الأعمال ، وكذا تضمين المعرفة واستثمارها في كافة عمليات إدارة وتنمية الموارد البشرية عبر زرع وسائل تكنولوجيا مناسب كالتكوين الإلكتروني والأنترانت وبذلك يتحقق التّميز في عمليات المؤسسة ويتأكد لها المركز التنافسي المتميّز، وهذا ما سيتم معالجته في ورقتنا البحثية هذه.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية، إدارة المعرفة، الاستقطاب الإلكتروني، الأنترانت، التكوين الإلكتروني

رموز jel: D83، O15 ، M12، M15

Abstract:

Electronic Human Resource Management has implemented new thinking, which led to a profound transformation of the HR function and its methods, emphasizing that the primary function of human resource management is "Dealing with knowledge, "to the extent that it should use and integrate knowledge into their operations so that is reflected in the design and performance of the business, and invest in this way that including knowledge across operations management and development of human resources through an implant technology suitable e-learning and intranet to achieve operations excellence of the organization and ensure its unique competitive position, that we're treated in the following article.

Key Words : *Electronic management of human resources, knowledge management, e-recruitment, intranet, e-learning*

(JEL) Classification : ***D83 ،O15 ،M12 ،M15***

تمهيد:

إن من أهم مقومات نجاح أي مؤسسة هو القدرة على اللحاق بركب التطور وملاحقة التغيرات التي يشهدها عصر ثورة تكنولوجيا المعلومات الذي نعيشه، وما نجم عنه من تطور كبير في شتى المجالات والميادين العلمية، مما أدى إلى تراكم وزيادة المعلومات والمعرفة، أجبر المؤسسات على وجود حلول لتنظيمها وإدارتها لضمان أقصى درجات الاستفادة منها والمحافظة عليها من الهدر والضياع.

نظراً لاتساع رقعت عمل المؤسسات وعدم ارتباط أفرادها بالأعمال المكتبية، اضطرت إدارة الموارد البشرية إلى التأقلم مع متغيرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال خشيت الزوال وما تقدمه من مزايا لتسريع إجراءاتها وسياساتها وعمليات الاتصال بين افراد المؤسسة، ليظهر مفهوم الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية الذي يعتبر تطبيق التقنيات المعتمدة على الويب في الأنظمة المرتبطة بالموارد البشرية ووظائفها وتطويره والاستفادة من معارفهم الكامنة وتمكين مشاركتها مع الآخرين، وهذا ما يجعلنا نلاحظ أهمية هذا النظام المتكامل المبتكر في عمليات إدارة المعرفة التي تسعى إليها كل منظمة تتطلع إلى البقاء في عصر يتصف بالمنافسة المفرطة.

حيث تشكل إدارة المعرفة أحد أهم التطورات الفكرية المعاصرة التي اهتمت بالعمال الذين يباشرون الأنشطة المعرفية وبالأفراد ذوي الاختصاصات والقدرات المتميزة، باعتبار أن الموارد البشرية في المؤسسة هي الثورة الأساسية التي يتوقف مستقبل التنمية الشامل على تنميتها وتطويرها باستمرار.

ولدراسة هذا الموضوع تم بلورة إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

ما مدى مساهمة الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية في عمليات إدارة المعرفة داخل المؤسسة؟

من أجل الإجابة عن إشكالية البحث والأسئلة المطروحة، تمت صياغة الفرضيات التالية:

- أدت الإدارة الالكترونية للموارد البشرية إلى إعادة تفكير عميق على مهام وأساليب إدارة الموارد البشرية.
- تتوفر شركة جازي للاتصالات على كل متطلبات تطبيق إدارة المعرفة.
- تتوفر شركة جازي للاتصالات على نظام متكامل للإدارة الإلكترونية للموارد البشرية يمكنها من تطبيق عمليات إدارة المعرفة.

أولا: نظرة عن إدارة المعرفة في المؤسسات الحديثة

1. **نشأة إدارة المعرفة:**

تعتبر إدارة المعرفة قديمة وجديدة في الوقت نفسه، فقد درج الفلاسفة على الكتابة في هذا الموضوع منذ آلاف السنين، ولكن الاهتمام بعلاقة المعرفة بهيكلة أماكن العمل هي جديدة نسبيا، فقد كتب الكثير عن هذه العلاقة ولكن معظمه كان خلال السنوات القليلة الماضية، إن التحول إلى الشركات والأعمال القائمة على المعرفة لم يعد عملا معزولا أو مغامرة كالقفز في الهواء، و إنما هو اتجاه واسع وعميق ومتنوع أصبح يغطي اقتصاد الدول و مجالات الحياة المختلفة في الكثير من المجتمعات المعاصرة [1]، فليس غريبا ظهور الاهتمام الكبير بإدارة المعرفة إذ أن ظهورها في بداية القرن الحادي والعشرين بهذه القوة يمكن اعتباره امتدادا طبيعيا لتطور إدارة الجودة الشاملة في الثمانينات، وتطور عمليات إعادة هندسة الأعمال (الهندرة) في التسعينات، حيث

ورد مصطلح إدارة المعرفة لأول مرة ضمن عناوين الأوراق البحثية التي نشرت في الدوريات العالمية عام **1986**، ولا يفوت الراصد أن يلاحظ بأن هذا المصطلح قد ولد مع بداية ما يطلق عليه عصر المعلومات والاتصالات، ونما وينمو باطراد مع نموه وازدهاره.

ونجد أن أول من استخدم مصطلح إدارة المعرفة " **Knowledge Management**" هو «**Don Marchand**» في بداية الثمانينات على أنها« المرحلة النهائية من الفرضيات المتعلقة بتطور نظم المعلومات[2]» وفي هذا إشارة إلى نقطة تحول من إدارة المعلومات، ولكن المفهوم بقي غامضا ذلك أنه لم يتضمن إجراءات إدارة المعرفة، وفي ذات المرحلة تنبأ «**Peter Drucker**» بأن «العمل النموذجي سيكون قائما على المعرفة، وأن المؤسسات ستكون من صناع المعرفة الذين يوجهون أداءهم من خلال التغذية العكسية لزملائهم ومن العملاء[3]» .

2. مفهوم إدارة المعرفة:

تعرف إدارة المعرفة على أنها:" منظومة متكاملة ومترابطة من المهارات والخبرات والقيم مع التقنيات والشبكات للتعامل مع البيانات والمعلومات والنظريات وصولا إلى قيم إضافية ولسلوكيات إبداعية لإدامة التمييز والتفوق ولبلوغ الأهداف"[4].

ويعرف **«David Skyrme»** إدارة المعرفة بأنها: "الإدارة النظامية والواضحة للمعرفة والعمليات المرتبطة بها والخاصة باستحداثها وجمعها وتنظيمها ونشرها واستخدامها واستغلالها، وهي تتطلب تحويل المعرفة الشخصية إلى معرفة تعاونية يمكن تقاسمها بشكل جلي من خلال المؤسسة"[5].

3. مداخل إدارة المعرفة

تنعكس الرؤى المختلفة للمعرفة وطبيعتها على مداخل إدارتها، ويمكن التمييز في هذا الإطار بين مداخل أربعة[6].

1.3. **المدخل الاقتصادي**: وينطلق من كون المعرفة مورداً محدوداً من موارد المؤسسة يتعين الاستفادة منه، وأن المعرفة هي القدرة على الفعل، وأن تركيزها ينصب على الجوانب التطبيقية، ويدور أساساً حول كيف نعرف؟ ومن ثم فإنه يجعل من إدارة المعرفة مرادفاً لرأس المال الفكري، وهذا الذي يؤكده بيتر دراكر حيث يشير إلى أننا "ندخل مجتمع المعرفة الذي لم يعد فيه الفرد هو المورد الاقتصادي الأساسي بل المعرفة التي يمكن تحويلها إلى رأس مال يتكون من الأصول غير الملموسة التي لا تظهر في الميزانية والتي يمكن أن تشمل مهارات العاملين والمعلومات وحقوق الملكية والاستخدام الابتكاري للأصول"[7].

2.3. **المدخل الاجتماعي**: ينطلق هذا المدخل من كون المعرفة حالة مستمرة لأن نعرف عن شيء أي أنها عملية التعلم في إطار اجتماعي ومن ثم ينظر إلى إدارة المعرفة باعتبارها عملية تركز على تدفق المعرفة، يرى (**De Jamett**) إلى أنها تعنى " خلق المعرفة وتفسيرها ونشرها واستخدامها والحفاظ عليها وتطويرها" [8] ومن ثم فإن هذا المدخل يفترض تعريفا واسعا للمعرفة وينظر إليها على أساس الارتباط بينها وبين العمليات الاجتماعية داخل المؤسسة ، والتأكيد على أن بناء المعرفة ليس محدوداً في مدخلات ولكنه يتضمن أيضا البناء الاجتماعي للمعرفة، وأن المعرفة التي تم بناؤها يتم تجسيدها بعد ذلك داخل المؤسسة، ليس فقط من خلال برامج لتوضيحها ولكن أيضا من خلال عملية تبادل اجتماعي ثم بعد ذلك نشرها بين الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة[9].

3.3. **مدخل تكنولوجيا المعلومات:** ويقوم على دمج البرمجيات مع البنية الأساسية من الأجهزة المرتبطة بها لدعم إدارة المعرفة والتعلم التنظيمي عن طريق حرية الوصول إلى المعرفة والتشارك فيها. ويتم ذلك باستخدام وسائط تكنولوجية متعددة مثل البريد الإلكتروني ونظم دعم القرار ومؤتمرات الفيديو والبرمجيات الحديثة للنظم المتقدمة لدعم القرار وتحسين العمل الجماعي بين المتخصصين المنتشرين جغرافياً، وتعرف هذه التقنية باسم (**GroupWare**)، وكذلك التكنولوجيات التي تعتمد على الشبكات التي تسمح بالوصول إلى المعلومات ومصادر المعرفة بصرف النظر عن اعتبارات المكان والزمان مثل الانترنت والشبكات المحلية الأنترانت[10].

4.3. **المدخل الإداري:** ينظر المدخل الإداري إلى إدارة المعرفة التنظيمية باعتبارها عملية تسعى إلى اكتساب المعرفة وتطويرها ونشرها بين أعضاء المؤسسة لتحقيق أكبر قدر من الفعالية التنظيمية. ويتضح ذلك من التعريفات المتعددة في إطار هذا المدخل. فيعرفها (**Bassie**) بأنها "عملية إبداع واكتساب المعرفة واستخدامها لتحسين الأداء التنظيمي"[11] ويشير بليك (**Blake**) إلى أنها "الحصول على الخبرات الجماعية أينما وجدت وتوزيعها بالكيفية التي تساعد على تحقيق أعلى قدر من الإنتاجية "[12].

ومن واقع مناقشتنا لمداخل إدارة المعرفة يتضح أن المدخل الاقتصادي ينطلق من أن المعرفة هي المكون الأساسي لرأس المال الفكري، وأن هناك العديد من الأهداف والنتائج المتوقعة من إدارة المعرفة داخل المؤسسة منها: تحسين الأداء، زيادة الإنتاجية، تطوير العمل الداخلي ... الخ. غير أن ثمة غموض في الأدبيات وخلط بين إدارة المعرفة ورأس المال الفكري لدرجة أن البعض يستخدم المصطلحين للدلالة على مفهوم واحد .وعلى الرغم من أن المردود الاقتصادي لإدارة المعرفة لا يثير أي جدل، فإن المدخل الاجتماعي يؤكد على أن البشر والتعلم هما محور الاهتمام في إدارة المعرفة، وأن الجوانب السلوكية يمكن أن تكون عقبة في سبيل إدارة المعرفة بشكل فعال، آما أنها قد تكون عنصراً مسانداً لها. ويترتب على النظر إلى المعرفة كشيء يمكن تخزينه وتصنيفه وتداوله باستخدام تكنولوجيا المعلومات، الخلط بين المعلومات والمعرفة، حيث يكون التركيز هنا بصورة كبيرة على تكوين قاعدة بيانات لتخزين المعلومات وجعلها متاحة. ولعل ذلك مرده أن تخزين المعلومات هو المرحلة الأولى في إدارة المعرفة آما أنها الأسهل والأيسر. ومع ذلك فإن الحلقة المفقودة هنا هي كيفية استخدام المعلومات وتحويلها إلى معرفة وجعلها جزء من قاعدة المعرفة بالمؤسسة .صحيح أن التقدم الحالي في التكنولوجيا يؤدى إلى تبادل المعلومات والبيانات بشكل أسرع، ولكنها تظل كعنصر مفيد مساند أكثر من كونها صلب موضوع إدارة المعرفة. أما المدخل الإداري فإنه ينظر إلى إدارة المعرفة باعتبارها عملية الهدف منها تحسين مستوى الأداء وزيادة الفعالية التنظيمية والارتفاع بقدرات المؤسسة. وعلى هذا فإن هذه المداخل تنظر إلى إدارة المعرفة من زوايا مختلفة تتفق مع رؤيتها لمفهوم المعرفة وطبيعتها. غير أن إدارة المعرفة يمكن فهمها بصورة أفضل إذا ما تم النظر إليها باعتبارها عملية تسعى إلى تحقيق أعلى قدر من الفاعلية التنظيمية في إطار محددات تفرضه ا البيئة التنظيمية والتفاعل الاجتماعي الذي تعمل في إطاره.

4. **متطلبات تطبيق إدارة المعرفة في المؤسسات المعاصرة**

لا تعمل إدارة المعرفة في فراغ، بل تعمل في إطار بيئة تنظيمية تتضمن العديد من العناصر والمتغيرات، غير أن هناك متغيرات أربعة تتفاعل فيما بينها وتؤثر على عملية إدارة المعرفة، بمعنى أنها

قد تكون مساندة لإدارة المعرفة بما يحقق فعالية تنظيمية أكبر، كما أنها قد تكون معوقة، هذه المتغيرات الأربعة هي الثقافة التنظيمية، المتطلبات التنظيمية، تكنولوجيا المعلومات، المتطلبات البشرية.

1.4. **المتطلبات التنظيمية**: إن أساس قيام المؤسسات هو تلبية حاجيات المجتمع المختلفة، مما جعل القائمين عليها يحددون أهدافها مسبقاً، ومع تطور احتياجات المجتمع وظهور العديد من التحديات كان لابد على المؤسسات العمل على تغيير أهدافها، ونظراتها المستقبلية إن أرادت البقاء، وذلك بالمواجهة واستغلال الفرص والمهددات في سبيل تحقيق أهدافها، وهذا ما نلاحظه من سعي المؤسسات للتكيف مع محيطها الخارجي والداخلي وذلك بإحداث التحولات في أهدافها أو هيكلها أو ثقافتها، أو مواردها البشرية..وغيرها للتماشي مع التغييرات الحاصلة، كما يؤكد العديد من الكتاب والباحثين على أهمية مرونة الهيكل التنظيمي لاستيعاب المستجدات الحديثة، وتبني المؤسسة التغييرات التي تتماشى مع إدارة المعرفة، وكذا إيجاد استراتيجية لإدارة المعرفة ضمن الاستراتيجية الشاملة للمنظمة.

2.4. **الثقافة التنظيمية**: هي مجموعة من القيم والمعتقدات والأحاسيس الموجودة داخل المؤسسة والسائدة بين العاملين، يتطلب تطبيق إدارة المعرفة في أية منظمة أن تكون القيم الثقافية السائدة ملائمة ومتوافقة مع مبدأ التعلم وإدارة المعرفة، وأن تكون الثقافة التنظيمية مشجعة لروح الفريق في العمل، وتعتبر الثقافة التنظيمية من أهم وأكثر العناصر وجوبًا لتطبيق إدارة المعرفة، إذ أن الثقافة التنظيمية هي المحرك والدافع الأقوى لقرارات إدارة المؤسسة وسلوك العاملين، وكيفما كانت معتقدات لإدارة والعاملين تجاه التغيير والتطوير والتكنولوجيا والمشاركة وفرق العمل ومنهجية الأداء وغيره من مسببات النجاح والتميز، كيفما أصبح من الممكن تطبيق إدارة المعرفة بكافة عناصرها ومكوناتها وعلى أكمل وجه ممكن بسهولة ويسر ودون أي عسر يذكر.

3.4. **المتطلبات البشرية لتطبيق إدارة المعرفة**: العنصر البشري يمثل أحد أهم موارد المؤسسة، إلا أن النظرة إليه من قبل أصحاب المؤسسات وقياداتها لم تكن نظرة إيجابية، وقد تدرجت تلك النظرة في النظريات العلمية التي بدأها ماكس فيبر، حتى جاء ألتو مايو وطرح نظريته التي كانت هي المحك في الاهتمام بالعنصر البشري وأهميته، ثم تتالت العديد من النظريات التي أوضحت أهمية ودراسة درجة تأثيره على الإنتاجية، وجودة مخرجات المؤسسة.

4.4. **المتطلبات التكنولوجية**: لقد ساهمت التكنولوجيا في بناء المؤسسات، مما جعل هنالك توجه من قبل مختلف المؤسسات للحصول على البنى التحتية لتلك للتكنولوجيا، فمن خلالها يمكن للمنظمات ضمان البقاء والتواصل مع محيطها الخارجي، أما إن كانت تلك المؤسسات تسعى إلى الربح أو المنافسة فلا سبيل لها إلا بمواكبة التغييرات في محال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وليس هذا فحسب بل عليها أن تسعى لتأمين الكوادر البشرية التي من خلالها يمكن تشغيل وإدارة هذه التقنيات.وإدارة المعرفة تقوم على الاستفادة من المعلومات والمعرفة وتوظيفها في مجالات المؤسسة، لذلك ترتكز على مجموعة من التقنيات المختلفة سواء في الاتصالات، وقواعد البيانات، والشبكات الخارجية والداخلية.

ثانيا: أهم وظائف الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية الداعمة لإدارة المعرفة

يمكن تعريف الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية بأنها طريقة لتنفيذ استراتيجيات وإجراءات وسياسات إدارة الموارد البشرية في المؤسسة من خلال دعم موجه مباشر وواعي معتمداً على تقنيات الويب[13].

وتعرف أيضا بأنها المظلة التي تغطي كل الآليات والمضامين الممكنة للتكامل بين إدارة الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات بهدف خلق القيمة للموظفين وللإدارة الموجودة في المؤسسات.[14] ويمكن تبني هذا التعريف لكونه يغطي كل جوانب التكامل بين إدارة الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات، كما يركز أيضاً على الفئة المستهدفة من تطبيق النظام سواء كانوا موظفين عاديين أو مدراء بالإضافة إلى التنويه إلى أن التكنولوجيا المعتمدة على الويب تخلق القيمة للمنظمة وللأفراد العاملين أيضاً.

1. **الأنترانت كأداة لنشر ومشاركة المعارف في المؤسسة:**

إن تطور شبكات المعلومات سمح للمنظمات بتأسيس شبكات خاصة تعرف بالإنترانت وذلك اعتمادا على شبكة الإنترنت وتكنولوجيا الويب، حيث يمكن من خلال هذه الشبكة الداخلية الخاصة التعامل مع أنواع مختلفة من الحواسيب المتوفرة داخل المؤسسة، فهي تسمح للعاملين بالاتصال معا والمشاركة في المعلومات بشكل إلكتروني، كما يمكن اقتصار استخدامها على عدد محدد من الموظفين، بحيث لا يستطيع مستخدمو الإنترنت العاديين الوصول إلى المعلومات المخزنة فيها.[15] حيث يمكن تعريف شبكة الإنترانت على أنها شبكة خاصة تستخدم تكنولوجيات الإنترنت (بروتوكول النقل، الصلة الفائقة...) لتبادل المعلومات ما بين المعدات المعلوماتية غير المتجانسة داخل المؤسسة.[16] فشبكة الإنترانت لا تحتاج إلى حواسيب خاصة، حيث تعتمد على نفس تكنولوجيا البرمجيات المستخدمة في الويب مع إمكانية استخدام الصلة الفائقة (**Hyperlink**). يعتبر الإنترانت اليوم من التكنولوجيات الحاضرة بكثرة في الكثير من المؤسسات، حيث تعتبر من الأدوات المهمة للإدارة الإلكترونية للموارد البشرية لأنها أداة للإعلام والاتصال، ولنشر المعرفة داخل المؤسسة.

1.1.**الإنترانت كأداة اتصال:** تعتبر المرحلة الأولى لتعلم أساسيات أو أبجديات تكنولوجيات المعلومات والاتصال من طرف العاملين من خلال البريد الإلكتروني (**E-MAIL**)بصفة خاصة، حيث تمكن هذه التكنولوجيا من تسهيل تبادل المعلومات مع إدارة الموارد البشرية وطرح انشغالات العاملين مباشرة على القائمين عليها .كما تستخدم هذه الأداة في خلق التفاعل بين الطرفين وفي شرح مضامين التغييرات الكبيرة، من أجل القضاء على تخوّفات العاملين ومقاومتهم لها.

2.1. **الإنترانت كأداة إعلام:** بالنسبة للمنظمات فإن الإنترانت يعتبر قبل كل شيء واسطة مهمّة للاتصال وشرح السياسات والاستراتيجيات وتجنيد العاملين وتعبئتهم حول ثقافة موحدة، كما يمكن استخدام هذه الأداة أيضا في إشراك العاملين وتقاسمهم لنفس المعلومات ونفس المعارف. فالإنترانت تسمح بالوصول إلى المعلومات دون وسطاء من خلال إنشاء قواعد وثائقية وقواعد بيانات توضع في متناول العاملين؛ فمثلا يمكن نشر سياسات إدارة الموارد البشرية والقواعد التي تحكم هذه الوظيفة والاتفاقيات والمعلومات المتعلقة بحياة المؤسسة ونشاطاتها وبرامج التكوين، وإعلانات التوظيف... وغيرها[17]. وبالتالي فإنه يجب تنظيم هذه المعلومات وترتيبها وتسهيل الوصول إليها من خلال كلمات مفتاحية.

3.1. **الإنترانت كأداة تعاون:** الإنترانت كأداة للتعاون تسمح بتطبيقات عديدة وخاصة من خلال التطبيقات المتمثلة في المنتديات **(Forums)**، والعمل التعاوني **(GroupWare)**. فالمدونات تعتبر بمثابة فضاءات للتحاور والمحادثة تسمح للمستعملين بإرسال بريد مقروء من طرف المستعملين .ففي ميدان الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية تستخدم منتديات المحادثة لتبادل الآراء والمعلومات سواء في الوقت الحقيقي أو بصفة غير مباشرة. أما العمل التعاوني أو ما يعرف ب **(Groupware)** فهو أداة ترتبط خاصة بمجموعات العمل الأفقية وشبكات الخبراء أو جماعات المصالح وتمكن من العمل الجماعي عن بعد ضمن نفس الموضوع أو المشروع أو حتى بنفس الوثيقة حيث يكون الدخول مؤمَّنا ، ومن الضروري تعيين منشط من أجل ضمان السير الحسن لمجموعة العمل.

4.1. **تطبيقات أخرى للإنترانت:** إن الإنترانت التفاعلي **(Intranet interactif)** يتيح إمكانية تنفيذ تطبيقات أخرى من نوع "الخدمة الذاتية" **(Libre-service)**، تدفق العمل **(Workflow)**. فالرهان الأساسي لا يتمثل فقط في أتمتة إجراءات إدارة الموارد البشرية ولكن أيضا جعلها سهلة الدخول وقابلة للتغيير. ومن ثم فإن تطبيقات الإنترانت تتعدى دور الاتصال والتعاون لتتحول إلى نظام معلومات مركزي خاص بالموارد البشرية يتيح للعاملين الاطلاع على لائحة مرتباتهم وعلى بعض المعلومات الإدارية التي تهمهم وتحيينها عند الحاجة (مثلا تحيين المعلومات المتعلقة بالأفراد كالعنوان والحالة العائلية ، أو تغيير العنوان المصرفي...). كما أن "الخدمة الذاتية" تستخدم في غالب الأحيان تدفق العمل **(Workflow)** والذي يتمثل في الإدارة الإلكترونية للسيرورات من خلال الربط ما بين الأفراد الفاعلين والوثائق والنشاطات، ويجد تطبيقات كثيرة خاصة في التسيير الإداري كإدارة العطل السنوية وصرف تعويضات التنقلات والتسجيل في الدورات التكوينية والتكوينية...الخ.

2. **أشكال التوظيف الإلكتروني ودوره في استقطاب المعرفة**

1.2. **التوظيف الإلكتروني (E-Recruitment)**

إن إدخال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال على عملية التوظيف داخل المؤسسة أدى إلى القضاء على الحواجز البيروقراطية وخلق علاقة مباشرة ما بين المؤسسة أو المدير المكلف بعملية التوظيف والشخص المتقدم لشغل المنصب من خلال استخدام شبكة الإنترنت، حيث يمكن لهذا الأخير الدخول إلى الموقع الإلكتروني للمنظمة والاتصال مباشرة بالمدير المسئول عن عملية التوظيف بطريقة سهلة وسريعة. وبالتالي فإن التوظيف الإلكتروني **(E-Recrutement)** يعتبر من التطبيقات الأكثر انتشارا في المؤسسة حيث يمنح للمسئولين المكلفين بعملية التوظيف أداة تساعدهم في التسيير الكلي لمختلف عمليات التوظيف التقليدية [18]، ويعتبر التوظيف الإلكتروني من أهم المجالات التي يمكن أن يتم فيها استخدام الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية، حيث يعمل على زيادة كفاءة عملية التوظيف سواء للمنظمة أو للمتقدمين للوظائف، وأصبح جزء أساسي من عملية التوظيف العصرية. إن استعمال الإنترنت لتسريع عمليات الاستقطاب هو حقل أساسي في حرب البحث عن المواهب، وسيبقي الإنترنت المحرك الأساسي للتكنولوجيا الموجهة للاستقطاب خلال السنوات القادمة[19].

2.2. **الحركية الإلكترونية (E-Mobility)**

إن سهولة إقامة علاقة مباشرة ما بين المديرين والمترشحين من خلال استخدام التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال والتوظيف الإلكتروني تعود بالفائدة على السوق الداخلية للعمل من خلال

تقدم موظفي المؤسسة للترشح بعد اطلاعهم على فرص التوظيف المعروضة داخل موقع الشركة عبر شبكة الإنترانت وإرسال سيرتهم الذاتية الإلكترونية مباشرة لمديرية الموارد البشرية. ولكن تجب الإشارة هنا إلى أن بعض المؤسسات تقيّد من القيام بهذا العملية من طرف العامل مباشرة، بل تفرض ضرورة إعلام المسؤول المباشر حتى يتم تعويض العامل الذي يرغب في تغيير منصب العمل.

ومنه نلاحظ أن التوظيف الإلكتروني من العناصر الحديثة الهامة لاستقطاب عمال المعرفة للمنظمة الحديثة، بما يوفره من إمكانيات لوصول المؤسسات إلى هذه الفئة من العمال مهما كانت مواقعهم الجغرافية ودون حدود زمنية، لذا تسعى المؤسسات إلى تطوير طرق الاستقطاب الإلكتروني لاستهواء أكبر عدد ممكن من العمال المحتملين إلى وضع سيرهم الذاتية لمصلحة المؤسسة، كذا تطوير عمليات الاختيار الإلكتروني لاستنقاء أفضل المؤهلات المعرفية من الكم الهائل من السير الذاتية المستقبلة، كما ساهمت نظم الحركية الإلكترونية من مقدرة المؤسسات وخاصة الدولية منها من الاستفادة من أفضل كفاءاتها الداخلية لسد الفراغات التنظيمية في فرعها المتناثرة في بقاع العالم، وبذلك تمكنت من الاستفادة من معارفهم المكتسبة من مناصبهم الوظيفية الأصلية أو من معارفهم الكامنة لنقلها ومشاركتها في وظائفهم ومهامهم الجديدة.

3. التكوين الإلكتروني (E-Learning)

تعددت تعريفات التكوين الإلكتروني، حيث تعرفه شركة **Cisco Systems** على أنه "عملية التكوين باستخدام شبكة الإنترنت المعتمدة على بث ونشر المحتويات في أشكال مختلفة، إدارة العملية التكوينية ومجموعة المتدربين عبر الشبكة، وجود مختصين في تطوير وتنمية المحتويات، فعملية التكوين الإلكتروني تزيد من إمكانية وصول الموظفين إلى التكوين والتعلم ويتم ذلك بطريقة سريعة وبتكاليف منخفضة، بالإضافة إلى إشراكهم في العملية التكوينية" [20]. كما يضم التكوين الإلكتروني الطرق الجديدة للتعليم التي تجمع من جهة ما بين هدف الحصول على المعرفة و تنمية المهارات المشترك لكل أنظمة التعليم، و من جهة أخرى الخدمات و الفرص المتاحة من طرف التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال، و تأتي هذه الطرق سواء مكان طرق التكوين التقليدية أو بغرض تدعيمها فهي تسمح بتكوين مستمر و مشخص حسب حاجات الموظفين بغض النظر عن الحواجز الجغرافية[21]، و يمكن للتكوين الإلكتروني من أن ينظم بطريقة متزامنة **(Synchrone)** من خلال وجود علاقة مباشرة ما بين المكون و المتكون أو أعضاء القاعة الافتراضية عن طريق استخدام تكنولوجيا المحادثة عبر الشبكة داخل قاعة محاضرات تكون مزودة بأجهزة كمبيوتر مرتبطة بعضها ببعض، أو باستخدام تكنولوجيا القاعات الافتراضية **(Classe Virtuelle Synchrone)**، المحاضرات عن بعد، أو عن طريق تبادل رسائل إلكترونية و ملفات رقمية مباشرة، كما يمكن أن تكون العملية التكوينية الإلكترونية منظمة بطريقة غير متزامنة **(Asynchrone)**، من خلال الاعتماد على المكونين لمتابعة أعمال الموظفين عن طريق المراسلة الغير مباشرة باستخدام تكنولوجيات البريد الإلكتروني، فالتكوين الإلكتروني من خلال استخدامه لتكنولوجيات الصوت و الصورة يعتبر أكثر تفاعلية و يسمح بالقيام بأبحاث واسعة من خلال استخدام شبكة الإنترنت بالإضافة إلى إجراء تطبيقات متعددة تعتمد على التقييم الذاتي و التبادل السريع للمعلومات كالعمل الجماعي مثلا. [22]

محور حياة إدارة المعرفة هو الحاجة إلى التعلم، حيث يساعد التكوين الإلكتروني بتوسيع نطاق ممارسات إدارة الموارد البشرية بتركيز على تطوير المواضيع وتهيئة بيئة للتعلم، اكتساب، تبادل ونشر المعرفة داخل المؤسسة، وهذا يشمل إنشاء وإدامة بيئة للتعلم، فالتكوين عن بعد طريقة لاكتساب المعرفة من خلال الآخرين، فهو ليس له حدود معينة أو وسيلة واحدة، [2 3] ومنه فإن العامل المشترك بين التكوين الإلكتروني وإدارة المعرفة هو تركيز كلاهما على كيفية السماح للمنظمات والأشخاص من تحسين عملية اكتساب المعرفة، ففي بيئة اقتصادية تتسم بعدم الاستقرار، عدم اليقين والتغيير المستمر، يكون التعلم والمعرفة والابتكار أفضل ضمانات لدى المؤسسات للتأقلم. حيث تمثل العلاقة بين هذه العناصر الثلاثة حلقة حميدة فمن التعلم تنتج معارف جديدة والمعارف جديدة هي أساس الابتكار.[24]

ثالثا: واقع استخدام الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية في عمليات إدارة المعرفة لدى شركة جازي للاتصالات

1. **أداة الدراسة:**

لتحقيق أهداف الدراسة، وفي محاولة لإجابة عن الأسئلة المطروحة لحل إشكالية البحث، وللتحقق من صحة الفرضيات الموضوعة، اعتمد الطالب على استبيان لغرض جمع البيانات مزدوج اللغة (عربي/فرنسي) وهذا لسهولة توصيل أفكار الطالب إلى العينة الإحصائية لآن اللغة المعتمدة في المنظمة قيد الدراسة هي غالباً الفرنسية، كذا استعمل الطالب أداة الملاحظة بالمشاركة، لتحليل النتائج المتحصل عليها.

وقد تم اعتماد مقياس ليكارت بخمس درجات لقياس فقرات القيم الثاني والثالث بحيث:

- **أوافق بشدة**: نعطى له **05** درجات. **أوافق**: تعطى له **04** درجات. **محايد**: تعطى له **03** درجات. **معارض**: تعطى له درجتين. **معارض بشدة**: تعطى له **درجة واحدة**

كما تم وضع فقرتان من نوع الأسئلة الشبه مفتوحة وهذا في المحور الأول من القسم الثاني لمعرفة أهم التطبيقات المستعملة من طرف أفراد العينة، كذا عن رأيهم بطرق الاتصال الإلكترونية مقارنة بالتقليدية، حيث وضعت **06** اختيارات لكل عبارة مع إمكانية إضافة اختيارات حرة لإفراد العينة.

أما فيما يخص معيار القياس فقد تم اعتماد المعيار الإحصائي التالي لتفسير تقديرات أفراد عينة الدراسة لكل محور من المحاور بالاعتماد على المتوسط الحسابي:

- من **01** إلى **2,49**: غير متوفرة تماماً
- من **2,50** إلى **2,99**: غير متوفر جزئياً
- من **03** إلى **3,99**: متوفر جزئياً
- من **04** إلى **05**: متوفر تماماً

2. **ثبات الأداة**

قبل التطبيق العملي للاستبيان تم حساب معامل الثبات له، وذلك بغرض اختبار مدى استقرار الأداة وعدم تناقضها مع نفسها، أي أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة وفي نفس الظروف، لهذا الغرض

تم حساب معامل الاتساق الداخلي ألفا لكرونباخ (**Alpha de cronbach**) وذلك باستخدام برنامج **SPSS** لجميع فقرات ومحاور الاستبيان، تم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول (1) : معامل الاتساق الداخلي (ألفا لكرونباخ) لكل أقسام ومحاور الاستبيان

الأقسام	رقم المحور	المحور	عدد الفقرات	معامل الاتساق الداخلي
متطلبات تطبيق إدارة المعرفة	01	الثقـافة التنظيمية	05	0,75
	02	المتطلبات التنظيمية	07	0,84
	03	المتطلبات البشرية	05	0,73
	04	المتطلبات التكنولوجية	05	0,65
معامل اتساق القسم I				**0,89**
دور الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية في عمليات إدارة المعرفة	05	الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية	09	0,77
	06	الأنترانت	06	0,69
	07	التوظيف الإلكتروني	09	0,75
	08	التكوين الإلكتروني	10	0,78
معامل اتساق القسم II				**0,85**
معامل الاتساق الكلي للأقسام			-	**0,91**

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج المتحصل عليها من برنامج SPSS

الملاحظ من الجدول رقم (**1**) أن معاملات الاتساق الداخلي لمحاور الدراسة كلها تجاوزت **0.5** أي **50**٪ بما في ذلك معامل الاتساق الداخلي للأقسام (**0,89** للقسم ا، **0,85** للقسم II) ومعامل الاتساق الكلي **0,91**، وهذا مؤشر جيد جداً لثبات أداة القياس ومناسبته لأغراض التحليل.

3. **الأساليب الإحصائية المستعملة:**

لتحقيق اهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **(Statistical Package For Social Science)** والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز **SPSS**، وفيما يلي مجموعة الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها:

- حساب معامل الاتساق الداخلي ألفا لكرونباخ للتأكد من مدى ثبات أداة القياس.
- استخراج التكرارات والنسب المئوية لكل عبارة في الاستبيان.
- حساب المتوسطات الحسابية لكل عبارة في الاستبيان بالاستناد إلى إجابات أفراد العينة.
- قياس الانحراف المعياري لمعرفة مدى انحراف إجابات أفراد العينة عن متوسطاتها الحسابية.
- استعمال اختبار ستودنت **STUDENT** بمستوى دلالة معنوية قدرها **0,05** لمعرفة مدى وجود فروقات بين متوسطات إجابات أفراد العينة حول عبارات محاور الدراسة بدلالة متغير الجنس، حيث أنه إذا كانت قيمة t المتحصل عليها لكل عبارة تبعاً معين منها أكبر من **t** المجدولة (في هذه الدراسة تساوي **1,979**) فإن ذلك يعني وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لهذا المتغير على العبارة المعنية، والعكس صحيح.

- استعمال اختبار تحليل التباين الأحادي **ANOVA** بمستوى دلالة معنوية مقداره **0,05** لمعرفة مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الأفراد حول عبارات الاستبيان تبعاً لمتغيرات العمر، المستوى التعليمي والخبرة، بحيث أنه إذا تم الحصول على مستوى دلالة إحصائية لكل عبارة تبعاً لمتغير محدد منها أصغر من **0,05** فإن ذلك يدل على وجود تأثير لهذا المتغير على العبارة المحددة، والعكس صحيح.

4. **مجتمع وعينة الدراسة**

يتألف مجتمع الدراسة من جميع موظفي إدارة الموارد البشرية بشركة جازي للاتصالات الذين يملكون عقوداً غير محدودة والبالغ عددهم **170** موظف، موزعين على **03** مديرات جهوية. تمثل عينة الدراسة حوالي **88%** من مجتمع الدراسة، أي بمعدل **150** موظف، حيث تم توزيع **150** استبيان على العينة العشوائية، شملت مختلف الأجناس والأعمار، تم استرجاع **122** استبيان أي بنسبة **81,33**٪.

5. **واقع توفر متطلبات إدارة المعرفة في شركة جازي**

باختبار الفرضية الثانية للدراسة والتي تنص على: "**تتوفر شركة جازي للاتصالات على كل متطلبات تطبيق إدارة المعرفة**"، وذلك باختبار أربعة فرضيات فرعية متمحورة عبرة أربعة محاور بالاعتماد على التكرارات ونسب إجابات أفراد العينة المدروسة، وكذا المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجاباتهم عن هذه المتوسطات:

1.5. **متطلبات الثقافة التنظيمية**

الفرضية الفرعية الأولى: "**تتوفر شركة جازي للاتصالات على ثقافة تنظيمية قائمة على المعرفة**":

1- أغلب أفراد العينة يوافقون بما نسبته **68,9**٪ على **وجود نوع من الثقة المتبادلة بين عمال جازي**، وذلك بمتوسط حسابي قدره **4,11** وانحراف معياري لإجابات الأفراد عن المتوسط قدره **0,73**، وتعتبر هذه النتائج جيدة إذا علمنا أن عمال الشركة متفرقون في كافة أنحاء الوطن، فوجود الثقة المتبادلة بين العمال يبرهن على وجود ثقافة روح الانتماء للمنظمة، فالمنظمة توفر وسائل لتسهيل عملية الاتصال بين العمال كتوفير خطوط هاتفية مجانية، توفير بريد إلكتروني لكل أفراد المنظمة، توفير وصلة على شبكة الأنترانت تسمى **كتاب العائلة Family book** تمكن العمال من معرفة بعض المعلومات عن بعضهم البعض (الصورة، الوظيفة، القسم،...)، ورغم هذه النتائج الإحصائية الجيدة لاحظ الباحث أن عامل الثقة موجود لكنه محدود بين أفراد القسم الواحد والوظيفة الواحدة، حيث تقل كلما كانت الأقسام متباعدة تنظيماً عن بعضها، كما تقل بين المستويات التنظيمية رغم وجود سهولة في عملية الاتصال بين المستويات.

2- كما أن العينة المختارة يتفقون بنسبة **74%** كون **المؤسسة تدعم مشاركة المعرفة بين الأفراد** وبمتوسط حسابي مقداره **3,98** وانحراف معياري مقداره **0,82**. وتعبر هذه النتائج عن المنظمة تسعى إلى مشاركة المعارف المتراكمة لدى أفرادها وهذا بتوفير مختلف البنى التحتية لقنوات للاتصال الداخلي بين الأفراد.

3- كما تتفق العينة بنسبة **68,9%** كون **المؤسسة تتيح فرص التعاون والعمل ضمن فرق** هذا بمتوسط حسابي قدره **4** وانحراف معياري مقدر بـ **0,75**. وهذا راجع لما توكله المنظمة من أهمية للعمل التعاوني حيث لاحظ الباحث كون أن هذا النوع من العمل يدخل في الأهداف السنوية المسطرة لكل فرد.

4- فيما يوافق أغلب أفراد العينة أي بنسبة **42,6 %**على أن **جازي تشجع التعلم المستمر** وبمتوسط حسابي مقداره **3,57** وانحراف معياري مقدر بـ **1,15**، ويعود إرفاع معامل الانحراف المعياري كون أن من لا يوافق هذا الرأي يرون أن عبئ العمل في المنظمة يحول على إمكانية التعلم، رغم وجود نية صريحة للإدارة العليا على رغبتها بالتطوير موردها البشري بوضع مكاتب تحتوي على مجموعة لا يستهان بها من الكتب في شتى المجالات، كذا إمكانية التكفل بتكاليف الدراسات العليا للأفراد الذين تتوفر فيهم بعض الشروط المنصوصة.

5- ويتفق بما يفوق عن نصف العينة وبنسبة **52,5**٪ على **توفر المعرفة والمعلومة للجميع داخل المؤسسة** وبمتوسط حسابي مقداره **3,88** وانحراف معياري مقدر بـ **1,03**، وهذا راجع إلى كون المنظمة تتيح جميع المعلومات التي يحتاجها العامل عبر قنوات مختلفة كمواقع الأنترانت النشرات الدورية عبر البريد الإلكتروني، أو عبر المجلة الداخلية للمنظمة والمسمات **بيناتنا BAYNATNA**.

يمكن الاستخلاص من المحور الأول على أن المنظمة تحاول زرع نوع من الثقافة التنظيمية موجهة على نشر المعرفة وتشجيعها داخل المنظمة، وهذا بوضع بنى تحتية تدعم المعرفة بين الأفراد كذا وضع إجراءات وسياسات لتصبح المعرفة مرسخة في المؤسسة. هذا، ويلاحظ عدم وجود فروق في متوسطات إجابة الأفراد حسب خصائص العينة (الجنس، العمر، المستوى العليمي والخبرة) لهذه العبارة، حيث أظهرت نتائج اختبار **STUDENT** لتأثير متغير الجنس على متوسطات إجابات أفراد العينة أن قيم **t** المتحصل عليها **(1,72، 1,24، 1,20، 1,84، 1,77)** أصغر على العموم من **t** المجدولة **1,97**، مما يدل على أنه ليس لمتغير الجنس تأثير على عامل الثقافة التنظيمية المتوفرة في المنظمة. كما أظهرت نتائج اختبار **ANOVA** لتأثير متغيرات العمر، الخبرة والمستوى التعليمي على متوسطات إجابات أفراد العينة أن مستويات الدلالة الإحصائية المتحصل عليها **(0,92، 0,059، 0,27، 0,051، 0,053، للعمر)، (0,47، 0,051، 0,49، 0,34، 0,63، للمستوى التعليمي)، (0,39، 0,24، 0,73، 0,26، 0,80، للخبرة)** أكبر على العموم من **0,05**،ما يدل على أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لهذه المتغيرات على عامل الثقافة التنظيمية المتوفرة في المنظمة.

2.5. المتطلبات التنظيمية:

الفرضية الفرعية الثانية: "**تتوفر شركة جازي للاتصالات على المتطلبات التنظيمية اللازمة لتدعيم إدارة المعرفة**":

6- يوافق ما نسبته **52,5%** من أفراد العينة على **وجود استراتيجية واضحة لإدارة المعرفة في المؤسسة** بمتوسط حسابي مقداره **3,82** و انحراف معياري مقدر بـ **0,97**، ويرى الطالب أن النسبة مقبولة لكن ما اتضح خلال البحث الميداني أن المنظمة تخلط بين إدارة المعلومات وإدارة المعرفة، فلا وجود لكيان فعلي مسؤول عن إدارة المعرفة في المؤسسة، فالمعرفة وإدارتها مقسمة بين مصلحة **تطوير المواهب Talent development** التابعة لإدارة

الموارد البشرية من جهة والإدارات المتفرقة من جهة أخرى، حيث أن كل مدير مصلحة مسؤول عن استغلال وتوليد ونشر المعارف الخاصة بأفراد مصلحته، وهذا راجع إلى إنهاج المنظمة نظام اللامركزية في إدارة مواردها البشرية.

7- يتفق **41%** من أفراد العينة أن **الإدارة تعتمد على مصادر معلوماتها في عملية اتخاذ القرار** بمتوسط حسابي قدره **3,60** وانحراف معياري مقدر بـ **0,87**، ويوافق الباحث النتائج الإحصائية حيث أن الإدارة تعتمد على مجموعة التقارير الإحصائية المختلفة الآتية من مختلف المصالح في عملية اتخاذ أي قرار كان، وتلجأ أيضا إلى عمليات استبيانات موجه إلكترونياً إلى العمال لاستطلاع آراءهم وجمع الكم الكافي من المعلومات قبل عملية اتخاذ أي قرار.

8- ويوافق ما نسبته **62,3**٪ من أفراد العينة على عبارة **تساهم الإدارة في تعزيز ثقافة مشاركة المعرفة بين الأفراد والعمل بروح الفريق** وهذا بمتوسط حسابي **3,77** وانحراف معياري مقداره **0,88**، ويعتبر العمل في فريق من التوجهات الاستراتيجية للمنظمة حيث لا يوجد مشروع دون أن يختلط فيه مجموعة من الأفراد لإتمامه.

9- كما يوافق أغلبية أفراد العينة على أن **الإدارة العليا تدرك تماما متطلباتها المعرفية لتحقيق الميزة التنافسية** وهذا بنسبة **52.5%**، ومتوسط حسابي قدره **3,77** إضافة إلى انحراف معياري مقدر بـ **0,87**، حيث أن الإدارة العليا تدرك بأنها في سوق تنافسية تحتاج من خلالها إلى اكتساب المعارف المطلوبة لتحقيق الذات وهذا باستقطاب أفضل الكفاءات، وشراء أحدث التقنيات لتحقيق الميزة التنافسية.

10- أما بالنسبة إلى **سعي الإدارة العليا إلى توفير بيئة عمل ملائمة للأفراد بما يدعم قدراتهم على خلق معارف جديدة ومشاركتها وتطبيقها**، فهناك اختلاف واضح في آراء أفراد العينة حيث بجمع أفراد العينة الموافقة بشدة والموافقة نحصل على نسبة **36%** أما الأفراد المعارضة والمعارضة بشدة نحصل على نسبة **39,6%**، وهذا بمتوسط حسابي مقداره **3,03** وبانحراف معياري **1,28** وهذا ما يبرر تباين آراء أفراد العينة، حيث ترى الفئة الموافق للعبارة عن أن المؤسسة توفر كل الإمكانيات اللوجستيكية والتقنية لتوفير الجو الملائم لخلق المعرفة وشاركتها وتطبيقها، إلا أن الفئة المعارضة ترى أن هذه البيئة لا تخص إلا أفرادا أو مصالح معينة، ويرى الباحث أن هناك نية طيبة من طرف الإدارة العليا بتوفير مصادر للمعرفة وطرق لخلقها لكن العبء الهام للعمل جعل الأفراد يعيشون في دوامة الروتين مما يكبح أفكارهم وإبداعهم.

11- كما لا توافق اغلبية أفراد العينة على كون **القيادة تسعى إلى توطيد العلاقة وزيادة الثقة بين الموظفين**، من خلال تنظيم لقاءات جماعية وحلقات نقاش، تساهم في نشر المعرفة وتبادل الأفكار والخبرات وتحقيق المشاركة الإيجابية، وهذا بنسبة معارضة بـ **24,2 %** ونسبة معارضة بشدة مقدرة بـ **18%**، ويرى الباحث أن النسبة معبر حيث يقدر المتوسط الحسابي بـ **2,85** وهو أقل من الوسيط المقدر بـ **3** وانحراف معياري مقدر بـ **1,32** ومن الدراسة الميدانية لاحظ الباحث أن المؤسسة تقوم بتنظيم لقاءات جماعية عبارة عن حفلات لتوطيد العلاقة بين أفراد المنظمة ولكن لا يمكن اعتبارها تساهم في نشر المعرفة وتبادل الأفكار حيث أن هذه

الحفلات تكون لمدة قصيرة من الأمد وتكون عادة لليلة واحدة فقط وهذه مدة قصيرة لتجعل تبادل المعرفة ممكنة.

12- فيما يرى أغلب أفراد العينة أن **المؤسسة تمتلك هيكل تنظيمي مرن يمكن تبادل المعرفة بين المستويات بسهولة** وهذا بنسبة موافقة تقدر بـ **55,7%** ونسبة موافق بشدة مقدرة بـ **24,6%** وبمتوسط حسابي قدره **3,90** وانحراف معياري قدره **0,97**، وهذا ما يؤيده الباحث حيث أن الهيكل التنظيمي المطبق في المؤسسة يعتبر مرن لدرجة كبير حيث تنتهج المؤسسة هيكل تنظيمي شبكي، كما أن سهولة الاتصال بين المستويات ووضوح التدرج الهرمي للهيكل يجعل سهولة انتقال المعرفة بين المستويات التنظيمية.

من خلال المحور الثاني نلاحظ توفر المتطلبات التنظيمية في المؤسسة لتطبيق إدارة المعرفة وهذا ما يبرهنه المتوسط الحسابي الكلي للمحور والمقدر بـ **3,52** وهذا أعلى من قيمة الوسيط والمقدر بـ **3**، وهذا ما لاحظه الباحث خلال الدراسة الميدانية حيث تعتبر التركيبة التنظيمية للمؤسسة من أحدث ما يقدم في هذا المجال عالمياً وهذا راجع حسب ما يراه الباحث إلى الكفاءات الأجنبية التي تداولت على رأس المؤسسة منذ نشأتها وما قدموه من معارف تنظيمية على مر السنوات مما جعل المؤسسة مثال يقتدى به تنظيماً في الجزائر. هذا، ويلاحظ عدم وجود فروق في متوسطات إجابة الأفراد حسب خصائص العينة (الجنس، العمر، المستوى العليمي والخبرة) لهذه العبارة، حيث أظهرت نتائج اختبار **STUDENT** لتأثير متغير الجنس على متوسطات إجابات أفراد العينة أن قيم **t** المتحصل عليها **(0,95، - 1,26، 1,41، 0,93، 1,91، 1,04، 0,40)** أصغر على العموم من **t** المجدولة **1,97**، مما يدل على أنه ليس لمتغير الجنس تأثير على المتطلبات التنظيمية المتوفرة في المنظمة. كما أظهرت نتائج اختبار **ANOVA** لتأثير متغيرات العمر والخبرة والمستوى التعليمي على متوسطات إجابات أفراد العينة أن مستويات الدلالة الإحصائية المتحصل عليها **(0,056، 0,055، 0,053، 0,07، 0,07، 0,18، 0,08، للعمر) ، (0,060، 0,061، 0,08، 0,08، 0,90، 0,60، 0,06، للمستوى التعليمي)، (0,81، 0,39، 0,17، 0,24، 0,73، 0,057، 0,38 للخبرة)** أكبر على العموم من **0,05**،ما يدل على أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لهذه المتغيرات المتطلبات التنظيمية المتوفرة في المنظمة.

3.5. **المتطلبات البشرية:**

الفرضية الفرعية الثالثة: "**تتوفر شركة جازي للاتصالات على المتطلبات البشرية اللازمة لتوليد المعرفة**":

13- يرى أغلب أفراد العينة وبنسبة **39,3%** للموافقين ونسبة **36,1%** للموافقين جدا على توفر المهارة والمعرفة والخبرة للقيام لدى أفراد المؤسسة للقيام بالمهام الوظيفية بأكمل وجه، وهذا بمتوسط حسابي قدره **4,08** وانحراف معياري مقداره **0,84**، وهذا راجع إلى الطريقة الاختيارية التي تعتمده المؤسسة لاختيار موظفيها، كذا المستوى الأكاديمي للموظفين حيث يعتبر أغلبية عمال المؤسسة من حملت الشهادات الجامعية وهذا ما يؤهلهم لتوفير المهارات والمعارف اللازمة للقيام بمهامهم.

14- كما يتفق أغلب أفراد العينة بما نسبته **65,5%** على أن الموظف باستطاعته تقديم معارف وخبرات جديدة للمؤسسة، ولديه القدرة على مشاركتها وتطبيقها، بمتوسط حسابي مقداره **3,59** وانحراف معياري مقداره **0,84**، وحسب دراستنا الميدانية يرى الباحث أن هذه النسب تتوافق ما نتائج الملاحظة الميدانية حيث يلاحظ

أن كل موظف له القدرة على طرح معارف جديدة تأخذ بعين الاعتبار من طرف الإدارة العليا ويتم مشاركتها وتعميمها في حالة الموافقة عليه وتتم مكافئة أصحاب الأفكار الإبداعية معنويا وهذا ببث الفكرة وصاحبها عبر قنوات الاتصال الداخلية أو ماديا عبر جوائز ومكافئات، كما يمكن للموظف اقتراح أفكار استراتيجية ، تجارية أو تنظيمية عبر سياسة **فكرة جيدة Good Idea** وهو عبارة عن قناة اتصال لاقتراح أحدث الأفكار وتتم دراستها على أعلى مستوى.

15- كما تتفق أغلب أفراد العينة و بنسبة **37,7%** للموافقين و **19,7%** للموافقين بشدة، **كون المؤسسة تسعى دوماً إلى تطوير المورد البشري من خلال تحسين عمليات التوظيف، وتفعيل التدريب، وتقديم الحوافز والمكافآت**، وهذا بمتوسط حسابي مقداره **3,34** وانحراف معياري **1,33**، وهذا ما يؤيده الباحث حيث تبين من خلال الدراسة الميدانية أن المؤسسة تنتهج سياسة اختيارية في عملية توظيف مواردها البشرية وانتقاء أفضل الكفاءات والمهارات، كما تنتهج المؤسسة سياسة التدريب المستمر وهذا بإتباعها ثلاثة أنواع من التدريب : التدريب التقليدي (وجه لوجه)، التدريب الإلكتروني، والتدريب المختلط **Blinded Learning** (وهذا ببث نشرات تعليم دورية عبر البريد الإلكتروني، ومناقشتها مع المسؤول المباشر لتجلية الغموض)، كذا تلجء المؤسسة إلى تقديم المكافآت والحوافز للموظفين جراء تميزهم في مهامهم وهذا راجع لإتباع المؤسسة استراتيجية الإدارة بالأهداف.

16- في ما يخص عبارة **تهتم جازي براحة ورضا الموظف، وتسعى لتوفير المتطلبات التي تساعده على إنجاز مهامه**، لا يوافق أغلب أفراد العينة على هذا الطرح بنسبة **29,5%** للمعارضين و نسبة **14,8%** للمعارضين بشدة ومتوسط حسابي **2,97** وانحراف معياري مقدر ب**1,34**، حيث يعد أفراد العينة أن المؤسسة بإمكانها توفير ظروف أفضل لرعاية راحة موظفيها، وهذا ما لا يتفق معه الباحث ، حيث أن بعد إجراء الدراسة الميدانية اتضح أن المؤسسة تسعى بشتى الوسائل مراعات راحة ورضا الموظف، وهذا بتوفير مختلف وسائل الراحة اللوجستيكية، فتوفر المؤسسة قناة مفتوحة للاتصال الداخلي عبر البريد الإلكتروني مسمى **الموظف السعيد Employé heureux** وهي مفتوحة لجميع الموظفين لتقديم أي انشغال في ما يخص وظائفهم وراحاتهم، وتعتبر هذه القنة سريعة التجاوب مع الموظف حيث لا تتعدى الإجابة على انشغالات الموظف ال **24** ساعة، كما تم سنة **2013** اعتماد نقابة عمالية داخل المؤسسة وهذا لأول مرة منذ تأسيسها سنة **2001**، كما توفر المؤسسة مراكز للترفيه موزعة على الإدارات الجهوية الثلاث.

17- فيما يتفق أغلب أفراد العينة بنسبة **39,3**٪ للموافقين و**32,4**٪ للموافقين بشدة على عبارة **يتوفر لدى الموظف المعرفة الكاملة بالوصف الوظيفي ومهام العمل** وبمتوسط حسابي مقدر بـ **3,91** وانحراف معياري مقدر بـ **1**، وهذا ما يوافقه الباحث حيث يتم إبلاغ الموظفين مباشرة بالمهام الموكلة إليهم من طرف إدارة الموارد البشرية ويعمل كل فرد على الاطلاع الجيد عليه والإمضاء على محتواها.

من خلال هذا المحور اتضح المؤسسة تمتلك المتطلبات البشرية الكفيلة بتوليد المعرفة، نشرها وتطبيقها، وهذا متوسط حسابي كلي مقدر بـ **3,85** ويرجع هذا إلى طبيعة الموارد البشرية المتوفر في المؤسسة حيث يتضح أن أغلب موظفي المؤسسة من خريجي الجامعات والمدارس العليا، كذا تلجآ المؤسسة إلى استقطاب كوادر أجنبية

قصد اكتساب معارف جديدة ونشرها للموظفين المحليين، كما تلجأ المؤسسة إلى تهيأت الجو المناسب للموظفين لإتمام مهامهم على أكمل وجه وتوفير سبل الراحة المتنوعة. هذا، ويلاحظ عدم وجود فروق في متوسطات إجابة الأفراد حسب خصائص العينة (الجنس، العمر، المستوى العليمي والخبرة) لهذه العبارة، حيث أظهرت نتائج اختبار **STUDENT** لتأثير متغير الجنس على متوسطات إجابات أفراد العينة أن قيم **t** المتحصل عليها **(1,16، 1,24، 0,83، 0,97، 0,14)** أصغر على العموم من **t** المجدولة **1,97**، مما يدل على أنه ليس لمتغير الجنس تأثير على المتطلبات البشرية المتوفرة في المنظمة. كما أظهرت نتائج اختبار **ANOVA** لتأثير متغيرات العمر والخبرة والمستوى التعليمي على متوسطات إجابات أفراد العينة أن مستويات الدلالة الإحصائية المتحصل عليها **(0,25، 0,054، 0,06، 0,19، 0,06، للعمر)، (0,09، 0,42، 0,42، 0,52، 0,055، للمستوى التعليمي)، (0,22، 0,056، 0,055، 0,056، 0,51، للخبرة)** أكبر على العموم من **0,05**،ما يدل على أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لهذه المتغيرات على المتطلبات البشرية المتوفرة في المنظمة.

4.5. **المتطلبات التكنولوجية:**

الفرضية الفرعية الربعة: "**تتوفر شركة جازي للاتصالات على المتطلبات التكنولوجية اللازمة لتطبيق إدارة المعرفة**"

18- يوافق أغلب افراد العينة بما نسبته **55,7%** للموافقين بشدة و**36,1%** للموافقين على أن **المؤسسة تعتبر التكنولوجيا خيارًا استراتيجيًا لتحقيق الريادة** بمتوسط حسابي مقداره **4,43** وانحراف معياري مقداره **0,78**، وهذا يعتبر منطقيا نظرا للقطاع الذي تعمل به المؤسسة آلا وهو تكنولوجيا الهواتف النقالة.

19- كما يتفق أغلب أفراد العينة بنسبة **34,4**٪ للموافقين و**21,3**٪ للموافقين بشدة على عبارة **يتوفر لدى جازي القدرة على التخلي عن الأعمال الورقية والتحول إلى نظام إلكتروني** بمتوسط حسابي مقداره **3,62** وانحراف معياري مقداره **1,03**، وهذا ما يؤيده الباحث كون المؤسسة تتوفر على كل المتطلبات التكنولوجية (ماسحات ضوئية، قواعد للبينات، خوادم...) للانتقال إلى النظام الإلكتروني الكلي.

20- ويوافق أغلب افراد العينة بما نسبته **52,5**٪ للموافقين و**26,2**٪ للموافقين بشدة على **أن المؤسسة توفر برامج حماية تتصف بالأمان والخصوصية**، وتمنع تسرب المعلومات وهذا بمتوسط حسابي مقداره **4,04** وانحراف معياري مقدر بـ **0,69**، وهذا ما أثبت في الدراسة الميدانية حيث توفر المؤسسة نظام حماية **McAfee VirusScan Enterprise** لكل أجهزتها وهو من أشهر أنظمة الحماية في العالم، إضافة إلى جدران نارية **Firewall** ذات كفاءة عالية جداً.

21- كما يوافق بشدة وبنسبة **50,8%** إضافة إلى **44,3%** للموافقين فيما يخص **يتوفر لدى المؤسسة تسهيلات تكنولوجيا لخلق وتبادل المعرفة**، وهذا بمتوسط حسابي مقدر بـ **4,41** وانحراف معياري مقدر ب **0,73**، وهذا ما تبين للباحث خلال الدراسة الميدانية حيث تمتلك المؤسسة مواقع أنترانت، بريد إلكتروني خاص بها معتمدة على نظام **Microsoft Outlook Exchange** والمتميز بسرعة الاستخدام والأمان، كما تمتلك تدفق عالي للبيانات مقداره **20Mbps**.

22- كما يوافق أغلب أفراد العينة على أن **خدمات إدارة الإعلام الآلي في المؤسسة تمتاز بالسرعة**، الجودة، والمبادرة وهذا بنسبة **57,4%** للموافقين بشدة و**41%** بالنسبة للموافقين، وبمتوسط حسابي مقدر بـ **4,52** وانحراف معياري مقداره **0,67**، وهذا ما تبين خلال الدراسة الميدانية.

ومن خلال هذا المحور تبين أن المؤسسة تمتلك المتطلبات التكنولوجية اللازمة لتطبيق إدارة المعرفة وهذا بتوفر بنية تكنولوجية تحتية جيدة، تتصف بالكفاءة والجودة وهذا ما يبرهنه المتوسط الحسابي للمحور والمقدر بـ **4,20**. هذا، ويلاحظ عدم وجود فروق في متوسطات إجابة الأفراد حسب خصائص العينة (الجنس، العمر، المستوى العليمي والخبرة) لهذه العبارة، حيث أظهرت نتائج اختبار **STUDENT** لتأثير متغير الجنس على متوسطات إجابات أفراد العينة أن قيم **t** المتحصل عليها **(1,18، 1,87، 1,67، 1,95، 0,85)** أصغر على العموم من **t** المجدولة **1,97**، مما يدل على أنه ليس لمتغير الجنس تأثير على المتطلبات التكنولوجية المتوفرة في المنظمة. كما أظهرت نتائج اختبار **ANOVA** لتأثير متغيرات العمر والخبرة والمستوى التعليمي على متوسطات إجابات أفراد العينة أن مستويات الدلالة الإحصائية المتحصل عليها **(0,33، 0,058، 0,06، 0,15، 0,051، للعمر)، (0,058، 0,058، 0,07، 0,36، 0,83، للمستوى التعليمي)، (0,051، 0,06، 0,06، 0,10، 0,12، للخبرة) أكبر** على العموم من **0,05**،ما يدل على أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لهذه المتغيرات على المتطلبات التكنولوجية المتوفرة في المنظمة.

ومن المحاور الأربعة السابقة تبين أن المؤسسة تمتلك كل متطلبات تطبيق إدارة المعرفة وهذا بمتوسط حسابي لمتطلبات الثقافة التنظيمية بـ **3,90** ومتوسط حسابي للمتطلبات التنظيمية بـ **3,52**، وللمتطلبات البشرية مقدرة بـ **3,58**، كذا بمتوسط حسابي للمتطلبات التكنولوجية مقدر بـ **4,20** أي بمتوسط الحسابي كلي للمحاور مقداره **3,80** وهو متوسط جيد نظرياً.

6. الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية ودورها في عمليات إدارة المعرفة لدى شركة جازي

يتضمن هذ الجزء اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة للدراسة والتي تنص على: "**تتوفر شركة جازي للاتصالات على نظام متكامل للإدارة الإلكترونية للموارد البشرية يمكنها من تطبيق عمليات إدارة المعرفة**"، وذلك باختبار أربعة فرضيات فرعية متمحورة عبرة أربعة محاور وذلك بالاعتماد على التكرارات ونسب إجابات أفراد العينة المدروسة، وكذا المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجاباتهم عن هذه المتوسطات هي:

1.6. الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية

الفرضية الفرعية الأولى: "**تتوفر شركة جازي للاتصالات على نظام للإدارة الإلكترونية للموارد البشرية** ":

23- يتفق أغلبية أفراد العينة على كون **المؤسسة تستخدم وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عملية تخطيط مواردها البشرية**، وهذا بنسبة **45,9**٪ للموافقين ونسبة **31,1**٪ للموافقين بشدة، وبمتوسط حسابي مقداره **4,07** وانحراف معياري مقدر بـ **0,77**، وهذا ما اتضح خلال دراستنا الميدانية، حيث أن المؤسسة تستعمل مجموعة من الأنظمة منها نظام تدفق العمل **WORK FLOW** لتخطيط مواردها البشرية.

24- كما أن أراد العينة تتفق بأغلبية كبيرة على أن **نظام الحضور والانصراف في المؤسسة يتم إلكترونياً** وهذا بنسبة **63,9**٪ للموافقين بشدة و**32,8**٪ للموافقين وبمتوسط حسابي مقداره **4,57** وانحراف معياري مقدر بـ **0,66**، وهذا ما لاحظه الباحث خلال الدراسة الميدانية حيث يقوم موظفو المؤسسة بتمرير بطاقاتهم المهنية

على ماسح مغناطيسي عند الحضور وعند الانصراف، ويمكن للموظف أن يطلع على مواقيت عمله عبر وصبة على شبكة الأنترانت مسامات **MON TIME SHEET**.

25- ويوافق أغلب افراد العينة بما نسبته **65,5**٪ للموافقين و **29,5**٪ للموافقين بشدة على أن **استخدام الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية أدى إلى سرعة الحصول على المعلومات الخاصة بالموظفين** وبمتوسط حسابي مقدر بـ **4,25** و انحراف معياري مقدر بـ **0,66**، وهذا ما تبين خلال الدراسة الميدانية حيث أن المؤسسة تستخدم مجموعة من الأنظمة عبر شبكة الأنترانت للحصول على معلومات الموظفين وبسرعة كبير نذكر منها معلوماتي **Mes Informations** وهي عبارة عن وصلة أنترانت يضيف من خلالها الموظف كل المعلومات الخاصة به وتحديثها تلقائيا ويمكن لإدارة الموارد البشرية الولوج إليها تزمينها مع برنامج **ORACLE** الخاص بنظام معلومات الموارد البشرية **SIRH** الخاص بالمنظمة.

26- أما فيما يخص عبارة **تساهم توفر الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية في زيادة كفاءة الموظف** يتفق **50,8**٪ من أفراد العينة على هذه العبارة بمتوسط حسابي مقداره **4,05** وانحراف معيار مقدر بـ **0,82**، ويوافق الباحث هذه النتائج بحكم أن توفر هذا النظام يساعد الموظف على رأيه أوضح لمهام الموظف في منصبه كذا معرفته لحقوقه وواجباته.

27- كما يوافق أغلب أفراد العينة وبنسبة **63,9**٪ للموافقين و **34,4**٪ للموافقين بشدة على أن **استخدام نظام الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية أدى إلى التوثيق الإلكتروني للإجراءات والقرارات الإدارية المتخذة وسهولة الرجوع إليها** عند الحاجة، وهذا بمتوسط حسابي مقدر بـ **4,33** و انحراف معياري مقداره **0,50**، وهذا ما لاحظه الباحث خلال الدراسة الميدانية حيث يكفي للموظف الولوج إلى موقع الأنترانت والذهاب إلى وصلة سياسات، إجراءات و استمارات,**Procédures &formulaires Policies** لمراجعة كل القرارات الإدارية الخاصة بالمؤسسة وبالموظف.

28- كما يوافق أفراد العينة وبنسبة **57,4**٪ للموافقين و**32,8**٪ للموافقين بشدة على أن **استخدام نظام الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية أدى إلى زيادة الثقة والمصداقية بين إدارة الموارد البشرية والموظفين**، بمتوسط حسابي قدره **4,23** وانحراف معياري مقداره **0,61**، وهذا راجع إلى زيادة معارف الموظفين حول إجراءات وسياسات العمل مما خلق شفافية بين الإدارة والموظف.

29- وفيما يخص استبيان العينة حول المزايا التي تتميز بها طرق الاتصالات الإلكترونية مقارنة بطرق الاتصالات التقليدية، يتبين أن جل أفراد العينة وبنسبة **96,72**٪ يصفون وسائل الاتصال الإلكترونية أسرع من الوسائل التقليدية، ثم تليها الدقة بنسبة **74,59**٪.

30- ويتفق أغلب أفراد العينة وبنسبة **62,3**٪ للموافقين على أن **استعمال التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال قد سمح لوظيفة الموارد البشرية من أن تكون أكثر استراتيجية و بأن تحتل مكانة هامة في عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة** وبمتوسط حسابي مقداره **3,98** وانحراف معيار مقدر بـ **0,72**، ويوافق الباحث هذه النتائج وهذا بعد الدراسة الميدانية تبين أن وظيفة إدارة الموارد البشرية تحتل مكانة كبيرة داخل

المؤسسة وفي ترتيب الهيكل التنظيمي حيث تتواجد وظيفة الموارد البشرية ضمن هيكل الإدارة العليا ويترأسها مدير عام تنفيذي مكلف بالموارد البشرية.

31- وفيما يخص **تكنولوجيات المعلوماتية الأكثر استعمالا في مجال إدارة الموارد البشرية داخل المؤسسة** يتضح أن كل أفراد العينة تقر على أنها تستعمل الأنترانت وهذا طبيعي بما وضعته المؤسسة من أهمية استراتيجية لهذه الأداة، ثم يليها تدفق العمل بنسبة **86,89**٪ ويرى الباحث أن النسبة قليلة مما كانت متوقعة حيث أثبتت الدراسة الميدانية أن كل الموظفين يلجؤون إلى تدفق العمل لكل الطلبات المتعلقة بالإجازات.

ومن المحور السابق يتضح توفر المؤسسة على نظام لإدارة الموارد البشرية الإلكترونية بمتوسط حسابي للمحور مقدر بـ **4,21**، ومن الدراسة الميدانية اتضح للباحث على أن المؤسسة تستعمل أحدث الاستراتيجيات المتبعة في العالم، مع المحاولة المستمر للتطوير هذا النظام بزرع أنظمة جديدة ومبتكرة.

2.6. الأنترانت في خدمة المعرفة في شركة جازي

الفرضية الفرعية الثانية: "**تتوفر شركة جازي للاتصالات على نظام أنترانت يساهم في تبادل واكتساب المعرفة** "

32- يتفق أفراد العينة وبنسبة **49,2**٪ للموافقين و**39,3**٪ للموافقين بشدة على أن **استعمال الانترانت يمكن الموظف من الاطلاع في أي وقت على المعلومات الإدارية المستحدثة التي تخصه**، وهذا بمتوسط حسابي مقداره **4,28** وانحراف معياري مقدر بـ **0,66**، وهذا ما لاحظه الباحث خلال الدراسة الميدانية حيث يمنكن للموظف الاطلاع على كل ما يخص مهامه من إجراءات وسياسات في كل وقت عبر وصلات سهلة الولوج.

33- كما يتفق أغلب أفراد العينة **أن استخدام الأنترانت أدى إلى ربح الوقت بشكل كبير** بنسبة **52,5**٪ للموافقين و**37,7**٪ للموافقين بشدة وبمتوسط حسابي مقداره **4,26** وانحراف معيار مقدر بـ **0,68**، ويعتر الباحث أن هذه النتائج الإحصائية معبر لآن استخدام تكنولوجيا الأنترانت عبر الملفات المشتركة أدى إلى تسريع الأعمال وإنجازها.

34- ويوافق بشدة **59**٪ من أفراد العينة على أن **المراسلات الالكترونية الداخلية معتمدة رسميا في المؤسسة** وهذا بمتوسط حسابي مقدر بـ **4,56** وانحراف معياري مقداره **0,80**، وهذا ما لاحظه الباحث خلال الدراسة الميدانية.

35- وتوافق أغبية أفراد العينة على عبارة **تستخدم الانترانت للحصول على معلومات ومعارف جديدة متعلقة بالعمل** وهذا بنسبة **49,2**٪ للموافقين وبمتوسط حسابي مقداره **3,85** وانحراف معياري مقدر بـ **0,94**، ولاحظ الباحث هذا من خلال الدراسة الميدانية حيث تقوم الإدارة ببث كل المعلومات والمعارف المحدثة عبر الأنترانت والبريد الالكتروني يومياً.

36- ويتفق **57,4**٪ من أفراد العينة على أنهم **يستخدمون الأنترانت لتبادل المعلومات والمعارف الجديدة مع الأخرين**، وبمتوسط حسابي مقدر بـ **3,95** وانحراف معياري مقداره **0,89**، وبينة الدراسة الميدانية ذلك حيث لاحظ الباحث أن موظفي المؤسسة يتواصلون مع بعض دائماً عبر شتى وسائل الاتصال لتبادل المعلومات والمعارف والخبرات.

37- ويوافق أغلب أفراد العينة على عبارة **تستخدم شبكة الأنترانت للقيام بأعمال جماعية**، وهذا بنسبة **41**٪ للموافقين و**23**٪ للموافقين بشدة، وبمتوسط حسابي مقدر بـ **3,70** وانحراف معياري مقداره **1**، وقد لاحظ الباحث هذا من خلال الدراسة الميدانية حيث يتم القيام بالأعمال الجماعية في المنظمة عبر البريد الإلكتروني أو عبر الملفات المشتركة.

ومن خلال هذا المحور تبين للباحث الأهمية الاستراتيجية التي تضعها المؤسسة لنظام الأنترانت حيث تتم جميع أعمالها عبر هذه الوسيلة السريعة والفعالة، وهذا بمتوسط حسابي كلي للمحور مقدر بـ **4,1**، كما لاحظ الطالب أن أفراد المؤسسة تستغل هذه الأداة للتواصل المستمر فيما بينهم لتبادل واكتساب المعارف والخبرات.

3.6. **التوظيف الإلكتروني في شركة جازي**

الفرضية الفرعية الثالثة: "**تتوفر شركة جازي للاتصالات على نظام للتوظيف الإلكتروني يساهم في استقطاب كفاءات ومعارف جديدة**":

38- يوافق **34,4**٪ من أفراد العين على أن **مصلحة الموارد البشرية تلجأ إلى التوظيف الإلكتروني لاستقطاب المهارات والكفاءات**، بمتوسط حسابي مقدر بـ **3,16** وانحراف معياري مقدر بـ **0,91**، ويرى الباحث من خلال الدراسة الميدانية أن التوظيف الإلكتروني يعتبر أحد الوسائل المستخدمة من طرف المؤسسة لاستقطاب المهارات والكفاءات حيث تضع المؤسسة وصلة عبر موقع الأنترنت الخاصة بها للسماح للطالبين للعمل من وضع سيرهم الذاتية، حيث يتم الاتصال بهم عند توفر مناصب شاغرة.

39- كما يوافق **37,7**٪ على أن **المؤسسة تلجأ إلى سوق العمل الإلكتروني عبر شبكة الأنترنت في عملية التوظيف**، وهذا بمتوسط حسابي مقدر بـ **3,36** وانحراف معياري مقدراه **0,81**، ولاحظ الطالب ذلك من خلال الدراسة الميدانية حيث أن المنظمة تلجأ في المواقع الإلكترونية الوسيطة المختصة في التوظيف لاستقطاب الكفاءات والمهارات نذكر منها موقع **EmploiTIC.com** وموقع **EmploiPartner.com** وهما أشهر المواقع الإلكترونية المتخصصة في الجزائر.

40- وفيما يخص عبارة **يتم إعلان الوظائف الشاغرة من خلال بوابة الأنترانت** يوافق بنسبة **36,1**٪ وبنسبة **17,9**٪ للموافقين بشدة، وبمتوسط حسابي مقداره **3,67** وانحراف معياري مقدر بـ **0,88**، وهذا ما لاحظه الباحث خلال الدراسة الميدانية حيث يتوفر موقع الأنترانت على وصلة مسمات الحركية الداخلية **Internal Mobility** يتم من خلاله الإعلان عن المناصب الشاغرة في المنظمة كما يستقبل الموظفون إشعارات عن إضافة مناصب شاغرة في الموقع عبر البريد الإلكتروني كل أسبوع.

41- يتفق أفراد العينة وبنسبة **55,7**٪ للموافقين و**11,5**٪ للموافقين بشدة على أن **نظام الحركية الداخلية الإلكترونية في المؤسسة يعبر عن الشفافية المطبقة في المؤسسة**، بمتوسط حسابي مقدر بـ **3,69** وانحراف معياري مقداره **0,84**، وهذا ما لاحظه الباحث من خلال الدراسة الميدانية حيث يتم إعلان المناصب الشاغرة في الموقع لجميع الموظفين مهما كانت طبيعة المنصب وأهميته في المنظمة.

42- كما يوافق أغلب أفراد العينة وبنسبة **59**٪ للموافقين ونسبة **16,4**٪ للموافقين بشدة على أن **نظام الحركية الإلكترونية يسمح بنقل المعرفة المتراكمة من المنصب القديم واكتساب معارف المنصب الجديد**،

وبمتوسط حسابي مقداره **3,80** وانحراف معياري مقدر بـ **0,85**، وهذا ما يوافقه الباحث حيث أن المتقدم للمنصب الجديد يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الخصائص منها الأقدمية في المنصب القديم وهذا ما يجعله ينقل المعارف المتراكمة إلى منصبه الجديد، كما يسمح له التنقل إلى منصبه الجديد من تجديد معارفه من متطلبات المنصب.

43- والنسب للعبارة **تلجأ جازي إلى استقطاب الكفاءات لتطوير واكتساب معارف وخبرات جديدة**، يوافق **65,6**٪ وبمتوسط حسابي مقداره **3,80** وانحراف معياري مقداره **0,67**، ولاحظ الباحث ذلك من خلال الدراسة الميدانية حيث تلجأ المؤسسة إلى استقطاب أفضل الكفاءات عبر نظام اختياري للتوظيف كذا استقطاب كوادر عالية ذات خبرات كبيرة في مناصب هامة في المنظمة قصد مقل الخبرات والمعارف إلى كافة الأفراد.

44- أما بالنسبة لعبارة **تعتمد جازي على نظام الاختيار الإلكتروني لتصفية الكم الهائل من طلبات التوظيف**، أجاب أغلب أفراد المنظمة بالحياد وبنسبة **55,7**٪ وبمتوسط حسابي مقدر بـ **3,16** وانحراف معياري مقداره **0,82**، ويرج عدم تمكن أفراد العينة على الإجابة لعدم معرفتهم التامة بالأساليب المتبعة من طرف إدارة الموارد البشرية، حيث أن من خلال الدراسة الميدانية توصل الباحث إلى أن هذا النوع من الأنظمة متوفر لدى إدارة الموارد البشرية وهذا راجع إلى العدد الهائل من الطلبات المقدمة للمؤسسة.

45- كما أجاب أغلب أفراد المنظمة بالحياد وبنسبة **59**٪ على عبارة " **بالنسبة لجازي فإن مواقع التواصل الاجتماعي مكان جيد لاستقطاب واختيار الكفاءات**" وبمتوسط حسابي مقدر بـ **2,93** وانحراف معياري مقداره **0,74**، ويرى الباحث أن المؤسسة لم تتفطن بعد إلى أهمية هذه المواقع كما حال المنظمات العالمية الكبيرة، حيث أفادت أحدث الدراسات على أن مواقع التواصل الاجتماعي مكان جيد لاختيار الكفاءات [25]. فيما تعتمد المؤسسة على هذه المواقع لغرض الإشهار والتواصل مع زبائنها

46- أما بالنسبة لعبارة "**عملية المقابلة الأولية في جازي تتم إلكترونياً**" أجاب أغلب أفراد العينة بالقبول وهذا بنسبة **50,8**٪ للموافقين ونسبة **14,8**٪ للموافقين بشدة، وبمتوسط حسابي مقدر بـ **3,72** وانحراف معياري مقداره **0,88**، ولاحظ الباحث هذا من خلال الدراسة الميدانية حيث يتم افتصال بجميع المترشحين لمنصب شاغر بهاتف وإجراء عملية فرز أولية وهذا سواء كانت التوظيف داخلي أو خارجي.

من خلال هذا المحور نلاحظ أن المؤسسة تقوم باستقطاب أفضل الكفاءات التي يمكن أن تقدم لها خبرات ومعارفه جديدة، ويعتبر نظام التوظيف الإلكتروني أهم وأسرع أداة لتحقيق هذه الغاية، وهذا ما يوضح النتائج الإحصائية حيث يقدر المتوسط الحسابي للمحور بـ **3,47**، ولكن يجب الإشارة على أن القوانين المطبق على عملية التوظيف في الجزائر لازالت لا تتيح لهذه الفرصة لهذه التقنية نظراً لضرورة المرور عبل الوكالة الوطنية للتشغيل في عملية التوظيف لمنظمات.

4.6. التكوين الإلكتروني في شركة جازي

الفرضية الفرعية الرابعة: "**تتوفر شركة جازي للاتصالات على نظام للتكوين الإلكتروني يساهم في عملية اكتساب المعرفة**"

47- يتفق أغلب أفراد العينة وبنسبة **44,5**٪ للموافقين و**11,5**٪ للموافقين بشدة على **وضوح مفهوم التكوين الإلكتروني لديهم** وبمتوسط حسابي مقداره **3,37** وانحراف معياري مقدر **1,03**.

48- يوافق أغلب أفراد العينة وبنسبة **82**٪ على أن **المؤسسة تنظم دورات تدريبية عن بعد للموظفين**، وبمتوسط الحسابي مقدر بـ **4,01** وانحراف معياري مقداره **0,42**، ولاحظه الباحث خلال الدراسة الميدانية، حيث توفر المؤسسة نظام التكوين الإلكتروني مسمى **E-Learning**.

49- ويوافق **50,8**٪ من أفراد العينة على كون أن **المؤسسة تتبنى استراتيجية واضحة في مجال تقديم خدمة التكوين الإلكتروني** وبمتوسط حسابي **3,36** وانحراف معياري مقدر بـ **0,98**، وهذا ما تم ملاحظته من خلال الدراسة الميدانية، حيث يعتبر التكوين الإلكتروني توجه استراتيجيا لتمكين كل الموظفين مهما كان وقعهم الجغرافي من متابعة التكوينات المقترحة دون عناء السفر إلى مراكز التكوين التابعة للمؤسسة.

50- ويوافق اغلب افراد العينة وبنسبة **65,6**٪ على **أن التكوين الإلكتروني يسمح لهم بتسيير مهارتهم ومعارفهم بطريقة فردية ومشخصة**، وهذا بمتوسط حسابي مقداره **3,6** وانحراف معياري مقدر بـ **0,86**، وقد أثبتت الدراسة الميدانية هذا حيث لاحظ الباحث أن مصلحة تطوير المواهب التابعة لإدارة الموارد البشرية والمسؤولة على التكوين، تقوم بإرسال طلبات إلى كل أفراد المؤسسة لاختيار موضوع إضافي للتكوين دون التكوين العادي المبرمج سنوياً.

51- فيما يعارض أغلب افراد العينة وبنسبة **54,1**٪ على عبارة **التكوين الإلكتروني أفضل من التكوين التقليدي**، وبمتوسط حسابي مقداره **2,92** وانحراف معياري مقداره **1,25**، يعتبر الباحث هذا منطقياً بما للتكوين التقليدي من فوائد جمة لنقل المعرفة، حيث يتم نقل المعرفة بالطريقة التقليدية بشتى الطرق الحسية والإماهية والتعبيرية.

52- فيما يتفق **37**٪ من نسبة العينة ويحايد **42,6**٪ على **استعمال تكنولوجيا المؤتمرات المرئية لأغراض التكوين الإلكتروني**، وبمتوسط حسابي مقدر بـ **3,33** وانحراف معياري مقداره **0,78**، ويرجع هذا التباين كون تكنولوجيا المؤتمرات المرئية ليست متاحة لكل الموظفين بل هي مخصصة للكوادر الهامة للمؤسسة فقط.

53- كما يوافق **32,8**٪ على أن **المواضيع المقترحة في برامج التكوين الإلكتروني مقدمة بطرق جذابة للانتباه** وبمتوسط حسابي مقداره **3,08** وانحراف معياري مقدره **0,98**، ويرى الباحث ومن خلال الدراسة الميدانية أنه ورغم أن برامج التكوين الإلكتروني معدة من طرف كبار المنظمات المتخصصة في هذا المجال إلا أن طريق عرضها تعتبر تقليدية بعض الشيء ومملة أحيانا وهذا ما يبرر نسبة المعارضين والمحايدين من أفراد العينة.

54- ويوافق **44,3**٪ من أفراد العينة أنهم **يستغلون المواضيع المقترحة في برامج التكوين الالكتروني في حياتهم اليومية**، وبمتوسط حسابي مقداره **3,09** وانحراف معياري مقدر بـ **0,92**، ومن خلال الدراسة الميدانية يوافق الباحث هذا حيث أن المواضيع المقترحة ومتنوعة (مواضيع في البرمجيات، تسيير الإرهاق النفسي...).

55- كما يتفق **59**٪ من أفراد العينة على أن **التكوين الإلكتروني المقترح ملائم مع متطلبات مناصبهم** وبمتوسط حسابي مقدر بـ **3,21** وانحراف معياري مقداره **1,06**، وهذا ما لاحظه الباحث بحيث أن المواضيع المقترحة من طرف مصلحة تطوير المواهب مدروسة لغرض كل منصب.

56- فيما لا يوافق **37,7**٪ فيما يخص عبارة "**توفر جازي وصلات أنترنت للتكوين الإلكتروني يمكنك من متابعة التكوين في غير مكان العمل**"، وبمتوسط حسابي مقدر بـ **2,88** وانحراف المعياري **1,28**، وهذا ما يستغربه الباحث حين دراسته الميدانية حيث لاحظ الباحث أن المنظمة تقدم فعلا وصلات أنترنت لموظفيها ليتم متابعة تكوينهم في أي مكان يتوفر على خدمة الأنترنت.

من خلال هذا المحور نلاحظ أن المؤسسة تقوم باستخدام نظام للتكوين الإلكتروني لإكساب موظفيها معارف جديدة، في الوقت المناسب، وبأقل التكاليف، وبوضع محتويات متناسبة مع متطلبات وظائفهم، إضافتاً إلى اقتراح مواضيع إضافية لتطوير إمكانياتهم الفردية تفييدهم حتى في حياتهم اليومية، كذا وضع وصلات عبر شبكة الانترنت لتمكينهم من متابعة التكوين في غير أماكن العمل، وهذا ما تؤكده النتائج الإحصائية وهذا ما بمتوسط حسابي كلي للمحور مقدر بـ **3,28**.

ومن المحاور الأربعة السابقة تبين أن المؤسسة تمتلك نظاماً متكاملاً للإدارة الإلكترونية للموارد البشرية يمكنها من تطبيق عمليات إدارة المعرفة وذلك اكتساب معارف جديدة من خلال استقطابها بالتوظيف الإلكتروني أو من خلال تلقينها بواسطة التكوين الإلكتروني وهذا بتحول المعرفة الضمنية إلى معرفة صريحة، أو من خلال عمليات تبادل ونشر المعرفة عن طريق الأنترانت حيث يتم تحويل المعرفة الضمنية إلى صريحة ثم الصريحة إلى ضمنية وهذا ما تبينه المتوسطات الحسابية لكل محور من المحاور الأربعة، الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية بـ **4,21** ومتوسط حسابي الأنترانت في خدمة المعرفة بـ **4,10**، و للتوظيف الإلكتروني مقدرة بـ **3,47**، كذا بمتوسط حسابي للتكوين الإلكتروني مقدر بـ **3,28** أي بمتوسط الحسابي كلي للمحاور مقداره وهو متوسط جيد نظرياً.

خلاصة:

من كل ما سبق ذكره نلاحظ أن الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية أنشأت حالة فكرية جديدة أدت إلى تغيير عميق في نظرة إدارة الموارد البشرية إلى مهامها وأساليبها، حيث ركزت على أن وظيفة إدارة الموارد البشرية هي في الأساس" التعامل بالمعرفة"، بمعنى أن عليها توظيف وإدماج المعرفة في عملياتها بحيث تنعكس على تصميم و أداء الأعمال ، وكذا تضمين المعرفة واستثمارها في كافة عمليات إدارة وتنمية الموارد البشرية عبر زرع وسائل تكنولوجيا مناسب كالتكوين الإلكتروني والأنترانت وبذلك يتحقق التّميز في عمليات المنظمة ويتأكد لها المركز التنافسي المتميّز، وأن إدارة الموارد البشرية ليست فقط معالجة المعرفة – كما كان الشأن في نظم المعلومات- ، بل الأهم هو إبداع المعرفة بإدماج مصادرها الكاملة والمعلنة في نسيج متكامل ومتميز . وبذلك فإن مهمة إدارة الموارد البشرية الأساسية ليست ضبط السلوك البشري والسيطرة على علاقات الأفراد، بل في العمل على تنشيط وتحفيز الأفراد على تبادل المعلومات وتقاسم المعرفة فيما بينهم، ومن ثم إطلاق المعرفة

الكامنة ودعم عملية ابتكار ونشر وتدفق المعرفة في أرجاء المنظمة لتكوين" قدراتها المحورية"، ومن ثم تثبيت ميزتها التنافسية.

أن اهتمام إدارة الموارد البشرية بالبيئة الخارجية يتجاوز الفكر الاستراتيجي التقليدي الداعي إلى رصد المتغيرات في البيئة لاكتشاف الفرص والتهديدات ومن ثم الإعداد لها، إلى مستوى أعمق من الفهم باعتبار البيئة الخارجية مصدرًا للمعرفة المتجددة المنبعثة من عناصرها المختلفة والتي تمثل منبعًا لتجديد معرفة الموارد البشرية بالمنظمة وتطوير رصيدها المعرفي من خلال مجموعة من الأدوات التي توفرها الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية كالحركية الإلكترونية، التوظيف الإلكتروني، الأنترانت...الخ.

وقد استخلصت الدراسة الميدانية، كون المنظمة قيد الدراسة تتوفر على كل متطلبات إدارة المعرفة (متطلبات الثقافة التنظيمية، المتطلبات التنظيمية، المتطلبات البشرية والمتطلبات التكنولوجية)، كذا توفر المنظمة على نظام متكامل للإدارة الإلكترونية للموارد البشرية، يمكن توظيفها لأغراض تطبيق عمليات إدارة المعرفة من اكتساب، توليد، نشر، تخزين وتطبيق المعرفة.

الاحالات والمراجع:

1 . عليان ربحي مصطفى، **إدارة المعرفة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص121.

2 . عبد الوهاب سمير محمد، **متطلبات تطبيق إدارة المعرفة في المدن العربية: دراسة حالة مدينة القاهرة**، بحث مقدم إلى ندوة **مدن المعرفة**، المدينة المنورة، السعودية، 28 نوفمبر 2005م، ص7.

3 .نفس المرجع، ص 7.

4 .الكبيسي صلاح الدين، **إدارة المعرفة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ط 4، 2011 ، ص 176.

5 . البيلاوي حسن حسين، حسين سلامة عبد العظيم، **إدارة المعرفة في التعليم**، دار الوفاء، الإسكندرية، ط1، 2007، ص184.

6 . عبد الوهاب سمير محمد. مرجع سبق ذكره. ص 6.

*7 Drucker P., **The information executives truly need**, **Harvard Business Review**, USA, Jan- Feb1995, PP. 55-61.*
*8 De Jarett, **Knowledge the latest thing**, **The Executives Journal**, Vol. 12 No. 2 1996, P. 4.*
*9 Jennifer Rowley, **From learning organization to knowledge entrepreneur**, **The Journal of Knowledge Management**, Vol4, No1, 2000, p11.*
*10 Gomulka, B., **Users ought to share their know – how**, **Computer World,** Vol.31, No. 46, 1997, p. 6.*
*11 Bassie, L. J., **Harnessing the power of intellectual capital**, **Training & Development**, Vol. 51, No. 12, 1997, p. 26*
*12 Blake, P., **The knowledge management expansion**, **Information Today**, Vol.15 , No. 1, 1998, p13.*
*13 Srivastava, Shashank, **Shaping Organization with E-HRM**, **International Journal of Innovation, Management and technology**, Vol.1, No.1, 2010, p53.*
*14 Ruel Huub, Bondarouk Tanya and Van der Velde Mandy, **The Contribution of e-HRM to HRM Effectiveness: Results from Quantitative Study in a Dutch Ministry**, **employee relation**, Vol 29. No 3, 2007, p 507.*

15 عامر طارق عبد الرؤوف، **الإدارة الإلكترونية: نماذج معاصرة**، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ط 1، ص 182.

*16 Robert REIX., **Dictionnaire des systèmes d'information**, Broché, Paris,1999 , p 52.*
*17 Éric Beal, Sarah Delattre., **Les intranets RH bousculent le management**, **Liaisons sociales**, N°35, Octobre 2002, p 5.*
*18 Steve Foster, **An Exploratory Analysis of e-HRM in the Context of HRM Transformation, Business School Working Papers**, Hertfordshire Business School, Vol. UHBS 2008:2, p 95.*
*19 Jennifer Schramm, **HR Technology Competencies: New Roles for HR Professionals**, **Society for Human Resource Management**, 1 edition, Aug. 2006, p 6.*
*20 Séverine GOTTRAND, Vanessa QUEANT., **Le e-learning comme innovation en Ressources Humaines." Université de Lille1**, 2003, p 8.*
*21 Assaâd EL AKREMI, Nabila BEN NAOUI, Chiha GAHA, LES DÉTERMINANTS D'UTILISATION DE LA FORMATION ÉLECTRONIQUE : APPROCHE PAR LES THÉORIES D'ADOPTION DES TECHNOLOGIES، **Congrès de l'AGRH « GRH ! Innovons »**, Grenoble,2003, p2.*
*22 Patrice ROUSSEL, **Pour UN développement de l'e-formation dans le prolongement de l'e-management,** consulté le 21/11/2014, Note du LIRHE n°354, http://www.ut-capitole.fr/LIRHE/publications/notes/354-01.pdf, pp 4-10.*
*23 LOCHARD Jean., **La formation à distance ou la liberté d'apprendre,** Editions d'organisation, Paris, 1995, P15.*
24 Assaâd EL AKREMI, Nabila BEN NAOUI, Chiha GAHA. Op.cit. p 3.
*25 Le Monde.fr**, Les réseaux sociaux, outils de recrutement ?**, Consulté le 21/11/2014, http://www.lemonde.fr/technologies/article/2010/06/21/les-reseaux-sociaux-outils-de-recrutement_1375268_651865.html*

مساهمة إدارة المعرفة في تعزيز التفوق التنافسي للمؤسسات الإقتصادية

ـ دراسة حالة سوق الهاتف النقال بالجزائر ـ

د/أحمد علماوي
جامعة غرداية، الجزائر
ahmedalmaoui@yahoo.fr

د/ مصطفى طويطي
جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة ، الجزائر
Kaizen1982@gmail.com

The Contributions of Knowledge Management in Strengthening the Competitive Advantage of Economic Institutions

A case study of the mobile phone market in Algeria

Ahmed Almaoui& Mustapha Touaiti
Ghardaia university& Bouira university ;Algeria

Received:09 Feb 2016 *Accepted: 03 May 2016* *Published: 30 June 2016*

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة إدارة المعرفة في تعزيز التفوق التنافسي للمؤسسات الاقتصادية، وذلك لما أصبح لإدارة المعرفة من أهمية بالغة في هندسة وتنظيم المؤسسة من خلال إنتاج معرفة واستخدامها ونشرها وتحويلها بين افراد المؤسسة ليتم تنظيمها وتوظيفها في الأنشطة الادارية المختلفة، ونجد إدارة المعرفة في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصال تلعب دورا رئيسيا ووسيلة فعالة في تسريع وإنتاج المعرفة ونقلها من أجل تحقيق التفوق التنافسي.

وكدراسة حالة تم إسقاط موضوع الدراسة على سوق الهاتف النقال بالجزائر والذي يحتوي على ثلاث متعاملين وهم اتصالات الجزائر للنقال "موبيليس" ، أوراسكوم للاتصالات الجزائر"جازي"، الوطنية للاتصالات الجزائر"نجمة وحاليا أوريدو" وهذا لمعرفة مساهمة إدارة المعرفة في تعزيز التفوق التنافسي بين المتعامين الثلاث

الكلمات المفتاحية: معرفة ، إدارة المعرفة ، تنافسية ، تفوق تنافسي، سوق الهاتف النقال.

رموز jel: M15;C8

Abstract:

This study is intended to show the contributions of knowledge management in reinforcing the competitive advantage of economic institutions. For it has become of great importance in the engineering and the organization of the institution. Through producing, using and disseminating knowledge, and converting it between the foundation members of the production, in order to be organized and applied in different administrative activities. It can be noticed that Knowledge management plays a significant role in light of information and communication technologies as it is an effective means to accelerate the production and transfer of knowledge, in order to achieve a competitive advantage.

The case study of this research, is the mobile phone market in Algeria which has three dealers : Algeria Telecom for mobile "MOBILIS", ORASCOM Telecom Algeria "DJEZZY", National Telecom Algeria "STAR " , now "OREDOO" .The reason behind this ,is to see the contributions of knowledge management in enhancing the competitive advantage between the abovementioned dealers.

Key Words : *knowledge, knowledge management, competitive, competitive Advantage, mobile phone market.*

(JEL) Classification : *M15 ; C8*

تمهيد:

إن المعرفة كانت ولاتزال حقائق تاريخية ترافق الوجود الانساني الفاعل وبالتالي فإن المعرفة ومحاولات اكتسابها وترميزها وتخزينها قديمة قدم الحضارات الانسانية العريقة. غير أن الذي تغير على وجه التحديد هو صعود قيمة المعرفة في ظل انفجار المعرفة وتزايد الحاجة نحو تنظمها وإدارتها والمشاركة بأصولها والمحافظة على هذه الأصول باعتبارها ثروة لا حدود لقيمتها بالنسبة للمؤسسات والمجتمعات.حيث أصبح لإدارة المعرفة أهمية بالغة خاصة مع التسارع المتزايد في حركة الابتكار والابداع العلمي والتكنولوجي الذي رافقه انفجار متواصل في المعلومات والمعرفة. إن التقدم التكنولوجي هو عمل يتطلب وجود تراكم معرفي وبرامج محفزة للابتكار والابداع والتطبيق التكنولوجي من خلال إدارة كفؤة وفاعلة للمعرفة. ومن ناحية أخرى كل المؤسسات الاقتصادية تحتاج إلى وجود إدارة للمعرفة تساعدها على توظيف الموارد المعرفية المتاحة لاستثمار فرص الأعمال واكتساب الميزة التنافسية[1]. ويتضح بأن الكثير من المؤسسات على وعي عميق بالدور الحيوي لإدارة المعرفة باعتبارها ضرورة لابد منها لتحسين التنافسية في السوق.إن بناء التفوق التنافسي يعتمد أساسا على الموجودات الفكرية وأصول المعرفة واستثمارها بما يعزز من الابداع المستمر وتحقيق التنافس. وأن إدارة المعرفة تجعل المؤسسات تملك قدرات تنافسية عالية تكون قادرة على اكتساب حصتها السوقية وإحداث تغيير نحو المزيد من الازدهار و النمو ، كما تزيد من استثمار واستغلال كل الطاقات للوصول إلى المزيد من حاجات السوق و الزبائن و المنتجات والخدمات ذات النوعية و الجودة العالية وكل ما من شأنه يرفع من الإنتاجية. وكذلك تنبع أهمية إدارة المعرفة في القدرة التنافسية من كونها تعمل على توفير البيئة التنافسية الملائمة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد و استخدامها وتشجيع الإبداع و الابتكار بما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وتعزيزها والارتقاء ورفع مستوى الأداء[2]

أولا. إدارة المعرفة:

1- مفهوم المعرفة وأنواعها :

لا يوجد تعريف موحد بين الباحثين حول مفهوم المعرفة فهناك عدة تعاريف نذكر منها:

المعرفة هي مزيج من المفاهيم والأفكار والقواعد والاجراءات التي تهدي الأفعال والقرارات.أي أن المعرفة عبارة عن معلومات ممتزجة بالتجربة، والحقائق والأحكام والقيم التي تعمل مع بعضها كتركيب فريد يسمح للأفراد والمؤسسات من خلق أوضاع جديدة وإدارة التغيير[3]

ويمكن أن نعرفها على أنها :" مجموعة من الخبرات والقيم والبيانات المرتبطة والإدراك المتمعن والمسلمات البديهية القائمة على أساس معين، والتي تجتمع سويا كي توفر البيئة المواتية والإطار المناسب الذي من شانه أن يساعد على التقييم والجمع بين الخبرات والمعلومات. "

كما ينظر إلى المعرفة على أنها عمليات استخلاص واستنتاج يمكن الحصول عليها من عدة مصادر، كما أنها تعني أيضا الإضافة العلمية والثقافية من مصدر أو أكثر بحيث تؤدي إلى اتساع إدراك الفرد لتجعله قادرا على معالجة أي مشكلة تواجهه في كل الحالات التي تعلمها.

وتُعرف على أنها " مزيج من الخبرات والمهارات والقدرات والمعلومات السياقية المتراكمة لدى العاملين ولدى المؤسسة[4]"

وقد تم تصنيف المعرفة إلى صنفين أساسين هما:

1-1 **المعرفة الضمنية** Tacit Knowledge : وهي المعرفة الموجودة في عقول الأفراد ، والمكتسبة من خلال تراكم خبرات سابقة ، وغالبا ما تكون ذات طابع شخصي ، مما يصعب الحصول عليها على الرغم من قيمتها البالغة لكونها مختزنة داخل عقل صاحب المعرفة .

2-1 **المعرفة الصريحة** Explicit Knowledge : وهي الخبرات والتجارب المحفوظة في الكتب ، والوثائق ، أو أي وسيلة أخرى سواء أكانت مطبوعة أو الكترونية . وهذا النوع من المعرفة من السهل الحصول عليه والتلفظ به بوضوح، وتداوله ونشره[5].

2- مفهوم إدارة المعرفة وأهميتها :

تعد إدارة المعرفية من أحدث المفاهيم الإدارية، فقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا من جانب قطاع الأعمال، وهناك عدة تعاريف نذكر منها :

إدارة المعرفة عبارة عن العمليات التي تساعد المؤسسات على توليد و الحصول على المعرفة، اختيارها، تنظيمها، استخدامها، ونشرها، وتحويل المعلومات الهامة و الخبرات التي تمتلكها المؤسسة و التي تعتبر ضرورية للأنشطة الإدارية المختلفة كاتخاذ القرارات وحل المشكلات والتعلم و التخطيط الاستراتيجي [6] .

ويعرف كروس Cross إدارة المعرفة بأنها نظام توليد عمل مزدهر وبيئة تعلم من شأنه تشجيع وتوليد كل من المعرفة الشخصية و المعرفة التنظيمية و تجميعها واستخدمها، و إعادة استخدامها سعيا وراء قيمة جديدة للأعمال [7].

يعرف Scott إدارة المعرفة بأنها تتمثل في التجمع المنظم للمعلومات من مصادر داخل أو خارج المؤسسة وتحليلها و استغلالها لتحسين أداء المؤسسة قياسا مع منافسيها [8].

يعرف Finneran إدارة المعرفة على أنها نظام دقيق يساعد على نشر المعرفة سواء كان على المستوى الفردي أو الجماعي من خلال المؤسسة لتأثير المباشر لرفع مستوى اداء العمل وهي تتطلع إلى الحصول على المعلومات المناسبة في السياق الصحيح للشخص المناسب في الوقت المناسب للعمل المقصود [9] .

ولإدارة المعرفة أهمية كبيرة تتمثل في[10]:

- تعد إدارة المعرفة فرصة كبيرة للمؤسسات لتخفيض تكاليف ورفع منتجاتها الداخلية لتوليد الايرادات الجديدة ؛
- تعد عملية نظامية تكاملية لتنسيق أنشطة المؤسسة المختلفة في اجاه تحقيق أهدافها ؛
- تعذر قدرة المؤسسة لاحتفاظ بالأداء المؤسسي المعتمد على الخبرة و المعرفة و تحسينه ؛
- تتيح إدارة المعرفة للمؤسسة تحديد المعرفة المطلوبة، وتوثيق المتوفر منها و تطويرها والمشاركة بها وتطبيقها وتقيمها ؛

- تعد إدارة المعرفة أداة المؤسسات الفاعلة لاستثمار رأسمالها الفكري، من خلال جعل الوصول إلى المعرفة المتولدة عنها بالنسبة للأشخاص الآخرين المحتاجين إليها عملية سهلة وممكنة؛
- تعد أداة التحفيز للمؤسسات لتشجيع القدرات الإبداعية لمواردها البشرية لخلق معرفة جيدة و الكشف المسبق عن العلاقات غير المعروفة و الفجوات في توقعاتهم؛
- توفر الفرصة للحصول على الميزة التنافسية الدائمة للمؤسسات غير مساهمتها في تمكين المؤسسة تبني مزيد من الإبداعات المتمثلة في طرح منتجات وخدمات جديدة ؛
- تدعيم الجهود للاستفادة من جميع الموجودات الملموسة وغير الملموسة ، بتوفير إطار عمل لتعزيز المعرفة التنظيمية.

3- عناصر إدارة المعرفة:

يرى الباحثون في مجال إدارة المعرفة أن عناصرها تنقسم إلى :

3-1 **التعاون** : ويتم في هذا المستوى تحقيق أهداف المؤسسة من خلال روح الفريق الذي يتميز الأفراد فيه بمساعدة بعضهم البعض ، فثقافة التعاون تؤدي إلى خلق التفاعل، ورفع الروح المعنوية، وتحسين الاتصال مما يساعد سريان المعلومات بين الأفراد و أقسام المؤسسة وتبادلها ، مما ينعكس ذلك ايجابيا على ايجاد المعرفة و بالتالي تدعيم إدارة المعرفة بشكل عام.

3-2 **الثقة** : هي مستوى متداخل مع مستوى التعاون ، فالثقة تعني التعاون و التعاون تعني الثقة فكلاهما يؤدي إلى الآخر. والثقة تعني إيمان الأفراد بقدرات بعضهم البعض على مستوى النوايا و السلوك ، وزيادة حصيلة معرفة الأفراد هي نتاج لهذه الثقة حيث تعمل على تسهيل عملية التبادل المفتوح الحقيقي و المؤثر للأفكار و المعلومات والبيانات والأرقام مما يزيد في توطيد وتدعيم إدارة المعرفة.

3-3 **التعليم** : ويعني اكتساب المعرفة الجديدة لاستخدامها في اتخاذ القرارات و التأثير على الآخرين من قبل أفراد قادرين ومستعدين على اكتسابها، والتعلم عنصر مهم من عناصر إدارة المعرفة للمعلومات والبيانات التي يستخدمها الافراد بعد اكتسابها في التخطيط و التنظيم و اتخاذ القرارات وغير ذلك من مجالات الإدارة التي تعمل على إنجاز وتسيير العمل في المؤسسة.[11]

3-4 **المركزية** : فالمعروف أن أي مؤسسة تتشكل إداريا من هرم إداري يقع في أعلاه الإدارة العليا و في وسطه الإدارة الوسطى و في أسفله الادارة الدنيا وأن هناك سلطة في اتخاذ القرارات و الأوامر قد تتركز كليا في الادارة العليا ويمكن تفويضها كليا أو جزئيا إلى مستويات أقل وهو يسمى باللامركزية أو تفويض السلطة أما حصر القرارات في الادارة العليا هو ما نسميه بالمركزية. فالمركزية تشير إذن إلى تركيز صلاحيات اتخاذ القرارات والرقابة على التنفيذ بأيدي الهيأة التنظيمية العليا للمؤسسة ولذلك يذهب الباحثون في علم المعرفة وإدارة المعرفة بما تحتوي عليه من بيانات ومعلومات وإحصائيات إلى ضرورة أن تتركز القرارات بين السلطات العليا في المؤسسة استنادا على ايمانهم واعتقادهم الجازم في أن عملية خلق المعرفة أساسا إنما تحتاج إلى لامركزية عالية، وبالتالي فإن اللامركزية تعتبر من العناصر الهامة الرئيسية في إدارة المعرفة.[12]

3-5 **الرسمية** : وهي ما يتحكم في المعرفة الضرورية للعمل ويقصدها المدى الذي تتحكم به القواعد الرسمية والسياسات والإجراءات القياسية بعملية اتخاذ القرارات و علاقات العمل ضمن اطار المؤسسة فإيجاد المعرفة تحتاج إلى مستوى عال من المرونة في تطبيق الإجراءات و السياسات مع التقليل في التركيز على قواعد العمل.

3-6 **الخبرة الواسعة و العميقة** : وذلك يعني أن الخبرة التي يمتلكها العاملون في المؤسسة واسعة وتمتد أفقيا في نفس المستوى الإداري ويتسم كذلك بأنها متنوعة وعميقة ومركزة وتخصصية، الأمر الذي يساعد هذا المستوى الإداري من القيادات على التبادل المعلومات و البيانات ويزودهم بالخبرات وبالتالي ينتج عن ذلك تحقيق أهداف المؤسسة

3- 7 **تسهيلات ودعم نظام التكنولوجيا المعلومات**: وذلك لضمان فعالية إدارة المعرفة فإن توفر شبكات اتصال متقدمة وأجهزة حاسوب و برمجيات عالية الجودة ويعمل على تسهيل سريان المعلومات و البيانات بين العاملين في المؤسسة، وعلى ذلك تشكل البنية التحتية للتكنولوجيا كعنصر داعم وضروري لإدارة المعرفة.

3-8 **الإبداع التنظيمي** : هو القدرة على إيجاد القيمة و الخدمات، الأفكار أو الإجراءات المفيدة عن طريق ما يبتكره الأفراد الدين يعملون معا في نظام اجتماعي حاذق ومعقد [13] .

4- أبعاد إدارة المعرفة:

تركز إدارة المعرفة على أبعاد مختلفة بحيث تعبر هذه الأبعاد عن طبيعة وكيفية ومسار عمل إدارة المعرفة، وكثير من الباحثين اهتموا بدراسة أبعاد إدارة المعرفة وعملوا على تحديد هذه الأبعاد ووصفها، ومن الذين اهتموا بتحديد أبعاد إدارة المعرفة العالم Duek حيث يرى أن هناك ثلاثية أبعاد أساسية للمعرفة وهي:

4-1 **البعد التكنولوجي** *Technological Dimension* :

ومن أمثلة هذا البعد محركات البحث ومنتجات الكيان الجماعي البرمجي وقواعد بيانات إدارة رأس المال الفكري والتكنولوجيات المتميزة والتي تعمل على مشكلات إدارة المعرفة بصورة تكنولوجية، ولذلك فإن المؤسسة تسعى إلى التميز من خلال امتلاك البعد التكنولوجي للمعرفة، ومن هنا فلا يمكن لنا أن نتصور مؤسسة في عصر التكنولوجيا المتقدمة والتطور السريع في الحصول على المعلومات وتخزينها وإعادة استعمالها وتحديثها وتطويرها دون أن تلجأ هذه المؤسسة إلى الحصول على أحدث وسائل التكنولوجيا والتعامل معها تعاملا سليما قائما على العلم والمنطق وبالتالي لا يمكن أن تعمل إدارة المعرفة بدون البعد التكنولوجي.

4-2 **البعد التنظيمي واللوجيستي** *Organization and Logistical Dimension* :

يعبر عن كيفية الحصول على المعرفة والتحكم بها وإدارتها وتخزينها ونشرها وتعزيزها ومضاعفتها وإعادة استخدامها.

ويتعلق هذا البعد بتجديد الطرائق والاجراءات والتسهيلات والوسائل المساعدة والعمليات اللازمة لإدارة المعرفة بصورة فاعلة من أجل كسب قيمة اقتصادية مجدية، فلا بد إذن من العمل باستمرار على تجديد طرق الحصول على المعرفة من مصادره وبطريقة ملائمة وتعزيزه هذه المعلومات وعادة استخدامها وتعميمها على الموظفين كلما لزم الأمر.

3-4 البعد الاجتماعي *Social Dimension* :

إن البعد الاجتماعي يركز على تقاسم المعرفة بين الأفراد، والمعرفة هنا تشمل كل المعلومات والبيانات والإحصاءات والأرقام التي يتم الحصول عليها من مصادر موثوقة ومحدثة، ومن ثم بناء جماعات أي فرقاء عمل من صناع المعرفة، وتأسيس المجتمع على أساس ابتكارات صناع المعرفة، والتقاسم والمشاركة في الخبرات الشخصية وبناء شبكات فاعلة من العلاقات بين الأفراد عن طريق لإقامة علاقات وثيقة بين الأفراد ودعم روح المنافسة في العمل فيما بينهم وكذلك عن طريق تأسيس ثقافة تنظيمية داعمة فهذا البعد يقوم على التشارك في الحصول على المعلومات والتشارك في استخدامها بطريقة تعاونية[14].

ثانيا : التفوق التنافسي:

1- مفهوم التنافسية وأهدافها:

توجد عدة تعاريف لتنافسية المؤسسة تتمثل أهمها فيما يلي :

تعرف التنافسية على مستوى المؤسسة على أنها القدرة على إنتاج السلع و الخدمات الصحيحة بالجودة و النوعية الجيدة و السعر المناسب وفي الوقت المناسب ، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات الأخرى للحصول على أكبر حصة سوقية ممكنة.[15]

ويقصد بتنافسية المؤسسة الجهود و الإجراءات والابتكارات والضغوط وكافة الفعاليات الإدارية والتسويقية و الإنتاجية والابتكارية والتطورية التي تمارسها المؤسسة من أجل الحصول على شريحة أكبر ورقعة أكثر اتساعا في الأسواق التي تهتم بها.

كما تعرف التنافسية أيضا على أنها قدرة المؤسسة على الصمود أمام المنافسين بغرض تحقيق أهدافها والمتمثلة في الربح ، النمو، الاستقرار ، والبقاء.

ويمكن القول أن المؤسسة تنافسية إذا كانت لديها القدرة على تحمل المنافسة عن طريق خلق ميزة تنافسية.

وتهدف التنافسية إلى تحقيق عدة أهداف أهمها[16] :

- تحقيق درجة عالية من الكفاءة : بمعنى تحقق المؤسسة نشاطها و أعمالها باقل مستوى ممكن من التكاليف وفي ظل التطور التكنولوجي المتوفر ، فالتنافسية تساهم في بقاء المؤسسات الأكثر كفاءة؛
- التطور والتحسين المستمر لأداء : من خلال التركيز على تحقيق الإبداعات التكنولوجية والابتكارات والتي تكون تكلفتها مرتفعة نسبيا ، إلا أنها صعبة المحاكاة؛
- تساعد على زيادة الأرباح : إذ تتمكن المؤسسات ذات الكفاءة الأعلى والأكثر تطورا من تعظيم أرباحها ، فتعد الأرباح مكافأة المؤسسة عن تميزها وتفوقها في أدائها.

2- مفهوم التفوق التنافسي:

يعتبر مفهوم التفوق التنافسي من المفاهيم الحديثة والتي لاقت أهمية كبيرة في أدبيات الادارة وذلك لما شهدته بيئة الأعمال من تغيرات جوهرية نتيجة ثورة تكنولوجيا المعلومات والمعرفة، ولم يتفق الباحثون في إعطاء تعريف موحد فهناك عدة تعاريف من بينها:

عرفه (*safiullah,2010*) بأن مفهوم التفوق يشير إلى امتلاك قدرة أعلى من المنافسين كما يشير لأداء إداري متفوق. كما عرفه (*willow and al,2010*) بأنه القدرة على خلق قيمة يدركها الزبائن على أنها متفوقة على المنافسين. وعرفه (*fahey,1989*) بأنه أي شيء يميز المؤسسة أو منتجاتها تميزا إيجابيا عن منافسيها وذلك في نظر زبائنها النهائيين. وضمن الإطار نفسه أكد (*Reed Defellip*) أنه الموقع الفريد الذي طوره المؤسسة مقابل منافسيها عن طريق أنماط نشر الموارد. وأخيرا عرفه (*Lynch,2000*) بأنه أي شيء متفرد ومتميز تتبع به المؤسسة.

ويُمكن النظر أن التفوق التنافسي :

- ✓ يمثل مؤشرا لتفرد المؤسسة وتميزها في اداء انشطتها مقارنة بالمنافسين لتحقيق موقع فريد في السوق.
- ✓ انه يمثل مستوى التمايز في منتجات وخدمات المؤسسة .
- ✓ انه يمثل مؤشرا للصورة المثلى في ذهن الزبون عن المؤسسة قياسا بالمؤسسات المنافسة الأخرى.[17]

3- أبعاد التفوق التنافسي:

يمكن تصنيف الأبعاد التي تحقق التفوق التنافسي إلى ما يلي :

3-1 **الكلفة** : ما زالت الكثير من المؤسسات عبر سعيها إلى المحافظة على أو تعزيز الحصة السوقية والتمتع بمزايا اقتصاديات الحجم أهمها تعويض انخفاض هامش الربح الناجم من تخفيض السعر عن طريق حجم مبيعات كثيرة، ويرى (*stonebreaker and leong*,1994) أنها قدرة المؤسسة على توزيع المنتوج أو الخدمة بأقل النفقات مما يسمح بتحقيق ميزة كلفوية. وأشار (dilworth,1996) إلى أنما يميز المؤسسة التي تركز على الكلف لتحقيق ميزة التفوق بانخفاض رؤوس أموالها وقوة عملها وكلف عملياتها مقارنة مع المؤسسات المنافسة في السوق[18].

3-2 **بناء علاقات مع الزبون** : الفكرة الأساسية لبناء علاقات مع الزبون تنبثق من اهتمام المؤسسات بالزبون وعدِّه الرُّكن الأساسي في تحقيق النجاح و النمو و البقاء، فالزبون الشريك الرئيسي للمؤسسة و لابد من بناء علاقات تضمن تحقيق منفعة متبادلة بين الطرفين قائمة على تقديم منتجات توافق متطلبات وتوقعات الزبون بشكل متفوق مقارنة بالمنتجات المنافسة وللتوصل لتلك المتطلبات و التوقعات تعمل على المؤسسة مد جسور الثقة لتكوين علاقات متواصلة تدعم تلبية متطلبات الزبون بشكل فريد ومتفوق بالمنافسين، إذ يرى (*Hsieh &chen*,2009) إن بناء علاقات مع الزبائن له تأثير على رضاهم وهذا بدوره يساعد على تحسين تنافسية المؤسسة إذا ما أحسن ادارتها ، ويضيف (*Traca et al*,2009) من اجل مواجهة بيئة السوق الجديدة حيث الثابت الوحيد فيها هو التغير ينبغي على المؤسسات وضع الزبائن في مركز اهتمامها ونتيجة لذلك تتبع المنظمات أولا وقبل كل شيء نجاح الأعمال وللقيام

بذلك يتوجب عليها تطوير علاقات طويلة الأمد مع الزبائن لما له من مكانة مهمة في تحقيق أهداف المؤسسة بزيادة قدرتها التنافسية عبر توليد ولاء الزبائن.

3-3 **قيمة الزبون** : اعتمدت مؤسسات الأعمال في القرن الواحد والعشرين التركيز على قيمة الزبون ، فمنحه ما يريد من منتجات جديدة أو تحسين المنتجات الحالية بشكل يلبي توقعاته مما يحقق قيمة للزبون ، فضلا عن النظر لتلك القيمة على أنها تلبية حاجات ورغبات الزبون افضل من المؤسسات المنافسة وبكلفة أقل أو تبعا لشروط وتفضيلات الزبون ، إذ تترجم القيمة كل ما يقيمه الزبون، لذا على المؤسسة أن تقدم القيمة فقط عبر ما توفره منتجات محسنة أو مطورة بل والخدمات المرافقة لها والسعر الذي تطرح بها منتجاتها ومن المعروف إن القيمة تتغير مع الوقت تبعا لتغير حاجات ورغبات وتوقعات البائن فضلا عن الابتكارات التي تؤدي إلى تغير توجهات السوق ، إذ يشير (*Paladino*,2008)، (*Juga*,1999) إن نجاح المؤسسة في الحصول على التفوق التنافسي يتحدد بمدى قدرتها على تطوير وتسليم قيمة متفوق للزبائن مقارنة بالمنافسين.

3-4 **إدارة المعرفة بالزبون** : فمن اجل تحسين الموقع التنافسي للمؤسسة وإدخال المعرفة في جميع جوانب أعمال المؤسسة فمن الضروري طرح السؤال الأتي كيف يمكن نقل و الاستفادة من المعرفة عموما ومعرفة الزبون على الوجه الخصوص في تحقيق أهداف المؤسسة، وتحقيق موقع موقع مترفد وأساسيا بين العمالقة ؟ فالمؤسسة بحاجة لإدارة وتدفق الموارد المعرفية بفاعلية لتكون قادرة على البقاء و النمو و التفوق في ظل بيئة تنافسية تعد المعرفة فيها أحد الموارد المهمة الحاسمة، إذ يشير (*Lievine*,2005) لتحقيق التفوق التنافسي ينبغي الحصول على المعرفة اللازمة والضرورية عن الأسواق المستهدفة وهذا يتطلب اشراك الزبون لمعرفة من خلاله ما الجديد الذي ينبغي ان تستهدفه أنشطة المؤسسة ، ويؤكد (*Paladino*,2008) امتلاك المعرفة بالسوق هي مكون الأساس للتوجه بالسوق أو ما يدعي بالتوجيه للزبون و التي تؤثر ايجابيا على الأداء المالي للمؤسسة بما يضمن لها تحقيق التفوق التنافسي واحد مكونات معرفة السوق هي معرفة الزبون.[19]

3-5 **المرونة** : يرى (*long*,1994) إلى أن المرونة تشير إلى قدرة المؤسسة على تقديم منتجات وخدمات بتنويع عال، وتعد مقياسا لقدرة المؤسسات على التحويل وبسرعة من منتجات وخدمات حالية إلى منتجات وخدمات جديدة .[20]

3-6 **المنافسة** : إن التعامل مع المنافسة يتطلب نظرة استراتيجية متكاملة تنطلق من تحديد مفهوم المنافسة ومدى قوتها وتأثيرها على انشطة المؤسسة، والأساليب الواجب اتباعها لتقليل تأثيرها إلى أدنى المستويات و الاستفادة من الطبيعة التنافسية للسوق وتحليل كفاءة المنافسين، فالفرص المتاحة للمؤسسة قليلة وسياستها مقيدة، فكلما كانت المنافسة ضعيفة فالفرص التي تتاح للمؤسسة تكون أكبر وسياستها مرنة أكثر وتختلف المنافسة من حيث الشدة و العدد والقوة و القدرة والسيطرة على السوق، فالتعرف على مفهوم المنافسة وأنواعها يعد البداية في فهم طبيعة السوق و المنافسة السائدة فيه ، و المنافسة تعني مجموعة من المؤسسات التي تنتج منتج واحد أو خليط من المنتجات المشابهة أو البديلة لما تنتجه المؤسسة (*Kotler*,2000) وعرفها (*Hall & Lundberg*,2010) بأنها كل العرض المتنافسة حاليا أو كل المؤسسات التي تبحث عن إشباع نفس الحاجة و لنفس السوق لهذا يجب على المؤسسات مراقبة ومقارنة منتجاتها وأسعارها وطريقة توزيعها و انشطتها الترويجية مع منافسيها.[21]

ثالثا. تأثير إدارة المعرفة في تعزيز التفوق التنافسي بسوق الهاتف النقال بالجزائر:

يتميز قطاع الاتصالات بشكل عام وخدمات الهاتف النقال في الجزائر بشكل خاص بنشاط كبير، خاصة مع إعادة هيكلة قطاع الاتصالات ومواكبة ظهور الهاتف النقال الرقمي ، حيث تم الربط الفعلي بشبكة GSM في شهر جانفي 1999 عن طريق مؤسسة البريد و المواصلات ومع تزايد طلبات الاشتراك في الشبكة GSM تم تسجيل عجز في تغطية هذا الطلب، عملة وزارة البريد و المواصلات وتكنولوجيا الإعلام و الاتصال أنا ذاك إلى إجراء إصلاحات تمخض عنها صدور القانون[22]: 2000-03 الذي نصت المادة 64 فيه على ما يلي : يمنح الترخيص لكل شخص طبيعي أو معنوي يلتزم باحترام الشروط التي تحددها سلطة الضبط و التي يمكن وفقها إنشاء أو استغلال و/أو تقديم الخدمات الخاصة لنظام الترخيص.

فبهذا القانون تم إلغاء احتكار القطاع العمومي وبالتالي فتح المجال للمتعاملين الخواص والأجانب بالاستثمار في القطاع، كما تم الفصل بين نشاطات البريد عن تلك المتعلقة بالاتصالات وذلك بتأسيس شركيتين ، الأولى هي شركة اتصالات الجزائر كشركة تجارية والثانية تمثلت في سلطة ضبط البريد والاتصالات كهيئة مستقلة عن الوزارة مهمتها الأساسية ضبط والضامنة لنوعية الشبكة وحماية المستهلك .

في إطار فتح سوق الاتصالات النقالة للمنافسة منحت في شهر جوان 2001 رخصة إقامة و استغلال شبكة الهاتف النقال ، وبذلك بدأت استثمارات النقال في الجزائر حيث انحصر استغلال الشبكة على ثلاث متعاملين وفق الأحداث الأتية :

- بتاريخ 2001/07/11 تحصلت مجموعة أوراسكوم للاتصالات على أول رخصة لمتعامل أجنبي من الهاتف النقال في الجزائر بعد منافسة شديدة مع أكبر الشركات العالمية المتخصصة في القطاع بمقابل 737 مليون دولار أمريكي ، وقد تم الإعلان عن التسمية التجارية "جيزي Djezzy" في2001/11/07، إلا أن الاستغلال الفعلي للمرة الأولى للشبكة GSM كان في 2002/02/15 ؛
- بتاريخ 2003/08/03 تأسس المتعامل الوطني اتصالات الجزائر للنقال كفرع للمؤسسة العمومية الجزائرية "اتصالات الجزائر" وهي عبارة عن شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 100 مليون دينار جزائري مقسم على 20 ألف سهم مملوكة بشكل كامل لاتصالات الجزائر، وقد أعلنت على اسمها التجاري "موبيليس Mobilis"؛
- بتاريخ 2003/12/20 تم منح رخصة ثالثة للمتعامل الكويتي "الوطنية للاتصالات" بعد عرضها المالي المقدر بـ 421 مليون دولار أمريكي، وقد تم الإعلان عن التسمية التجارية "نجمة Nejma" في 2004/08/25 وبالاستغلال الفعلي لشبكة GSM .

رغم ما يعانيه الاقتصاد الوطني من سواء في تسيير الموارد المتاحة إلا أن استعمال خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينمو بشكل ملحوظ، حيث وصل عدد مشتركي الهاتف النقال لدى المتعاملين الثلاث في الجزائر مع نهاية عام 2014 إلى 43.298.174 مشترك، أي ما يعادل 110 مشترك لكل 100 نسمة الأمر الذي يعني أن عدد المشتركين فاق بكثير تعداد سكان الجزائر، والجدول رقم (01) يبين تطور معدلات نفاد إلى النطاق العرض للهاتف النقال.

الجدول 01: معدل انتشار النطاق العريض

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل الإختراق (%)	0,06	0,24	0,28	0,32	1,5	4,67	15,26	41,52	63,6
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
معدل الإختراق (%)	81,5	79,04	91,68	90,3	96,52	99,28	102,4	109,62	

***Source** : Rapport annuel de L'ARPT 2010 , 2012 et rapport annuel de l'Autorité de régulation 2014*

نلاحظ من الجدول رقم (01) هيمنة خدمات الهاتف النقال على حساب خدمات الهاتف الثابت، حيث أن أحد أهم التحديات الهامة التي تواجه جدب المزيد من الناس على خدمات الهاتف النقال تتمثل في التوفر المحدود للنفاذ إلى النطاق العريض الثابت الذي لم يتجاوز 9 مشتركين لكل 100 نسمة مع نهاية عام 2014، أي بما يعادل نسبة اختراق ضعيفة جدا مقارنة بمعدل الاختراق لخدمات الهاتف النقال لنفس السنة .

وقد ساهم في نمو النفاذ إلى النطاق العريض لخدمة الهاتف النقال وبلوغه معدل فاق 100% من إجمالي السكان هو توفر متعاملي الهاتف النقال الإمكانيات التي تسمح لهم بضمان الوصول إلى المشتركين في مختلف المناطق وبما يضمن تحقيق جودة التغطية، وهذا عن طريق التعاقد مع مجهزي قطاع خدمات الهاتف النقال الجزائري ، الذي تمثلت إلى حد هذه السنة بالمجهز الفرنسي ALCATER و المجهز السويدي ERICSON وكذا المجهز الألماني SIEMENS بالإضافة إلى المجهزين الصينيين Huawei Technologie LTD و ZTE ، ومع نهاية سنة 2014، وصل تجهيز قطاع خدمات الهاتف النقال بالمعدات المترجمة في الجدول رقم (02) ؛

الجدول 02: تجهيزات شبكة GSM لسنة 2014

المعدات	BTS	BSC	MSC
إجمالي الأجهزة	18840	472	61

***Source** : Rapport annuel de l'Autorité de régulation 2014 , P48.*

يوضح الجدول رقم (02) التقنيات المستخدمة في عملية استغلال شبكتي النظام العالمي للاتصالات عن طريق الهواتف النقالة GSM[23] و تقنية الجيل الثالث 3G ، حيث تتكون الشبكة بالأساس من ثلاث معدات أساسية تتمثل في الأتي :

- المحطات القاعدية للإرسال*"BTS" Base Transceiver Station* ؛
- محطات المراقبة *"BSC" Base Station Controller*؛
- مراكز الاتصال *"MSC" Mobile Switching Center*.

يعد نظام GSM هو المسيطر من بين أنظمة الجيل الثاني ، حيث وفقا للنظام الرقمي فإن الاتصالات مع الهواتف النقالة وبدل أن ترتبط بتجهيز أو خط معين ويتعلق الأمر بخدمة الاتصال الشخصي كما يظهر في الشكل رقم (01)- أنظر الملحق ، إلا أنه لا يسمح بالتعامل عبر الإنترنت و إرسال من الجيل الثاني للهاتف النقال، ولكن نتيجة لتطور أجهزة الهواتف النقالة التي أصبحت أكثر تعقيدا خاصة من ناحية معالجتها للبيانات الرقمية، إلى جانب ضعف أنظمة GSM في تحميل معطيات أكبر ، الأمر الذي سمح بظهور الجيل الثالث في عام 2002 الذي يعتمد على تكنولوجيا UMTS[24] ، حيث مكن المتعامل بتوفير العديد من الخدمات للمشتركين أهمها خدمة التلفزيون الهاتفي و المكالمة المرئية ، القدرة العالية في تقديم خدمة الإنترنت التي تصل قوة البث إلى

أكثر من إثنان ميغابيت، كما يسمح للمستعمل بمواصلة و إرسال واستقبال المكالمات بنفس الرقم وبنفس الجهاز عند التنقل من دولة إلى دولة أخرى.

إن ما تما تحقيقه في مجال نوعية الخدمات بقطاع سوق الهاتف النقالة من توسيع الاستثمارات خاصة فيما يتعلق بتطوير الأنظمة وتكنولوجيات الجيل الثاني والجيل الثالث و من ثم التطلع إلى الجيل الرابع من شبكات النقال التي تهدف إلى زيادة سرعة نقل البيانات بتكلفة أقل، فتح المجال إلى المتعاملين الثلاث في الجزائر بتركيز جهودهم التنافسية للمحافظة على الزبائن الحاليين وتحقيق رضاهم لضمان ولائهم، وكذلك استقطاب زبائن جدد سواء بالتأثير على سلوكهم الاستهلاكي ومن ثم تغيير المتعامل أو الحصول على طلبات تأدية الخدمة منه تزامنا مع اشتراكه بمتعامل منافس، حيث يسعى إلى تحقيق ذلك بالتركيز على عناصر أربع تتمثل في تحسين جودة التغطية، الاستغلال الجيد لخدمات الشبكة، توفير التدفق العالي لسرعة نقل البيانات في خدمة الجيل الثالث، تنويع العروض الترويجية، عوائد الخدمات المقدمة .

1. **تحسين جودة التغطية** : تعد مسألة النفاد إلى الشبكة العنصر الأساسي في تفضيل متعامل على أخرى ، فالمتعامل الذي يتمكن من توفير المجال الإلكترو مغناطيسي في مختلف مناطق التراب الوطني لمشتركيه يحضى بعدد مشتركين أكبر ،وبالنسبة للمتعاملين الثلاثة الذين ينشطون في سوق الهاتفية النقالة من نوع GSMو3G فإن وتيرة النمو العامة لا تزال تسير نحو الارتفاع، و الشكل رقم (02) يبين نمو عدد مشتركي الهاتف النقال خلال الفترة 2004- 2014 بالنسبة لكل متعامل (اتصالات الجزائر للنقال، أوراسكوم لاتصالات الجزائر، الوطنية لاتصالات الجزائر).

الشكل 02 : تطور حجم مشتركي الهاتف النقال في الجزائر للفترة 2004-2014

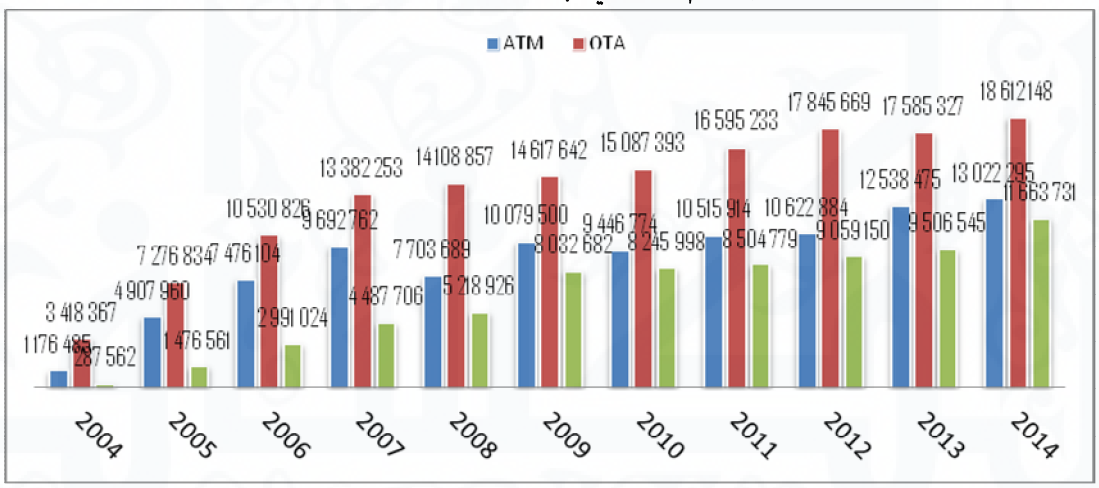

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (01) – أنظر الملحق .

بلغ عدد المشتركين في شبكات الهاتف النقال 43,3 مليون مشترك ما يعادل كثافة هاتفية تقدر بـ109,62% مع نهاية 2014 ، مما يعني أن عدد مشتركي النقال أكبر من عدد السكان في الجزائر، وهي ذلك الملاحظة للسنتين الماضيتين 2012 و2013، كما يسجل سوق الهاتف النقال استحواذ المتعامل جيزي على أكبر عدد من المشتركين طيلة العشر سنوات حيث بلغ عدد المشتركين فيه مع نهاية 2014 بـ 18,6مليون مشترك، بينما

هناك فارق بسيط في عدد المشتركين لمتعاملي موبيليس و أوريدو(نجمة سابقا) بتفوق الأول بحوالي 1,4 مليون مشترك .

الشكل 03: توزيع الحصة السوقية لمتعاملي الهاتف النقال خلال الفترة 2004-2014

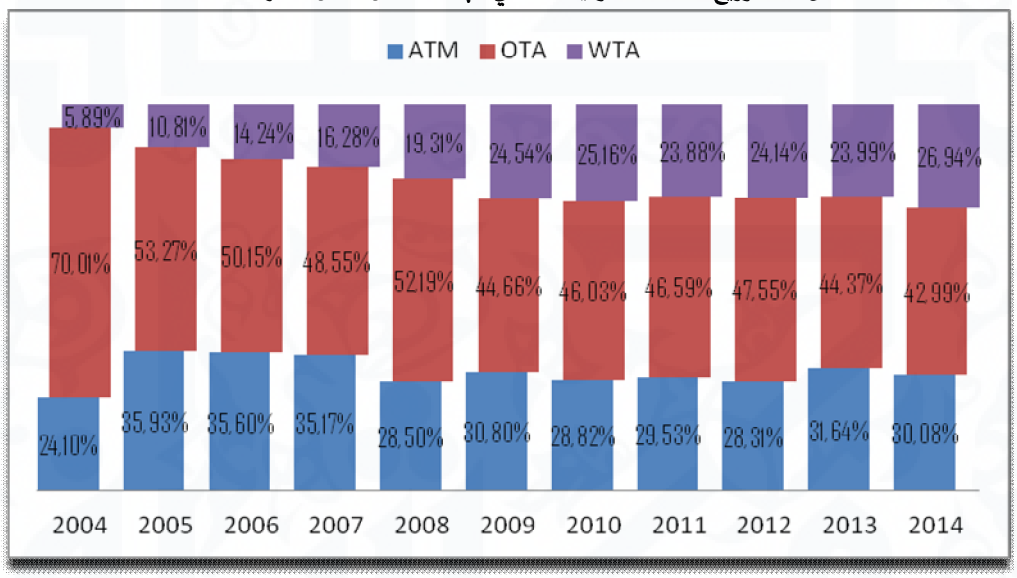

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (01) – أنظر الملحق .

ما يمكن ملاحظته من الشكل رقم (03) أنه رغم هيمنة متعامل جيزي على اكبر حصة سوقية خلال الفترة الزمنية المشار إليها على حساب المتعاملين موبيليس و أوريدو، إلا أن هذه الهيمنة تسجل تراجع ملحوظ سنة بعد أخرى، بعد أن كانت الحصة السوقية لمتعامل جيزي أكثر من 70% قبل عشر سنوات أصبحت في نهاية 2014 لا تتعدى 43%، في حين أن الحصة السوقية لمتعامل أوريدو في نمو مستمر سنة بعد أخرى لتصل 27% بل وتكاد تتفوق على المتعامل الوطني موبيليس الذي له السبق الزمني في الإنشاء.

وقد جاء في تقرير مرصد تقييم شبكات GSM أن فترة ارتفاع الطلب على الخدمات الهاتف النقال تكون في الفترة الصيفية متبوعة بالدخول الاجتماعي، على عكس الفترات الأخرى من العام حيث يسعى المتعامل إلى المحافظة على زبائنه وجعلهم أوفياء له بتقديم هدايا أو تخفيضات أو بتوسيع تشكيلة الخدمات المقدمة.

2. **خدمات الشبكة** : تعتمد خدمات الشبكة على توسيع الاستثمار في شبكات التغطية الهاتفية و الأجهزة، وعليه فقد أشرنا في الجدول رقم (02) إلى أن عدد المحطات القاعدية (BTS) بلغ 18840 محطة تغطي التراب الوطني نهاية ديسمبر 2014، تتوزع بين المتعاملين الثلاثة على النحو المبين في الشكل رقم (04).

الشكل 04: توزيع المحطات القاعدية بين متعاملي الهاتف النقال لعام 2014

المصدر: من إعداد الباحثين

تحوز أوراسكوم اتصالات الجزائر على ما نسبته 42,99% إي ما يعادل 8099 محطة ، في حين تمتلك اتصالات الجزائر للهاتف النقال ما نسبته 30,08% بينما لدى الوطنية لاتصالات الجزائر 26,94% من إجمالي المحطات القاعدية المجهزة في قطاع الاتصالات بالجزائر مع نهاية 2014.

سمح توسيع الاستثمار في مجال تحديث و تجهيز شبكة GSM من إضفاء حركية ونمو للاتصالات الصوتية البينية على المستويين المحلي داخل التراب الوطني أو خارجيا بإجراء مكالمات عن طريق خدمات الشبكة إحدى المتصلين خارج حدود التراب الوطني، حيث يبين الجدول رقم (03) حصيلة تطور الاتصالات الصوتية البينية خلال الأربع سنوات ووفق لوضعية المكالمة فيما إذا كانت على نفس الشبكة أو من شبكتين مختلفتين وطبيعة المكالمة واردة على الشبكة أو صادرة منها على المستويين المحلي و الدولي .

الجدول 03 : حركية الاتصالات الصوتية البينية

الوحدة: مليون دقيقة

	السنوات	2011	2012	2013	2014
الاتصالات البينية محليا	المكالمة على نفس الشبكة	61 753	64 222	61 140	60 473
	المكالمة الواردة	9 900	11 458	12 838	13 778
	المكالمة الصادرة	10 024	10 803	12 278	13 415
الاتصالات البينية دوليا	المكالمة الواردة	1 312	690	616	597
	المكالمة الصادرة	895	557	573	591

***Source** : Rapport annuel de l'Autorité de régulation 2014 , P48.*

إن ما يميز وضعية سوق الهاتف النقال شدة المنافسة بين المتعاملين ، حيث تعبر حركية الاتصالات الصوتية عن تنوع صيغ الاتصال البيني سواء التي تتم على المستوى المحلي والتي قدرت بـ 87.666 مليون دقيقة في سنة 2014 أو حتى على المستوى الدولي التي وصلت إلى 1.188 مليون دقيقة في السنة لنفس العام، كما أن نسبة الاتصالات التي تمت داخل نفس الشبكة قدرت بـ 61,06% من إجمالي الاتصالات الصوتية البينية التي تمت سنة 2014 مما يعني أنه على متعاملي الهاتف النقال التركيز في العروض الترويجية التي تتم داخل الشبكة.

وقصد التعرف على متوسط عدد الدقائق التي يستغرقها والمستعملة لكل زبون جراء المكالمات الثنائية سواء كان الاتصال على نفس المتعامل أو بمتعاملين مختلفين محليا أو محلي وأخر دولي، وهذا وفق لإحصائيات عام 2014 التي يوضحها الشكل رقم (05).

الشكل 05: متوسط عدد الدقائق المستعملة لكل زبون

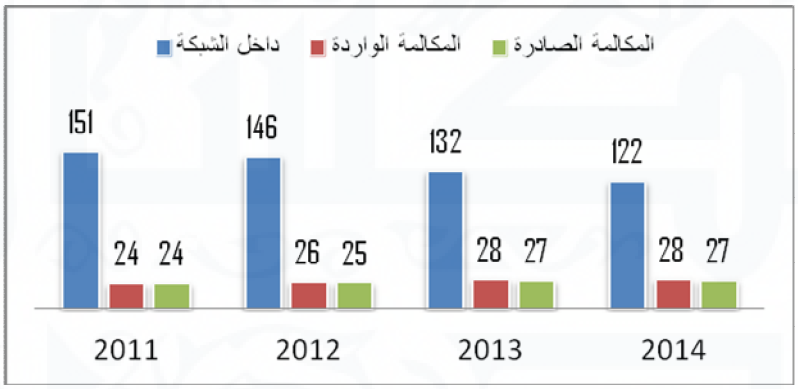

Source *: Rapport annuel de l'Autorité de régulation 2014 , P52.*

تشير الأرقام المبينة في الشكل أعلاه بأن معدل الدقائق المستهلكة شهريا لكل زبون يكون مرتفع عند إجراء الاتصال على نفس الشبكة حيث بلغ هذا المعدل في عام 2014 حوالي 122 دقيقة لكل زبون، وبشكل منخفض بكثير في صيغتي الاتصال الأخرى (المكالمة الواردة ، المكالمة الصادرة) حيث قدرت لنفس العام بـ 28 دقيقة للمكالمات الواردة وبمعدل دقيقة أقل للمكالمات الصادرة، وعليه يمكن تقدير المبلغ الذي يحصل عليه المتعامل من كل زبون بصفة شهرية، أنظر الجدول رقم (06).

كما يتضح من الشكل بأن معدل الدقائق المستعملة شهريا على نفس الشبكة في انخفاض تدريجي سنة تلوى الأخرى، فبعد أن كان معل الدقائق 151 دقيقة/شهر في عام 2011 انخفض إلى 122دقيقة/شهر ، مما يشير إلى شدة المنافسة بين المتعاملين الثالث في سوق الهاتف النقال والسعي الكبير إلى تنويع الخدمات بما يمكنهم من زيادة معدل النفاذ إلى النطاق العريض لزبائن الهاتف النقال.

3. **خدمة الجيل الثالث** : يتم استغلال شبكة عمومية للمواصلات اللاسلكية من الجيل الثالث بنصوص قانونية تضمنها قرار المجلس رقم 01/أخ/رم/س ض ب م/2014 المؤرخ في 2014/01/08 المحدد لشروط وكيفيات التسويق التجاري للخدمات في الولايات الإضافية من قبل المتعاملين الحائزين على رخصة إقامة واستغلال شبكة و توفير خدمات المواصلان اللاسلكية للجمهور ، فحسب هذا القرار في مادته الثانية فإن : التسويق التجاري للخدمات في الولايات الإضافية والاختيارية يخضع لترخيص من طرف سلطة الضبط ، كما تنظمه المادة الثالثة من نفس القرار أن : منح الترخيص يكون بعد طلب يقدمه المتعامل لسلطة الضبط التي تقوم بفحصه على أساس المراقبة التي ستقوم بها في هذا الصدد ، على أن يرفق الطلب بـ :

- خريطة التغطية الراديوكهربائية في الولايات الإجبارية (الدوائر والبلديات)؛
- قائمة المحطات Node B المشغلة في الولايات الإجبارية للسنة المعتبرة إضافة إلى العناوين و الإحداثيات الجغرافية GPS.

وقد اقتصرت عملية منح رخصة إقامة واستغلال شبكة عمومية للمواصلات اللاسلكية من الجيل الثالث وتوفير خدمات المواصلات اللاسلكية للجمهور على الشركات العاملة في السوق المتمثلة في : اتصالات الجزائر للهاتف النقال (ATM) وفق المرسوم التنفيذي رقم[25]: 13-405 بتاريخ 02 ديسمبر 2013 ، ثم منحت رخصة أخرى

بتاريخ 10 نوفمبر 2014 لشركة أوبتيموم تيلكوم الجزائر على سبيل التنازل (2014/07/05 لمتعامل جيزي، ومتعامل أوريدو (نجمة سابقا)، وقد بلغ سعر الرخصة 45 مليون دولار من كل متعامل مقابل استغلال الرخصة، وقد تم التصريح بأن هذا السعر يعتبر رمزي لتشجيع طرح الخدمة بأسعار منخفضة لزبائن المتعاملين، وبالتالي وصولها إلى شريحة أكبر من المتعاملين.

ونوه في هذا الصدد أن عملية التغطية للولايات تكون باختيار المتعاملين لا بقرار مجلس الضبط، فهذا الأخير يمنح الموافقة بناءا على ما جاء في المادة الثالثة من قرار المجلس 01/أ.خ/ر.م/س ض ب م/2014، و الشكل رقم (06) يبين حظيرة متعاملي الهاتف النقال الثلاث نتيجة استغلال شبكة عمومية للمواصلات اللاسلكية من الجيل الثالث وتوفير خدمات المواصلات اللاسلكية للجمهور.

الشكل 06 : توزيع مشتركين متعاملي الهاتف النقال الثلاثة وفق خدمات GSM & 3G لسنة 2014

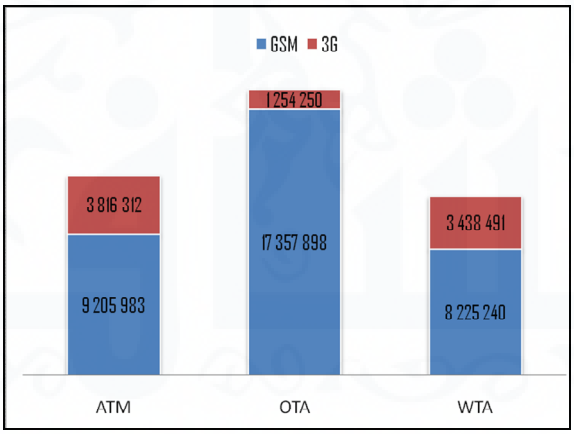

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (02) – أنظر الملحق .

نلاحظ من حصيلة تنوع الخدمات المقدمة لمشتركي الهاتف النقال الثلاثة تنامي نسبة إستقطاب تكنولوجيا الجيل الثالث لعدد كبير من المشتركين حيث وصلت نسبتهم إلى 19,65% مع نهاية 2014 أي ما خمس مشتركي GSM، على الرغم من أن بداية تسويق خدمة الجيل الثالث فعليا كانت بتاريخ 2013/12/15 للمتعاملين إتصالات الجزائر للنقال (ATM) و الوطنية لإتصالات الجزائر(WTA)، في حين بدأ التسويق الفعلي لهذه الخدمة من طرف شركة أوراسكوم لإتصالات الجزائر (OTA) في تاريخ 2014/07/05، مما يعني أن المشتركين يتجهون مرة ثانية إلى الاعتماد على خدمات الجيل الثالث على حساب GSM المسيطر على خدمة الجيل الثاني مثل ما حدث مع خدمات الهاتف الثابت، ولعل مرد دلك إلى مساهمة شبكات التواصل الإجتماعي بشكل كبير في هيمنة الجيل الثالث، فبعد أن وصل عدد المشتركين إلى 308.019 مشترك نهاية 2013 وصل إلى 8,5 مليون مشترك مع نهاية عام 2014 .

فيما يتعلق بتوزيع المشتركين على المتعاملين الثلاثة نلاحظ المتعامل اتصالات الجزائر للنقال يحوز على أكبر شريحة من المشتركين في خدمة الجيل الثالث والتي بلغت 3,816 مليون من إجمالي المشتركين في هذه الخدمة أي ما يعادل 45 مشترك لكل 100 نسمة، ويليه متعامل الوطنية لاتصالات الجزائر(WTA) بعدد مشتركين وصل إلى بلغت 3,438 مليون مشترك بما يمثل 40 مشترك لكل 100 نسمة، في حين لم يتجاوز متعامل

أوراسكوم لاتصالات الجزائر معدل 15 مشترك لكل 100 نسمة على الرغم من أن هذه الحصيلة للسنة الأولى فقط من الانطلاق الفعلي في تسويق خدمات الجيل الثالث إلى أنه من المتوقع أن يكون الرائد في هذا المجال على اعتبار أنه ما يزال الرائد في GSM وهذا حسب الأرقام المصرح بها من طرف كل متعامل من متعاملين الهاتف النقال الثلاثة.

4. **العروض الترويجية لخدمات الهاتف النقال** : إن من بين الأنشطة المرتبطة بتزويد الوسائل التي يمكن من خلالها للزبائن أن تشتري المنتجات وتحفيزه على الشراء نجد العروض الترويجية بدرجة أكبر من التنافس على الأسعار، وهذا بقصد ضمان عدم تحول زبائن المتعامل عن خدماتها ومن ثم طلبها من متعامل منافس.

إن انتهاج المتعاملين الثلاثة للعروض الترقوية يعتمد بالأساس على قاعدة البيانات الفعالة عدى احتوائها على أرقام الهواتف دون هوية المشتركين، وذلك لكي تسمح بمتابعة المعلومات المتعلقة بالرصيد، مدة الصلاحية والكثافة الاتصالية خلال اليوم والأسبوع والشهر والسنة، حيث تمكن المتعامل من استغلالها في عملية التحكم في التسعير و الامتيازات والتخفيضات الممنوحة، ومن ثم تحديد الفترة الزمنية الملائمة للعروض الترقوية والتخفيضات، والجدول رقم (04) يبين ملخص لحصيلة المتعاملين الثلاثة (ATM;OTA;WTA) فيما يتعلق بنمط العروض وعددها خلال السنة، بالإضافة إلى عدد الأيام المخصصة لكل عرض.

الجدول 04 : حصيلة العروض الترويجية لمتعاملي الهاتف النقال

	ATM			OTA			WTA			إجمالي بيانات المتعاملين		
	2012	2013	2014	2012	2013	2014	2012	2013	2014	2012	2013	2014
نمط العروض	9	9	10	7	7	10	8	8	7	24	24	27
عدد العروض الترويجية سنويا	13	5	27	9	7	33	8	14	34	30	26	94
عدد الأيام في السنة	137	130	538	181	173	949	192	300	900	510	603	2387
عدد الأيام للعرض الواحد	11	26	20	20	25	29	24	21	26	19	23	25

***Source** : Rapport annuel de l'Autorité de régulation 2014 , P37.*

تشير بيانات الجدول رقم (04) إلى أن الحصيلة الإجمالية للعروض التي تقديمها و الموافقة عليها من طرف سلطة الضبط خلال سنة 2014 وصل إلى 27 نوع تمثل في 94 عرض ترويجي وترقوي ، وقد قدر متوسط عدد الأيام التي خصصت لكل عرض بـ 25 يوم ، فقد كان عدد العروض المقدمة من طرف المتعامل الوطنية لاتصالات الجزائر بـ34 عرض وبمعدل 26 يوم لكل عرض، بينما عدد العروض المقدمة من طرف المتعامل أوراسكوم اتصالات الجزائر بـ 33 عرض بعدد أيام لكل عرض 29 يوم، أما المتعامل الوطني اتصالات الجزائر للنقال فقد قدمت 27 عرض بمتوسط أيام 20 يوم لكل عرض.

من ضمن العروض الموجهة للزبائن بمختلف أصنافهم نجد تقديم خدمات دفع مسبق وأخرى للدفع المؤجل، والجدول رقم (05) يبين توزيع العروض التي تم اقتراحها من طرف متعاملين الهاتف النقال لسنة 2014 التي وصلت إلى 94 عرض ترويجي موزعة على2387 يوم وفق صيغتي الدفع بما يتوافق مع إمكانيات الزبون المادية .

الجدول 05 : توزيع العروض الترويجية وفق طريقة الدفع لسنة 2014

توزيع أنواع العروض الترويجية	2014		
	الدفع المسبق	الدفع المؤجل	المجموع
العروض الترويجية	46	48	94
الأيام	1 195	1 192	2 387
متوسط عدد الأيام إلى العرض الترويجي	26	25	25

Source *: Rapport annuel de l'Autorité de régulation 2014 , P38.*

إن متوسط الأيام المخصصة لكل عرض ترويجي لا تتعدى 25 يوم سواء كان نمط العرض بصيغة الدفع المسبق أو بالدفع المؤجل الذي يتم عن طريق الفاتورة المقدرة نهاية الشهر، كما أن عدد العروض المقدمة خلال عام 2014 كان متقارب لنمطي الدفع حيث أطلق المتعاملين الثلاثة 46 عرض بصيغة الدفع المسبق و 48 عرض بصيغة الدفع المؤجل .

إن الغرض الأساسي لإطلاق تشكيلة مختلفة من العروض يتمثل في رفع من معدلات تحول الزبائن من متعامل إلى متعامل أخر خلال السنة ، و بالتالي يتم العمل على تعزيز ولاء المشتركين من خلال دعم رضا مشتركيها بإطلاق عدد من العروض يتوائم واحتياجاتهم ورغباتهم، فعملية اكتساب مشترك جديد يتطلب إنفاق تكاليف ثابتة في كل مرة من عدد مرات إطلاق عروض جديد على فترة زمنية معينة، أخذ بعين الاعتبار أن هناك علاقة مباشرة بين معدلات جدب مشترك جديد و التكاليف المنفقة على العرض ، فكلما طالت فترة احتفاظ المتعامل بالزبون كلما زاد حجم المبيعات من وراء الإنفاق الزبون على الخدمات التي يقدمها المتعامل، وبالتالي ينعكس على انخفاض متوسط تكلفة الوحدة في كل خدمة مقدمة.

5. **عوائد الخدمات المقدمة :** إن تحليل القدرات الشرائية لزبائن خدمات الهاتف النقال تمكن المتعاملين من وضع السياسات الكفيلة بالمحافظة وتحقيق الرضا على الحاليين منهم وإستهداف أخرين جدد أو المشاركة في تقديم الخدمات مع متعامل أو المتعاملين الأخرين، وفي هذا الصدد فقد صرحت سلطة الضبط بأن سعر التجزئة الخاص بخدمات المواصلا السلكية و اللاسلكية حر وتحدده المنافسة ، وبالتالي فإن دفاتر الشروط المتعلقة بالهاتف النقال من نوع GSM و الهاتف النقال للجيل الثالث الملحقين بالمرسيم التنفيدية للموافقة على الرخص في المواد 18 و20 على التوالي أن المتعامل يمتلك "الحرية في تحديد أسعار الخدمات المقدمة لمشتركيه"، إلا أنهم ملزمون فقط بتبليغ سلطة الضبط قبل 30 يوما من تطبيقه كل تغيير مرتقب من قبل المتعاملين في التعريفات.

وحسب التقرير السنوي لسلطة ضبط البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية ARPT يتبين أن رقم أعمال قطاع الهواتف النقالة في الجزائر في تصاعد مستمر، فبعد أن وصل إلى 246.1 مليار دينار جزائري نهاية عام 2011 ارتفع إلى 324.3 مليار دينار مع نهاية 2014 بما يعادل نسبة زيادة 32% ، هذه الزيادة التي كانت نتيجة زيادة الإنفاق الشهري لزبائن خدمات الهاتف النقال بنوعيها GSM والجيل الثالث، حيث يقدر متوسط الإنفاق الشهر للزبون الواحد على خدمات الهاتف النقال نهاية 2014 بـ 652 دج وما يعادل 7.41 دولار أمريكي، وهذا المتوسط في ارتفاع مستمر سنة بعد أخرى، فبعد أن بلغ 600دج نهاية 2011 زاد الإنفاق بـ9% ، والجدول رقم (06)

يبين الحصيلة الرقمية لتطور رقم الأعمال والإنفاق الشهري لزبائن متعاملي خدمات الهاتف النقال العاملين بالجزائر خلال الفترة 2011-2014.

الجدول 06: متوسط الإنفاق الشهري لزبون الواحد على خدمة الهاتف النقال

السنوات		2011	2012	2013	2014
رقم الأعمال	بالمليار دينار جزائري	246,1	274,3	299,8	324,3
	بالمليون دولار أمريكي	3 290,53	3 511,57	3 836,06	3 689,15
الإنفاق الشهري	بالدينار الجزائري	600	626	648	652
	بالدولار الأمريكي	8,02	8,01	8,29	7,41
قيمة الدولار الواحد		74,78	78,12	78,15	87,9

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقرير السنوي لسلطة الضبط للبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية لسنة 2014

من بين صيغ المتوفرة في سوق الهاتف النقال لدفع مستحقات استغلال شبكات GSM و 3G نوعين هما الدفع المؤجل بمعنى دفع المستحقات يكون على أساس المبلغ المستحق في نهاية كل شهر (الفاتورة) أما الصيغة الثانية فتتمثل في الدفع المسبق القائم على تعبئة الشريحة أو أداة استغلال الخدمة برصيد نقدي يتم استهلاكه تدريجيا أثناء عملية الاستخدام، والجدول رقم (07) يبين وضعية المشتركين في الهاتف النقال لسنتي 2013 و2014 حسب آلية الدفع المتوفرة.

الجدول 07 : وضعية المشتركين في الهاتف النقال وفق صيغ الدفع

	2013			2014		
	GSM	3G	Global	GSM	3G	Global
الدفع المسبق	35 798 183	252 544	36 050 727	31 412 381	7 089 952	38 502 333
	91,04%	%81,99	90,97%	90,29%	%83,32	88,92%
الدفع المؤجل	3 524 145	55 475	3 579 620	3 376 740	1 419 101	4 795 841
	8,96%	%18,01	9,03%	9,71%	%16,68	11,08%
إجمالي	39630347			43 298 174		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقرير السنوي لسلطة الضبط للبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية لسنة 2014

نلاحظ أنه من بين الصيغتين المتوفرتين في سوق الهاتف النقال يختار 88,92% من المشتركين الجزائريين الدفع المسبق مقابل 11,08% من المشتركين يختارون الدفع المؤجل بالنسبة لسنة 2014، والملاحظ أيضا أن هذه الصيغ الأخيرة في نمو مستمر على حساب الدفع المسبق ومرد ذلك إلى منافسة خدمة الجيل الثالث لشبكات GSM حيث بلغت نسبة المشتركين اللذين يعتمدون على الدفع المؤجل في نهاية 2013 بـ 9,03% وما تبقى من المشتركين يفضلون الدفع المسبق .

كما يمكن تفسير اعتماد صيغة الدفع المسبق من طرف زبائن متعاملي الهاتف النقال باقتناع كل مشترك بأن الدفع المسبق يمنح أكثر حرية من الدفع المؤجل، لذلك بدأ المتعاملون من جهتهم في جعل عروضهم تتأقلم مع احتياجات زبائنهم بتقديم خدمات أكثر موائمة مع ظروفهم المادية و المعيشية، ورغم كون الدفع المسبق يشكل مشكلة وفاء المشتركين إلا أنه يبقى له محاسن تسوية مشاكل التغطية المالية التي قد يسببها الدفع المؤجل .

خلاصة:

لقيت إدارة المعرفة اهتماما خاصا في السنوات الأخيرة مما إنعكس تأثيرها الهام والفعال على نجاح الأعمال داخل المؤسسات، وهذا مما يدل على أن إدارة المعرفة إحدى المكونات الجوهرية للمؤسسات التي تزيد من فرص تدعيم الاستفادة من الموجودات الملموسة وغير الملموسة التي تستطيع المؤسسات أن تحقق بها التفوق التنافسي، وتعد إدارة المعرفة وسيلة المؤسسات الفعالة لاستثمارها رأسمالها الفكري من خلال جعل الوصول إلى المعرفة سهل وفي المتناول مما ينعكس على وعي العمال بما يحدث في المؤسسة وموقع عملهم، وبالتالي فإنهم يفهمون بشكل أفضل ويصبحوا قادرين على التعاون فيما بينهم لأن المعرفة متاحة بينهم كما تصبح لدى المؤسسة القدرة ارضاء زبائنها من خلال تقديم منتجات وخدمات ذات جودة عالية، مما يمكنهم من التفوق على منافسيهم.

وعند دراستنا لسوق الهاتف النقال في الجزائر والذي يدور التنافس بين المتعاملين الثلاث وهم اتصالات الجزائر للنقال "موبيليس" ، أوراسكوم لاتصالات الجزائر "جازي"، الوطنية للاتصالات الجزائر"نجمة وحاليا أوريدو"، فكانت جهودهم التنافسية هو المحافظة على الزبائن الحاليين وتحقيق رضاهم وذلك لضمان ولائهم، وقد لعبت تكنولوجيا إدارة المعرفة دورا هاما ما بين المتعاملين الثلاث في تعزيز التنافسية بما يحقق التفوق التنافسي بينهم والحفاظ كل على حصته السوقية وزيادتها، وهذا ما يجعل كل متعامل العمل كل ما في وسعه لاستقطاب الزبائن والحفاظ عليهم، كما أن توسيع الاستثمارات في سوق الهاتف النقال بالجزائر ما بين المتعاملين الثلاث لعبت دورا مهما فأدت إلى زيادة المنافسة لكسب الزبائن واشتد الحرص على التفوق التنافسي ما بين المتعاملين الثلاث.

الملاحق

الشكل 01 : مخطط توضيحي لعمل شبكة GSM

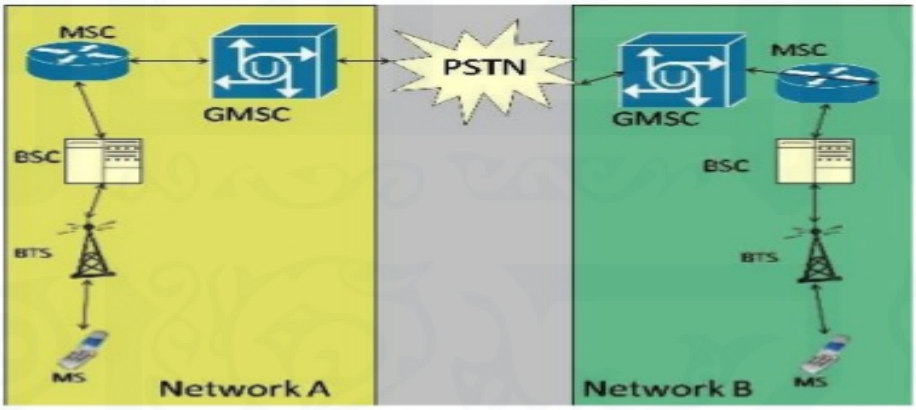

Source *: Introduction to GSM, sur site internet : http://fr.slideshare.net/henijayanti/gsm-fordummies.*

الجدول 01 : حصيلة سوق الهاتف النقال من الاعتماد إلى نهاية 2014

السنوات	توزيع المشتركين			إجمالي عدد المشتركين	معدل الاختراق(%)
	ATM	OTA	WTA		
1998	18.000	-	-	18.000	**0,06**
1999	72.000	-	-	72.000	**0,24**
2000	86.000	-	-	86.000	**0,28**
2001	100.000	-	-	100.000	**0,32**
2002	135.204	315.040	-	450.244	**1,5**
2003	167.662	1.279.265	-	1.446.927	**4,67**
2004	1.176.485	3.418.367	287.562	4.882.414	**15,26**
2005	4.907.960	7.276.834	1.476.561	13.661.355	**41,52**
2006	7.476.104	10.530.826	2.991.024	20.997.954	**63,6**
2007	9.692.762	13.382.253	4.487.706	27.562.721	**81,5**
2008	7.703.689	14.108.857	5.218.926	27.031.472	**79,04**
2009	10.079.500	14.617.642	8.032.682	32.729.824	**91,68**
2010	9.446.774	15.087393	8.245.998	32.780.165	**90,3**
2011	10.515.914	16.595 233	8.504.779	35615926	**96,52**
2012	10.622.884	17.845.669	9.059.150	37527703	**99,28**
2013	12.538.475	17.585.327	9.506.545	39630347	**102,40**
2014	13.022.295	18.612.148	11.663.731	43298174	**109,62**

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على :

- *Rapport annuel de L'arpt 2010*
- *Rapport annuel de L'arpt 2012*
- *Rapport annuel de l'Autorité de régulation 2014*

الجدول 02: توزيع مشتركين متعاملي الهاتف النقال وفق خدمات GSM&3G لسنة 2014

	GSM	3G	إجمالي المشتركين
ATM	9 205 983	3 816 312	13 022 295
OTA	17 357 898	1 254 250	18 612 148
WTA	8 225 240	3 438 491	11 663 731
إجمالي المشتركين	**34 789 121**	**8 509 053**	**43 298 174**

Source *: Rapport annuel de l'Autorité de régulation 2014*

الإحالات والمراجع:

1 عد غالب ياسين، إدارة المعرفة: المفاهيم ،النظم، التقنيات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الاردن، ط1، 2007، ص ص45- 50

2 وبعة عبد الوهاب، دور الابتكار في دعم الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة اتصالات الجزائر للهاتف النقال – موبيليس – رسالة ماجيستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر 2011 / 2012 ، ص ص 71 - 72

3. عد غالب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص25

4. ياسر بن عبد الله بن تركي العتيبي، إدارة المعرفة وإمكانية تطبيقها في الجامعات السعودية دراسة تطبيقية على جامعة أم القرى، أطروحة دكتوراه، قسم الادارة التربوية والتخطيط، جامعة أم القرى، السعودية، 1427هـ / 1428هـ ، ص39

5. نفس المرجع، ص ص 50 - 52

6 . عصام نور الدين ، إدارة المعرفة وتكنولوجيا الحديثة ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، ط1 ، 2010 ، ص 33

7. ياسر بن عبد الله بن تركي العتيبي ، مرجع سبق ذكره، ص 57

8. حسين بوزناق، إدارة المعرفة ودورها في بناء الإستراتجيات التسويقية – دراسة ميدانية- ، رسالة ماجستير ، جامعة لحاج لخضر باتنة ، الجزائر، 2012 / 2013 ، ص 7

9 . عائشة شفرور، استثمار رأس المال الفكري و دوره في تحقيق إدارة المعرفة : دراسة ميدانية بالمكتبة المركزية لجامعة منتوري – قسنطينة – ، رسالة ماجستير ، جامعة منتوري قسنطينة – الجزائر ، 2010، ص 135

.10 . ماضي وديعة، دور اختصاصي المعلومات في إدارة المعرفة داخل المكتبات الجامعية : مكتبات جامعة منتوري قسنطينة – نموذجا – ، رسالة ماجيستير (غير منشورة) ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، 2008- 2009 ، ص 90

11 . رياء بنت حمد بن هلال الحبسي، دور إدارة المعرفة في تنمية المهارات الإدارية لدى العاملين بالمديريات العامة للتربية و التعليم بسلطنة عمان ، رسالة ماجيستير ، جامعة نزوى، 2012 ، ص ص 28 - 29

12. عصام نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص38- 39

13 . رياء بنت حمد بن هلال الحبسي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 29- 30

14. عصام نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 79- 80

15. نذير بوسهوة، دور إدارة المعرفة في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسة – دراسة حالة فرع أنتيبيوتيكال لمجمع الصيال ، رسالة ماجيستير ، تخصص إدارة الأعمال و التسويق ، معهد العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير المركز الجامعي الدكتور يحي فارس ، المدية، 2008/2007 ، ص 70

16. نفس المرجع السابق، ص 71

.17 . علاء فرحان طالب وأميرة الجنابي ، إدارة معرفة (إدارة معرفة الزبون) ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، ط 1، 2009، ص ص 136- 137.

18. نفس المرجع السابق، ص ص153- 154

19. سعدون حمود جثير و سارة على سعيد العامري ، مرجع سبق ذكره ، ص 132

20. علاء فرحان طالب وأميرة الجنابي ، مرجع سبق ذكره، ص 158

21 . نفس المرجع ص : 133

22 .الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون 2000- 03 المؤرخ في 05 جمادي الأولى 1421 الموافق لـ05 أوت 2000 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد و المواصلات السلكية واللاسلكية، الصادرة بتاريخ 06 أوت2000 العدد 48 ، ص 08.

23 **G**lobal **S**ystem for **M**obile communication

24 **U**niversel **M**obile **T**echnologie **S**ystem

25 المرسوم التنفيذي رقم 13- 405 المؤرخ في 28 محرم عام 1435 الموافق لـ 02 ديسمبر 2013 المتضمن الموافقة على رخصة إقامة و إستغلال شبكة عمومية للمواصلات اللاسلكية من الجيل الثالث وتوفير خدمات المواصلات اللاسلكية للجمهور الممنوحة لشركة إتصالات الجزائر للهاتف النقال (ATM).

متطلبات تسيير المخاطر في المؤسسات الصحية

ـ دراسة حالة المؤسسات العمومية للصحة الجوارية في الجزائرEPSP ـ

د.نصرالدين عيساوي
جامعة العربي بن مهيدي،أم البواقي/ الجزائر
aissaoui.n2012@gmail.com

The conditions of risk management in health facilities

-Case study of public institutions nearby care of Algéria/EPSP-

Nasereddine AISSAOUI
University of Larbi Ben Mhidi, Oum El Bouaghi- Algeria

Received:06 Nov 2015 *Accepted: 02 Apr 2016* *Published: 30 June 2016*

ملخص:

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إبراز خصائص الخطر في المؤسسات الصحية، بهدف التحكم في مختلف أنواع الخطر على مستوى هذا النوع من المؤسسات، لاسيما الأخطار التي يتسبب فيها طالب العلاج.

تم إجراء الدراسة سنة 2012 وقد شملت 7 ولايات من الشرق الجزائري (أم البواقي، باتنة، تبسة، سكيكدة، قسنطينة، خنشلة وسوق أهراس)، كما تضمنت العينة 14 عيادة متعددة الخدمات من خلال اختيار هيكل صحي قاعدي في مقر الولاية والآخر خارجها، وعلى هذا الأساس بلغ عدد استمارات الاستبيان التي تمت الإجابة عليها 472 استمارة. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها: أن أسباب الأخطاء والأخطار في المؤسسات الصحية هي القرارات غير المسؤولة لطالب العلاج، الذي يساهم في خلق طوابير أمام الاستعجالات الطبية والجراحية للمستشفيات، ومن ثم الرفع من احتمال وقوع الأخطاء والأخطار الطبية. من بين هذه القرارات غير المسؤولة (عدم الاهتمام بالوقاية، غياب ثقافة للوقاية وتسيير الأخطار، عدم احترام تدرج العلاج...).

الكلمات المفتاحية: الخطر، الخطر الصحي، تسيير الخطر الصحي، المؤسسات العمومية للصحة الجوارية، المنظومة الصحية الجزائرية.

رموز jel: I_{11}, I_{18}, I_{38}

Abstract:

We aim through this paper to focus on the risk in health facilities, especially risks due to the patient.

A study was started in 2012 and which brought together seven wilayas of eastern Algeria (Oum El Bouaghi, Batna, Tebessa, Skikda, Constantine, Khenchla, Souk Ahras) including 14 EPSP; 2 EPSP in each wilaya, one of them in the capital of the wilaya. This study has allowed us to collect 472 care seekers answers. The results showed that among the causes of hazards and medical errors and risks are: care of the patient's irresponsible decisions, contributing to clogging the medical and surgical emergencies, increasing those risks and errors. Among these irresponsible decisions (total disinterest of prevention, lack of a culture of risk management, non-compliance with the graduation of care).

Keywords: *risk, health risk, health risk management, public institutions of local health care, the Algerian health system.*

(JEL) Classification : I_{11}, I_{18}, I_{38}

تمهيـد:

يمكـن القـول أن الخطـر موجـود علـى المسـتوى الفـردي وعلـى المسـتوى الجمـاعي مـن جهـة، مـن جهـة أخـرى عنصر المخاطرة موجود بوضوح في بعض النشاطات الصناعية (الكيمياء، البناء والأشغال العمومية...) كما هو موجود في بعض النشاطات الأخرى بصفة غير جلية كالمنظومة الصحية مثلا. على العموم الخطر موجود على كل المستويات وبصفة مستمرة في الحياة اليومية للفرد والمجتمع، تبقى درجاته متفاوتة من نشاط إلى أخر بالإضافة إلى أن جهل مصدره، خصائصه، تكراره والتحكم في تسييره هو الفيصل في ترتيب درجات الخطر. من المستحيل الوصول إلى مخاطرة معدومة (درجة خطر مساوية للصفر) لأن الإنسان لا يتحكم في كل المتغيرات المتحكمة في مصيره، وهو ما يؤدي بنا أن نكون عقلانيين ونسلم بأن هناك درجة خطر معينة، يجب تحديدها من خلال معرفة خصائص هذا الخطر بغرض التحكم فيه.

إن ارتفاع المستوى المعيشي والتعليمي للسكان يجعل منهم يطالبون بخدمات ذات نوعية عالية بالإضافة إلى المطالبة بمعرفة درجة الخطر الخاصة بكل خدمة متحصل عليها وخصوصا في الميدان الصحي. إن ميزة الخدمة الصحية أنها مرتبطة بحياة الإنسان ونوعيتها، هذا ما يدفع المريض من الخدمات بالمطالبة بمعلومات أكثر دقة، وإن حدثت نتائج غير مرغوب فيها فهو مستعد لمقاضاة الجهة المقدمة للعلاج. فالقضايا المتزايدة من سنة إلى أخرى بسبب الأخطاء الطبية أو عدم ارتياح طالب العلاج لنتائج الخدمة المقدمة له يحتم على المحترفين في ميدان الصحة أن يبحثوا في أنواع الخطر، أسبابه، درجاته.. ثم في مرحلة موالية الوقاية والحماية منه.

هناك تقنيات عديدة لقياس الخطر ومحاولة تسييره، والسباق للبحث في هذا الميدان هو الميدان الصناعي (الكيمياء، الصناعات الفضائية، الذرة...). سجلنا في الآونة الأخيرة اهتماما متزايدا من طرف المحترفين في الميدان الصحي لاقتباس هذه التقنيات في مرحلة أولى، ثم في مرحلة موالية دراسة إمكانية إسقاط هذه التقنيات على الميدان الصحي.

1.إشكالية الدراسة:

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على التساؤل التالي:

ما هي خصوصية الخطر الصحي؟ وما هي أساليب وشروط تسييره من جهة طالب، عارض وممول العلاج؟

2.أهداف الدراسة:

إن الهدف الأساسي من هذه الورقة البحثية إبراز دور الوقاية والحماية من الأخطار كمدخل رئيسي في ميدان الصحة، حتى يتسنى لنا ذلك، وجب وضع نظام لتحديد مواطن الخطر والأساليب اللازمة لاكتشافه والتقليل من خطورته. كما نهدف إلى إبراز الدور الذي لا يستهان به لطالب العلاج في التقليل أو الحد من الأخطار الطبية، لاسيما حالة المؤسسات الصحية الجزائرية.

3.أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الموضوع في تكريس الحكمة التي مفادها " الوقاية خير من العلاج"، حيث أظهرت التجارب والخبرات المتراكمة في الميدان الصناعي أو الصحي أن للوقاية فوائد جمة سواء على الصعيد الاقتصادي، الاجتماعي والصحي.

4.أداة الدراسة:

اعتمدنا لتجسيد هذه الدراسة على الاستبيان، من خلال استمارة موجهة لطالب العلاج في الهياكل الصحية القاعدية. تم توجيه الاستمارة لـ515 شخص وقد تم استرجاع 472 استمارة تحتوي عل الإجابات على الأسئلة المطلوبة. تتكون الاستمارة الموجهة لطالب العلاج من 45 سؤال موزعة على 8 محاور رئيسية، من بينها المحور السادس الذي يحتوي على معلومات عن الثقافة الصحية لطالب العلاج (5 أسئلة)؛

5.تقسيم الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الموضوعة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور كما يلي: تم تناول في المحور الأول الإطار النظري للخطر الصناعي؛ أما المحور الثاني فقد خصص لإبراز خصوصية الخطر الصحي؛ وقد عرضنا في المحور الثالث مجموعة من التجارب الرائدة في احتواء مفهوم الخطر في بعض المنظومات الصحية العالمية؛ أما المحور الرابع فقد حاولنا من خلاله إبراز واقع تسيير المخاطرة الصحية في الجزائر.

أولا: الإطار النظري للخطر الصناعي

سنحاول التطرق في هذا المحور إلى النشاطات السباقة إلى دراسة الخطر، ثم سنحاول ربط مفهوم الخطر وخصوصياته بدلالة الخدمة الصحية.

1. مفهوم كلمة علم الخطر الصناعي (ساندنيك):

النشاط السباق لدراسة الخطر والعمل على معرفة مكوناته، أسبابه وفترة حدوثه في مرحلة أولى، ثم وضع تقنيات لتسييره لغرض الوقاية والحماية منه هو النشاط الصناعي. وقد تم وضع أسس علم بكامله مختص في دراسة الخطر الناتج عن النشاط الصناعي وقد سمي الساندنيك « cindynique ». أصل كلمة ساندنيك اللغوي إغريقي « kindunos » والتي تعني الخطر.

الساندنيك عبارة عن علم الخطر وموضوعه الأخطاء المحتمل وقوعها في النشاط الصناعي على العموم. من بين مؤسسي هذا العلم G. Y KEVERN وهو مهندس، يقسم المراحل التي مر بها الإنسان وتعامله مع الخطر إلى ثلاثة أقسام:[1]

- **عصر الدم:** أين كان الإنسان يضحي بأخيه الإنسان ويقدمه على شكل قربان للآلهة لكسب الرضا والوقاية من الأخطار المحتملة والتي عايشها من قبل.

- **عصر الدموع:** أين أصبح الإنسان يتضرع للآلهة بالدعاء، الصلاة، الدموع والخشوع لغرض تلافي الأخطار المحتملة التي مر بها أو التي عايشها السابقون من قومه.
- **عصر التفكير:** أين أصبح الإنسان يواجه المشكلة ويبحث عن حلول لها من خلال: الاستعلام، التفكير وإبداء القرارات.

2. تاريخ الخطر الصناعي في العصر الحديث:

تم التفكير في وضع الأسس الحقيقية لعلم الخطر "الساندنيك" من خلال دراسة الأخطار المتعلقة بالنشاطات الصناعية في النصف الأول من القرن العشرين.[2]

بداية من سنة 1940 ظهرت نية حقيقية من طرف صناعة الطيران في المملكة المتحدة لوضع تقنيات كمية لقياس وتيرة الحوادث الخاصة بالطائرات المنتجة محليا. مولت وزارة الدفاع في الولايات المتحدة بداية من سنة 1950 أبحاث حول فعالية المكونات الإلكترونية لوحداتها الحربية المنتجة في المصانع الأمريكية. وقعت بعد سنة 1970 حوادث عديدة مهدت لتبني مفهوم الخطر التكنولوجي.

بالإضافة إلى الحوادث الملاحظة في ميدان الصناعة التكنولوجية للمعدات الألمانية والحربية، وقعت أيضا حوادث عديدة في ميدان الصناعة الكيميائية ابتداء من سنة 1970، لعل أهمها ما وقع في مترو أوساكا باليابان أين انفجار الغاز أدى إلى فقدان 92 مواطن. أخطر الحوادث وقعت في العشرية الموالية، حادثة "بوبال" بالهند، "شالنجر" بالولايات المتحدة و"تشرنوبيل" بأوكرانيا.

قامت الجمعية الفرنسية للإطارات المسيرة من أجل التطور الاقتصادي والاجتماعي (ACADI) سنة 1987 بتنظيم منتدى لجمع أعمال ودراسات عدة خبراء في البحث وقياس الخطر في الصناعة الكيميائية، الفضائية، البترول والذرة. تم تبني النتائج المتوصل إليها من طرف هذا المنتدى من قبل منظمة اليونسكو، والتي جمعت المجلات المختصة للاهتمام بهذا العلم الجديد بالإضافة إلى حث صناديق التأمين للدخول كشريك للاهتمام بالبحوث في هذا الميدان والعمل على تمويلها. وقد وصل صوت اليونسكو 1400 شخص تم جمعهم في منتدى موضوعه التعريف بالخطر الصناعي، وكانت هذه هي نقطة البداية لانطلاق البحوث في ميدان علم الخطر في ميادين عديدة منها المحيط، الاقتصاد، المالية، حماية الأشخاص والممتلكات، الخطر الجماعي... من بين نتائج ملتقى اليونسكو تكوين المعهد الأوروبي لعلم الخطر وقد تم الاتفاق أن يكون مقره بباريس.

3. متغيرات علم الخطر الصناعي:

إن حقل اهتمام علم الخطر الصناعي هو تنظير السبل الكفيلة لتسيير الخطر في العالم الصناعي. فهو يهتم بمعرفة، فهم، وتمثيل مختلف المتغيرات المتحكمة في حدوث الخطر.

قبل التطرق إلى المتغيرات المتحكمة في حدوث الخطر، يجب التطرق قبل كل شيء إلى مفهوم الخطر الصناعي عموما قبل ربطه بالميدان الصحي. هناك من عرف الخطر على أنه " الاتجاه العام لأي نظام في توليد حادث أو حوادث محتملة".[3]

من خلال ما تم عرضه يمكن القول أن لحدوث الخطر متغيرين هما احتمال حدوثه « La probabilité » وتفاوت خطورته« la gravité» .

- **المتغير الأول**: *احتمال الحدوث*: يتمثل المتغير الأول في وتيرة الحدوث. باستعمال القواعد الرياضية يمكن تجسيدها في نسبة معينة تعبر عن عدد مرات احتمال الحدوث في المتوسط من عدد مرات تكرار التجربة.
- **المتغير الثاني**: *تفاوت الخطورة*: يتمثل المتغير الثاني في الآثار المادية التي يتركها حدوث الخطر على الجسم أو المحيط الذي وقع عليه أو فيه.

من خلال هذين المتغيرين يمكن الحكم على أن علم الخطر الصناعي يهدف إلى قياس الخطر من خلال الآثار التي يتركها على الجسم أو المحيط موضوع التأثير. بعبارة أخرى يهدف هذا العلم إلى تجسيم الخطر بإعطائه أبعاد مادية من خلال الآثار التي يتركها على المحيط الذي وقع فيه (تكاليف الخسائر المادية، عدد الضحايا والخسائر البشرية...).

بعد التعرف على الخطر والمتغيرات المتحكمة فيه، يمكن العمل على أسباب وقوعه من خلال التركيز على كل متغير على حدى ثم اقتراح الحلول للتصدي له أو التقليل من خطورته. من بين الأدوات للتصدي للخطر أو التقليل من تأثيره يمكن ذكر:

- **الوقاية** (**La prévention**): ترتبط الوقاية بالمتغير الأول وهو احتمال وقوع الخطر، فالوقاية من الخطر تهدف إلى التقليل من حالات حدوث الخطر من خلال أخذ احتياطات قبل وقوع الخطر المتوقع.
- **الحماية** (**La protection**): ترتبط الحماية بالمتغير الثاني وهو التقليل من أثار الخطر حين وقوعه، بوضع وسائل التصدي إليه حالة وقوعه. فإن كانت الوقاية عبارة عن الاحتياطات المتخذة قبل وقوع الخطر، فالحماية هي الوسائل المادية والتنظيمية المتخذة للتصدي للخطر حين وقوعه.

تختلف الإجراءات والتدابير المتخذة باختلاف الخطر وحساسية المحيط المتعلق به. فمثلا حالة حريق فالتدابير الوقائية هي مجموع التدابير المتخذة لمنع وقوع الخطر كالبناء وتجهيزه بأثاث لا يساعد على الاشتعال.[4]

أما التدابير المتخذة للحماية من الحريق فمنها من يتدخل قبل بداية الحريق (الإنذار المسبق بالحريق من خلال ظهور أعراضه، خطط الجلاء المبكر وإعلام مستمر بمنافذ النجدة، توفير وسائل الإطفاء والنجدة الأولية...

4. نتائج تسيير المخاطرة الصناعية:

في السابق كان مفهوم الخطر يرتبط بالحادث الذي وقع، هذا المفهوم تغير مع مرور الزمن، حيث أخذ مفهوم الخطر يتغير بتغير الأبحاث والدراسات التي أثبتت أن الخطر يمكن التنبؤ به وتسييره من أجل تجنب أو التقليل من حدوثه.[5]

إن تعقد المنظومة الصناعية ومكوناتها من جهة، بالإضافة إلى الضغوطات المستمرة على مسيري المؤسسات الصناعية للتقليص من أعباء التسيير وترشيد تكاليف المنتج الصناعي من جهة أخرى، وهو ما دفع بالمسيرين للبحث عن السبل الكفيلة للتنبؤ بالخطر الصناعي وآليات الوقاية والحماية منه.

كان المعني الأول بآليات تسيير المخاطرة الصناعية هو الصناعات الكيميائية، الفضائية والذرية والتي تعتبر حقل مهم وحساس تكثر فيه الحوادث وبالمقابل تتزايد التعويضات مقابل الخسائر المادية والبشرية الناتجة عن وقوع الحوادث. ظهور المرسوم الأوروبي (SEVESO) بداية من سنة 1980، الذي حتم على الصناعات الأخرى دراسة الخطر المتعلق بنشاطها والعمل على تسييره. وقد انطلقت البحوث منذ ذلك الوقت في جميع الميادين وقد تم وضع التسهيلات من طرف المؤسسات لدراسة خصوصية كل خطر، متغيراته والآليات الكفيلة للوقاية والحماية منه. لا يمكن إغفال الضغوطات المتواصلة من طرف الجهات المؤمنة للنشاط الصناعي التي أصبحت لا تؤمن نشاط غير معروف مصادر الخطر المحدقة به.

ثانيا: تحليل خصائص الخطر الصحي

سنحاول من خلال هذا المحور إبراز خصائص الخطر الصحي من خلال عرض تعاريفه وتقسيماته.

1. **تعريف الخطر الصحي:**

إن المؤسسة الصحية حقل خصب لوقوع الحوادث في ما يخص المرضى، عمال المستشفى بالإضافة إلى زوار المستشفى من ذوي المرضى، طلبة، ...تنوعت هذه الحوادث من البسيط (سرقة أغراض المرضى، سرقة الأسنان الاصطناعية للمسنين...) إلى الحوادث أو الأخطاء الطبية التي تمس بالحالة الصحية للمرضى (الخطأ في تشخيص المرض، خطأ في إعطاء نوع الدواء...).

بالإضافة إلى تزايد عدد الحوادث المعلنة من طرف المؤسسات الصحية، تزايد الثقافة الطبية والقانونية لطالب العلاج، حيث من خلال تصفح الإنترنيت يمكن معرفة البدائل في العلاج المتوفرة لعلاج حالته المرضية. هذا الذي ساهم بشكل كبير في ارتفاع القضايا في المحاكم المختصة في ما يخص الأخطاء الطبية أو التقصير الطبي. ويمكن القول أنه تم الانتقال من الخطر المقبول إلى الخطر غير المقبول.

إن الخطر في المحيط العلاجي واسع، متنوع ومعقد من ناحية أنه يمكن أن يمس بناية المؤسسة الصحية، أماكن استقبال وتوجيه الزوار، سلامة العمال (فريق طبي، فريق إداري...). هناك تعاريف عديدة منها من تطرق

إلى الخطر بصفة عامة، هناك من تطرق إلى خصوصية الخطر الصحي ومنها من تطرق إلى نوع معين من الأخطار الصحية.

تعرف المؤسسات التأمينية الخطر الصحي على أنه الحادثة التي يؤمن على احتمال وقوعها. هذا التعريف ربط عنصر الخطر بالاحتمال، وقد ركز على الجانب الرياضي أكثر منه الصحي.[6]

هناك من عرف الخطر على أنه" الخطر (R : le risque) المرتبط بحادثة محتملة الوقوع وغير مرغوب فيها باحتمال (P :probabilité) والتي من المحتمل أن يكون وقعها أو تأثيرها على جسم الضحية(G :gravité) من خلال ما سبق يمكن حساب الخطر وتقييمه من خلال العلاقة التالية: ($R=P \times G$).[7]

من خلال هذا التعريف المفصل يمكن تحديد متغيرين للخطر- تم تناولهما عند عرض الخطر الصناعي- هما احتمال الوقوع وخطورة التأثير. من خلال هذين المتغيرين يمكن تقييم الخطر.

هناك تعاريف عديدة تعرضت لنوع محدد من الخطر، وهذا ما سنحاول عرضه في العنصر الموالي.

2. **أنواع الخطر الصحي:**

هناك تقسيمين أساسيين تم تبنيهما مرحليا من طرف المنظومات الصحية في العالم هما:

1.2 **التقسيم الثلاثي:**

في مرحلة أولى كان هناك شبه إجماع على أن الخطر الصحي ينقسم إلى ثلاث أنواع أساسية يمكن ذكرها فيما يلي:

1.1.2 **الخطر الطبي أو الإنساني** (Le risque iatrogène):

يعرفه المجلس الأعلى للطب في فرنسا في مقال لسنة 1995 بعنوان الصحة في فرنسا على أنه" عبارة عن تدهور الحالة الصحية للمريض بعد تلقي دواء أو علاج موصوف طبيا".[8]

من خلال التعريف السابق يظهر أن الخطر الصحي يمثل الأخطاء المحتملة في وصف دواء أو علاج قد تسوء من خلاله الحالة المرضية. حيث تعود المسؤولية عموما على الفريق الطبي المناوب من خلال الأخطاء في التشخيص أو الأخطاء في كمية الدواء الموصوف للمريض، أو حتى عدم التعمق في معرفة سبب الحالة المرضية للمريض عند دخوله المؤسسة الصحية.

يضاف إلى ما تم التطرق إليه من طرف المجلس الطبي الأعلى في الوقت الحالي، فيروسات وبكتيريا المحيط العلاجي (Les infections nosocomiales) التي يمكن أن يصاب بها المريض داخل المؤسسة الصحية، التي ستؤثر حتما على حالته الصحية نحو الأسوأ، فقدان أحد الأعضاء أو حتى حتفه.

2.1.2 **الخطر التقني** (Le risque technique):

عبارة عن مختلف الأخطار المتعلقة بالاستثمارات المنقولة وغير المنقولة وتجهيزات الإعلام الآلي، ويمكن ذكر أهم هذه الأخطاء فيما يلي:(الحرائق، تعطل شبكة الإعلام الآلي، تعطل شبكة التهوية، انهيار سقف مبنى طبي). هذا النوع من الأخطار يمكن أن يؤثر على السير الحسن للنشاط الطبي في المؤسسة الصحية.

3.1.2 **الخطر التنظيمي** (Le risque organisationnel):

عبارة عن مختلف الأخطار التي يمكن للمؤسسة الصحية أن تواجهها والتي تأثر على نشاطها الطبيعي أو سمعتها. يمكن ذكر أهم الأخطار التي تعاني منها المؤسسات الصحية في العالم وبدرجات متفاوتة في الغيابات المتزايدة للعمال لاسيما أولئك الذين يعملون في أقسام حساسة ومتعبة مثل (التخذير، الإنعاش، الأمراض العصبية...). يضاف إلى ذلك كل الأخطار التي تؤدي إلى عدم تنسيق القرارات والتي تؤدي إلى ازدواجيتها والتي يمكن أن تؤدي إلى نتائج وخيمة على التسيير العام للمؤسسة الصحية.

2.2 **التقسيم الرباعي**:

تم تبني تقسيم أدق ومتطور للخطر الصحي في الملتقى رقم 64 للمستشفيات الجامعية (UHSO) في أكتوبر 1996، حيث تميز عن التقسيم السابق حسب الخبراء والباحثين بشموليته9. وقد تم تقسيم الخطر كما يلي:

1.2.2 **الخطر المتعلق بالنشاط الطبي** (Le risque lié à l'activité clinique):

المتسبب في هذا النوع من الأخطار هم الممارسين الطبيين وشبه الطبيين... بعبارة أخرى عمال الفريق الطبي مهما اختلفت اختصاصاته. بالرغم من التخصص الضيق ضمن المؤسسة الصحية إلا أن هناك تداخل في المسؤوليات حالة حدوث نتائج غير مرغوب فيها. كما يمكن توسيع المجال إلى الأخطار المحتملة في المجال الصيدلاني، التخذير، الإنعاش....

يشمل هذا النوع من الأخطاء الحالات التي لا يتخذ فيها مقدم العلاج لكافة احتياطاته أمام أهم الاحتمالات التي يمكن أن تقع في قسمه ولها علاقة بمسؤوليته. وقد حدث هذا في وقت غير بعيد، من خلال صدور حكم عن خطأ طبي سببه الإهمال ضد قابلتين وطبيبة عن محكمة "قسنطينة" بسبب عدم تقديم يد المساعدة لمريضة في حالة خطيرة التي كانت ضحية الإهمال والتقصير. وقد تم إدانة الطبيبة 16 شهرا حبسا موقوف التنفيذ، و13 شهرا للقابلتين موقوف التنفيذ أيضا.

بالإضافة أنه يمكن إدماج حتى الأخطار المتعلقة بالبحث العلمي وتداعياتها عند تطبيق نتائجها على الإنسان.

2.2.2 **الخطر المتعلق بالنشاط الإستشفائي** (Le risque lié à l'activité hospitalière):

خارج المجال الإكلينيكي أو الطبي المتطرق إليه في النوع السابق، تبقى هناك أنواع عديدة من الخطر والمسمى بالخطر الإستشفائي، وهي مختلف الأخطار والحوادث محتملة الوقوع في المحيط الإستشفائي بمعناه

الواسع. يمكن ذكر في هذا الصدد أهم هذه الأخطار المادية فيما يلي:الحرائق والحوادث الكهربائية، الحوادث والتعطلات في المعدات الإلكترونية، أجهزة الإعلام الآلي أو الهاتف، وما يصاحبهم من حوادث عرضيه لأهمية استعمالهم وضرورة تواجدهم في الحياة اليومية، أخطار متعلقة بالمحيط الصحي وضرورة إرساء سياسة تسيير فعالة للفضلات الطبية داخل وخارج المؤسسة الصحية. أما الأخطار البشرية فيمكن ذكر أهمها فيا يلي: حوادث السقوط في المحيط الاستشفائي، تعطل وحدات نقل المرضى أثناء أداء المهمة.

3.2.2 **الخطر الاجتماعي** (Le risque social):

نعلم أن المؤسسة الصحية تعتمد في نشاطها بنسبة كبيرة على الرأسمال البشري، المسؤول عن هذا النوع من الأخطار هو قسم الموارد البشرية. فالخطر الاجتماعي عبارة عن الأخطار التي يمكن أن يواجهها العمال في المحيط الإستشفائي، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- الغيابات المتكررة والمتعددة وتأثيرها على الفريق العامل والتنظيم الداخلي؛
- العنف الذي يعانيه العمال من المرضى أو أهاليهم في المحيط الإستشفائي؛
- الأمراض المهنية وظروف العمل؛
- سياسة التكوين، التأهيل وإعادة التأهيل.

4.2.2 **الخطر التسييري** (Le risque de gestion):

مع محدودية الموارد الموكلة لتسيير المؤسسات الصحية، يجب وضع بارومتر لقياس الصحة المالية والاقتصادية في تسيير المؤسسة الصحية وذلك بتدقيق سياسة الاستثمار، احترام الأهداف المسطرة في الإنجاز والتسيير، احترام عملية توزيع الصفقات والمناقصات المعروضة على الخواص، تدقيق عائدات المستشفى من نشاطاتها الفرعية(ملتقيات، خدمات لمؤسسات خاصة ...).

سنحاول من خلال المحور المالي عرض تجارب بعض الدول الرائدة في احتواء الخطر الصحي ضمن نظام معلوماتها، حيث أصبح متغير مؤثر يجب أخذه بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات الإستراتيجية.

ثالثا: تجربة احتواء مفهوم الخطر في بعض المنظومات الصحية العالمية

هناك مجموعة من البلدان الرائدة في التعايش مع الخطر الصحي ومحاولة تسييره. وقد تم وضع سياسات حقيقية لتحديد مواطن الخطر وأدوات الوقاية ثم الحماية منه، تحت ضغط وشروط متزايدة من طرف المؤسسات التأمينية بالإضافة إلى ضغوطات داخلية لحماية سمعة المؤسسة الصحية، والتقليل من القضايا التي ترفع من حين إلى أخر من طرف المترددين على المؤسسة الصحية، والعمل على تقديم خدمات ذات نوعية عالية. من بين التجارب الرائدة في تسيير الخطر الصحي ذكر ما يلي:

1. تجربة الولايات المتحدة الرائدة في تسيير الخطر الصحي:

ظهرت عملية تسيير المخاطر في الولايات المتحدة بداية من عشرية الخمسينات، لكن الخطر موضوع الاهتمام في تلك الفترة كان الخطر الصناعي من (الحرائق، البناء، الهندسة...)، حيث لم تعطى الأولية للخطر الصحي من خلال الدراسة ووسائل الوقاية والحماية منه إلا في الآونة الأخيرة.

تمثلت سنة 1975 في بداية رفض مؤسسات التأمين الخاصة في الولايات المتحدة من تأمين الخطر الصحي. خلال عشرية الثمانينات تم الاتفاق مع مؤسسات التأمين على تأمين الخطر الصحي، لكن شروط هذه الأخيرة كانت قاسية من ناحية فرضها أقساط تأمين باهظة على المرضى والمؤسسات الصحية، أدت إلى ارتفاع تكلفة الخدمة الصحية في تلك الفترة. هذه الضغوطات الممارسة من طرف مؤسسات التأمين من جهة، ومن جهة أخرى تعدد الحوادث وانخفاض سمعة المؤسسات الصحية بسبب قضايا التعويض، حتم ذلك على المنظومة الصحية تبني سياسة مستمرة ومتطورة لتسيير الخطر ومحاولة الوقاية منه.

تمثلت الانطلاقة الحقيقية لتسيير الخطر الصحي بعد إلزام إدارة الغذاء والدواء الأمريكية (American Food and Drug Administration) كل المؤسسات الصحية لانتهاج سياسة واضحة المعالم، لتقديم خدمات صحية ذات نوعية ومن ثم التقليل من الحوادث التي تتم داخل المحيط الإستشفائي.كان أمام المنظومة الصحية الأمريكية مجابهة الخطر الصحي من خلال ثلاثة حلول:

- تحميل أعباء الخطر على تكاليف العلاج، أي أن المريض هو الذي يسدد أعباء الخطر الصحي عند تسديد أقساط التأمين؛
- وضع ميزانية خاصة بتعويض الأخطار الإستشفائية عند إعداد الميزانية التقديرية للمؤسسة الاستشفائية؛
- وضع آليات للوقاية من الخطر، وتلافي الأعباء الإضافية الخاصة بالمحاماة.

كان أحسن حل لكل الأطراف هو الحل الأخير وذلك بانتهاج سياسة دائمة لمجابهة الخطر من خلال التحسيس على تداعياته من جهة، ومن جهة أخرى العمل على الوقاية والحماية منه. طبقت سياسة تسيير الخطر الأمريكية على مرحلتين:

1.1 تحديد مواطن الخطر:

من خلال وضع بطاقات إنذار يتم من خلالها تحديد النشاطات والأماكن التي يتكرر فيها حادث أو حوادث ما، ثم ترتيب تلك الحوادث حسب خطورتها، والنتائج المحتملة لوقوع كل حادث. من خلال هذه البطاقات يمكن معرفة من نواجه على الأقل والأضرار التي يمكن تكبدها.

2.1 وضع آليات الوقاية من الخطر:

حتى الآليات الموضوعة للوقاية من الخطر تكبد المؤسسة أعباء إضافية، وهذا ما لوحظ من خلال الدول الرائدة في تسيير الخطر كالولايات المتحدة وكندا، بالمقابل تعتبر هذه الأعباء استثمار طويل الأجل، سيمكن المنظومة الصحية الأمريكية التقليل من الحوادث ومن ثم تخفيض أقساط التأمين المفروضة من طرف مؤسسات التأمين.[10]

من النتائج المباشرة لوضع سياسة لتسيير الخطر الصحي في المؤسسات الصحية الأمريكية هو نجاعة السياسة الموضوعة في تحقيق الأهداف المسطرة.[11] من بين أهم النتائج المحققة ما يلي:

- تم التركيز على الاختصاصات التي تكثر فيها الحوادث والأخطاء سواء على العمال أو المرضى (أمراض النساء والتوليد، الجراحة والتخذير). وقد ركزت الجهود على التعرف على الخطر وأنواعه في هذه الاختصاصات وتكوين العمال على معرفة الخطر وكيفية الوقاية منه.
- تم تسجيل انخفاض في عدد الحوادث في هذه الاختصاصات بشكل معتبر، وكانت النتائج مدهشة على مستوى أمراض النساء والتوليد، وقد ساهم ذلك في انخفاض أقساط التأمين في هذا الاختصاص من 32$ لعملية الولادة الواحدة سنة 1985 إلى 12$ سنة 1991.

ما يمكن ملاحظته من خلال هذه التجربة الأمريكية الرائدة في تسيير الخطر الصحي المدة اللازمة لإعطاء التجربة لثمارها والتي يمكن أن تتعدى 7 سنوات. عملية تسيير الخطر عبارة عن استثمار متوسط وطويل المدى ولا يمكن إعطاء كل النتائج المرجوة في المدى القصير. يمكن ملاحظة أن المنظومة الصحية الأمريكية مرنة من ناحية إعطاء نوع من الاستقلالية في التسيير ولا تجبر المؤسسات الصحية انتظار خروج مراسيم تنفيذية لتطبيق تجربة أو سياسة معينة. كما يمكن ملاحظة أيضا أن الخطر الصحي يتطور بتطور الإمكانيات التقنية التي تتجهز بها المؤسسات الصحية، لذلك فإن السياسة الصحية في تسيير الخطر يجب أن تكون مستمرة والبحوث متواصلة لاحتواء المستجدات.

2. تجربة الكيبيك (كندا) في تسيير الخطر الصحي:

تعتبر مقاطعة الكيبيك الكندية من بين المقاطعات الرائدة في تسيير الخطر الصحي إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية. من خلال عرض مجموعة متنوعة من الآليات للتعرف على الخطر والعمل على الوقاية منه، لتدنية التكاليف من جهة التي تواجهها المؤسسة الصحية، ومن جهة أخرى عرض خدمات صحية عالية الجودة.

توضح ذلك Michelle DIONNE - التي تحتل منصب مستشار تسيير الخطر في جمعية مستشفيات الكيبيك- أن سياسة تسيير الخطر أدمجت ضمن سياسة تأمين المؤسسات الصحية تجاه الخطر الذي تواجهه ليس بصفة إجبارية، لكن يوصي بتبنيها لما تحمله من ايجابيات لمقدم العلاج وطالبه.[12]

وقد وضعت للمسيرين جملة من الآليات لتغذية نظام المعلومات، تهدف من خلالها تحديد مواطن الخطر من جهة، ومن جهة أخرى وضع الإمكانيات للوقاية والحماية منه. وقد وضعت سياسة تسيير الخطر الصحي في الكيبيك نصب أعينها الأهداف الرئيسية التالية:

- تدنية حجم الأخطاء والحوادث التي تقع على مستوى المحيط الصحي؛
- التقليل من خطورة وقع الحادث وما يصاحبها من أعباء التصليح والتعويض؛
- حماية موارد المؤسسة الصحية البشرية منها والمادية؛
- الحفاظ على سمعية جيدة لعمال المؤسسة الصحية؛
- خلق نوع من الثقة بين طالب العلاج ومقدمه.

تبقى هذه الأهداف المتطرق إليها أعلاه مشتقة من الهدف الرئيسي ألا وهو تقديم خدمات عالية الجودة. يمكن القول أن تسيير الخطر الصحي في الكيبيك يحتل مكانة محورية ضمن نظام التسيير العام للمؤسسة الصحية.

3. **التجربة الفرنسية في تسيير الخطر الصحي:**

دواعي الفكرة الفرنسية لا تختلف كثيرا عن فكرة التجربتين السابقتين في التفكير الجدي لتبني سياسة مستمرة لتسيير الخطر الصحي. تم تسجيل بين سنتي 1989 و1998 ارتفاع عدد الحوادث في المحيط العلاجي بنسبة 200%، بالمقابل وصلت أعباء التعويض المادي والبشري مقابل هذه الحوادث ونتائج حدوث الخطر إلى نسبة 314%. وقد لوحظ أن الأسباب التي أدت إلى هذه الحوادث كانت في اغلبها تصرفات فردية كان من المفروض الوقاية منها بوسائل تنظيمية بسيطة.

مر تجسيد الهدف المتمثل في الوقاية من الأخطار الصحية بأربعة مراحل:[13]

- تحديد مواطن الخطر داخل المحيط الصحي.
- تحديد أسباب حدوث الأخطار وتحليلها.
- عملية الوقاية من الأخطار، عن طريق العمل على الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى هذه الأخطار من خلال تحليل احتمال الحدوث وخطورة نتائج الحدوث.
- وضع نظام معلومات يحتوي على خصوصيات الخطر الصحي.

لوضع نظام تسيير الخطر الصحي على أرض الواقع تسعى شركات التعاونيات للتأمين الإستشفائي أربع نقاط أساسية كركائز لنجاح سياسة التسيير الصحي:

- تنسيق اليقظة تجاه الحوادث، خاصة تلك التي مصدرها إنساني (الفريق الطبي وشبه الطبي).

- وضع نظام معلومات ذو نوعية يأخذ بعين الاعتبار خصوصية المحيط والخطر الصحي.
- وضع طرق متفق عليها لتحديد أسباب الحوادث والخدمات ذات النوعية الرديئة.
- تكوين الفريق الطبي والإداري للوصول إلى خدمات صحية عالية الجودة.

من خلال ما تم عرضه في هذا العنصر يظهر أن الاهتمام بالحوادث لا يقتصر على المؤسسة الصحية فحسب، بل اهتمت جل المؤسسات بهذا المتغير بالإضافة أطراف خارجية مهمتها التأمين ضد هذه الحوادث وفق بطاقات استعلام ترسل إلى الجهات المعنية. حتى المنظومة الصحية الجزائرية وضعت الأسس الأولى للاهتمام بالأخطار الصحية نظرا للمنافع الاقتصادية، الاجتماعية والصحية التي تتلاقى عندا الجهات الثلاث المكونة للمنظومة الصحية الوطنية، هذا ما سنحاول عرضه في المحور الموالي.

رابعا: واقع تسيير المخاطرة الصحية في الجزائر

هناك دراسة قمنا بها على مستوى بعض ولاية الشرق والتي تضمنت الاستقصاء عن واقع الوقاية وتسيير المخاطرة الصحية من جهة طالب العلاج.

1. أهداف الدراسة:

اعتمدنا لتجسيد هذه الدراسة على الاستبيان، من خلال استمارة موجهة لطالب العلاج في الهياكل الصحية القاعدية. تم توجيه الاستمارة لـ515 شخص وقد تم استرجاع 472 استمارة تحتوي عل الإجابات على الأسئلة المطلوبة. تم اختيار مكان إجراء الدراسة عشوائيا بحيث في كل مرة نختار هيكل صحي ضمن مقر الولاية وأخر خارج مقر الولاية. تم إجراء الدراسة على مدار 6أشهر بين شهر ماي إلى غاية شهر أكتوبر من سنة 2012.

قمنا بتوزيع الاستمارة على طالب العلاج في كل مؤسسة صحية بحيث كانت نسبة الاستمارة الموزعة على طالب العلاج تمثل نسبة 10000/1نسمة.

تتكون الاستمارة الموجهة لطالب العلاج من 45 سؤال موزعة على 8 محاور رئيسية، من بينها المحور السادس الذي يحتوي على معلومات عن الثقافة الصحية لطالب العلاج (5 أسئلة)؛

نهدف من خلال الاستمارة الموجهة لطالب العلاج الوقوف على:

- خصوصية الشريحة التي تتردد على هذا النوع من الهياكل الصحية (الجنس، العمر، التامين الصحي، نوع العمل الممارس، حجم الإمكانيات المالية...)؛
- أسباب اللجوء إلى هذه الهياكل الصحية؛
- مميزات طالب العلاج من ناحية الخبرة الصحية، الثقافة الصحية؛
- العلاقة بين نوعية الخدمات الصحية الجوارية المقدمة والاستشفاء غير المبرر في المستويات العلاجية العليا؛
- واقع وحجم تأثير المتغيرات المتحكمة في طلب العلاج ضمن هذا النوع من الهياكل الصحية.

2. **البعد المكاني والزمني للدراسة:**

لقد عمدنا إلى اختيار 7 ولايات من شرق البلاد هي (قسنطينة، باتنة، خنشلة، سكيكدة، أم البواقي، سوق أهراس وتبسة). كل الولايات موضوع الدراسة تنتمي للجهة الصحية الشرقية (La région sanitaire Est) – حسب التقسيم الموضوع سنة 1995- بالمقابل ولاية قسنطينة تنتمي إلى الطبقة الثانية (la deuxième strate) أما الولايات الستة الأخرى تنتمي إلى الطبقة الثالثة (la troisième strate).

3. **مناقشة نتائج الدراسة:**

يتكون هذا المحور من 5 أسئلة، الهدف من ورائها الاستقصاء حول ثقافة طالب العلاج فيما يخص الوقاية وتسيير المخاطرة الصحية، بالإضافة إلى الاستقصاء حول أولوية المفاضلة بين البدائل العلاجية ضمن المنظومة الصحية الوطنية.

1.3 **مدى تقديم الوقاية على العلاج:**

تم طرح هذا السؤال للاستقصاء عن الثقافة الوقائية لطالب العلاج ومدى تطبيقها في حياته اليومية. كانت نتائج الأجوبة على هذا السؤال كما يلي:18% نادرا، 53% أحيانا و29% دائما مثل ما يوضحه (الشكل رقم 1). ما يلاحظ أن 71% ممن تم استقصائهم لا يعتبرون الوقاية أولوية، من بين الأسباب التي تم استقائها عن قلة الاهتمام بالوقاية (غياب التوعية الصحية من طرف وزارة الصحة خصوصا عبر وسائل الإعلام الثقيلة، غياب تربية وقائية مدروسة وهادفة ضمن المنظومة التربوية، نقص التربية الوقائية المنزلية خصوصا في الأطوار الأولى من حياة الطفل...). معظم أولئك الذين تم استقصائهم يتحسرون على فقدان الأسنان، نقص البصر، تشوه في الجلد كان من الممكن تفاديها من خلال أداءات وقائية بسيطة.

الشكل 01: مدى تقديم طالب العلاج للوقاية عن العلاج

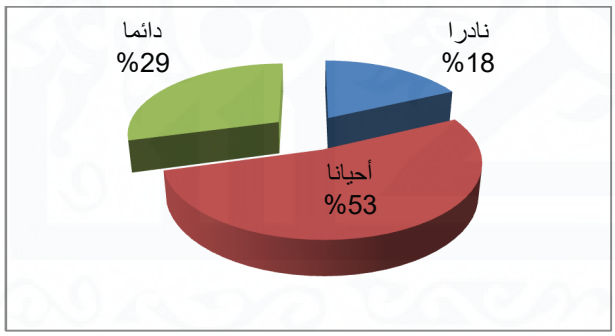

المصدر: من إعداد الباحث

2.3 **مدى التحكم في ثقافة الوقاية وتسيير المخاطرة الصحية:** يعتبر هذا السؤال مكمل للسؤال السابق من ناحية أن هذا السؤال يستبق وقوع الحوادث والتدابير الواجب اتخاذها لتفادي الأخطار الصحية. يهتم الخطر الصحي بمتغيرين درجة جسامة الحادث واحتمال تكرره، والتحكم فيهما متعلق بخبرة الفرد وثقافته الصحية. كانت نتائج الأجوبة

على هذا السؤال كما يلي:19% منعدمة، 67% جزئيا و14% كليا مثل ما يوضحه (الشكل رقم 2). أي أن هناك نسبة 86% ممن تم استقصائهم لا يتحكمون جيدا في تسيير المخاطرة الصحية، حيث ترتبط ثقافة تسيير المخاطرة الصحية باختيار(مواد البناء، نوعية الألبسة والأفرشة، تركيبة الأغذية...)عواقب ذلك وخيمة على أولئك المصابين بالحساسية، صعوبات التنفس، حوادث الأطفال المنزلية، الحروق...

الشكل 02: مدى التحكم في ثقافة الوقاية وتسيير المخاطر الصحية

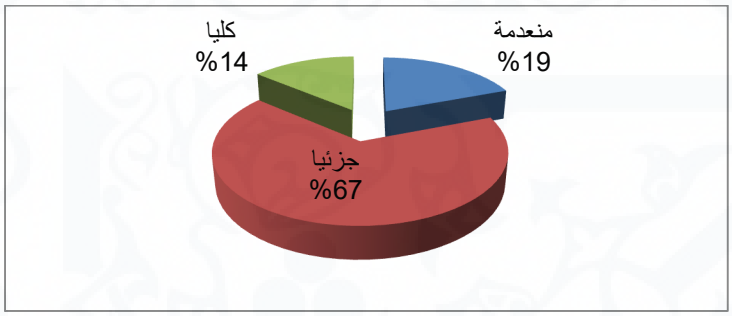

المصدر: من إعداد الباحث

3.3 الحرية في تحديد المسار العلاجي:

تم طرح هذا السؤال للوقوف على ثقافة طالب العلاج فيما يخص طبيعة المسار الصحي الواجب اتخاذه، وما مدى احترام تدرج العلاج. وقد كانت نتائج الأجوبة على هذا السؤال كما يلي:15% لا أعلم، 52% حتمي و33% اختياري مثل ما يوضحه (الشكل رقم 3). أي أن هناك نسبة 48% ممن تم استقصائهم لا يعرفون أو يقللون من أهمية الهياكل الصحية القاعدية كبوابة للعلاج ضمن المنظومة الصحية الوطنية، نتيجة ذلك خلق طوابير طويلة على مستوى المستشفيات عموما وقسم الاستعجالات خصوصا بمجرد الإحساس بوعكات بسيطة، مجرد الاعتقاد من كون الإصابة متعلقة باختصاص معين، الاستماع لتأويلات غير المحترفين في الطب...

الشكل 03: مدى وعي طالب العلاج بمبدأ تدرج العلاج

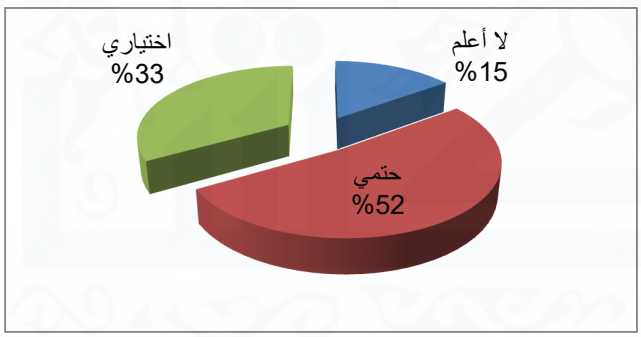

المصدر: من إعداد الباحث

4.3 التوجه العام لطلب العلاج:

يعتبر هذا السؤال مكمل لسابقه من ناحية أن ميول طالب العلاج لاختيار مكان العلاج أهمية بما كان في احترام المسار العلاجي المرسوم من طرف الوصاية هذا من جهة، من جهة أخرى الوقوف على حجم الثقة التي

يضعها طالب العلاج في القطاع العام. وقد كانت نتائج الأجوبة على هذا السؤال كما يلي:34% القطاع العام، 24% القطاع الخاص و42% مختلط مثل ما يوضحه (الشكل رقم 4). ما تظهره نتائج الأجوبة على هذا السؤال تنامي القطاع الخاص بصفة متسارعة في السنوات الأخيرة، أين أصبح يستقطب عدد معتبر من طالبين العلاج وينافس هياكل القطاع العام. تم تقديم أسباب كثيرة لتفضيل قطاع عن قطاع أخر من بينها ما يلي:

تكمن الأسباب الرئيسية لاختيار العلاج في القطاع الخاص على حساب القطاع العام (تفادي تفاقم الوضع الصحي من خلال الحصول على العلاج في وقت قياسي، توفر التجهيزات الحديثة الكفيلة بالكشف والتقييم الدقيق للوضع الصحي، تفادي التنقلات غير المتناهية من مستوى علاجي إلى أخر ضمن الهياكل الصحية للقطاع العام...).

تكمن الأسباب الرئيسية لاختيار العلاج في القطاع العام على حساب القطاع الخاص (حالة فشل العلاج في القطاع الخاص يصبح القطاع العام أخر مآل لتصحيح أخطاء القطاع الخاص، اقتصار العيادات الخاصة على بعض الاختصاصات قليلة الخطر كثيرة الإيرادات، التكاليف المرتفعة للعلاج غير المعوضة من طرف الضمان الاجتماعي...).

الشكل 04: التوجه العام لطالب العلاج

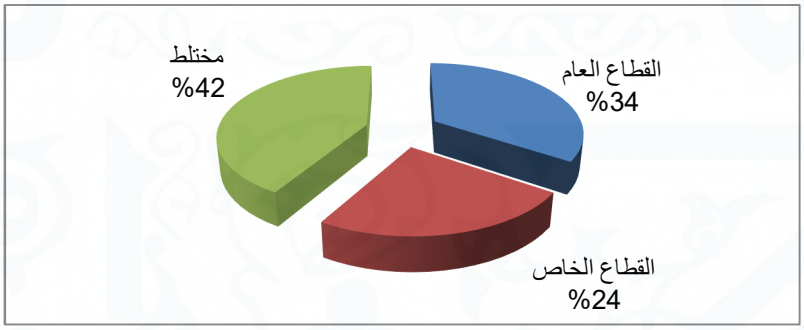

المصدر: من إعداد الباحث

5.3 نوع الهياكل الصحية التي تمثل أولوية طلب العلاج:

تم طرح هذا السؤال لمعرفة أولوية اختيار الهياكل الصحية من طرف طالب العلاج والأسباب المؤدية إلى ذلك. تعاني مختلف المنظومات الصحية العالمية من توجه طالب العلاج إلى الاستعجالات الطبية أو الجراحية الاستشفائية – خصوصا في الحالات الإستعجالية- وإغفال دور الهياكل الصحية القاعدية التي تمثل بوابة تنظيم، توجيه وتوزيع العلاج. كانت نتائج الأجوبة على هذا السؤال كما يلي:65% الهياكل الصحية القاعدية و35% المستشفيات(عامة/خاصة) مثل ما يوضحه (الشكل رقم 5). أي أن ثلث من تم استقصائهم يتوجهون مباشرة للمستشفيات من دون المرور بالهياكل الصحية القاعدية، ويساهمون بطريقة غير مباشرة في خلق طوابير غير متناهية أمام قسم الاستعجالات الطبية أو الجراحية للمستشفى. وقد كانت أسباب اختيار الهياكل الصحية

القاعدية على حساب المستشفيات من طرف طالب العلاج للأسباب الرئيسية التالية (قرب الهيكل الصحي القاعدي من مقر السكن، الاعتماد على توجيه الهيكل الصحي القاعدي حالة لزوم تحويله نحو المستويات العلاجية العليا، سرعة تحويل المريض نحو المستشفيات من خلال سيارة إسعاف الهيكل الصحي، الاستفادة من الإسعافات الأولية في الحالات الإستعجالية وتفادي تأزم الوضع الصحي...). بالمقابل تم اختيار المستشفى عن الهياكل الصحية القاعدية للأسباب التالية (الحالات المعقدة التي يتم فيها تحويل المصاب حتميا إلى المستشفى، في حالة العلم المسبق بأن الهيكل الصحي القاعدي لا يحتوي على اختصاص معين، حالة عدم الثقة في ضمان المناوبة على مستوى الهياكل الصحية القاعدية...).

الشكل 05: أولوية طلب الاستشارات الطبية

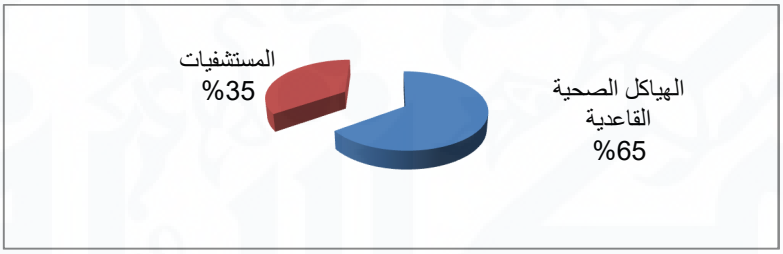

المصدر: من إعداد الباحث

خلاصـــــة:

هناك تطور للذهنيات وثقافة صحية للمريض ومحيطه، أدت إلى عدم تقبل الأخطاء الصحية ونتائج العلاجات غير المرغوب فيها، ما كان مسموح به من قبل من أخطار بسبب احتكار المعلومة الصحية أصبح غير مسموح به بعد توسع دائرة المعلوماتية، وسائل الاتصال بالإضافة إلى تعميم المعلومة الصحية بعدما كانت حكرا على الممارسين الطبيين.

صب اهتمام المسيرين الاستشفائيين على محاولة ترشيد النفقات الصحية في وقت غير بعيد بسبب تطور متسارع للنفقات مقابل تطور متباطئ للموارد، وقد كان الوقت آنذاك مجابهة أكبر عدد ممكن من طلبات العلاج على حساب نوعية الخدمات المتقدمة. طفت إلى السطح خلال العشريتين الأخيرتين مجموعة من الفضائح الصحية الدولية (جنون البقر، الدم الملوث...)، وكذا مجموعة من الفضائح المحلية والخاصة بكل دولة، هنا تعالت أصوات مطالبة بمحاسبة المسؤولين- وهم خصوصا مدراء المؤسسات الاستشفائية- مما استدعى اللجوء إلى نظم تسيير أكثر شمولية تأخذ بعين الاعتبار كل متغيرات الحياة الاستشفائية، أين أصبح تسيير المؤسسة الاستشفائية لا يختلف عن تسيير مؤسسة اقتصادية من خلال الدراسات المقارنة (Bench marking) ونتائجها من خلال التقنيات المطبقة والنوعية العالية للخدمات المقدمة.

إن تسيير المؤسسة الاستشفائية باستعمال تقنيات تسيير المؤسسة الاقتصادية يتطلب دمج تسيير الخطر الصحي ضمن التسيير الشامل للمؤسسة، وذلك بغرض تحقيق جودة الخدمات المقدمة. إن سياسة تسيير الخطر هذه، ما هي إلا حماية لحقوق المريض وتكريس لواجبات الممارس الطبي.

التوصيات:

يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات والتي بودنا أن تعطي القيمة المضافة لهذا البحث والمتمثلة فيما يلي:

- أن لا ينظر لتسيير المخاطر الصحية كحتمية مجبرين على تطبيقها، بل هي نظام لتكريس الوقاية التي تعود بظلالها على كل الأطراف المشكلة للمنظومة الصحية.
- إجراء الدراسات المقارنة لاكتشاف الفروق والعيوب لغرض تصحيحها سواء على المستوى المحلي أو الدولي.
- إشراك كل الفاعلين في المؤسسة الصحية لإنجاح نظام تسيير المخاطر الصحية، وترسيخ فكرة اكتشاف الأخطاء والأخطار ليس لغرض العقاب بل لتحسين سمعة المؤسسة ومن ثم سمعة كل الفاعلين فيها.

الإحالات والمراجع:

*1. KERVERN G. Y، **Une perspective historique et conceptuelle sur les sciences du danger ; Introduction aux Cindyniques**, Eska, 1998, p 79.*

2. Idem.

*3. RUBISE. P & KERVERN G. Y, **L'archipel du danger**, Economica, 1991, p 22.*

*4. BARTELEMY. B, **Gestion des risques : méthodes d'optimisation globale**, Edition d'organisation, 2000, p 30.*

*5. WATEL P. P, **Sociologie du risque**, A. Colin, 2000, p 54.*

*6. LOQUET. A, **Le directeur d'hôpital ; les risques et la gestion du risques**, Mémoire de l'école nationale de la santé publique, Rennes, 2003, p 14.*

*7. DURCEL. G & MAGIS .R, **Les nouveaux risques infectieux**, in Futuribles, N°203, Paris, 1995, pp 5-32.*

8. LOQUET. A,op.cit , p 14.

9. Revue Hospitalière de France, mai- juin 1997, N° 3.

*10. SALOMON R.P، **Les pionniers : les principes de la gestion des risques aux Etats-Unis**, Revue Hospitalière de France, janvier - février 1998, p 47.*

*11. NAPIER J. A, **Les réactions américaines au développement du contentieux de la négligence médicale**, Revue Hospitalière de France, novembre – décembre 1997, N° 6, p 866.*

*12. DIONNE. M, **Le système Québécois d'assurance des hôpitaux autour de la gestion des risques**, Revue Hospitalière de France, novembre – décembre 1997, N° 6, p 869.*

*13. VERRIELE. F, **Coordination des vigilances sanitaires et la gestion des risques**, Mémoire de l'École Nationale de la Santé Publique, Rennes,2003, p 38.*

دور الرعاية الرياضية في تحقيق الأهداف الاتصالية للمؤسسة ـ دراسة عينة من المؤسسات الممولة للنوادي الرياضية

د. دفرور عبد النعيم
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، الجزائر
naimdefrour@hotmail.fr

د. شاهد إلياس
جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي، الجزائر
chahed_ilias@yahoo.fr

The role of sports sponsorship in achieves communication objectives of the foundation- A sample of funder sports clubs institutions study.

Defrour Abdenaim & Chahed Ilias

University of Echahid Hamma Lakhdar/ ALGERIA

Received:09 Nov 2015 *Accepted: 20 Apr 2016* *Published: 30 June 2016*

ملخص:

يوفر المجال الرياضي للمؤسسات فرصة حقيقية للاتصال بالمحيط الخارجي من خلال الرعاية الرياضية للفرق والأفراد والتظاهرات، لما توفره هذه المنافسات من أبعاد عاطفية، أخلاقية، تنافسية وغيرها، وفيما يتعلق باتصالات التسويق فإن المؤسسات لديها ميل لوضع مجموعة متنوعة من الأهداف المرجوة من الرعاية الرياضية على أن تتوافق مع الاستراتيجية العامة للمؤسسة، وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور الرعاية الرياضية في تحقيق أهداف الاتصالات التسويقية للمؤسسات الراعية للأندية الرياضية، وتوصلت الدراسة حسب العينة المدروسة من المؤسسات أنها تضع مجموعة متنوعة من الأهداف لتحقيقها من خلال الرعاية الرياضية، ويتمثل أهمها في إظهار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، تحسين صورة المؤسسة، وتدعيم الولاء للعلامة التجارية.

الكلمات المفتاحية: التسويق الرياضي، الرعاية، الرعاية الرياضية، الاتصالات التسويقية.

رموز jel: M31. L83. C1

Abstract:

The sports field provides a real opportunity for the organizations to communicate with the outside environment. Through sports sponsorship to teams, individuals and events. wich provided these competitions emotional dimensions, ethical, competitive,..ets. This study aims to determine the role of sports sponsorship in achieving marketing communications for the organizations sponsoring sports clubs, through the studied sample of organizations , that set a variety of goals to be achieved through sports sponsorship, The most important, show in the social responsibility of the institution, improve the image of the organization, and strengthen brand loyalty.

Key Words: *sports marketing, sponsorship, sports sponsorship, marketing communications*.

(JEL) Classification: M31. L83. C1

تمهيد:

يعتبر الاتصال أهم عناصر التفاعل الإنساني، وقد ساعد الاتصال بين الأفراد والجماعات على نمو المجتمعات من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية، والحضارية، ومع تطور المجتمعات تطورت أساليب الاتصال وأصبح يستخدم في العمليات التجارية وعمليات البيع والشراء، ويعتبر الاتصال محور العملية الترويجية، نظرا للدور الذي يلعبه في تعريف المستهلك وإقناعه بمزايا المنتج والفوائد التي يمكن أن يحققها من خلال استعماله.

وأصبحت الرياضة تمثل بالنسبة للعديد من المؤسسات وسيلة فعالة للتواصل مع السوق المستهدف والسوق المحتمل على حد سواء فأصبحت العديد من المؤسسات تستثمر في رعاية الأحداث الرياضية الكبرى مثل الألعاب الأولمبية وكأس العالم...الخ، أين تنفق المؤسسة الراعية للحدث قدرا كبيرا من الموارد المالية إلا أنه من المتوقع أن تحقق نتائج أكثر إيجابية لقاء رعايتها لذلك الحدث.

ونسعى من خلال هذه الورقة البحثية للإجابة على الإشكالية التالية: لماذا تقرر المؤسسات رعاية أحداث أو أندية رياضية؟ وما مدى تحقيقها لأهداف الاتصالات التسويقية من خلال رعاية الأندية والأحداث الرياضية؟

ولمعالجة الإشكالية قمنا باعتماد الفرضيات التالية:

- تسعى المؤسسات إلى رعاية الأندية الرياضية لتحقيق العديد من الأهداف الاتصالية.
- تضع المؤسسات مجموعة من الأهداف التسويقية تسعى إلى تحقيقها من خلال الرعاية الرياضية.
- تتفاوت درجة تحقيق الأهداف الاتصالية من مؤسسة لأخرى، حسب طبيعة المؤسسة وحسب طبيعة النوادي الممولة.

أولا: التسويق الرياضي:

1.مفهوم التسويق الرياضي:

أصبحت الرياضة المعاصرة متوقفة أكثر فأكثر على العامل الاقتصادي، والمسؤولون على النوادي والجمعيات الرياضية، سواء كانوا متطوعين أو موظفين، مفروض عليهم أن يصبحوا مسيرين أكثر من ما هم مربين، وإذا كان ممارسي الرياضة من الهواة يستطيعون تحمل تكاليف ممارسة رياضة فردية فإن تنظيم الأنشطة الرياضية على المستوى المحلي والدولي يتطلب الكثير من المال، لذا جاءت فكرة التسويق في المجال الرياضي.

ويعتبر التسويق الرياضي مجال جديد نسبيا على المستوى المحلي، مع محاولة الشركات المنتجة توسيع أسواقها في ظل السوق العالمية الحرة وأصبحت الشركات حول العالم تخصص نصيب جيد للتسويق الرياضي من ميزانيتها العامة.

وترجع بداية العلاقة بين الرياضة والتسويق إلى عام 1870 م عندما قامت شركات التبغ في الولايات المتحدة الأمريكية بطباعة بطاقات لأشهر لاعبي البيسبول وأدخلتها في علب السجائر من اجل الترويج الأكبر للسجائر، وفعلا زادت مبيعات السجائر ، وقد كانت هذه البطاقات بداية الترويج الرياضي لمصلحة الصناعة. ثم ألحقت هذه البطاقات بعلكة Bubble ذائعة الصيت ، وتطور الأمر إلى بيع بطاقات للاعبين وصورهم بدون ربطه بسلعه معينه.

وليس أدل على ذلك من شراء الملياردير المصري محمد الفايد صاحب محلات هارودز الشهيرة في لندن غالبية أسهم نادي فولهام وإنفاق أكثر من 50 مليون جنيه إسترليني لتحديث منشآته واستقدام أفضل اللاعبين، وهو يعلم بخبرته التجارية الكبيرة أنه قادر خلال سنوات قليلة على الحصول على أضعاف ما دفعه من خلال حقوق النقل التلفزيوني وصفقات الرعاية وإيرادات دخول المباريات بعد إنجاز الملعب الخاص به على ضفاف نهر التايمز، والذي يعد تحفة معمارية. [1]

يعرف التسويق في المفهوم الحديث بأنه عملية تخطيط وتنفيذ التصور الكلي لتسعير وترويج وتوزيع الأفكار والسلع والخدمات لخلق عملية التبادل التي تشبع حاجات الأفراد والمنشآت، فهو عملية إدارية يهدف إلى تنفيذ عمليات التبادل لصالح الفرد والمنظمة والتسويق، أيضاً لا يقتصر على السلع والخدمات، وإنما يتعدى إلى الأفكار والمبادئ، وصولاً إلى تسويق اللاعبين والمدربين، ويعد التسويق الرياضي مجالا جديدا يقع ضمن التعريف العام للتسويق بكل ما يتضمنه من معان ودلالات، ويشهد التسويق الرياضي نمواً كبيراً، وأصبحت الشركات في جميع أنحاء العالم تخصص نصيباً كبيراً من ميزانياتها العامة للتسويق الرياضي. [2]

ويعرف التسويق الرياضي أنه "مجموع المبادئ والاستراتيجيات التسويقية المطبقة في المجال الرياضي، فهو أداة للتسيير الرياضي من خلال المنتجات والخدمات المرفقة، وأداة لتسيير المنظمات الرياضة والاحتراف الرياضي على المستويين الوطني والدولي". [3]

ويعرف أيضا أنه "هو عملية تصميم وتنفيذ الأنشطة الخاصة بإنتاج وتشهير وترويج وتوزيع المنتجات أو الخدمات لإرضاء حاجات المستهلكين او المشاركين لتحقيق الأهداف المسطرة". [4]

وخلاصة القول أن فلسفة التسويق الرياضي تهدف إلى الاستثمار المتبادل بين الهيئات المنتجة للسلع من حيث تحقيق الشهرة بسرعة وتداولها على قطاعات واسعة، وبأسعار معقولة وبين وجود ذلك الحجم الكبير من الجمهور على اختلاف قطاعاته الذين يتردون على الملاعب الرياضية ويشكلون نسبة كبيرة من المستهلكين، مما يسهل من نجاح عملية البحث عن ممولين و جذب مراكز الإنتاج أو الهيئات المنتجة لكي تكون البطولات الرياضية

مجالا ووسيلة لترويجها ،ليصب كل ذلك في مصلحة التطوير الرياضي وتوفر موارد ثابتة ومتطورة للإنفاق على البرامج الرياضية بمختلف ميادينها.[5]

ومع تطور التسويق الرياضي واتساع رقعته أصبحت العلاقة بين الرياضة والاقتصاد علاقة تلازمية وذلك بعد أن أصبحت الرياضة عملية اقتصادية في الأساس وباطراد نمو مجال التسويق الرياضي وانتشاره وتنافس الشركات على رعاية الأحداث الرياضية . غدت المنشآت الإنتاجية هي الممول الرئيسي لمعظم النشاطات الرياضية الصغيرة منها والكبيرة خاصة في الدول المتقدمة وكثير من دول العالم الأخرى . وفوق ذلك فان الجهات المنظمة للأحداث الرياضية حققت أرباحا خيالية بسبب تزايد ما تدفعه هذه المنشآت من أموال لرعاية الحدث الرياضي في سبيل الدعاية لمنتجاتها خاصة مع انتشار القنوات الفضائية التلفزيونية التي تساعد في انتشار اسم منتجات الشركات عبر دول العالم كلها.

2.مصادر التمويل في الرياضة:

عند الحديث عن التسويق الرياضي لا بد من الحديث عن مصادر تمويله المتمثلة في:[6]

- الترخيص باستخدام العلاقات والشعارات على المنتجات ووسائل الخدمات.
- الإعلان على ملابس وأدوات اللاعبين.
- الإعلان على المنشآت الرياضية.
- استثمار المرافق والخدمات في الهيئات الرياضية.
- عائدات تذاكر الدخول للمباريات والمناسبات الرياضية.
- الإعانات والتبرعات والهبات.
- عائدات انتقال اللاعبين.
- اشتراكات الأعضاء ومساهمات الأعضاء.
- استثمار حقوق الدعاية والإعلان.
- حقوق البث الإذاعي والتلفزيوني للأنشطة والمناسبات الرياضية.
- الإعلان في المطبوعات والنشرات والبرامج الخاصة بالأنشطة الرياضية.

وإذا كان ممارسي الرياضة من الهواة يستطيعون تحمل تكاليف ممارسة رياضة فردية فإن تنظيم الأنشطة الرياضية على المستوى المحلي والدولي يتطلب الكثير من المال، لذا جاءت فكرة التسويق في المجال الرياضي، وفي هذا الإطار ظهرت مفردات وموضوعات لها علاقة بهذا الخصوص ومنها ما هو أساس للتسويق الرياضي لكي يتحقق النجاح وقد تمثلت في قيام تجارة الرياضة على أساس وجود سوق رئيسية أيضا .وان نظرية التسويق

الرياضي وبحوث السوق وأنظمة المعلومات والهدف التسويقي من صناعة الرياضة واستراتيجيات التسعير وسياسات التوزيع وعمليات النهوض بالصناعة الرياضية وكذلك المناهج المتقدمة في الرياضة وعلاقات ووسائل الإعلام الرياضية واستخدام التصاريح ورخص الصناعة الرياضية كلها مثلت العمل التسويقي في المجال الرياضي، كما يجب أن لا نغفل العنصر المهم والأساس في عمليات التسويق الرياضي وهو المستهلك، فاستراتيجيات التخطيط للتسويق الرياضي يجب أن تقوم على أساس جعل المستهلكين يعطون أفكارهم الخاصة لتتيح للعاملين في هذا المجال الوصول إلى أفضل الحلول والاستفادة من هذا المجال.

3.أهم مجالات التسويق الرياضي:

والرياضة باعتبارها الصناعة تبحث عن منتج يمكن تسويقه وعرضه على المستهلك والهيئة الرياضية يمكن أن تلجأ إلى استخدام الأساليب جميعها وأدناه بعض مجالات صناعة الرياضة ومنها على سبيل المثال: [7]

تسويق اللاعبين (صناعة البطل): الاحتراف أصبح أساسي لدى الأندية، إذ نرى أن توقيع عقود الاحتراف لقاء مبالغ أصبحت خيالية في بعض الأحيان وأصبح اللاعبون المحترفون بورصة عالمية.

- تسويق برامج الإعداد والتدريب الرياضي، فمن المتعارف عليه أن التدريب الرياضي يبنى على أسس علمية وقواعد تربوية هادفة، وان مجال إعداد برامج الإعداد والتدريب الرياضي هو مجال هام لتحقيق أهداف الرياضة.
- التسويق في مجال التغذية الرياضية، وهو اتجاه متميز في عالم التسويق الرياضي، وخصوصا فيما يتعلق بطعام وشراب الرياضي.
- تسويق تكنولوجيا المعدات الرياضية، وهذا مجال يعتبر من أخصب المجالات التي ينبغي أن تحوز على كثير من الهيئات لاستخدام التكنولوجيا للمعدات الرياضية.
- تسويق أماكن ممارسة الرياضة، وهو من المتطلبات الأساسية للممارسة الرياضية.

إن النوادي والجمعيات الرياضية الكبيرة والصغيرة ذات الأهداف الطويلة نسبيا، أصبح عليها حتما تطبيق تقنيات التسويق تساعدها على بناء وتأسيس مشروعها بصفة جيدة، وتمنحها فرص كبيرة لنجاحها، وحاليا عالم كرة القدم أصبح مرتبطا بالقطاع الاقتصادي بكل وسائله وتقنياته، بذلك فقد أصبح النادي الرياضي في كرة القدم يعتبر مؤسسة اقتصادية وتجارية، فيجب عليه أن يجتهد ليحسن تعلم بيع خدماته وتقديم عروضه دائما بأكبر قوة وفعالية، وجعل النادي نموذجا جاذبا في سوق الممارسات الرياضية ، فيجب وضع مشروع ذو سياسة وإستراتيجية واضحة ومحددة، وهو ما يمثل مشروع تطبيق تقنيات وأساليب التسويق التي تسمح بتطوير ورقي النادي.

كما أن الحضور الجماهيري للمباريات الرياضية سواء من الملاعب أو من خلال التلفاز أو حتى من خلال وسائل الإعلام الأخرى من صحف وإذاعة وغيرها من وسائل الإعلام، دفع بالكثير من رجال الأعمال والشركات التجارية الكبرى للاستفادة من الرياضة، وحقيقة قفزت الرياضة قفزات واسعة خلال العقود الأخيرة في مجال الدعاية والتسويق، فتنوعت الأساليب وتطورت الوسائل الإعلامية في الرياضة مما كان له الأثر الكبير على المسيرة الرياضية.

وقد وجدت الشركات التجارية أن أفضل وسيلة إعلانية هي من خلال الإعلام الرياضي، حيث وجدت أن ارتباط المنتجات التجارية بالرياضيين المشهورين أو الأندية المشهورة له تأثير أكبر بكثير من الوسائل الإعلامية التقليدية، وهو ما جعلها تلجأ إلى الرعاية الرياضية كأداة تسويقية لتحقيق أهدافها الاتصالية.

ثانيا- دور الرعاية الرياضية في الاتصالات التسويقية:

على الرغم من الحداثة النسبية للرعاية في مجال التسويق والاتصال، إلا أن المصطلح قد وجد على مدى عقود من الزمن، حيث قامت المؤسسات بالتبرع بالمال لأحداث معينة وذلك من أجل ضمان تنفيذها فقط، أما فيما يتعلق باستخدام الرعاية كوسيلة إستراتيجية للتسويق فإنها تعتبر أداة حديثة نسبيا، حيث أدركت العديد من المؤسسات حاليا أنها بحاجة إلى الاستثمار في العلامة التجارية وربطها بالجانب الثقافي ومن ثم إيصال مجموعة من القيم إلى زبائنها بطريقة شخصية ومقبولة، وتقدم الرعاية الفرصة للتواصل مع الناس أثناء ممارستهم لنشاط معين اختاروا أن يشاركوا فيه.

1.مفهوم الرعاية الرياضية:

تعتبر الرعاية أحد اهم الاشكال الاتصالية في التسويق الرياضي، باعتبارها أداة تسمح للمؤسسة بالارتباط بالأحداث بصفة عام، وبالحدث الرياضي بشكل خاص، فهي أداة اتصالية للعلامة التجارية ومروج للقيم الاجتماعية والتجارية والأخلاقية للمؤسسة، وتعود الممارسات الأولى للرعاية الرياضية إلى سنة 1928 عندما أصبحت شركة كوكاكولا ممول رسمي للألعاب الأولمبية، أما البدايات العلمية والأكاديمية للبحث في مجال الرعاية الرياضية تعود إلى سنة 1971 من خلال تقرير الباحث Walliser الصادر عن Sports Council والمتضمن أبحاثا عن الرعاية الرياضية، استراتيجيتها وأثرها على صورة المؤسسة.[8]

يعرف Meenaghan 1993 الرعاية بأنها "تقديم المساعدة المالية أو المادية من قبل مؤسسة تجارية إلى نشاط معين وذلك بغرض تحقيق أهداف تجارية".[9]

يحدد Sahnoun1992 مفهوم الرعاية على أنها " أداة اتصال تسمح بربط مباشر أي علامة تجارية أو مؤسسة ما بحدث هام ومحبب لدى فئة معينة من الجمهور".[10]

ويعرف Walliser الرعاية أنها: "مرافقة الممول (فرد/منظمة تهدف أو لاتهدف للربح) بوضع إمكانيات مالية أو غير مالية في متناول الوحدة الممولة(حدث، مجموعة، منظمة، فرد) ويشمل مجالات الرياضة، الثقافة، المجتمع والمحيط، وذو هدف مزدوج: تقديم الدعم للجهة الممولة، وتحقيق أهداف الاتصال للممول".[11]

فالرعاية وسيلة وأداة تسمح للمؤسسة بالاتصال مع المحيط من خلال المشاركة في الأنشطة والأحداث الاجتماعية والثقافية والرياضية، وتأخذ عدة أشكال (مالية، مادية، فنية أو تقنية)، وذلك بغرض تحقيق أهداف تجارية أو اجتماعية.

2.عوامل تزايد الاهتمام بالرعاية الرياضية:

يمكن أن يعزى نمو الرعاية باعتبارها شكل من أشكال الاتصال التسويقي إلى العديد من العوامل أهمها:[12]

1.2- مخاوف من وسائل الاتصال التقليدية:

أصبحت العديد من المؤسسات تشعر بالقلق إزاء قيمة الأشكال التقليدية للتسويق، وفي الوقت نفسه، أدى التطور التكنولوجي إلى انفجار في إمكانيات التسويق كما ارتفع عدد الإعلانات التلفزيونية والمحطات الإذاعية، ولقد أنتج الإعلان التقليدي الانتشار الكبير في الرسائل الإعلانية وذلك في الوسيلة الواحدة وبالتالي ينظر إلى الرعاية كبديل غالبا ما يكون الأفضل للاتصال كونه يتجنب الضوضاء في الوسائل الأخرى كما يسمح بإيصال رسالة مميزة بما فيه الكافية يمكن رؤيتها وسماعها أيضا.

2.2- إنشاء شراكة واعدة:

أصبح ينظر للرعاية على أنها الطريقة التي من خلالها يمكن إحداث وعي وانتباه لدى الجمهور، وفي الوقت نفسه خلق ارتباط بين القيم التي يجسدها المستفيد من الرعاية و المؤسسة الراعية.

3.2- التغلب على الحواجز الثقافية واللغوية:

إن الرعاية لديها القدرة على تجاوز الحواجز الثقافية واللغوية، وليس من قبيل المصادفة أن الرياضة والفنون والموسيقى هي المجالات التي تستقبل أكبر قدر من التمويل باعتبارها الأنشطة ذات الطلب العالمي.

4.2- تعدد الجمهور المستهدف:

إن الرعاية كوسيلة اتصال تسويقية يمكن أن تستخدم للتأثير على الشركاء الاستراتيجيين، موظفي المؤسسات، المسئولون المدنيون والحكوميين كما تستخدم للتأثير على الزبائن في الوقت نفسه.

5.2- الاستهداف الانتقائي:

نمت وتطورت الرعاية كشكل من أشكال الاتصال التسويقي لأنها توفر وسيلة ممتازة لاستهداف قطاعات السوق المختارة، فهي بذلك تسمح باستهداف فئة معينة من الزبائن ومن ثم توجيه رسالة خاصة إلى هذه الفئة تحديدا.

على الرغم من عدم وجود تحليل كمي حول سوق الرعاية، قدمت IEG (2013) Independent Evaluation Group معلومات عن تطور نفقات الرعاية في جميع أنحاء العالم وكشفت أنه في السنوات القليلة الماضية فإن حجم الإنفاق على الرعاية قد تزايد بشكل كبير حيث قدر حجم الإنفاق في سنة 2013 حوالي 54 بليون دولار أمريكي.

3. الرعاية الرياضية كوسيلة اتصال تسويقي:

تحمل الرياضية بمختلف أشكالها وأنواعها قيما اجتماعية وعاطفية واقتصادية وغيرها، وتحمل تفضيلات متباينة سواء من طرف الجمهور أو من طرف الممارسين أو الفاعلين في المجال الرياضي، وهو ما يحدد مدى شعبية الرياضة وتفوقها في منطقة معينة، وعلى هذا الأساس تكمن مشكلة المؤسسة في اختيار نوع الرياضة المراد تمويلها وتقديم الدعم لها، حسب الأهداف والاستراتيجية العامة للمؤسسة.

وفكرة المشاركة في تمويل الأنشطة والأحداث الرياضية قديمة، ومثال ذلك تمويل شركة كوكاكولا للألعاب الأولمبية سنة 1928، والدورة الفرنسية لسباق الدراجات نجد مجموعة من الممولين الذين يرافقون هذه المنافسة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية فإن صدى مقابلات كرة السلة يجلب الملايين من المشاهدين عبر العالم، ومنه ظهرت العديد من المؤسسات التي ترافق هذه المنافسة، وبالتالي كلما كان الحدث الرياضي يحظى بتغطية إعلامية كبيرة كلما عاد بفائدة على صورة وشهرة المؤسسة الممولة، خاصة في حال تمويل المؤسسة لفريق أو لاعب رياضي وكان هو الفائز في نهاية الدورة، أو رعاية تظاهرة رياضية لاقت متابعة واسعة من طرف الجمهور ووسائل الإعلام.[13]

وتأخذ الرعاية الرياضية شكلين أساسيين هما:

1.3- تمويل الفرق والأفراد: ويشمل ذلك مايلي:

- التمويل بالعتاد، مثل قيام مؤسسة Citroën بتمويل البطل في سباق الرالي سنة 2004.
- تمويل نادي أو فريق، مثلا قيام طيران الإمارات بتمويل العديد من أندية كرة القدم وظهور علامتها على الأقمصة.
- تمويل بطل في إحدى الرياضات، وهذا النوع أكثر مخاطرة لعدم التأكد من الأداء الجيد للفرد أو الفريق.

2.3- تمويل تظاهرات رياضية: ويشمل ذلك عدة حالات منها:

- تكون المؤسسة الراعي الوحيد للتظاهرة الرياضية، ويربط اسم التظاهرة باسم المؤسسة وهو ما يعرف بالشريك الرسمي، مثل: رعاية البنك البريطاني Barclays للدوري الإنجليزي الممتاز.

- رعاية الحدث مع مؤسسات أخرى، مثل رعاية كل من الفرنسية للاتصالات وأكيرال لمياه المنبع والدورة الفرنسية لرالي داكار.

وخلاصة ذلك أن المجال الرياضي يوفر للمؤسسات فرصة حقيقية للاتصال بالمحيط الخارجي من خلال الرعاية الرياضية للفرق والأفراد والتظاهرات، لما توفره هذه المنافسات من أبعاد عاطفية، أخلاقية، تنافسية وغيرها، ويتأثر نجاح الاتصال بمدى شعبية الرياضة والتظاهرة، وتفضيلات المؤسسة للرياضة المراد رعايتها وتوافقها مع استراتيجيتها العامة.

4. أهداف الرعاية الرياضية:

من بين مختلف القطاعات التي تستثمر فيها المؤسسات سيطر قطاع الرياضة على عدد الصفقات، ففي 2011 كان نصيب الرعاية الرياضية 88% وهي أعلى قليلا من السنوات السابقة. وبالرغم من الركود الاقتصادي العالمي تواصل المؤسسات تمويلها لبعض الأحداث الرياضية التي يمكن أن تجذب الجمهور العالمي مثل كأس العالم، الألعاب الأولمبية، الفورميلا1 وغيرها.[14]

وفيما يتعلق باتصالات التسويق فإن المؤسسات لديها ميل لوضع مجموعة متنوعة من الأهداف المرجوة من الرعاية الرياضية والتي تتعلق بالوعي للعلامة، صورة العلامة والمبيعات، على أن تتوافق مع الاستراتيجية العامة للمؤسسة، فمؤسسات صناعة السجائر مثلا لاتميل لرعاية الأحداث والتظاهرات الرياضية والشخصيات الرياضية لعدم توافقها مع توجهها، وتتمثل الأهداف الاتصالية للرعاية الرياضية فيمايلي:[15]

- **تحسين صورة المؤسسة:** تعمل الرعاية كنشاط اتصالي على تحسين صورة المؤسسة لدى مختلف المتعاملين معها، فالتواجد في التظاهرات الرياضية يدعم صورة المؤسسة لدى مختلف المتعاملين بكونها شريك اجتماعي فاعل.
- **تدعيم الولاء للعلامة التجارية:** تدعيم ولاء المستهلكين للعلامة التجارية من خلال رعاية الأحداث الرياضية أو الأفراد والفرق الرياضية، فالمؤسسات تسعى للتواجد في التظاهرات الرياضية الأكثر مشاهدة عبر العالم، ورعاية مشاهير الرياضة لتعيم ولاء المستهلكين للعلامة.
- **التعريف بمنتجات وخدمات المؤسسة:** تنتهز المؤسسات الراعية للأحداث الرياضية فرصة تواجد الجماهير وتوافدهم على التظاهرة للتعريف بمنتجاتها وخدماتها، وخلق جو تفاعلي مع المستهلكين للتعريف بالمنتجات ومزاياها.

- **إظهار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة:** تقتضي المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تواجدها في مختلف الأنشطة الحاصلة في المجتمع ودعم توجهاته، ومن خلال الرعاية الرياضية تؤكد وتظهر المؤسسة مسؤوليتها اتجاه المجتمع الذي تتواجد فيه، وتؤكد دعمها لمختلف أنشطته.
- **جلب انتباه المستهلك لما تقدمه المؤسسة للمجتمع:** تعمل الرعاية الرياضية على جلب انتباه المستهلك لما تقدمه المؤسسة للمجتمع، مما يخلق ويدعم النظرة الإيجابية للمستهلك عن المؤسسة.
- تنشيط المبيعات على المدى القصير والبعيد: الرعاية الرياضية أحد الأشكال الاتصالية الرامية إلى تنشيط المبيعات على المدى القصير والبعيد، وعلى سبيل المثال تتيح المؤسسات للمستهلكين بتجربة واستعمال المنتجات، وتزويدهم بالمعلومات عنها مزاياها وأماكن تواجدها، وحثهم على ايصال تجربتهم للآخرين مما يزيد من المستهلكين المحتملين.
- **استقاء المعلومات من المحيط الخارجي عن المتعاملين مع المؤسسة وتدعيم قاعدة البيانات:** يتيح التفاعل مع مختلف المتعاملين للمؤسسة من استقاء المعلومات وتدعيم قاعدة بيانات المؤسسة حول المستهلكين، الموردين، المنافسين وغيرهم، مما يساعد على اتخاذ القرارات المناسبة.
- **معرفة حاجات ورغبات المستهلكين:** يمكن التفاعل مع المستهلكين من معرفة حاجات ورغبات المستهلكين، وآرائهم حول منتجات المؤسسة، مما يمكن من توفير المنتجات المناسبة، وإجراءات التعديلات اللازمة في المنتجات المطروحة.

ثالثا- الجانب التطبيقي: دراسة عينة من المؤسسات الممولة للأندية الرياضية:

يمثل الجانب التطبيقي دراسة على عينة من المؤسسات الممولة لأندية كرة القدم في الجزائر، والهدف معرفة دور الرياضية في تحقيق الأهداف الاتصالية للمؤسسات الممثلة لعينة الدراسة.

1. محاور الاستبيان:

قمنا بإعداد استمارة أسئلة مقسمة إلى ثلاث محاور، لمعرفة أهمية الرعاية الرياضية في النشاط الاتصالي للمؤسسات الممولة، والأهداف الاتصالية التي تحققها، وذلك وفق مايلي:

- **المحور الأول: أهمية التقنيات الاتصالية في تحقيق الأهداف الاتصالية:** نهدف من خلاله إلى معرفة أهمية التقنيات الاتصالية في تحقيق أهداف المؤسسة، ودور الرعاية بمختلف أشكالها في النشاط الاتصالي للمؤسسة.
- **المحور الثاني: أهمية الرعاية في النشاط الاتصالي للمؤسسة:** نهدف في هذا المحور معرفة أهمية مختلف أشكال الرعاية في النشاط الاتصالي، وأهمية الرعاية الرياضية في النشاط الاتصالي حسب المؤسسات الممولة.

◆ **المحور الثالث: الأهداف الاتصالية المحققة من الرعاية الرياضية:** نهدف في هذا المحور إلى معرفة الأهداف المرجو تحقيقها من خلال الرعاية الرياضية، وترتيب الأهداف الاتصالية للرعاية الرياضية من حيث الأهمية حسب المؤسسات الممولة.

2. اختبار مصداقية وثبات الاستبيان:

بعد إعداد الاستبيان قمنا بتوزيعه على عينة أولية، وذلك قصد التعرف على مدى إمكانية الأسئلة لتقييم السلوك اتجاه المتغيرات المختارة، حيث تم تغيير وإضافة بعض الفقرات، وإعادة صياغة بعضها الآخر حتى أخذ الاستبيان شكله النهائي.

- **معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:**

قمنا بقياس ثبات العبارات التي تتضمنها محاور الدراسة ومدى صدقها وموضوعيتها في قياس المتغير، وذلك باختبار معامل ألفاكرونباخ، ويستخدم مقياس ألفاكرونباخ لقياس ثبات العبارات والأسئلة، وتتراوح قيمته بين (0- 1)، وكلما اقترب من 1 كان ذلك دليلا على صدق العبارات وثباتها في قياس المتغيرات التي تمثلها، والجدول التالي يوضح النتائج المتوصل إليها:

الجدول 1: معامل ألفاكرونباخ لمحاور الدراسة

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,734	5
,821	3
,718	7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من الجدول أن مجمل عبارات الإستبيان تتمتع بالمصداقية والثبات، حيث كلما اقترب ألفاكرونباخ من 1 كان ذلك دليلا على صدقها، وكانت قيمته للمحور الأول 0.734، وللمحور الثاني 0.821، وللمحور الثالث .0.718

3. تقديم عينة الدراسة ونتائج الاستبيان:

بعد إعداد الاستبيان تم توزيعه على 20 مؤسسة من المؤسسات الممولة لأندية كرة القدم في الجزائر من أقسام مختلفة، وبعد جمع الاستمارات، قمنا بمعالجة البيانات باستعمال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS. IBM20، واستخدمنا مجموعة من الأدوات الإحصائية، كالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

1.3- نتائج المحور الأول:

الجدول رقم (2): محور أهمية التقنيات الاتصالية في تحقيق الأهداف الاتصالية:

Statistiques descriptive

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
الاشهار في النشاط الاتصالي	20	1	2	1,30	,470
الرعاية في النشاط الاتصالي	20	1	2	1,35	,489
تنشيط المبيعات في النشاط الاتصالي	20	1	3	2,25	,550
التسويق المباشر في النشاط الاتصالي	20	1	3	1,70	,657
العلاقات العامة في النشاط الاتصالي	20	1	3	2,10	,852
N valide (listwise)	20				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يرتب الجدول التالي تقنيات الاتصال حسب درجة أهميتها وفعاليتها في تحقيق الأهداف الاتصالية للمؤسسة، حيث كانت الإجابات متباينة ومختلفة من قبل المكلفين بالاتصال لدى عينة المؤسسات، وكان ترتيب أهمية هذه التقنيات كما يلي:

- جاءت تقنية الإشهار في الترتيب الأول من حيث الأهمية والفعالية في تحقيق الأهداف الاتصالية بمتوسط حسابي 1.3 وانحراف معياري 0.47، بحد أدنى 1 وحد أعلى 2، وهو يعني أن كل المسؤولين يؤكدون على أهمية الإشهار في الاتصال التسويقي.
- جاءت تقنية الرعاية في الترتيب الثاني من حيث درجة الأهمية في النشاط الاتصالي، بمتوسط حسابي 1.35، وانحراف معياري 0.489، بحد أدنى 1 وحد أقصى 2، وهذا يعني أن كل المسؤولين لدى المؤسسات الممولة للأندية يؤكدون على أهمية الرعاية في النشاط الاتصالي.
- جاء التسويق المباشر في الترتيب الثالث، من حيث الأهمية في النشاط الاتصالي، بمتوسط حسابي 1.7، وانحراف معياري0.657، بحد أدنى 1 وحد أعلى 3، وهذا يعني أن التسويق المباشر مهم في النشاط الاتصالي للمؤسسة حسب المؤسسات الممولة.
- جاءت العلاقات العامة في الترتيب الرابع بأهمية أقل مقارنة بالتسويق المباشر، بمتوسط حسابي 2.1، وانحراف معياري 0.852، بحد أدنى 1 وحد أقصى3، وهو معدل جيد لكن بأقل أهمية من التقنيات الاتصالية السابقة.
- جاءت تنشيط المبيعات في المرتبة الخامسة من حيث الأهمية في النشاط الاتصالي بمتوسط حسابي 2.25 وانحراف معياري 0.55، بحد أدنى 1 وحد أقصى 3، وهو معدل جيد أيضا، وهو يؤكد أهمية تنشيط المبيعات في النشاط الاتصالي للمؤسسات الممولة، لكن بدرجة أقل من التقنيات الأخرى.

حسب المؤسسات الممولة تلعب جميع التقنيات الاتصالية دورا مهما في النشاط الاتصالي للمؤسسة، وبدرجة أكثر أهمية نجد الإشهار والذي يمثل تقنية جماهيرية واسعة الانتشار، تليها الرعاية بمختلف أشكالها والتي تمثل تقنية لتحقيق الأهداف الاتصالية للمؤسسة.

2.3- نتائج المحور الثاني:

الجدول رقم (3): محور أهمية الرعاية في النشاط الاتصالي للمؤسسة:

Statistiques descriptive

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
مكانت الرعاية الرياضية ضمن الرعاية	20	1	4	1,60	,940
مكانة الرعاية الثقافية ضمن نشاط الرعاية	20	1	5	2,45	1,191
مكانة الرعاية الاجتماعية ضمن نشاط الرعاية	20	1	4	1,70	,923
N valide (listwise)	20				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يوضح الجدول التالي مختلف أشكال الرعاية كتقنيات لتحقيق الأهداف الاتصالية للمؤسسة، حسب مسؤولي المؤسسات الممولة، وكانت الإجابات متباينة ومختلفة، ومثلت الرعاية الرياضية أهم أشكال الرعاية تحقيقا للأهداف الاتصالية، بمتوسط حسابي 1.6 وانحراف معياري 0.94، بحد أدنى 1 وحد أقصى 4، وهذه النسب جيدة وتوضح مدى أهمية الرعاية الرياضية في الاتصال التسويقي للمؤسسات الممولة للأندية.

وتمثل الرعاية الاجتماعية أيضا أحد الأشكال الاتصالية المهمة بالنسبة لهذه المؤسسات، وذلك بمتوسط حسابي 1.7 وانحراف معياري 0.923، بحد أدنى 1 وحد أقصى 4، وهذه النسب أيضا وتبين أن الرعاية الاجتماعية لها أهمية في النشاط الاتصالي للمؤسسات الممولة للأندية لكن بدرجة أقل مقارنة بالرعاية الرياضية.

الرعاية الثقافية، تعد ثالث أشكال الرعاية تحقيقا للأهداف الاتصالية للمؤسسة، بمتوسط حسابي 2.45 وانحراف معياري1.191، بحد أدنى 1 وحد أقصى 5، وهذه النسب تمثل أن الرعاية الثقافية لها دورها في النشاط الاتصالي لكن بدرجة أقل مقارنة بالرعاية الرياضية والاجتماعية.

حسب المؤسسات الممولة للأندية كل أشكال الرعاية هي تقنيات مهمة في النشاط الاتصالي للمؤسسة، لكن هناك تفاوت في درجة الأهمية، وتمثل الرعاية الرياضية أهم أشكال الرعاية تحقيقا للأهداف الاتصالية نظرا للانتشار الواسع لمتابعة الأندية الرياضية وكثرة الجماهير المتتبعة للأحداث الرياضية، وتليها الرعاية الاجتماعية لما تحمله عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وإسهامها في الأنشطة التي تهم المجتمع، ثم الرعاية الثقافية في الدرجة الثالثة.

3.3- نتائج المحور الثالث:

الجدول 4: محور الأهداف الاتصالية المحققة من الرعاية الرياضية

Statistiques descriptive

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
تحسين صورة المؤسسة	20	1	2	1,20	,410
التعريف بمنتجات المؤسسة	20	1	5	2,05	1,191
تدعيم الولاء للعلامة	20	1	4	1,70	,801
إظهار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة	20	1	2	1,15	,366
التأثير على المستهلك	20	1	4	2,00	,795
تنشيط المبيعات	20	2	5	2,65	,813
تحسين علاقة المؤسسة مع مختلف المتعاملين	20	1	4	2,45	,945
N valide (listwise)	20				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نهدف في هذا المحور معرفة الأهداف المراد تحقيقها من الرعاية الرياضية بالنسبة للمؤسسات في عينة الدراسة، وفي دراسة على عينة من المؤسسات الراعية لأحداث معينة، قام كل من Kuzma, Shanklin And Mccally بتحديد ترتيب للأسباب التي جعلت من تلك المؤسسات تقوم بالرعاية ، ويكون الترتيب من الأهمية القصوى إلى الأهمية الدنيا، وحسب الجدول فقد تفاوتت أهمية الأهداف المراد تحقيقها من الرعاية الرياضية، وكانت مرتبة كمايلي:

- جاء هدف إظهار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في الدرجة الأولى من حيث درجة الأهمية لدى المؤسسات الممولة، وذلك بمتوسط حسابي 1.15 وانحراف معياري 0.366، بحد أدنى 1 وحد أقصى2، وهي نسبة جيدة، ويعني أن هدف إظهار المسؤولية الاجتماعية له أهمية بالغة في نشاط الرعاية الرياضية.
- جاء هدف تحسين صورة المؤسسة في الدرجة الثانية، بمتوسط حسابي 1.2 وانحراف معياري 0.41، بحد أدنى 1 وحد أقصى 2، وهي نسبة جيدة أيضا، وتبين أن تحسين صورة المؤسسة يمثل أحد أهم الأهداف المرجو تحقيقها من خلال الرعاية الرياضية.
- جاء هدف تدعيم الولاء للعلامة التجارية للمؤسسة في الدرجة الثالثة، بمتوسط حسابي 1.7 وانحراف معياري 0.801، بحد أدنى 1 وحد أقصى 4، وهي نسبة جيدة تبين أهمية الرعاية الرياضية في تدعيم الولاء للعلامة بالنسبة للمؤسسات الممولة، خاصة أن الرعاية الرياضية يتم فيها الاعتماد على العلامة التجارية واسم المؤسسة الراعية للاتصال بالمستهلكين المستهدفين في مختلف الأحداث الرياضية.
- جاء هدف التأثير على المستهلك في الدرجة الرابعة بمتوسط حسابي 2 وانحراف معياري0.795، بحد أدنى 1 وحد أقصى 4، وهذه النسبة تبين أن التأثير على المستهلك هو أحد الأهداف المرجو تحقيقها من خلال الرعاية الرياضية، حيث أن معظم الأنشطة الاتصالية هدفها التأثير على المستهلك.

- جاء هدف التعريف بمنتجات المؤسسة في الدرجة الخامسة، بمتوسط حسابي 2.05 وانحراف معياري 1.191، بحد أدنى 1 وحد أقصى 5، فمن المعروف أن الأنشطة الاتصالية تهدف إلى التعريف بالمنتجات، والإقناع بشرائها، والتذكير بها، وحسب المؤسسات الممولة فالرعاية الرياضية تهدف إلى التعريف بمنتجات المؤسسة لكن بدرجة أقل مقارنة بالأهداف الأخرى.
- جاء هدف تحسين علاقة المؤسسة بمختلف المتعاملين في المرتبة السادسة، بمتوسط حسابي 2.45 وانحراف معياري 0.945، بحد أدنى 1 وحد أقصى 4، وهذه النسبة تبين أن تحسين علاقة المؤسسة مع المتعاملين هو أحد أهداف الرعاية الرياضية، لكن بدرجة أقل مقارنة بالأهداف سابقة الذكر.
- وجاء هدف تنشيط المبيعات كآخر أهداف الرعاية الرياضية من حيث الأهمية، بمتوسط حسابي2.65 وانحراف معياري 0.813، بحد أدنى 2 وحد أقصى 5، وهي نسبة متوسطة، تبين أن هدف تنشيط المبيعات هو الهدف الأقل أهمية ضمن الرعاية الرياضية، حيث أن تنشيط المبيعات يكون في فترة معينة، بينما الرعاية الرياضية الهدف منها العلامة وصورة المؤسسة على المدى البعيد.

خلاصة:

أصبحت العديد من المؤسسات تشعر بالقلق إزاء قيمة الأشكال التقليدية للتسويق، وفي الوقت نفسه، أدى التطور التكنولوجي إلى انفجار في إمكانيات التسويق كما ارتفع عدد الإعلانات التلفزيونية والمحطات الإذاعية، ولقد أنتج الإعلان التقليدي الانتشار الكبير في الرسائل الإعلانية وذلك في الوسيلة الواحدة، وينظر إلى الرعاية كبديل غالبا ما يكون الأفضل للاتصال كونه يتجنب الضوضاء كما في الوسائل الأخرى، كما أنها أداة تسمح للمؤسسة بالارتباط بالأحداث بصفة عامة، وبالحدث الرياضي بشكل خاص، فهي أداة اتصالية للعلامة التجارية ومروج للقيم الاجتماعية والتجارية والأخلاقية للمؤسسة.

وتخلق التغطية الإعلامية للأحداث الرياضية فرصا للصور الفوتوغرافية المثيرة، والصور التلفزيونية التي تظهر شعارات المؤسسة الراعية على القمصان، أو اللافتات وغيرها. ومع ذلك، لم يعد التسويق الفعال مرتبطا بالتأثير على حاسة البصر للزبائن فقط، بل أصبح مرتبطا بقلوبهم أيضا سواء كان ذلك من خلال الرياضة أو الترفيه أو الفنون وغيرها، فالمؤسسات صارت تدرك تماما مدى أهمية ربط منتجاتها وخدماتها بالقضايا والأحداث التي يهتم بها الزبائن بهدف خلق نوع من الألفة والولاء لديهم.

وحسب الدراسة التي شملت عينة من المؤسسات الراعية لأندية كرة القدم، فإنها تضع مجموعة من الأهداف التسويقية تسعى إلى تحقيقها من خلال الرعاية الرياضية كأداة اتصالية لتحقيق أهداف المؤسسة، وتتفاوت درجة أهمية هذه الأهداف من هدف لآخر، وحسب العينة تسعى المؤسسات إلى التأثير على المستهلك من

خلال إظهار المسؤولية الاجتماعية، تحسين صورة المؤسسة وتدعيم العلامة التجارية كأهداف ذات درجة عالية من الأهمية للرعاية الرياضية، والتعريف بمنتجات المؤسسات وتحسين علاقتها بمختلف المتعاملين وتنشيط المبيعات بدرجة أهمية أقل مقارنة بالأهداف الأخرى.

المراجع والاحالات:

1. عادل فاضل علي، **التسويق في المجال الرياضي**، بغداد، العراق، 2007، ص22.

2. محمد الخير الشيخ، **التسويق الرياضي وأثره في تطوير كرة القدم**، من الموقع الإلكتروني: http://www.aleqt.com/2010/11/05/article تم الاطلاع بتاريخ: 2016/01/19.

3 https://fr.wikipedia.org/wiki/Marketing_sportif , consulté le 19/01/2016.

4. عصام البدوي، **موسوعة التنظيم والإدارة في التربية البدنية والرياضية**، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001.

5. عادل فاضل علي، **مرجع سبق ذكره**، ص23.

6. غضبان أحمد حمزة ، حداب سليم ، بريكي الطاهر، **واقع التسويق الرياضي في الجزائر دراسة ميدانية على مستوى الأندية الرياضية –بالقسم الوطني الأول لكرة القدم** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع في علوم الرياضة حول تحديات الاحتراف الرياضي في الجزائر من عالم الهواة إلى عالم الأعمال، يومي 10-11 ماي 2010، الجزائر.

7. عادل فاضل علي، **مرجع سبق ذكره**، ص25.

*8. Walliser B, **Recherche en parainage –quelle évolution et quelle resultats ?**, Revue Française de gestion, volume 4, N° 163, 2006.*

*9.Demirel, Irem Eren Erdogmus, **Corporate Investment in Sport Sponsorship and its Evaluation**, Athens Journal of Sports, Vol. 1, No. 3, 2014, p173.*

*10. Jean Firica, **Sports Sponsorship – Means Of Communication**, Journal Of Applied Economic Sciences, Volume 3, Issue 4, p1, 2008.*

*11. Walliser B, **Le parainage : sponsoring et mécénat**, Dunod édition, France, 2006, p09.*

*12 .George K. Amoako, Kwasi Dartey-Baah and others, **The effect of sponsorship on marketing communication performance: A case study of Airtel Ghana**, African Journal of Marketing Management, Vol. 4, N 02, pp. 65-79, 2012.*

*13. Christian Michon, **Le mercateur : Fondements et nouveautés du marketing**, 2ème édition, Pearson éducation, France, 2006, p287.*

*14. Elena Radicchi, **Sports Sponsorship Evolution In The Economic Recession: Analytical Evidence From empirical cases**, Physical Culture And Sport. Studies And Research, volume lxi, 2014, p53.*

15 Voir; Elena Radicchi, op.cit, p55.

دور الإدارة بالقيم في خلق القيمة في المؤسسة

دراسة حالة المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب بغرداية / الجزائر

أد. عبد اللطيف مصيطفى
جامعة غرداية، الجزائر
messaitfa.abdellatif@univ-ghardaia.dz

أ. وسام أرحاب
جامعة غرداية، الجزائر
arhab.wissam@univ-ghardaia.dz

Value creation by Management Based on Values (MBV) -ALFAPIPE case study

Abdellatif Messaitfa & Wissam Arhab

University of Ghardaia; Algeria

Received:09 Feb 2016 *Accepted: 23 May 2016* *Published: 30 June 2016*

ملخص:

جاءت هذه الدراسة بهدف إسقاط الضوء على أهمية الجانب الأخلاقي للإدارة في خلق القيمة للمؤسسة، من خلال إبراز تأثير منهج الإدارة بالقيم على أبعاد خلق القيمة، وذلك بتحليل العلاقة بين تطبيق الإدارة بالقيم في المؤسسة وتوفير عوامل خلق القيمة في المؤسسة محل دراستنا – المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب.

ولقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين مبادئ الإدارة بالقيم وعوامل خلق القيمة في المؤسسة، كما أن ضعف توجه المؤسسة محل دراستنا نحو الالتزام الأخلاقي في الإدارة أثر سلبا على خلق القيمة.

الكلمات المفتاحية: خلق القيمة، إدارة بالقيم، مسؤولية اجتماعية، قِيَم (أخلاق).

رموز jel: A13

Abstract:

This study aims to highlight the importance of the moral side of the management in creating value for the organization, by highlighting the impact of management approach values on the dimensions of value creation, through the relationship between the application of the management by values in the organization and provision of factors of value creation in the enterprise analysis replace our study - ALFAPIPE, using a questionnaire as a tool for the study.

The study found a strong correlation between the principles of management by values and factors of value creation in the organization relationship , and the weakness of the institution went replace our study about the moral obligation in the administration negatively impact on value creation .

Key words: *value creation, management by values, social responsibility, values (ethics).*

(JEL) Classification : *A13*

تمهيد:

أدركت المؤسسات ضرورة التوجه إلى إدارة القيم والاتجاهات والمعايير التنظيمية السائدة بالمؤسسة كون الفاعلية دالة تابعة لقيم المؤسسة التي توجه السلوك والأداء وتشكل نقطة قوة أو فشل المؤسسة. وتعتبر الإدارة بالقيم أحد أهم أساليب التسيير الحديثة للقرن الحادي والعشرين حيث تسعى إلى تثمين المورد البشري وتحويله إلى نقطة قوة لدى المؤسسة، وذلك أولا بمحاولة توجيه سلوكه نحو التصرف المرغوب باعتماد القيم كأسلوب للإدارة كونها المحدد الرئيسي لسلوك الفرد بالمؤسسة وأدائه، العمل على تحقيق التوافق القيمي بين القيم التنظيمية للمؤسسة والقيم الشخصية للأفراد العاملين بها، بغية توحيد الرؤية والأهداف، ومن جهة أخرى الأخذ بعين الاعتبار المتغير الأخلاقي عند تسيير قيمة المؤسسة، نظرا للتزايد المستمر في المشاكل والقضايا والمحاكمات التي تخص التصرفات غير الأخلاقية للمؤسسات.

من هنا تتضح إشكالية دراستنا التي نحاول الإجابة عنها: ما دور الإدارة بالقيم في خلق القيمة بالمؤسسة؟ وبهدف الإجابة على هذا السؤال قمنا بتقسيم دراستنا إلى جزئين، يتناول الجزء الأول التعريف بمنهج الإدارة بالقيم وكيفية مساهمته في خلق القيمة في المؤسسة، أما الجزء الثاني فهو عبارة عن الجزء التطبيقي للدراسة المتمثل في دراسة حالة المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب بغرداية.

أولا. الجانب النظري للدراسة:

1. تعريف الإدارة بالقيم:

يعرّف قاموس ويبستر "**الإدارة بالقيم**" بأنها: الممارسات الأخلاقية وجوانب العدالة في العمل وأنها أشياء مقبولة غريزيًا وثمينة لحياة الإنسان"[1]. يقصد بالقيم الجانب الأخلاقي، كما أن التسيير يعني: "اتخاذ القرارات واستخدام مهارات معينة للوصول إلى هدف معين، من خلال الاستخدام الكفء للموارد والتوجيه الفعال للجهود. كما أن الهدف الأول في الإدارة هو تحليل المشاكل والظروف للوصول إلى حلول و نتائج بناءا على دراسات وتحليل المصاعب الإدارية، وهكذا يتم الوصول إلى مبادئ إدارية على أساس علمي صحيح"[2].

كما يعرّف بارنس (Baruns) "**الإدارة بالقيم**" على أنها: " نموذج إداري يعمل على وضع المؤسسة بالقرب من العاملين والمجهزين والعملاء والمجتمع، فهي نظرية تتعامل مع الجانب الإنساني في الإدارة، وتحاول تفهم أثر القيم الفردية والعامة في المؤسسات، فتستخدم إيجابيات هذا التأثير لتحقيق تفاعل وإنتاجية فردية ومؤسساتية قوية"[3].

أما (مايكل أوكونور) يعرف "**الإدارة بالقيم**": كمنهج حديث يقوم على مساعدة المؤسسات في استثمار القيم الجوهرية التي يتفق حولها الجميع :المؤسسة، العامل، الزبون والمساهم، بالشكل الذي يحقق أكبر فاعلية باعتبار القيم الموجه الأول للسلوك البشري، ومنه تحقيق أكبر قيمة (خلق القيمة في المؤسسة)[4].

نستنتج أن "**الإدارة بالقيم**" فلسفة إدارية ومنهج إداري يتخذ القيم كأسلوب للإدارة من خلال إدارة قيم الأفراد بالمؤسسة لضمان التوافق بينها وبين القيم التنظيمية، وتوجيه سلوكهم نحو تحقيق النتائج /الأهداف كون النتائج (سلعة/خدمة/أرباح...) تنتج عن عمليات وأنشطة تنجز من طرف الأفراد.

2. دور الإدارة بالقيم في خلق القيمة في المؤسسة:

نناقش دور الإدارة بالقيم في خلق القيمة في المؤسسة باعتبارها منهجا إداريا يساهم في دعم فعالية قرارات وعمليات المؤسسة على المستوى الاستراتيجي والعملي.

1.2. دور الإدارة بالقيم في خلق القيمة على المستوى الاستراتيجي للمؤسسة:

تدعم الإدارة بالقيم التوجه الاستراتيجي للمؤسسة من خلال توجيه رؤية وأهداف المؤسسة، وتوفير ثقافة تنظيمية مساعدة على خلق القيمة والتطوير الدائم لها، والمساهمة في ضمان التزام المؤسسة أخلاقيا وفق مسؤوليتها الاجتماعية، كذلك تساهم الإدارة بالقيم في تعظيم القيمة التنظيمية للمؤسسة على المستوى الاستراتيجي من خلال زيادة فعالية التخطيط الإستراتيجي.

1.1.2 دور الإدارة بالقيم في دعم التوجه الاستراتيجي للمؤسسة (الرؤية والأهداف العامة):

تحدد المؤسسة ما ترغب أن تكون عليه مستقبلا من خلال رؤيتها ورسالتها ومهمتها، حيث من الضروري أن تبدأ بتوصيف قيم المؤسسة الحالية والمستقبلية، وتحديد مدى اتساق وقبول القيم التنظيمية من طرف المجتمع والأفراد العاملين بها؛ تظهر ضرورة توصيف قيم المؤسسة والتي تساهم في توضيح شخصية المؤسسة، الأطراف الذين تخدمهم، المهمة التي تخدمها، والأهداف التي يمكن أن تحققها.

ويمكن عند توصيف المؤسسة لقيمها تحليل مستويين من الثقافة الحالية للمؤسسة[5]:

- **المستوى غير الظاهر**: وهو المستوى الخاص بالمعتقدات والمفاهيم والقيم الأساسية التي تحدد طريقة التفكير داخل المؤسسة، وعلى المؤسسة أن تسعى إلى تشكيل قيم ايجابية ودمج قيم الأفراد في قيمها التنظيمية.
- **المستوى الظاهر**: وهو المستوى التشغيلي الذي يمكن ملاحظته والخاص بترجمة المستوى غير الظاهر إلى نظم عمل ومناهج إدارية، حيث ينقسم بدوره إلى: المستوى الخاص بما تفعل المؤسسة حاليا (الإجراءات، السلوك التنظيمي، طرق اتخاذ القرار، طرق تفويض السلطة...)، والمستوى الخاص بشكل المؤسسة خارجيا (صورة المؤسسة بالنسبة للأطراف الخارجية (تظهر من خلال سمعة المؤسسة، علاماتها التجارية، إعلاناتها، مظهر موظفيها، دورها المجتمعي والبيئي...).

تتمكن المؤسسة من خلال تحليل ثقافتها الحالية باعتماد الإدارة بالقيم من تشكيل رؤيتها المستقبلية (إلى أين ستذهب؟) وذلك بتحديد القيم المطلوب غرسها وتلك المطلوب التخلص منها أو تعديلها، بعد اكتشاف: درجة

التوافق أو التنافر بين القيم المطلوبة والقيم الحالية، درجة الاتفاق أو الاختلاف بين السلوك المعياري والسلوك الفعلي، درجة الاتفاق بين قيم الأفراد وقيم المؤسسة التنظيمية، ومنه تحديد خياراتها الإستراتيجية.

تسعى الإدارة بالقيم كذلك إلى وضع الأهداف الإدارية وتحديد الكيفية التي يتم بها تحقيقها، فالأهداف تحوّل القيم إلى مجموعة من السلوكيات الأدائية التي تسعى إلى ترجمتها في شكل أداء (مثال أن تكون قيمة الجودة مفسرة قيميا لدى العاملين على أنها سلوك يجب إتباعه على مستوى كل العمليات والوظائف).

2.1.2. دور الإدارة بالقيم في دعم فاعلية التطوير والتغيير التنظيمي بالمؤسسة:

بعد تحليل الثقافة الحالية للمؤسسة كما أشرنا سابقا، تعمل هذه الأخيرة على تحديد الفجوات بين الواقع والمرغوب فيه وكذا الاستراتيجيات والإجراءات اللازمة، للوصول إلى المستوى المرغوب فيه من الثقافة والسلوك والأداء.

وتعتمد في ذلك على التطوير التنظيمي الذي يعتبر: "تغييرا شاملا للمؤسسة ينصب على المستقبل البعيد، ويتضمن بصفة أساسية ثقافة المؤسسة وقدراتها على حل المشكلات واتخاذ القرارات والتكيف مع بيئتها الخارجية"[6]؛ أو على التغيير التنظيمي والذي يقصد به: "إحداث تعديلات مخططة خلال حياة المؤسسة لمواجهة ظروف أو مواقف أو نتيجة التوصيف السلبي لجوانب معينة، يتطلب الأمر تغييرها بهدف زيادة فعالية المؤسسة وتحقيق المواءمة المرغوبة مع بيئتها"[7]. ومن أجل ضمان فاعلية التطوير والتغيير التنظيمي يجب على المؤسسة الأخذ بعين الاعتبار قيم الأفراد العاملين بها، من خلال البدء بتطوير اتجاهات وقيم الأفراد أولا للحصول على دعمهم للتغيير وتفادي الصراعات أو مواجهة التغيير، فتقدم الإدارة بالقيم آليات التغيير والتطوير التنظيمي الناجح في ظل منظومة القيم (التنظيمية والشخصية للأفراد).

3.1.2 دور الإدارة بالقيم في دعم التوجه الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة:

ترتبط الأخلاق بالقيم وتكون بمثابة القواعد التي تحكم السلوك كونه أخلاقيا أم لا، وبذلك فالسلوك دالة للقيم والخصائص الداخلية المميزة للفرد، الجماعة والمؤسسة ككل[8].

ويتميز منهج الإدارة بالقيم بخاصية التكيف مع خصوصيات ومميزات كل مؤسسة، فهو لا يعتمد على مبادئ ثابتة مهما كان المكان والزمان، وإنما على التغيير والتطوير الدائم للقيم التنظيمية بما يحقق الانسجام مع قيم وأهداف الأفراد العاملين بالمؤسسة، ومواكبة تطورات وتحديات البيئة الخارجية.

كما أن تصرفات المدىرىن تحدد المعايىر الأخلاقىة التي تنتهجها المؤسسة في المعاملة اتجاه كل الأطراف (من داخل أو من خارج المؤسسة)، إذ تستطيع المؤسسة دعم السلوك الأخلاقي من خلال إرساء ثقافة تنظيمية تقوم على العدالة والمساواة، الأجر بقدر الجهد المبذول، الترقية على أساس الكفاءة، احترام حقوق

العاملين، معاقبة السلوك غير الأخلاقي وتشجيع السلوك الأخلاقي، شفافية المعلومات المتعلقة بالمؤسسة، احترام المجتمع والبيئة، التخطيط للأهداف الاجتماعية والبيئية ضمن رؤية ورسالة المؤسسة[9].

بحيث يمتد نطاق الممارسات الأخلاقية الإدارية ليشمل التصرفات والأنماط السلوكية مع المجموعات الأخرى كالعملاء والمساهمون والموردون والمنافسون، من خلال تمتع منتجات المؤسسة بالأمان وتوافر المعلومات الكافية عن مكوناتها، كيفية استخدامها، أساليب صيانتها وحفظها؛ المصداقية في علاقات المؤسسة مع حملة الأسهم من حيث تزويدهم بمعلومات حقيقية عن الوضع المالي للمؤسسة وأداء الأسهم في السوق المالي؛ تفادي سياسات غير أخلاقية تجاه المنافسين (مثل نشر معلومات غير صحيحة أو إشاعات)[10].

2.2 دور الإدارة بالقيم في تعظيم قيمة المورد البشري بالمؤسسة (القائد والعامل):

تسعى المؤسسة في إطار تحقيق أهدافها العامة والنجاح في خلق القيمة لكل الأطراف المتعاملة معها إلى توفير جو داعم لأداء مواردها البشرية، من خلال تشكيل ثقافة تنظيمية تساهم في الاستفادة المثلى من الأفراد من خلال: تفادي أو مواجهة الصراع القيمي في المؤسسة، معرفة حاجات العاملين من خلال التنبؤ بتوقعاتهم لتوجيه سلوكهم، دعم السلوك الابتكاري وتوفير جو الإبداع في المؤسسة، ضمان ولاء العاملين للمؤسسة، الاستثمار في رأس المال البشري والفكري.

1.2.2 دور الإدارة بالقيم في التحفيز وخلق ولاء العاملين ودعم الإبداع:

كون سلوك الأفراد داخل المؤسسة تابعا للقيم (الشخصية والتنظيمية)، فإن ترسيخ قيم تنظيمية محفزة على الأداء الإبداعي من خلال بناء أنظمة تحفيز فعالة، تأخذ بعين الاعتبار أهداف الفرد وحاجاته وتوقعاته مقابل العمل الذي يقوم به:

2.2.2 التحفيز وضمان ولاء العاملين من خلال الإدارة بالقيم:

تقوم نظرية التوقع (فيكتور فروم) على أن الفرد يقوم بمستوى أداء موافق للمقابل الذي يتوقعه، فالمؤسسة تواجه مهمة التنبؤ بتوقعات الأفراد من خلال معرفة قيمهم وأهدافهم، لتتمكن من بناء نظام تحفيز فعال:

التحفيز= التكافؤ (عدالة العائد من وجهة نظر الفرد) × التوقع × الوسيلة

يعني أن الفرد إذا كان مستوى أدائه 90% من الأداء المعياري، فإنه يتوقع الحصول على نفس النسبة من المقابل المادي أو المعنوي. يظهر دور الإدارة بالقيم في توجيه المسيرين نحو القدرة على التنبؤ بتوقعات وسلوكات العاملين بالمؤسسة من خلال تحليل قيمهم الشخصية، وتكوين "**الارتباط التنظيمي**" والذي يقصد به: "قيام العاملين بتبني قيم المؤسسة والسعي إلى تحقيق أهدافها، حيث تتداخل قيم وأهداف العامل مع قيم وأهداف المؤسسة"[11]. فتعمل المؤسسة على محاولة التنسيق بين قيمها وأهدافها مع عامليها بالشكل الذي يدفع الفرد

للإحساس بالولاء للمؤسسة، ويساهم في إيجاد الإرتباط الذي يتحول إلى مواطنة تنظيمية؛ حيث تستطيع المؤسسة تحقيق ولاء الأفراد من خلال تصنيفهم حسب حاجاتهم (سلم ماسلو للحاجات)، والعمل على تكوين نظام حوافز يتوافق وتلك الحاجات (الحوافز المادية، التمكين ومنح السلطة، تقدير واحترام...).

حيث ينقسم ارتباط الفرد بالمؤسسة التي يعمل بها إلى ثلاث أنواع[12]: ارتباط الاحتياج (يرتبط الفرد بالمؤسسة لعدم توفر فرصة أخرى)، ارتباط إلزامي (يتم وفق قواعد محددة تضعها المؤسس)، ارتباط تبادلي (ارتباط الفرد بالمؤسسة وولائه مقابل خدمة المؤسسة وارتباطها بالفرد).

3.2.2 أهمية الإدارة بالقيم في توفير ثقافة الإبداع:

تتبنى إدارة المؤسسة أنماط القيادة المناسبة لتحقيق أهدافها حسب ما يتوافق وطبيعة الأفراد العاملين، حيث أنها تبحث عن أسلوب القيادة الذي يشجع الأفراد على طرح أفكارهم، تمكينهم وتفويض السلطة في الوقت المناسب لدعم قدراتهم، اعتماد طريقة التوجيه الايجابي وتدعيم الرقابة الذاتية من خلال أساليب تحفيز فعالة مشجعة على الإبداع[13] والتي يجب أن تراعي ما يلي[14]:

- ارتباط أنظمة الحوافز بالأهداف المحددة بوضوح من قبل المؤسسة، وتصميم نظام حوافز يتوافق ومعايير الأداء المستهدفة من خلال تحليل أهداف الأفراد والسعي إلى تحويلها إلى أهداف تنظيمية (حب السلطة، الرغبة في التميز، الميل إلى العلاقات الاجتماعية...).
- التباين في الحوافز الفردية بحسب مستوى الأداء وتغليب الحوافز الفردية على الحوافز الجماعية من أجل دعم الجهود الفردية والإبداع، فنظام الحوافز الموحد يشعر الفرد أنه تساوى مع غيره رغم أن جهده وطبيعة عمله أصعب.
- تفادي الحوافز السلبية كاستخدام العقاب أسلوبا للتحفيز، لأن أسلوب العقاب يدفع الأفراد إلى التوقف عن الإبداع والابتكار خوفا من العقوبة ويقتل فيهم روح المبادأة والإبداع.
- تحث الإدارة بالقيم على ضرورة الاهتمام بالمستوى الجزئي (العاملين) باعتبارهم أهم مورد للمؤسسة، وتساعد المؤسسة على تصميم نظام فعال للحوافز يتسم بالموضوعية ويرتبط بمعدلات الأداء، ليعمق الثقة في نفوس العاملين ويزيد من انتمائهم للمؤسسة ويشجع الجهود المبدعة ويحد من السلوكيات السلبية.

4.2.2 دعم الإدارة بالقيم للاستثمار في رأس المال الفكري والبشري:

من خلال الأسس التي تقوم عليها الإدارة بالقيم فإنها تمكن المؤسسة من تطوير مواردها الفكرية والبشرية وذلك بإيجاد الترابط بين أجزاء المؤسسة (بينها وبين أفرادها، وبين مختلف المستويات التنظيمية)، تحويل مواردها البشرية إلى نقاط قوة من خلال محفزات الأداء، دعم روح الإبداع والابتكار من خلال توفير ثقافة تنظيمية داعمة

للإبداع، احترام أخلاقيات الأعمال وتعظيم القيمة الاجتماعية والتنظيمية ومنه الاقتصادية، تحقيق رضا الزبون الداخلي والخارجي[15]، حيث يمكن توضيح العلاقة بين الإدارة بالقيم ورأس المال الفكري والبشري في المؤسسة.

ثانيا: الجانب التطبيقي للدراسة

1. التعريف بالمؤسسة محل الدراسة:

تعود نشأة المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية لصناعة الأنابيب (ALFAPIPE) إلى المؤسسة الوطنية للحديد والصلب (SNS) التي تعتبر أول شركة أسستها الجزائر في ميدان الصناعة، ولقد بدأت هذه الشركة نشاطها بعد الاستقلال، اذ يتمثل النشاط الأساسي للمؤسسة في إنتاج الأنابيب المصنوعة من الصلب بغرض نقل البترول والغاز الطبيعي كنشاط أساسي وإنتاج أنابيب نقل الماء كنشاط ثانوي. تبلغ الطاقة الإنتاجية لها في الحالة العامة 100000طن سنويا، حيث تستطيع إنتاج أنابيب يتراوح قطرها ما بين 106ملم و 1625ملم وهو أعلى قطر يميز الوحدة عن باقي المؤسسات الأخرى في المجمع و طوله بين 7م إلى 13م.

2. منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

تم استخدام المنهج التحليلي باستخدام الاستبيان كأداة للدراسة، والتي تم بالاعتماد على الجزء النظري من الدراسة في تصميمها مع الاستعانة بالنموذج الأمريكي لقياس وتقييم فعالية الأداء الاستراتيجي في ضوء منظومة القيم (**10 C'S Model**)، الذي يهدف إلى قياس قدرة المؤسسة على استثمار المورد البشري لخلق قيمة تنافسية من خلال قياس قدرة المؤسسة على التغيير، الالتزام، المصداقية وغيرها❖. كذلك بمصفوفة القيم التنافسية لزيادة الفعالية التنظيمية التي صممها كل من (**Quinn**) و(**Rohrbaugh**)، تضم مجموعة القيم التي قد تتوفر أو لا تتوفر في المؤسسات والتي من شأنها تحسين الفعالية التنظيمية.

كما قمنا بتوزيع الاستبيان على عينة عشوائية شملت 100 فرد بالمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب، حيث تم استرجاع 86 استمارة واستبعاد 50 استمارة لعدم احتوائها على كامل البيانات الضرورية للتحليل، أي اقتصار التحليل على 36 استمارة، ويرجع السبب في عدم تمكننا من توزيع الاستمارات عن طريق المقابلة الشخصية مع المستجوبين بسبب قوانين المؤسسة، مما تسبب في كبر حجم الاستمارات المفقودة، الفارغة وكذا غير مكتملة البيانات.

وشمل الاستبيان جزئين غطى الجزء الأول الفقرات المتعلقة بالمعلومات التعريفية لعينة الدراسة، أما الجزء الثاني فيضم محورين وهو خاص بالفقرات التي تغطي متغيرات الدراسة والبالغ عددها 22 فقرة جرت صياغتها وفق مقياس (**Likert** خماسي الدرجات) (موافق تماما، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق تماما) بالدرجات (1، 2، 3، 4، 5).

وبعد تجميع الاستبيانات الموزعة على عينة الدراسة، قمنا بتحليلها باستخدام برنامج **SPSS** (19) مع الاستعانة ببرنامج الإكسيل لحساب بعض المجاميع والعمليات الحسابية البسيطة، وتم استخدام الأساليب والمؤشرات الإحصائية التالية:

النسبة المئوية، الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل كرونباخ الفا (cronbach's alpha، معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation).

3. صدق وثبات أداة الدراسة:

بقصد قياس درجة مصداقية إجابات عينة الدراسة تم استخدام معامل كرونباخ الفا (**cronbach's alpha**). ويقيس هذا المعامل مدى الثبات الداخلي لأسئلة الاستبانة في مقدرتها على تقديم نتائج متوافقة لردود المستجوبين تجاه أسئلة فقرات الاستبانة. وتتراوح قيمة ألفا مابين الصفر والواحد، وتعتبر القيمة 60٪ فما فوق مقبولة إحصائيا كي تكون مصداقية القياس جيدة. ويظهر الجدول التالي نتائج تطبيق ألفا على جميع أسئلة الاستبانة:

يتبين من هذا الجدول أن معامل الثبات الداخلي ألفا لفرضيتي الدراسة قد فاق 60٪ مما يؤكد صدق محتوى كل محور في الاستبانة، وبالنسبة لمعامل الثبات الداخلي للاستبانة فقد اخذ القيمة 0.97 (97٪) وهي نسبة مرتفعة جدا مما يؤكد على صدق محتوى أبعاد الاستبانة بمجملها.

كما أن معامل ارتباط بيرسون بين كل محور والإجابات الكلية بهدف معرفة ارتباط كل محور بالأداة ككل، معنوي عند مستوى دلالة 1٪ مما يؤكد على وجود ارتباط مابين كل محور والمقياس ككل – أنظر الملحق رقم (01).

4. خصائص مجتمع وعينة الدراسة:

تم استخدام العينة العشوائية عند توزيع الاستبيان مع محاولة تغطية جميع المستويات الوظيفية والتعليمية للأفراد بالمؤسسة، حيث تمثلت عينة الدراسة في 36 فرد نوضح خصائصهم في الجدول التالي:

الجدول 1: خصائص مجتمع وعينة الدراسة

البيـــان		مجتمع الدراسة (1)	عينة الدراسة (2)	النسبة (1/2) ٪	النسبة (2/ن) ٪
الجنس	ذكر	927	32	3%	٪89
	أنثى	17	4	24%	٪11
السن	أقل من 30 سنة	238	19	8%	٪53
	من 30 إلى 40 سنة	333	11	3%	٪31
	من 40 إلى 50 سنة	247	6	2%	٪17

	أكثر من 50 سنة	126	0	0%	0%
الرتبة الوظيفية	مدير وحدة	01	0	0%	٪0
	رئيس مصلحة	164	5	3%	٪14
	موظف/عامل	621	31	5%	٪86
المستوى التعليمي	إبتدائي- ثانوي	661	14	2%	٪39
	جامعي أو خريج معهد	164	21	13%	٪58
	ماجستير فأكثر	05	1	20%	٪3
سنوات الخبرة في المؤسسة	أقل من سنة	417	14	3%	٪39
	من سنة إلى 3 سنوات	265	12	5%	٪33
	من 3 إلى 10 سنوات	115	8	7%	٪22
	أكثر من 10سنوات	146	2	1%	٪6

المصدر: تم الإعداد بالاعتماد على بيانات المؤسسة.

5.تحليل ومناقشة نتائج محور الاستبيان المتعلق بفرضية تطبيق المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب للإدارة بالقيم:

نتناول في هذا العنصر التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة الخاصة بالمحور الأول من الاستبيان (تطبيق الإدارة بالقيم في المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب)، بمعالجة بيانات المحور الأول (الفقرات من 01 إلى 10) من الاستبيان بعد تطبيقه على عينة الدراسة الميدانية، باستخدام برنامج **SPSS** (19) من أجل القيام بالعمليات المتعلقة بالنزعة المركزية ومقاييس التشتت، وفيما يلي تحليل لإجابات مفردات العينة على الأسئلة الواردة في هذا المحور:

1.5 إجابات أفراد العينة المتعلقة بأسئلة محور تطبيق الإدارة بالقيم:

يضم هذا المحور فقرات الاستبيان من (01 إلى 10) تهدف إلى معرفة آراء أفراد العينة المستجوبة حول تطبيق مؤسستهم للإدارة بالقيم من خلال أسئلة شملت (05) أبعاد تمثل أسس منهج الإدارة بالقيم:

1.1.5 إجابات أفراد العينة المتعلقة بالبعد الأول (وضوح الرؤية والأهداف) من محور تطبيق الإدارة بالقيم:

تم اختبار مدى توفر بعد من أبعاد الإدارة بالقيم والمتمثل في وضوح الرؤية والأهداف من خلال الفقرتين (01 و02) من الاستبيان، نوضح تكرارات، نسب، المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على هذين السؤالين فيما يلي:

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن النسب المئوية لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالفقرة الأولى من الاستبيان والتي تضمنت: "توجد لدى مؤسستنا رؤية واضحة ومشتركة عما ستكون عليه مستقبلا"، تراوحت بين 13,9٪ و27,8٪، حيث كانت تكرارات الإجابات متقاربة إذ أن جزء من العينة اتجه نحو البديل الأول والثاني أي "موافق تماما" و"موافق" بنسبة 13,9٪ و27,8 ٪ على التوالي، والجزء الثاني من العينة نحو بديل "غير موافق" و"غير موافق تماما" بنسبة 19,4٪ و27,8٪ على الترتيب، في حين بلغت نسبة المحايدين 11,1٪.

الجدول 2: التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة المتعلقة ببعد وضوح الرؤية والأهداف

البعد	رقم الفقرة في الاستبيان	التكرارات والنسب لإجابات أفراد العينة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق تماما		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق تماما			
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
وضوح الرؤية والأهداف	01	05	13,9	10	27,8	04	11,1	07	19,4	10	27,8	193,	71,4
	02	11	30,6	12	33,3	07	19,4	01	2,8	05	13,9	2,36	1,33
الإجمالي		16	44,5	22	61,1	11	30,5	08	22,2	15	41,7	5,55	2,52

و مما سبق ذكره يتبين أن اتجاه عينة الدراسة كان سالبا تجاه هذه الفقرة بمعنى عدم وجود رؤية واضحة ومشتركة لدى المؤسسة عما ستكون عليه مستقبلا، وهذا ما أكده متوسط إجابات أفراد العينة على هذه الفقرة الذي بلغ 3,19 بانحراف معياري قدر ب 1,47.

فيما يخص الفقرة الثانية من الاستبيان المتعلقة بنفس البعد والتي نصت على: "تحدد المهام والأهداف المراد منا تحقيقها بواسطة معايير أداء واضحة"، توجهت العينة نحو البديل الأول والثاني أي "موافق تماما" و"موافق" بنسبة 30,6٪ و33,3٪ على الترتيب، مقابل 2,8٪ "غير موافق" و13,9٪ "غير موافق تماما"، وهذا يدل على تحديد المهام والأهداف المراد تحقيقها بوضوح في المؤسسة محل دراستنا، وهو ما أكده متوسط إجابات أفراد العينة على هذه الفقرة الذي بلغ 2,36 بانحراف معياري قدر ب 1,33.

ومن خلال النتائج الموضحة سابقا نخلص إلى أن جزء من بعد "وضوح الرؤية والأهداف" غير محقق في المؤسسة محل دراستنا، كما تؤكد متوسط إجابات الأفراد 5,55 بانحراف 2,52، أي أن معايير الأداء المطلوبة في الفترة الحالية محددة بوضوح غير أن التوجه المستقبلي يفتقر إلى الوضوح.

2.1.5 إجابات أفراد العينة المتعلقة بالبعد الثاني (تحديد القيم) من محور تطبيق الإدارة بالقيم:

تم تخصيص الفقرتين (03 و04) من الاستبيان للبعد الثاني المتمثل في تحديد القيم، نوضح تكرارات، نسب، متوسطات والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على هذين السؤالين فيما يلي:

الجدول 03: التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة المتعلقة ببعد تحديد القيم

البعد	رقم الفقرة في الاستبيان	التكرارات والنسب لإجابات أفراد العينة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق تماما		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق تماما			
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
تحديد القيم	03	10	27.8	06	16.7	00	00	11	30.6	09	25	3,08	621,
	04	07	19.4	07	19.4	01	2.8	09	25	12	33.3	3.33	581,
الإجمالي		17	47,2	13	36,1	01	2,8	20	55,5	21	58,3	6.41	3.04

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن النسب المئوية لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالفقرة الثالثة من الاستبيان حول بعد تحديد القيم كانت متجهة نحو البديل الرابع والخامس أي "غير موافق" و"غير موافق تماما" بنسبة 30,6٪ و25٪ على الترتيب، مما يدل على أن إجابات 55,6٪ من العينة كانت سالبة مقابل 44,4٪ مجموع نسب إجابات "موافق تماما" و"موافق" كما توضحه الخانة الخامسة من الجدول. نلاحظ عدم وجود إجابات "محايد" دلالة على تفاعل أفراد العينة وإبداء رأيهم حول هذا السؤال، والذي يعتبر ضروريا لتحديد تطبيق أو عدم تطبيق الإدارة بالقيم في المؤسسة محل دراستنا والذي نص على:

"توجد مجموعة واضحة من القيم (الاجتماعية، الأخلاقية) التي تحكم وتوجه الأداء داخل مؤسستنا". ومما سبق ذكره يظهر أن اتجاه عينة الدراسة كان سالبا نحو هذا السؤال بمعنى انعدام وجود قيم توجه الأداء، وهذا ما أكده متوسط إجابات أفراد العينة على هذا السؤال الذي بلغ 3,08 بانحراف معياري قدر بـ 1,62.

يتضح من خلال الجدول السابق أن أكبر نسبة لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالسؤال الرابع كانت للبديل الخامس "غير موافق تماما" بنسبة 33,3٪، تليها "غير موافق" بنسبة 25٪، في حين بلغت نسبة إجابات كل من "موافق تماما "و"موافق" 19,4٪، مع إجابة واحدة محايدة. تدل هذه النتائج على أن 38,9٪ من المستجيبين يوافقون على العبارة التي محتواها: "تراعي الإدارة عند اختيار وتعيين العاملين الجدد توافق قيمهم واتجاهاتهم وأفكارهم مع قيم المؤسسة". مقابل 58,3٪ لا يوافقون عليها، وهذا ما يدل على عدم مراعاة توافق القيم عند توظيف العاملين الجدد في المؤسسة محل دراستنا، بمتوسط حسابي بلغ 3,33 وانحراف معياري 1,58.

من خلال ما سبق يتضح عدم وجود قيم توجه الأداء داخل المؤسسة محل دراستنا، وكذا عدم أخذ عنصر توافق القيم بعين الاعتبار عند التوظيف (أي عدم تحديد القيم) كما توضحه متوسط إجابات الأفراد 6,41 بانحراف معياري بلغ 3,04، وهو ما قد ينعكس سلبا على السلوك والأداء ويحمل المؤسسة خسائر تنتج عن الصراع القيمي، وقد تؤدي ببعض التصرفات المنافية لأخلاقيات الأعمال بسبب عدم تحديد التصرف الصحيح من الخاطئ بالمؤسسة.

3.1.5 إجابات أفراد العينة المتعلقة بالبعد الثالث (التزام الإدارة العليا بالقيم) من محور تطبيق الإدارة بالقيم:

تم تخصيص الفقرة (05) من الاستبيان للبعد الثالث المتمثل في التزام الإدارة العليا بالقيم، نوضح تكرارات، نسب، متوسطات والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة الخاصة بهذا البعد فيما يلي:

الجدول 04: التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة المتعلقة ببعد التزام الإدارة العليا بالقيم

البعد	رقم الفقرة في الاستبيان	التكرارات والنسب لإجابات أفراد العينة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق تماما		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق تماما			
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
التزام الإدارة العليا بالقيم	05	02	5,6	04	11,1	06	16,7	11	30.6	13	36,1	3,80	1,21

توجه المجيبون نحو البديل "غير موافق تماما" بنسبة 36,1٪ تليها نسبة إجابات "غير موافق" التي بلغت 30,6٪، أي اتجه أفراد العينة نحو عدم الموافقة بنسبة إجمالية بلغت 66,7٪ مقابل 16,7٪ لإجمالي نسبة إجابات "موافق تمام" وموافق"، مع 06 إجابات "محايد" أي بنسبة 16,7٪ وهي نسبة مرتفعة مقارنة بباقي الفقرات السابقة، وهذا راجع إلى طبيعة السؤال والمرتبط برأي أفراد العينة حول مسؤوليهم الذي كان مضمونه: "يمتثل المديرون باستمرار للقواعد والقيم التي وضعوها للمؤسسة"، مما قد يؤدي ببعض المستجوبين إلى الامتناع عن إبداء رأيهم الخاص بهذا السؤال.

مما سبق يتضح أن اتجاه عينة الدراسة كان سالبا تجاه هذه الفقرة بمعنى عدم توفر البعد الثالث من أبعاد الإدارة بالقيم، وهو التزام الإدارة العليا للمؤسسة بالقيم مما يؤكد نتائج البعد الثاني (تحديد القيم)، بمتوسط حسابي بلغ 3,80 وانحراف معياري بقيمة 1,21. كما يمثل غياب هذا البعد عائقا أمام تطبيق الإدارة بالقيم والتي تقتضي دعم الإدارة العليا لمبادئها والالتزام بها.

4.1.5 إجابات أفراد العينة المتعلقة بالبعد الرابع (التغيير) من محور تطبيق الإدارة بالقيم:

بهدف معرفة مدى مواكبة المؤسسة لتغيرات وتطورات بيئتها الخارجية والذي يعتبر أحد محاور الإدارة بالقيم المتعلق بالجانب التنظيمي، وهو ما يمكننا من تحديد درجة مقدرة واستعداد المؤسسة محل الدراسة لاعتماد الإدارة بالقيم كمنهج إداري في التسيير بكل مبادئه مستقبلا. قمنا بتخصيص الفقرتين (06) و(07) من الاستبيان لهذا البعد، وهو ما سنوضحه من خلال تكرار الإجابات، نسبها، متوسطها وانحرافها المعياري.

توجهت إجابات أفراد العينة المتعلقة بالفقرة السادسة نحو السلب بنسبة 36,1٪ للبديل "غير موافق تماما" و8,3٪ نسبة الإجابات "غير موافق" أي أن توجه العينة نحو عدم الموافقة كان بنسبة 44,4٪، في حين بلغت نسبة إجابات "موافق" 22,2٪ ونسبة "موافق تماما" 19,4٪ أي بإجمالي 41,7٪، مع 05 إجابات "محايد" من أصل 36، مما

يدل على انقسام العينة إلى موافقين ومعارضين للعبارة التي مضمونها: "تتسم مؤسستنا بسرعة الاستجابة للمنافسة وتغيرات البيئة الخارجية".

الجدول 05: التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة المتعلقة ببعد التغيير

البعد	رقم الفقرة في الاستبيان	التكرارات والنسب لإجابات أفراد العينة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق تماما		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق تماما			
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
التغيير	06	07	19,4	08	22,2	05	13,9	03	8,3	13	36,1	3,19	061.
	07	06	16,7	07	19.4	06	16,7	05	13,9	12	33.3	273.	251.
الإجمالي		13	36,1	15	41,6	11	30,5	08	22,2	25	69,4	76.4	2,86

توضح النسب سابقة الذكر قلة مواكبة التغيير الحاصل في البيئة الخارجية للمؤسسة محل الدراسة وسرعة الاستجابة للمنافسة، مما يؤكده المتوسط الحسابي البالغ 3,19 وانحراف معياري قدر بـ 1,6. وهذا قد يعود إلى عدم وجود منافسة محلية للمؤسسة محل الدراسة.

ونلاحظ من الجدول السابق أن نسب إجابات المستجوبين المتعلقة بالفقرة السابعة والتي محتواها: "تعدّل وتطور إدارة المؤسسة إجراءات العمل باستمرار من أجل تحسين الأداء"، يؤكد إجاباتهم السابقة الخاصة بنفس البعد، مما يدل على تجاوب أفراد العينة مع أسئلة الاستبيان، حيث بلغت نسبة إجابات "غير موافق تماما" 33,3٪ ونسبة إجابات "موافق" 13,9٪ بمعنى إجمالي الإجابات السالبة 47,2٪، مقابل36,1٪ لإجمالي إجابات الموافقة، مع 16,7٪ نسبة الإجابات المحايدة والتي قد تعود إلى عدم معرفة المستجوبين للإجابة المتعلقة بهذا السؤال بسبب تطلبه دراية بأوضاع المؤسسة، أو مجرد امتناعهم عن الإجابة. بلغ المتوسط الحسابي للفقرة 3,27 بانحراف معياري قدر بـ1,52.

ومن خلال ما سبق يتضح عدم توفر بعد التغيير التنظيمي للإجراءات في المؤسسة محل دراستنا ما يؤكده المتوسط الحسابي بقيمة 6,47 والانحراف المعياري 2,86، وهذا يعود إلى غياب المنافسة المحلية والوطنية، الأمر الذي قد يعيق التطبيق المستقبلي لمنهج إداري يعتمد على القيم بالمؤسسة.

5.1.5 إجابات أفراد العينة المتعلقة بالبعد الخامس (المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الإدارة) من محور تطبيق الإدارة بالقيم:

تمثل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ومراعاتها لأخلاقيات الإدارة دليل وجود مكانة للقيم ضمن سياساتها وأساليبها الإدارية، وهو بُعد سعينا إلى معرفة درجة تطبيقه في المؤسسة محل دراستنا من خلال الفقرات (08)،

(09) و(10) من الاستبيان، نوضح تكرارا إجابات أفراد العينة، النسب المئوية، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لها فيما يلي:

الجدول 06: التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة المتعلقة ببعد المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الإدارة

البعد	رقم الفقرة في الاستبيان	التكرارات والنسب لإجابات أفراد العينة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق تماما		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق تماما			
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الإدارة	08	03	8,3	04	11,1	08	19,4	07	22,2	12	33,3	3,19	061.
	09	04	11,1	08	22,2	03	8,3	12	33,3	09	25	383.	1,37
	10	06	16,7	10	27,8	03	8,3	09	25	07	19,4	2,96	1,51
الإجمالي		13	36,1	22	61,1	14	38,8	28	77,7	28	77,7	9,77	3,48

يوضح الجدول السابق أن نسب إجابات أفراد العينة الخاصة بالفقرة الثامنة كانت متقاربة، حيث اتجهت نسبة 33,3٪ من العينة نحو البديل "غير موافق تماما"، يليها بديل "غير موافق" بنسبة 22,2٪، ثم 19,4٪ نسبة الإجابات "محايد"، بعدها 11,1٪ "موافق" وفي النهاية 8,3٪ نسبة إجابات "موافق تماما". بلغت نسبة إجابات "محايد" أكبر نسبة لها في هذه الفقرة 19,4٪، وهو راجع إلى نفس الأسباب سابقة الذكر.

كما أن أغلبية الإجابات تركزت حول البديلين "غير موافق" و"غير موافق تماما" بمجموع 20 إجابة من أصل 36، مقابل 07 إجابات بالموافقة على العبارة: "تضع المؤسسة أهدافا تنموية لخدمة المجتمع والبيئة ضمن أهدافها طويلة الأجل". أي انعدام وضع الأهداف التنموية للمجتمع ضمن أهداف المؤسسة، وهو ما تؤكده قيمة المتوسط الحسابي التي بلغت 3,44 وانحراف معياري بقيمة 1,53.

نلاحظ من الجدول السابق أن الإجابات الايجابية "موافق تماما" و"موافق" بلغت نسبة إجمالية 33,3٪، مقابل 55,3٪ للإجابات السلبية المتعلقة بالسؤال التاسع، في حين انخفضت نسبة إجابات "محايد" إلى 8,3٪، دلالة على توجه العينة سلبا في ما يتعلق بالفقرة التي محتواها: "تحترم إدارة مؤسستنا حقوقنا المادية والمعنوية"، أي قلة إحترام الحقوق المادية والمعنوية للعاملين بالمؤسسة محل دراستنا. كما بلغ متوسط إجابات المستجوبين لهذه الفقرة 3,38 بانحراف معياري قدره 1,37.

كما يتضح من الجدول السابق أن 47,2٪ من المستجوبين توجهوا نحو إجابات "موافق تماما" و"موافق"، مقابل 44,4٪ من إجابات "غير موافق" و"غير موافق تماما"، ومثلت نسبة الإجابات المحايدة 8,3٪ من العينة وهي

نسبة ضعيفة مقارنة بنسب الفقرات السابقة. يظهر أن توجه أفراد العينة فيما يخص الفقرة العاشرة من الاستبيان والتي مضمونها: "تعمل مؤسستنا على ترسيخ علاقات إيجابية طويلة الأجل مع المتعاملين معها والمجتمع" نحو الايجاب بمتوسط حسابي 2,96 وانحراف معياري 1,51.

ومن خلال نتائج الفقرات الثلاث المتعلقة ببعد المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الإدارة، نخلص إلى أنه يوجد تطبيق لجزء من بعد المسؤولية الاجتماعية والمتعلق بترسيخ علاقات إيجابية طويلة الأجل مع المتعاملين معها والمجتمع، في حين غياب تطبيق الجزئين الآخرين لبعد المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الإدارة المتمثلين في احترام حقوق العاملين ووضع الأهداف التنموية وخدمة المجتمع ضمن أهداف المؤسسة كما يظهر من خلال متوسط إجابات الأفراد 9,77 بانحراف معياري قيمته 3,48.

2.5 توزيع إجابات أفراد العينة المتعلقة بمحور تطبيق الإدارة بالقيم:

نوضح توزيع إجابات المستجيبين المتعلقة بمحور تطبيق الإدارة بالقيم من خلال الشكل التالي:

الشكل 01: توزيع إجابات أفراد العينة المتعلقة بمحور تطبيق الإدارة بالقيم

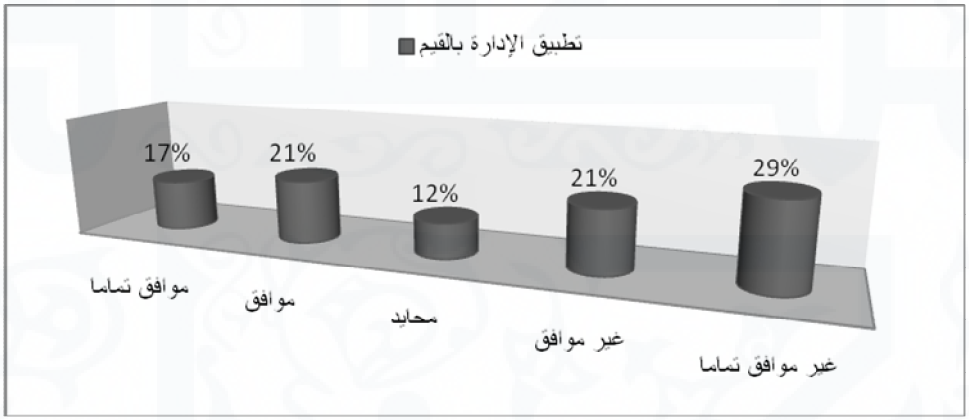

يوضح الشكل توزيع إجابات أفراد العينة لجميع أبعاد محور تطبيق الإدارة بالقيم، ونلاحظ أن أكبر نسبة إجابات "غير موافق تماما" حصلت على أعلى نسبة من إجمالي الإجابات 29٪، تليها "غير موافق" و"موافق" بنفس النسبة 21٪، في حين بلغت نسبة "موافق تماما" نسبة 17٪، أما نسبة الإجابات "محايد" فقدرت بنسبة 12٪. وتوزيع الإجابات وفق هذا الشكل يوضح اتجاه أفراد العينة سلبا فيما يخص محور تطبيق الإدارة بالقيم في مؤسستهم كما تؤكده قيمة المتوسط الحسابي للمحور التي بلغت 32,02 بانحراف معياري قدره 11,32.

3.5 إجابات أفراد العينة المتعلقة بمحور دور الإدارة بالقيم في خلق القيمة:

يضم هذا المحور فقرات الاستبيان من (11 إلى 22) تهدف إلى معرفة آراء أفراد العينة المستجوبة حول خلق القيمة في مؤسستهم في ضوء الإدارة بالقيم، من خلال أسئلة شملت (08) أبعاد:

1.3.5 إجابات أفراد العينة المتعلقة بالبعد الأول (حل الاختلاف) من محور دور الإدارة بالقيم في خلق القيمة:

تم تخصيص الفقرة الأولى من هذا المحور أي السؤال الحادي عشر من الاستبيان لبعد حل الاختلاف والذي يمثل عنصرا أساسيا في حل الصراع القيمي وتعظيم القيمة التنظيمية، نوضح التكرارات، النسب المئوية، المتوسط والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة المتعلقة بهذه الفقرة فيما يلي:

الجدول 07: التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة المتعلقة ببعد حل الاختلاف

البعد	رقم الفقرة في الاستبيان	التكرارات والنسب لإجابات أفراد العينة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق تماما		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق تماما			
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
حل الاختلاف	11	05	13,9	03	8,3	06	16,7	10	27,8	12	33,3	3,58	1,40

نلاحظ من الجدول السابق فيما يخص السؤال الحادي عشر من الاستبيان: " يُحل الاختلاف في مؤسستنا عن طريق الاتفاق في الرأي حول معايير مقبولة جماعيا" أن أعلى نسبة كانت لإجابات "غير موافق" إذ بلغت 33,3٪، تليها "غير موافق" بنسبة 27,8٪، بعدها نسبة إجابات "محايد" 16,7٪، ثم "موافق تماما" بنسبة 13,9٪ وأخيرا "موافق" بنسبة 8,3٪. ويظهر من هذه النسب أن المستجوبين اتجهوا نحو البديلين "غير موافق" و"غير موافق تماما" بنسبة إجمالية بلغت 61,1٪ وهي نسبة تفوق نصف العينة مقابل 22,2٪ نسبة الإجابات الايجابية مع 06 إجابات من أصل 36 محايدة. وهذا يعني عدم اعتماد معايير مقبولة جماعيا في حل الاختلاف بالمؤسسة محل دراستنا، وهو ما عبر عنه أفراد العينة بإجاباتهم السلبية نحو العبارة، بمتوسط حسابي بلغ 3,58 وانحراف معياري 1,40.

2.3.5 إجابات أفراد العينة المتعلقة بالبعد الثاني (التنسيق والتكامل) من محور دور الإدارة بالقيم في خلق القيمة:

بهدف معرفة مدى وجود مفاهيم وقيم مشتركة في المؤسسة لتحقيق التكامل، خصصنا السؤال الثاني عشر من الاستبيان لهذا البعد (التنسيق والتكامل):

الجدول 08: التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة المتعلقة ببعد التنسيق والتكامل

البعد	رقم الفقرة في الاستبيان	التكرارات والنسب لإجابات أفراد العينة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق تماما		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق تماما			
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
التنسيق والتكامل	12	03	8,3	10	27,8	08	22,2	06	16,7	08	22,2	3,08	1,40

يظهر من نسب الجدول السابق انقسام إجابات العينة ضمن مجموعتين فيما يتعلق بالفقرة التي مضمونها: "هناك اتجاه موحد لتحقيق الأهداف من خلال وجود مفاهيم مشتركة وقيم متفق عليها بين المستويات التنظيمية تحقق التنسيق والتكامل"، حيث كان اتجاه المجموعة الأولى موجبا بنسبة إجابات"موافق تماما" بلغت 8,3٪ و"موافق" 27,8٪، مقابل المجموعة الثانية التي كان توجهها سالبا من خلال إجابات "غير موافق" وغير موافق" بنسبة 16,7٪ و22,2٪ على الترتيب، في حين بلغت نسبة إجابات "محايد" أعلى درجة لها قدرت بـ 22,2٪، وما يمكن ملاحظته من هذه النسب هو شبه تماثلها مع نسب إجابات الفقرة الأولى من الاستبيان والتي تضمنت بعدا مشابها (وضوح الرؤية والأهداف)، دلالة على تفاعل أفراد العينة مع أسئلة الاستبيان وهو ما يزيد من مصداقية الإجابات والنتائج.

بما أن البديلين الرابع والخامس حصلا على أعلى نسبة إجابات بلغت 38,9٪، فهذا يدل على ضعف وجود قيم ومفاهيم مشتركة توحد تحقيق الأهداف بين المستويات التنظيمية للمؤسسة محل الدراسة، وهو ما يؤكده المتوسط الحسابي الذي بلغ 3,08 والانحراف المعياري الذي قيمته 1,4.

3.3.5 إجابات أفراد العينة المتعلقة بالبعد الثالث (دعم الثقافة التنظيمية الايجابية) من محور دور الإدارة بالقيم في خلق القيمة:

تساهم الإدارة بالقيم في تكوين الثقافة التنظيمية الايجابية والتي تعتبر دافعا أساسيا لخلق القيمة، وهو ما سعينا إلى معرفة درجة توفره في المؤسسة محل دراستنا من خلال الفقرتين (13) و(14) من الاستبيان، نوضح تكرار ونسب إجابات أفراد العينة، وكذا المتوسطات والانحرافات.

يوضح الجدول الموالي توزيع إجابات أفراد العينة الخاصة بالفقرة 13 من الاستبيان والتي تضمنت: "نشعر بالانتماء والأمان داخل مؤسستنا"، والتي اتجهت نحو البديلين "غير موافق" بنسبة 25٪ و"غير موافق تماما" بنسبة 33,3٪ أي بنسبة إجمالية بلغت 58,3٪، في حين كانت نسبة إجابات كل من "موافق تماما" و"موافق" 11,1٪، كما مثلت الإجابات "محايد" نسبة 19,4٪. نستنتج ما سبق إنعدام الإحساس بالأمان والانتماء لأكثر من نصف العينة المستجوبة داخل المؤسسة بمتوسط إجابات 3,58 وانحراف معياري 1,36، وهو ما قد يرجع إلى طبيعة عقود التشغيل المعتمدة من طرف المؤسسة، أو إلى جو العمل السائد بالمؤسسة.

الجدول 09: التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة المتعلقة ببعد دعم الثقافة التنظيمية الايجابية

البعد	رقم الفقرة في الاستبيان	التكرارات والنسب لإجابات أفراد العينة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق تماما		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق تماما			
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
دعم الثقافة التنظيمية	13	04	11,1	04	11,1	07	19,4	09	25	12	33,3	3,58	1,36
	14	03	8,3	06	16,7	03	8,3	06	16,7	18	50	3,83	1,42

الايجابية													
الاجمالي	07	19,4	10	27,7	10	27,7	15	41,6	30	83,3	7,41	2,58	

أما فيما يخص السؤال رقم 14 من الاستبيان المتعلق بنفس البعد والتي تضمنت: " تعمل قيادة المؤسسة على تشكيل ثقافة متبادلة بين الإدارة العليا والعاملين، بتحقيق بيئة تنظيمية إيجابية تدعم المشاركة وتشجع الآراء والمقترحات"، فيلاحظ أن 50٪ من العينة كان توجهها سالبا أي نحو البديل "غير موافق تماما"، كذلك مثلت نسبة إجابات "غير موافق" 16,7٪، مقابل 25٪ لإجمالي إجابات "موافق" و"موافق تماما"، مع انخفاض إجابات "محايد" إلى 03 من أصل 36. وهذه النسب تدل إلى اتفاق عدد كبير من أفراد العينة على عدم وجود ثقافة تنظيمية إيجابية تدعم المشاركة في المؤسسة محل دراستنا، وهو ما يؤكده المتوسط الحسابي البالغ 3,83 وانحراف معياري 1,42. ومما سبق نستنتج عدم وجود دعم للثقافة التنظيمية الايجابية في المؤسسة محل الدراسة كما يؤكده المتوسط الحسابي 7,41 والانحراف المعياري البالغ 2,58.

4.3.5 إجابات أفراد العينة المتعلقة بالبعد الرابع (خصائص القيادة) من محور دور الإدارة بالقيم في خلق القيمة:

بهدف معرفة خصائص القيادة التسييرية في المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب، قمنا بتخصيص الفقرة الخامسة عشر لبعد القيادة والذي يسمح بمدى اتسامها بالديمقراطية حسب رأي المستجيبين وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 10: التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة المتعلقة ببعد خصائص القيادة

البعد	رقم الفقرة في الاستبيان	التكرارات والنسب لإجابات أفراد العينة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق تماما		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق تماما			
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
خصائص القيادة	15	03	8,3	04	11,1	07	19,4	07	19,4	15	41,7	3,75	1,33

تناولت الفقرة الخامسة عشر من الاستبيان خصائص القيادة السائدة في المؤسسة من خلال العبارة التالية: "تتسم قيادة مدراء مؤسستنا بالديمقراطية من خلال حرية التصرف والتوجيه الايجابي المعتمد على إعطاء سلبيات وإيجابيات الأداء"، وكان أغلب توجه العينة سالبا كما توضحه تكرارات الإجابتين: 15 و07 للبديلين "غير موافق تماما" و"غير موافق" على التوالي، أي بإجمالي إجابات سالبة نسبتها 61,1٪ مقابل 8,3٪ "موافق تماما" و11,1٪ "موافق" كما تمثلت نسبة إجابات "محايد" في 07 إجابات من أصل 36.

تدل نسب الإجابات السابقة على عدم تميز قيادة المؤسسة محل دراستنا بالديمقراطية، وهو ما يظهر من خلال المتوسط الحسابي الذي بلغ 3,75 بانحراف معياري قدره 1,33.

5.3.5 إجابات أفراد العينة المتعلقة بالبعد الخامس (تحقيق رضا الأفراد) من محور دور الإدارة بالقيم في خلق القيمة:

تناقش الفقرة (16) من الاستبيان بعد اهتمام المؤسسة بمواردها البشرية والسعي نحو تحقيق رضاهم، ويبين الجدول الموالي إجابات أفراد العينة على هذا السؤال:

الجدول 11: التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة المتعلقة ببعد تحقيق رضا الأفراد

البعد	رقم الفقرة في الاستبيان	التكرارات والنسب لإجابات أفراد العينة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق تماما		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق تماما			
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
تحقيق رضا الأفراد	16	05	13,9	05	13,9	02	5,6	09	25	15	41,7	3,66	1,49

اتفق المجيبون على الاتجاه السالب فيما يخص الفقرة: "تهتم الإدارة بالمعلومات المرتدة عن رضانا وأوضاعنا وتعمل على حل مشاكلنا وتلبية مطالبنا باستمرار"، وهو ما توضحه نسب إجابات "غير موافق تماما" البالغة 41,7٪ و"غير موافق" بنسبة 25٪ أي بإجمالي 66,7٪ وما يؤكد اتفاق أفراد العينة على نفس الرأي انخفاض نسبة إجابات محايد إلى أدنى درجة 02 من أصل 36 إجابة، في حين مثلت نسبة الإجابات الموجبة 27,8٪.

مما سبق يتضح انعدام اهتمام المؤسسة بالمعلومات الخاصة برضا العاملين، بمتوسط إجابات 3,66 وانحراف معياري قدر بـ 1,49.

6.3.5 إجابات أفراد العينة المتعلقة بالبعد السادس (الاستثمار في المورد البشري) من محور دور الإدارة بالقيم في خلق القيمة:

يمثل الاستثمار في المورد البشري عاملا جوهريا في زيادة الفاعلية التنظيمية وتحسين مؤشرات خلق القيمة، لذا سعينا إلى معرفة درجة اهتمام المؤسسة بهذا البعد بتخصيص الفقرتين (17) و(18) من الاستبيان لهذا البعد.

الجدول 12: التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة المتعلقة ببعد الاستثمار في المورد البشري

البعد	رقم الفقرة في الاستبيان	التكرارات والنسب لإجابات أفراد العينة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق تماما		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق تماما			
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
الاستثمار في المورد البشري	17	05	13,9	05	13,9	03	8,3	13	36,1	10	27,8	3,02	1,62
	18	10	27,8	07	16,7	03	8,3	06	19,4	10	27,8	3,52	1,5
الإجمالي		15	41,6	12	33,3	06	16,6	19	52,7	20	55,5	7,16	2,70

نلاحظ من الجدول السابق فيما يخص السؤال السابع عشر من الاستبيان: "تنظر مؤسستنا إلى قدرات مواردها البشرية كأهم مصدر تميز وخلق القيمة من أجل دعم تنافسيتها" والسؤال الثامن عشر: "توجه المؤسسة

جزءا من استثماراتها لتنمية مهاراتنا وتحسين معارفنا من خلال برامج تدريبية بصفة مستمرة" أن الإجابات كانت سالبة فيما يخص الفقرة السابعة عشر بإجمالي إجابات سالبة بلغت 23 من أصل 36 ، في حين كانت نسبة الإجابات الموجبة والسالبة متساوية تقريبا بالنسبة للسؤال الثامن عشر مع تفوق ضعيف للموجبة أي 17 إجابة "موافق" و"موافق تماما" مقابل 16 من أصل 36 إجابة "غير موافق" و"غير موافق تماما".

من خلال ما سبق نستنتج أن مجموعة كبيرة من العينة ترى أن المؤسسة لا تعتبر المورد البشري كأهم مصدر لخلق القيمة، بمتوسط حسابي بلغ 3,02 وانحراف معياري 1,62؛ في حين يتفق عدد كبير من المستجيبين على تخصيص المؤسسة جزء من استثماراتها من أجل تحسين وتطوير مهاراتهم وأدائهم.

7.3.5 إجابات أفراد العينة المتعلقة بالبعد السابع (التحفيز ودعم الإبداع) من محور دور الإدارة بالقيم في خلق القيمة:

نهدف من خلال هذا البعد إلى معرفة واقع التحفيز ونوعه في المؤسسة محل الدراسة ومساهمتها في دعم الإبداع من خلال الفقرات (19)، (20) و(21) من الاستبيان، ونبين تكرار ونسب إجابات أفراد العينة، متوسطها الحسابي وانحرافها المعياري في الجدول التالي:

الجدول 13: التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة المتعلقة ببعد التحفيز ودعم الإبداع

البعد	رقم الفقرة في الاستبيان	التكرارات والنسب لإجابات أفراد العينة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق تماما		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق تماما			
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
التحفيز ودعم الإبداع	19	04	11,1	09	25	01	2,8	08	22,2	14	38,9	3,52	1,5
	20	04	11,1	09	25	00	00	10	27,8	13	36,1	3,52	1,48
	21	05	13,9	02	5,6	07	19,4	09	25	13	36.1	3,63	1,39
الإجمالي		13	36,1	20	55,5	08	22.2	27	75	40	111.1	10.08	4.42

نلاحظ من الجدول السابق توزيع إجابات أفراد العينة بشكل متقارب جدا فيما يخص أسئلة بعد التحفيز ودعم الإبداع، إذ كان اتجاه الإجابات سالبا بإجمالي 61,1٪ للفقرة (19) التي تضمنت العبارة: "تسعى مؤسستنا إلى التميز والتحسين الدائم من خلال اختيار الأفكار المتميزة المبدعة ووضعها موضع التطبيق"، وبنسبة 63,9٪ للفقرة (20) التي تضمنت العبارة: "تشجع مؤسستنا الأداء المتميز والعالي من خلال مكافآت مادية ومعنوية"، وأيضا بنسبة 61,1٪ للفقرة (21) التي محتواها: "يقيّم المسؤولون جهودنا وفق معايير عادلة وموضوعية من أجل العمل على تصحيح وتحسين الأداء". تؤكد قيم المتوسطات الحسابية للفقرات التي بلغت 3,52 للفقرتين (19) و(20)، و3,63 للفقرة (21) بانحراف معياري 1,5، 1,48 و1,39 على الترتيب توجه المستجوبين نحو نفس البدائل،

ومنه نستنتج عدم دعم الإبداع في المؤسسة محل دراستنا كما يؤكده المتوسط الحسابي للبعد الذي بلغ 10,08 والانحراف المعياري 4,42.

8.3.5 إجابات أفراد العينة المتعلقة بالبعد الثامن (التوجه بالعميل) من محور دور الإدارة بالقيم في خلق القيمة:

يمثل التوجه بالعميل الوسيلة التي تحقق قيمة المنتج، وهو ما أكدت عليه الإدارة بالقيم، لذا نسعى إلى معرفة مدى تحقق هذا البعد في المؤسسة محل دراستنا كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 14: التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة المتعلقة ببعد التوجه بالعميل

البعد	رقم الفقرة في الاستبيان	التكرارات والنسب لإجابات أفراد العينة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق تماما		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق تماما			
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
التوجه بالعميل	22	04	11,1	08	22,2	04	11,1	06	16,7	14	38,9	3,5	1,48

يظهر من الجدول السابق أن نسبة 55,5٪ من العينة توجهت نحو البديلين "غير موافق" و"غير موافق تماما"، مقابل 33,3٪ نسبة الإجابات الموجبة، و 04 إجابات "محايد" فيما يخص العبارة (22) التي محتواها: "تهتم مؤسستنا باستمرار بجعل الأداء موجها نحو خلق قيمة للعملاء بالتحديد الواضح للاحتياجات الحالية والمستقبلية لهم، تحليل سلوكهم وتوجهاتهم والاستجابة المتميزة لتغير الطلب"، وهذا يدل على أن نسبة كبيرة من المستجيبين (أكثر من النصف) تنفي توجه المؤسسة محل دراستنا بالعميل، بمتوسط حسابي 3,5 وانحراف معياري 1,48. وهذا قد يعود إلى نوع عملاء المؤسسة والمتمثلين في شركة واحدة أساسية كزبون دائم وبعض المؤسسات الأخرى، أي ثبات نوع الطلبيات بأحجام مختلفة، إضافة إلى كونها منافسة إحتكارية بغياب منافسين في السوق المحلية.

9.3.5 توزيع إجابات أفراد العينة المتعلقة بمحور دور الإدارة بالقيم في خلق القيمة:

يمكن توضيح توزيع إجابات المستجيبين الخاصة بمحو دور الإدارة بالقيم في خلق القيمة من خلال الشكل الآتي:

الشكل 02: توزيع إجابات أفراد العينة المتعلقة بمحور تطبيق الإدارة بالقيم

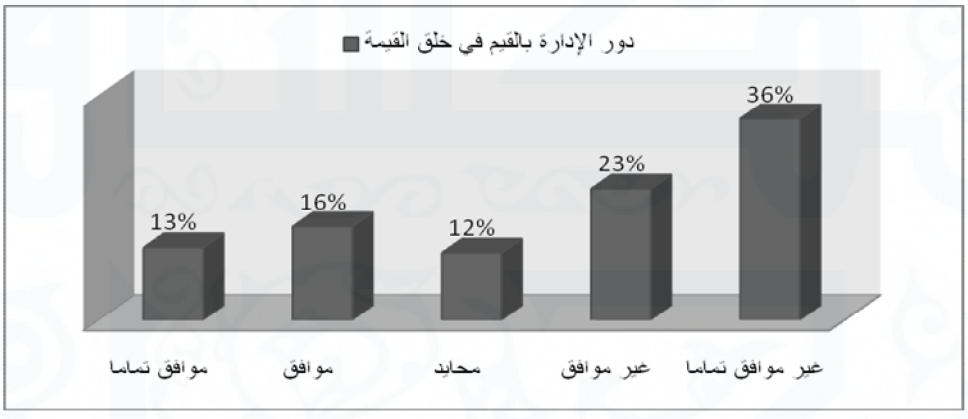

المصدر: تم الإعداد بالاعتماد على معطيات الجداول السابقة.

يؤكد الشكل السابق ما جاءت به جداول تكرارات ونسب إجابات أفراد العينة المتعلقة بأبعاد دور الإدارة بالقيم في خلق القيمة، ونلاحظ أن أكبر نسبة تمثلت في البديل "غير موافق تماما" 36٪، تليها "غير موافق" بنسبة 23٪، بعدها "موافق" التي بلغت نسبة 16٪ من الإجابات و 13٪ نسبة إجابات "موافق تماما"، أما إجابات "محايد" فمثلت 12٪ من الإجابات. وهذا يدل على اتجاه المستجيبين السالب فيما يخص محور دور الإدارة بالقيم بمتوسط حسابي بلغ 42,24 وانحراف معياري قدره 14,43 في خلق القيمة، مما يؤكد اتجاههم المتعلق بمحور تطبيق الإدارة بالقيم.

الخلاصة:

تهدف المؤسسات إلى تعظيم قيمتها من أجل ضمان الربح والاستمرارية على المدى الطويل، وذلك باستخدام عدة آليات تناولنا منها الجزء المرتبط بأساليب التسيير. ومن خلال هذه الدراسة حاولنا إسقاط الضوء على كيفية مساهمة الجانب الأخلاقي في خلق ثروة للمؤسسة، بواسطة اعتماد الإدارة بالقيم كمنهج تسييري، يمكن تلخيص أهمها في العناصر التالية:

- تحديد القيم التنظيمية الأساسية للمؤسسة التي تمثل الإطار العام لعمل المؤسسة؛
- تحقيق التوافق القيمي بين مختلف أفراد المؤسسة، والتنسيق بين الأهداف الشخصية والأهداف التنظيمية؛
- التوجه نحو أخلاقيات الأعمال وكسب ولاء الزبائن، ثقة المساهمين واستقرار العمالة داخل المؤسسة؛
- ترسيخ ثقافة الابداع من خلال اعتماد نظام تحفيزي ملائم وعادل بالمؤسسة.
- ومن خلال دراسة حالة المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب بغرداية، تبين حسب اتجاه أفراد العينة سلبا فيما يخص محور تطبيق الإدارة بالقيم في مؤسستهم كما تؤكده قيمة المتوسط الحسابي للمحور التي بلغت 32,02 بانحراف معياري قدره 11,32، ضعف توجه المؤسسة نحو تطبيق المنهج الإداري المعتمد على القيم.
- كما يظهر الأثر السلبي لعدم/ضعف تطبيق الإدارة بالقيم على كل أبعاد خلق القيمة وهو ما أوضحه اتجاه المستجيبين السالب فيما يخص محور دور الإدارة بالقيم بمتوسط حسابي بلغ 42,24 وانحراف معياري قدره 14,43 في خلق القيمة، مما يؤكد اتجاههم المتعلق بمحور تطبيق الإدارة بالقيم.

الملاحق:

الملحق 01: معاملات الارتباط بين درجات محاور الاستبيان والدرجات الكلية للاستبيان

		المقياس	المحور الثاني	المحور الأول
المقياس	Pearson Correlation	1	.974**	.973**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000
	N	36	36	36
المحور الثاني	Pearson Correlation	.974**	1	.894**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000
	N	36	36	36
المحور الأول	Pearson Correlation	.973**	.894**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	
	N	36	36	36

***. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).*

المراجع والاحالات:

1 . محمد صدام، "**الإدارة المعتمدة على القيم، اتجاه إداري حديث لمديري القرن الحادي والعشرين**"، مجلة الإداري، الأردن، العدد 97، ماي 2004، ص25.

2 .*Mc. BELAID, « **Le Management** », Collection concepts clés, ED pages bleues, Algérie, 2009, p22*

3 . حازم علي بدارنة، "**درجة ممارسة رؤساء الأقسام في كلية التربية بجامعة اليرموك للإدارة بالقيم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها: دراسة ميدانية**"، مجلة جامعة فيلادلفيا الثقافية، الأردن، العدد الثامن، 2011، ص05.

4 . الطيب الداودي، "**أثر الإدارة بالقيم في التنمية البشرية المستدامة**"، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، ورقلة، 09-10 مارس 2004، ص ص 326- 327.

5. أمل مصطفى عصفور، "**قيم ومعتقدات الأفراد وأثرها على فاعلية التطوير التنظيمي**"، بدون طبعة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، مصر، 2008، ص 38.

6. إلياس سالم، « **تأثير الثقافة التنظيمية على أداء الموارد البشرية** » ، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006، ص .42

7 . نفس المرجع السابق، ص 44.

8. أسار فخري عبد اللطيف، " **أثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية**"، مجلة العلوم الإنسانية الالكترونية، مجلة فصلية عراقية، العراق، العدد 29، جويلية 2006، ص 12.

9 . بابا عبد القادر ووهيبة مقدم، وهيبة مقدم وبابا عبد القادر، "**المسؤولية الاجتماعية ميزة إستراتيجية خالقة للقيمة**، ، ص ص 09- 10، تصفح يوم: 2012/11/02،

fseg.univ-tlemcen.dz/.../_%20___%20_%20%20%20_%20__.pdf

10 . عبد الرحمان العايب وبالرقي التيجاني، "**إشكالية حوكمة الشركات وإلزامية إحترام أخلاقيات الأعمال في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة**"، الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة باجي مختار عنابة –الجزائر، 18- 2009/11/19، ص 08.

11 . خراز الأخضر، " **دور الإبداع في اكتساب المؤسسة ميزة تنافسية دراسة حالة مؤسسة EGTT مركب حمام ربي(سعيدة) نموذجا**"، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، في المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ، ص 34.

12 . أمل مصطفى عصفور، مرجع سابق، ص 151.

13Livre blanc, ***« L'externalisation de la fonction RH, une organisation créatrice de valeur pour les DRH ? »,*** *(02/01/2013),* *www.itrpress.com/.../**livre-blanc**-convictionsrh-externalisation-**fonction**...pdf*

14. خراز الأخضر، مرجع سابق، ص 36.

15. سهيلة محمد عباس، "**علاقة رأس المال الفكري وإدارة الجودة الشاملة–دراسة تحليلية ونموذج مقترح**"، مجلة الإداري، تصدر عن جامعة الزهراء للبنات،سلطنة عمان، العدد97 ، 2004 ، ص 125.

* يمكن الرجوع إلى تفاصيل هذه الدراسة بالاطلاع على الموقع التالي: www.*caee.org/sites/default/files/**10cs**.pdf*

العوامل المؤثرة في سياسة تقييم المخزون
دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية / الجزائر

أ.د. سليمان بلعور
جامعة غرداية/ الجزائر
Bellaouar2002@yahoo.fr

أ. عبد القادر قطيب
جامعة غرداية/ الجزائر
Aekgue1@yahoo.fr

influencing factors in policies of inventory valuation in Algerian economic institutions

Bellaouar Slimane & Guetib Abdelkader
Univercity of Ghardaia; Algeria

Received: 15 Jan 2016 *Accepted: 07 May 2016* *Published: 30 June 2016*

ملخص:
تتعدد طرق تقييم المخزون وكذلك تتعدد العوامل المؤثرة في اختيار هذه الطرق، لذلك استهدفت هذه الدراسة معرفة الطرق المتبعة في تقييم المخزون في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و أهم العوامل المؤثرة في اختيار تلك الطرق، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الاقتصادية، حيث تم جمع البيانات من القوائم المالية ل 20 مؤسسة في مختلف القطاعات خلال الفترة 2010- 1014 وذلك لإنشاء نموذج إحصائي يبلور أهم العوامل المؤثرة في اختيار السياسات المحاسبية لتقييم المخزون، وتم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الاقتصادية تختار ما بين طريقتي FIFO و CMP في تقييم مخزوناتها، وأكثرها استعمالا هي طريقة FIFO، وأن أهم العوامل المؤثرة في اختيار هذه الطرق هي :نسبة المديونية ونوع القطاع وحجم المؤسسة والتي لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 5 ٪ أما عاملي الضرائب وهيكل الملكية فليس لهما دلالة إحصائية ويعود ذلك للمقدار الضئيل من الضرائب التي تخضع لها المؤسسات بالإضافة إلى أن هيكل الملكية المركزة ليس له تأثير على التحكم في قرارات الإدارة باختيار الطرق المحاسبية التي تحقق مصالحهم الذاتية .

الكلمات المفتاحية: اختيار السياسات المحاسبية، تقييم المخزون، نموذج LOGIT ، العوامل المؤثرة .
تصنيف JEL: M4

Abstract :
Methods of inventory valuation differs in several ways.The same thing goes for influencing factors in the selection of these methods.So this study aims to find out the methods used in stock assessments in Algerian economic institutions and the most important factors influencing the choice of those methods.To achieve this we conducted a practical study on a sample of economic institutions where data were collected from financial statements of 20 institutions in various sectors during the period 2010-1014 in order to create a statistical model that crystallizes the most important influencial factors in the selection of accounting policies for inventory valuation. Descriptive and analytic statistics are used for data analysis and hypothesis testing.

The study finds that the economic institutions choose between FIFO and CMP methods in the assessment of stocks, the most widely used is FIFO method , and that the most important factors that affect the selection of these methods are: the proportion of debt and the type of sector and size of the institution that have a statistical significance at the level of 5%, while global taxes and the ownership structure is not for them statistically significant.This is due to the small amount of tax-governing institutions in addition to the centralized ownership structure has no effect on the control of management decisions to choose accounting methods that achieve their own interest.

Key Words: *Choice of accounting policies, inventory valuation, LOGIT model, influencing factors.*

(JEL) Classification: M4

تمهيـــــــد:

يعتبر المخزون هو أحد مفردات الأصول المتداولة غير النقدية التي تحظي باهتمام غالبية المؤسسات التجارية والصناعية في حين يقل هذا الاهتمام في المؤسسات الخدماتية، لما له من تأثير مباشر القوائم المالية، و هي من أهم الأدوات لعرض وتوصيل المعلومات عن الأنشطة الاقتصادية للمؤسسة وأي تقدير لعنصر المخزون غير صحيح يؤثر بصورة مباشرة على دلالة هذه القوائم وعلى قيمة ما تقدمة من معلومات بالنسبة لمستخدميها .

وقد حظيت العوامل المؤثرة في اختيار طريقة تقييم المخزون باهتمام الدارسين والباحثين منذ أمد بعيد، إلا أنهم لم يتوصلوا إلى نتائج حاسمة فيما يتعلق بعدد هذه العوامل وأهمها، ومن أهم طرق تقييم المخزون التي أقرها المعيار الدولي رقم 02 والنظام المحاسبي المالي نجد كل من طريقة الوارد أولاً صادر أولاً و طريقة المتوسط المرجح، واختيار طريقة من الطرق المذكورة سابقاً له أثر على كل من القوائم المالية ومن تم على مستخدميها .

كما أن وجود أكثر من طريقة لتقييم المخزون في تحديد تكلفة الوحدة الإنتاجية سواء في المؤسسة الصناعية أو المؤسسة التجارية واختلاف الطرق المحاسبية وتعددها يترتب عليه اختلاف في نتائج الأعمال وقائمة الدخل والمركز المالي مما يثير التساؤلات حول الأسباب والعوامل المؤثرة على قرار المؤسسة في تحديد الطريقة المتبعة في تقييم المخزون لديها، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤل الآتي:

ما هي أهم العوامل المؤثرة في سياسة تقييم المخزون في المؤسسة الاقتصادية ؟.

أولا. مفهوم سياسة تقييم المخزون:

يمثل المخزون عنصرا محركا لنشاط المؤسسة ومن أهم الأصول التي تملكها ومحور العمليات التي تستمد منها قدرتها على الاستمرار، كما يؤدي عدم تحديد قيمة المخزون بدقة إلى التأثير في كل من الميزانية العمومية والحسابات الختامية إذ أن زيادة المخزون أو نقصه يؤدي إلى زيادة أو نقص الربح المحاسبي الذي يظهر في الحسابات الختامية وعليه سنتطرق إلى مفاهيم حول المخزون أهميته أنواعه.

1. **مفهوم المخـــــــزون:**

لقد أعطى الكثير من الإقتصاديين أهمية بالغة لموضوع المخزون، حيث اختلفت التعاريف من شخص لآخر وسنتطرق لأهم تعريفين وهما ما جاء به النظام المحاسبي المالي وتعريف المعيار الدولي المحاسبي الثاني:

1.1 **حسب ما جاء في النظام المحاسبي المالي** scf :

المخزونات هي الأصول المحازة لبيعها بحسب السعر العادي للنشاط، أو التي هي قيد الانتاج لمثل هذا البيع، أو في شكل مواد أولية أو لوازم من المقرر استهلاكها ضمن مسار الإنتاج أو تقديم الخدمات.

وتشمل المخزونات السلع المقتنية لغرض بيعها، بما في ذلك على سبيل المثال البضائع التي يشتريها بائع التجزئة ويحوزها لبيعها أو الأراضي أو أي أملاك عقارية تم حيازتها لغرض بيعها ،كما تشمل المنتوجات التامة الصنع أو الأشغال قيد الانجاز كمنتجات من المؤسسة وتشمل على المواد الأولية واللوازم الموجودة قيد الاستعمال في مسار الانتاج .

وفي حالة القيام بتقديم الخدمة فإن المخزونات تدرج ضمن كلفة الخدمة التي لم تقم المؤسسة بإدراج المنتجات المطابقة لها في دفاتر المحاسبة [1].

2.1 **حسب المعيار المحاسبي الدولي** IAS2 :

عرف المعيار المخزون في جميع أحواله سواء للنشاط التجاري أو الصناعي أو الخدمي ففي النشاط التجاري يعتبر المخزون أصلا عند الاحتفاظ به للبيع خلال دورة النشاط التجاري، أما في النشاط الصناعي فخلال مرحلة التصنيع لغرض البيع، أو إذا كان في شكل مواد أو لوازم تستهلك في عملية الإنتاج أو في تقديم الخدمات.

وعليه فإن المخزونات حسب المعيار (02) هي [2]:

- مخزونات تم الحصول عليها بهدف بيعها أثناء النشاط العادي؛
- مخزونات الإنتاج قيد الإنجاز ,تباع بعد الانتهاء من إنتاجها؛
- مخزونات المواد الأولية والمواد الاستهلاكية واللوازم التي تشترى لتستهلك في العمليات الإنتاجية أو تستهلك في تقديم الخدمات[3] ؛
- مدة بقائها لا تتعدى 12 شهرا.

2. أنواع المخزونات :

تتعدد أنواع المخزونات بتعدد طبيعة نشاط المؤسسة، فالمؤسسة التجارية تقوم بشراء السلع من أجل إعادة بيعها على حالها وبالتالي فأهم عنصر في مخزوناتها هو البضاعة، أما المؤسسة الإنتاجية فتقوم عادة بشراء مواد أولية ولوازم من أجل تصنيعها وبيعها في شكل منتج تام الصنع أو نصف مصنع، غير أنه وكما رأينا آنفا فالمخزون هو السلع الموجودة داخل المؤسسة أو خارجها في نقطة زمنية معينة، وفي هذه النقطة قد توجد بعض الوحدات التي لم يكتمل إنتاجها وتمثل مخزون قيد التصنيع أو تحت التشغيل، إضافة إلى ما تبقى من مخلفات العملية الإنتاجية من فضلات ومهملات التي تدخل ضمن المخزونات، ويمكن توضيح هذه الأنواع من المخزونات كما يلي [4]:

- المخزونات في شكل بضاعة؛
- المواد الأولية؛

- المنتجات وتشمل : منتجات تامة الصنع، منتجات نصف مصنعة، منتجات قيد التصنيع، الفضلات والمهملات.

3. **أهمية المخزون :**

للمخزون تكاليفه وأعباؤه ولكنه ضرورة لا غنى عنها في المؤسسات الصناعية والتجارية بسبب أهميته وتظهر أهمية المخزونات بالنسبة للمؤسسة على ثلاثة مستويات رئيسية هي:

التأمين والحماية ضد المخاطر: وتظهر نتيجة الحاجة للاحتفاظ بالمخزون في الحسبان عند اعداد المؤسسة لخططها الانتاجية والتسويقية.

الاستقرار و الاستمرار :ويتعلق أساسا برغبة المؤسسة في استغلال الطاقات الانتاجية المتاحة لديها بأكبر كفاءة ممكنة وتحقيق نوع من الثبات أو الاستقرار

تحقيق وفرات اقتصادية : وتكمن هذه الأهمية في رغبة المؤسسة في تحقيق بعض المنافع الاقتصادية سواء في شكل أرباح أو في صورة تخفيضات للتكاليف والأضرار المرتبطة بالمخزون.

ويمكن تلخيص أهمية المخزون فيما يلي[5] :

- أن المال المستثمر في المخزون غالبا ما يكون مهما نسبيا بالنسبة لإجمالي الأصول.
- أن قيمة مخزون البضاعة ستؤثر على المجمل ومن ثم على صافي أرباح الفترة باعتبار أن مخزون نهاية الفترة له علاقة طردية بالربح.
- أن مخزون نهاية الفترة يؤثر في حساب وتسوية تكلفة البضاعة المباعة خاصة في ظل نظام المخزون الدوري ومن المعروف أن تكلفة البضاعة المباعة من أهم عناصر التكاليف عند حساب دخل العمليات أو دخل النشاط.
- إن الخطأ في تقييم المخزون في نهاية الفترة سيؤثر على كل من قائمتي الدخل والمركز المالي وتحديدا صافي الربح وحقوق الملاك والأصول.
- أن الخطأ في حساب قيمة تكلفة المبيعات ومخزون نهاية الفترة سيكون له تأثير ملموس على دلالة المؤشرات المالية ومدى فعاليتها في تقييم أداء المؤسسة والخطأ في تقييم المخزون يؤثر على كثير من المؤشرات والنسب المالية التي تعد أساسا لترشيد القرارات الخاصة بالإدارة والمستثمرين والدائنين والحكومة.
- ويؤثر على مقدار العبء الضريبي وسياسة توزيع الأرباح ومدى سلامة الأرباح الموزعة بعدم تضمنها توزيعا لجزء من رأس المال.

ثانيا. طرق تقييم المخزون و العوامل المؤثرة في اختيارها:

تعتبر قدرة المؤسسة على تقييم المخزون وتكلفة البضاعة المباع بصورة دقيقة حجر الأساس لنجاح هذه المؤسسات في تعظيم العائد على الاستثمار، وهو أهم ما يشغل المحاسبين خاصة مخزون آخر المدة لما لذلك من أثر على إظهار الربح و الخسارة بأكثر أو بأقل من حقيقته الذي قد ينشأ أرباحا وهمية تؤدي إلى توزيع وهمي للأرباح على المالكين أو إلى دفع ضرائب على دخل لم يتحقق فعلا وكلتا الحالتين سوف تؤديان إلى تآكل رأس المال.

1. طرق تقييم المخزون :

سوف نتطرق إلى قواعد التقييم حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 02، وما اعتمده النظام المحاسبي المالي، ويرتبط تسعير المخزون بمشكلتين رئيسيتين وهما:

1.1 **اختيار طريقة تحديد تكلفة الوحدة الواحدة من المخزون:** يقيم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة التحصيلية أيهما أقل.

1.1.1 **تكلفة المخزون** : يجب أن تشمل تكلفة المخزون كل تكاليف الشراء، تكاليف التحويل والتكاليف الأخرى التي ترتب عليها جلب المخزون إلى مكانه وظروفه الحالين، تقييم تكلفة المخزون عند الإدخال وفق العلاقة التالية[6]:

تكلفة المخزون = تكلفة الحصول عليه + تكلفة تحويله + تكاليف أخرى ناتجة حالة المخزون ومكان تواجده

2.1.1 **صافي القيمة القابلة للتحصيل :**

يقصد بصافي القيمة القابلة للتحصيل بسعر البيع التقديري خلال دورة النشاط التجاري بعد طرح التكاليف اللازمة لتهيئة المخزون ولإتمام عملية البيع، حيث تدرس المؤسسة مدى تدهور قيم المخزونات، وذلك بمقارنة القيمة الصافية القابلة للتحقيق للمخزون المعني مع تكلفة إدخاله، ويكون هناك تدهور، وتدهور ضروري إذا كانت القيمة الصافية القابلة للتحقيق أصغر من تكلفة إدخاله إلى المخازن عند الحصول عليه، ويقيم المخزون عند الجرد بالمبلغ الأصغر ما بين المبلغين، مبلغ القيمة الصافية القابلة للتحقيق، وتكلفة المخزون عند الحصول عليه، وتحسب القيمة الصافية القابلة للتحقيق للمخزون كما يلي[7]:

القيمة الصافية القابلة للتحقق = سعر البيع في إطار النشاط العادي – التكلفة المقدرة لإنتاج المخزون – التكاليف المقدرة الضرورية لتحقيق عملية البيع

2.1 **تحديد طريقة احتساب الوحدات التي يتم صرفها من المخزون :**

نص المعيار المحاسبي الدولي(IAS 2) وكذلك النظام المحاسبي المالي SCF على طرقتين في تقييم المخزونات وهما:

1.2.1 **طريقة الوارد أولا الصادر أولا** (FIFO) :

وتقوم هذه الطريقة على فكرة تسعير المواد المنصرفة وفق أقدم المشتريات وبالتالي تسعير الكميات الصادرة حسب أقدم سعر شراء للمواد الموجودة في المخازن لحظة الصرف وهكذا فإن رصيد المواد الباقية يقوم وفق أحدث أسعار الشراء وحيث إن تقييم المخزون السلعي سيتم بأحدث الأسعار مثل سعر السوق السائد فإنه سيعكس على الميزانية العمومية لتعبر عن حقيقة المركز المالي في تاريخ إعدادها كما تؤثر على مجمل الربح وصافي الربح في قائمة الدخل في نهاية المدة[8].

تفترض هذه الطريقة أن المخزون الذي تم شراءه أو إنتاجه أولا يستهلك أو يباع أولا ، وبالتالي فإن المخزونات الباقية في نهاية الفترة هي التي تم شرائها أو إنتاجها مؤخرا [9]

مميزات طريقة FIFO :

- المخزون المتبقي يتكون من أحدث الشحنات وهذا ما يقلل أخطار التلف والتقادم.
- تقييم مخزون أخر المدة بأحداث أسعار الشراء لغرض إعداد الميزانية الختامية .
- إن تدفق التكلفة يتماشى إلى حد كبير مع التدفق المادي، ولا يخضع لتحكم المديرين أو المستهلكين .
- تقدم أساسا ثابتا لتقييم آخر المدة، مما يسهل عملية إجراء مقارنات بين نتائج مؤسسة مماثلة .
- يفضل استخدامها في حالة ميل الأسعار للانخفاض مما يحقق وفرا ضريبيا لأن بضاعة آخر المدة ستقيم بأقل الأسعار وبالتالي انخفاض مجمل الربح.

2.2.1 **طريقة متوسط التكلفة المرجحة** (CMP):

في ظل هذه الطريقة يتم تحديد متوسط التكلفة المرجحة للمخزونات المتشابهة الموجودة في بداية الفترة، وتلك التي تم إنتاجها أو شراؤها خلال الفترة، وذلك باحتساب المتوسط للفترة أو لكل شحنة إضافية تم استلامها، ويعتمد ذلك على ظروف المؤسسة .[10]

و تفترض هذه الطريقة في تسعير المواد المنصرفة أي أمر صرف للمواد يتم من كل المشتريات الموجودة في المخازن لحظة الصرف وبكميات تتناسب وتلك المشتريات ويتم احتساب متوسط التكلفة الموزون بعد كل إدخال

جديد للمواد و يعتبر موزونا لأنه يعطي وزنا للكميات ويراعي الأهمية النسبية لكمية المواد الموجودة في المخازن وكمية المواد المشتراة[11].

مميزات طريقة CMP:

- بإتباع هذه الطريقة سوف تتأثر تكلفة مخزون آخر المدة بجميع أسعار الشراء التي حدثت خلال الدورة، فالسعر المدفوع في بدايتها يكون له نفس الحدث في التقييم مثل السعر المدفوع في نهاية الدورة .
- يظهر الربح التشغيلي بقيمة معتدلة في جدول النتائج، ويظهر المخزون أيضا بقيمة معتدلة في الميزانية الختامية .
- لا تفرض أي تدفق للتكلفة، كما هو الحال في طريقة FIFO، ولكن يمكن القول بأن ذلك يخضع للاختيار العشوائي للمستهلكين مما يجعل لكل عنصر من المخزون خلال الدورة فرصة متساوية لكي يظهر في مخزون آخر المدة .
- تعتبر محايدة باستعمالها واحدة لتقييم مخزون آخر المدة وتكلفة المبيعات، فهي لا تخضع لقاعدة مقابلة الإيرادات بالتكلفة التاريخية، ولا تقريب مخزون آخر المدة للأسعار الجارية .
- تسمح هذه الطريقة بتقليص أثر التقلبات على كل من تكلفة المبيعات وكذلك تكلفة المخزون المتبقي في المخازن وبالتالي على ربح المؤسسة .

3. **الطريقة المفضلة لتسعير المخزون :**

على الرغم من انه لا توجد طريقة مثلى تصلح لجميع المؤسسات في ظل كل الظروف ينبغي على المحاسب أن يختار الطريقة التي تتفق مع طبيعة المواد وظروف المؤسسة وعليه أن يأخذ بعين الاعتبار الآثار التي سوف تترتب عن كل طريقة فيما يتعلق بالدخل و قيمة المخزون والضرائب ويجب أن يراعي مبدأ الثبات المتعارف عليه في المحاسبة أي أن تلتزم كل مؤسسة باستخدام نفس الطريقة التي تختارها من سنة إلى أخرى كما يجب أن يختار الطريقة التي تحقق الأهداف التالية [12]:

- يجب أن تعكس الطريقة مقابلة سليمة بين التكلفة الجارية والإيراد الجاري؛
- يجب أن يترتب على طريقة التسعير أن تكون التكاليف المحملة على الفترات القادمة تمثل بالفعل ما تستفيد به تلك الفترات مقابل هذه التكاليف؛
- يجب أن تعكس الطريقة أساسا مقبولا لقياس نتائج سياسات الشراء والإنتاج والبيع بالمؤسسة.

ثانيا. العوامل المؤثرة في اختيار سياسة تقييم المخزون:

عندما يختار المحاسب طريقة من طرق تقييم المخزون سواء طريقة FIFO أو طريقة CMP، فإنه يختارها تحت ظروف وعوامل معينة لذا سنتطرق إلى أهم العوامل المؤثرة في إختيار طريقة تقييم المخزون

1 . **هيكل الملكية:**

هيكل الملكية هو توزيع رأس مال المؤسسة بين المساهمين، وفي هذا الإطار يوجد نوعين شائعين لنظام هيكل الملكية وهما : نظام الملكية المركزة ويسمى نظام الداخليين ونظام الملكية المشتتة وهو نظام الخارجيين، ويشير تركز وتشتت الملكية إلى توزع الملكية بين مجموعات المستثمرين [13].

فعندما تكون الملكية مشتتة تتجه رقابة المساهمين لأن تكون ضعيفة، نتيجة الإشراف الضعيف لهم ، فلن يهتم المساهمين بالإشراف نتيجة تحملهم تكاليف تفوق المنافع التي يحصلون عليها، وعندما تكون الملكية مركزة، يمكن أن يؤدي الدور المهم لكبار المساهمين في الإشراف على الإدارة، لذلك يعد تشتت الملكية وتركزها أحد المظاهر التي تدرس ضمن مجال إختيار السياسات المحاسبية ومنها قرار اختيار سياسة تقييم المخزون، لضمان حماية حقوق الأقلية من المساهمين بما يبرز ذلك في تقييد السلوك النفعي للإدارة التي يتولها عادة كبار المساهمين والمستثمرين والذين يمثلوا إحدى الضغوطات التي تؤثر على تعدد البدائل والطرق المحاسبية في المؤسسة بسبب رغبتهم في اجتذاب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال للاستثمار داخل مؤستهم وتحقيق مصالحهم الذاتية حلى حساب أصحاب الأقلية من المساهمين .

2 . **عقود المديونية :**

يلجأ المقرضون في معظم الحالات إلى إبرام عقود بينهم وبين إدارة الشركة التي بمقتضاها توضع قيود تحد من حرية الإدارة في اتخاذ قرارات التمويل و الاستثمار التي تقلل من قدرة الشركة على الإيفاء بالتزاماتها، حيث تخلق هذه العقود حافزاً للمديرين لاختيار السياسات المحاسبية التي تحد من التكاليف الناتجة عن القيود المفروضة أو الإخلال بشروط العقد بالإضافة إلى الحصول على قروض جديدة، لذا من المحتمل أن تميل الإدارة إلى تفضيل الطرق والسياسات التي تساعد على التخفيض من حدة الشروط المقيدة لحريتها، وفي الوقت نفسه تجنبها الوقوع في المسألة الناتجة عن تجاوز شروط العقد[14].

وتأسيسا لما سبق فإن المؤسسات التي ترتفع فيها نسبة المديونية يكون المديرون فيها ميالين إلى إختيار الطرق والسياسات المحاسبية لتقييم المخزون التي تؤدي إلى زيادة الأرباح للتخفيف من التكاليف الناتجة عن اتفاقيات عقود المديونية .

3 . **التكاليف السياسية** :

إن المؤسسات في البيئة المنظمة سياسيا تخضع لضغوطات كبيرة من طرف سلطات مكافحة الاحتكار بشان الرقابة على الأسعار والحصص السوقية لها ، وإجبار المؤسسات خاصة الكبيرة منها على الاهتمام بسياسة التسعير وزيادة الاهتمام بالتزاماتها اتجاه جمهور المستهلكين، بحيث تقوم الجهات الرقابية بالتدخل لمواجهة هذا الاحتكار، وذلك أن المؤسسات الكبرى يمكن أن تجذب أو تلفت انتباه وسائل الإعلام أو السياسيين بإفصاح هذه المؤسسات عن أرباح ضخمة كنتيجة لزيادة الأسعار على المستهلكين وهو ما يعرضها لتكاليف سياسية عالية، مما يترتب على ذلك قيام المديرون باختيار السياسات والأساليب المحاسبية التي من شأنها أن تنقل الأرباح من الفترة الحالية إلى الفترات المستقبلية لتفادي هذه التكاليف السياسية [15].

ولصعوبة قياس التكاليف السياسية مباشرة استخدم الباحثون مقاييس تقريبية للتعبير عن هذه التكاليف، وأكثر هذه المقاييس استخداما هي[16] حجم المؤسسة، حيث تزداد التكاليف السياسية بزيادة حجم المؤسسة ، ولهاذ فان الإدارة في المؤسسات كبيرة الحجم تميل إلى اختبار السياسات المحاسبية التي من شانها تخفيض أو تأجيل الأرباح من الفترة الحالية إلى الفترات اللاحقة .

4 . **المدفوعات الضريبية**:

تعتبر الضرائب التي تتحملها المؤسسة حافزاً لدى المديرين بتحقيق وفورات نقدية كنتيجة لتخفيف الضريبة المدفوعة وذلك باختيار السياسات والطرق المحاسبية و التي يترتب عليها تخفيض الأرباح ومن ثم تخفيض الضريبة التي تتحملها المؤسسة، حيث إن الدافع من وراء تدخل الإدارة في عملية التقرير المالي هو تخفيض العبء الضريبي الملقى على عاتق المؤسسة، حيث أن ظهور مستويات أرباح مرتفعة من شانه أن يدفع السلطات إلى فرض تكاليف إضافية وفرض قواعد جديدة لاحتساب الضرائب على نشاط المؤسسات مما يزيد من المدفوعات الضريبية ، هذا ما يحفز الإدارة إلى المناورة بتخفيض رقم الربح المعلن عنه للحد من زيادة المدفوعات الضريبية الناجمة عن ذلك ، وإحدى الطرق المستخدمة لتخفيض مدفوعات الضرائب هي طريقة تقويم المخزون السلعي التي تؤدي إلى إحداث تغييرات في التدفقات النقدية للمؤسسة ، ففي فترات التضخم عادة ما تستخدم المؤسسات طريقة ''FIFO'' لزيادة الدخل الظاهر في القوائم المالية والذي سيؤدي إلى زيادة الضرائب وتخفيض التدفقات النقدية ، في المقابل نجد أن استعمال طرق أخرى مثل طريقة CMP تستخدم لتخفيض الدخل الظاهر بالقوائم المالية مما يؤدي إلى تخفيض مدفوعات الضرائب وزيادة التدفق النقدي للمؤسسة [17].

5 . **نوع القطاع :**

تتعدد أنواع المخزونات بتعدد طبيعة نشاط المؤسسة، فالمؤسسة التجارية تقوم بشراء السلع من أجل اعادة بيعها على حالها وبالتالي فأهم عنصر في مخزوناتها هو البضاعة، أما المؤسسة الانتاجية فتقوم عادة بشراء مواد أولية ولوازم من أجل تصنيعها وبيعها في شكل منتج تام الصنع أو نصف مصنع، والمؤسسة الخدماتية لها مخزون خاص يختلف عن مخزون المؤسسات الأخرى، هذا الاختلاف في القطاع يؤذي إلى اختلاف في تكاليف المخزون حسب كل قطاع، فالقطاع الصناعي له تكاليف كبيرة لمخزوناته مقارنة بالقطاع التجاري والخدمي على التوالي[18].

لذا فنوع القطاع له تأثير كبير على إختيار السياسات المحاسبية ومنها سياسة تقييم المخزون والتي تتفاوت حسب حجم التكاليف للمخزون في كل قطاع .

ثالثا. الدراسة التطبيقية :

انطلاقا من هدف الدراسة والمتمثل في أهم العوامل المؤثرة في إختيار سياسات تقييم المخزون بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، تم إجراء دراسة تطبيقية وذلك من خلال جمع البيانات من القوائم المالية ل 20 مؤسسة من مختلف القطاعات بولاية غرداية خلال الفترة 2010- 2014، تم استعمال برنامج (Eviews) نسخة 8 لتحليل المعطيات والإجابة على إشكالية الدراسة وإثبات أو نفي فرضياتها والمتمثلة في:

الفرضية الأولى: تطبق المؤسسات الاقتصادية في الجزائر طرق مختلفة لتقييم المخزون وذلك لعوامل مختلفة.

الفرضية الثانية: هناك عوامل تعاقدية وأخرى تنظيمية وبيئية تؤثر على اختيار سياسات تقييم المخزون في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر

1. تقديم الدراسة التطبيقية:

1.1 عينة الدراسة:

في هذه الدراسة تم الاعتماد على القوائم المالىة للمؤسسات الاقتصادية لولاية غرداية حيث تم جمع مجموعة من القوائم المالية بشكل، عشوائي، وتميزت عملية الانتقاء بالخصائص التالية:

- أن تكون القوائم المالية معدة وفق أحكام وقواعد النظام المحاسبي المالي .
- تم استثناء المؤسسات التي تمسك محاسبة خاصة قطاعىة مثل البنوك ووكالات التأمينات .
- تم استثناء المؤسسات التي لا تتوفر على محاسبة منتظمة .

بعد تجميع وفحص للقوائم المالية والتأكد من توفر المؤسسات على المعايير المبينة أعلاه، حيث بلغ حجم العينة في النهاية (100) مشاهدة تتعلق ب (20 مؤسسة مختلفة الحجم، خلال الفترة 2010- 2014 حيث تنوعت هذه المؤسسات حسب الانتشار الجغرافي في الولاية وكذا حسب نوع القطاع .

2.1 النماذج المستخدمة :

نموذج Logit : يسمى هذا النموذج بنموذج الانحدار اللوجستي Logit، الذي هو تحويلية لوغارتمية للانحدار الخطي يتبع التوزيع اللوجستي الذي يقيد الاحتمالات المقدرة ويجعلها محصورة بين 0 و 1، حيث يبنى نموذج الانحدار اللوجستي على فرضية أساسية متمثلة في كون المتغير التابع، هو متغير ثنائي يتبع توزيع Bernolli، يأخذ القيمة 1 لاحتمال P والقيمة صفر باحتمال q=1-p، أي حدوث الاستجابة وعدم حدوثها، وتكتب دالة التوزيع

$$\ln\left(\frac{p_i}{1-p_i}\right) = b_0 + \sum_{j=1}^{k} b_j + x_{ij} .$$

اللوجستي بالعلاقة التالية:

حيث : $j=1.2.....k$ ، $i=1.2.....n$ ، $\ln(^{pi}/_{1-pi})$: لوغاريتم نسبة الأفضلية.

ويسمى هذا النموذج بنموذج الانحدار اللوجستي، والتحويلة $\ln(^{Pi}/_{1-Pi})$ بتحويلة Logit وتكون الدالة اللوجستية مستمرة تأخذ القيم (1.0)، بحيث يقترب y من الصفر كلما اقترب الطرف الأيمن للدالة اللوجستية من - ∞ ويقترب y من الواحد كلما اقتربت الدالة من +∞ وتسمى النسبة $^{Pi}/_{(1-Pi)}$ باحتمال الحدث المرغوب فيه أو احتمال اختيار y = 1 [19].

3.1 اختبار صحة النموذج:

يمكن اختبار صحة النموذج من خلال :

1.3.1 مشكلة الازدواج الخطي المتعدد :

يشير مشكل التعدد الخطي، إلى وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المفسرة، بحيث يؤثر هذا المشكل على معاملات الانحدار، مما يجعل معرفة اسهام كل متغير مستقل على حدة في تفسير المتغير التابع أمرا صعبا وذلك لأن تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع تكون ممزوجة ببعضها

2.3.1 اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم

بخلاف النماذج الخطية المقدرة بطريقة المربعات الصغرى العادية، لا تكون قيم معاملات نموذج الانحدار اللوجستي قابلة للترجمة الاقتصادية مباشرة، بل تدل إشارات المعاملات فقط على التأثير الإيجابي أو السلبي على الاحتمال Pi، وتجدر الإشارة إلى أن دلالة المعاملات تكون مقدرة باستخدام نسبة Z المحسوبة(Z – Statistique)،

لكون توزيع نسب المعاملات إلى انحرافها المعياري لا تتبع توزيع ستودنت كما في النماذج الخطية العامة، بل يتبع القانون الطبيعي، بحيث يكون للمعلم معنوية إحصائية، أي يختلف معنويا عن الصفر، إدا كانت القيمة المحسوبة ل Z أكبر من القيمة الحرجة للتوزيع الطبيعي عند نسبة معنوية 5% البالغة 1.96 ويمكن التأكد من ذلك بالاعتماد على الاحتمالات الحرجة Prob كما في الانحدار الخطي، بحيث إذا كانت نسبة الإحتمال الحرج prob أقل من نسبة المعنوية 5% فالمعلم يختلف معنويا عن الصفر وهو مقبول والعكس صحيح .

3.3.1 **اختبار القيود على المعالم:**

لاختبار الفرضية: $H0 : b1 = b2 = b3 = \dots bk = 0$

يتم استخدام نسبة المعقولية العظمى للنموذج المقيد وغير المقيد، بحيث تعطى الإحصائية بالعلاقة التالية:

$$LR = -2(\ln(L_R) - (\ln(L_u))$$

حيث: LR : قيمة دالة المعقولة المقيدة في ظل الفرضية H_0 ، L_U : قيمة دالة المعقولية غير المقيدة في ظل الفرضية الصفرية H_0

تتبع إحصائية LR توزيع x^2 بدرجة حرية K ونسبة معنوية 5%، نرفض الفرضية الصفرية، أي أن القيود غير محققة، والنموذج المقدر مشكل على الأقل من متغيرة مفسرة ذات دلالة .

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاختبار، يعد مكافئا لاختبار فيشر للمعنوية الكلية في نموذج الانحدار الخطي.

وعند الأخذ في الاعتبار لميزة المتغير التابع في أخذه القيمة 0،1 يكون معامل التحديد غير قابل للتفسير من حيث تعديل النموذج، لذلك يتم استخدام إحصائية R^2- pseudo والتي تعطى بالعلاقة التالية : $R^2 <= 1 - {}^{\log(Lu)}/_{\log(LR)}$

4.1 **نموذج الدراسة المستخدم (نموذج Logit):**

لمعرفة أهم العوامل المؤثرة في اختيار سياسة تقييم المخزون في المؤسسات الاقتصادية بالجزائر وبمأن طرق تقييم المخزونات وفق SCF تنحصر في طريقتين هما طريقة المتوسط المرجح CMP وطريقة الوارد أولا الصادر أولا FIFO تم الاعتماد على أسلوب الانحدار اللوجستي نموذج Logit .

يهدف هذا النموذج إلى تقدير P(y=1) المتعلق باحتمال اختيار طريقة FIFO مقابل بديلة P(y=0) اختيار طريقة CMP وذلك لمعرفة ما إذا كانت العوامل المختارة (هيكل الملكية، المديونية الحجم، الضرائب، القطاع.) لها تأثير على السياسة المحاسبية المختارة لتقييم المخزون كل معامل حسب إشارته المتوقعة، وقد تم كتابة المعادلة ذات الشكل الخطي لهذا النموذج بالصيغة التالية:

$$Pi = C + A1x1 + A2x2 - A3\,x3 - A4x4 + A5x5 + e.$$

حيـــــث :

Pi: السياسة المختارة وتأخذ قيمة 1 في حالة اختيار طريقة FIFO مقابل قيمة 0 في حالة اختيار طريقة CMP .

C: قيمة الثابت

من A1 إلى A5 : معاملات المتغيرات المستقلة .

X1: هيكل الملكية : ويأخذ القيمة 01 في حالة تركز الملكية والقيمة 0 في حالة تشتت الملكية.

X2: المديونية : ويحسب بقسمة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول

X3: حجم المؤسسة ويحسب باللوغاريتم الطبيعي لمجموع أصول المؤسسة

X4: الضرائب : ويحسب بقسمة قيمة الضريبة على الأرباح لكل مؤسسة على رقم الأعمال المحقق .

X5: نوع القطاع، حيث نرمز ب 1 للمؤسسة المنتمية للقطاع الصناعي وبالرمز 0 للمؤسسة التابعة للقطاعات الأخرى.

é : الخطأ المعياري .

2. النتائج ومناقشتها:

باستخدام برنامج إفيوز وبعد ترميز البيانات وإدخالها للحاسب، تحصلنا على النتائج التالية:

1.2 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

1.1.2 المتغير التابع : سياسة تقييم المخزون

من خلال الجدول 01 يتضح أن نسبة اختيار طريقة FIFO للمؤسسات الاقتصادية عبر فترة الدراسة بلغت 55 % في حين بلغت نسبة اختيار الطريقة الوسطية المرجحة (CMP)45 % وهذا ما يبن أن المؤسسات المختارة منها ما تميل لاختيار السياسة التي تؤدي لزيادة الأرباح وأخرى تميل إلى تخفيض الأرباح وهذا كل حسب العوامل المؤثرة والمختارة للدراسة منها ما يدفع إلى اختيار السياسة التي تزيد في الربح و منها ما يدفع إلى السياسة المخفضة للربح .

الجدول 01: توزيع اختيار طرق تقييم المخزون لعينة الدراسة

الرقم	طريقة التقييم المختارة	العدد	النسبة
01	طريقة الوارد أولا الصادر أولا (FIFO)	55	55%
02	طريقة التكلفة الوسطية المرجحة (CMP)	45	45%
	المجمـــــوع	100	100%

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على نتائج برنامج **(Eviews)**

وهذا يثبت الفرضية الأولى : أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تختار بين طريقتين مختلفتين عند سياسة تقييم المخزون.

2.1.2 **المتغيرات المستقلة :**

جدول02 : خصائص عينة الدراسة

الرقم	المتغيرات	الطبيعـة	العدد	النسبة
1	هيكل الملكية	ممركزة	45	%45
		متشتتة	55	%55
2	المديونية	كبيرة	55	%55
		صغيرة	45	%45
3	الحجم	كبيرة	44	%44
		صغيرة	66	%66
4	الضرائب	أكبر نسبة	0.09	%9
		المتوسط	0.008	%0.8
		أصغر نسبة	0.00	%00
5	القطاع	الصناعي	11	%55
		التجاري	04	%20
		الخدمي	05	%25

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على نتائج برنامج **(Eviews)**

من خلال الجدول رقم 02 نلاحظ أن خصائص عينة الدراسة تتوزع كما يلي :

- هيكل الملكية : 45 مؤسسة ذات ملكية متشتتة أما 55 مؤسسة فتتركز فيها الملكية عند عدد محدود من المساهمين .
- المديونية : من خلال المقارنة بمتوسط المديونية لعينة الدراسة نجد أن 55% من المؤسسات تعتمد على الديون في نشاطها بينما 45 من المؤسسات فتقع تحت المتوسط والذي يبلغ 55 % من أصول المؤسسة .
- الحجم : صنفت المؤسسات حسب الحجم إلى مؤسسات كبيرة إذا كانت مجموع أصولها يفوق متوسط مجموع أصول مؤسسات عينة الدراسة وإذا كان العكس فتعتبر مؤسسة صغيرة، فوجدنا أن 44 % من العينة تعتبر مؤسسات كبيرة الحجم مقابل 66 % صغيرة الحجم.
- نوع القطاع: 55 مؤسسة ذات قطاع صناعي و45 مؤسسة تنتمي إلى القطاع التجاري والخدمي ة
- الضرائب : متوسط الضرائب لجميع المؤسسات يقدر ب. 0.008، في حين أن اكبر نسبة من الضرائب هي 9 %.من رقم الأعمال وفي المقابل أقل نسبة هي :0 حيث نجد أن بعض المؤسسات معفاة من الضرائب .

2.2 **اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي:**

1.2.2 **مشكلة الازدواج الخطي المتعدد:**

يوضح الجدول رقم 03 عدم وجود ارتباط تام بين المتغيرات المفسرة وبالتالي فالنموذج لا يعاني من مشكلة الازدواج الخطي المتعدد.

جدول 03 : معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة

	هيكل الملكية	المديونية	الحجم	الضرائب	القطاع
هيكل الملكية	1				
المديونية	-0.148090	1			
الحجم	-0.034541	0.118047	1		
الضرائب	0.019280	-0.613667	-0.211273	1	
القطاع	0.191919	0.079045	0.086608	-0.398414	1

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على نتائج برنامج **(Eviews)**

2.2.2. **اختبار القيود على المعالم** :

قد بلغ معامل التحديد (MC- Fadden R- squaerd) 0.89 وهو ما يوضح أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 89% من التغير في المتغير التابع، وان 11% فقط لعوامل أخرى أي أن كل من حجم المؤسسة ونوع قطاع النشاط بالإضافة إلى عامل الضرائب لها تأثير كبير في اختيار المؤسسات لسياسة تقييم المخزون المناسبة لهذه العوامل، وبالتالي فالنموذج له قوة تفسير عالية. وهو ما يؤكده الشكل رقم 01 تفسير المتغيرات المقدرة للمتغيرات الفعلية (أنظر الملحق).

أما إحصائية LR فقد بلغت 122.6751 وهي أكبر من القيمة الحرجة الجدولية لتوزيع x^2 وبدرجة حرية 5 (عدد المتغيرات المفسرة للنموذج) ونسبة معنوية 5% والتي تساوي 11.070.، (11.070=(5) $x^2_{0.05}$ $LR > x^2_{0.05}$ (5)=11.070)، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 أي ان القيود غير محققة وعليه فإن النموذج اللوجستي مقبول ويضمن على الأقل متغيرة مفسرة ذات دلالة.

وهو ما نؤكده عند التطرق لإحصائية المعالم حيث أن كل من عامل نوع القطاع و الحجم والضرائب لها دلالة إحصائية أقل من مستوى معنوية 0.05.

3.2.2. **اختبار المعالم الإحصائية** :

يتضح من الجدول رقم 04 أن متغير نوع القطاع أحتل المرتبة الأولى في التأثير على المتغير التابع سياسة تقييم المخزون، إذ أن معامل الانحدار لهذا المتغير بلغ 28.06 وباحتمال حرج يقدر بـ: 0.017 وهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، أي أن القطاع الصناعي الذي له تكاليف أكبر مقارنة بالقطاع التجاري والخدمي يسعى لتخفيض تلك التكاليف باتباع سياسة تقييم المخزون التي تزيد في الربح فهو يختار سياسة FIFO بدل سياسة التكلفة الوسطية المرجحة وحتى بعض المؤسسات في كل من القطاع التجاري والخدمي تتبع طريقة FIFO في تقييم مخزوناتها وهو ما يؤكده معامل الانحدار الموجب والذي يزيد بنسبة 28 %. عن المؤسسات التي تختار التكلفة الوسطية المرجحة .

وفي المرتبة الثانية جاء متغير الحجم من حيث التأثير إذ بلغ معامل الانحدار 4.74 وبإشارة سالبة بحيث أنه إذا زاد حجم الشركة بقيمة وحدة واحد (دج) تسعى المؤسسة بتخفيض الربح بقيمة 4.74 وهو ما يتفق مع الفرضية بحيث أن زيادة حجم المؤسسة يفرض عليها تكاليف سياسية وبالتالي تسعى إلى تخفيض هذه التكاليف بتخفيض الربح المعلن عته، وقد بلغ الاحتمال الحرج لهذا المتغير 0.02 أقل من مستوى المعنوية 0.05 .

واحتل المتغير الضرائب المرتبة الثالثة من حيث أهمية التأثير إدا بلع معامل هذا المتغير 414.75 ذو إشارة موجبة ومستوى معنوي عند 0.05 يساوي 0.021 وهدا ما يؤكد ان عامل الضرائب ليس له تأثير كبير على اختيار السياسة المحاسبية المناسبة حيث أن زيادة الضرائب تفرض على المؤسسة إختيار السياسة المحاسبية لتقييم المخزون المخفضة للربح وهنا نلاحظ العكس إذا أن المعامل موجب وكبير وهو ما يؤكده متوسط الضرائب لجميع المؤسسات الذي لا يتعدى 10 % من رقم الأعمال، وهذا عكس ما هو متوقع أن الضرائب لها تأثير على اختيار السياسة المحاسبية المخفضة للربح وهذا لضآلة الضرائب بالإضافة إلى وجود بعض المؤسسات المعفاة من الضرائب فهو عامل غير مؤثر .

وفي المرتبة الرابعة جاء المتغير المديونية بمعامل انحدار 13.54 أي أن زيادة الديون بوحدة واحد يؤدي إلى اتباع اختيار السياسة المحاسبية التي تزيد في الربح وهي FIFO بمقدار 13.54 ولكن ليس له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 حيث بلغ الاحتمال الحرج لهذا المتغير 0.0503 وهو تقريبا يساوى 0.05 ولكن له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.1 .

وهو ما يفسر أن زيادة المديونية يؤدي إلى زيادة اختيار السياسات المحاسبية لتقييم المخزون التي تؤدي إلى إظهار الربح بأعلى مستوياته وهذا لتفادي شروط التعاقد ومقاضاة المدينين وزيادة تقتهم في استثمار أموالهم والحصول على فوائد أعلى بالإضافة إلى الحصول على قروض جديدة وتتمثل السياسة التي يجب اختيارها في هذا الوضع هي سياسة FIFO .

أما بالنسبة لمتغير هيكل الملكية هو العامل الوحيد الذي ليس له دلالة إحصائية فظهر باحتمال حرج قدره 0.1800 أكبر من نسبة المعنوية 0.05 ومعامل انحدار سالب، وهذا يوضح أن هيكل الملكية سواء كانت الملكية مشتتة أم ممركزة فهي لا تؤثر على سياسة تقييم المخزون ، فأصحاب الملكية الأكثر في المؤسسة لا يسعون لتحقيق مصالحهم الذاتية على حساب المساهمين الآخرين لأن أغلب المؤسسات هي مؤسسات تضامن ومؤسسات مختلطة بين القطاع العام والخاص أو مؤسسات حكومية وهو ما يعزز عامل الرقابة والثقة والتضامن الذي يحد من تصرفات المديرين الانتهازية.

الجدول 04: نتائج نموذج الانحدار اللوجستي

المتغيرات المستقلة	المعاملات	إحصائية Z	الاحتمال الحرج
هيكل الملكية	-6.746563	-1.321662	0.1863
المديونية	13.54249	1.957720	0.0503
الحجم	-4.748619	-2.326180	0.0200
الضرائب	414.7585	2.305464	0.0211
القطاع	28.06008	2.376986	0.0175
القيمة الثابتة C	59.88793	2.288239	0.0221
معامل التحديد R^2	0.891354		
LR	122.6751		
LU	-68.81388		
احتمال LR	0.000000		
X^2 0.05(s)		11.070	

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على نتائج برنامج **(Eviews)**

ومن خلال الجدول رقم 04 الذي يحتوى على المعاملات النموذج بوحدات Log-odds نحصل على معادلة النموذج على النحو التالي :

$$Log(^{p}/_{1-p}) = 59.88 - 6.74\,x1 + 13.54\,x2 - 4.74\,x3 + 414\,x4 + 28.06\,x5$$

خلاصة:

من خلال الدراسة التطبيقية للعوامل المؤثرة في اختيار الطرق المحاسبية لتقييم المخزون في المؤسسات الاقتصادية يمكن استخلاص النتائج التالية:

- تطبق المؤسسات الاقتصادية كل من طريقتي الوارد أولا الصادر أولا FIFO، التكلفة الوسطية المرجحة CMP عند تقييم مخزوناتها، وتعتبر طريقة FIFO الأكثر إختيار وبالتالي فالمؤسسات تسعى إلى إظهار مستويات مرتفعة من الأرباح باختيارها هذه الطريقة مقارنة مع طريقة التكلفة الوسطية المرجحة.
- يؤثر نوع القطاع على الطرق المحاسبية في تقييم المخزون، حيث أن القطاع الصناعي والذي له تكاليف أكبر مقارنة مع القطاع التجاري والخدمي، ومنه فالمؤسسات تميل إلى اتباع الطرق التي تزيد في الربح لاستدراك التكاليف التي تميز القطاع الصناعي عن باقي القطاعات .
- إن إختيار المؤسسات لطريقة FIFO كان بدافع تفادي الإخلال بشروط التعاقد مع الدائنين وإظهار مستويات ربحية كبيرة من أجل كسب ثقة المدينين وطلب قروض جديدة .

- المؤسسات كبيرة الحجم تميل إلى إتباع السياسات المخفضة للربح ومنها طريقة CMP وذلك لتفادي التكاليف السياسية من سن قوانين في غير صالح المؤسسات وفرض ضرائب وتسهيلات للمستهلكين مما يؤثر على ربحيتها .
- تتميز المؤسسات المدروسة بصغر حجم الضرائب المفروضة على الأرباح مقارنتا مع رقم الأعمال المحقق، بالإضافة إلى إعفاء البعض منها من الضرائب، وبالتالي فالضرائب ليس لها تأثير على اختيار السياسات المحاسبية لتقييم المخزون.
- لم يكن لعامل هيكل الملكية الممركزة بنسبة تفوق الملكية المشتتة أثر على اختيار السياسات المحاسبية لتقييم المخزون من أجل السيطرة على الإدارة والتحكم بقراراتها من اجل إتباع استراتجيات تحقق مصالحهم الذاتية على حساب مصلحة الأقلية من المساهمين .

وفي ختام هذه الدراسة نخلص لمجموعة من التوصيات، نجملها في ما يلي:

- تحليل العوامل المؤثرة في اختيار السياسة المحاسبية لتقييم المخزون سواء كان التأثير إيجابيا أم سلبيا للاستفادة من الفرص وتجنب التهديدات
- ضرورة قيام الجهات الرقابية ذات العلاقة بالمؤسسات الاهتمام بعنصر المخزون والتأكد من صدق التقييم وأن المؤسسات تقوم بالإفصاح عن هذا العنصر بصدق وانه يعكس الواقع.
- يجب على المحاسب أن يختار الطريقة التي تتفق مع طبيعة المواد المخزنة وظروف المؤسسة .
- الأخذ بعين الاعتبار الأثار التي تترتب عن كل طريقة فيما يتعلق بالدخل وقيمة المخزون والضرائب بالإضافة إلى الاستقرار والنمو .
- اختيار الطريقة التي تلبى أكبر قدر ممكن من مستخدمي القوائم المالية للمؤسسة والموازنة بينهم.
- يوصى باستخدام هذه طريقة التكلفة الوسطية المرجحة :CMP في الحالة التي تكون فيها أثمان شراء البضاعة متقلبة صعودا و هبوطا فاستخدام هذه الطريقة يحد من آثار التقلبات على كل من تكلفة المبيعات وكذلك تكلفة المخزون وقيمة كل من مجمل الربح
- يوصى باستخدام هذه طريقةFIFO في حالة كبر حجم تكلفة وحدات المواد الأولية، وكذا في حالة عدم تذبذب أسعار المواد بشكل كبير خلال الدورة الواحدة.

الملاحق

نتائج نموذج Logit

Dependent Variable: PI				
Method: ML - Binary Logit (Quadratic hill climbing)				
Date: 03/24/16 Time: 12:57				
Sample: 1 100				
Included observations: 100				
Convergence achieved after 7 iterations				
Covariance matrix computed using second derivatives				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C	59.88793	26.17206	2.288239	0.0221
X1	-6.746563	5.104605	-1.321662	0.1863
X2	13.54249	6.917482	1.957720	0.0503
X3	-4.748619	2.041381	-2.326180	0.0200
X4	414.7585	179.9024	2.305464	0.0211
X5	28.06008	11.80490	2.376986	0.0175
McFadden R-squared	0.891354	Mean dependent var		0.550000
S.D. dependent var	0.500000	S.E. of regression		0.154417
Akaike info criterion	0.269527	Sum squared resid		2.241385
Schwarz criterion	0.425837	Log likelihood		-7.476342
Hannan-Quinn criter.	0.332788	Deviance		14.95268
Restr. deviance	137.6278	Restr. log likelihood		-68.81388
LR statistic	122.6751	Avg. log likelihood		-0.074763
Prob(LR statistic)	0.000000			
Obs with Dep=0	45	Total obs		100
Obs with Dep=1	55			

الشكل رقم 01 : تفسير المتغيرات المقدرة للمتغيرات الفعلية والبواقي

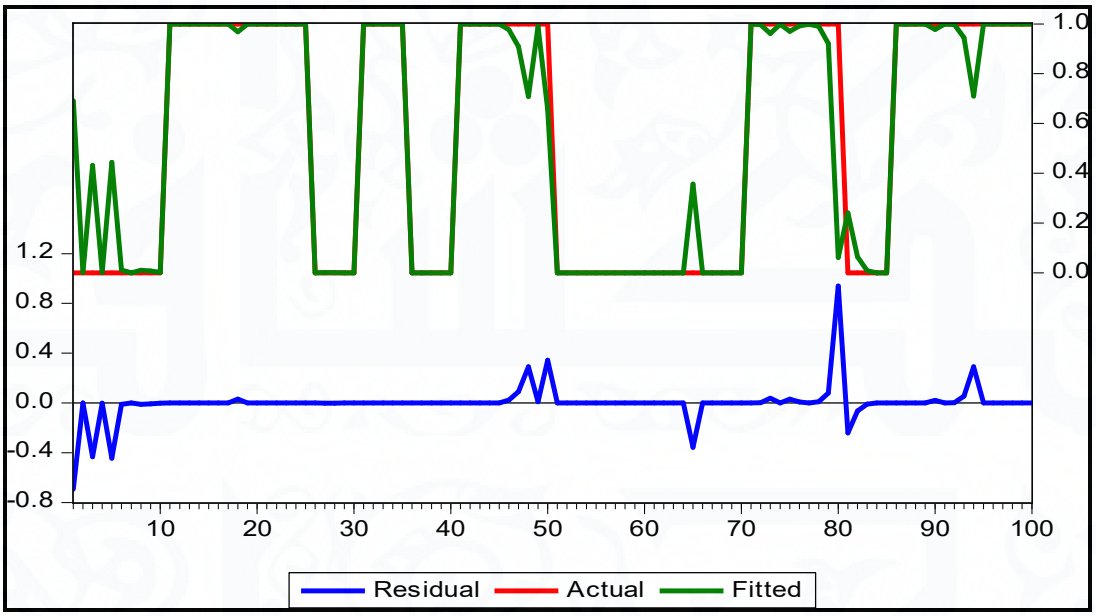

الإحالات والمراجع:

1. الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد رقم 19 ، ص : 09 .

2 محمد بوتين ، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة المالية الدولية IAS/IFRS** ، الجزائر ، الصفحات الزرقاء ، 2010 ، ص :166.

3 Mc Belaid et autres, **Comtabilité &Suivie des Stoks Conforme au nouveau(SCF)**,Alger:Pages BleusEditions,2011,p14.

4. محمد العدوان وآخرون ، **إدارة الشراء والتخزين** ، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان الطبعة الأولى ،2005 ، ص : 178- 179.

5.علي، عبد الوهاب ،**مبادئ المحاسبة المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية**، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية 2004 ، ص : 166

6. محمد بوتين ، المرجع السابق ، ص 167

7.المرجع السابق ، ص 169.

8. جعفر عبد الإله ،**المحاسبة المالية مبادئ القياس والإفصاح المحاسبي**، الطبعة الأولي، مكتبة الفلاح للنشر، عمان2003،ص:513.

9. حواس صالح ,**المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي** ,الجزائر , 2012 :ص108

10. لخضر علاوة ,**معايير المحاسبة الدولية** ,الجزائر: الصفحات الزرقاء ص 219

11. المجمع العربي للمحاسبين ،مرجع سابق ، ص : 96.

12 . نور، عبد الناصر؛ صيام، وليد؛ الخداس، حسام(، **أصول المحاسبة المالية**، الجزء الثاني، الطبعة الثانية دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن ، 1999 ، ص : 413

13. يوسف علي، **أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية دراسة تطبيقية** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية ، المجلد 28 ، العدد الأول ، 2012،ص: 252.

14. مؤيد محمد على الفضل ، **محددات السلوك الإداري في اختيار السياسات المحاسبية في ضوء النظرية الإيجابية** ، دراسة اختبارية في الشركات المساهمة العامة في الأردن ،**دورية الإدارة العامة** ، العدد الأول ، فيفري 2006 ص: 78.

15 . مؤيد محمد على الفضل ، مرجع سابق ص 77.

16 . محمد شريف توفيق ، **تقييم استخدام المنهج الإيجابي في تفسير بواعث الإدارة في تبني السياسات المحاسبية وعلاقتهما بمعايير المحاسبة والقواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المصرية** ، 2007 ،ص 6- 7 ، موقع النسخة: http://mstawfik.7p.com/pscg.pdf تم الاطلاع عليها ا يوم : 2015/05/12

17 *Thomas Fields, Thomas Lys, Linda Vincent, **Empirical Research on Accounting Choice**, Working Paper, 2001, p 35-39, Available from: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=258519,14/06/2014.*

18. محمد العدوان وآخرون ، مرجع سابق ص : 178.

19. عدنان غانم ، فريد خليل الجاعوني ـ استخدام تقنية الانحدار اللوجستي ثنائي الاستجابة في دراسة أهم المحددات الاقتصادية والاجتماعية لكفاية دخل الأسرة ، دراسة تطبيقية على عينة عشوائية من الأسر في محافظة دمشق ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 27 ، العدد الأول ،2011 ، ص : 116.

أهمية تفعيل التسيير التشاركي للمياه بواسطة وكالات الأحواض الهيدروغرافية في الجزائر كأداة لحوكمة المياه

د. أحمد تي
جامعة الشهيد حمه لخضر،الوادي/ الجزائر
Teiahmed39@gmail.com

د. حمزة بالي
جامعة الشهيد حمه لخضر،الوادي/ الجزائر
balihamza43@gmail.com

The importance of activating the participatory management of water by agencies of hydrographic basins in Algeria as a tool to Water Governance

Tei Ahmed & Hamza Bali

University of Echahid Hamma Lakhdar, El-Oued – Algeria

Received:03 Mar 2016 *Accepted: 25 May 2016* *Published: 30 June 2016*

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية دور التسيير التشاركي للمياه بواسطة الأحواض الهيدروغرافية في الجزائر كأداة لحوكمة المياه. قدمت الورقة أهمية التسيير المستديم للمياه بواسطة الأحواض الهيدروغرافية في الجزائر من خلال مبدأ التشاور والتشاركية حيث تعد وكالات الأحواض الهيدروغرافية ولجانها مجالا لتجسيد مبدأ التشاركية، كما أوضحت الدراسة الفئات المعنية بالمشاركة وهي المجتمع المحلي، والتنفيذيون، والمتأثرون بالمشاريع والبرامج المائية التنموية. استعرضت الدراسة أهداف المشاركة وأثرها في إنجاح التنمية المستديمة. كما أبرزت الدراسة أهمية انتهاج اللامركزية وإدارة الري بالمشاركة في إدارة المياه في الجزائر والتي تعتبر واحدة من القضايا الرئيسية لرؤية المياه في العديد من الدول بهدف تشجيع الاستخدام الكفء للمياه وتخفيف الأعباء على الميزانيات العامة للدول. وأخيرا ركزت الدراسة على أهمية إرساء نظام المعلومات لتسيير المياه لما يوفره من معلومات ومعارف حول الماء ومن ثم أداة للتسيير التشاركي للمياه وتحقيقا الحوكمة المائية، والذي يعتبر أحد المقاربات الحديثة التي تشكل أهم أداة لإدارة وتسيير الموارد المائية بشكل مستدام.

الكلمات المفتاحية: موارد مائية، تسيير تشاركي، أحواض هيدروغرافية، نظام المعلومات لتسيير المياه، الحوكمة المائية.

رموز jel: L72 .N5.

Abstract:

This study aims to highlight the importance of the role of participatory management of water by hydrographic basins in Algeria as a tool for water governance. The paper presented the importance of management sustainable water by hydrographic basins in Algeria through the principle of consultation and participatory where it is and agencies basins hydrographic and its Committees is room to embody participatory principle, as the study groups concerned explained to participate, a community, and executives, and the affected projects and water development programs. The study reviewed the objectives of participation and its impact on the success of sustainable development. The study also highlighted the importance of decentralized and participatory irrigation management in water management in Algeria, which is considered one of the key issues to see the water in many countries in order to encourage the efficient use of water and ease the burden on public budgets of countries. Finally, the study focused on the importance of establishing information system for conducting water to the wealth of information and knowledge about water and then a tool for the conduct of participatory water and investigation of water governance, which is a modern approaches that constitute the most important tool for the administration and management of water resources in a sustainable manner.

Key words: *water resources, participatory management, hydrographic basins, the information system for the management of water, water governance.*

(JEL) Classification : L72, N5.

تمهيـد:

تعتبر قضية إدارة الموارد المائية من أهم القضايا التي يزداد الاهتمام بها على المستويين العالمي والمحلي لما لها من أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية، حيث إن الوضع المائي في معظم دول العالم يتجه نحو تزايد الندرة، كما أن معادلة الموارد والطلب تتطور في اتجاه تعاظم العجز المائي، مما يستدعي تضافر الجهود لمواجهة هذا العجز المحتمل مستقبلاً، ونهج استراتيجية شاملة للأمن المائي تهدف إلى تصحيح الاختلالات ومواجهة احتمالات الأزمات المائية المستقبلية. كما تتزايد ندرة المياه مع انتشار التلوث، لذا فإنه بات من الضروري إعداد استراتيجيات مدروسة النتائج تؤسس لمفهوم الأمن المائي بإجراءات عديدة ومتنوعة غايتها المحافظة على المخزون المائي الذي يشهد استنزافا شديدا بفعل المشروعات الزراعية والصناعية التي يقابلها شح في الموارد.

انطلاقا من هذا، تبرز الحاجة إلى أدوات تضمن التوزيع العادل للمياه، واستدامة النظم المائية وجودتها وتحقيق الأمن المائي من خلال التوجه نحو حوكمة المياه، وهذا من خلال تضمين التسيير التشاركي للمياه في السياسات الوطنية للمياه، لذا ينبغي إرساء الآليات التي تسمح بالمشاركة الفعالة والهادفة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين (مثل جمعيات مستهلكي المياه....) في عملية صياغة سياسات حوكمة المياه واستراتيجياتها، وتطبيقها، ومراقبتها.

فالحوكمة المائية المستدامة والفعالة تتعامل مع القطاع المائي كجزء من إطار أكبر يسعى لبلوغ التنمية الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية وبالتالي فهو يؤثر في القطاعات الأخرى والسياق العام ويتأثر بها. لذا يمكن أن يصبح قطاع المياه من عوامل التغير لأنظمة الحوكمة السائدة. وحيث أن المياه تلعب دورا محوريا في سبل العيش والصحة وجميع الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية، فإن من السهل دعم إجراء الإصلاحات في القطاع المائي على المستويين الحكومي والعام.

تجسيدا لمبدأ التشاركية وفي إطار الإصلاحات المنجزة من طرف قطاع الموارد المائية في الجزائر والتي ترتكز على مبادئ التسيير المتكامل للمياه على مستوى الحوض الهيدروغرافي، وطبقا لمبادئ وأهداف سياسة الماء الوطنية لسنة 1995، تم إنشاء خمس وكالات للأحواض الهيدروغرافية في 26 أوت 1996 كقاعدة للتسيير والتخطيط موزعة عبر كامل التراب الوطني بكيفية تضمن التكاملية والتشاور في تسيير الماء على مستوى الأقاليم الطبيعية للحفاظ على مبدأ وحدوية تسيير المياه.

هناك مقاربات عديدة يمكن طرحها مثل اللامركزية ونقل المسؤولية والسلطة إلى الجماعات المحلية، فضلا عن صياغة الأطر القانونية الهادفة إلى زيادة قدرات المشاركة بين القطاعين العام والخاص.

من المقاربات الأخرى هو إرساء نظام المعلومات لتسيير المياه على مستوى الأحواض الهيدروغرافية، حيث أن إعداده يعتبر أداة للتسيير التشاركي، فهو يتيح فرصة الحصول على المعلومات حول حالة المياه والأنظمة الايكولوجية، وكذا حول تطور مستعملي المياه ومختلف مشاكل المياه، ويضمن إتاحتها ويستجيب لمتطلبات كل المستعملين ويعكس ضرورة مشاركتهم، واحتياجاتهم المستقبلية ويوفر العدالة والشفافية.

بناء على ما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

إلى أي مدى يمكن للتسيير التشاركي للمياه بواسطة وكالات الأحواض الهيدروغرافية في الجزائر أن يساهم في تحقيق حوكمة المياه ؟

أولا. التسيير المتكامل للمياه بواسطة الأحواض الهيدروغرافية في الجزائر ومبدأ التشاركية:

مفهوم التسيير المتكامل للمياه بواسطة الحوض، موضوع مطروح بكثرة لأهداف متعددة في الكتب والمواقع الالكترونية والملتقيات، والمؤتمرات الدولية...إلخ، حيث أن مفهوم التسيير المتكامل بواسطة الحوض يرمي إلى حماية وإعادة تهيئة الأوساط المائية والمياه من أجل تعظيم رفاهية الأفراد وتحسين حالتهم، إضافة لضمان حوكمة المياه واستدامته في العالم بأسره.

ونظرا لخصوصية ومتطلبات كل منطقة فإن التسيير المتكامل بواسطة الأحواض يقوم بالبحث عن حل للمشاكل وإيجاد نتائج سريعة وملموسة وسهلة التطبيق لكي تتماشى هذه المقاربة القطاعية مع الإستراتيجية الكلية للبلاد [1].

وتبني التسيير المتكامل للمياه بواسطة الحوض لا يتعلق فقط بمؤسسات الأحواض، لأنه يعتبر كطريقة لحوكمة المياه وإلى الدعم المتنامي: للموارد البشرية، والمادية، والمالية، وأجهزة الإعلام والاتصال، والإعلام الآلي لمختلف السلطات، وكذا للقطاع الخاص والجماعات المحلية لإنجاز الأبحاث وتقديم نتائج واقعية وقابلة للقياس في حالة رغبة مستعملي المياه والأوساط المائية والأفراد، حمايتها وإعادة تهيئتها [2].

إن السياسات الجديدة التي تقوم عليها السياسة الوطنية للماء في الجزائر تقوم على خمسة (05) مبادئ والتي هي مسلم بها اليوم عالميا ومطبقة بصورة شاملة في جميع الدول، خاصة في البلدان التي يندر فيها الماء. ومن هذه المبادئ: **مبدأ وحدة المورد** حيث تطبيق هذا المبدأ يعد من اختصاصات الوكالات الجهوية المتمثلة في وكالات الأحواض الهيدروغرافية، والمبدأ الأخر هو **مبدأ التشاور** حيث إن الجهة القائمة على تنفيذ هذا المبدأ هي لجان الأحواض الهيدروغرافية.

1.مبدأ وحدة المورد:

إن المقصود بوحدة المورد هو أن الماء ملك جماعي وطني تملكه المجموعة الوطنية، وإن ندرة هذا المورد الطبيعي، وهشاشته وضعفه وتوزيعه غير المنتظم في الزمان والمكان، يجعل منه ملكا وطنيا تمارس عليه سلطة الدولة على سبيل الأولوية والدوام، لتمكين هذا المورد من أداء وظيفته الاجتماعية ووظائفه الاقتصادية والأساسية بحد أدنى من العدل والإنصاف، وهذا يستدعي توحيد الجهود فيما يخص التخزين والتسيير والاستعمال وحماية المياه [3].

1.1. أدوات تطبيق مبدأ وحدة المورد:

إن تطبيق هذا المبدأ يعد من اختصاصات الوكالات الجهوية المتمثلة في وكالات الأحواض الهيدروغرافية، حيث أن تسيير الماء يكون على مستوى الحوض الهيدروغرافي دون تمييز بين المياه السطحية والجوفية، ولا بين نوعية المياه وكميتها. ويعرف الحوض الهيدروغرافي حسب المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 96- 100 المؤرخ في 17 شوال 1416 هـ الموافق لـ 06 مارس 1996 المتضمن تعريف الحوض الهيدروغرافي وتحديد القانون الأساسي النموذجي لمؤسسات التسيير العمومية على أنه: " المساحة الأرضية التي يغمرها الماء وروافده بكيفية تجعل كل السيلان ينبع داخل هذه المساحة يتبع مجراه حتى نهايته "[4].

وكالة الحوض الهيدروغرافي طرف رئيسي في التسيير المتكامل للمياه بواسطة الحوض الهيدروغرافي والمتمثلة في منظمة أو مقر يجمع الممثلين عن أطراف المياه (استعمال وتسيير المياه على مستوى الحوض). نشاطها يتمثل في جمع مختلف الفاعلين حول الماء على المستوى المحلي والجهوي وهدفها الرئيسي إنجاز مخطط عام للماء والتنسيق بين مختلف الأطراف. ووكالة الحوض مكونة من مجلس إدارة وأمانة ومجلس الإدارة هو السلطة التقريرية للمؤسسة ومكوناته يجب أن تكون ممثلة للأهمية وللتوزيع الجغرافي للمستعملين وحول استعمالات المياه حسب المنطقة [5].

في هذا الإطار تم إنشاء خمسة وكالات أحواض هيدروغرافية على مستوى التراب الوطني تكلف بالقيام بجميع الأعمال الرامية إلى ضمان التسيير المتكامل لموارد مياه الحوض الهيدروغرافي وذلك طبقا لمبادئ سياسة الماء وأهدافها، وهذا وفق المراسيم التنفيذية رقم 96- 279- 280- 281- 282- 283 المتضمنة إنشاء خمس وكالات أحواض هيدروغرافية. وقسمت هذه الأحواض على مستوى التراب الوطني كما يلي [6]:

- الحوض الهيدروغرافي: " منطقة الجزائر– الحضنة – الصومام "، يتواجد مقرها بالجزائر العاصمة؛
- وكالة الحوض الهيدروغرافي: " منطقة وهران – الشط الشرقي" ويتواجد مقرها بوهران؛
- وكالة الحوض الهيدروغرافي: " منطقة قسنطينة – سيبوس – ملاق " يتواجد مقرها بقسنطينة؛

- وكالة الحوض الهيدروغرافي: " منطقة الشلف – زهوز " يتواجد مقرها بالشلف؛
- وكالة الحوض الهيدروغرافي: " منطقة الصحراء " يتواجد مقرها بورقلة.

يتمثل هدف كل وكالة حوض حسب المادة 08 من المرسوم السابق فيما يلي [7]:

- إعداد ضبط المساحات المائية والتوازن المائي في الحوض الهيدروغرافي مثلما ما هو محدد في المادتين 127 و128 من قانون المياه المعدل في سنة 1996 ، وجمع كل المعطيات الإحصائية والوثائق المتعلقة بالموارد المائية واقتطاع المياه واستهلاكها؛
- المشاركة في إعداد المخططات الرئيسية لتهيئة الموارد المائية وتعبئتها وتخصيصها التي تبادر بها الأجهزة المؤهلة لهذا الغرض ومتابعة تنفيذها؛
- المشاركة في عمليات رقابة حالة تلوث الموارد المائية وتحديد المواصفات التقنية المتعلقة بمخلفات المياه المستعملة والمرتبطة بترتيبات تطهيرها.

2.1. مهام الوكالة:

تتمثل مهام الوكالة في المهام الآتية [8]:

- إعداد مسح متواصل لممتلكات الري والتوازن المائي للحوض الهيدروغرافي، كما تنص عليه المواد 127و128 من القانون رقم 17- 83 المؤرخ في 16جويلية 1983 ، وكذلك جمع كل المعلومات والإحصائيات والوثائق حول المياه المستغلة والمستهلكة؛
- المساهمة في إعداد المخططات الرئيسية لتهيئة وتعبئة وتوجيه واستغلال الموارد المائية المتخذة من طرف الهيئات المؤهلة لهذا الغرض، وكذا متابعة تطبيقها؛
- إبداء الرأي التقني حول كل طلبات رخص الاستغلال للموارد المائية التابعة لقطاع الري العمومي حسب الشروط المحددة قانونا.
- إعداد واقتراح مخططات توزيع للموارد المائية على مستوى المنشاءات الكبرى وأنظمة الري بين مختلف المستعملين؛
- المشاركة في عمليات المتابعة (المراقبة) لحالة تلوث الموارد المائية وإيجاد وسائل تطهيرها؛
- إعداد وتجسيد حملات إعلامية لفائدة مستعملي مياه الشرب، المصانع والفلاحين وتشجيعهم على الاستعمال العقلاني للمياه.

2. **مبدأ التشاور:**

مضمون المبدأ إذا كان تنظيم التسيير الخاص بمورد الماء في مستوى مجال وسطه الطبيعي نظرا لوحدته يؤدي حتما إلى تجاوز التقسيمات الإدارية ودوائر الاختصاص الإقليمية، فإن ذلك لا يمكن أن يتجسد بصورة منسجمة وعادلة إلا إذا أحدثت مجالات تشاور لتحقيق تسيير تضامني للمورد المشترك، لذلك تعتبر مسألة الماء حساسة ومعقدة في آن واحد، حيث لا يمكن معالجتها دون اشتراك كل الأطراف المعنية (الجماعات المحلية، المستعملون...) في التفكير واتخاذ القرارات والتنفيذ [9].

1.2. أدوات تطبيق التشاور:

إن الجهة القائمة على تنفيذ هذا المبدأ هي لجان الأحواض الهيدروغرافية، وتعتبر لجنة الحوض بمثابة "برلمان للماء" توحد جميع الشركاء حتى ولو اختلفت احتياجاتهم للماء، حيث تسهر على السير الحسن للموارد المائية، وإبداء رأيهم فيما يتعلق بمسائل الماء ومختلف النزاعات على مستوى الحوض، وتبادل التقنيات والخبرات على مستوى الأحواض.

2.2. لجان الأحواض الهيدروغرافية:

لقد تم في هذا الإطار إنشاء لجنة على مستوى كل وكالة حوض هيدروغرافي، وتتمثل مهمة كل لجنة [10]:

- جدوى أشغال وتهيئات الري المراد إقامتها في الحوض؛
- مختلف النزاعات المرتبطة بالماء التي قد تطرأ بين الجماعات المحلية التي يشمل الحوض أقاليمها؛
- توزيع المورد المائي المخصص بين مختلف المستعملين المحتملين؛
- الأعمال المراد القيام بها من أجل الحماية النوعية والكمية للمورد المائي.

يستشير لجنة الحوض [11]:

- الوزير المكلف بالري؛
- الوزير المكلف بالبيئة؛
- الوزير المكلف بالجماعات المحلية؛
- ولاة الولايات المعنية بالرقعة الجغرافية للحوض الهيدروغرافي؛
- المدير العام لوكالة الحوض الهيدروغرافي.

تتكون اللجنة التي تضم 24 عضو بالتساوي من [12]:

- ممثلي الإدارة أي (ممثل واحد عن كل من: الوزير المكلف بالموارد المائية كرئيسا للجنة، الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية، الوزير المكلف بالسياحة، الوزير المكلف بالبيئة، الوزير المكلف بالتخطيط، الوزير المكلف بالصناعة، الوزير المكلف بالمالية)؛

- ممثلي الجماعات المحلية (يتولى تمثيلها كل من: أربعة رؤساء هيئات بلدية يعينهم الوزير المكلف بالجماعات المحلية، وأربعة رؤساء هيئات ولائية يعينهم الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية)؛
- ممثلي مختلف المستعملين (تشمل ثلاثة ممثلين عن الهيئات المكلفة بإنتاج أو توزيع الماء الصالح للشرب والصناعي (مؤسسات الجزائرية للمياه (ADE))، ممثلان عن الهيئات المكلفة بتسيير المنشآت القاعدية للري (AGID و OPI)، ممثل واحد عن غرف الفلاحين المعنية، ممثل واحد عن الغرف التجارية المعنية، ممثل واحد عن جمعيات حماية البيئة والماء والطبيعة).

تعتبر لجنة الحوض بمثابة برلمان حقيقي للماء، حيث وكما سبق الذكر، فإن اللجنة تكون من ممثلي مختلف الهيئات الحكومية وممثلي المستخدمين المحتملين وممثلي المجتمع المدني، حيث أن قضية الماء وحل مختلف المشاكل العالقة تتطلب المشاركة الفاعلة لمختلف الممثلين، حيث أن هؤلاء الأعضاء موكلة إليهم مهام مناقشة كل القضايا ومختلف النزاعات المرتبطة بالماء، وكذا التوزيع الأمثل والعقلاني للموارد المائية بين مختلفين المستخدمين.

كما أن هؤلاء الممثلين يمثلون مختلف الهيئات المسيرة لقطاع الماء (الماء الشروب، الاستخدام الصناعي والفلاحي)، فمن خلال هذه اللجنة تطرح كل القضايا، ومختلف مشاريع التنمية وتطوير خاصة الزراعة، وتوجيه استخدام الماء حسب كل قطاع والتشاور في إيجاد تسيير عقلاني ومستدام للموارد المائية في المنطقة، حيث أن الإدارة الحديثة للموارد المائية تتطلب المشاركة من مختلف مستخدمي الماء في حل مختلف القضايا والمشاكل المرتبطة بالماء، وإيجاد الحلول العقلانية والمستدامة للماء [13].

ومن أجل اختيار استراتيجية وطنية متكاملة للموارد المائية، أنشئ المشرع الجزائري المجلس الوطني الاستشاري للموارد المائية (CNCRE) وهو عبارة عن هيئة وطنية استشارية تكلف بدراسة الخيارات الإستراتيجية وأدوات تنفيذ " المخطط الوطني للماء"، وكذا كل المسائل المتعلقة بالماء والتي يطلب منها إبداء الرأي حولها، وهذا ما نصت عليه المادة 68 من قانون المياه لسنة 2005، ويتشكل المجلس الوطني الاستشاري للموارد المائية من مختلف الهيئات العمومية المعنية كإدارة الموارد المائية والمجالس المحلية والجمعيات المهنية وحتى المستعملين لهذا المورد وهذا ما بينته المادة 68، ويمارس التسيير المتكامل للمياه على مستوى كل وحدة هيدروغرافية طبيعية من طرف وكالة الحوض الهيدروغرافي التي تحدد مهامها وقواعد تنظيمها وعملها وإطار التشاور عن طريق التنظيم حسب المادة 64 [14] من قانون المياه لسنة 2005 .

في فرنسا تمثل اللجنة الوطنية للحوض (CNE) مكان مشاركة الجهات المرتبطة بمجال المياه على المستوى الوطني يرأسها أحد أعضاء البرلمان يسمى الوزير الأول، ويجمع بين ممثلي المستخدمين، الجمعيات، وتعاونيات

الإقليم والدولة، وكذا الأشخاص ذوي المهارة، ورؤساء لجان الأحواض، وتستجيب لتوجيهات السياسة الوطنية للحوض، وتقوم اللجنة بإعطاء أرائها حول المشاريع والنصوص القانونية (قوانين، وتوجيهات)، وحول مشروعات الإصلاح، ومشروعات مخططات العمل الحكومية [15].

أنشأت هذه اللجنة خلال عام 1964 ، وعرفت اللجنة توسعات بموجب قانون المياه لعام 2006 (LEMA) مع إنشاء لجنة تشاورية لاقتراح الآراء حول أسعار المياه، ونوعية خدمات المياه والتطهير، وإنشاء اللجنة المتعلقة بنظام المعلومات حول المياه (SIE)، وقد ارتفع عدد الأعضاء استجابة للتكيف مع تطور التحديات والمهام الجديدة [16].

تجمع لجنة الحوض المنتخبين المحليين للمقاطعات والبلديات، وممثلي المستخدمين ومؤسسات الدولة تسمح بالمناقشة والتحاور بين الأطراف المعنية ذات المصلحة من تسيير المياه، حيث تختص هذه اللجان والهيئات في إدارة شؤونها من الناحية التخطيطية والإدارة الكلية ويعتبر التنسيق مهم بين كافة الأطراف المشاركة في إدارة المياه. ومن مهام لجان الأحواض [17]:

- تعد مركزاً للمفاوضات ووضع السياسات على مستوى كل حوض؛
- تحدد أولويات السياسة العامة للمياه في الحوض، وتعد المخطط التوجيهي لتهيئة وتسيير المياه (SDAGE) بعد الموافقة عليه من طرف الدولة. والمخطط هو وثيقة: تحدد المبادئ التوجيهية العامة لتسيير المياه في الحوض وأهدافها، كما يمثل الإطار القانوني للسياسة العامة (التنظيمات المحلية، البرامج، والمساعدات المالية، ووثائق التخطيط)، بحيث تتماشى مع أهداف المخطط التوجيهي؛
- تراقب تنفيذ (SDAGE) في الحوض الهيدروغرافي، وتحدد بشكل خاص المبادئ التوجيهية العامة لوكالة المياه، بالإضافة إلى أن لجنة الحوض تقترح مقدار الرسوم المفروضة من قبل كل وكالة وتصوت على برنامج التدخل المتعدد السنوات للوكالة من حيث الأولويات، وطرق المساعدات التي تساهم في تمويل (SDAGE).

تعتمد اللجان على الخطط الطويلة المدى (بين 20 إلى 25 عاما) لاستغلال المياه، وتصوت سنوياً على خطط العمل الهادفة إلى تحسين نوعية المياه، ومن مهامها أيضاً التصويت كل عام على نوعين من الرسوم يدفعها المستهلك داخل الحوض المعني، منهما رسم يتحدد بناءا على كمية المياه المستهلكة وآخر يتحدد تبعا لمستوى التلوث عند كل مصدر، فهذه الرسوم تسمح بتمويل الأعمال المتعلقة بإعادة تهيئة المياه والأوساط المائية التي وضعها صانعي القرار على المستوى المحلي، ومسؤولي المشاريع، وشبكات مراقبة نوعية المياه، كما تمكن من تنفيذ أهداف المخططات التوجيهية [18].

تتألف اللجان من عدد يتراوح بين 60 و 110 شخصا يمثلون الأطراف المعنية ذات المصلحة وغالباً ما تكون مكونة من سلطات الإدارة الإقليمية والمحلية والمجموعات الصناعية والزراعية والمواطنين موزعين كما يلي:

ممثلي الدولة (20%)، وممثلي السلطات المحلية (40%)، وممثلي مختلف فئات المستخدمين (40%)، وتشمل كافة المستخدمين: الصناعة، والمزارعين والصيادين ومربي الأسماك، والسياحة، والرياضة المائية،...الخ. وتنفذ الهيئات المالية السياسات التي تضعها اللجان وتقترح بدورها الخطط الطويلة الأجل لاستغلال المياه، ومستويات رسوم استهلاك المياه والحوافز، كما تحصل الرسوم وتقدم المنح والقروض وتضع الخطط المرحلية (في منتصف المدة)، وتجمع البيانات وتعالجها، وتجري الدراسات، وتمول برامج البحوث [19].

3. الحوض الهيدروغرافي أداة للتسيير التشاركي للمياه:

إن تطبيق العملية التشاركية في مجال المياه كان بدايته سنة 1990 حيث قاد إلى تحول في تسيير خدمات المياه، حيث تم الانتقال من حوكمة جد مركزية إلى حوكمة شعبية أو مجتمعية فلقد لعبت المؤسسات المالية العالمية دورا أساسيا في هذه العملية وعلى رأسها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، ففي مجال سقي الأراضي الزراعية مثلا، تعتبر عملية إشراك المجتمعات المستعملة للمياه شرطا أساسيا لقبول أي طلب دعم مالي دولي. إلا أن تطبيق الإجراءات التشاركية ميدانيا لا يضمن بالضرورة إنجاز الأهداف المرجو تحقيقها، كما أنه لا يؤدي بالضرورة إلى أحسن النتائج. بل وفي بعض الأحيان فإن المقاربات التشاركية يمكن أن ينتج عنها آثار عكس التوقعات المرجوة منها، كما يمكنها أيضا أن تكون سببا في تعطيل عمليات اتخاذ القرار [20].

إن مفهوم المشاركة يعني العملية التي يؤثر فيها أصحاب المصلحة المباشرة في النقاشات المرتبطة بالماء وفي وضع السياسات والتصاميم البديلة، خيارات الاستثمارات وقرارات الإدارة المؤثرة على مجتمعاتهم والبحث عن الحلول للمشاكل المطروحة على مستواهم مما يبث فيهم الإحساس بالملكية، فمع تزايد مشاركة المجتمعات المحلية في تسيير المياه سيؤدي إلى [21]:

- زيادة احتمال تحسين أساليب اختيار البرامج وإيصال الخدمات واسترداد التكاليف؛
- تقليل الخسائر التي تتحملها الدولة؛
- يمكن مفهوم المشاركة من المحافظة على التوازن المائي الذي يضمن عدالة التوزيع وضمان حقوق الأجيال القادمة.

الأشخاص الذين يتأثرون بتسيير المياه يرغبون عادة في المشاركة في النقاشات المرتبطة بالماء، والبحث عن الحلول الملائمة والدائمة للمشاكل المطروحة على مستواهم، ولن تتاح لهم الفرصة للإدلاء بالرأي ولن تكون المشاركة حسب الشراكة العالمية للماء: "إلا إذا جمع كل الفاعلين في مسألة المياه وإبداء رأيهم في آلية اتخاذ القرار". اللجنة التنفيذية الاستشارية (سنة 2000).[22]

إن المبدأ الرئيسي هو أن كل خطوة في العملية التشاركية يجب أن تكون مزدوجة، فمن جهة تعتبر عملية إشراك الفاعلين في مجال المياه في عملية إعداد السياسات البيئية تشجع القبول للقرارات المتخذة من طرفهم، وهو ما يقود إلى اتخاذ خيارات اجتماعية أكثر قبولا وبلوغ الأهداف التي تم وضعها. من جهة أخرى فإنه ومن خلال تسهيل عملية إشراك مختلف الفاعلين في مجال المياه، فإن السلطات ستقوم بتحسين نوعية قاعدة المعلومات، مما يتيح لها فهم المشاكل بطرق وسبل جديدة. فالعامل المشترك في هذه العملية يتمثل في تثمين التبادل المعلوماتي، التفاوض، التفاهم والمبادرات التطوعية. فمن بين المبررات المقدمة من قبل المدافعين على العملية التشاركية باعتبارها أبرز أنواع التسيير المستدام للموارد، هو الدور الأساسي والمهم الذي يلعبه الرأس المال الاجتماعي في حياة الشعوب.[23]

يؤكد المبدأ العاشر من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية على أن " أفضل سبل معالجة القضايا البيئية هي بمشاركة جميع المواطنين المعنيين، على المستوى المناسب "، كما تؤكد غيرها من وثائق السياسة الدولية المعترف بها على نطاق واسع على ضرورة وجود دور فعال للجمهور، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الإدارة البيئية والمياه. ومن الأمثلة على ذلك بيان دبلن بشأن المياه والتنمية المستدامة وجدول أعمال القرن الحادي والعشرين، والبيان السياسي وخطة العمل " نوردفيك " (المؤتمر الوزاري بشأن مياه الشرب والمرافق الصحية البيئية في نوردفيك سنة 1994)، فضلا عن المبادئ التوجيهية للحصول على المعلومات البيئية والمشاركة العامة في اتخاذ القرار البيئي (مؤتمر البيئة من أجل أوروبا سنة 1995).[24]

تتم عملية المشاركة بمساهمة الأطراف المحليين في تسيير المياه وإبداء رأيهم في آلية اتخاذ القرار نتيجة دورهم المهم في التسيير المتكامل للماء فيما يتعلق بالإحاطة بالمشاكل البيئية، وطرح انشغالاتهم وتخوفاتهم حول المشاكل التي يعيشونها ويقومون بالمساعدة على التنظيم في الإقليم المتواجدين به، مع المساعدة على تحقيق أهداف المشروع، والتحسيس وتوعية وإعلام الأفراد الآخرين وترتيب أعمالهم حسب سلم الأولوية، والخبرة أوضحت أن درجة التحسيس ومشاركة الفاعلين المحليين تعتبر كعامل محدد لنجاح التسيير المتكامل للماء بواسطة الحوض. وبدون أعانتهم ودعمهم، المشاريع يمكن أن لا تتعدى مرحلة التخطيط، فمثلا من الصعب تطبيق برنامج ضد التلوث من دون المساندة والتفهم من قبل الفلاحون والصناعيون [25].

كما يمكن للأطراف المحليين من خلال فهمهم للمشاكل المطروحة والنتائج المنتظرة، العمل على تحقيق المزيد من النجاحات والتضحيات من أجل المنفعة العامة. فالمفهوم التشاركي هو الوسيلة الوحيدة لوضع اتفاق وتفاهم دائم بين مختلف الأطراف في الحوض مستعملين كانوا أو مسيرين، ومن أجل الوصول لذلك الهيئات المعنية

ومسئولو المؤسسات المائية في الحوض يعملون على التحسيس المستمر بمشاكل المياه والجميع عليهم التكافل والتضحيات من أجل المنفعة العامة وفي خدمة مجتمعهم المحلي [26].

إن المشاركة أداة يمكن استخدامها لإيجاد توازن مناسب بين الطريق من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى للتسيير المتكامل لموارد المياه، وتعتمد المشاركة على إتاحة آليات ومعلومات تسمح للأفراد وللمجتمعات اتخاذ خيارات مائية حساسة، وفي الجانب الآخر من المقياس المكاني فان تسيير أحواض الأنهار العالمية سوف تحتاج إلى بعض أشكال اللجان متعددة الجنسية للتنسيق، ولأطر وآليات معينة لفظ النزاعات [27].

لا يتأتى إتباع هذا المبدأ إلا بإحداث هياكل مؤسساتية تجمع بين مسئولي المرافق المائية، المنظمات غير الحكومية القطاع الخاص والفئات الاجتماعية من المستهدفين، بغرض تبادل الآراء والإسهام بالخبرات والمعارف في اتخاذ القرارات بشأن البرامج المائية، ودعم التخطيط المشترك بين القطاعات وإشراك الجهات القطاعية ذات الصلة على جميع المستويات الإدارية. فمن خلال هذا المبدأ تتخلى الدولة على التسيير المباشر للمياه، وتركز على تحديد وإعداد القواعد العامة للقطاع وتأمين التضامن واحترام القوانين في ميدان الماء، ومنح تراخيص الاستغلال والحرص على النظافة والأمن العام ومراقبة النوعية وضمان الصحة العمومية [28].

4. التشاركية أساس الحوكمة المائية:

الحوكمة لا تنصرف إلى توجه منفرد أو إلى مفهوم مادة معينة، إنما هي مفهوم متشعب يشمل مختلف الميادين سواء الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، بل إنه اقتحم الميدان البيئي من خلال مفهوم حوكمة الموارد الاقتصادية التي تعد متغيرا هاما في نموذج التنمية على المستوى العالمي، حيث نجد مفهوم حوكمة البيئة العالمية (GEG) الذي يشير إلى مجموع المنظمات وأدوات السياسة العامة وآليات التمويل والقواعد والإجراءات التي تنظم حماية البيئة العالمية وحدود استخدام الموارد، حيث طرحت الفكرة من خلال مؤتمر ستوكهولم 1962، والذي حدد المبادئ الأساسية لمستقبل حوكمة البيئة العالمية، والتي اتخذت كمرجع أساسي لمواثيق التنمية المستدامة، وعلى رأسها القمة العالمية للتنمية المستدامة، ومن خلال تقرير برونتلاند سنة 1987، وذلك في سياق تطور السياسة البيئية العالمية [29]، ويعد الهدف النهائي لحوكمة البيئة العالمية هو تحسين البيئة وتحقيق الهدف الأوسع للتنمية المستدامة.

1.4. مفهوم الحوكمة المائية:

مصطلح حوكمة المياه حديث نسبيا، فلقد برز مفهوم حوكمة المياه منذ العقد الأخير من القرن العشرين وتزايدت أهميته منذ تبني المنتدى العالمي الثاني للمياه والذي عقد في مدينة لاهاي الهولندية سنة 2000 حيث اتفق فيه الأطراف المجتمعة على أن مشكلة المياه في العالم هي مشكلة إدارة وليست مشكلة ندرة فقط، كما تم

التركيز على هذا المفهوم من خلال هذا المنتدى عندما شددت " الشراكة العالمية للمياه " على أن الأزمة المائية تتمثل أساسا في أزمة حوكمة [30].

حوكمة المياه هي مجموعة الأنظمة المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بتسيير المياه وتنميتها والمحافظة عليها، وكذا خدمة التزويد المائي، أو ببساطه هي تحديد من يحصل على المياه؟، ومتى يحصل عليها؟، وكيف؟. فالحوكمة هي مجموعه متكاملة من النظم التي تتحكم بصنع القرارات الخاصة بتطوير الموارد المائية وإدارتها، يشارك في صنعها الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص [31]، من خلال تشارك الأطراف الثلاثة في عملية تطوير استراتيجيات إدارة الموارد المائية.

ينبغي أن تراعى الحوكمة المائية وتأخذ بعين الاعتبار كافة أصوات المواطنين، رجالا ونساء، ومختلف القوات الحية، خلال القيام بأعمال التخطيط إما بالمشاركة بشكل مباشر أو من خلال المنظمات والهيئات التي تمثلهم، وحتى على مستوى القطاع أو الهيئة المعنية بإدارة وتسيير المياه لا بد من مشاركة العمال في التسيير، ويتجلى ذلك عندما يساهم أولئك الذين يوجدون في أسفل السلم الهرمي للمؤسسة في السلطة ووظائف التسيير، ويعني ذلك أن يصبح العمال طرفا في عملية اتخاذ القرار التي كانت حكرا على المسيرين دون غيرهم، وبصفة عامة المقصود بالمشاركة كافة الجهود التي يبذلها المواطنون للتأثير في الإدارة لمعاونتها في اتخاذ القرارات والسياسات التي تتجاوب مع احتياجاتهم وتحقق الصالح العام، والمشاركة في حد ذاتها قيمة اجتماعية وأسلوب اجتماعي يحقق مزايا عديدة، يعرفها البعض بأنها جميع صور استفادة المواطنين من الفرص المتاحة لهم للتأثير في السياسات والقرارات التي تمس مصالحهم [32].

2.4. اللامركزية والتشاركة:

حددت الشراكة العالمية للمياه في كتابها الصادر عن الحوكمة المائية أسلوبا للحوكمة الموزعة للمياه يتضمن وظائف وقرارات يتم التشارك فيها عبر مجموعة واسعة من البنى المتطورة، وهناك إدراك متنامي بأن حوكمة الموارد المائية والخدمات المائية تعمل بفعالية أكثر ضمن بُنى اجتماعية منفتحة تمكن من مشاركة أوسع للمجتمع المدني والمؤسسات الخاصة والتشبيك مع وسائل الإعلام لدعم الحكومة والتأثير فيها، احد التحديات الهامة للقطاع المائي هو ضمان نجاح اللامركزية في تحسين حقيقي للحوكمة المائية المحلية. ولا يقل عن هذا التحدي المتمثل في ضمان شمولية التمثيل في المشاركة بشكل حقيقي وعدم استبعاد المجموعات الرئيسية وجعل العملية التشاركية مؤثرة بالفعل في صناعة القرارات [33].

تعتبر مشاركة أصحاب المصلحة أمراً مركزياً لتعزيز الحوكمة الرشيدة حيث يخلق ذلك مناخا من المساءلة والشفافية، وتمثل مشاركة أصحاب المصلحة (جانب الطلب) من الحوكمة الرشيدة، كما أن هنالك

أهمية كبيرة لتحسين ظروف المشاركة ليس فقط لتضمين حاجات وآراء وقيم هؤلاء المشاركين المتأثرين من الإصلاحات، بل أيضاً للتأكيد على أن آثار النماذج التنموية الجديدة مقبولة من قبل المجتمعات. ويتضمن إشراك أصحاب المصلحة عدة جوانب، منها المساهمة في تخطيط وتصميم وتنفيذ وعمل وصيانة البنية التحتية المائية، وفي تحديد وإدارة التعريفة والإشراف على التنفيذ وضبط الجودة [34]. ويعتبر وصول الناس إلى المعلومات ذات الصلة بقضايا المياه شرطاً مسبقاً أساسيا للمشاركة الناجحة.

أكثر عمليات مشاركة مستخدمي المياه تنظيماً هي في قطاع الزراعة، حيث حققت عدة دول في المنطقة تقدماً ملحوظاً في نقل بعض الصلاحيات المتعلقة بتنظيم وإدارة أنظمة مياه الري إلى مجموعات معروفة بجمعيات مستخدمي المياه. وتشجع دول مثل مصر والأردن وليبيا والمغرب وعمان وتونس واليمن مشاركة مستخدمي المياه الزراعية في نشاطات مثل إدارة وصيانة وتشغيل البنية التحتية المحلية، وقد ظهرت مبادرات إنشاء جمعيات مستخدمي المياه من إطار مشاريع الري ذات التمويل المتعدد أو الثنائي الأطراف، والتي تضمنت مكونات خاصة بتطوير السياسات والإصلاح المؤسسي [35].

من المهم جدا تأسيس منتدى مفتوح لجميع أصحاب المصلحة -بمن فيهم صناع القرار- لمناقشة قضايا المياه، وفي برامج أصحاب المصلحة المتعددين- أي الموائد المستديرة للحوكمة المشتركة التي يجتمع حولها أصحاب المصلحة في حوض مائي معين أو منطقة معينة – تتحول الحوكمة من القيادة الرأسية إلى التنسيق الأفقي، مما يسهل حل المشكلات [36]. وهذا النوع من التنظيم الذي يشكل الأساس الذي تقوم عليه إدارة الري التشاركية.

من معايير النجاح الرئيسية تحقيق الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ولا يمكن الوصول إلى الاستدامة الاجتماعية دون تحقيق المساواة والعدالة؛ ولذلك، يجب صياغة سياسة المشاركة الفعالة والجادة لأصحاب المصلحة ذوي الصلة على جميع مستويات الحوكمة. ويتطلب تحقيق الاستدامة الاقتصادية تقدير فوائد سياسات حوكمة المياه وكلفتها، أما أبعاد الاستدامة الأخرى فتضم المستويات المؤسسية والمالية والنظمية. وينبغي أن تضع الاستدامة البيئية في الاعتبار الحاجة المستمرة لتوافر المياه أولا وأخيرا.

ثانيا. نحو إرساء مبدأ اللامركزية وإدارة الري بالمشاركة في الجزائر

تعتبر اللامركزية في إدارة المياه- بما في ذلك الري بالمشاركة- أداة رئيسية من أدوات إدارة الطلب على المياه، من أجل تحسين كفاءة إدارة الموارد المائية لاسيما في المناطق التي تتسم بندرة هذا المورد، وتتطلب اللامركزية مشاركة مجتمع المستخدمين ورابطاتهم في تصميم وتنفيذ وتشغيل وصيانة نظم المياه وخدماتها

والبنية الأساسية لمنطقة ري معينة عن طريق جمعيات مستخدمي المياه، ويتم اختيار مجالس إدارات هذه الجمعيات من الجمعيات العمومية التي تتكون من مستخدمي مياه الوحدات الفرعية في تلك المناطق.

تتطلب آلية إدارة الري بالمشاركة التعاون بين الحكومة والجماعات المحلية، وتمثل تحولا جذريا من المنهج التقليدي الذي يعتمد على الحكومة كمحور رئيسي في إدارة المياه، وتتطلب هذه الآلية العمل الجماعي (التعاوني) حيث يستدعي قيام روابط مستخدمي الري بوظائفها من تنظيم وتشغيل وصيانة لأنظمة الري أن تتمتع هذه الجماعة بسلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بحقوق المياه.

ويعد خلق جمعيات مستخدمي مياه الري حلا حيويا وإطارا مناسبا يمكن من خلاله توعية المزارعين حول ضرورة و أهمية تسيير وصيانة شبكات وتجهيزات الري [37].

1. أهداف اللامركزية وإدارة الري بالمشاركة:

تتمثل أهداف اللامركزية وإدارة الري بالمشاركة في الأهداف التالية [38]:

- تخفيف الأعباء عن كاهل الحكومة في تشغيل وإدارة وصيانة وإعادة تأهيل نظم الري؛
- تشجيع إدارة الري بالمشاركة الاستخدام الاقتصادي للمياه، وما يرتبط بذلك من زيادة الإنتاجية منها وهي تعطي المزارعين الفرصة لتقدير ندرة المياه وتكلفة توصيلها إلى موقع المزرعة؛
- تحسين استدامة هذا النظام عن طريق تمكين مستخدمي المياه من توفيق ممارسات التشغيل والصيانة مع نوع الزراعة؛
- تخفيض تكاليف تشغيل مشاريع الري من خلال مشاركتهم بأعمال توزيع ونشر المياه فيما بينهم؛
- تسوية مختلف الخلافات والمواضيع الأخرى دون تدخل الدولة؛
- اشتراك المزارعين في عمليات تسيير وصيانة شبكات الري وتحميلهم قسطا من المسؤولية من أجل الاستغلال العقلاني لموارد المياه والمحافظة عليها.

تبدي الحكومات في دول كثيرة من العالم اهتماما متزايدا بالتحول إلى الإدارة اللامركزية للموارد المائية كأداة لإدارة الطلب على المياه وتقليل التكاليف، لذا بذلت الكثير من الجهود لإشراك المجتمعات المحلية وجمعيات مستخدمي المياه في الإمداد بالمياه ومشروعات الري المحدودة النطاق وتتجه مشاركة المجتمع نحو خلق وتقوية الإحساس بالملكية والمسؤولية لدى الأفراد الذين يتكون منهم تجاه الموارد [39]، ولقد وضحت المراجعة الحديثة لهذه الجمعيات بعض الخصائص المساعدة بنجاح هذه الجمعيات خاصة إذا بنيت برأسمال اجتماعي مناسب أو بتعاون سليم بين المساهمين خاصة إذا كان المساهمون متجانسون في الخلفية الثقافية والأصول المادية؛ ولقد تحققت عدة فوائد من مشاركة المستخدمين في إدارتها، ومنها [40]:

- تنفيذ أعمال إعادة التأهيل والتطوير وفقا لأولويات المزارعين؛
- ضبط جودة الخدمات المقدمة؛
- ضبط تكاليف التشغيل والصيانة؛
- مراقبة الموارد المالية؛
- تقليل المنازعات بشأن توزيع المياه.
- الإسهام في تماسك المجتمعات المحلية وتقويتها؛
- إمكانية التوسع في أنشطة إنمائية محلية؛
- تقليص الأعباء المالية والإدارية عن الحكومات؛
- إزالة مركزية تقديم خدمات المياه.
- استخدام قدرات أبناء المجتمع المحلي في ممارسة الضغط الاجتماعي على جيرانهم من أجل دفع الرسوم لقاء خدمات المياه؛
- إشراك أصحاب المصلحة (المزارعين) في وضع السياسات المائية.

2. متطلبات اللامركزية وإدارة الري بالمشاركة:

إن إرساء اللامركزية في إدارة المياه يتطلب خلق إطار مؤسسي، وبيئة مناسبة والدعم المالي لهذه الجمعيات، ثم المتابعة والتقييم.

1.2. **الإطار المؤسسي**: ترتكز الجوانب المؤسسية لعملية اللامركزية على توقعات المزارعين والحكومات من تبني ذلك المنهج في إدارة مياه الري، فالمزارعون يتوقعون انخفاض في تكاليف التشغيل والصيانة، وزيادة التعاون بين مستخدمي المياه ووسائل أفضل لحل المنازعات حول توزيع المياه، وعلى الجانب الآخر تتوقع الحكومات انخفاض في الإنفاق الحكومي على التشغيل والصيانة، وتحسنا في نظم الري، وتسعير المياه المبذولة فيه، وزيادة وعي المزارعين والجمهور العام، والتخفيف من مسؤولية الدولة تجاه إدارة المياه [41].

لذا فإن الحاجة تتطلب إيجاد أطر مؤسسية وقانونية لتحديد مسؤوليات جمعيات مستخدمي المياه ولتنظيم أنشطة إدارة المياه، كما يجب إيجاد العناصر الأساسية لإطار قانوني مؤسسي يتمثل في الكيان القانوني، الاستقلال المالي، الاجتماعات المنظمة، اختيار مجلس الإدارة، وعي وتدريب أعضاء المجلس (مع وجود علاقة واضحة المعالم مع الحكومة).

2.2. **خلق البيئة المناسبة**: إن من أهم متطلبات هذا النظام هو إدماج تلك الجمعيات في الهيكل الرسمي لإدارة المياه حتى يتم تنظيمها فنيا وإداريا من قبل الحكومة على المستويات الأعلى، كما أنهم أيدوا مبدأ التفويض في الصلاحيات إلى جمعيات مستخدمي المياه بحيث تتولى مهام التشغيل والصيانة، ونظم الري عند هذا المستوى مع مراقبة ميزانية الجمعية [42].

3.2. **الدعم المالي**: من مهام الحكومة إلى جانب وضع السياسات والاستراتيجيات لتعريف أدوار جمعيات مستخدمي المياه والتنسيق بينها وبين الجهات الحكومية، هو القيام بتوفير البنية الأساسية والدعم المالي والفني وتقديم الحوافز للجمعيات حتى تتولى الواجبات المنوطة بها، وهناك عدة وسائل لجمع الأموال لتحقيق الاستدامة في مهام

التشغيل والصيانة التي تضطلع بها الجمعية، والتي من بينها اشتراكات الأعضاء وفقا لحجم الحيازة، والأسعار الموحدة والقروض طويلة الأجل، والغرامات على المخالفات وتلويث البيئة، وأيضا أهمية الاستقلال الكامل لعملية جمع الأموال وأن تباشر الحكومة دور المراقبة لتلك العمليات [43].

4.2. **المتابعة والتقييم**: يتطلب تقييم أداء جمعيات مستخدمي المياه أهمية إعداد وتنفيذ إجراءات المتابعة والتقييم، وقد أقترح في هذا المجال عدة وسائل لتنفيذ هذه الأنشطة من جانب مستخدمي المياه أنفسهم أو بواسطة جهة حكومية، وقد حدد في ذلك مجموعة من العوامل التي ينبغي متابعتها وقياسها بما في ذلك الكمية الكلية المستهلكة من المياه، دورية وتكلفة أعمال الإصلاح وإعادة التأهيل وانتظام اجتماعات مجالس الإدارة وتنفيذ قراراتها، استعادة التكاليف والعمل وفقا للميزانيات الموضوعة ومعايير جودة المياه.

3. **خبرات عربية في مجال جمعيات مستخدمي المياه:**

الإدارة اللامركزية للموارد المائية تجربة ناجحة تشرك القاعدة في إدارة توزيع المياه على المستخدمين المحليين، وقد أنشأت في بعض البلدان العربية جمعيات تظم مستخدمي المياه في منطقة معينة يديرون الجمعية بهدف التوزيع العادل والمتساوي لمياه الري على جميع المنتسبين إلى الجمعية.

ففي مصر يعود تاريخ روابط مستخدمي المياه إلى بضعة عقود ففي سنة 1981 أنشأت وزارة الري والموارد المائية جمعيات لإدارة المياه على مساحة تقارب 36 ألف هكتار، وساهمت وزارة الري والموارد المائية في إنشاء "روابط مستخدمي الترع" و"مجالس مستخدمي الترع" لإدارة المياه على مستوى الترع (أي قنوات الري الثانوية)، ومع تزايد أعداد جمعيات مستخدمي المياه في مصر ساعدت الوزارة في إنشاء مجالس المياه الإقليمية التي تتألف من ممثلي الفلاحين ومستخدمي المياه والمجالس المحلية وممثل جهاز البيئة على مستوى إقليم الري [44]، وتهدف إلى تسهيل التحول إلى اللامركزية ورفع الأعباء عن كاهل الوزارة في ما يتعلق بإدارة المياه.

أما في تونس، حيث تعرف جمعيات مستخدمي المياه بـ" مجامع المصالح المشتركة"، فتعود خبراتها إلى أكثر من 20 سنة، وهي نوعان، تلك التي توزع مياه الري ضمن مناطق مروية محددة ومستحدثة من قبل الدولة، وتلك التي توزع مياه الشرب في المناطق الريفية ذات الكثافة السكانية المنخفضة. وتتولى هذه الجمعيات مسؤولية تشغيل وصيانة البنى التحتية المائية في منطقتها، وحسب القواعد التنظيمية، تتولى الجمعية أربع مهام، وهي تشغيل وصيانة واستعمال نظام المياه داخل المنطقة المروية، بناء وصيانة واستعمال أنظمة المياه، ري الأراضي، وتشغيل نظام مياه الشرب [45].

تتألف جمعية مستخدمي المياه في تونس من مزارعي المنطقة الذين ينتسبون إليها بموجب عقد اتفاق سنوي، وتتراوح أعدادهم من مئة إلى أكثر من ألف، وتديرها هيئة من 03 إلى 09 أعضاء يشغلون مناصب رئيس وأمين

صندوق وأعضاء في الهيئة، أما أعمال الجمعية فتتلخص بتوزيع المياه بشكل منتظم وعادل وتحسين فعالية الري في منطقتها باستعمال طرق حديثة للري، وتوظف هذه الجمعيات حراس الماء، بمعدل حارس لكل 100هكتار.

أيضا في الأردن فيتم تشجيع المزارعين على الانخراط في جمعيات مستخدمي مياه الري، حيث تم إنشاء حوالي 16 جمعية تغطي حوالي 50% من مشاريع الري في وادي الأردن، ويقوم المزارعون بالإدارة الذاتية لمآخذ الري لوحداتهم الزراعية، كما يساهمون مع موظفي السلطة في أعمال الصيانة ومراقبة التوزيع [46].

أما في المغرب فلقد حققت اتحادات مستخدمي المياه نجاحا مطردا في نقل المسؤولية عن إدارة الريفي إطار تعاقدي مع المسؤولية الكاملة عن التشغيل والصيانة في ظل القانون الصادر سنة 1990، حيث أن التسيير عن طريق جمعيات المستعملين يستلزم اتفاقية ثلاثية بين الجماعة المحلية، والمكتب، وجمعية المستعملين، حيث أن الجماعة المحلية تفوض إنتاج المياه للمكتب والتوزيع للجمعية. النتائج من تطبيق هذا النموذج هو توقيع 361 اتفاقية وإنشاء 315 جمعية بـ 655 مستفيد.[47]

لقد حققت نجاحات لدى تطبيقها على أرض الواقع في المملكة المغربية، ومن ذلك أن جمعية مستخدمي مياه الري بالمغرب أنقذت اكبر مشروع لإنتاج الحمضيات بالمغرب من الإغلاق وفقدان الكثير من الوظائف وحرمان الاقتصاد المغربي من عائد هذا المشروع الذي يصدر أكثر من 70 بالمائة من إنتاج الحمضيات المغربية إلى العالم الخارجي حيث واجه هذا المشروع عجزا بالمياه اللازمة للاستمرار في الإنتاج وبعد البحث عن أفضل الوسائل لتوفير المياه لإنقاذ المشروع من الإغلاق الكلي وجد إن الحل يكمن في جلب المياه من سد مائي يقع على بعد 90 كيلومترا من المشروع وبتعاون جمعية مستخدمي المياه مع الدولة المغربية تم توفير التمويل الكبير اللازم لتكلفة جلب المياه من السد حيث بلغت التكلفة ما يقارب 700 مليون درهم مغربي بمساهمة من الجمعية بـ40 في المائة بينما ساهمت الدولة ومقاولو الخدمات المساندة لمشروع الحمضيات بباقي التكلفة وتم تنفيذ جلب المياه .[48]

أيضا من بين الدول الأخرى التي شكلت جمعيات مستخدمي المياه وهي اليابان حيث تتم إقامة جمعيات مستخدمي المياه في مستوى الترع الفرعية وإدارتها بواسطة لجنة منتخبة وعدد من المهندسين والفنيين والإداريين، كذلك في أندونيسيا يتم نقل المسؤوليات الخاصة بإدارة المياه لاتحادات مستخدمي المياه، وكذا في اليمن وتركيا فقد أنشئت جمعيات مستخدمي المياه [49].

أما الجزائر فإن إدارة الري مازالت مركزية، حيث يسير قطاع الري من طرق دواوين مساحات الري (OPI) الذي من مهامه تسيير الموارد المائية المخصصة للمساحات المسقية، وبالتالي ننصح بتشكيل جمعيات مستخدمين المياه والتحول إلى اللامركزية في إدارة مياه الري، والهدف من ذلك هو تخفيف العبء على الحكومة في إدارة هذا

القطاع، وكذا الاستخدام الاقتصادي لهذا المورد وتحسين استدامته وما أوردناه سالفا من تجارب بعض الدول يدل على نجاح هذا النظام في تحقيق الوفرة الاقتصادية للماء والاستخدام المستدام للموارد المائية.

في الأخير تعتبر اللامركزية في إدارة المياه في الري واحدة من القضايا الرئيسية لرؤية المياه في العديد من الدول، خاصة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بهدف تشجيع الاستخدام الكفء للمياه وتخفيف الأعباء على الميزانيات العامة للدول، كما أن فعالية هذا النظم يتطلب وجود إطار قانوني ومؤسسي وتنظيمي داعم له، وكذلك نظام لرسوم المياه لإضفاء الاستقلالية التمويلية على هيئات المياه حتى تستطيع تقديم خدماتها على نحو يتسم بالكفاءة والاستدامة، كما يجب على الحكومات تدعيم هذا النظام ومتابعته وتقييمه حتى تضمن في الأخير تحقيق الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ثالثا. نظام المعلومات لتسيير المياه أداة للتسيير التشاركي للمياه وتحقيق الحوكمة المائية:

يعتبر وضع قاعدة معلومات لموارد الماء تتعرض لتواجد كميات كل من المياه السطحية والجوفية ونوعيتها في الزمان والمكان وكذلك التقديرات المفترضة الخاصة بالاستهلاك والاحتياجات المائية للتنمية شرط مسبق للتسيير المتكامل لموارد الماء وكمدخل لتحقيق الحوكمة المائية.

1. مفهوم نظام المعلومات لتسيير المياه:

يتطلب التعامل مع القضايا المائية وجود بيانات ومعلومات دقيقة وموثوقا بها عن الموارد المائية وحجمها والظروف المحيطة بها، من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرارات في مجال تطوير هذه الموارد. وكلما كان حجم المعلومات ودقتها كبيرين، كانت القرارات المبنية عليها أقرب إلى الصواب، وقد دلت التجارب أن غياب المعلومات أو نقصها لدى صناع القرار والمهندسين قد شكلا عائقا كبيرا أمام تطوير الموارد المائية واستثمارها [51].

نظام المعلومات لتسيير المياه: هو عبارة على نظام يتكون من مجموعة البيانات والتقارير وموسوعات وقواعد البيانات، والخدمات والأفراد والمنشآت القاعدية الضرورية لجمع ومعالجة البيانات المائية وبثها في شكل معلومات كمية وكيفية دقيقة تساعد في حل المشاكل المائية، هذه العناصر مهيكلة ومنظمة للاستجابة لاحتياجات الأفراد المهتمين بالمعلومات البيئية العامة، والمعلومات حول الموارد المائية والأملاك الوطنية العامة [52].

فهو بذلك يجمع مختلف الأطراف التي تشترك في مجال الإعلام البيئي في مجال المياه من خلال سلسلة من المشاريع المنظمة بواسطة الهيئات المائية، بهدف إعداد قواعد للبيانات وبوابة للخدمات تسمح بتلبية احتياجات المستخدمين من البيانات المائية لتحليل وحل المشاكل المائية والمشاركة في اتخاذ القرارات المناسبة [53].

2. أهداف نظام المعلومات لتسيير المياه:

يهدف نظام المعلومات لتسيير الموارد المائية لتحقيق ما يلي [54]:

- التأكد من تطبيق التشريعات البيئية حول الماء، من طرف السلطات العامة على المستوى الوطني وعلى مستوى الأحواض والبلديات؛
- معرفة ومتابعة حالة الماء والأوساط المائية واستعمالاتها (مختلف المستعملين) وتقييم الضغوطات الممارسة عليها جراء الأنشطة البشرية والاقتصادية وما هي نتائجها (بالتعاون بين وكالات الأحواض والهيئات المحلية)؛
- تقييم فعالية ونجاعة السياسات العامة لتسيير وحماية وتهيئة المياه والأوساط المائية، خاصة تلك المتعلقة بنجاعة الخدمة العامة للمياه والتطهير، من طرف المسئولين على هذه السياسات؛
- جمع البيانات حول المياه من المصادر الداخلية والخارجية وتنظيمها ومعالجتها، ومن ثم انسيابها ونشرها، وطرح مفهوم نوعية البيانات حول الماء من حيث المصداقية والحداثة، والدقة والملائمة؛
- إدراك أهمية البيانات اتخاذ القرارات حول الأمور البيئية والتي من مكوناتها المياه خاصة تلك المتعلقة بأنشطة شرطة المياه، وتحديد البرامج، الإجراءات وسياسات التعمير مع الأخذ بالاعتبار المخاطر المرتبطة بالمياه على مستوى الحوض؛
- إعلام كل الأطراف المعنية بتسيير المياه (مخططين، مواطنين، فلاحين، صناعيين، إدارات، جمعيات،...) حول قضايا المياه بتأمين بيئة متكاملة تتوفر فيها المعلومة بشكل آني ودقيق لكل الأطراف مهما تباعدت أمكنتهم واختلفت شخصيتهم؛
- توفير البيانات الضرورية للأنظمة الأخرى للمعلومات (الصحة، التشغيل، ، الإحصائيات العامة...)؛
- المساهمة بشكل خاص في تكوين رأس مال من البيانات، وبرامج للبحث، والمعارف التي تتزايد أهميتها بسب التعقيد المتنامي في الأنشطة الاقتصادية والبشرية.

إن المؤسسات المسؤولة عن إدارة الموارد المائية بحاجة إلى تطوير البنى التحتية للمعلومات، وإنشاء قواعد بيانات وبنوك معلومات تتضمن أدق التفاصيل عن الموارد المائية والأصول والمشاريع. ومن أهم الأمور اللازمة لتطوير نظام المعلومات تحديد تفاصيل البيانات اللازمة وشكلها، وهذا يتحدد بناءا على شكل المؤسسات وطبيعة عملها وهيكلها. إن تحديد مصادر المعلومات والأشخاص المسموح لهم بالوصول إليها وتداولها ذو أهمية كبيرة. ويجب اختيار الأهداف المرجوة من بناء نظم المعلومات بعناية؛ ليتم توفير المعلومات المفصلة والدقيقة في المكان والزمان المناسبين. ويتم عادة جمع المعلومات عن موارد المياه والبيانات بإحدى الطرائق الآتية [55]:

◆ الطرائق التقليدية التي تعتمد على جمع المعلومات من خلال القياسات على الواقع مباشرة من نقاط إستراتيجية يتم اختيارها على امتداد المورد المائي؛

◆ الطرائق الحديثة التي تستخدم أسلوب الاستشعار عن بعد بواسطة الطائرات والرادارات والأقمار الصناعية، سواء بطرائق مباشرة أو بالمشاركة مع تقنيات أخرى. ويعد الاستشعار عن بعد أسلوبا متطورا لجمع المعلومات عن الموارد بطرائق أسرع وأسهل وأكفأ، وضمن مساحات كبرى على مستوى الحوض المائي. ويمكن استخدامها لجمع المعلومات وربطها من خلال نظم المعلومات (GIS) لإنشاء قواعد بيانات عن الأحواض المائية، تشمل خصائصها وتجعل من السهل بناء نماذج رياضية لتسهيل عملية القياس والتنبؤ بالأوضاع المائية؛

◆ طرائق تجمع بين الأساليب الحديثة والتقليدية حيث يتم التقاط المعلومات عن بعد، شرط وجود محطات قياس أرضية قريبة من الموارد المائية.

إن نظام المعلومات لتسيير المياه يتيح فرصة الحصول على المعلومات حول حالة المياه والأنظمة الايكولوجية، وكذا حول تطور مستعملي المياه ومستويات التلوث، ويضمن إتاحتها ويستجيب لمتطلبات كل المستعملين ويعكس ضرورة مشاركتهم، واحتياجاتهم المستقبلية ويوفر العدالة والشفافية، فهو أساس التسيير المستديم للمياه لأنه يرتكز على معرفة حجم موارد المياه المتاحة، استعمالاتها، ومختلف الاحتياجات، فجمع وتفسير البيانات وتحليل النتائج ضروري لبرمجة وتخطيط الأنشطة المراد إنجازها، طرق تنفيذها، وتقييم آثارها [56]. وإعداد هذا النظام على مستوى الأحواض الهيدروغرافية يعتبر أداة للتسيير التشاركي، الاتصال والتسيير المتكامل للمياه. لذا فإن خصائص المعلومات اللازمة لإتمام سيرورة نظام المعلومات لتسيير المياه يجب أن تكون [57]:

◆ متاحة وملائمة لاحتياجات الأطراف في الحوض وتحقق الأهداف، وترتكز على البحث والتطوير وقابلة للتجريب والتطبيق الميداني، وملائمة لطاقات المؤسسات والعمال والفاعلين المطالبين بفهمها ثم استعمالها؛

◆ قابلة للتمويل: إمكانية تمويل تكلفة الحصول على المعلومات، ومعالجتها،...؛

◆ قابلة للتطبيق التقني: من طرف كل الممارسين (المسيرين، والعمال) من خلال قنوات اتصال لا تتطلب تحديث باستمرار ولا منشآت ضخمة تقنية (الويب، البرامج،.....)؛

◆ مسار المعلومة يجب أن يتصف بالعدالة والشفافية، أي احترام والأخذ بالاعتبار كل الثقافات والاختلافات الاجتماعية الأجناس كما تدمج آراء كل الفاعلين.

3. نظام المعلومات كمدخل لتحسين تسيير المياه:

يعتبر نظام المعلومات لتسيير المياه أداة هامة لتسيير المياه لأنه [58]:

◆ نظام تحاوري، تشاركي وللتبادل المعلوماتي بين عدة هيئات، بحيث يجمع وينظم مجموعة من البيانات قد تكون يومية، شهرية، فصلية، سنوية، أو جغرافية، بيولوجية، اجتماعية.

◆ يوفر معلومات تصف وضعية واتجاهات تطور المياه في الحوض، ويحدد حجم الطلب عليها وأهم المشاكل التي تواجهها مصادرها وطرق تسييرها، ويضمن ارتباطها باستراتيجية ومخطط التسيير في الحوض الهيدروغرافي؛

◆ يؤمن لمختلف الأطراف في الحوض (مستعملين، فلاحين، إدارات) استعمال المعلومات وفقا لاحتياجاتهم وبدون قيود؛ ويوفر إمكانية استعمال أنظمة المعلومات الجغرافية والأدوات التحليلية الأخرى التي يسهل تطبيقها، من أجل تشخيص حالة ومتابعة التغيرات الواقعة فيه؛

◆ ينشئ برنامج لمتابعة المياه ومستعمليها على مصادر المعلومات مستوى الحوض، يتم من خلاله التنسيق بين مختلف المعلومات التي جمعت بالأخذ بالاعتبار الاختلافات في:مؤسسات عامة، خاصة وغير حكومية ومستوياتها: وطنية، جهوية ومحلية، وإعداد مؤشرات (عمليات، نتائج، آثار) لتقييم السياسة المائية؛

◆ تطوير شبكة شراكة تسهل تواصل وتعاون المؤسسات التي تسير المعلومات حول الماء في الحوض؛

◆ جرد البيانات ومصادر المعلومات الموجودة، وفهم كيفية إنتاجها، ما إذا كانت متاحة أم لا، وتحديد استراتيجيات وقواعد إنتاج وتسييرها، ومعالجة ونشر المعلومات، واحترام سريتها؛

◆ اعتماد قواعد مشتركة، ومعايير ومدونات بحيث تكون قابلة للمقارنة، والعمل التوافقي (مصلحة إدارة؛ البيانات ومراجعها) وتسهيل وصول المسيرين ومشغلي النظام لقواعد وبنوك البيانات؛

◆ تطوير الكفاءات البشرية ومنشآت جمع وتسيير ومعالجة البيانات، وإنتاج ونشر المعلومات، مع توفير إمكانية استعمال المنشآت التقنية للشركاء؛

◆ إنتاج ونشر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار، وتسيير المياه، المعلومات/مشاركة الجمهور حتى تبادل الخبرات مع أنظمة معلومات جهوية (كنظام المعلومات الأورومتوسطي للمعرفة في مجال المياه).

إن إدارة المعلومات تتضمن تطوير البرامج اللازمة لتحسين نوعية المعلومات وتحيينها في الزمان والمكان عن قطاع المياه، وجعلها أكثر اتساعا وشمولية لكي تغطي وتفي بمتطلبات إعداد وتطبيق مبادئ التسيير المتكامل كما تتضمن الانفتاح والمشاركة في تبادل المعلومات وربط قواعدها في جميع المؤسسات المعنية بقطاع المياه داخل الدولة وعبر الحدود، ويعتبر الاتصال قاعدة أساسية لإدارة المعلومات ويتم هذا الأخير عبر عدة محاور مثل جلسات إعلام الجمهور وسماع هيئة خبراء و قد تكون فائدة من الخبرة المستقاة في هذا المجال [59].

من هنا جاء نظام المعلومات لتسيير المياه بالأحواض الهيدروغرافية كأداة للتسيير المستديم للمياه، نتيجة لما يوفره من تقنيات حديثة للإعلام، الحوار والاتصال، كونه: يجمع ويفسر، ويسير ويوزع البيانات المائية، كما

ىعمل على حل المشاكل المتعلقة بعدم القدرة على الحصول والاستفادة من الأعمال المنجزة والمعارف على مستوى القطاع، ويوفر إمكانية المشاركة في تسييرها وإثرائها؛ وإبداء الرأي للمساعدة في تحسين القرارات. هذه المقاربة تركز على المحاور الآتية [60]:

- حماية الأنظمة الإيكولوجية ومختلف المبادلات الحادثة بها؛
- الاعتماد على الأحواض الهيدروغرافية، التي يعتمد فيها التسيير على التخصيص المستديم للموارد بين المستعملين؛
- تسيير للمعلومات يستجيب لاحتياجات المسيرين والمستعملين، أي كل الفاعلين في الحوض؛
- وجود إطار قانوني وترتيبات مؤسساتية وشراكات تنظم طريقة العمل؛
- مشاركة المواطنين وتسوية النزاعات من خلال تحديد الأولويات؛
- مخطط للأنشطة مع أهداف واضحة، قابلة للقياس، والإنجاز، وسهلة التواصل.

إن مؤسسات المياه بحاجة إلى تطوير قاعدة معلوماتها، وإنشاء مراكز بيانات وبنوك معلومات حول الموارد المائية والأصول والمشاريع، وتحديد مصادر المعلومات والهيئة المسؤولة على معالجتها، فغياب المعلومات أو نقصا لدى متخذي القرار والمسيرين شكل عائقا أمام تهيئة الموارد المائية وتنميتها واستدامتها.

خلاصة:

تعتبر مشاركة مستخدمي المياه أمراً مركزياً لتعزيز الحوكمة الرشيدة وفي نفس الوقت من الحوكمة الرشيدة، حيث يخلق ذلك مناخا من المساءلة والشفافية حتى تضمن في الأخير إيجاد ورسم سياسات فعالة وناجعة، لأن عملية تسيير المياه عملية معقدة لذا يجب أن يشرك فيها الجميع من مختلف القطاعات والجهات (قطاع المياه، البيئة، الفلاحة، الصحة، الصناعة، جمعيات البيئة، ممثلي المجتمع المدني)، وهذا بإيجاد مناخ ملائم للتعاون والتشاور والمشاركة الفعالة بين الأطراف المختلفة. ويتضمن إشراك أصحاب المصلحة عدة جوانب، منها المساهمة في تخطيط وتصميم وتنفيذ وعمل وصيانة البنية التحتية المائية، وفي تحديد وإدارة التعريفة والإشراف على التنفيذ.

من خلال هذا البحث تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- إن تفعيل مهام وكالات ولجان الأحواض الهيدروغرافية لأداء مختلف المهام والأدوار الموكلة إليها، وتمكينها من أن تكون فضاء حقيقيا للتشاور والتنسيق بين مختلف الفاعلين في قطاع الماء والعمل على ضرورة أن تضطلع لجنة الحوض بدور برلمان حقيقي للماء سوف يؤدي إلى إيجاد تسيير عقلاني ودائم للموارد المائية.
- إن الأصل في التطلع للمشاركة الجماهيرية هو أن تصبح أداة لتقييم وتقويم عملية التسيير المتكامل للمياه وتحسين أدائها واستمراريتها، والمشاركة الحقيقية هي عندما يصبح المساهمون جزء من عملية صنع القرار،

ويمكن أن تحدث المشاركة عندما تتقارب الجمعيات المحلية مع بعضها وتعمد إلى تحديد خيارات إمداد الماء وتسييره واستخدامه.

◆ المشاركة الحقيقية هي السبيل الأمثل للحصول على إجماع أو توافق طويل الأجل أو اتفاق مشترك، غير أنه ولتحقيق هذا الأمر لابد على المساهمين والموظفين الرسميين من مؤسسات تسيير المياه أن يعترفوا بأن استدامة المورد مشكلة ومسؤولية مشتركة، وعلى كافة الجهات أن يكون همهم الأول هو المصلحة العامة، والمشاركة تتعلق بتحمل المسؤولية، والاعتراف بأثر أعمال القطاعات على المستخدمين الآخرين للماء، ونظم البيئة المائية، وقبول الحاجة للتغيير لتطوير كفاءة استخدام الماء، ولتسهيل استدامة المورد.

◆ إن إرساء اللامركزية وإدارة الري بالمشاركة في الجزائر ونقل المسؤولية عن المياه إلى المستخدمين أنفسهم، فإن الهدف من وراء ذلك هو تشجيع الاستخدام الكفء للمياه، وتخفيف الأعباء على الدولة، كما يجب إيجاد إطار قانوني ومؤسسي وتنظيمي لهذه الجمعيات، كما أن دوام المتابعة والتقييم الفعال يلعبان دورا مهما وجوهريا في هذه العملية.

◆ يعتبر نظام المعلومات لتسيير المياه، من الطرق الحديثة للتسيير التشاركي للمياه التي تشجع تواصل مختلف الفاعلين المتدخلين في النظام ودمج اختلافاتهم، كما ىعمل على حل المشاكل المتعلقة بعدم القدرة على الحصول والاستفادة من الأعمال المنجزة والمعارف على مستوى القطاع، وىوفر إمكانىة المشاركة في تسيىرها وإثرائها؛ وإبداء الرأي للمساعدة في تحسين القرارات.

◆ مفهوم حوكمة المياه ممكن أن يعتمد بالأساس على أنظمة المعلومات لما توفره من معلومات ومعارف حول الماء ومن ثم أداة للتسيير التشاركي والتسيير المستديم للمورد، فالتسيير التشاركي يعتمد على سياسات تنموية شاملة وفقا لأسلوب التنمية المحلية الذي يراعي خصائص كل منطقة بهدف رفع المستوى المعيشي للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية والفعلية لأفراده وبناء على مبادراتهم وآرائهم لتحسين تسيير استغلال مواردهم الطبيعية.

الإحالات والمراجع:

1. زوبيدة محسن، يلس فاطمة شاوش، الأحواض الهيدروغرافية: المقاربة الحديثة للتسيير المستديم للموارد المائية في الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي حول: **الأداء المتميز للمنظمات والحكومات: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي**، يومي: 22 و23 نوفمبر 2011، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص1126.

2. نفس المرجع، ص1126.

3. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير التمهيدي حول المياه: من أكبر رهانات المستقبل**، الدورة العامة الخامسة عشرة، الجزائر، ماي 2000، ص35.

4. الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 96-100 مؤرخ في 17 شوال 1416 هـ الموافق لـ 06 مارس 1996، **يتضمن تعريف الحوض الهيدروغرافي وتحديد القانون الأساسي النموذجي لمؤسسات التسيير العمومية**، الجريدة الرسمية، العدد 17، الصادر بتاريخ: 1996/03/13، ص19.

5. زوبيدة محسن، يلس فاطمة شاوش، الأحواض الهيدروغرافية: المقاربة الحديثة للتسيير المستديم للموارد المائية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص1126.

7. الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 96-100 مؤرخ في 17 شوال 1416 هـ الموافق لـ 06 مارس 1996، مرجع سبق ذكره، 20.

*8. M. Ben Brahim, présentation de l'agence Sahara, communication présentée au: **Journée technique sur l'utilisation de l'eau dans l'industrie,** 25 février 2007, EL OUED, Algérie, p4-5.*

9. وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية، **الجزائر غدا**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص129.

10. وزارة الموارد المائية، خمس وكالات من أجل تسيير متكامل للموارد المائية، مرجع سبق ذكره، ص02.

11. الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 96-283 في 11 ربيع الثاني 1417 هـ الموافق لـ 26 أوت 1996، **يتضمن إنشاء لجنة الحوض الهيدروغرافي لمنطقة الصحراء**، الجريدة الرسمية، العدد 50 الصادر بتاريخ: 1996/08/28، ص11.

12. نفس المرجع، ص09.

13. وزارة الموارد المائية، وكالة الحوض الهيدروغرافي لمنطقة الصحراء، **من أجل تسيير عقلاني ودائم للموارد المائية الصحراء**، ورقلة 2006، ص05.

14. الأمانة العامة للحكومة، قانون رقم05-12 المؤرخ في 28 جمادي الثانية 1426 هـ الموافق لـ04 أوت 2005 **يتعلق بالمياه**، الجريدة الرسمية، العدد 60، الصادر بتاريخ 2005/09/04، ص04.

*15. La gestion de l'eau en France, **La Revue France nature Environnement**, janvier 2008, p12, sur le site; www.fne.asso.fr. page consultée le: (27/12/2015).*

16. بن سماعين حياة، إدارة الموارد المائية في دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية - دراسة التجربة الفرنسية في مجال إدارة المياه كنموذج، مداخلة في الملتقى الوطني حول: **اقتصاديات المياه والتنمية المستدامة: نحو تحقيق الأمن المائي**، يومي: 30 نوفمبر و 01 ديسمبر2011، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص11.

17. محسن زوبيدة، **التسيير المتكامل للمياه كأداة للتنمية المحلية المستدامة- حالة الحوض الهيدروغرافي للصحراء**، أطروحة دكتوراه، تخصص: دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2013، ص115.

18. نفس المرجع، ص116.

19. جيرشون فيدر وغي لوموانى، إدارة المياه بطريقة مستديمة، **مجلة التمويل والتنمية**، المجلد 31، العدد 02، جوان 1994، ص26 .

20. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **حوكمة المياه في المنطقة العربية: إدارة الندرة وتأمين المستقبل**، 2014، ص64، تاريخ الإطلاع: (2015/12/10): *http://www.arabstates.undp.org/Arab_Water/AWR_Water_Brief_Ar.pdf.*

21. محسن زوبيدة، التسيير المتكامل للمياه كأداة للتنمية المحلية المستدامة- حالة الحوض الهيدروغرافي للصحراء، مرجع سبق ذكره، ص226.

22. زوبيدة محسن، يلس فاطمة شاوش، الأحواض الهيدروغرافية: المقاربة الحديثة للتسيير المستديم للموارد المائية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص1128.

23. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حوكمة المياه في المنطقة العربية: إدارة الندرة وتأمين المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص 99.

24. نفس المرجع، ص100.

25. زوبيدة محسن، يلس فاطمة شاوش، الأحواض الهيدروغرافية: المقاربة الحديثة للتسيير المستديم للموارد المائية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص1128.

26. نفس المرجع، ص1129.

27. حجاج عبد الرؤوف، **التسيير المستدام للموارد المائية بين النظري والتطبيق دراسة حالة – مؤسسة الجزائرية للمياه** ADE، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، 2010/2009، ص52.

28. محسن زوبيدة، التسيير المتكامل للمياه كأداة للتنمية المحلية المستدامة- حالة الحوض الهيدروغرافي للصحراء، مرجع سبق ذكره، ص228.

29. صفوت عبد الدايم، نانسي عودة، **حوكمة المياه**، تقرير جامعة الدول العربية- الفصل الحادي عشر، 2012، ص 172.

*30. Manuel Flam, **L'économie verte**, Presses Universitaire de France, France, 2010, P39: http://www.gbv.de/dms/zbw/662517245.pdf. page consultée le: (06/01/2016).*

31- صفوت عبد الدايم، نانسي عودة، مرجع سبق ذكره، ص 172.

*32. Marcel Boyer, Michel Party, **La gestion déléguée de l'eau gouvernance et rôle des différents intervenants**, CIRANO, Canada, 2001, P07: http://www.cirano.qc.ca/pdf/publication/2001RP-11.pdf. page consulted le: (06/01/2016) .*

33. محسن زوبيدة، تي أحمد، حوكمة قطاع الموارد المائية في الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي حول: **دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات**، يومي 19-20 نوفمبر 2013، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص12.

34. نفس المرجع، ص 13.

35. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حوكمة المياه في المنطقة العربية: إدارة الندرة وتأمين المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص 93.

36. صفوت عبد الدايم، نانسي عودة، مرجع سبق ذكره، ص 178.

*37. jean francois donzier, **vers une gestion concertée de l'eau**, éditions du GREP, paris, 1998, p178.*

38. إليسار بارودي، عبد الرافع عابد لحلو، بيومي عطية، **إدارة الطلب على المياه- السياسات والممارسات والدروس المستقاة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، ط1، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2006، ، ص82.

39. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة سبل تطوير الري السطحي والصرف في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية الخرطوم، 2001، ص135.

40. إليسار بارودي، عبد الرافع عابد لحلو، بيومي عطية، مرجع سبق ذكره، ص83.

41. نفس المرجع، ص83.

42. نفس المرجع، ص84.

43. نفس المرجع، ص85.

44. سلمان أحمد سلمان، **الإطار القانوني لاتحاد مستخدمي المياه**، البنك الدولي، 1997، ص41.

45- ميشيل بشر، وكريم الجسر، ولورا تومس، **خبرات عربية في إدارة المياه**، مجلة البيئة والتنمية، لبنان، المجلد 10، العدد83، فيفري2005 ص31.

46. عبدالله شواشي، **إدارة مرافق المياه: حالة تونس**، الجمعية العربية لمرافق المياه (أكوا)، 2014، ص41، نقلا عن الموقع الالكتروني: (2015/11/16): *http://www.acwua.org/sites/default/files/slh_mrfq_lmyh_hlt_drsy_mn_lmntq_lrby_pdf.*

47. وزارة المياه والري الأردنية: سلطة وادي الأردن، إدارة المياه في وادي الأردن، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر: **إدارة مصادر المياه والحفاظ عليها**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن، يونيو 2008، ص70.

48. **أحمد بن عبدو**، إصلاح مرافق المياه: حالة المغرب، **الجمعية العربية لمرافق المياه (أكوا)، 2014، ص18، نقلا عن الموقع الالكتروني: (2015/11/16):** ***http://www.acwua.org/sites/default/files/slh_mrfq_lmyh_hlt_drsy_mn_lmntq_lrby_pdf.***

49. ميشيل بشر، وكريم الجسر، ولورا توموس، مرجع سبق ذكره، ص32.

50. محمد حمزة بن قرينة، محسن زوبيدة، نظام المعلومات لتسيير المياه كأداة للتسيير وتنمية الحوض الهيدروغرافي للصحراء كمنظومة متكاملة، **مجلة الباحث**، العدد 14، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014، ص124.

51. سامية جلال سعد، **الإدارة البيئية المتكاملة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 2005، ص35.

*52. Samy Adouanni, Aurélie Vitry, **Manuel de Gestion Intégrée des Ressources en Eau par Bassin**, Partenariat mondial de l'eau et Réseau international des organismes de bassin, 2009, p87 :*
http://www.riob.org/IMG/pdf/GWP-RIOBManuelDeGIREparBassin.pdf. Page consultée le: (05/01/2016).

53- محسن زوبيدة، التسيير المتكامل للمياه كأداة للتنمية المحلية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص243.

54. نفس المرجع، ص247.

55. هاني أحمد أبو قديس، **استراتجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد93، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص36.

56. محسن زوبيدة، التسيير المتكامل للمياه كأداة للتنمية المحلية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص268.

57. Samy Adouanni, Aurélie Vitry, Manuel de Gestion Intégrée des Ressources en Eau par Bassin, op.cit, p87.

58. محسن زوبيدة، التسيير المتكامل للمياه كأداة للتنمية المحلية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص268.

59. سامية جلال سعد، الإدارة البيئية المتكاملة، مرجع سبق ذكره، ص 36.

60. محمد حمزة بن قرينة، محسن زوبيدة، مرجع سبق ذكره، ص129.

Chinese's Export Processing Zones Strategy

Lessons, pitfalls for "Algerian Insight"

Dr. DJOUADI Noureddine
University of Echahid Hamma Lakhdar/ALGERIA
djouadidz@gmail.com

الاستراتيجية الصينية من خلال : مناطق عمليات التصدير

الدروس والمآزق للتجربة الجزائرية

د. نورالدين جوادي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي/الجزائر

Received:26 Jan 2016 *Accepted: 17 May 2016* *Published: 30 June 2016*

Abstract:

This paper will try to summarize the Chinese experiences of Industrial Zones, and try : Firstly, to explain the key lessons that Algeria can learn from China's long and successful experience in developing EPZs and SMEs as main elements in the national and local development strategy. Secondly, describe the main success factors of Chinese EPZs to support the SMEs for encouraging and diversify the exports.

For this purpose, this paper is structured in the following way : (01) Introduction (02) The definitions of EPZ and SMEs in Chinese's law, (03) Export Processing Zones (EPZs) in China as vehicles of development (04) Economic Role of China's EPZs. (05) as a conclusion, the lessons that Algeria can learn from China, and the main pitfalls that Chinese experiences include to avoid.

Keywords: *Chinese experiences, Export Processing Zones (EPZs), Economic development, Algeria.*
(JEL) Classification : O1, O25.

ملخص:

تحاول هذه الدراسة طرح التجربة الصينية فيما تعلق بإنشاء وتسيير المناطق الصناعية وآليات الاستفادة منها ضمن مشروع التنمية الوطنية. وذلك من خلال أولا من خلال التطرق وشرح الدروس الأساسية التي تتضمنها التجربة الصينية والتي يمكن أن تستفيد منها الجزائر، خاصة فيما تعلق بنمط : مناطق عمليات التصدير. وما يمكن أن تقدمه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وثانيا، استحضار أهم عوامل النجاح التي امتازت بها التجربة الصينية في إطار ذلك.

من أجل ذلك، كان الهيكل العام لهذه المساهمة كالآتي : 1. مقدمة، 2. مفهوم مناطق عمليات التصدير والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أدبيات القانون الصيني، 3. مناطق عمليات التصدير كمقطورة للتنمية، 4. الدور الاقتصادي لمناطق عمليات التصدير في الصين، 5. خاتمة: التي يمكن للجزائر الاستفادة منها من التجربة الصينية.

الكلمات المفتاحية: التجربة الصينية، مناطق عمليات التصدير، التنمية الاقتصادية، الجزائر.
رموز jel: O1, O25.

I. Introduction

Since the 1979s, "Industrial Zones" exactly "Export Processing Zones" (EPZ) as type of them and Small and Medium Enterprises (SME) have been tow of the most important mechanisms for export-promotion strategy in China .

This paper will try to summarize the Chinese experiences of Industrial Zones, and try : Firstly, to explain the key lessons that Algeria can learn from China's long and successful experience in developing EPZs and SMEs as main elements in the national and local development strategy. Secondly, describe the main success factors of Chinese EPZs to support the SMEs for encouraging and diversify the exports.

For this purpose, this paper is structured in the following way : (01) Introduction (02) The definitions of EPZ and SMEs in Chinese's law, (02) the Chinese experiences, (03) Export Processing Zones (EPZs) in China as vehicles of development (04) Economic Role of China's EPZs. (05) as a conclusion, the lessons that Algeria can learn from China, and the main pitfalls that Chinese experiences include to avoid.

II. Small and Medium Enterprises (SMEs) in China :

SMEs definition in China depends on the number of employees, annual revenue, and total assets comprising a company. The definition of an SME in China is quite complex and can include relatively large firms. And according to International Finance Corporation & World Bank Group (2012), there are three different definitions of SMEs in China (See table 1)[1].

Table 1: Definition of SMEs in China

Criteria	Chinese Ministry of Industry and Information Technology (2011) (Meeting 1 of the 3 criteria)		Chinese Economic and Trade Commission (2003) (Meeting 1 of the 3 criteria)		The World Bank Group (Meeting 2 of the 3 criteria)
	Small	Medium	Small	Medium	
Number of Employees	< 300	300 - 1000	< 300	300 - 2000	< 300
Total Asset	NA	NA	< 40 million RMB	40 - 400 million RMB	< 100 million RMB
Total Annual Sales Revenue	< 20 million RMB	20 - 400 million RMB	< 30 million RMB	30 - 300 million RMB	< 100 million RMB

Source: **International Finance Corporation & World Bank Group (2012).**

According to China Economic Census in 2008, total number firms amounted to nearly 7.1 million. The detailed distribution (illustrated in Table 2) shows that micro and small firms are fundamental for the economic development of China. 44.20% of total Chinese firms are typical micro firms (with less than 7 employees), and at least 87.45% are typical small firms (with less than 7 employees). Based on the Chinese SME definition, the percentage of micro and small firms totals more than 97%.[2]

table 2 : Distribution of firms in China, 2008 (By firm size)

Firm size (employees)	Number of firms	% of employer firms
01-07	3 137 540	44.20%
08-19	1 918 977	27.03%
20-49	1 152 260	16.23%
50-99	451 206	6.36%
100-299	317 180	4.47%
300-499	58 021	0.82%
500-999	37 419	0.53%
1000-4999	23 805	0.34%
5000-9999	1 576	0.02%
10000+	781	0.01%
Total	7 098 765	100%

Source : China Economic Census yearbook 2008, edited by the national Bureau of Statistics (nBS), Beijing: China Statistics press, 2010.

After 2008, the number of company registrations is growing steadily : [3]

- *Companies with registered capital of 0.10-1.0 million RMB: Annual growth rates were -1.93%, 20.86%, 15.84% and 10.47% in the 2008-2011 period.*
- *Companies with a registered capital of 1.0-5.0 million RMB: Annual growth rates were 3.76%, 26.79%, 23.62% and 15.42% in the 2008-2011 period.*

During the first half of 2014 alone, 1.58 million SMEs registered in China. According to statistical data for many years ago, SMEs account more than 99% of Chinese enterprises, about 60% of GDP growth in 2013, 80%of newly increased production value, and make up 99.5% of all businesses nationwide, 60% of sales, 50% of revenue, 70% of export value, and about 75% of jobs across China.

Table 3: The importance of SMEs for trade and economic activity[4]

Country	Share of firms (%)	Share of employment (%)	GDP Value Added (%)	Share of SMEs Exporting (%)
Brazil	99.9	77	61	11 (S)
Canada	99.7	60	-	-
Chile	99.9	80	25	15
China	99.0	73	60	40-60 (M)
Columbia	96.4	84	-	20
EU	99.8	70	61	-
India	95.0	80	40	32 (M)
Japan	99.0	72	52	14 (M)
Mexico	99.8	74	52	-
New Zealand	99.8	75	-	-
Sweden	99.3	60	57	24 (M)
Taiwan	96.3	80	-	56 (M)
US	99.9	50	50	31 (M)

Note: SME share of firms, employment and GDP. Fraction of SMEs engaged in export activities. (M) and (S) denote data for manufacturing and services data only.

Source: OECD (2014)

Data from the National Bureau of Statistics on the number of industrial enterprises above a certain operational scale show that the number of SMEs (industrial enterprises) was 334.321 in 2012, representing 97.3% of total industrial enterprises above a certain operational scale (Figure 1 and Table 4) [5].

Figure 1 : Number of SMEs (industrial enterprises) in China 2007 - 2012

Source: National Bureau of Statistics.

The majority of SMEs are in the services sector (including 24% on health education and social services; 20% governments, parties, social organizations and communities; 4% construction and real estate; 1% technical, scientific and professional); wholesale, retail and catering comprise 19% and manufacturing and processing also 19% [6].

Table 4 : SME Landscape (industrial enterprises) 2007 - 2012

Item	2007	2008	2009	2010	2011*	2012*
Number of SMEs						
SMEs (number)						
SMEs to total (%)						
Employment by SMEs						
SME employees (in thousands people)						
SMEs to total (%)						
SME Exports						
SME exports (CNY bn)						
SMEs to total exports (%)						

Source: National Bureau of Statistics.

Chinese banks have increased lending to the SME sector, given the 15.5% annual growth of SME loans outstanding in 2012. In particular, SME loans outstanding stood at CNY25.15 trillion in 2012, representing 62.2% of total enterprise loans outstanding and 39.9% of total loans outstanding including consumer lending. SMEs in China contributed to 64.7% of total employment of industrial enterprises above a certain operational scale in 2011 and provided 41.5% of total export value of industrial enterprises above a certain operational scale in 2012 (Figure 2) [7].

Figure 2 : SME Exports

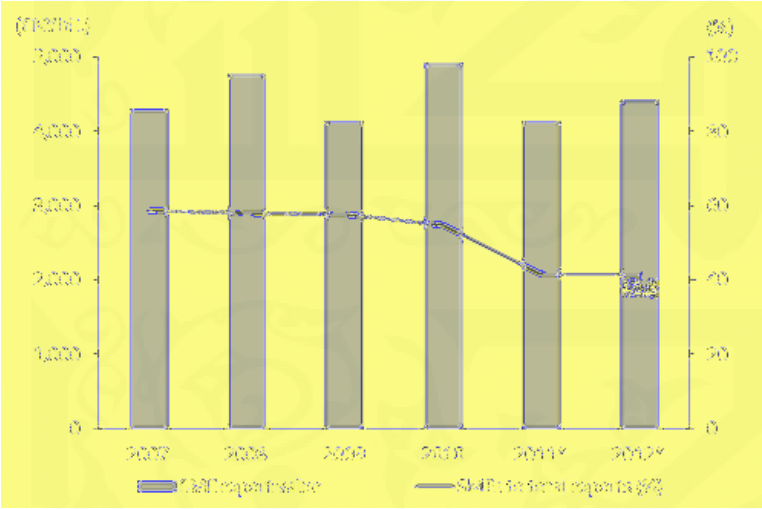

Source: National Bureau of Statistics.

III. Export Processing Zones (EPZs) in China : "vehicles of globalization"

Export processing zones (EPZ) are special regulatory areas within countries established to promote export-led growth. The International Labour Organization (ILO) has defined EPZs as "industrial zones with special incentives set up to attract foreign investors, in which imported materials undergo some degree of processing before being exported again." Unless otherwise stated, this is the definition referenced in this report. EPZs have been called the "vehicles of globalization". [8]

Table 5 : Types of Zones

Type of Zone	Development Objective	Size (Hectares)	Typical Location	Eligible Activities	Markets	Examples
Free Trade Zone	Support trade	Size < 50 Ha	Ports of entry	Entrepôt and trade-related activities	Domestic, re-export	Colon Free Zone, Panama
Traditional EPZ	Export manufacturing	Size < 100 Ha	None	Manufacturing, other processing	Mostly Export	Karachi EPZ, Pakistan
Hybrid EPZ	Export manufacturing	Size < 100 Ha	None	Manufacturing, other processing	Export and Domestic market	Lat Krabang Industrial Estate Thailand
Freeport	Integrated development	Size < 100 Km²	None	Multi-use	Domestic, internal and export markets	Aqaba Special Economic Zone, Jordan
Enterprise Zone	Urban revitalization	Size < 50 Ha	Distressed urban or rural areas	Multi-use	Domestic	Empowerment Zone, Chicago
Single Factory EPZ	Export manufacturing	Designation for individual enterprises	Country wide	Manufacturing, other processing	Export market	Mauritius Mexico Madagascar

Source : World Bank Group, *Special economic zones: Performance, lessons, Learned, and implications zone development*, Washington, April 2008, P10.

Generally, the EPZs include: [9]

a) *exemption from some or all export taxes;*
b) *exemption from some or all duties on imports of raw materials or intermediate goods;*
c) *exemption from direct taxes such as profits taxes, municipal and property taxes;*
d) *exemption from indirect taxes such as VAT on domestic purchases;*
e) *exemption from national foreign exchange controls;*
f) *free profit repatriation for foreign companies;*
g) *provision of streamlined administrative services especially to facilitate import and export;*
h) *free provision of enhanced physical infrastructure for production, transport and logistics*

In 2008, The World Bank estimates that there are 3000 zones in 135 countries, accounting for over 68 million direct jobs and over 500 billion Dollar of direct trade-related value added within zones[10].

In China, since the 1980s, EPZs have played a central role in the growth and liberalization of China's economy. Between 2002 and 2006, China alone accounts for 40 million employees, but outside China, EPZ employment doubled from 13 to 26 million[11].

A few typological distinctions separate different forms of EPZs in China into special economic zones (SEZ), industrial free zones (IFZ), and enterprise zones (EZ). A narrower conception of a Chinese EPZ refers to only 60 such zones with preferential tax and tariff treatments. For this purpose, however, we will use the broader definition and treat them essentially the same, unless otherwise stated. For a detailed description of the different zones. [12]

Table 6 : Typology of EPZs in China

China's national typology	ILO's typology
Special economic zone (SEZ) Open coastal/riverside/inland/border city	Special economic zone
Economic and technology development zone (ETDZ) High-tech industrial development zone (HIDZ) Border economic cooperation zone (BECZ)	Enterprise zone
Bounded zone/logistics park (BZ/BLZ) Export processing zone (EPZ) Industrial park, investment zone (IP/IZ)	Industrial/commercial free zone

Source: ILO, types of zone: An evolutionary typology.
available at: www.ilo.org/public/english/dialogue/sector/themes/epz/typology.htm

Historical, China's EPZs, or development zones, experienced three waves of development: [13]

1. *From 1984 to 1990 : Apart from the 9 ETDZs that were set up in 1984, only 9 other Development Zones were set up in the following 6 years.*
2. *From 1991 to 1999 : was the second stage of booming and slow-down. During its peak in1992, 58 Development Zones were established and 52 HIDZs also appeared at the end of*

the year. The amount of Development Zones sextupled from 1990 to 1993, which also helped FDI inflows to China double and triple within those years.

3. *After 2000, when China was approaching entry into WTO, series of EPZs (according to China's typology) were set up to enhance exports. The main aim of the third wave of ETDZs was to implement the "Western China Development" strategy.*

So, China authorized its first real batch of 15 EPZs in April 2000, and the first export from these zones occurred in February 2001. The first three EPZs to export were in Chengdu, Hangzhou, and Suzhou. EPZs were scattered throughout China, with some provinces receiving several while others had none[14].

By the end of 2005, there were 210 national Development Zones (including 123 Enterprise Zones and 87 Industrial/Commercial Free Zones) and 1346 provincial Development Zones. Among them, about two-third of China's national Development Zones and half of the provincial ones were located in eastern China, which is its coastal site. Except for the BECZs that are especially set up for the inland regions, other types of development zones are all concentrated in coastal China, particularly the Industrial/Commercial Free Zones. It is only because of the "Western China Development" strategy, that western parts of the country have 10 HIDZs and 6 BECZs at all. [15]

Figure 3: The locations of EPZs in China 2001-2005

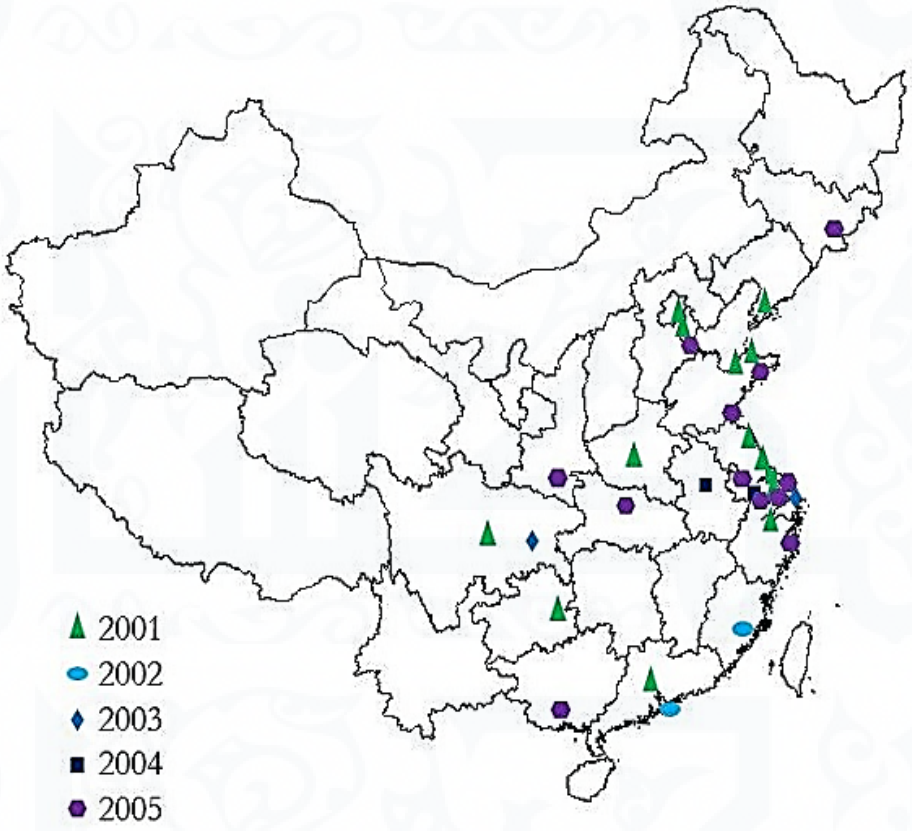

Source : Xiaoyang Li and Antung Liu, *Imitating to Export*, August 4, 2014, P 07. Available at: www.hhs.se/contentassets/249bdc81268543db9e223585f4d53e5a/imitating-to-export.pdf

Table 7 : Regional Distribution of China's Development Zones 2005

	Total	Eastern	Middle	Western
National Development Zone				
ETDZ	54	33	10	11
HIDZ	53	29	14	10
BECZ	16	3	7	6
BZ	22	22		
EPZ	57	44	7	6
IP / IZ	8	8		
	210	**139**	**38**	**33**
Provincial Development Zone				
	1346	**683**	**483**	**180**

Source: National Development and Reform Committee, Bulletin Catalog of China's Development Zone Censor 2006, http://www.ndrc.gov.cn.

IV. Economic Role of China's EPZs :

China, like other countries created EPZs in order to achieve several objectives. Major reason among them is expedites export activities and stimulates rapid economic growth. The other reasons are : Stimulate rapid economic growth, Enhance industrialization, Adopted with Open door policy, Globalization, Attract foreign investment, Provide special areas where potential investor would get congenial investment climate, Smooth export procedure, free from cumbersome procedures, Development export promotion strategy, More employment generation, Development of export oriented industries, Proper use of domestic available raw materials[16]

In other words, we can say that the main objectives of EPZs are :[17]

- *Promotion of Export,*
- *Promotion of Diversification of Export,*
- *Generation of employment,*
- *Development of Backward and Forward Linkage,*
- *Transfer of Technology,*
- *Upgrade of Skill,*
- *Development of Management,*
- *Promotion of International Marketing.*

Although the combined area of all 49 ETDZs is only 584 square kilometers which is 0.006% of China, they contributed 3.8% of China's GDP, 8% of China's Gross Industrial Output (GIO) and 7% of Industrial Value Added (IVA) in 2005. Before 2000, the ETDZs had a stable share of China's FDI inflow, which is about 8%. After that, it doubled within 5 years to 16.7% in 2005. Together with that, the share of ETDZs' exports also doubled from 6.85% in 1995 to 12.49% in 2005[18].

In 2006, the five initial SEZs accounted for 5% of China's total real GDP , 22% of total merchandise exports, and 9% of total FDI inflows. At the same time, the 54 national ETDZs accounted for 5% of total GDP, 15% of exports, and 22% of total FDI inflows.

Figure 4 : Share of National ETDZs in China's Economy(%)

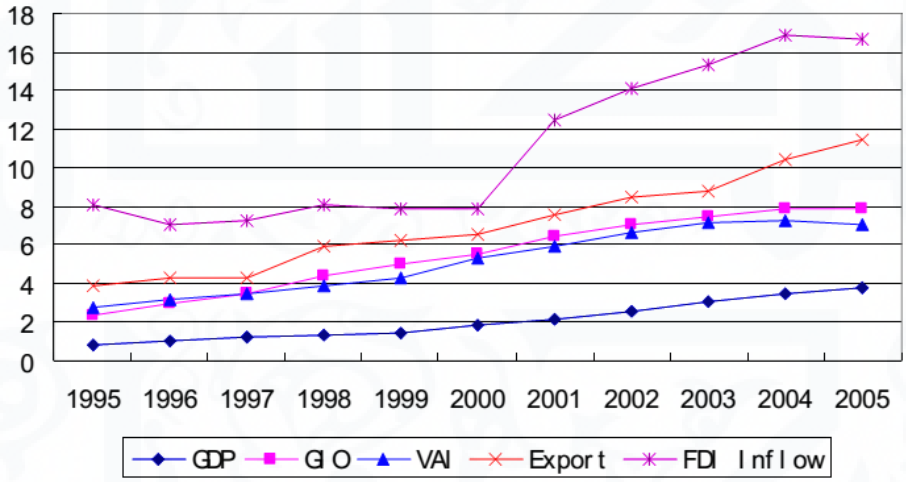

Source: Ministry of Commerce (China), Development Report of National Economic and Technology Development Zones 2005, http://www.fdi.gov.cn.

Table 8: Performance of Initial Five Special Economic Zones (SEZ) and National Economic and Technological Development Zones, 2006

National Indicator	SEZs	ETDZs	China
Total employment (millions)	15	4	758
as % of China total Real GDP (RMB 100millions)	2.0	0.5	100
Of China total Real GDP (RMB 100millions)	9,101	8,195	183,085
as % of China total Utilized FD	5.0	4.5	100
Of China total Utilized FD (US$100 millions)	55	130	603
as % of China total Merchandise exports	9.1	21.6	100
Of China total Merchandise exports (US$100 millions)	1,686	1,138	7,620
as % of China total Total population	22.1	14.9	100
Of China total Total population (millions)	25	-	1,308
as % of China total	1.9	-	100

Source: National Statistics Bureau, China, 2006.

HIDZs is one of the important policy measure that has been introduced to enhance technology advancement and innovation. Over the 15 years since the foundation of HIDZs, they have shared half of China's high-tech product GIO and one third of China's high-tech product export, which is 218.2 billion US dollars in 2005. In addition, the ETDZs also share another one third of China's high-tech product GIO and export, which means the national development zones are in fact the engines of China's high-tech industries and greatly contribute to its technology upgrading[19].

The main advantage of HIDZs is their intensity of R&D; their expenditure on R&D in 2002 is 31.4 billion RMB Yuan and shares 24.4% of China total expenditure on R&D. Within the following four years, their R&D expenditure tripled to 105.4 billion RMB Yuan and the share rose to 35.1 in 2006. This makes the HIDZs very important innovation entities around China, especially for the industrial R&D. In spite of the fact that ETDZs had only a share of 6.2% of China's R&D expenditure in 2005, they shared another one third of China's high-tech products export, which raised from 31.3% in 2004 to 35.5% in 2005[20].

Figure 5 : Share of HIDZs in China's Hi-tech Export and R&D (%)

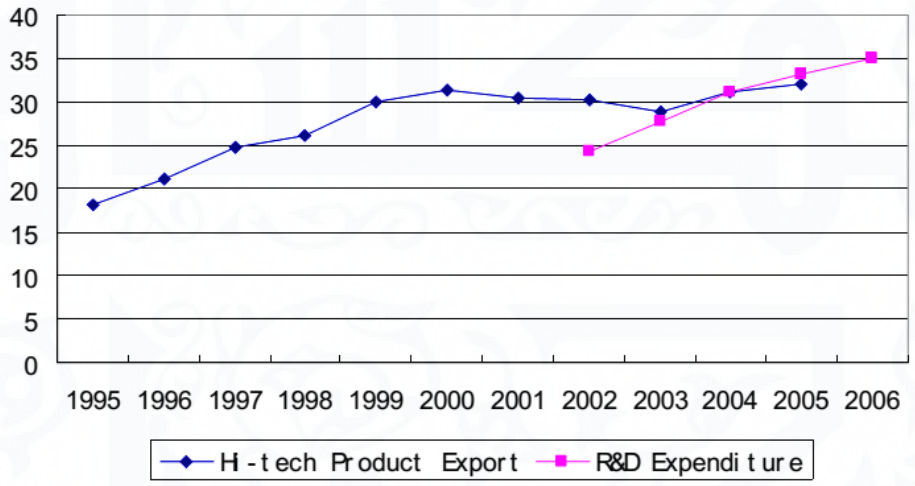

Source: Ministry of Science and Technology, China High-tech Industries Statistics (various years), http://www.sts.org.cn.

Generally, Firms inside EPZs tend to pay higher wages than firms outside the zones.

In 1997, the average wage at a Chinese enterprise was only 62% of that of FFEs, and manufacturing wages was just 58% of FFE wages. However, the FFEs comparative advantage for wages has reduced since then. The average wage at China's enterprises reached 90% of that of FFEs in 2005 and so the wages within Development Zones are certainly not higher in comparison any more.

Figure 6 : Comparative Wage of Foreign Funded Enterprise (FFE = 1)

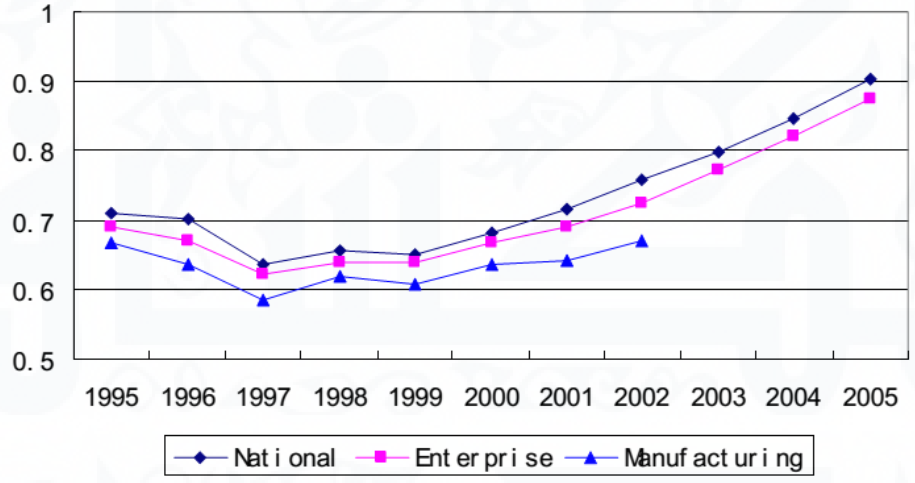

Source: National Statistics Bureau, China Statistics Yearbook (various years), Beijing: China Statistics Press, 2006.

Employment in EPZs has increased substantially in developing countries: in 2002, it stood at an estimated 30 million in China and 13 million (up from 4.5 million in 1997) in other countries. By 2006, figures had increased to 40 million in China and 26 million elsewhere[21].

Table 9 : Evolution of EPZs and Employment 1970 - 2006

	1975	1986	1997	2002	2006
Number of countries with EPZs	25	47	93	116	130
Number of EPZs or similar types of zones	79	176	845	3,000	3,500
Employment (millions)			22.5	43	66
China (millions)			18	30	40
Other countries (millions)	0.8	1.9	4.5	13	26

Source: X. Cirera and R. Lakshman, *The impact of export processing zones on employment, wages and labour conditions in developing countries*, International Initiative for Impact Evaluation, March 2014, P07.

The fellow Table shows the rise in employment generated in EPZs, as estimated by the ILO, giving a more detailed picture of employment by region. An extremely large proportion (63 per cent) of this employment is concentrated in China, although some of the zones in China are not necessarily for exporting. This share is, however, decreasing from 70 to 60 per cent. Only 0.05 per cent of employment in EPZs is in Europe. Clearly the importance of EPZs for employment is primarily in developing countries, especially Asia. This is likely to be explained by the number and size of EPZs in these countries, and also by the more labour-intensive sector composition of EPZs in these countries.

Table 10 : Distribution of employment and EPZs by region

	Employment	Number of zones
Asia	53,089,262	930+
China	40,000,000	
Central America and Mexico	5,252,216	155
Middle East	1,043,597	50
North Africa	643,152	65
Sub-Saharan Africa	960,474	90+
United States	340,000	713
South America	459,325	43
Transition economies	1,430,379	400
Caribbean	546,513	250
Indian Ocean	182,712	1
Europe	364,813	50
Pacific	145,930	14
Estimated total	54,741,147	3,500+[a]

Source: X. Cirera and R. Lakshman, *The impact of export processing zones on employment, wages and labour conditions in developing countries*, International Initiative for Impact Evaluation, March 2014, P08.

V. CONCLUSION : Costs and benefits of EPZs

China offers very useful experiences for Algeria in order to create Industrial Zones or creating "Export Processing Zones" (EPZ) to support the SME for encouraging and diversify the exports.

EPZs confer two main types of benefit, which explain in part their popularity: "direct" economic benefits such as employment generation and foreign exchange earnings; and the more elusive "indirect" economic benefits, which are summarized in fellow table.

Table 11: Potential Benefits Derived from EPZs

	Direct benefits	Indirect benefits
Foreign Exchange earnings	■	
FDI	■	
Employment generation	■	
Government revenue	■	
Export growth	■	
Skills upgrading		■
Testing field for wider economic reform		■
Technology transfer		■
Demonstration effect		■
Export diversification		■
Enhancing trade efficiency of domestic firms		■

Source: World Bank staff

While China had success in the establishment of SEZs, it get many benefits, but not all countries whose used the policies of creating SEZs get benefits, some countries encounter problems and complexities from the establishment of SEZ.

Table 12. Prospective benefits and costs of EPZ policy

Benefits	*Costs or Loss of Revenue*
• *Export growth* • *Foreign direct investment* • *Foreign exchange earnings* • *Employment* • *Technology transfers* • *Information exchange with companies* • *Government revenue*	• *Infrastructure investment* • *Administrative costs (setting up of separate administrative arrangements)* • *Foregone tax revenue (tariffs, income tax and other taxes forgone)* • *Subsidies* • *Social and economic costs (potential loss of worker rights and protection afforded under national laws and regulations and possible degradation of the environment)*

Source: OECD Secretariat 1999.

Many factors contributed to the success of China's EPZs, and in every case, the situations and factors might be different. However, their success draws on some common key elements and points to some common lessons : Strong commitment and support of the government to pilot market-oriented economic reforms. Land Reforms. Investment incentives and institutional autonomy. Foreign Direct Investment and the Chinese diaspora. Technology learning, innovation,

upgrading, and strong links with the domestic economy. Innovative cultures. Clear objectives, benchmarks, and competitions. Location advantages. While overall EPZ lessons from China are positive and encouraging, there are also a few adverse lessons which other countries should try to avoid in their pursuit of EPZ programs. Such lessons include: Mushroom approach at local level and high-level overlaps at the later stage. Environmental degradation. Unbalance between industrial development and social dimensions.

On general, Algeria need to learn more from Chinese's experience in establishing EPZs as an instrument for exports diversity, exactly in this period when Oil prices are falling terrible.

Figure 7 : Crude oil price movement, 2014

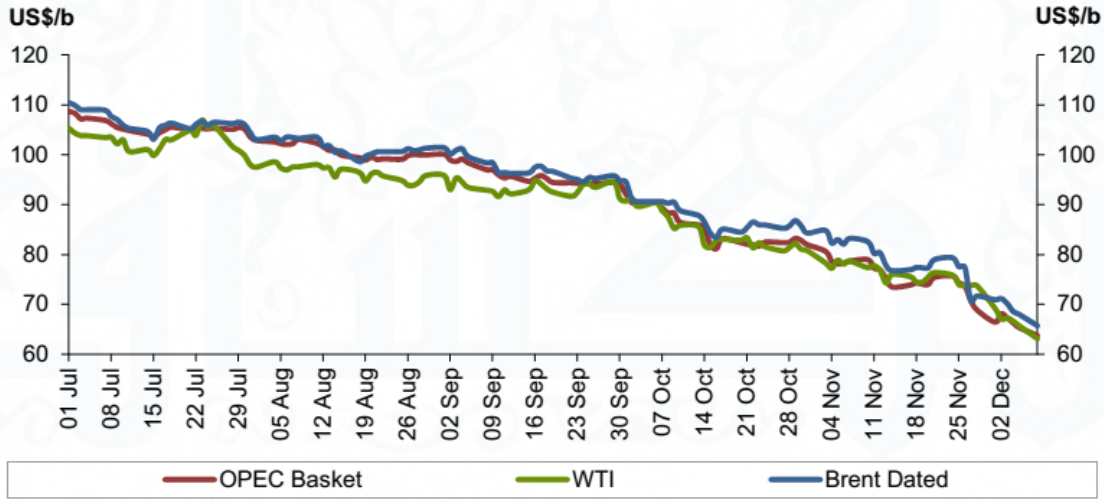

Source : OPEC Monthly Oil Market Report – December 2014

References :

[1] . Djouadi Noureddine and others, **Evolution of Sustainable Development Strategies in Chinese SMEs**, International Journal of Science, Environment, and Technology, Vol. 3, No 2, 2014, www.ijset.net, P 699 – 700.
[2]. OECD, **Financing SMEs and Entrepreneurs 2015**, April 2015, P 140. Available at : https://g20.org/wp-content/uploads/2015/05/OECD-Financing-SMEs-and-Entrepreneurs-2015-An-OECD-Scoreboard-April-2015.pdf.
[3]. OECD, **Financing SMEs and Entrepreneurs 2015**, Op. Cit, P 140.
[4] . WTO, International Trade Centre, **SME COMPETITIVENESS AND AID FOR TRADE**, 2014, P 06.
[5]. **Asia SME Finance Monitor 2013**, Asian Development Bank 2014, Available at: http://adb.org/sites/default/files/pub/2014/asia-sme-finance-monitor-2013.pdf,P 44.
[6]. OECD, **Financing SMEs and Entrepreneurs 2015**, April 2015, Available at: https://g20.org/wp-content/uploads/2015/05/OECD-Financing-SMEs-and-Entrepreneurs-2015-An-OECD-Scoreboard-April-2015.pdf, P 140.
[7]. **Asia SME Finance Monitor 2013**, Op.Cit ,P 44.
[8]. Jamie K. McCallum, **Export processing zones : Comparative data from China, Honduras, Nicaragua and South Africa**, Working Paper No.21, International Labour Organization, March 2011, P 01.
[9]. Jamie K. McCallum, **Export processing zones**, Op. Cit, P 01.
[10]. World Bank Group, **Special economic zones: Performance, implications and lessons learned for zone development**, Washington, 2008.
[11]. International Labour Organization, **Economic development and working conditions in export processing zones: A survey of trends**, Working Paper No. 3, 2008.
[12]. Jamie K. McCallum, **Export processing zones**, Op. Cit, P 06.
[13]. Xiaolan Fu and Yuning Gao, **Export Processing Zones in China: A Survey**, Op. Cit, P 6-7.
[14]. Xiaoyang Li and Antung Liu, **Imitating to Export**, August 4, 2014, P 06. Available at: www.hhs.se/contentassets/249bdc81268543db9e223585f4d53e5a/imitating-to-export.pdf
[15]. Xiaolan Fu and Yuning Gao, **Export Processing Zones in China: A Survey**, A report submitted to ILO, 31/10/2007, P 5.
[16] . **Impact of EPZ on National Economy** . Available at: http://www.assignmentpoint.com/business/organizational-behavior/impact-of-epz-on-national-economy.html

[17] . **Impact of EPZ on National Economy** , Op. Cit.
[18]. Xiaolan Fu and Yuning Gao, **Export Processing Zones in China: A Survey**, Op. Cit, P 20.
[19]. Xiaolan Fu and Yuning Gao, **Export Processing Zones in China: A Survey**, Op. Cit, P 27.
[20]. Xiaolan Fu and Yuning Gao, **Export Processing Zones in China: A Survey**, Op. Cit, P 28.
[21] . Xavier Cirera and Rajith Lakshman, **The impact of export processing zones on employment, wages and labour conditions in developing countries**, International Initiative for Impact Evaluation, March 2014, P08-09.